المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
For Strategic, Political & Economic Studies

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد الأول أيلول/سبتمبر 2018

رقم التسجيل: VR.3373.6322.B

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكّمة)

Iranian orbits

International scientific periodical journal

FIRST ISSUE SEPTEMBER 2018

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
For Strategic, Political & Economic Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي :

أ.عمار شرعان

رئيس التحرير:

أ.د. نداء مطشر صادق الشرفة. العراق. مدير المركز الدنمقراطي العربي. بغداد. استاذ النظم السياسية-الجامعة المستنصرية. كلية العلوم السياسية

المشرف العام للتحرير:

أ.د. وحيد وحيدي مطلق /مدير/ الامين العام/ الفدرالية الدولية للدراسات المستقبلية/ w f s f / طهران

نائب رئيس التحرير:

أ.د.كامل حسون القيم.جامعة بابل. العراق.

مدير التحرير والمخرج الفني:

أ. بن قبطة بلال.المركز الديمقراطي العربي.

مدير التحرير:

أ.م. محمد كريم جبار الخاقاني. جامعة بغداد . العراق.

هيئة التحرير

- أ.م.د. فاطمة سلومي، الجامعة المستنصرية، العراق..
- أ.م.د.اثير ناظم جاسور، الجامعة المستنصرية، العراق.
- أ.م.د.غزوان جبار العامري، الجامعة المستنصرية، العراق.
- أ.م.د.جواد كاظم الاسدي، الجامعة المستنصرية، العراق.
- أ.م.د. رحمن عبدالحسين الظاهر، الجامعة المستنصرية، العراق.
- م.د. حسين عباس، الجامعة المستنصرية، العراق.
- م.د.علي طارق الزبيدي، الجامعة العراقية، العراق.
- م.د. زينب عبدالله العزاوي، الجامعة المستنصرية، العراق.

الهيئة الاستشارية.

- أ.د. صباح محمد حسن زنكنة، سفير سابق في منظمة المؤتمر الإسلامي، مستشار سابق في وزارة الخارجية، إيران.
- أ.د.سرمد زكي الجادر، العراق، جامعة النهرين
- أ.أ.د. زاهي المغيربي، جامعة بنغازي، ليبيا
- أ.د. محمد علي اذرشب، جامعة طهران، إيران.
- أ.د. وليد كاصد الزيدي، باحث سابق في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية، باريس، فرنسا.
- أ.د. كاظم هاشم نعمة، السويد.
- أ.د. علي المؤمن، رئيس مركز دراسات المشرق العربي، لبنان.
- أ.د. احمد الزروق، جامعة بنغازي، اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.
- أ.د. نصير الكعبي، جامعة الكوفة، العراق.

- أ.د.ابتسام محمد العامري، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق.
- أ.د. اياد خازر المجالي، جامعة مؤتة، الاردن.
- أ.د. خميس دهام الطائي، جامعة بغداد، العراق.
- أ.د. مثنى المهداوي، جامعة بغداد، العراق.
- أ.د. علي المؤمن، رئيس مركز دراسات المشرق العربي، لبنان.
- أ.د. احمد الزروق، جامعة بنغازي، اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.
- أ.د. نصير الكعبي. جامعة الكوفة. العراق.
- أ.د.ابتسام محمد العامري. مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. العراق.
- أ.د. اياد خازر المجالي. جامعة مؤتة . الاردن.
- أ.د. خميس دهام الطائي. جامعة بغداد. العراق.
- أ.د. مثنى المهداوي. جامعة بغداد. العراق.
- أ.د.شيماء الهواري.جامعة الحسن.المغرب.
- أ.د. سليم كاطع العلي.جامعة بغداد. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
- أ.م.د.سلمان علي حسين الاعرجي.جامعة بغداد. العراق.
- أ.م.د. بشرى زويني. وزير دولة. مستشار سابق لرئيس الوزراء لشؤون المرأة.
- أ.م.د. منال احمد محمد الريني.مصر.
- أ.م.د.خضير ابراهيم سلمان. الجامعة المستنصرية العراق.
- أ.م.د. فاتن محمد عبد الرزاق. الجامعة المستنصرية. العراق.
- أ.م.د. ابتسام حاتم علوان. الجامعة المستنصرية.

شروط النشر:

- تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة التي تلتزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميا، وعلى أن تكون مكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية، التي لم يسبق نشرها.
- يقدَّم الأصل مطبوعا على ورق (A4) بنسخة واحدة بحدود (5.000–10.000) كلمة، بخط Simpelied Arabicعلى أن ترقّم الصفحات ترقيما متسلسلا.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صفحة مستقلة على أن يحتوي ذلك عنوان البحث، ويكون الملخّص بحدود (350) كلمة، على ان يحوي البحث على الكلمات المفتاحية.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث اسم الباحث وعنوانه، جهة العمل (باللغتين العربية والإنكليزية)، البريد الألكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث في صلب البحث، أو أية إشارة إلى ذلك.
- يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث، وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن: اسم الكتاب، ورقم الصفحة.
- يزوَّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو الأبحاث في المجلات، أو أسماء المؤلفين.
- تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويُشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يُشير فيما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالهما، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث، أو المساعدة في إعداده.
- أن لا يكون البحث قد نشر سابقاً، وليس مقدما إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقلّ بذلك.
- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.

شروط النشر بالمجلة

- تخضع الأبحاث المستلمة لبرنامج الإستلال العلميTurnitin.
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيأة التحرير، إلا لأسباب تقتنع بها هيأة التحرير، على أن يكون خلال مدة أسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.
- يحق للمجلة ترجمة البحوث المنشورة في أعداد المجلة الى اللغات الأخرى، من غير الرجوع الى الباحث.
- ترسل البحوث على الإيميل: **orbits@democraticac.de**
- تخضع الأبحاث لتقويم سرّي لبيان صلاحيتّها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:

أ- يبلّغ الباحث بتسلّم المادة المرسَلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان منتاريخ التسلّم.

ب- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر موافقة هيأة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقّع.

ت- الأبحاث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة، كي يعملوا على إعدادها نهائيا للنشر.

ث- الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

كلمة رئيس التحرير:

يتوج المركز الديمقراطي العربي ببرلين –ألمانيا إصداراته المتعددة و المتنوعة بصدور " **مجلة مدارات إيرانية** " إدراكا منه بالأهمية الجيواستراتيجية و الجيوسياسية لهذه الدولة، و التي تضطلع بدور على قدر عال من الأهمية في التوازنات الإقليمية والدولية؛ كونها ثاني أكبر دولة في الشرق الأوسط من حيث المساحة و السكان، وتشكل نقطة إلتقاء لثلاث فضاءات آسيوية – غرب، وسط وجنوب آسيا – إضافة لإطلالتها على مضيق هرمز وبحر قزوين، وامتلاكها مركزا هاما في أمن الطاقة الدولية والاقتصاد العالمي؛ إذ تحتل المرتبة الثانية عالميا من ناحية الإحتياطيات الغازية المؤكدة والبالغة حوالي (34) تريليون متر مكعب، والمرتبة الرابعة عالميا في احتياطياتها النفطية المؤكدة والبالغة (157) مليار برميل. إضافه إلى ثقلها البشري حيث تشير التوقعات إلى بلوغها حوالي (160) مليون نسمة عام 2025. مع عدم إغفال عمقها التاريخي فهي موطن لواحدة من بين أقدم الحضارات في العالم.

ويعزز كل ذلك دورها المهم في تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الإنحياز ومنظمة أوبك. ونظامها السياسي المنفرد بخصائص تختلف عن بقية الأنظمة السياسية، فهو يضم العديد من الهيئات الادارية والسياسية التي أفضت إلى تبنيه آلية مركبة معقدة في صنع القرار السياسي.

ما تقدم جعلها تسعى إلى ترتيب الظروف الداخلية والإقليمية و إلى حد ما الدولية لتحقق هدفها البعيد المدى المتحمور حول إقامة نظام عالمي جديد يقوم على السلام العالمي والعدالة من وجهة نظرها، يساعدها في ذلك ماتملكه من قدرات عالية في توظيف القوة الصلبة والناعمة لها والتي أفضت إلى إعتبارها في أحيان كثيرة من بين الدول القليلة في العالم التي تمتلك (القوة الذكية)، هذا الأمر جعلها أحد الأطراف الأساسية في أي تسوية لضمان الأمن والتوازن في الشرق الأوسط.

هذه المعطيات دفعتنا إلى التصدي والتفرد بإصدار " **مجلة مدارات إيرانية** " والتي تعنى بالشأن الداخلي والإقليمي والدولي لها من خلال أبحاث أصيلة يقدمها خيرة الباحثون من عموم دول الشرق الأوسط ؛ وذلك لفتح آفاق وفضاءات علمية تبحث وتناقش وتفسر وتحلل كل الظواهر والمتغيرات والمستجدات التى تطرأ على الساحة الإيرانية.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل شكري وإمتناني لرئيس المركز الديمقراطي االعربي–برلين–ألمانيا الدكتور " **عمار شرعان** " لما قدمه من دعم وتشجيع لنا، ولا يفوتني تقديم عظيم امتناني للإخوة و الأخوات الباحثون وأعضاء هيئة التحرير والهيئة العلمية الإستشارية من إيران ومصر والأردن والمغرب والجزائر والعراق، للجهد الكبير الذي بذلوه لإصدار العدد الأول من مجلتنا.

رئيس التحرير:

أ.د.نداء مطشر صادق الشرفة

مدير المركز الديمقراطي العربي العراق/ بغداد

أستاذ النظم السياسية/ الجامعة / المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

الكلمة الافتتاحية:

العقوبات الاقتصادية الامريكية ضد ايران .. حرب كرامة وارادات

Us Sanctions on Islamic Repuplic Of Iran A conflict of dignity and will power

بقلم: د. محمد حسن البحراني/ إيران. مدير سابق بمكاتب قناة الجزيرة وقناة الميادين.

Abstract:
The with drawal of us from the jcpoa (nuclear deal with iran) ,on may 8, and imposing unprecedented ecomomic sanctions on the islamic repuplic of iran, raised a couple of questions regarding the impacts of possible results of the rising conflict between Tehran and Washington .
The most important questions is about the readiness of Tehran to resist the pressures to come out with minimum lose and without giving Washington any chance to succeed in its aims to change policies or stances in the regional issues.

الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي مع إيران في 8-5-2018 الثامن آيار الماضي وبدء الولايات المتحدة فرض عقوبات إقتصادية شاملة غير مسبوقة ضد الجمهورية الإسلامية، أثار جملة من التساؤلات حول التداعيات المحتملة للمواجهة الراهنة والمتصاعدة بين طهران وواشنطن، لكن التساؤل الأبرز يبقى يتمحور حول مدى جاهزية طهران للصمود في هذه المواجهة المصيرية والخروج منها بأقل الخسائر، ودون أن تتحقق لخصمها الأمريكي ما يريده منها من هدف استراتيجي خطير يتمثل بإختصار بدفع نظام الحكم في طهران ومن خلال تطبيق أشد وأقصى العقوبات والضغوط الإقتصادية عليه نحو تغيير قناعاته السياسية ومواقفه المبدئية تجاه القضايا الإقليمية الساخنة وبما ينسجم مع الرؤية الأمريكية، أو تغيير سلوك النظام الإيراني وفقا لتعبير مسؤولي البيت الأبيض.

احتمالات نجاح أو فشل العقوبات الأمريكية.

أي حديث عن احتمالات فشل أو نجاح العقوبات الأمريكية الأخيرة ضد إيران والتي يتوقع أن تبلغ ذروتها في تشرين الثاني – نوفمبر المقبل يستدعي بالضرورة الاشارة الى مدى قدرة كل من إيران وأمريكا على توظيف عناصر قوتها ومعالجة عناصر ضعفها في مواجهتها الحالية.

ما يتعلق الأمر بأمريكا التي يشكل ناتجها المحلي ربع الإقتصاد العالمي حسب آخر تقرير لصندوق النقد الدولي حاولت خلال الأشهر القليلة الماضية اخضاع إيران لاملاءاتها وشروطها الإثنى عشر التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي(مارك بومبيو) في تموز – يوليو الماضي، وانطلقت واشنطن في محاولاتها

هذه من عقلية فرض سياسة الأمر الواقع ومنطق الربح والخسارة والضغوط، وبما تتمتع به من سطوة إعلامية هائلة، إضافة إلى قوة عملتها الدولار.

وبعناصر القوة هذه يمكن القول أن إدارة الرئيس ترامب حققت حتى الآن نجاحاً واضحاً من دفع العديد من الشركات التجارية الأوربية الكبرى للتخلي عن مشاريعها الاستثمارية في السوق الإيرانية خاصة تلك المتعلقة بقطاعات النفط والطاقة والسيارات والشحن البحري، ومن خلال حرب إعلامية وسياسية وإقتصادية واسعة النطاق قادتها واشنطن وشاركت فيها بفاعلية تل أبيب وعدد من العواصم الخليجية. وتمكنت الإدارة الأمريكية أيضاً من زعزعة قيمة العملة الإيرانية إلى حد كبير، مما أدى الى تراجع ملموس للقدرة الشرائية للمواطن الإيراني... لكن الهدف الأكبر لإدارة الرئيس ترامب ومجموعة العمل الخاصة التي شكلتها مؤخرا وزارة الخارجية الأمريكية يبقى يتمثل بتصفير مبيعات النفط الإيرانية بحلول موعد الرابع من نوفمبر المقبل من خلال أساليب التهديد بمعاقبة أي دولة تواصل شراء النفط الإيراني بعد هذا الموعد، وفي ضوء ذلك فأن هناك من يعتقد بأن الحكم على نجاح أو فشل العقوبات الأمريكية المعتمدة حالياً ضد إيران ستتضح مؤشراته وملامحه في غضون الأشهر القليلة القادمة، رغم أن هناك من المتابعين والعارفين بطبيعة نظام الحكم في إيران من يجزم أن خطط الرئيس الأمريكي ومعاونيه بتصفير مبيعات إيران النفطية سيظل أمراً مشكوكاً به إلى حد كبير ان لم يكن تحقيق هذا الهدف أمراً مستحيلاً وذلك في ظل ما تتمتع به إيران من خبرة طويلة في الإلتفاف على العقوبات الأممية أو الدولية أو الأمريكية الأحادية الجانب التي واجهتها طيلة العقود الأربع الماضية. ولعل من المفيد هنا الإشارة الى أن ذروة العقوبات وأصعبها التي واجهتها إيران كانت تلك التي طبقتها ضدها الولايات المتحدة وبلدان الإتحاد الاوربي وبلدان آسيوية حليفة لها كاليابان وكوريا الجنوبية مطلع عام 2012، واستمرت أربع سنوات متواصلة، حيث تضامنت هذه القوى كلها لحظر شراء النفط أو أي سلعة إيرانية أخرى فضلاً عن حظر التبادل المصرفي معها، وآنذاك توقع الكثيرون أن إيران ستشهد إنهياراً إقتصادياً شاملاً وسريعاً، لكن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل...

صحيح ن بعض جوانب النشاط الإقتصادي والإستثماري الأجنبي في إيران قد تأثر بقوة بفعل تلك العقوبات القاسية، لكن عجلة الحياة ظلت تتحرك بصورة شبه طبيعية في هذا البلد، بل أن هذه العقوبات دفعت الإيرانيين للإعتماد أكثر على خبراتهم المحلية ومنتوجاتهم الداخلية لتحقيق الإكتفاء

المشار إليها من تصدير ما معدله مليون برميل من النفط يومياً لتسجل إختراقاً واضحاً لإجراءات الحصار الأممية والدولية المفروضة عليها.

وقد إكسبت تجارب الحظر والحصار المتكررة مع الغرب إيران دون شك مناعة إضافية لمواجهة الآثار السلبية للعقوبات الحالية، كما أن جملة الإجراءات الإستباقية التي إتخذتها حكومة الرئيس روحاني خلال الأشهر القليلة الماضية وحظر إستيراد كافة السلع الأجنبية غير الضرورية، وتشجيع الصناعات الوطنية، واستخدام العصا الغليظة ضد مافيا الفساد الداخلي المرتبطة بإهدار المال العام والنقد الأجنبي، جعلها تبدو مطمأنة إلى قدرتها على تجاوز الحرب الإقتصادية الأمريكية الأخيرة برأس مرفوع رغم إدراكها بحجم المصاعب والخسائر الجسيمة التي يتوقع أن تلحق بإيران في المدى المنظور، ولأن هذه الحرب كما يصفها بعض الإيرانيين هي حرب إرادات حقيقية، وحرب كرامة فلا بد من توظيف واستثمار كل عناصر القوة والمطاولة المطلوبة لها.

داخلياً يمكن القول أن القوى السياسية الأساسية والمؤثرة إصلاحية أم أصولية قد قطعت خلال الأسابيع الأخيرة خطوات مهمة لتحييد أو تجميد علاقاتها لصالح مواجهة الخصم الأمريكي المشترك بلغة واحدة، أما في الميدان الدبلوماسي، فالواقع أن حكومة الرئيس روحاني تبذل جهود حثيثة للتواصل والتفاهم مع مختلف بلدان العالم ذات الثقل الاقتصادي الكبير والتي يمكن الرهان عليها في المرحلة الحساسة المقبلة كالصين والهند وروسيا والعديد من بلدان الإتحاد الأوربي إضافة إلى تعزيز وتنمية علاقاتها التجارية مع دول الجوار الإقليمي وخاصة تركيا والعراق وباكستان وبعض بلدان آسيا الوسطى على أمل التعويض عن جانب من الخسائر المتوقع أن تلحق بإيران بالمستقبل القريب قبل مواجهتها الإقتصادية المتصاعدة مع المحور الأمريكي.

ويمكن الإشارة إلى أن هناك نوافذ تجارية مع العراق وتركيا تبلغ حوالي عشرة مليارات مع العراق وعشرة مليارات مع تركيا، وتعهدات أوربا بإيجاد نظام تبادل مصرفي مشابه للسويفت ومستقل عن رقابة أمريكا، كما أن البنك المركزي بخطته الجديدة فتح مجالاً للإستفادة من العملة الأجنبية الحاصلة من صادرات القطاع الخاص والبتروكيمياويات والصلب والمنتجات الزراعية والسجاد، حسب العرض والطلب لدى مكاتب الصيرفة المرخصة، وأجيزت البنوك لإفتتاح حساب للزبائن بالعملات الأجنبية بضمانات البنك المركزي وبفائدة 3,8%، وامكان السحب بنفس العملة.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الفهرس.....	**13**
القانون الدستوري و النظام السياسي للجمهوري الإسلامية الأيرانية..... أ . د . علي المؤمن، رئيس مركز دراسات المشرق العربي – لبنان	**15**
ظهور و نشأة الجماعات الإرهابية التكفيرية في إيران..... رضا الغرابي القزويني ، مدير الشؤون الدولية في المركز الإيراني لدراسات الإرهاب	**36**
تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة..... د.وليد كاصد الزيدي، باحث سابق في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية (EHESS) بباريس– فرنسا	**51**
الملف النووي الايراني في خطابات ترامب وردود روحاني وظريف–دراسة في تغريداتهم على مواقع تويتر..... د. غزوان جبار محمد حسين، الجامعة المستنصرية، العراق	**80**
العلاقات الإيرانية العربية بين ما هو: سياسي أمني وطائفي..... د.شيماء الهواري، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المملكة المغربية	**103**
أثر أيديولوجيا الفكر السياسي الإيراني على أطراف النزاع في اليمن..... د.إياد خازر المجالي، مدير دائرة الاستشارات، جامعة مؤتة، الأردن	**128**
أزمة العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب: بين احتمالية المواجهة والنزعة نحو التفاوض..... د.محمود البازي، كاتب متخصص بالشؤون الإيرانية وشؤون مكافحة الإرهاب	**158**
إيران ودبلوماسية التقارب الأوروبي..... م.م هيبة غربي، جامعة قسنطينة، الجزائر	**182**
التمدد الإيراني في إفريقيا: إعادة ترتيب الفعل السياسي الخارجي..... حنان خرباشي، باحثة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر	**203**

الفهرس

قراءة في الاستراتيجية النووية الإيرانية..... أ.م. د تلا عاصم فائق، جامعة بغداد، العراق	**220**
التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على القوة الإقليمية لإيران..... د. شيماء محمد عبد الله أبوعامر	**242**
مفهوم حوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر..... المدرس المساعد فاطمة عطا جبار، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير	**261**
إيـران فـــي الإدراك الإستراتيجي العراقي..... أ.م.د حيدرعلي حسين، جامعة النهرين، العراق	**287**
الاحتجاجات الايرانية 2017-2018: دراسة في الاسباب الداخلية والخارجية..... د. علي طارق الزبيدي، جامعة بغداد، العراق	**303**
موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الإيراني..... د. زينب عبدالله، الجامعة المستنصرية، العراق	**330**
دور المرشد الإيراني في صنع السياسة الخارجية الايرانية لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية..... د. رحمن عبد الحسين الظاهر، الجامعة المستنصرية، العراق	**352**
أثر المُتَغّير الأَمريكي في التوجّه التركي – الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة ..... أ. م. د. سعد رزيج ايدام — أ. م. د. عباس هاشم عزيز كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد — كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد	**380**
دور المنظمات الدولية في النزاع النفطي الإيراني-البريطاني عام 1951..... م.د. ثامر مكي علي، الجامعة المستنصرية، العراق	**419**

الفهرس

الاتجاه الاصلاحي في عهد الرئيس حسن روحاني (الولاية الاولى)..... أ.م.د. وداد جابر غازي، الجامعة المستنصرية، العراق	**447**
الحركة النسوية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية 1979 وبعدها (دراسة في الأهداف والمعوقات)..... أستاذ مساعد دكتور. فاتن محمد رزاق، الجامعة المستنصرية، العراق	**467**
إيران النووية والأمن الاقليمي والدولي..... ا.م د. سامي كلاوي، الجامعة العراقية، العراق	**500**

القانون الدستوري و النظام السياسي للجمهوري الإسلامية الأيرانية

Constitutional Law and Political System of the Iranian Islamic Republic

أ . د . علي المؤمن دكتوراه في القانون الدستوري
رئيس مركز دراسات المشرق العربي – لبنان
Prof. Dr. Ali Al Moumen (PhD in Constitutional Law)
President of the Center for Oriental Arab Studies – Lebanon

ملخص:

تتنوع مصادر القانون الدستوري في النظام السياسي الإيراني بين المصادر الإسلامية و المصادر الوضعية الديمقراطية مما ميز النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية عن سائر الأنظمة السياسية ليس من حيث مصادر القانون فحسب بل حتى من حيث شكل النظام و مؤسساته و الصلاحيات المناطة بتلك المؤوسات كونه يقع ضمن ما يسمى النظام القيادي الذي يضع الولي الفقيه على رأس الهرم السياسي تليه سلطات و مؤسسات تشرع و تنفذ و تراقب عمل كل واحدة الأخرى.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي الإيراني القانون الدستوري

Abstract :

The sources of constitutional law in the Iranian political system vary between Islamic sources and democratic political sources, which distinguish the political system in the Islamic Republic from other political systems not only in terms of the sources of law but also in terms of form of the system and its institutions and the powers assigned to those convictions because it falls within the so-called The leadership system that puts the Wali al-Faqih at the top of the political pyramid, followed by authorities and institutions that initiate, implement and monitor the work of each other.

Key words : Iranian political system ،The Constitutional law

المقدمة

يتباين النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في بعض مضامينه وهياكله وسلطاته مع النظم السياسية المعروفة، كما يشترك معها في أخرى. فالنظام السياسي الإيراني الحالي يسمى بـ «النظام القيادي»[1] تمييزاً له عن النظم الرئاسية و البرلمانية و المركبة (الرئاسية – البرلمانية) ونظام الحزب الواحد أو نظام الجمعية.

ويتميز النظام القيادي بكون سلطة «القائد . الولي الفقيه» فيه هي السلطة المحورية والأولى في الدولة، وهي التي تشرف على عمل سلطات الدولة الثلاث التنفيذية و التشريعية و القضائية. وهذا النظام انعكاس عقدي و حقوقي لنظام الإمامة في مدرسة أهل البيت في عصر غيبة الإمام الثاني عشر للمسلمين الشيعة، و كما هو انعكاس تطبيقي . إلى حد ما . لنظام الخلافة في مدرسة الخلافة؛ أي أن هذا النظام يستقي مضمونه العقدي وبنيته الفقهية من مدرسة الشيعة الإمامية، كما يستفيد من بعض الرؤى التطبيقية المشتركة من مدرسة الخلافة[2].

و النظام القيادي الذي تطبقه الدولة الإيرانية القائمة كصيغة للحكم؛ يمثل إضافة نوعية جديدة للنظم السائدة في مناهج القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ولم تعرفه علوم السياسة والقانون من قبل. ولذلك فإن تمييزه عن النظم الأخرى يمثل ضرورة منهجية علمية؛ لأن هذا التمييز سيعطي النظام القيادي استقلاله في أن يكون مبحثاً قائماً بذاته، دون الحاجة إلى التفتيش في النظم التي تدرسها مناهج القانون الدستوري والأنظمة السياسية لتطبيقها على النظام السياسي الإيراني[3].

و قد أخذنا بالاعتبار في هذه الدراسة ما تتطلبه الخصوصيات المنهجية المذكورة للنظام السياسي الإيراني؛ لضمان الخروج بمقاربات ونتائج أكثر دقة و وعياً بحقيقة هذا النظام. كما استخدمت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً يتلائم و طبيعة دراسات النظم السياسية والقانون الدستوري.

نشأة دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية

يصنِّف فقه القانون الدستوري أساليب نشأة الدساتير إلى نوعين رئيسين: أساليب غير ديمقراطية، وأساليب ديمقراطية. فالأساليب غير الديمقراطية تعبر عن غلبة إرادة الحاكم على إرادة الشعب المحكوم، أو

على الأقل اشتراك الإرادتين في وضع الدستور. في حين يترجم النوع الثاني تفوق الإرادة الشعبية وسيادتها على إرادة الحاكم، أو أنها هي التي تصنع إرادة الحاكم.

بعد إعلان انتصار الثورة الإسلامية إيرانية ضد نظام الشاه في 11 شباط / فبراير من العام 1979؛ بادر قائدها الإمام الخميني إلى ضمان الإجراءات التي تعطي للنظام السياسي الجديد الذي تطمح لتأسيسه، والدستور الذي يفرز هذا النظام؛ بعدهما اللصيق بإرادة الشعب؛ لكي تكون هذه الإرادة هي الحاكم الحقيقي على مسار نشوء الدستور وتأسيس الدولة ونظامها واختيار مسؤوليها ومنحهم الشرعية القانونية. وبالتالي لم يأت نشوء دستور الجمهورية الإسلامية حدثاً منتزعاً من الصيرورة الطبيعية لنشوء النظام الجديد على يد الشعب الإيراني.

و بسقوط النظام الشاهنشاهي؛ سقط دستور العام 1907 المعروف بدستور المشروطة. ومن أجل الحيلولة دون دخول البلاد في فراغ إداري وقانوني ودستوري؛ فقد قام الإمام الخميني بإجراءين استباقيين أساسيين قبل انتصار الثورة:

الأول: تشكيل مجلس لقيادة الثورة برئاسة الشيخ مرتضى المطهري في 12 كانون الثاني/ يناير 1979حين كان في باريس؛ ليقوم بمهمة القيادة التنفيذية للثورة لحين انتصارها، ثم مهمة السلطة التشريعية بعد انتصارها؛ لحين قيام السلطة التشريعية الدائمة (البرلمان) في الدولة الجديدة.

الثاني: تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة مهدي بازركان في 1 شباط/ فبراير من العام 1979؛ لإدارة البلاد؛ لحين تشكيل حكومة دائمة.

ثم جاءت الخطوة الأولى باتجاه التأسيس الجديد الدائم للدولة؛ عبر طرح جوهر الدولة ومضمون نظامها السياسي الجديد للإستفتاء الشعبي العام؛ وهو ماجرى في يومي 30 و 31 آذار/ مارس 1979، أي بعد 47 يوماً فقط على انتصار الثورة؛ فكانت النتيجة تصويت 2،98 بالمائة من المشاركين لنظام «الجمهورية الإسلامية»؛ وفق الأهداف والمضامين والصيغ التي كان يطرحها الإمام الخميني في خطبه وكتاباته؛ ولاسيما كتاب «الحكومة الإسلامية». و قد أراد الإمام الخميني من هذا الاستفتاء تحصين النظام الإسلامي بحصانة قانونية متفق عليها دولياً، وكذلك الاحتجاج بإرادة الأمة على معارضين تأسيس النظام الإسلامي؛ وهي الإرادة التي فرضت على الدولة الجديدة أن يكون دستورها وقوانينها ومساراتها إسلامية بالكامل[4].

أما دستور ايران الجديد؛ فقد بدأ الطريق نحوه بتكليف الإمام الخميني الفقيه القانوني وعضو مجلس الثورة الإيرانية الدكتور حسن حبيبي بكتابة مسودة الدستور، و ذلك في أواخر العام 1978؛ أي خلال فترة إقامة الإمام الخميني في باريس. ثم عكف مجلس الثورة والحكومة المؤقتة على دراسة مسودة الدستور وتعديلها، وإقرارها. و حينها أجرت الحكومة المؤقتة الإنتخابات العامة ليختار الشعب الإيراني أعضاء المجلس التأسيسي أو ما سمي رسمياً بمجلس خبراء الدستور، والبالغ عددهم (73) عضواً، وهم من فقهاء الشريعة والقانون وخبراء النظم السياسية والاقتصاد وعلماء الاجتماع السياسي والناشطين السياسيين. وبعد شهرين من المناقشات، وتحديداً في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر؛ صادق مجلس الخبراء 1979 على وثيقة الدستور المؤلفة من إثني عشر فصلاً و 175 مادة[5].

ونشرت الحكومة وثيقة دستور الجمهورية الإسلامية في الصحافة و وسائل الإعلام؛ ليطلع عليها الشعب؛ تمهيداً لإجراء الإستفتاء الشعبي العام في 2 و3 كانون الأول/ ديسمبر 1979، والذي صوّت فيه الشعب على دستور الجمهورية الإسلامية بنسبة 99.5 بالمائة من المشاركين في الإستفتاء. وبعد مصادقة الإمام الخميني على الدستور بصفته قائد الثورة الإسلامية والولي الفقيه صاحب البيعة؛ أصبح الدستور جاهزاً للتطبيق[6]. فكان أول دستور من نوعه؛ يجمع بين أصالة الإحتكام التام للشريعة الإسلامية، وعصرية الصياغات الفنية والسلطات والمؤسسات التي أنتجها. كما كان معبراً تعبيراً مباشراً عن إرادة الشعب الإيراني وخياره.

النظام السياسي المؤسَس على دستور الجمهورية الإسلامية[7] :

يتكون هيكل النظام السياسي الإسلامي الإيراني الذي يرسمه دستور الجمهورية الإسلامية؛ من مجموع السلطات الدستورية التالية:

1 – سلطة القيادة:

«القائد» (رهبر) هو التسمية الدستورية الرسمية للولي الفقيه في النظام السياسي الإيراني القائم، وهو رئيس الدولة، ومرجعها الديني والزمني، والمشرف على سلطاتها الثلاث، والقائد العام للقوات المسلحة[8]. وبما أن سلطة القائدة هي السلطة الأولى في النظام السياسي الإيراني؛ لذلك جرت تسميته منهجياً بـ «النظام القيادي»؛ تمييزاً له عن الأنظمة السياسية المعروفة؛ كالرئاسي والبرلماني. ويُنتخب القائد انتخاباً غير مباشر

من الشعب؛ عبر مجلس خبراء القيادة المنتخب مباشرة من الشعب. و قد وضع دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية مجموعة شروط في القائد؛ أهمها الشروط الثلاثة التالية[9]:

أ – الاجتهاد: أو الفقاهة؛ أي القدرة العلمية على استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها، وهو مايخول الفقيه ليكون مرجعاً في الفتيا.

ب – العدالة: التقوى والاستقامة والنزاهة العالية.

ت – الكفاءة: القدرة على القيادة والإدارة والتدبير، والوعي السياسي الفائق[10].

و لم يشترط دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في القائد . الولي الفقيه أن يكون إيرانياً، وهو العرف الشرعي الذي سارت عليه المنظومة الدينية الشيعية منذ تأسيسها؛ إذ لا ينظر الشيعة في تقليدهم ورجوعهم الى قائد المنظومة الإجتماعية الدينية الشيعية إلى جنسية المرجع الديني و قوميته[11].

ويمكن تقسيم مسؤوليات القائد وفق ما جاء في المادة 110 من الدستور الإيراني على النحو التالي:

القسم الأول: المسؤوليات ذات العلاقة بالإشراف على أجهزة النظام الرئيسة، مثل: تعيين وعزل: الأعضاء الفقهاء في مجلس صيانة الدستور، رئيس السلطة القضائية، رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، إقرار انتخاب الشعب لرئيس الجمهورية، إقرار عزل رئيس الجمهورية بعد حكم المحكمة العليا ضده أو تصويت مجلس الشورى الإسلامي على عدم كفاءته السياسية، تعيين جزء من أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام.

القسم الثاني: المسؤوليات ذات العلاقة بمهمة إرشاد النظام، مثل: رسم السياسات العامة للدولة، إصدار قرار الاستفتاء العام، حل معضلات النظام التي لا تحل بالطرق العادية ويستعصي على القانون حلها.

القسم الثالث: المسؤوليات ذات العلاقة بالسيطرة على قرار أمن النظام، مثل: المسؤولية المباشرة عن القيادة العامة للقوات المسلحة وإعلان الحرب والسلم.

وهناك ثلاث مؤسسات دستورية لها ارتباط مباشر بمنصب القائد وعمله:

الأولى: «مجلس خبراء القيادة» (مجلس خبرگان رهبرى): وهو منتخب من الشعب انتخاباً مباشراً، ويتألف من حوالي (85) عضواً من كبار علماء الدين (الفقهاء). وهذا المجلس ينتخب القائد . الولي الفقيه، ويراقب أداءه، ويعزله إذا فقد الشروط الدستورية[12].

الثانية: «مجمع تشخيص مصلحة النظام» (مجمع تشخيص مصلحت نظام): وهو أعلى مؤسسة تخطيط واستشارة وقرار في الدولة، ويضم نخبة قادة البلاد؛ بمن فيهم رؤساء السلطات الثلاث الحاليين والسابقين، وأبرز قادة الأجنحة السياسية. ويُعيّن جزء من أعضائه بصفاتهم الرسمية، والجزء الآخر يعينهم القائد بصفاتهم الشخصية[13].

الثالثة: «القوات المسلحة»: وتتمثل في الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية وقوى الأمن الداخلي. وحصر الدستور بالولي الفقيه – بصفته القائد العام للقوات المسلحة – تعيين القيادات العليا للجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية وقوى الأمن الداخلي أو عزلهم[14].

2 – السلطة التنفيذية:

تتمثل السلطة التنفيذية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية برئيس الجمهورية، وهو المنصب الدستوري الثاني في الدولة بعد منصب «القائد»، ويتم انتخابه انتخاباً مباشراً من الشعب لأربع سنوات؛ تجدد لمرة واحدة فقط. ويختار رئيس الجمهورية وزراءه، ويعرضهم على مجلس الشورى الإسلامي للموافقة عليهم والتصويت عليهم تصويتاً فردياً. ورئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة أيضاً. ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة عددٍ من المجالس العليا في الدولة؛ أهمها «المجلس الأعلى للأمن الوطني»[15].

3 – السلطة التشريعية:

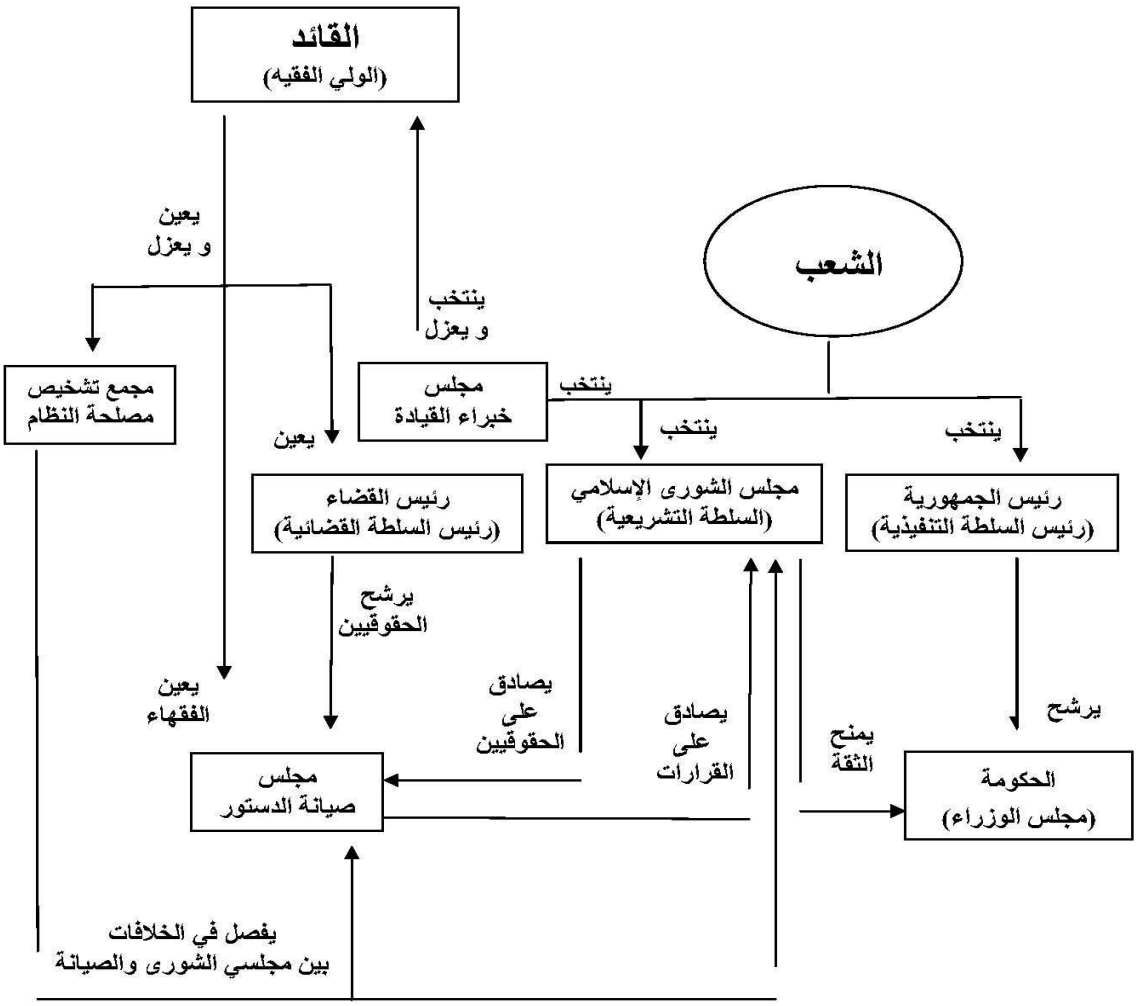
وتسمى في إيران سلطة التقنين؛ أي أنها تقوم بعملية وضع القوانين. و تتمثل السلطة التشريعية في النظام السياسي الإيراني بمجلس الشورى الإسلامي (مجلس شوراي إسلامي)، الذي ينتخب الشعب أعضاءه انتخاباً مباشراً لفترة أربع سنوات، وعددهم (270) عضواً. ومهمة المجلس تشريعية وتخطيطية ورقابية. وقد وضع دستور الجمهورية الإسلامية الى جانب مجلس الشورى مجلساً دستورياً مصغراً، هو «مجلس صيانة الدستور» (شوراى نگهبان قانون أساسي)؛ للمصادقة على القوانين والقرارات التي يصدرها مجلس الشورى، وإعادتها إلى المجلس فيما إذا كانت متعارضة مع دستور الجمهورية الإسلامية وأحكام الشريعة الإسلامية. أي أنه يمارس دور سلطة النقض التي يمارسها المجلس الدستوري أو المحكمة الدستورية أو مجلس الدولة

في البلدان الأخرى[16]. ويتألف مجلس صيانة الدستور من إثني عشر عضواً؛ بينهم ستة فقهاء؛ يعينهم القائد، وستة حقوقيين؛ يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي[17].

4 – السلطة القضائية:

يقف على رأسها رئيس السلطة القضائية، ويعينه القائد لمدة خمس سنوات؛ قابلة للتمديد لدورة واحدة، ويشترط فيه الاجتهاد والعدالة والكفاءة. ويمارس رئيس السلطة القضائية صلاحياته من خلال المؤسسات القضائية؛ كالمحكمة العليا والإدعاء العام والمحكمة الإدارية ووزارة العدل[18].

هيكل النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية ومؤسساتها الدستورية



كما بينه دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية[19]

ركائز نظرية القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية

الميزة الأساس لنظرية القانون الدستوري في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو التزامها بجميع قواعد القانون الدستوري الوضعي الحديث، وفي الوقت نفسه تمسكها بكل معايير الشريعة الإسلامية وأحكامها ومقاصدها. أي أنها صيغة تكاملية؛ صهرت في داخلها أصالة الشريعة الإسلامية وعصرية القانون الوضعي. وتمظهرت هذه الصيغة في توفيقها المنهجي بين ثنائيات إشكالية أساسية في مضمون الدولة ونظامها السياسي ومؤسساتها الدستورية؛ ظلت محاور للجدل العقدي والفقهي والفكري والسياسي منذ دخول المسلمين مرحلة الإنفتاح على متطلبات العصرنة والتحديث، وحتى الآن. وأهم هذه الثنائيات: الدولة المدنية والدولة الدينية، حاكمية الشريعة وحاكمية الشعب، مبدأ ولاية الفقيه ومبدأ الشورى، تقدّم الشريعة وسمو الدستور.

وتقف نظرية القانون الدستوري الإسلامي الإيراني على ثلاث ركائز أساسية؛ هي: حاكمية القانون و حاكمية الشريعة و حاكمية الشعب. ونقارب هذه الركائز في إطار المحاور التالية:

1 – حاكمية القانون:

تتمثل المعايير الأساسية لحاكمية القانون في الدولة الحديثة بخمسة معايير: سيادة القانون، سمو الدستور، تدرج القواعد القانونية، الفصل بين السلطات و الرقابة. ونحاول هنا مقاربة حقيقة حاكمية القانون في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أساس هذه المعايير:

أ – **سيادة القانون:** انعكس مبدأ سيادة القانون؛ كما أقرته الشريعة الإسلامية وقننه القانون الوضعي؛ على نظرية القانون الدستوري في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودستورها ونظامها السياسي؛ فكان ركناً أساسياً في منظومتها القانونية وتشكيل سلطاتها وسياقات عمل اجهزتها، وفي العلاقة بين الشعب والهيئات الحاكمة. وفي إطار مبدإ سيادة القانون؛ فإن جميع مواطني الدولة متساوون أمام القانون؛ بدءاً برئيس الدولة (الولي الفقيه – القائد) وانتهاء بأي مواطن عادي، وليس لأي مسؤول في الدولة حصانة أمام القانون؛ بمن فيهم القائد؛ فهو مسؤول عن تصرفاته وأدائه الشخصي والرسمي، وموقفه أمام القانون كموقف رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشورى أو رئيس القضاء؛ وكأي مواطن آخر في الدولة. وتنص المادة (107) من الدستور على مايلي: «يتساوى القائد مع كل افراد البلاد أمام القانون»، فضلاً عن باقي مسؤولي الدولة. كما تنص المادة (174) على وجود دائرة قضائية خاصة تعرف بدائرة التفتيش العام؛ مهمتها مراقبة تنفيذ

القوانين في مؤسسات الدولة. وكذلك دائرة قضائية أخرى تعرف بـ «محكمة العدالة الإدارية»، ومهمتها الفصل في شكاوى الناس ضد الحكومة وقراراتها وأجهزتها[20]. ونصت مادة أخرى على تشكيل محكمة أخرى خاصة بالقضاة؛ تفصل في الشكاوى الموجهة ضد القضاة. ولم يسمح الدستور بإيجاد محاكم سياسية أو عسكرية خارج السلطة القضائية[21] للحيلولة دون وقوع مخالفات قانونية.

ب – سمو الدستور: دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو دستور مدني دائم، وقد حدد ضمانات صيانته وسموه؛ عبر «مجلس صيانة الدستور» الذي يضمن دستورية قوانين السلطة التشريعية، فضلاً عن رقابة رئيس الدولة ورئيس الجمهورية والبرلمان والقضاء على ضمان تطبيق الدستور[22].

ت – تدرج القواعد القانونية: ويعني ذلك أن النظام القانوني للدولة يبدأ من الدستور؛ الحاكم على جميع القوانين الأخرى. ثم تأتي بعد ذلك الأوامر الولائية لرئيس الدولة وقراراته، و تليها تشريعات البرلمان، وقرارات مجلس تشخيص مصلحة النظام، وقرارات مجلس صيانة الدستور، ولوائح وقرارات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والأنظمة الداخلية للأجهزة الدستورية في الدولة [23].

ث – الفصل بين السلطات: أقرّ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيعها، واعتبارها سلطات ناشئة عن سيادة الشعب [24]. وجاء في المادة (57) من الدستور: «السلطات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وتمارس صلاحيتها بإشراف ولي الأمر وإمام الأمة». أي أن تقسيم السلطات إلى تنفيذية وتشريعية وقضائية هي من نقاط الاشتراك الأساسية بين الأنظمة الديمقراطية ونظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ إلّا أن الأخير يتميز من الأنظمة الديمقراطية بوجود سلطة عليا هي سلطة القائد (الولي الفقيه)، التي تشرف على أعمال السلطات الثلاث وتنسق فيما بينها، وتتدخل في المجالات التي حددها القانون.

ج – الرقابة: حدد دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية سبعة أنواع متشابكة من الرقابة والتحكم والإشراف؛ تكمل بعضها، وعلى النحو التالي:

أولا: الرقابة الشعبية: تمثل رقابة الشعب العمود الفقري لمنظومة الرقابة في الجمهورية الإسلامية كما يوضح دستورها؛ إذ يراقب الشعب عمل سلطات الدولة ويعبر عن مستويات سخطه ورضاه وتقويمه؛ من

خلال التصويت والإنتخابات ومختلف مظاهر الإعتراض والمطالبة، والدعوة إلى الخير و النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[25].

ثانياً: رقابة الولي الفقيه (القائد): وضعت المادة (57) من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية أداء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تحت إشراف الولي الفقيه (القائد)، وهو أحد ضمانات ممارستها لوظائفها بشكل دقيق وسليم [26].

ثالثاً: رقابة مجلس خبراء القيادة: يتحمل مجلس خبراء القيادة مسؤولية الرقابة على الولي الفقيه (القائد)، والتحقيق في استمرار شروط الفقاهة والعدالة والكفاءة فيه؛ فاذا فقد بعضها؛ يستطيع المجلس عزله وانتخاب آخر محله [27].

رابعاً: رقابة السلطة التنفيذية: من أبرز مهام رئيس الجمهورية (رئيس السلطة التنفيذية)؛ مراقبة تطبيق السلطات الثلاث للدستور[28].

خامساً: الرقابة البرلمانية: يقوم مجلس الشورى الإسلامي بمهمة الرقابة الإدارية والمالية والقانونية على أداء الحكومة. وفي حال وجد مخالفة قانونية أو إدارية أو مالية فإنه يقوم باستدعاء الرئيس والوزراء؛ وصولاً إلى استجوابهم وحجب الثقة عنهم[29].

سادساً: الرقابة الدستورية: يقوم مجلس صيانة الدستور بمهمة تشخيص دستورية تشريعات مجلس الشورى الإسلامي، وهو هيئة مستقلة لا ترتبط بسلطات الدولة[30]. ولاتعد قرارات مجلس صيانة الدستور نهائية؛ فقد وضع الدستور مؤسسة أخرى أسماها مجمع تشخيص مصلحة النظام للتحكيم بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور؛ بما يتوافق ومصلحة البلاد العليا[31].

سابعاً: الرقابة القضائية: من أهم واجبات السلطة القضائية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي الرقابة على أداء جميع سلطات الدولة وأجهزتها، والتحقيق في مخالفات المسؤولين الإدارية والمالية، ومحاسبة المتخلفين منهم[32]. وتمارس السلطة القضائية في إيران رقابتها من خلال عدد من الأجهزة التابعة لها، وأهمها: «ديوان العدالة الإدارية» أو ديوان المظالم. ويقوم بمهمة رفع الظلم والأخطاء التي تقوم بها الدوائر الحكومية بحق عامة الناس[33]، وكذلك «مؤسسة التفتيش العام» التي تقوم بمهمة الرقابة على عملية تطبيق القوانين في كل البلاد[34]، و «المحكمة العليا» التي تراقب أداء القضاة وقراراتهم وأحكامهم، وتمييزها،ومحاكمة

المتخلفين منهم[35]. كما خوّل الدستور رئيس السلطة القضائية التحقيق بشأن ممتلكات مسؤولي الدولة، بدءاً بالولي الفقيه (القائد) ورئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء، وانتهاءً بزوجاتهم وأولادهم، ومحاسبتهم على الإثراء غير المسوغ[36].

2 – حاكمية الشريعة:

تتجسد حاكمية الشريعة الإسلامية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ثلاثة أركان أساسية: إسلامية مضمون الدولة، ووجود الفقيه على رأس الدولة، وتشريعات الدولة:

أ – إسلامية مضمون الدولة: يتصف نظام الدولة بالإسلامي عبر التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقها في الواقع بكل تفاصيله؛ سواء تمثلت بأحكام شرعية أو قوانين أو نظم وأداء وسلوكيات عامة وخاصة. و لم يكتف دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالنص على أن «الإسلام دين الدولة»؛ بل أكد أن الشريعة الإسلامية هو المصدر الوحيد للدستور وللقوانين كافة. وحدد لهذا الغرض سياقات وآليات حازمة؛ تمنع صدور أي قانون وقرار ولائحة ونظام وحكم لايتطابق وقواعد الشريعة الإسلامية. كما حدد آليات واضحة لتطبيق هذه القوانين وتحويلها إلى واقع قائم في جميع مجالات حركة الدولة والشعب[37].

ب – رئاسة الولي الفقيه للدولة: يعبر الولي الفقيه عن موقف الشريعة الإسلامية أزاء تشريعات الدولة وأداءها؛ بوصفه الامتداد الموضوعي لخط النبوة والإمامة؛ كما يعبر السيد محمد باقر الصدر[38]، وكما يوضح الدستور الإيراني[39].

ت – التشريعات: نصّ دستور الجمهورية الإسلامية على أن جميع تشريعات الدولة يجب أن تستند إلى الشريعة الإسلامية بالكامل[40]. وأهم أداة قننها دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لضمان تطابق تشريعات مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الشريعة الإسلامية وغاياتها، هو «مجلس صيانة الدستور»؛ كما مر تفصيله.

3 – حاكمية الشعب:

تتجسد حاكمية الشعب وسيادته في القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية في ثلاث ركائز أساسية: شكل الدولة الجمهوري، وقاعدة الحكم الشورية، والحقوق والحريات العامة والسياسية:

أ – **شكل الدولة: الجمهورية:** النظام السياسي في إيران هو نظام جمهوري؛ أي أنه يعتمد الشعب أساساً لمشروعية الدولة وسلطاتها. ولكي تنسجم «الجمهورية» مع إسلامية الدولة؛ فقد تم تقييدها بمفردة «الإسلامية». وهذا القيد العقدي يعبر هو الآخر عن إرادة الجمهور (الشعب الإيراني) الذي صوّت في الإستفتاء العام على إسلامية جمهوريته، ثم تحول مفهوم نظام الجمهورية الإسلامية إلى نص دستوري؛ لتأكيد إسلامية الدولة وأصالتها؛ فضلاً عن طبيعة دور الشعب (الجمهور) فيها. كما أن الدولة التي أسس لها دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي دولة دينية – مدنية؛ إذ يكون الإنتماء إليها سياسياً؛ أي أنها دولة المواطنة التي تراعي خصوصيات البلد وتنوعه الديني والمذهبي والفكري والقومي.

ب – **قاعدة الحكم: الشورى:** يستند نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في شرعية حكّامه وقرارتهم و نوعية أدائهم الى ثلاثة مستويات من الشورى:

الأول: الشورى أداةً لاختيار الشعب مسؤولي النظام، ومن ذلك انتخاب الولي الفقيه . القائد، و رئيس الجمهورية وحكومته، و أعضاء البرلمان، وأعضاء مجلس الخبراء، وأعضاء المجالس البلدية وغيرها.

الثاني: الشورى مركزاً لاتخاذ القرار بصورة جماعية، وذلك من خلال المجالس واللجان والدوائر المختصة. فمجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الشورى الإسلامي ومجلس الخبراء ومجلس صيانة الدستور والمجلس الأعلى للأمن الوطني وغيرها؛ جميعها تتخذ قراراتها بالشورى ووفقاً لرأي أكثرية الأعضاء.

الثالث: الشورى أداةً لتقوية السلطة؛ إذ تمدّها بالرأي والمشورة. ولاتكون الشورى هنا في موقع اتخاذ القرار؛ بل من خلال ترجيح المسؤول لآراء المستشارين. وهذا النوع من الشورى يمكن مشاهدة تطبيقاته في علاقة القائد بمجمع تشخيص مصلحة النظام، ورئيس الجمهورية بمجلس الوزراء، ورئيس السلطة القضائية بمجلس السلطة القضائية[41].

ت – **الحقوق والحريات العامة والسياسية:** نصّ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أن الحقوق والحريات الممنوحة للإنسان من الله تعالى، والتي قننها النظام السياسي للجمهورية الإسلامية في مواد دستورية؛ تشتمل على: حق المساواة والتكافؤ، و حق الأمن، وحق الحرية السياسية والاجتماعية، وحق العمل، وحق الضمان الإجتماعي، و حق التربية والتعليم، و حق السكن والإقامة، و حق التظلم، و حق الملكية[42]. في حين حمل الفصل الثالث من الدستور عنوان: «حقوق الشعب». وكما جاء في دستور

الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فإن ضمان الحريات السياسية والاجتماعية في حدود القانون هو من واجبات الدولة الإسلامية[43]. كما بيّن أنواع الحقوق والحريات السياسية التي ألزم نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية نفسه بتطبيقها وحدد آليات ذلك. وهي: حرية المعتقد، وحرية الصحافة، وحرية الاتصال، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والاتحادات المهنية، و حرية الإعتراض والتظاهر[44].

مصادر القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية

تتنوع مصادر القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية تبعاً لخصوصيات الدولة في بعديها الديني والمدني، وبعديها الإسلامي العام والوطني الخاص، وهو ماتقتضيه طبيعتها المركبة، وهو فارق جوهري مع دول العالم الأخرى؛ سواء الدول المدنية المحضة التي تستبعد المصادر الدينية؛ ككل الدول العلمانية، أو الدول الدينية المحضة التي تستبعد المصادر المدنية؛ كالفاتيكان، أو الدول المسلمة المدنية التي تنص دساتير . معظمها . على الشريعة الإسلامية كأحد مصادر قانونها الدستوري، وعلى الإسلام ديناً رسمياً للدولة[45]. أما الجمهورية الإسلامية فقد وضع قانونها الدستوري الشريعة الإسلامية مصدراً حاكماً على جميع مصادره المدنية، وهو منهج متداول في تدرج القواعد القانونية. و لكن القانون الدستوري الإيراني حين استخدم التدرج؛ وضع وثيقة الدستور في مرتبة ثانية بعد المصادر المقدسة للتشريع؛ أي القرآن الكريم والسنة الشريفة؛ ليكونا بذلك مصدرين حاكمين على وثيقة الدستور.

وتنقسم مصادر القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية الى:

1 – المصادر الحاكمة: القرآن الكريم والصحيح من السنة الشريفة. ويقعان في قمة هرم النظام القانوني الدستوري للدولة، و يهيمنان على جميع ما يليهما من مصادر متدرجة؛ باعتبارهما مصدرين حاكمين على التشريع الإسلامي، و يشكلان المعيار النهائي لحقيقة إسلامية الدولة ونظامها السياسي ومنظومتها القانونية[46].

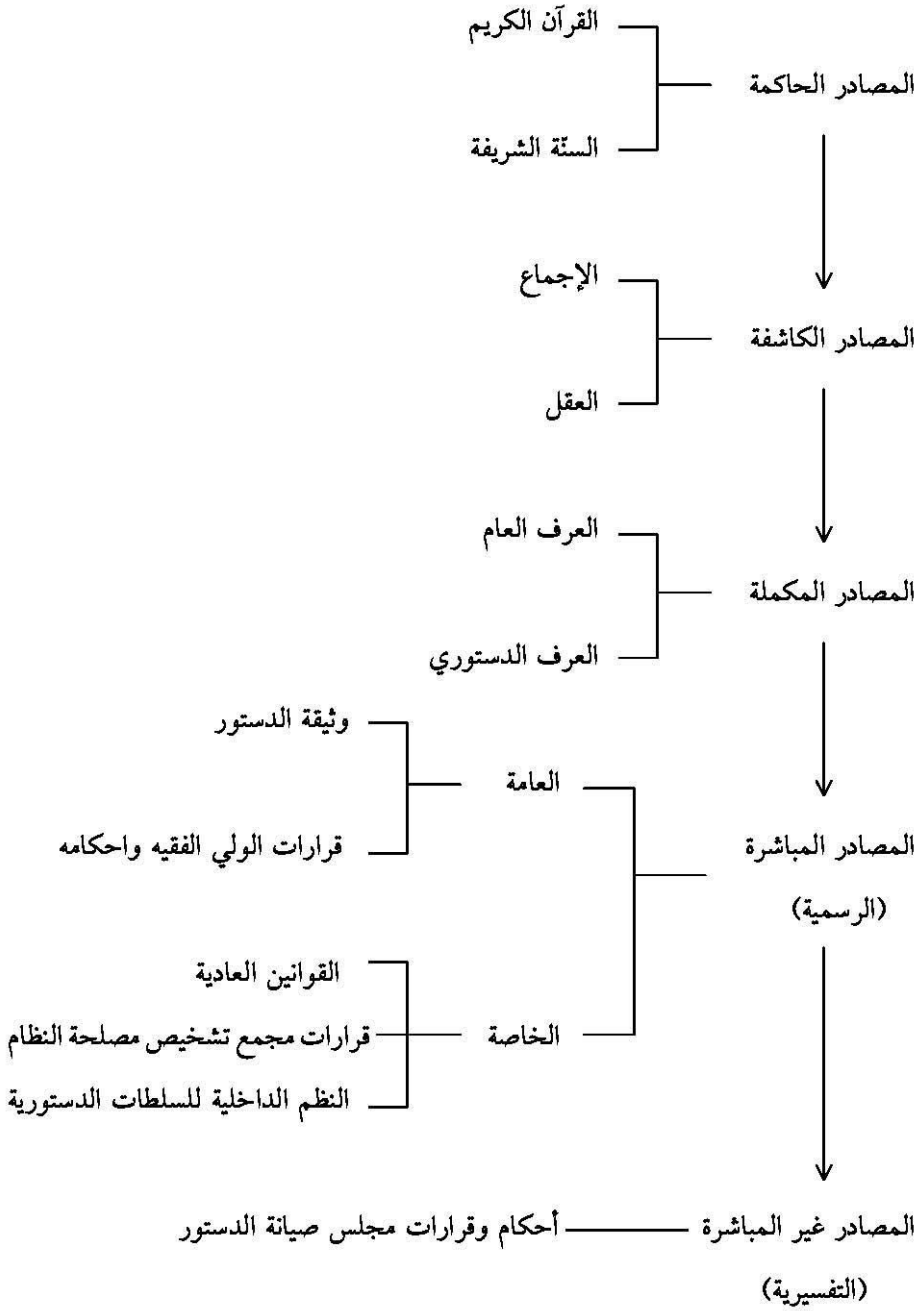
2 – المصادر الكاشفة: الإجماع والعقل. ويتم اللجوء إليهما في الموضوعات التي لانص فيها من القرآن الكريم والسنة الشريفة، أو التي فيها نصوص ذات دلالات ظنية وليست قطعية؛ بما يتيح استمرار عملية الاجتهاد، واستنباط الأحكام الشرعية الجديدة؛ للإستجابة إلى جميع متطلبات الدولة والحكم والحياة السياسية[47].

3 – المصادر المكملة (التابعة): العرف والعادة. ويشترط فيهما: الإطراد والتتابع، وتعارف الناس عليها، وعدم تعارضها مع قواعد الشريعة الإسلامية. ويشكل العرف الدستوري أحد أهم مصاديق العرف المطرد[48].

4 – المصادر المباشرة (الرسمية): وهي المصادر المتفق عليها تقريباً في نظم القانون الدستوري العالمية. وتنقسم إلى عامة وخاصة؛ فالعامة تتمثل في ثيقة الدستور وقرارات الولي الفقيه (رئيس الدولة – القائد) (49). أما الخاصة فأهمها القوانين العادية، وقرارات مجمع تشخيص مصلحة النظام، والنظم الداخلية للمؤسسات الدستورية[50].

5 – المصادر غير المباشرة (التفسيرية): وتتمثل في أحكام مجلس صيانة الدستور وقراراته؛ بصفته الجهة الدستورية التي ينحصر بها قرار دستورية القوانين وتفسير الدستور. وهي في الوقت نفسه تمثل السوابق القضائية في البلدان التي تحتكم إلى السلطة القضائية في الدعاوى الدستورية[51].

وهناك مِن فقهاء القانون الدستوري الإيراني مَن يضع بعض قواعد القانون الدستوري في البلدان الأخرى ضمن المصادر غير المباشرة أيضاً؛ فيقسم المصادر غير المباشرة إلى تفسيرية (مجلس تشخيص مصلحة النظام) واستشارية (بعض قواعد القانون الدستوري) في دول العالم المتقدم؛ للاستئناس بها؛ بما لايتعارض والمصادر الحاكمة والكاشفة والمكملة والمباشرة للقانون الدستوري الإسلامي الإيراني. وتدخل هذه المصادر في إطار مايعرف بالسوابق القانونية الدستورية[52].



مصادر القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية

في إطار قاعدة تدرج القوانين [53]

النتائج

القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية هو التعبير القانوني عن الفقه السياسي الذي أفرزه مبدأ ولاية الفقيه وفقاً لصياغة الإمام الخميني.

القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية ونظامها السياسي يمثلان تجربة متفردة على المستويات الفقهية والقانونية والسياسية. وبالقدر الذي يتميز فيه القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية عن القوانين الدستورية الوضعية في المداليل الفكرية والآيديولوجية، ولا سيما في جانب الرؤية الكونية والأهداف والمصادر، فإنه يتساوق معها في القيمة العلمية؛ بالنظر لنوعية صياغاته الفنية ومداليله السياسية.

وقد استندت نظرية القانون الدستوري في الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى جملة من المباديء الأساسية؛ أهمها: أن الدولة الإسلامية هي دولة القانون والمؤسسات القانونية، ويتساوى الجميع أمام القانون؛ بدءاً برئيس الدولة (القائد) وانتهاء بأي مواطن عادي، وأن هذه الدولة وسلطاتها تستند في شرعيتها الدينية إلى الأصول الإسلامية وتفاصيلها الاجتهادية، وفي مشروعيتها القانونية إلى إرادة الشعب، وإنها دولة دينية – مدنية؛ يكون الإنتماء إليها سياسياً؛ أي أنها دولة المواطنة التي تراعي خصوصيات البلد وتنوعه الديني والمذهبي والفكري والقومي، وهي دولة الشورى؛ التي لايستبد فيها الحكّام بقراراتهم؛ بل يستندون إلى الشعب في ذلك؛ عبر المؤسسات الشورية، وأن دستورها يعبر عن إرادة الشعب وإجماعه؛ كجزء من حقوق الشعب التي كفلها الشعب من جميع النواحي، وأن جميع قوانين الدولة هي قوانين تستند إلى الشريعة الإسلامية بالكامل؛ بالشروط التي وضعها الدستور على سلطة التقنين (التشريع) وجميع سلطات الدولة، وأن سلطاتها الدستورية منفصلة عن بعضها في الإدارة والأداء.

وتتنوع مصادر القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ تبعاً لخصوصيات الدولة في بعديها الإسلامي والوطني؛ فمصدراه الأساسيان المقدسان هما: القرآن الكريم والسنة الشريفة، ومعهما المصدران الكاشفان: الإجماع والعقل؛ بما يتيح استمرار عملية الاجتهاد. ثم تأتي المصادر الأخرى المتفق عليها تقريباً في الدساتير العالمية؛ كوثيقة الدستور نفسها، وأحكام رئيس الدولة (القائد) وقراراته. وهناك مصادر ثانوية أخرى للقانون الدستوري الإسلامي الإيراني؛ كسوابق النقض لمجلس صيانة الدستور، وقرارات مجلس تشخيص مصلحة النظام، وبعض تشريعات مجلس الشورى الإسلامي.

والنظام السياسي الذي انتجه دستور الجمهورية الإسلامية يعتمد دعامتين أساسيتين متلازمتين: ولاية الفقيه وشورى الأمة؛ أي إعتماد مبدإ حاكمية الشريعة التي يمثلها الفقيه، ومبدإ حاكمية الشعب التي يمارسها عبر انتخاب الولي الفقيه وعبر انتخاب سلطات الدولة بكل عناوينها. ويمثل الولي الفقيه السلطة الأولى في الدولة، ويقف على رأس نظامها السياسي، وسماه الدستور بـ «القائد»؛ فهو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة، والمشرف على أداء سلطات الدولة. وينتخب الشعبُ القائدَ عبر مجلس خبراء القيادة المنتخب شعبياً. ويشترط في القائد: الفقاهة، والعدالة، والكفاءة. ولذلك يسمى النظام السياسي في إيران بـ «النظام القيادي»؛ تمييزاً له عن الأنظمة الرئاسية والبرلمانية، وهو إضافة منهجية للنظم السياسية.

و بعد سلطة القيادة؛ هناك ثلاث سلطات؛ منفصلة في إدارتها وأدائها ومهامها، ومترابطة في مخرجات أعمالها، وهي: السلطة التنفيذية التي يقف على رأسها «رئيس الجمهورية»، وهو المنصب الدستوري الثاني في الدولة بعد منصب «القائد»، وهو رئيس الحكومة. والسلطة التشريعية التي تتمثل في «مجلس الشورى الإسلامي»، والى جانبه «مجلس صيانة الدستور»، وهو بمثابة المحكمة الدستورية والشرعية. والسلطة القضائية التي يقف على رأسها رئيس السلطة.

الهوامش

(1) لعل أهم من نظّر منهجياً لمفهوم «النظام القيادي»؛ هو الفقيه والحقوقي الإيراني الشيخ عباس علي عميد زنجاني. انظر: كتابه «الفقه السياسي»، ج1، ص284.

(2) يعود استخدام مصطلح «مدرسة الخلافة» المتمثلة في التسنن، ومصطلح «مدرسة الإمامة» المتمثلة في التشيع؛ إلى الفقيه العراقي السيد مرتضى العسكري في كتابه «معالم المدرستين»، ج1، ص7. أنظر أيضاً: علي المؤمن، «من المذهبية إلى الطائفية»، ص13. ويرى الأكاديمي القانوني المصري الدكتور توفيق الشاوي بأن النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية قارب كثيراً بين الفقه السياسي الإسلامي السني والفقه السياسي الاسلامي الشيعي. أنظر كتابه: الشاوي، د. توفيق، «فقه الحكومة الإسلامية»، ص73.

(3) للمزيد انظر: المؤمن، علي، «النظام السياسي الإسلامي الحديث»، ص25.

(4) بقيت إيران بدون دستور دائم لحوالي عشرة أشهر، وتعتمد على تشريعات مجلس قيادة الثورة وفتاوى الإمام الخميني وأحكامه الولائية؛ بصفته الولي الفقيه الحاكم. أنظر: مسيح مهاجري، «إنقلاب إسلامي: راه آينده ملت ها» (الثورة الإسلامية: طريق المستقبل للشعوب)، ص18.

(5) أنظر: مسيح مهاجري (مصدر سابق)، ص117، ود. أصغر شيرازي، «إيران: الدولة والسياسة»، ص56 – 59، و د. جلال الدين مدني، «حقوق أساسي جمهوري إسلامي إيران» (القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية)، ص16 – 20.

(6) مهاجري، مسيح (مصدر سابق)، ص18.

(7) اعتمدنا النص الفارسي الأصلي لوثيقة دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقمنا بترجمة المواد التي نحتاجها في البحث إلى اللغة العربية؛ وذلك لمزيد الدقة. انظر: «قانون أساسي جمهوري إسلامي إيران» (دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، إصدار مجلس الشورى الإسلامي، طهران، 1989.

(8) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 5 و107 و110.

(9) وهي تقنين لما كتبه الإمام الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية»، ص45 – 49.

(10)يستدل الدكتور وهبة الزحيلي في كتابه «نظام الإسلام»، ص199 – 204 على إجماع المذاهب الإسلامية على شرط الاجتهاد في ولي الأمر (الحاكم). أنظر أيضاً: السيد كاظم الحائري، «الإمامة وقيادة المجتمع»، ص68، و «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المادة 109. وللوقوف على التفاصيل المفهومية لشروط الفقاهة والعدالة والكفاءة في الولي الفقيه؛ انظر: الشيخ محمد علي التسخيري، دراسة منشورة في كتاب «الرؤى الحضارية لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، ص280 – 291.

(11)وذلك لتركيز البعد الديني للولي الفقيه (القائد). وقد كان المراجع الدينيين الرسميين للدولة الإيرانية (الصفوية والنادرية والقاجارية) عرباً من لبنان والبحرين والعراق.

(12)«دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 107 و108 و111.

(13)المصدر السابق، المواد 110 . 112.

(14)المصدر السابق، المواد 110 و143 – 150.

(15)المصدر السابق، المواد 113 – 117 و124.

(16)د.عبد الغني بسيوني عبد الله، «القانون الدستوري والنظم السياسية»، ص248 . 259.

(17)«دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 133 و 124و 176.

(18)المصدر السابق، المادة 91.

(19)د. علي المؤمن، «الفقه والدستور»، ص 221.

(20)«دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المادتان 173 و174.

(21)، الشيخ محمد علي التسخيري، (مصدر سابق)، ص289.

(22)«دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 91 – 99.

(23)علي المؤمن، «الفقه والدستور»، ص 118.

(24) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، عنوان الفصل الخامس، والمادة 57.

(25) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 6 و8 و62 و199 و107 و117. وأعتقد أن من أفضل من كتب حول منظومة الرقابة والإشراف والتحكم في نظام الجمهورية الإسلامية الإسلامية باللغة العربية هو الشيخ محمد علي التسخيري في بحثه المنشور في كتاب «الرؤى الحضارية لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، ص307 وما بعدها.

(26) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 57 و110 و112.

(27) المصدر السابق، المادة 111.

(28)المصدر السابق، المادة 113.

(29)المصدر السابق، المواد 54 و 55 و70 و 88 و 112 و 175 – 177.

(30)المصدر السابق، المواد 91 – 94.

(31)المصدر السابق، المادة 112.

(32)المصدر السابق، المادة 174.

(33)المصدر السابق، المادة 173.

(34)المصدر السابق، المادة 174.

(35)المصدر السابق، المادة 161.

(36)المصدر السابق، المادة 142.

(37)المصدر السابق، المواد 4 و72 و94.

(38)السيد محمد باقر الصدر، «لمحة فقهية تمهيدية عن دستور الجمهورية الإسلامية»، و«خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء»، من كتاب «الإسلام يقود الحياة».

(39)«دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المادتان 2 و 5.

(40)المصدر السابق، المواد 4 و72 و94.

(41)علي المؤمن، «النظام السياسي الإسلامي الحديث»، ص182 – 183.

(42)«دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 19. 47.

(43)المصدر السابق، المادة 156.

(44)المصدر السابق، المواد 23. 27.

(45)المصدر السابق، المواد 156 – 162. انظر: علي المؤمن، «النظام السياسي الإسلامي الحديث»، ص 59 – 60.

(46)انظر: د. علي المؤمن، «الفقه والدستور»، ص 304.

(47)المصدر السابق، ص 305.

(48)المصدر السابق، ص 306.

(49)حول مصدرية قرارات رئيس الدولة للقانون الدستوري؛ انظر: د. عبد الغني بسيوني (مصدر سابق)، ص389، و د. عميد زنجاني (مصدر سابق)، ج2، ص216 – 219، و د. مرتضى أسفاد نجفي، «حقوق أساسي جمهوري إسلامي إيران» (القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية)، ص26 – 30.

(50)«دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 91 و94 و96 و 112. و حول مصدرية الأنظمة الداخلية للقانون الدستوري؛ انظر: د. مرتضى أسفاد نجفي، (مصدر سابق)، ص 30 – 31، و د. جلال الدين مدني، (مصدر سابق)، 52، و عميد زنجاني (مصدر سابق)، ج2، ص226.

(51)د. علي المؤمن، «الفقه و الدستور»، ص 307.

(52)حول مصدرية القوانين الدستورية في البلدان الأخرى للقانون الدستوري؛ انظر: انظر: د. مرتضى أسفاد نجفي، (مصدر سابق)، ص 31، و د. جلال الدين مدني، (مصدر سابق)، ص 53، و عميد زنجاني (مصدر سابق)، ج2، ص226.

(53)علي المؤمن، «الفقه و الدستور»، ص 334.

المصادر والمراجع

1. الترابي حسن، «السياسة والحكم»، دار الساقي، بيروت، 2003.
2. التسخيري محمد علي، «حول الدستور الإسلامي»، مؤسسة الهدى، طهران، 1412هـ.
3. الجمل يحيى، «الأنظمة السياسية المعاصرة»، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
4. الخميني، روح الله الموسوي، «الحكومة الإسلامية»، مؤسسة نشر آثار الإمام الخميني، طهران، 1996.
5. دوفرجيه موريس، «المؤسسات السياسية والقانون الدستوري»، ترجمة: د. جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1992.
6. الشاوي توفيق ، «فقه الحكومة الإسلامية بين السنة والشيعة» منشورات العصر الحديث ، 1995.
7. شيرازي أصغر، «السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية»، ترجمة: حميد سلمان الكعبي، دار المدى، دمشق، 2002.
8. الصدر محمد باقر، «الإسلام يقود الحياة»، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1990.
9. عميد زنجاني، عباس علي، «فقه سياسي وحقوق اساسى جمهوري إسلامي إيران »، ج1و 2، مؤسسة أمير كبير، طهران، 1994.
10. «قانون أساس جمهوري إسلامي إيران» (دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، مجلس الشورى الإسلامي، طهران، 1989.
11. المؤمن علي، « الفقه والدستور: التقنين الدستوري الوضعي للفقه السياسي الإسلامي»، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، 2018.

12. المؤمن علي، «النظام السياسي الإسلامي الحديث وخيارات الثيوفراطية والديمقراطية والشورى»، ط2، دار روافد، بيروت، 2017 .

13. مجموعة مؤلفين، «الرؤي الحضارية لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المستشارية الثقافية لسفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، 2004.

14. مدني جلال الدين، «حقوق أساسي ونهادهاي سياسى جمهوري إسلامي إيران» (القانون الدستوري والمؤسسات السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، همراه، طهران، 1990.

15. منوجهري عباس، «نظام سياسى إيران» (النظام السياسي في إيران)، مركز مطالعات فرهنك بين المللى، طهران، 2003.

16. مهاجرى مسيح، «إنقلاب إسلامي: راه آينده ملت ها» (الثورة الإسلامية: طريق الشعوب المستقبلي)، دار فرهنك إسلامي، طهران، 1986.

17. المودودي أبو الأعلى، «نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور»، ترجمة: محمد عاصم الحداد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1969.

18. مياى ميشيل، «دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستوري»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

19. وصفي مصطفى كمال، «النظام الدستوري في الإسلام مقارناً بالنظم العصرية»، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، 1973.

ظهور و نشأة الجماعات الإرهابية التكفيرية في إيران

The emergence and establishment of terrorist groups in Iran

رضا الغرابي القزويني Reza Gharabi Alqazwini

مدير الشؤون الدولية في المركز الإيراني لدراسات الإرهاب

عضو هيئة تحرير مجلة دراسات الإرهاب الإيرانية

رضا الغرابي القزويني – باحث و كاتب صحفي عراقي خبير في الشأن الإيراني

الملخص

لعبت متغيرات عديدة منها داخلية خاصة بوضع سكان غرب إيران لا سيما الوضع الإقتصادي و الإجتماعي إضافة إلى متغيرات أقليمية منها ظهور تنظيمات إرهابية في أغلب الدول الأقليمية إلى جانب الدعم الدولي و الحروب المتكررة في المنطقة بظهور تنظيمات و حركات متطرفة في المناطق الكردية السنية داخل الجمهورية الإسلامية و التي أضحت تهدد المواطنين الأبرياء من جميع مكونات الشعب الإيراني ، بيد ان قوة التيار القومي لدى الكرد أضعفت تلك الحركات داخل المجتمع الكردي .

الكلمات المفتاحية الجماعات الإرهابية ، الحركات الاسلامية .

Abstract :

Director of international affairs at the Iranian Center for Terrorist Studies Member of the Editorial Board of Journal of Iranian Terrorism Studies Several variables have been internalized, especially the situation of the population of western Iran, especially the economic and social situation, in addition to regional variables, including the emergence of terrorist organizations in most of the regional countries, international support and recurrent wars in the region. Which has threatened innocent citizens of all components of the Iranian people, but the strength of the national trend in the Kurds weakened those movements within the Kurdish community.

Key words : Terrorist groups، Islamic Movements

مقدمة:

لايمكن اعتبار ظهور الجماعات التكفيرية على الساحة الإقليمية ظاهرة خاصة بالسنوات الأخيرة، في الحقيقة استطاع الفكر التكفيري أن يخرج من دهاليز الأبواب الفقهية و الساحات النظرية إلى الساحة السياسية بعد العشرات و بل المئات من الفتاوى الجهادية التي صدرت بعد تنسيق و اتفاق بين واشنطن و رياض و اسلام آباد خلال الغزو السوفياتي لأفغانستان و ذهاب الآلاف من المقاتلين الشباب إلى هناك، و قبل ذلك الدعم السعودي للإخوان السلفي في بداية الستينات من القرن الماضي.

كما كانت الثورة الاسلامية في ايران إحدى اهداف الإرهاب التكفيري التي استهدفها من زوايا عديدة، هذه الثورة التي حملت في أهدافها و شعاراتها رسالة دعم حركات التحرير و المقاومة كانت بمثابة جرس انذار للملكة العربية السعودية و داعميها حتى يمنعون الثورة ان تكون عامل ملهم.

يقدم زلماي خليل زاد السفير الامريكي الأسبق في افغانستان و العراق اشارة واضحة إلى هذا الموضوع. يقول خليل زاد نقلا عن مسؤولين سعوديين كبار ان الاستخدام الناجح لورقة المتطرفين و الجماعات التكفيريين في الستينات ضد عبدالناصر و ثم استخدامهم في مواجهة الاتحاد السوفياتي في افغانستان، شجعهم على استخدام هذه الورقة ضد ايران و الجماعات الشيعية الموالية لها[1].

هذا الاعتراف المتأخر دليل دامغ على وجود مواجهة شرسة بين ايران و التيار التكفيري منذ العقود الأربعة الماضية حتى الآن.

غزو افغانستان، بداية التكفير في إيران:

عام 1980 و في ذروة انطلاق الحرب الباردة بين كتلة الشرق و الغرب، غزا جيش الاتحاد السوفياتي افغانستان و احتل البلد. اجتنابا لأي مواجهة عسكرية مباشرة مع الروس، قامت واشنطن بتحريض حلفائها بدخول المعركة.

السعودية حليفة الولايات المتحدة لأسباب داخلية و خارجية، و بطلب من واشنطن قامت بإرسال الآلاف من المتطوعين العرب إلى افغانستان مدعومة بالعشرات و المئات من الفتاوى التي اصدرت من

علماء دين وهابيين في المملكة، هذه كانت فرصة للوهابية و مروجيها حتى تظهر نفسها كعقيدة معارضة للكفر المتمثل بالاتحاد السوفياتي و تجند لنفسها الآلاف من الشباب المتحمسين للدفاع عن البلاد الاسلامية.

بادرت السعودية عن طريق مؤسساتها الرسمية مثل لجنة الإغاثة الاسلامية العالمية و رابطة العالم الاسلامي و مساعدات الداعمين السعوديين و الخليجيين المتمثلة بالجمعيات الخيرية و التي عرفت بالسلسلة الذهبية بإنشاء عدة معسكرات لتدريب المقاتلين الجدد[2]. كما تم تأسيس عدد من المدارس الدينية المدعومة من قبل السعودية داخل باكستان.

حسب المعلومات المتوفرة، ذهب مواطنون ايرانيون من محافظتي كردستان و سيستان و بلوشستان إلى افغانستان بدوافع عقائدية و التحقوا بالجماعات الجهادية الافغانية أو تنظيم القاعدة. ربما الموقف الرسمي الايراني المعارض لإحتلال افغانستان ساهم في التنقل السهل للمواطنين الايرانيين إلى افغانستان الذين ارادوا تلبية تلك الفتاوى الصادرة.

نهاية احتلال افغانستان كانت نهاية مهمة الكثير من المقاتلين الذين كانوا يريدون العودة إلى بلدانهم. تلك البلدان واجهت حالة صعبة جدا. عدد كبير من المواطنين العائدين الذين اكتسبوا خبرات عسكرية و تلقوا تعليمات عقائدية تستند إلى التعاليم الوهابية و السلفية. كل هذه التعليمات و التدريبات كانت بمثابة قنبلة موقوتة يحملها هؤلاء المواطنون. فيما بعد اصبح هؤلاء جزءا من شاكلة الجماعات السلفية الجهادية و التكفيرية في المنطقة.

لم تتوفر احصائية رسمية عن عدد الايرانيين الذين عادوا من افغانستان لكن هؤلاء ايضا عادوا إلى ايران بتجارب عسكرية هائلة بعد نهاية الاحتلال. لذلك نجد بين العناصر الايرانية المنتمية للجماعات الإرهابية في سوريا مثل داعش، ايرانيين كانوا في افغانستان فترة الاحتلال السوفياتي و لكن عددهم ليس بكثير.

مرور ثلاثة عقود على نهاية احتلال افغانستان، وضع جيل الجهاد في افغانستان مهمشين. على الرغم من ان هؤلاء بعد العودة إلى ايران حافظوا على تنظيمهم لكن لم يكن لهم اثرا على الساحة.

الديوبندية الجهادية ملهمة لإرهابيي جنوب شرق إيران:

يمكن اعتبار الديوبندية اهم مصدر لفهم الإسلام للجماعات الإرهابية الايرانية القاطنة في جنوب شرق إيران.

هؤلاء الافراد درسوا غالبا في المدارس الديوبندية الباكستانية و الايرانية و عدد منهم لديهم ميول و انتماءات لأهل الحديث و السلفية التي تحمل في طياتها ميول تكفيرية.

هناك ايضا عدد قليل من خريجي المدارس و الجامعات الدينية السعودية يتواجدون في هذه المناطق.

تركت شبكة المدارس الديوبندية الباكستانية تأثيرا قويا على فكر المواطنين و المقاتلين في افغانستان و مناطق جنوب شرق ايران.

في الحقيقة الفهم التقليدي و الغير سياسي للمدرسة الاصلاحية الديوبندية بات يتغير منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران و دخلت قراءات جديده تحمل رؤى متطرفة.

جيش الصحابة الباكستاني، جهنكوي، جيش محمد و طالبان باكستان، ينتمون إلى الديوبندية المتطرفة و تعتبر هذه الحركات مصدر الهام للجماعات الإرهابية في جنوب شرق ايران.

التسعينات و ظهور الجماعات الإرهابية في بلوشستان الإيرانية

ترتبط التسعينات من القرن الماضي بظهور اول الجماعات الإرهابية التكفيرية في جنوب شرق ايران و محافظة سيستان و بلوشستان. هذه الجماعات كانت تحمل اسماء دينية و جهادية و ترفع السلاح لتظهر انها مدافعة عن اهل السنة في ايران و قوم البلوش.

يعتقد هوشنك نورائي عالم الاجتماع البلوشي المقيم في بريطانيا ان جماعة عبدالمنعم اريش الإرهابية كانت اول جماعة متطرفة في جنوب شرق ايران[3].

عبدالمنعم كان شقيق رمزي يوسف، العقل المدبر لهجمات 11 ايلول و تفجير حرم الإمام الرضا عليه السلام في مدينة مشهد الايرانية عام 1994. كما انه تعاون مع جطش الصحابة الباكستاني في اغتيال

رئيسة وزراء باكستان السابقة بي نظير بوتو، لكن في الحقيقة ان اسرة عبدالمنعم مواطنين باكستانيين و لم تشير المصادر الغربية و الايرانية الى الجذور الايرانية لهذا الشخص و جماعته.

فالصحيح هو ان " تنظيم حزب الفرقان " (بافارسي: سازمان حزب الفرقان) هو اول جماعة إرهابية تكفيرية في جنوب شرق ايران. تأسست الجماعة على يد " عبدالجليل قنبرزهي (صلاح الدين)" عام 1996. كان قنبرزهي من خريجي مدرسة دارالعلوم الدينية في زاهدان و بعد التخرج ذهب إلى مولتان باكستان ليكمل دراسته في مدرسة بدرالعلوم رحيم خان ثم انتقل إلى كراتشي و مدرسة دارالعلوم الدينية. قنبرزهي كان من ضمن الاشخاص الذين ذهبوا إلى الجهاد في افغانستان بعد الانتماء إلى " منظمة مجاهدي أهل السنة في ايران".

و برزت نتيجة التعليمات العقائدية و الدينية التي تلقاها قنبرزهي في مدارس باكستان و تجاربه العسكرية في افغانستان في تأسيس حزب الفرقان، اول تنظيم إرهابي تكفيري مسلح في شرق و جنوب شرق ايران. قبل تأسيس الجماعة، قام قنبرزهي بإنشاء مدارس دينية في سيستان و بلوشستان و في نفس الوقت كان يقوم بالدعوة للجهاد و تدريب الاعضاء الجدد.

جماعة حزب الفرقان؛ رائدة التكفير في جنوب شرق ايران

كان لحزب الفرقان علاقات وطيدة مع حركة طالبان الافغانية و تركزت نشاطات الجماعة في محافظة نيمروز الافغانية. "ملا رسول" والي نيمروز و "ملا ولي شاه" القائد العسكري لطالبان في المنطقة كانا داعمي هذه الجماعة و كانت تتلقى التدريبات بشكل مباشر من طالبان الافغاني لذلك نفذت العديد من العمليات الإرهابية في المناطق الحدودية مع ايران و محافظتي خراسان و سيستان و بلوشستان.

خلال القصف الامريكي على افغانستان، تدمرت قاعدة الجماعة في منطقة " كوه ملک " و قتل عدد من الاعضاء. و قتل قنبرزهي زعيم الجماعة عام 2012 و التحق عدد من العناصر إلى جماعة " جندالله " الإرهابية بعد ذلک. و شاركت الجماعة في عده عمليات مشتركة مع جندالله قبل مقتل قنبرزهي.

اما في عام 2013 قامت الجماعة بتأسيس حركة جديدة بإسم " انصار الفرقان " بصورة مشتركة مع " حركة انصار ايران " التي انشقت عن جندالله بعد اعتقال عبدالمالک ريغي زعيم جندالله.

و في نفس العام تأسس "جيش رسول الله" (لشكر رسول الله) الذي يعرف ايضا بإسم " سازمان مبارزان رسول الله" على يد " ملا شه بخش درخشان". هذه الجماعة كانت على تواصل مع جيش الصحابة الباكستاني و طالبان،

عبدالمالک ريغي الزعيم السابق لجماعة جندالله الإرهابية، كان عضو هذه الجماعة قبل ان يقوم بتأسيس حركته.

و بعد مقتل ملا شه بخش، استلم زعامة الجماعه شقيقه " واحد". و في نهاية المطاف انضمت الجماعة إلى جندالله.

جندالله؛ تكفيريون انتحاريون:

بعد جيش رسول الله، تأسيس جماعة جندالله كانت نقطة فصل رئيسية في تكاثر و انشاء الجماعات الإرهابية التكفيرية في ايران.

يكمن سبب اهمية جندالله أو كما تسمى " جنبش مقاومت مردمي ايران" (حركة المقاومة الشعبية الايرانية)، التي تأسست عام 2003 في كثرة نشاطاتها و عملياتها مقارنة بباقي الجماعات من حيث العدد و النوعية. كما ان الجماعة هي الأولى في ايران، قامت بتقليد الاساليب المتبعة من قبل تنظيم القاعدة في العراق و زعيمها ابو مصعب الزرقاوي في اصدار البيانات الحماسية، استخدام الإعلام و الانترنت و ذبح الضحايا.

ولد عبدالمالك ريغي زعيم الجماعة عام 1982 في مدينة زاهدان مركز محافظة سيستان و بلوشستان الايرانية. قام بتلقي الدراسة الدينية في مدارس بلوشستان مثل مدرسة " عين العلوم كشت سراوان " لفترة قصيرة و بعد ذلک اتجه نحو كراتشي في باكستان.

و قبل تأسيس جماعة جندالله، جرب ريغي الانتماء إلى الجماعات الإرهابية من خلال حضوره في جيش رسول الله و التواصل مع المتطرفين الباكستانين.

الميول العقائدية السلفية و الديوبندية المتشددة كانت موجودة داخل الجماعة حيث حولها إلى جماعة متطرفة و معادية للشيعة. و يمكن مشاهدة هذا الميول بوضوح من خلال البيانات الصادرة من قبل الجماعة

أو استخدام بعض المفردات الطائفية مثل الرافضي أو الصفوي في المواقع الالكترونية التابعة لها. بالإضافة إلى ذلك، الروابط الموجودة في تلك المواقه كانت تروج للفضائيات أو المواقع الوهابية المعادية للطائفة الشيعية[4].

على الرغم من التأثيرات التي تركتها تنظيم القاعدة و طالبان على جماعة جندالله لكن لا يوجد دليل قاطع على ارتباط تنظيمي بين الجماعة و القاعدة. عبدالحميد شقيق زعيم الجماعة يقول في اعترافاته ان عبدالمالک قبل كان نشطا في تهريب عناصر تنظيم القاعدة من افغانستان إلى بلوشستان قبل تأسيس جندالله و بعد الهجوم الأمريكي على افغانستان و هذا الأمر ساهم في تعرفه على بعض عناصر القاعدة. عبدالحميد يصف شقيقه " ممثل القاعدة " في زاهدان لوصف هذه العلاقة خلال تلک الأيام[5].

جندالله بسبب الايديولوجية الجهادية و اهدافها المحلية كانت محل اهتمام السعودية و دول الخليج الفارسي و الاجهزة الاستخباراتية مثل موساد و وكالة الاستخبارات الامريكية.

تقارير وكالة الاستخبارات الامريكية التي حملت عنوان " الراية المزيفة " و تم الكشف عنها من قبل مارک بري في صحيفة السياسة الخارجية حول صلات هذه الجماعة بالوكالات الاستخباراتية من المرجح ان تكون صحيحة.

جندالله كانت ترغب بالمساعدات الامريكية و لهذا – بعلم أو دون علم – و عن طريق اتباعها في أوروبا اصبحت تحت مظلة الاسرائيليين الذين تظاهروا بأنهم من وكالة الاستخبارات الامريكية. كما ان هناک فرضيات تتحدث عن صلات بين الجماعة و جهاز الاستخبارات العسكري الباكستاني.

و تقول بعض الشواهد ان بعض عمليات جندالله أو هروب عناصرها من فخ العناصر الامنية الايرانية لم تنجز إلا بدعم استخباراتي دقيق و شائك[6].

نفذت الجماعة العشرات من العمليات الإرهابية في جنوب شرق ايران كما ان ضحاياها لم تقتصر على الشيعة بل مواطنين سنة منهم شخصيات دينية من ضمن الضحايا. الاستخدام المفرط للعنف من قبل جندالله سبب استياء واسع بين اهل السنة في تلک المناطق و خصوصا بين رجال الدين المعتدلين.

كل هذه القضايا تركت تأثيرا سلبيا على الجماعة حيث بعد ستة اشهر من اعدام ريغي في عام 2010،

واجهت الجماعة ازمة داخلية و انشقاقات.

اصبح " محمد ظاهر بلوش " زعيم الجماعة الجديد و تفرعت منها جماعات تدعى " جيش العدل " و " جيش الحسين " و " حركة انصار ايران ".

على الرغم من ان بعض وسائل الاعلام الايراني تعتقد ان الهدف من الإعلان عن تأسيس تلك الجماعات الجديدة هو دعاية من قبل جندالله حتى تظهر انها مازالت في الساحة لكن في الحقيقة الخلافات الواسعة بين العشائر و الجماعات المذهبية و الإرهابية في تلك المناطق و حب الاستحواذ على الزعامة و تمثيل اهل السنة، لعبت دورا في تلك الانقسامات و الانشقاقات. و يدعي جميع زعامات تلك الجماعات انهم يتبعون منهج زعيم جندالله السابق عبدالمالك ريغي.

كما أدت تلك الانقسامات إلى اضعاف العمليات الإرهابية لهذه الجماعات في مناطق جنوب شرق البلاد حيث شهدت تلك المناطق تقلصا واضحا في حجم العمليات الإرهابية.

لا يمكن تحليل اسباب ظهور و نمو الجماعات الإرهابية التكفيرية في جنوب شرق ايران أو أي نقطة أخرى من المنظر الأمني و السياسي فحسب. كما لا يمكن القاء اللوم على التطورات الاقليمية و العالمية فقط. ينبغي البحث عن العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الدينية.

لا يمكن ان نجزم ان تأسيس جماعة إرهابية هو عمل استخباراتي مؤكد. بل هناك فرضية تقول ان الاجهزة الاستخباراتية و الامنية الاجنبية تقوم بتوظيف و تقوية تلك الجماعات. و لو قبلنا بهذه الفرضية علينا ان نعالج الاسباب التي تؤدي إلى تأسيس مثل هذه المجموعات المتطرفة.

لذلك عوامل هامة مثل الفقر و الحرمان الثقافي و الاقتصادي، عدم التنمية، الصلات القبائلية بين القبيلة التي تسكن على شطري الحدود، عدم مراقبة المواد الدراسية و نشاطات المدارس الدينية، عدم مشاركة الطوائف و المذاهب في التشكيلة الإدارية و اتخاذ القرارات و الشعور بالتهميش من الممكن ان تؤدى أو تساهم في دخول الفكر التكفيري و تأسيس جماعات إرهابية أو حتى التعاطف معهم. كما لا يمكن كتمان العوامل الخارجية مثل المساعي الاقليمية أو الدولية الرامية لزعزعة الوضع الامني في بلد ما. و بسهولة يمكن مشاهده و رصد تلك العوامل في جنوب شرق ايران و شرقها.

الإرهاب التكفيري في كردستان ايران:

كانت الحركة الكردية في ايران و مازالت، محل دراسة و ابحاث كثيرة للباحثين الايرانيين و الاجانب. اندمج تاريخ الحركة مع القومية الكردية و الحركات الانفصالية ليس فقط في ايران. يمكن اعتبار الحركة الكردية في ايران امتدادا للحركات القومية و تطوراتها في العراق و تركيا.

على الرغم من سقوط جمهورية كردستان في مهاباد عام 1946 بعد عمر قصير جدا و انهيار الحركات القومية الكردية، لكن انتصار الثورة الاسلامية في ايران، حفزت الحركة الكردية لبدء نشاطها. في الحقيقة سقوط نظام الشاه و تأسيس نظام ديني، هيأ الأرضية لتلك الحركات.

و بعد انتصار الثورة، واجهت كردستان الأزمات التي ظهرت بصورة الجماعات الانفصالية أو المطالبة بالحكم الذاتي.

على العكس من الحركات المسلحة التي برزت في جنوب شرق البلاد و التي تحمل مفاهيم دينية، جذورغالبية الحركات الكردية في كردستان و المناطق الغربية الايرانية مبنية على القومية.

بالإضافة إلى ذلك شهدت كردستان ايران ظهور حركات سنية مثل "جماعة الدعوة و الاصلاح" (اخوان المسلمين) و "مكتب القرآن" و ... لا يمكن عدها ضمن التيارات التكفيرية و الإرهابية.

كما ان جماعات مثل "سباه رزكاري" على الرغم من الانتماء إلى شيوخ الطريقة النقشبندية لكن بسبب الاهداف القومية لا يمكن عدها في إطار الجماعات السلفية ذات الاهداف الايديولوجية.

كما يجب الانتباه بأن الكثير من التطورات في كردستان ايران كانت متأثرة بالاحداث التي تجري على الساحة العراقية و الكردية على وجه الخصوص. انصار الإسلام التي هي من كبرى الحركات السلفية الكردية في ايران، تشكلت في كردستان العراق.

الحركات الإسلامية في كردستان ايران

ظهر في مطلع الخمسينات من القرن الماضي رجل الدين السني الإصلاحي " احمد مفتي زاده " في كردستان و نال منصب الإفتاء في المنطقة. قضى فترة من حياته في العراق و تعرف هناك على افكار جماعة اخوان المسلمين. في عام 1976 أسس " مكتب القرآن " و هي اول تيار ديني – سياسي لأهل

السنة في كردستان ايران ذات نزعة انفصالية.

كان يمتلك الرجل علاقات طيبة مع بعض الشخصيات الشيعية و خلال انتصار الثورة الاسلامية قام بإعلان دعمها. بعد ذلك تم اعتقاله بسبب انتمائه للحزب الديمقراطي الكردي الايراني المعارض و في آخر أيام حياته و من السجن اعتبر العدالة الاسلامية في ظل الحكومة الاسلامية السبيل الوحيد لإنقاذ الشعب الكردي.

بعد وفاته انقسم مكتب القرآن إلى الأكثرية و الأقلية. الأكثرية كانت تعتقد بوجود الابتعاد عن السياسة و ضرورة الاهتمام بالجانب المعنوي و الاقلية كانت تؤمن بضرورة النشاط السياسي بعيدا عن العنف.

بالإضافة إلى مكتب القرآن، جماعة الدعوة و الاصلاح التي يمكن اعتبارها ثاني حركة اسلامية كردية، تأثرت ايضا بإخوان المسلمين.

في الحقيقة جماعة الدعوة و الاصلاح هي الجناح الايراني لإخوان المسلمين التي تأسست حين انتصار الثورة الاسلامية في ايران و بتأثير مباشر من مدرسة الاخوان في العراق و كانت تنشط تحت راية مكتب القرآن و مؤسسه لعدة سنوات.

تعتبر الحركة نفسها مظلة لجميع اهل السنة في ايران لكن غالبية اعضائها و قيادتها من الكرد.

هاتين الحركتين ابرز الحركات الاسلامية لإهل السنة في كردستان ايران و على الرغم من تواجد " جماعة التبليغ و الدعوة " في كردستان لكن بسبب الجذور غير الكردية لهذه الجماعة لا يمكن وضعها و دراستها هنا.

السلفية في كردستان ايران

السفلية و التكفير في المناطق الكردية الايرانية ظاهرة حديثة ظهرت في العقد الأول من القرن الحالي الميلادي.

تأثرت كردستان ايضا بحضور الجماعات الجهادية في افغانستان في عهد الاحتلال السوفياتي. بالإضافة إلى ذلك احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية ايضا لعب دورا هاما في انتشار الحركة السلفية في هذه المنطقة، خصوصا ان الجماعات السلفية و المتطرفة كان لها موطأ قدم جدي في كردستان العراق و كما اسلفنا سابقا ان الجماعات الدينية في هذه المنطقة تركت تأثيرا قويا على الحركة الاسلامية الكردية الايرانية.

تأسيس جندالإسلام:

في عام 1988 قام الشيخ عثمان بن عبدالعزيزو متأثرا بجماعة الاخوان المسلمين بتأسيس حركة إسلامية تهدف نشر الفكر الاسلامي في المجتمع الكردي. تعرضت الحركة إلى انقسام بعد فترة و تأسست جماعة جديدة تحت مسمى "النهضة " و بعد ذلک ولد " الاتحاد الإسلامي ". و اتفقت الحركة الاسلامية و النهضة لتشكيل " حركة الوحدة الاسلامية " عام 1999.

تعرض التحالف الجديد إلى انقسام في عام 2001 حيث تشكلت الحركة الاسلامية بقيادة ملا علي عبدالعزيز و الجماعة الإسلامية بقيادة الشيخ علي بابير. برزت مساعي لإتحاد الجماعتين من جديد و من هذا المبدأ تأسست جماعة " جند الإسلام " في صيف 2001.

و كان في صفوف الجماعة عدد من المقاتلين الذين كانوا في افغانستان في الثمانينات لذلک اتهمت من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني بالعلاقة مع تنظيم القاعدة الإرهابي.

قامت الجماعة لاحقا بتغيير اسمها إلى " انصار الاسلام " و ركزت نشاطها في المنطقة الحدودية بين العراق و ايران. فرضت سيرتها على عدد من القرى الحدودية و قامت بتطبيق الشريعة الاسلامية في تلک المناطق.

في نهاية خريف عام 2001 تحالفت ثلاثة جماعات كردية و هي " جند الاسلام "، "حماس" و "حركة التوحيد " لتأسيس " انصار الاسلام " و تم اختيار نجم الدين فرج المعروف بملا كريكار لقيادة التنظيم الجديد.

اعتقل ملاكريكار عام 2002 في ايران و نفي إلى هولندا و من هناک إلى النرويج و يتبنى الرجل بشدة افكار ابن تيمية و سيد قطب. كما ان المباديء الفكرية للجماعة خليط لأفكار ابن تيمية و بن باز و عبدالله عزام و سيد قطب.

قتل الكثير من اعضاء الجماعة في هجوم قوات الاتحاد الوطني الكردستاني عام 2003 و هرب الآخرين إلى الحدود الايرانية و بدأ التواصل بين انصار الاسلام و الاكراد الايرانيين في مناطق بانه، جوانرود و مريوان و كل ذلک نتيجة للعلاقات القومية، الدينية، الثقافية و التاريخية بين اكراد البلدين و التواصل المستمر بين مدارسهما الدينية و رجال الدين.

بالإضافة إلى الاعضاء العراقيين، يحتضن انصار الاسلام قوات من جنسيات أخرى و منهم ايرانيين. حاولت الجماعة خلال السنوات الأخيرة ان تقوم بدعوة ترويجية لنفسها عن طريق دور العبادة في المناطق الكردية الايرانية و كسب ائمة المساجد. تقع غالبية هذه الجوامع في المدن الجنوبية بالمحافظة مثل جوانرود و بوكان. الخطابات المحرضة، التأكيد المفرط على حفظ الظواهر الدينية، ترويج السلفية و معاداة الشيعة و معارضة كل جديد تشكل محتوى تلك الخطابات.

تؤكد وسعة دائرة نشاطات الجماعة انها اكبر تنظيم إرهابي في كردستان ايران. يعتقد بعض الخبراء الكرد ان التنظيم يمر حاليا في المرحلة الغير ميدانية في ايران و يعدون الاهداف و المراحل إلى ستة:

1 – الدعوة

2 – التذكير و في حالات معينة تهديد و ارعاب المخالفين و الضالين

3 – تدريبات و تعاليم عسكرية و عقائدية

4 – تربية اشخاص ذات عزم وعقيدة راسخة و تنظيمهم

5 – جمع التبرعات

6 – تشكيل الخلايا السرية الميدانية للمرحلة القادمة التي هي مرحلة الظهور القوي و الجهاد ضد الكفار و المنحرفين

و تستخدم الجماعة النشاط العلني و النصف علني و السري لتحقيق برامجها و اهدافها.

جماعات سلفية أخرى

في نهاية عام 2003 جماعة من انصار الاسلام التي كانت متبقية في ايران أسست " كتائب القاعدة في ايران " مع عدد من السلفيين الكرد الايرانيين. اعلنت الجماعة بيعتها الرسمية مع تنظيم القاعدة بعد ان كانت على صلة به. هذه الجماعة كانت تهدف اعلان الجهاد ضد حكومة اقليم كردستان عراق بعد ادخال

قواتها إلى كردستان العراق.

بدأت نشاطها المسلح عام 2004 و نفذت اول عملياتها في منطقة بنجوين.

و بعد مرور اربع سنوات ظهرت الخلافات و حدثت الانقسامات و تفرع منها جماعة " صلاح الدين " و " جيش الصحابة ". استطاع جيش الصحابة استقطاب عدد من الاكراد. هذه الجماعة ايضا لم تكن ايرانية بالكامل كباقي الجماعات الكردية في البلاد. غالبية الاعضاء كانوا ايرانيين لكن القيادة كانت عراقية. مجموعة صلاح الدين انحلت تلقائيا بعد اعتقال اعضائها و هروب الآخرين إلى افغانستان.

" جماعة التوحيد و الجهاد " مجموعة تكفيرية و إرهابية أخرى، ظهرت في الأعوام الأخيرة في المناطق الغربية من ايران. تأسست هذه الجماعة العنيفة بداية عام 2009. كانت تعرف بالبداية بجماعة " ابوبكر " و نفذت أولى عملياتها في منتصف ربيع عام 2010 ضد قوات الشرطة الايرانية. سجل الجماعة مليء بعمليات الاغتيالات خاصة ضد رجال الدين السنة المعتدلين، الاشتباكات المسلحة مع الجيش و الشرطة، عمليات سطو و الهجوم على المراكز الحكومية في كردستان ايران.

و في نهاية المطاف اعتقلت قيادات الجماعة عام 2011 في مدينة سنندج، مركز محافظة كردستان و تم اعدام 20 منهم عام 2016. استخدام مفردتي " التوحيد " و " الجهاد " تؤكد على وجود ميول سلفية و ربما وهابية في هذه الجماعة.

الإعلام الايراني يعتقد ان جماعة التوحيد و الجهاد هي الفرع الايراني لمجموعة ذات الإسم كان يقودها " ابومصعب الزرقاوي " لكن يبدوا ان الموضوع غير صحيح لأن الزرقاوي قتل ثلاث سنوات قبل تأسيس الجماعة الايرانية و جماعة الزرقاوي قامت بتغيير اسمها إلى " قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين " منذ عام 2004. بينما تأسست جماعة التوحيد و الجهاد الايرانية عام 2009.

نشأة السلفية في كردستان ايران، نجاح أو فشل؟

هناك العديد من العوامل يمكن دراستها أو بحثها حول أسباب نشأة و نمو الحركة السلفية في كردستان ايران خلال الأعوام الأخيرة. البعض من هذه العوامل هي مشتركة في جغرافيا اهل السنة و الجماعة في جميع البلدان الاسلامية و لا تنحصر بكردستان ايران.

الاحتلال الامريكي للعراق و عدم وجود قدرة أو ادارة تفرض سلطتها على انحاء البلاد آنذاك، خلقت بيئة مناسبة لنشاط الجماعات السلفية و التكفيرية في اقليم كردستان العراق. كما ان العلاقات التاريخية بين المنطقتين الكرديتين في العراق و ايران و سطوة المدارس الدينية الكردية العراقية على مثيلتها الايرانية التي

تسببت بحركة تنقل بشري بين شطري الحدود، كان لها دور اساسي في دخول الفكر السلفي إلى المناطق الايرانية.

بالإضافة إلى كل ذلك يجب ان نعلم ان الاحزاب و التيارات القومية اليسارية الكردية فقدت بريقها نسبيا في مناطقها و أخذ مكانها الخطاب الديني و العقائدي كخطاب جديد في المجتمع الكردي الذي لم تقدم له القومية و اليسارية شيئا خلال الأعوام الماضية حتى الآن.

تحريض مشاعر المسلمين تجاه الولايات المتحدة و الغرب في كل العالم لعب دورا اساسيا في اهتمام الشعب الكردي بالحركات المعادية للغرب. الاكراد بعد استيائهم من الخطاب القومي ادركوا ان الخطاب الديني الذي تبنته فئات في العالم الاسلامي و استطاعت من تشكيل حكومة – و لو على اراضي مغتصبة – يعطي لهم الهوية.

الخطاب الطائفي التحريضي ضد الشيعة و العلوية في بعض وسائل الإعلام و اتهامهما بقتل اهل السنة، ايضا كان له دور في تحريض مشاعر بعض اهل السنة في ايران و خصوصا في المنطقة الكردية للإلتحاق بالجماعات السلفية و التكفيرية.

دراسة ميدانية لأسباب التحاق الشباب الكرد الايرانيين إلى تنظيم داعش الإرهابي يؤكد ان تركيز الإعلام العربي على ابادة اهل السنة على يد النظام السوري و الاعتداء على اعراضهم، حرض مشاعر الشباب للدفاع عن اهل السنة و الذهاب إلى سوريا.

تأسيس يوتوبيا الخلافة الاسلامية التي كانت محل اهتمام الكثير من التيارات و الجماعات الدينية خاصة بين اهل السنة و تحقيق هذا الهدف في اجزاء من العراق و سوريا و هجرة الآلاف إلى هذه الحكومة المزعومة، حفزت بعض الجماهير المتدينة بالالتحاق إلى هذه الجماعات في الداخل أو الخارج.

و لكن يبدوا بسبب وجود الفكر القومي القوي بين الاكراد، لا تستطيع تلك الحركات العقائدية المتطرفة من ترك التأثير القوي و المستدام على المجتمع الكردي. الانتباه إلى وجود ميول قومية قوية حتى بين رجال الدين الكرد يؤكد على ذلك. لذلك اعتقد ان الرغبات و الاتجاهات القومية و الوطنية في الاكراد تعد بمثابة مكابح للميول الدينية الحادة و المتطرفة.

المصادر الفارسية و الانجليزية

1. Zalmay Khalilzad –، ((How the Saudis Are Coming Clean on Funding Terrorism))، موقع مجلة بوليتيكو، ١٤ ايلول ٢٠١٦، http://www.politico.com/magazine/story/2016/09/saudi-arabia-terrorism-funding214241
2. ((نقش جريان سلفى وهابى در پشتيبانى و تجهيز گروه‌هاى شورشى در سراسر جهان (دور التيار السفلي الوهابي في دعم الجماعات المتمردة في العالم)))، نشريه راه نما، اردیبهشت ١٣٩٥، شماره ١٢، ص ٢٥١
3. هوشنگ نورائی، ((عمليات و استراتژى سياسى گروه‌هاى راديكال سنى در جنوب شرق ايران (العمليات و الاستراتيجية السياسية للجماعات المتشددة السنية في جنوب شرق ايران)))، استمان، ١٧ اكتبر ٢٠١٢، http://www.ostomaan.org/article
4. http://ansariran.blogspot.com/2012/08/blog-post_28.html -
5. ((عبدالمالک ریگی مجری سیاست‌های تفرقه‌افکنانه آمریکا در منطقه است))، خبرگزاری مهر، ٢٩ تیر ١٣٨٨، https://goo.gl/oXCvqt
6. هوشنگ نورائی، ((عمليات و استراتژى سياسى گروه‌هاى راديكال سنى در جنوب شرق ايران))، استمان، ١٧ اكتبر ٢٠١٢، http://www.ostomaan.org/articles/%D8%B3%D9%85%D8%A7-%D9%88-%D9%87%D8%A7%D9%84/14358

تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة

The crisis between the United States and Iran in the Trump era and the possible options

الباحث: د.وليد كاصد الزيدي

باحث سابق في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية (EHESS) بباريس- فرنسا

Researcher: Dr. Waleed Kassid Al-Zaidi
Former Researcher at the School for Advanced Studies in the Social Sciences in Paris-France

ملخص

تحظى الازمة الحالية بين الولايات المتحدة وايران ولاسيما حول البرنامج النووي الايراني باهتمام خاص في أروقة السياسة الدولية وأغلب وسائل الاعلام العالمية.

تبدأ الدراسة البحثية بتتبع تأريخي سريع للعلاقات بين واشنطن وطهران منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى عام 1990، ومن ثم منذ حرب الخليج الثانية وحتى أحداث سبتمبر 2001 وما بعدها حيث الغزو الأميركي للعراق في عام 2003 ، وصولاً الى أزمة التسلح النووي الايراني الراهنة ، والتي من خلالها يمكننا إدراك طبيعة السياسة الأميركية تجاه ايران ، إذ يتبين لنا عدم وجود استراتيجية ثابتة لديها وأن الخيارات تبقى متعددة ومختلفة..

تُركّز الدراسة على تنامي الأزمة بين الولايات المتحدة وايران بعد تسنم ترامب الرئاسة والعداء المتأصل بينهما منذ عقود ولاسيما منذ قيام الثورة الاسلامية في إيران مروراً بالتصنيف الاميركي لها كاحدى دول محور الشر وصولاً الى أزمة الاتفاق النووي الأخيرة ، فضلاً عن الدور الاسرائيلي في الأزمة الامريكية – الايرانية عامةً.

ان إنعكاسات العداء الأمريكي لطهران جعل الأزمة تنتشر لتطال البلدان المجاورة لايران في المنطقة ، ما أدى الى توتر العلاقات مع اغلب جيرانها ، لاسيما بعد الانسحاب الاميركي من الاتفاق النووي مؤخراً.

تتابع الدراسة الخيارات المطروحة لمشهد الصراع المستقبلي بين الولايات المتحدة وإيران ، التي من بين أهمها : فرض العقوبات الاقتصادية ضد إيران ، وتوجهات السياسة الاميركية والاسرائيلية نحو تحقيق عزلة دولية وإقليمية حولها، فضلاً عن خيار التغيير من الداخل ، وأخطرها الخيار العسكري الذي تلّوح به واشنطن وتطالب به وتدعمه تل أبيب.

تخلص الدراسة الى إستشراف مستقبل الازمة لاميركية – الايرانية ، وفي استنتاجاتها ترى أن الازمة ما تلبث أن تنفرج وتتم تسويتها كلما تفاقمت ، وكما حدث في الملف الكوري الشمالي قبل عدة أشهر بعد عداء بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية ناهز السبعة عقود.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة- إيران- السياسة الخارجية- الاتفاق النووي- العقوبات الإقتصادية- ترامب

Abstract
The current crisis between the United States and Iran, especially over Iran's nuclear program, has received special attention in international politics as well as in the most of the world's media.
The study begins with a quick historical follow-up of relations between Washington and Tehran from the beginning of the 19th century until 1990, then from the second Gulf War to the September 2001 events, and the last phase since the US invasion of Iraq in 2003 until the Iranian nuclear crisis. Through this historical follow-up, it is possible to understand the nature of American policy towards Iran, as it is clear that there is no fixed strategy for it , and that the options remain many and different.
The study focuses on the growing crisis between the United States and Iran after Trump won the presidency and the inherent antagonism between them for decades, especially since the Islamic revolution in Iran, through the classification of the US as an axis of evil to the crisis of the recent nuclear agreement, as well as the Israeli role in the US-Iran crisis as general.
The repercussions of the American hostility to Tehran made the crisis spread to the neighboring countries of Iran in the region, which led to strained relations with most of its neighbors, especially after the US withdrawal from the nuclear agreement recently.
In addition, the study follows the options for the future conflict between the United States and Iran, Which include: The imposition of economic sanctions against Iran, the waves of US and Israeli policy toward international and regional isolation on Iran, as well as the option of change from within, and the most dangerous military option looming Washington and demanded and supported by Tel Aviv.
Lastly, the study concludes provide a foresight related to the future of the crisis between Washington and Tehran, In its conclusions, the research study believes that the crisis is soon to be released and settled as it gets worse, as happened in the North Korean file several months ago, after a seven-decade-long feud between the United States and North Korea

مقدمة:

تشهد الساحة السياسية الدولية منذ عدة عقود، ولاسيما منطقة الشرق الاوسط، تأزماً كبيراً في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران حتى وصلت الى ذروة المواجهة بين البلدين في الوقت الراهن، وقد أصبحت تهدد في مخاطرها عموم المنطقة.

ومن خلال عودة سريعة الى تأريخ العلاقات بين واشنطن وطهران، ودراستها وتحليلها، يمكن إدراك طبيعة السياسة الأمريكية تجاه إيران، إذ يتبين لنا عدم وجود استراتيجية ثابتة وأن الخيارات المحددة لا تزال متعددة ومختلفة. في الواقع، هناك وجهات نظر مختلفة في واشنطن حول السياسة التي ينبغي إتّباعها فيما يتعلق بإيران، ولاسيما لدى العديد من جماعات الضغط أو اللوبيات التي تؤثر أو تحاول التأثير في هذه السياسة.

تتناول الدراسة البحثية تتبعاً تأريخياً سريعاً للعلاقات بين واشنطن وطهران منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى اليوم ، مروراً بقضية تأميم النفط في عهد محمد مصدق، وبعد عودة الشاه وإعتماد ايران على الولايات المتحدة بين المدة من 1950 إلى 1979، ومن ثم سقوط الشاه ومجيء الثورة الاسلامية في ايران، والحرب العراقية – الايرانية ، التي تلتها حرب الخليج الثانية والتصنيف الامريكي لإيران كاحدى دول "محور الشر"، كذلك تاثيرات الدخول الامريكي للعراق في الملف الايراني خاصة والمنطقة عامة، وصولاً الى ازمة الاتفاق النووي الايراني والانسحاب الامريكي الاخير منه بعد تولي دونالد ترامب الرئاسة في امريكا.

كما تقدم الدراسة تتبعاً لعدة خيارات مطروحة بشأن مشهد الصراع المستقبلي بين الولايات المتحدة وإيران، من أبرزها : فرض العقوبات الاقتصادية ضد إيران، وتوجهات السياسة الامريكية والاسرائيلية نحو تحقيق عزلة دولية وإقليمية حولها، فضلاً عن خيار التغيير من الداخل، ولعل أكثرها خطورةً هو إستخدام الخيار العسكري الذي تلّوح به واشنطن وتطالب به وتدعمه تل أبيب علانيةً.

تستشرف الدراسة مستقبل الازمة بين واشنطن وطهران، ففي الوقت الذي يتم فيه حشد الكونغرس والرأي العام ووسائل الإعلام الأمريكية بالكامل ضد إيران، تواجه إدارة ترامب معارضة داخلية لسياساتها الفاشلة ومن بينها االتدخل في دول مختلفة من العالم ولاسيما في الشرق الاوسط، أو التصعيد مع دول أخرى. السؤال الرئيسي هو ما هي النتائج العملية لهذه السياسات ؟ فها هو الرئيس الامريكي دونالد ترامب يواجه مأزقاً لا يحسد عليه في هذه الايام ، بعد كشف عدة فضائح أُتهم بها في الآونة الأخيرة، ما جعلته مرغماً على الانشغال بها أكثر من إنشغاله بالشأن الخارجي الذي قد يخفف من ضغوطات الولايات المتحدة على ايران وتركيا إذا ما انشغلت بازماتها الداخلية.

أولاً- تتبع تاريخي للعلاقات بين الولايات المتحدة وإيران:

1- منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى 1990:

لعل النفط هو الذي سمم العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، هذا ما قاله فيليب مارتين[1]، وذلك قبل وقتٍ طويل من ظهور أزمة البرنامج النووي. ففي بداية القرن العشرين، أصبح الأمريكيون الذين استقلوا عن الإمبراطورية البريطانية ، متعاطفين أكثر مع إيران، البلد الذي كان يقبع تحت السيطرة البريطانية. حينها دعم الأطباء والمثقفون والمقاتلون الأمريكيون على الفور تحرير الإيرانيين من الوصايتين البريطانية والروسية[2].

بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران في القرن التاسع عشر، ففي ذلك العهد بدأت العلاقات التجارية الأولى بين واشنطن وطهران، كما نُظِرَ إلى الولايات المتحدة كقوة داعمة لإيران، وكقوة محتملة لمواجهة الطموحات المتزايدة آنذاك للإمبراطوريتين البريطانية والروسية تجاه البلاد. في عام 1941، احتل الاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة إيران. في حين طالبت الولايات المتحدة في مؤتمر طهران عام 1943، الحصول على ضمانات قوى أخرى لاستقلال إيران. في بداية الحرب الباردة، ستستخدم الولايات المتحدة باستمرار هذا الدعم لسيادة إيران في مواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة[3].

لكن كل شيء أصبح يسير بشكلٍ معاكس مع انقلاب 19 أغسطس/آب 1953 ، الذي نظمته وكالة المخابرات المركزية والمخابرات البريطانية ضد رئيس الوزراء المنتخب ديمقراطيا محمد مصدق، عندما سعى الى استقلال وازدهار بلاده عن طريق تأميم شركة النفط الأنكلو- إيرانية (التي سميت فيما بعد BP ، بريتش بتروليوم)، ثم أضحت أكبر شركات الإمبراطورية البريطانية. وبعد نجاح عملية "أجاكس" « Ajax »"[4]، أعاد الأمريكيون والإنكليز الشاه محمد رضا بهلوي إلى العرش[5].

وكانت المدة من أواخر 1950 إلى 1979 قد تميزت باعتماد إيران على الولايات المتحدة بقوة، حيث جرى مساعدة إيران من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن تسليحه من أجل أن تعطيه دور "الدرك من الخليج "، وفي نفس الوقت من أجل حماية حليفتها إيران ومنعها من الوقوع في حضن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

وقد مثّلتْ ثورة الخميني عام 1979، التي حولّت إيران من نظام ملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي المدعوم من الولايات المتحدة الى نظام جمهوري اسلامي عن طريق الاستفتاء – وباسناد ودعم من عددٍ من المنظمات الاسلامية واليسارية – نقطة تمزق تام في العلاقات بين طهران وواشنطن. لم تزعم إبانها السلطة الجديدة فقط أنها لم تعد تريد الاعتماد على الولايات المتحدة، بل وتتهمها بمزيدٍ من المواقف الاستعمارية تجاه إيران على بشكلٍ خاص والأمة الإسلامية بشكلٍ عام، إذ يقول الخميني " أن الولايات المتحدة والأجانب هم أساس كل الصعوبات التي تواجه الأمة الإيرانية والدول الإسلامية". هذا الموقف العدائي قاد الرئيس كارتر إلى إعلان حظر على النفط الإيراني وتحريض حلفائه على فرض عقوبات اقتصادية ضد طهران[6].

في حين مثّل احتجاز 52 رهينة من دبلوماسيي سفارة الولايات المتحدة في طهران، في الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني 1979، صدمةً للأمريكيين. أخذت بعدها تُظهر القنوات التلفزيونية يوماً بعد آخر، حشوداً تتصارع ضد "الشيطان الأكبر" الأمريكي، وتحرق العلم الامريكي. سوف تنتقم أميركا جراء ذلك في عدة اتجاهات ومن بينها دعمها للعراق في حربه مع إيران، من 1980 إلى 1988 [7].

وهكذا تم دفع الولايات المتحدة الى الحرب بين البلدين لكي لا يتمكن أي منهما من الخروج من هذا الصراع ومن ثم لا يستطيع أن ينهض او يتمدد، في وقتٍ يحتاج فيه كلا الطرفين الى السلاح الامريكي الذي تم بيعه الى البلدين في هذا الحرب عن طريق أطراف أخرى وبمبالغ هائلة.

وفي نفس الفترة، إستمر الرئيس الامريكي الاسبق رونالد ريغان في اتباع سياسة العزلة ضد إيران خلال فترة ولايتيه (1981- 1989)، بينما سيتبنى جورج بوش سياسة مختلفة منذ عام 1989. إذ ستشهد العلاقات الدبلوماسية في هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً بين البلدين، فضلاً عن زيادة كبيرة في المبادلات التجارية بين البلدين، ولا سيما في قطاع النفط . هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر، ولغرض مواجهة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط والعالم عندما إتبعت الولايات المتحدة عدة سبل مختلفة للحد من نطاق النفوذ الإيراني بدايةً وتأمل أن تؤسس ، في النهاية، تغييراً في البلاد. هذه الوسائل المختلفة للعمل هي عبارة عن مزيج من قوة صلبة ولينة، تعمل منذ التغييرات التي حصلت في السلطة عام 1989[8].

ومنذ عام 1984، وضعت الولايات المتحدة إيران على قائمة الدول التي تدعم الإرهاب، وقد تكرر هذا الاتهام عدة مرات منذ ذلك الحين، خاصة في عام 2002 عندما إعترض جهاز الاستخبارات الإسرائيلي السفينة "كارين A" التي كان يشتبه بأنها تحمل أسلحة إلى مجموعات فلسطينية. حينها إتهمت الولايات المتحدة وإسرائيل إيران بمحاولة تقديم أسلحة للإرهابيين، فضلاً عن دعم طهران لحزب الله اللبناني الذي يتشارك معها في نفس الدين والمذهب، وحيث أن العدو المشترك يتمثل بإسرائيل، كانت الفرصة سانحة لواشنطن بخصوص إطلاق إتهامات بدعم الإرهاب. وهكذا أُعتبرت إيران الهدف الرئيسي للإدارة الأمريكية في برنامج مكافحة الإرهاب الدولي الذي يعد الحصان الرئيسي لمعركة سياستها الخارجية[9].

في حين فتحت وفاة الخميني بالنسبة الى الدول العربية صفحة جديدة في السياسة الخارجية الإيرانية، إلا أنّ التحول الفعلي في السياسة حدث مع خاتمي : إذ غلبت الشكوك في بوادر هيمنة إيرانية على المنطقة ، ما أدى الى أن تصبح العلاقة بين إيران والعربية السعودية وغيرها من الدول، باستثناء العراق، ربما أكثر إحتداماً وسخونةً[10].

يمكن تقسيم توجهات السياسة الخارجية الإيرانية في نهاية الثمانينيات الى مرحلتين : الأولى، غير محسوسة، تحت رئاسة رفسنجاني، تبدأ منذ نهاية الحرب مع العراق ووفاة الخميني في عام 1989؛ وحتى قبيل حرب الخليج الثانية (1991-1990). أما الثانية فقد بدأت بعد هذه الحرب، حيث سعت فيها ايران الى تحسين صورتها – بعد إتهامها كقوة هدامة تعمل على تقويض الوضع السياسي في الشرق الأوسط- الى قوة إقليمية تشارك في إرساء الاستقرار السياسي في المنطقة، ولاسيما بشكلٍ أكثر وضوحاً، في أعقاب إنتخاب محمد خاتمي رئيساً للبلاد في عام 1997 [11].

ومع وصول الرئيس بيل كلينتون الى السلطة في عام 1993، وقد تزامنت ولايته الثانية في عام 1997 مع وصول خاتمي إلى سدة الحكم، توفرت إرادة مشتركة بين الرئيسين للمضي قدماً في عدة مجالات، منها: التعاون الثقافي، والانفتاح الاقتصادي الجزئي، والتخفيف من الحصار. مع ذلك أُدين هذا التحالف رسمياً بعد سنتين من قبل المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي الذي أعلن في عام 1999، أن إستئناف المحادثات مع أميركا في هذه المرحلة وما تمخض عنها من إعادة العلاقات الثنائية هو عدم احترام وخيانة للأمة الإيرانية. هذه المعارضة لأهم رجل في الأمة الإيرانية كانت كافية لوضع حد لآمال التطبيع. ومع وصول الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش إلى الرئاسة عام 2001، مضى هو الآخر قُدماً في هذا الاتجاه حتى أنه بدا راغباً بشكلٍ أقل في مساعدة الحركة الإصلاحية الإيرانية، مقتنعاً بالتعامل مع الذئاب المتخفية في صورة حملان[12].

2- متغيرات ما بعد أحداث 11 سبتمبر:

دفعت هجمات 11 سبتمبر 2001 إيران والسعودية نحو تعاونٍ أوثق، خوفًا منهما من تدخل الولايات المتحدة في إيران بعد العراق، المحافظون الإيرانيون أكثر قوة من الإصلاحيين للتحدث مباشرة مع واشنطن. وقد

عزز الهدف من الإطاحة بحركة طالبان وإنشاء قوة جديدة في كابول، تكون في الواقع تحت سلطة الولايات المتحدة، شكوك إيران في إرادة الولايات المتحدة لمحاصرتها. في وقت تعتمد فيه باكستان على الولايات المتحدة، فضلاً عن الدول المتاخمة لبحر قزوين والتي تعتمد على الأخيرة في استخراج النفط وبيعه (لاسيما في المستقبل)، والذي سيكون على حساب طهران، فضلاً عن أنّ الإطاحة بالنظام العراقي تمخض عنه إنشاء سلطة جديدة في بغداد تكون موالية بشكلٍ أكبر لواشنطن التي أنشأت بنيتها وهيكليتها بشكلٍ أكثر من غيرها.

وفقاً لهذه المعطيات سوف تظهر إيران معزولة بشدة في المنطقة، هذا الخوف من التدخلات في الشأن الداخلي، تشاركها فيه أيضاً المملكة العربية السعودية التي ترغب الولايات المتحدة بفرض إصلاحات داخلية فيها، والسيطرة على تدفقاتها المالية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب والسعي للتدخل في شؤونها الداخلية لمحاربة القاعدة. الدولتان متشابهتان يومذاك في الخوف من الهيمنة الأمريكية التي لا تحترم سيادتهما[13].

ولعل التحول في سياسة الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر الى محاربة الإرهاب بلا رحمة، كانت له تداعيات مهمة على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية، ولكن أيضاً، بشكلٍ أكثر جوهرية، على سياستها الداخلية وعلى العلاقات بين الإصلاحيين والمحافظين داخل النظام.

لقد غيرّت أحداث 11 سبتمبر الواقع الدبلوماسي أيضاً على الرغم من ما مرَّ ذكره، إذ سوف تتوصل واشنطن وطهران إلى التعاون من منطلق المصالح المتوازية فيما يتعلق بأفغانستان في مجالات مثل : محاربة الأصولية الدينية والإرهاب، ومحاربة تهريب المخدرات، والدعم طويل الأمد لتحالف القائد الأسبق أحمد شاه مسعود، ثم تتبعها مرحلة من الحوار والتعاون المهم. وهناك من يرى أنه حتى في تلك الفترة كانت الولايات المتحدة تستخدم الأراضي الإيرانية لعمليات الإمداد، ومع ذلك، بعد هذه المرحلة الإيجابية القصيرة في العلاقات، ستتبع سياسة أمريكية جديدة في الشرق الأوسط، على افتراض أن أمن الولايات المتحدة الذي ينبغي أن يمر عبر منطقة مسالمة والتخلص من الأنظمة الاستبدادية. في عام 2002، جورج دبليو بوش يعبر عن هذه العقيدة الجديدة بوضع إيران على قدم المساواة مع العراق وكوريا الشمالية، في ما يسميه بـ "محور الشر". بعد ذلك بعامٍ واحد، تحصل واشنطن على معلومات حول البرنامج النووي الإيراني لا تستهدف ببساطة فكرة تطوير الطاقة النووية المدنية بل والعسكرية أيضاً. تستنكر وتستهدن الولايات المتحدة انتهاك إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عندها تدرك إيران أن هذه القضية النووية يمكن أن تصبح بسرعة "ورقة" مهمة ستستخدمها واشنطن في اللعبة الدبلوماسية[14].

حاولت الدول الأوروبية التوصل إلى حوار بين إيران والولايات المتحدة ولاسيما بعد دخول أمريكا للعراق في عام 2003، إذ رأت في هذه الخطوة تحولاً أساسياً للمنطقة برمتها. ويؤكد انتخاب محمود أحمدي نجاد في عام 2005 حالة الصراع بين الدولتين[15].

إنتخابات عام 2009، التي فاز فيها مع أحمدي نجاد للمرة الثانية، تنافس فيها معه محمد مير موسوي زعيم "المعتدلين" الذي فضّلَ المفاوضات مع الولايات المتحدة، ولا سيما بشأن القضية النووية، وتحرير النظام،

وزيادة حرية الصحافة، وتوفير المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان. من الواضح أن موسوي يتمتع بالدعم الدبلوماسي من أوروبا والولايات المتحدة. وناشد في خطابه بشكل رئيسي الشباب والمثقفين والطبقات الوسطى وبعض الطبقات الفقيرة لا سيما بسبب البطالة والفقر المتزايد[16].

وهو ما دفع في السنة التالية، الولايات المتحدة الى أن تخصص ميزانية قدرها 75 مليون يورو لتعزيز الديمقراطية في إيران ، تكفي بالكاد لدعم المعارضة الإيرانية. في الوقت نفسه ، وعدت أميركا بأن تكون مستعدة للتفاوض حول الملف الإيراني، رهنا بشرط وقف البرنامج النووي. رفضت طهران رفضاً قاطعاً هذا الشرط، مما أدى إلى فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية متتالية ضد إيران جرى التصويت عليها في الأمم المتحدة[17].

في حين كان وصول باراك أوباما الى البيت الأبيض في عام 2008 يمثل بداية الرغبة في الحوار الأمريكي، التي إنتهت في العام اللاحق مع إعادة انتخاب الرئيس أحمدي نجاد المختلف عليه، عندها أصبحت سياسة أوباما فيما يتعلق بإيران مشابهة لتلك التي إتبّعها سلفه جورج بوش.

منذ سقوط مصدق من قبل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في عام 1953، والعداء متجذر في الذاكرة الجمعية لدى الإيرانيين ضد الولايات المتحدة، كذلك الدعم الثابت للشاه طوال فترة حكمه الاستبدادي، فضلاً عن معارضة الولايات المتحدة للثورة الإسلامية، والدعم المقدم للعراق في حرب 1980–1988. لكن الولايات المتحدة هي أيضاً البلد الذي يستضيف أكبر الشتات في إيران (يقدر بنحو 500 ألف إلى مليون شخص)[18].

من كل ما جرى عرضه من تتبع تأريخي سريع للعلاقات المتأرجحة بين الولايات المتحدة وإيران، يمكننا أن نخلص الى وجود عداءٍ متأصل لاسبابٍ مختلفة، أولها يتعلق بالمصالح الجيوسياسية في المنطقة، وثانيها اقتصادية لاسيما في قطاع النفط وأخرى دينية، ورابعة تُعّد أهمها تتعلق بأمن اسرائيل التي تدفع باللوبي الصهيوني أن يُألب ويُحرض الادارات الأمريكية المتعاقبة على ضرب إيران وتدمير برنامجها النووي وإن كان لأغراض مدنية.

ثانياً– خلفيات العداء المتأصل بين الولايات المتحدة وإيران والسياسة الجديدة لترامب:

1– الدور الاسرائيلي في الأزمة الامريكية – الإيرانية :

يعد أمن اسرائيل من ضمن الاسباب الرئيسة التي دفعت الولايات المتحدة لعقد الاتفاق النووي مع إيران بغرض إثنائها عن امتلاك سلاح نووي يجعلها قادرة على إحداث توازن استراتيجي في منطقة الشرق الاوسط مع اسرائيل والتي سعت الاستراتيجية الامريكية لجعلها متفوقة استراتيجيا على دول المنطقة من أجل ضمان أمنها من أية إعتداءات عسكرية عليها من جيرانها، ولكن الرغبة الإيرانية في امتلاك السلاح النووي الى جانب امتلاكها لأسلحة متطورة خاصة الصواريخ بعيدة المدى، فضلاً عن تعاونها النووي مع روسيا.

كل تلك الأمور جعلت إيران مهدداً حقيقياً لأمن اسرائيل خاصة في ظل تواجد حزب الله في لبنان على الحدود مع اسرائيل والذي أدركت الاخيرة مدى قوته بعد حرب 2006 ماجعلها تدرك مدى خطر إيران وأذرعها المسلحة على امنها خاصة في ظل تطور قدرات حزب الله بصورة كبيره جداً عقب دخولها في الحرب السورية

فاكتسبت عناصرها خبرات ميدانية في القتال الى جانب تضخم حجم ترسانتها الصاروخية للحد الذي دفع بعض العسكريين الاسرائيليين للقول بأن حزب الله صارقادراً على أن يضرب اسرائيل بمعدل ألف صاروخ يومياً في حال إندلاع حرب معه أو مع طهران ،كذلك فان اقتراب إيران من الحدود الجنوبية السورية مع اسرائيل أقلقت الاخيرة فتحركت لضرب مواقع عسكرية إيرانية في المنطقة[19].

نتنياهو من منصة الأمم المتحدة إلى الباور بوينت:

بين عامي 2001 و 2009، أصبح بنيامين نتنياهو، الذي تولى وزارة الخارجية ومن ثم وزارة المالية، يعمل بشكلٍ اكثر مباشرةً على الساحة الدولية فيما يتعلق بالقضية النووية الإيرانية. مع ذلك، فإن الرجل الذي خاض الانتخابات البرلمانية في عام 2009، بقي يكرر لعدة سنوات نفس الخطاب سواء في الصحافة الإسرائيلية، أو في صحافة الولايات المتحدة أيضاً، عبارة مفادها "سوف تمتلك إيران أسلحة نووية قادرة على تهديد البلدان المحيطة بها"[20].

وقبل أول انتخابات له كرئيس للوزراء، كان بنيامين نتنياهو قلقاً بشأن التهديد الإيراني، ففي وقت مبكر من عام 1992، حذّرَ، عندما كان برلمانياً آنذاك، سلطات بلاده، بالقول " إنّ إيران يمكن أن تحصل على القنبلة النووية خلال ثلاث إلى خمس سنوات"، وفقاً لما نشره الموقع الأمريكي "The Intercept ". أعاد نتنياهو تأكيد ذلك عام 1995 في كتابه "مكافحة الإرهاب"، وبعد عام ، كان رئيس الوزراء المنتخب حديثا يحاول حشد نواب أمريكيين في قضيته أمام الكونغرس الأمريكي، معلناً : "إذا حصلت إيران على أسلحة نووية ، فقد يكون لذلك عواقب كارثية، ليس فقط تجاه إسرائيل والشرق الأوسط، بل وتجاه البشرية جمعاء". غير أن هذه التحذيرات المتكررة لم تأبه بها السلطات الأمريكية فيما بعد.

إلا أنّ مثابرة نتنياهو فيما يتعلق بمسألة التسلح النووي الإيراني، أتت ثمارها يوم 8 مايو 2018 بعد صدور قرار دونالد ترامب بمغادرة البرنامج النووي الإيراني، فمنذ وصوله إلى السلطة عام 1996، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي يحذر باستمرار بقية العالم من قرب حدوث التهديد النووي لإيران – العدو اللدود لاسرائيل– ومع المملكة العربية السعودية (المعادية لإيران أيضاً)، فإنّ الدولة العبرية هي بالفعل واحدة من بين دول قليلة رحبت بالموقف الأمريكي في أعقاب إعلان دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي، إذ قال نتنياهو إنه " يؤيد كلياً" ما وصفه بالقرار "الشجاع" الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة.

في عام 2012 اتخذ نتنياهو موقفاً قوياً أمام المجتمع الدولي، عندما قام بتقديم عرض مصور في المنبر الأممي الذي لا يزال حديث المجتمع الدولي. في ذلك الوقت، طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي بإقامة "خط أحمر" لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي. عرضه كان يهدف الى توضيح المراحل المختلفة في صنع الأسلحة النووية من قبل إيران. محذراً بالقول " في الربيع المقبل، وعلى الاكثر في الصيف المقبل حيث هم يتابعون حاليا عمليات التخصيب (...)، سيكونون قادرين على الانتقال إلى المرحلة النهائية في الانتاج النووي"[21].

ومنذ توقيع الاتفاق في عام 2015، زاد بنيامين نتنياهو من الانتقادات، قائلاً إن إيران لا تحترم حصتها في

السوق، وبالتحديد وقف أنشطتها الخاصة بالتطوير النووي. وفي 30 أبريل / نيسان ، قال إن لديه "أدلة قاطعة على برنامج الأسلحة النووية الذي أخفته إيران لسنوات عن انظار المجتمع الدولي في محفوظاتها النووية السرية".

مع ذلك، فقد تم تجاهل هذه الحجج من قبل القادة الأمريكان سواء أكان باراك أوباما أم أسلافه، والتي انتهى بها الأمر الى التزامها من قبل دونالد ترامب. وبالفعل ، وقبل توقيع الاتفاقية الإيرانية في عام 2015، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي دائماً يجعل من الأسلحة النووية لجيرانه واحدة من أولويات معاركه، ما أدى ببساطة إلى تغيير أفكار الخصوم على مر السنين.

بعد ثلاث سنوات، وتحديداً في 30 أبريل 2018 ، قدّمَ نتنياهو عرضاً في برنامج "باور بوينت" هذه المرة من على التلفزيون الإسرائيلي، مؤكداً فيه امتلاكه "الدليل القاطع" على التهديد النووي الإيراني. وفي هذا العرض المسرحي أشار فيه نتنياهو امتلاكه عشرات الآلاف من الوثائق الإيرانية الأصلية التي تم الحصول عليها قبل بضعة أسابيع في ما وصفه بـ "النجاح الهائل في مجال الاستخبارات". ذلك العرض، تم الترحيب به من قبل دونالد ترامب، الذي ذكر أيضاً أدلة أخرى في كلمته يوم 8 مايو من نفس العام[22].

تشكّل هذه الوثائق "دليلاً جديداً حول برنامج الأسلحة النووية الذي أخفته إيران لعدة سنوات عن أنظار المجتمع الدولي في محفوظاتها الذرية السرية"، هذا ما قاله بنيامين نتنياهو، دون أن يعلن أن إيران قد فشلت في التزاماتها بموجب اتفاق عام 2015، في حين أكد ترامب رداً على تصريحات نتنياهو على أن اتفاق 2015 كان "صفقة مروعّة بالنسبة للولايات المتحدة" وأن نظيره قد فعل "الشيء الصحيح" من خلال ما عرضه من على شاشة التلفاز[23].

ولعل من بين أكثر الملفات سخونةً التي واجهت المشاركين في مؤتمر الأمن الذي عقد في ميونيخ بألمانيا في 18 فبراير 2018، كانت الملف الإيراني. حينها لم يتردد نتنياهو بمقارنة الوضع الحالي مع الوضع في عام 1938، عندما حاول الأوروبيون وضع استراتيجية تهدئة في مواجهة التهديد النازي، بالنسبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي فإن الاتفاق النووي الذي وقع في عام 2015 مع طهران سيظهر السذاجة ذاتها ولن يمنع أي شيء.

وحذر نتنياهو قائلا: "بمجرد أن تمتلك إيران الأسلحة النووية، لن يتم التحكم في هجماتها"، محذراً من النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة. مضيفاً: "ان أخطاء الماضى لن تحدث مرة أخرى". ثم أردف قائلاً : "بدأ العد التنازلي"، واعداً بالتدخل ضد "ممثلي إيران" وكذلك "ضد إيران" نفسها[24].

يرى ستيفن كوهين[25]، أنه من أجل استقرار المنطقة، ينبغي على السياسة الأمريكية التخلص من قبضة اللوبي الإسرائيلي، أو الصهيوني، لأنه قائم فقط على مواقف اليمين الإسرائيلي، الذي يتبع في بعض الأحيان سياسات مختلفة عن تلك التي تتبعها واشنطن.

علاوة على ذلك، فإن وجهات نظر هذه اللوبيات غالباً ما تكون غير دقيقة في تحليلها، والشيء الأساسي بالنسبة اليها هو نقل رسالة وإعطاء صورة كاريكاتورية ومانوية عن إيران. كما أن الأمر يتعلق بمسألة رفض

الساسة الأمريكان لخطابات المحافظين الجدد المُبسّطة من أجل البدء بسياسة إيجابية تجاه شرق أوسطي متنوع للغاية في ثقافته وعرقياته ودياناته[26].

لعقود من الزمن، امتلكت الولايات المتحدة علاقات قوية مع إسرائيل، دعمتها بوسائل متعددة : معونة اقتصادية، وتعاون ودعم عسكري واستراتيجي، فضلاً عن دبلوماسية مؤيدة للصهيونية. وتدرك واشنطن جيداً مدى تأثير الدولة العبرية كقاعدة خلفية في الشرق الأوسط وكونها الحليف الرئيسي لها في المنطقة. هذا هو السبب على وجه الخصوص الذي يجعل الولايات المتحدة تدعم إسرائيل دائماً في صراعاتها مع جيرانها (لبنان ومصر وسوريا على وجه الخصوص) أو في سياستها تجاه الفلسطينيين، وبالتالي تُعّد المصالح الأمريكية في هذا المجال ، هي العقبة الرئيسية أمام تحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية[27].

وفي حقيقة الامر، فإن صنع أو الحصول على اسلحة نووية من قبل طهران لن يكون إلا عامل ردع ضمن قدرات إيران في حرب مفترضة مفتوحة مع إسرائيل والولايات المتحدة. إذ أن طهران كانت قد هددت أكثر من مرة بضرب حليف الولايات المتحدة، لذا فإنّ رد الفعل الأمريكي ضد إيران في هذه الحالة يبقى محتملاً في المدى القصير أو المتوسط[28].

النغمة الحازمة لنتنياهو ترجع بشكلٍ كبير إلى الدعم الأمريكي، فمنذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض، وجّهَ المزيد من الانتقادات الى الصفقة النووية. وفي ميونيخ، كان مستشاره للأمن القومي هربرت ماكماستر قد تناول هذا الشان أيضاً، قائلاً: "لقد حان الوقت لاتخاذ إجراء ضد إيران"، متهماً طهران ببناء "شبكة" في المنطقة لتسليح جماعات في سوريا و اليمن أو العراق، على غرار "حزب الله" في لبنان. كما هاجم ماكماستر دولاً مثل ألمانيا التي قررت استئناف العلاقات التجارية مع إيران منذ توقيع اتفاقية عام 2015. و"لأسباب وصفها بالأمنية والأخلاقية ، قال "علينا أن نتوقف عن التجارة مع الحرس الثوري"، مضيفا أن المحافظين الإيرانيين هم الوحيدون الذين يعزز الانفتاح الاقتصادي قدراتهم. وفي وقت لاحق من ذلك بقليل ، إعتبر وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري، الذي تفاوض على اتفاقية 2015 ، أن فكرة امتلاك إيران لأسلحة نووية في المستقبل القريب "كاذبة تماماً". كما أنه قلق من ضعف الكلمة الأمريكية التي فقدت مصداقيتها لإيجاد حل للأزمة، مؤكداً "من الضروري أن تبقى الاتفاقية"[29].

وهكذا نجد أن هنالك تناقضاً واختلافاً في الرؤى بشأن الانسحاب من الاتفاق النووي أو البقاء فيه بين الإدارات الأمريكية والشخصيات التي دعمت ابرامه في 2015، وتلك التي ظهرت بعد تولي ترامب الرئاسة منذ أواخر 2016.

2- إيران من الثورة إلى محور الشر:

على وجه التحديد، كانت المواقف الإيرانية والأمريكية أكثر توتراً في أواخر الثمانينات عنها اليوم، كما يتضح من الخلافات العميقة بسبب نشوب الحرب الإيرانية – العراقية ، وحرية الملاحة في الخليج، ومصير الرهائن الامريكيين. ولكن حتى خلال تلك الفترة العصيبة، تمكن الجانبان من تجنب مواجهة عسكرية بينهما،

على الرغم من أن السفن الحربية الأمريكية كانت قد اشتبكت مع السفن الإيرانية في عام 1988 عندما قامت البحرية الأمريكية بإغراق ثلاث سفن إيرانية بعد انفجار لغم بحري بفرقاطة أمريكية في الخليج العربي[30] .

يشير الاكاديمي الفرنسي/ الإيراني خسروفرهاد": بعد الثورة الإيرانية، تم تهميش عمل وزارة الخارجية الإيرانية، ومع الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات من القرن العشرين، ظهرت حقبة جديدة كانت فيها عائدات النفط مهمة بالنسبة الى إيران، إذ كانت الولايات المتحدة الى جانب الدول الصناعية الأخرى أهم زبائن إيران"[31].

ولعل المرة الأخيرة التي تعاونت فيها حكومة إيرانية مع الولايات المتحدة، كان ذلك في زمن الإدارة الإصلاحية للرئيس السابق محمد خاتمي عندما جرى التعاون بشكلٍ جزئي مع الأمريكان للإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان في خريف 2001. في حين كان الرد الحاسم في الولايات المتحدة، وصف جورج دبليو بوش لإيران بأنها تنتمي إلى "محور الشر" وذلك في خطابه عن حالة الاتحاد في نهاية يناير 2002[32].

في حين قامت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران في عهد ترامب على فكرة إحياء "محور الشر"، عبر التأكيد على التصنيف السابق الذي أطلقه الرئيس جورج بوش الأبن عندما قسّمَ العالم إلى محورين (محور الخير ومحور الشر)، عندها وصفت الاستراتيجية الامريكية السلطات الإيرانية بـ "النظام الدكتاتوري" الذي يزعزع استقرار المنطقة، ويدعو علناً إلى تدمير الولايات المتحدة، ويدعم ويُموّلْ العديد من الجماعات الإرهابية ، فضلاً عن تعامله بقسوة وعنف مع شعبه- بحسب الوصف الامريكي- وأشار واضعو الاستراتيجية الجديدة إلى أن واشنطن " تقوم بنشر المنظومة المضادة للصواريخ المتعددة المستويات" بغية الدفاع ضد الهجمات الصاروخية المحتملة التي مصدرها إيران وكوريا الشمالية[33].

3- تنامي الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران بعد تولي ترامب الرئاسة

يدّعي ترامب أن إيران هي " الراعي الأكبر للإرهاب في العالم مع حلفائها حماس وحزب الله" [34]. وقد إزداد التوتر وإشتعلت المواجهة بين إدارة ترامب وإيران بعد عدة أيام من تولّيه الرئاسة رسمياً. ففي 27 يناير ، وقعّ ترامب مرسوماً تنفيذياً بمنع مواطني سبعة دول إسلامية، بينها إيران، من دخول الولايات المتحدة، وفي اليوم التالي، إعتبرت وزارة الخارجية الإيرانية قرار ترامب "إهانة" للعالم الإسلامي وإيران و"هدية" للمتطرفين، كما توعدت بالرد بالمثل، في حين إعتبرت إيران أن ترامب يحاول جذب الانتباه بعيداً عن "الفشل" الذي حققه بإصدار مرسوم منع الدخول[35].

ولعل مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران خلال فترة حكم ترامب، تعد مختلفة تماماً عن الرؤية الأمريكية السابقة لإدارة أوباما التي وجدت في الاتفاق النووي مع إيران فرصة لإحداث تغيير ذاتي من قبل إيران لسياساتها في المنطقة، لكن هذا النهج أثبت فشله ، لذلك إنتقد ترامب الاتفاق مع إيران وإعتبره خطئية كبرى، كما طالب بالخروج منه [36] .

وهكذا يتبين لنا بوضح وجلاء تامين، أن إدارة ترامب سوف تلجأ إلى محاصرة إيران في الخليج وهي مستمرة في تشديد الرقابة على برامجها التسليحية بدفع من اسرائيل التي تجد أن إيران هي الوحيدة التي بقيت تقف بوجهها بعد أن دُمرت أغلب البلدان العربية التي كانت تخافها اسرائيل، ولاسيما تلك التي كانت تمتلك جيوش مدربة ومتمرسة في القتال، وترسانة ضخمة من الاسلحة المتطورة.

4- إنعكاسات العداء الأمريكي لإيران على منطقة الشرق الأوسط

مرت الديبلوماسية الإيرانية بتغيرات جذرية منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية، ومن الناحية الفعلية ، فإنه يترجم الرغبة في تصدير ثورتها الى الخارج. كما أظهرت بوضوح شديد بأنها مناهضة لأميركا (ومعادية لإسرائيل) وتريد أن تكون قوة إقليمية لها وزنها واعتبارها في المنطقة. لذا فإنّ معظم الدول الغربية ، بقيادة الولايات المتحدة ، تعتبر إيران غير قابلة للعلاج وتتعامل مع طهران فقط عند الضرورة القصوى[37].

مع ذلك ، فإنّ معاداة أميركا لإيران، أصبحت هذه الاخيرة بالنسبة لبعض البلدان أو لعددٍ من المفكرين ولاسيما في "العالم الثالث"، كنوع من رمز مقاومة الهيمنة الأمريكية. العديد من دول أميركا الجنوبية تقوم بتطويرالمزيد من الشراكات مع طهران، وفي مقدمتها على سبيل المثال ، فنزويلا الرئيس السابق هوغو شافيز، التي أصبحت الحليف الرئيسي لطهران في أميركا اللاتينية[38].

لابد لنا من قراءة متأنية لواقع العلاقات بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى في الشرق الأوسط، وانعكاساتها على إيران. فإذا كانت الولايات المتحدة حاضرة تماماً في الشرق الأوسط، فهي ليست القوة الوحيدة الموجودة في المنطقة. القوى الكبرى الأخرى، مثل الصين وروسيا أيضاً التي بدأت في التنافس مع الولايات المتحدة من أجل تطوير استراتيجياتها الخاصة في الشرق الأوسط بشكل عام، وإيران على بشكلٍ خاص.

فقد بدأت الصين منذ تسعينيات القرن الماضي في اكتساب المزيد من المصالح في الشرق الأوسط، وخاصة في مجال النفط، الذي تستورده بكميات كبيرة، عندها بدأت تميل إلى التنافس مع الولايات المتحدة من أجل تلبية احتياجات اقتصادها المتنامي. في المنطقة، دون الدخول في مواجهة مباشرة معه. وبالتالي فإن الفائدة ستكون ثلاثة أضعاف: "الحصول على النفط، وتوفير فرص جديدة لصناعتها، وتحدي السلطة الأمريكية في هذا الجزء من الكرة الأرضية". تعزز بكين تعاونها على وجه الخصوص مع إيران، الغنية باحتياطيات النفط والغاز (والتي توفر الوصول إلى موارد بحر قزوين)، وهي تقدم، علاوة على ذلك، ميزة أن تكون هناك سوق داخلية خالية تماماً من المنتجات الأجنبية منذ فرض حظر من الدول الغربية. إيران وجدت أيضاً في جمهورية الصين الشعبية، حليفاً قوياً في الساحة الدولية لمعارضة العقوبات الغربية. وهو يسمح لإيران أن يكون لديها شريك يعمل معها على إضعاف قوة الولايات المتحدة في المنطقة والوقوف بوجهها[39].

وفيما يتعلق بروسيا بوتين، فقد اعتبرت إيران بين الأعوام 2002 إلى 2008 شريكاً دائما للحوار في الشرق الأوسط، حيث هي قادرة على معارضة الولايات المتحدة. انها تعارض العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة من جانب واحد، وتعلق أهمية كبيرة على حماية سيادة إيران. ولهذا السبب اعترضت موسكو على الكثيرمن

قرارات مجلس الأمن الدولي المتخذة ضد إيران، كما تعاونت في بناء محطة بوشهر للطاقة النووية، ووقعت عدة عقود لبيع الأسلحة الى طهران. مع ذلك، فإن الوصول المتزامن لديمتري ميدفيديف وباراك أوباما الى السلطة في عام 2008، نتج عنه فتح عهدٍ جديد من الحوار بين موسكو وواشنطن، وبالتالي فإن السياسة الروسية تجاه إيران تغيرت بعض الشيء. وهكذا، فقد صوتت روسيا في يونيو 2010، على قرار جديد لمجلس الأمن بشأن تطبيق عقوبات جديدة على طهران (حظر بيع الأسلحة ، والحد من الاستثمارات التجارية والمالية، وتقييد حركة الشخصيات الإيرانية ، إلخ)، وبنفس الطريقة، قدمت موسكو نفسها كصورة لبلدٍ قادر على الحوار والمصالحة، كذلك كبلد جيوسياسي يحترم المؤسسات الدولية والقانون الدولي[40].

ربما كان قرار دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران أكثر الأعمال التي يمكن التنبؤ بها في رئاسته المثيرة المدهشة. يرتبط التوقيت بالوضع الخارجي: يبدو أن روسيا وإيران هي التي ستفرض شروط فترة ما بعد الحرب في سوريا، فعلى الصعيد الداخلي، وبعد وصول مايك بومبيو وجون بولتون البيت الأبيض، وهما شخصان عنيفان معاديان لإيران، قد عجّلَ هذا التحول نحو سياسة خارجية أكثر عدوانية – تجاه كل من الأعداء والحلفاء – تمشياً مع شعار "أميركا أولاً " الذي أصبح شعار إدارة ترامب[41].

ثالثاً– تداعيات برنامج إيران النووي

1– القلق الدولي من البرنامج

تم توقيع الاتفاق النووي الإيراني في 14 يوليو/تموز عام 2015 ، إبان حكم الرئيس السابق أوباما، وبحضور ورعاية الأعضاء الأربعة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا والصين) فضلاً عن ألمانيا. كانت هذه الاتفاقية تغييراً جيوسياسياً كبيراً. وقدانتقدتها بشدة السعودية وإسرائيل بشدة ، فضلاً عن أغلبية أعضاء الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة[42].

يعد برنامج إيران النووي أهم سبب للقلق الغربي وتحديداً الأمريكي – الاسرائيلي تجاه إيران، في حين أن الأخيرة تؤكد أنها لا تقوم سوى بتطوير محطات الطاقة النووية المدنية، في حين تتهمها واشنطن بالرغبة في الوصول إلى السلاح النووي. مثلّ هذا السلاح مصدر قلق كبير لأميركا كما سيجعل إيران قوة معادية من شأنها أن تعزز موقفه بشكلٍ كبير في الشرق الأوسط، تهدد بشكلٍ مباشر الجيش الأمريكي في المنطقة بالإضافة إلى الحليف الإسرائيلي. علاوة على ذلك، سيكون الأمر خطيراً بالنسبة للولايات المتحدة لشن حرب وقائية ضد إيران.

في الواقع، تقع إيران في منطقة توجد فيها دول أخرى تمتلك مثل هذه الأسلحة منها (إسرائيل وباكستان والهند على وجه الخصوص). امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يمنح إيران حق الوصول إلى شكل جديد من الاحترام أو الهيبة من جانب المجتمع الدولي، مما سيوّفر ضمانة لها ضد أي خطر لهجوم غربي أو إرادة خارجية تؤدي الى تغيير النظام السياسي في إيران[43].

من جانبها، تنفي إيران رغبتها في الوصول إلى السلاح النووي عن طريق طرح العديد من الحجج: تصديقها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومشاركتها النشطة أعمال في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسماحها

بزيارة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشآت الإيرانية، وأخيراً إدانة هذا النوع من الأسلحة من قبل الخميني قائد الثورة، بالحكم على أنها مخالفة للإسلام[44].

تكمن أهمية مسألة البرنامج النووي الإيراني في صميم أزمة العلاقات بين أميركا وإيران من وجهة نظر طهران، فهي سلاح ذو حدين، إذ هي في إتجاهٍ معين تسمح بتطوير برنامجها النووي الذي ستستفاد منه كثيراً، وفي إتجاهٍ آخر ستواجه عقوبات دولية بسببه. إذ أنّ امكانية الحصول على الأسلحة النووية، مسألة يمكن من خلالها تلطيف وتحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية مع المجتمع الدولي بشكلٍ عام والولايات المتحدة على بشكلٍ خاص.

في الواقع، فإن الحصول على مثل هذا السلاح – من وجهة نظر طهران– سيكون له نطاق ردعٍ واسع للغاية من شأنه أن يمنع أي غزو غربي لأراضيها، ولعل سقوط الجماهيرية الليبية بقيادة معمر القذافي، بعد تخليها عن هذا السلاح، هو مثال حي وقريب على ما نقول . طهران لم تفعل ذلك وأعطت قليلا من الاهتمام بالتخلي عن برنامجها النووي حتى لو كان هذا الأخير يضغط بشدة اقتصادها[45].

2-الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وإنعكاساته على إيران

أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في 8 أيار / ما 2018 ، انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقية، وإعادة فرض عقوبات على إيران، بذريعة أن" الاتفاق معيب في جوهره، وأنه لا يمكن منع تصنيع قنبلة نووية إيرانية بموجب الاتفاق الحالي"[46].

وأعرب ترامب عن استعداده لإعادة التفاوض على اتفاق نووي جديد، وهو ما رفضته طهران .كما أنه هدد طهران بـ " عواقب وخيمة"، إذا ما استأنفت برنامجها النووي، ونصحها بالتفاوض من جديد، متوقع أن تقبل ذلك في النهاية[47] .

قال نائب سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة جوناثان كوهين في أول اجتماع لمجلس الأمن منذ أن أعلن دونالد ترامب في 8 مايو 2018 عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع طهران، متجاهلاً قرار الأمم المتحدة رقم (2231) الصادر بالإجماع في شهر يوليو 2015 : "في مواجهة بلد ينتهك باستمرار قرارات هذا المجلس، يجب علينا أن نقرر بشكل حاسم عواقب مهمة تجاهه . لهذا السبب نحث أعضاء هذا المجلس على الانضمام إلينا في فرض عقوبات تستهدف السلوك الإيران المشين في الشرق الأوسط". في حين أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في 9 مايو 2018 وللمرة الحادية عشرة تنفيذ طهران لالتزاماتها. وفي نفس الوقت، أعلن ممثل الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة (جواو فالي دي ألميدا) : "... أن تفكيك اتفاق نووي فعال لا يضعنا في موقف أفضل لمناقشة قضايا أخرى"، في إشارة إلى أنشطة طهران البالستية ، وتطوير نفوذها في الشرق الأوسط. وأضاف "أن التطبيق الكامل (للاتفاق النووي) يحظر سباق التسلح النووي في المنطقة"، معرباً عن أسفه لقرار الانسحاب الأمريكي، مضيفاً :" يدعو الاتحاد الأوروبي مرة أخرى المجتمع الدولي إلى دعم هذا الالتزام المشترك دولياً، ويجب على جميع الموقعين الآخرين تطبيق االقرار 2231 بالكامل

ومن جميع جوانبه"، في حين صرحَ السفير الفرنسي فرانسوا ديلاتري "ان انهيار هذا الانجاز الرئيسي سيُشكّل خطوة جادة للوراء للمنطقة ولمنظمة حظر الانتشار ولأمننا جميعاً، وهو ما سيسبب عواقب وخيمة"[48].

وهناك من يقارن بين إمتلاك إيران سلاح النووي وبين ما تمتلكه كوريا الشمالية من أسلحة نووية، وتوسع في قدراتها بشكلٍ مُطّرد يُمكنها من مهاجمة القارة الأمريكية، وهذا هو السبب في أن الزعيم الإيراني الأعلى، آية الله علي خامنئي، قد حذر باستمرار الحكومات الإيرانية المتعاقبة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية من عدم تطوير أي ثقة بالولايات المتحدة[49].

وكان ترامب قد أجّل الانسحاب من الاتفاق النووي للمرة الثالثة في يناير/ كانون الثاني 2018، ولكنه أكّد أن ذلك سيكون آخر تأجيل يقوم به، ووضع حينها الكونغرس الأمريكي، وحلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين أمام "فرصة أخيرة لـ" إصلاح "ما وصفه بـ" عيوب مروعة "في الاتفاق النووي، أو انه سينسحب منه[50].

إن انسحاب الولايات المتحدة من الصفقة النووية ليس في حد ذاته إعلان حرب، لكن ربما يكون كذلك، أو على الأقل، يمكن أن يؤدي إلى تصعيد ينتهي الى حرب بين الطرفين الرئيسيين المتخاصمين، إيران وإسرائيل في نطاق حرب إقليمية في شكلها ولكن في إطار محتوى دولي واسع.

وفي مثالٍ قريب عن ذلك، ما حدثَ في سوريا، حيث شنت إسرائيل هجوما واسعا على قوات إيرانية من مرتفعات الجولان – الأراضي السورية المحتلة منذ حرب الأيام السبعة – فضلاً عن الاستمرار في قتل وتهجير الشعب الفلسطيني تحت الأنظار المتواطئة للغرب[51].

ومن تداعيات العقوبات الاقتصادية على إيران، ضغط الولايات المتحدة على الشركات الدولية العاملة في هذا البلد من أجل الانسحاب وترك مشاريعها التي شرعت بها، إذ تعتزم "جنرال الكتريك" وقف بيع معدات صناعة النفط والغاز في إيران قبل نهاية هذا العام، ووفقاً لصحيفة "وول ستريت جورنال"، فإن الشركة كانت تستعد لتنفذ مشروع تصل قيمته الى 150 مليون دولار لغرض إنشاء خطوط أنابيب وضواغط ومعدات تحت الماء قبل إنسحاب الولايات المتحدة من الصفقة النووية. ويبدو أيضاً أن "مشروع بارس الجنوبي Big Pars" الذي تبلغ تكلفته خمسة مليارات دولار، والذي تتولى إدارته شركة توتال الفرنسية قد غادرته الشركة في 20 آب 2018 وأخطرت السلطات الإيرانية بذلك. وكانت قد سبقتها اكثر من عشرة شركات عالمية كبرى بعد أن أوقفت أعمالها ضمن مشاريع واسعة في إيران[52].

رابعاً– الخيارات المحتملة لمشهد الصراع المستقبلي بين الولايات المتحدة وإيران

هنالك عدة إتجاهات ومسارات لدى الإدارة الأمريكية تجاه إيران، ويمكن تحديد ثلاثة رئيسة منها: أولها الرغبة في البدء بحرب إستباقية مباشرة ضد إيران التي يعتبرونها مهددة للولايات المتحدة والحليف الإسرائيلي

بشكلس خاص، وأمن الشرق الأوسط والعالم بشكل عام . وثانيها : العمل على تغيير السلطة في إيران، من أجل إنهاء التهديدات الإيرانية لكي يكون العالم "اكثر استقراراً"، وذلك من خلال تطبيق ما يسمى بـ "الثورة الملونة" التي هي أكثر أو أقل سلميةً، وأخيراً، تفضيل الدخول في حوار جدي مع إيران ومعالجة المشاكل مع ذلك البلدالذي يُعّد قوة إقليمية لايستهان بها من أجل حماية المصالح الأمريكية في المنطقة دون مواجهة عسكرية[53]. ولعل من بين أبرز الخيارات التي تضعها الولايات المتحدة في مواجهة إيران، ما يلي:

1- العقوبات الاقتصادية

فرض العقوبات على إيران سواء من قبل مجلس الأمن الدولي، أو الولايات المتحدة، بل وحتى الاتحاد الاوربي، هي ليست بالجديدة[54]، إذ بدأت منذ العام 2006 واستمرت حتى ايامنا هذه بإعلان الرئيس ترامب فرضها من جديد بعد انسحاب بلاده من الاتفاق النووي.

وقد سبق ذلك بسنوات، وفي محاولة لثني السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة، عملت الاخيرة على اتخاذ عقوبات اقتصادية ضد طهران. كان هدفه أولاً وقبل كل شيء "خنق" الاقتصاد الإيراني قبل فرض المقاطعة، ولكن أيضاً التحريض على الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية – مثل الاتحاد الاتحاد الأوروبي واليابان على وجه الخصوص – أن تفعل الشيء نفسه. وثانياً منع واشنطن الاستثمار الأجنبي في إيران بحيث لا يستطيع الآخرون الاستفادة من سوق لا تستفيد منها الولايات المتحدة نفسها بحكم الواقع[55].

يحدد روح الله موحدي[56]، قائمة العقوبات الاقتصادية التالية من قبل الولايات المتحدة ضد إيران: منع نقل الممتلكات من إيران إلى أميركا، ووقف الحسابات المصرفية الإيرانية في أميركا، وحظر استيراد معظم السلع والخدمات من إيران إلى الولايات المتحدة، وفرض حظر على تصدير أو إعادة تصدير غالبية السلع والخدمات الأمريكية إلى إيران بفرض عقوبات شديدة على الشركات التي تستثمر في قطاع صناعات النفط أو الغاز في إيران، وحظر على شراء النفط الإيراني من قبل الشركات الأمريكية، والحد من وصول إيران للحصول على قروض وإعانات دولية، وحظر أي شكل من المعاملات المالية، في محاولة لعرقلة إبرام العقود التجارية بين إيران ودول أخرى، ودعم المنافسين الاقتصاديين لإيران [...]، واتخاذ خطوات لتقليل مكانة إيران في المؤسسات الدولية للتأمين، واستخدام جميع الوسائل السياسية والاقتصادية والقانونية الآمنة لتشجيع الدول المختلفة على عدم تعميق علاقاتها الاقتصادية مع إيران واتباع نفس السياسة الأمريكية في الضغط الاقتصادي على إيران، وفرض عقوبات من جانب واحد ضد الشركات الإيرانية أو غير الإيرانية من المشاركين في البرنامج النووي الإيراني، واستحصال موافقة مجلس الأمن الدولي على فرض العقوبات الاقتصادية والتكنولوجية والمصرفية والمالية إضد إيران[57].

ففي عام 2010، تمكنت الولايات المتحدة من التصويت على توسيع العقوبات على إيران في الأمم المتحدة بتأييد موسكو وبكين، على الرغم من المحاولة الدبلوماسية في اللحظة الأخيرة من إيران بالاعتماد على

تركيا والبرازيل. العواقب بالنسبة لإيران هي انخفاض كبير في التجارة مع الدول الغربية، وهو عائق إضافي يكبح تنمية اقتصادها[58].

سارت العلاقات بين واشنطن وطهران في تلك الفترة على وتيرة العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها ضد إيران، التي تعاني من عدم الاستقرار المتزايد داخلياً، واستئناف السلطة من قبل الملالي على حساب الرئيس أحمدي نجاد والاحتجاج المتزايد في هذا الاتجاه. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن هذه العقوبات المتتالية عملت على توحيد الأمة على الأقل في نقطة واحدة : الوحدة الوطنية حول الجمهورية، وتوحيد المحافظين المتشددين لخامنئي، والمحافظين الشعبويين الوطنيين لأحمدي نجاد والإصلاحيين من جماعة رفسنجاني[59].

من أجل فهم موقف الولايات المتحدة تجاه إيران بشكلٍ خاص والشرق الأوسط بشكلٍ عام، سيكون من الضروري العودة إلى المفكرين الجيوسياسيين الذين برزوا في العقود الأخيرة، مثل هنتنغتون (وفكرته الشهيرة "صراع الحضارات"، أو فوكوياما ونظريته "نهاية التاريخ".

في هذا المجال، ستكون السياسات الخارجية الاقليمية مهمة أيضاً لدى التحليل من أجل تحديد سياسة الولايات المتحدة الإقليمية في الشرق الأوسط وأهمية علاقتها بإسرائيل. وبالمثل، سوف تُحلل وتُدرس بعض الأفكار العالمية حول السياسة الامنية الامريكية عامةً لفهم مدى تأثيرها على سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران. أخيراً، سيتم طرح مسألة تراجع القوة العظمى الأمريكية، وكذلك مسألة أهمية القوى الكبرى الأخرى في الشرق الأوسط والعالم[60].

2- العزلة الدولية والإقليمية

أحد التكتيكات الأمريكية لمواجهة النفوذ الإيراني، التي تبقى مهمةً جداً في الشرق الأوسط، هو عزل طهران عن جيرانها من خلال إظهار تناقضات المصالح بينها وبين الأمة الإيرانية. ومن أجل تحقيق ذلك، تقوم الولايات المتحدة بتغذية التوترات بين إيران والدول العربية، ولكن أيضا دول القوقاز بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان. ولعل سياسة عزل إيران التي سعت اليها الولايات المتحدة منذ عدة عقود لم تفت في عضدها، وقد كانت في أوجها إبان حكم الرئيس الامريكي الاسبق رونالد ريغان الذي إتبع سياسة العزلة ضد إيران خلال فترة ولايتيه في المدقبين (1981- 1989) ،كما سبقت الاشارة اليه آنفاً.

وفيما يتعلق بالدول العربية، تحاول واشنطن إبراز وجود تدخل إيراني في دول عربية مختلفة. هذا يمكن أن يكون ترجمة على وجه الخصوص لدعم أكثر أو أقل نشاطًا للأقليات الشيعية في بعض دول شبه الجزيرة العربية، مثل البحرين كذلك الإجراءات التي تعتبرها واشنطن سلبية، كما هو الحال في الملف الإسرائيلي الفلسطيني أو دعم لحزب الله اللبناني، فضلاً عن الدعم الإيراني إلى الشيعة في العراق إذ يتم إدانتها أيضاً بإرادة كسر السيادة في هذا البلد، ومن أجل تواجد طهران في القوقاز، تصر الولايات المتحدة على أن الإيرانيين يسعون الى ضم أذربيجان. علاوة على ذلك، فإنهم سيحاولون تجاوز التقارب مع تركيا الى منطقة القوقاز[61].

3- خيار التغيير من الداخل

لا تحاول الولايات المتحدة فقط تلويث سمعة إيران، أو على الأقل تشويه صورتها خارج حدودها بل داخلها أيضاً). لقد حرصت الإدارة الأمريكية على الدوام على التمييز بين ما تسميه بـ (نظام الملالي) والحكم الاستبدادي وغير الديمقراطي، وبين الشعب الإيراني، الذي ينظر إليه على أنه مظلوم من قبل سلطة لا يدعمها الغالبية العظمى منه. يقول الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش في عام 2003 "عندما يتحدث الشعب الإيراني عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية، فإنهم يواجهون خطر الترهيب والموت، وللإيرانيين، مثل كل الشعوب، الحق في اختيار حكومتهم وتحديد مصيرهم، لذا تدعم الولايات المتحدة آمالها في العيش بحرية" [62].

هذه الافكار والتصورات التي قد تؤمن بها الادارة الامريكية، أو ربما تُرَوجْ لها فقط، يجعل الولايات المتحدة تعمل على دعم وتوحيد وتعبئة أكبر قدرٍ ممكن من المعارضة للنظام الإيراني. وهي تنشط في مجالات دعمٍ مختلفة، لاسيما المالية، الممنوحة الى وسائل الإعلام الإيرانية المستقلة المعادية للسلطة، كذلك لمختلف المنظمات غير الحكومية (نقابات العمال، ونشطاء حقوق الإنسان، والمنظمات الطلابية، وغيرها) ، فمنذ عام 2006، كان هناك ما يقرب من 100 مليون من الدولارات تنفق سنويا من قبل الولايات المتحدة من أجل

" الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان في إيران "على أمل تعزيز قدرات المجتمع المدني لصالحها وإضعاف قوة طهران ، إذ أنشأت واشنطن أيضاً "التحالف من أجل الديمقراطية في إيران "(CDI)، بدعم من لجنة الشؤون العامة الامريكية – الاسرائيلية (ايباك)، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ومركز السياسة الأمنية (CSP) ومن بعض أعضاء الكونغرس. كما تم إنشاء "المركز الإيراني لممارسة اللاعنف التطبيقي" في دبي منذ عام 2006، من قبل حكومة الولايات المتحدة. أوجه الدعم هذه عززت ودعمت توجهات المنشقين الإيرانيين في إتباع مختلف الطرق للقيام باعمال وممارسات غير عنفية وعصيان المدني. هذا هو في الواقع نفس التكتيك المستخدم خلال "الثورات الملونة" في أوروبا الشرقية (عبر شبكة OTPOR)[63] ، وهذا يعني إنشاء شبكة ثوريين محترفين موالين للغرب، بهدف إسقاط نظام تعتقده الولايات المتحدة استبدادياً، أو يفترض أن يكون كذلك، من خلال استخدام الدعم المالي واللوجستي والتكنولوجي التي تُعد الاكثر أهميةً من بين مختلف الوسائل الثورية[64].

4- الخيار العسكري

هنالك سؤال يُطرح بكثرة مفاده : هل تمثل إيران خطراً حقيقياً على أمن الولايات المتحدة ؟ في وسائل الإعلام الغربية ، فرضية امتلاك إيران للسلاح النووي غالباً ما يقترن بفكرة الحرب النووية المحتملة في الشرق الأوسط، الموجهة بشكلٍ رئيسي ضد إسرائيل. هل هي حقيقة فعلاً ؟

الخيار العسكري للحرب الوقائية ضد إيران هو مفضل من قبل بعض جماعات صانعي القرار الأمريكي. وهي تدعو إلى موقف عنيف تجاه دولة تعتبر معادية وتشجع الإرهاب وتريد الإضرار بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية، وكذلك السلام في الشرق الأوسط والعالم. لذلك فإن البرنامج النووي الإيراني هو المبرر الرئيسي لهؤلاء الصقور مؤيدي الحرب، ويعتقد المدافعون عن الحرب الوقائية أنها ستفضي الى سقوط الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة وفتح الطريق إلى الديمقراطية والليبرالية الأخلاقية والاقتصادية في الشرق الأوسط[65].

مع ذلك، يدرك عددس معتبر من الخبراء الأمريكيين، أن الحرب مع إيران تنطوي على مخاطر هائلة، بما في ذلك تهديد لهيبة القوات المسلحة الأمريكية، لأن المواجهة العسكرية ستؤدي على الأرجح إلى خسائر لا يمكن رصدها منذ حرب فيتنام. في التحليل النهائي، حتى في حالة حدوث أزمة، مثل انهيار خطة العمل المشتركة الشاملة،فإن إيران والولايات المتحدة لديهما ما يكفي من العزم والرؤية الاستراتيجية لتجنب حرب مواجهة متوقعة[66].

وعلى الرغم من العداوة السياسية والإيديولوجية العميقة بين البلدين، فإن العلاقات الإيرانية الأمريكية معقدة للغاية.

المهندسون الرئيسيون لهذه الرؤية "العدوانية" للعلاقة مع إيران، هم المحافظون الجدد الأمريكيون. هذه المجموعة من السياسيين والمفكرين لديها تأثيرات على نطاق واسع في السياسة الخارجية تحت رئاسة جورج بوش، يرون أن العالم ينبغي أن يكون قطباً أحاديا تحت هيمنة أميركا حيث ينبغي الكفاح من أجل فرض المثل العليا للديمقراطية والحرية المدنية والاجتماعية والاقتصادية.وعندما سقطت الكتلة السوفيتية، كان المحافظون الجدد يرون أن الإسلام السياسي سيحل محل التهديد الشيوعي والذي تمثله عدة دول في المنطقة ولعل في مقدمتها إيران، لذا أصبح النظام الإسلامي مع نظرية تصدير الثورة من أهم أهدافهم الرئيسة. تهدف رؤية كل من مذهبي "مانديست ديستني" و "نهاية التاريخ"، والمحافظين الجدد على فرض القيم الأمريكية في كل أنحاء العالم. العديد من المحافظين، هناك أيضا الخوف السابق من إيران الذي يعود إلى الأيام الأولى لنشوء لجمهورية الإسلامية ولا سيما اتهامها بأعمال الإرهاب في مراحله المبكرة. بعض النواب في الكونغرس يحرضون ضد إيران بطريقة أكثر عاطفية، أو لاسباب انتخابية ، بدلاً من العناصر أو التحليلات العقلانية[67].

ولعل إعلان وزير الدفاع (ماتيس) مراراً خلال رئاسته للقيادة الوسطى العسكرية الأمريكية أن أعظم ثلاثة تهديدات تواجه الولايات المتحدة هي :إيران، و إيران، و إيران"، يعطي دلالة واضحة على مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، فوزير الدفاع (ماتيس) ليس الوحيد الذي يتبنى هذا الموقف، إذ يتبنّاه رئيس موظفي البيت الأبيض في إدارة الرئيس ترامب، الجنرال جون كيلي، الذي تولى من قبل رئاسة القيادة الأمريكية العسكرية الجنوبية (2012 -2016)، كما يتبّنى الموقف ذاته (مايك بومبيو) ، وزير الخارجية الأمريكي، وهو الرئيس السابق للجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي[68].

وبالنظر لهذه الالتزامات والقدرة الواضحة لدى القوتين واستعدادهما لممارسة ضبط النفس حتى في سياق حصول أكبر، يخاطر المحللون برسم صورة مفرطة في التبسيط والاختزال لا تراعي بالقدر الكافي الفروق الدقيقة في العلاقات الثنائية. وليس هناك شك في أن الولايات المتحدة تشدد الخناق على إيران، كما يتضح من مشروع قانون مجلس النواب المناهض لإيران، والذي يفرض عقوبات على الحرس الثوري الإسلامي (CGR) وهو يوّجه الحكومة الأمريكية لتطوير استراتيجيات من أجل إحتواء إيران في المنطقة وخارجها.

وباستثناء حالات سوء الفهم المحدودة نسبياً والارتباطات البحرية في الخليج، فإنّ لدى القوتين أسباباً كثيرة لتجنب حرب جبهة كبرى.

خامساً- إستشراف مستقبل الازمة لأمريكية - الإيرانية

لدى محاولة تقييم مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، فإنّ المهمة تبدو صعبة ومعقدة للغاية وبعيدة كل البعد من أن تكون سهلة ، خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار السجل المزعج للمحللين الغربيين. كم من المرات سمعنا عن الانهيار الوشيك للجمهورية الإسلامية خلال العقود الأربعة الماضية ؟ كم من المرات سمعنا أن المرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي ، أظهر عداءًا معاديًا للولايات المتحدة ، وأنه يريد بأي ثمن صنع قنبلة نووية ؟ وكم عدد المرات التي حذرنا فيها من أنه لن يتفاوض أبداً على صفقة نووية مع الولايات المتحدة ؟ ما يعقد الأمور أكثر هو أن حدثاً غير متوقعاً في الولايات المتحدة أو إيران، على غرار هجمات 11 سبتمبر الإرهابية ، يمكن أن يغير بشكل جوهري توقعاتنا الحالية حول العلاقات بين البلدين. لذا فإن التأني والتمعن المستقل والمحايد أمراً أساسياً في أي تقييم لهذه العلاقات[69].

إن مستقبل العلاقة الأمريكية الإيرانية يتوقف اليوم بالدرجة الاساس على تغيير موقف واشنطن تجاه طهران، وهل ينبغي لهذه العلاقة أن تتطور بطريقة أو بأخرى؟ من الواضح تماماً أن الوضع الحالي غير مرضي إلى حدٍ كبير لكلا الطرفين. تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على نتائج قليلة فقط من خلال تطوير إستراتيجية على مستوى العالم و"عدوانية" تجاه إيران. في الواقع، لا العقوبات الاقتصادية ولا التهديد بالحرب، ولا المساعدات لاثارة بعض قوى الشعب ضد السلطة، لم تنجح لزعزعة استقرار القوة الإيرانية وجعلها تتعثر.

وبالمثل، فإنّ محاولات عزل إيران على المستوى الإقليمي هي أيضاً ليست فعالة جداً. يبدو خيار الحرب الوقائية أو الدائمة مع إيران ليس فقط غير أخلاقية ولكنها أيضاً خطيرة وغير ذات فائدة لمصلحة كلا البلدين، ناهيك عن العواقب الوخيمة لهذا العمل يمكن أن يؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، وقد يهدد السلام العالمي، ويشوه صورة الولايات المتحدة في العالم، ويقلق أمن إسرائيل ويقلل من احترام القانون الدولي. فكرة فرض تغيير النظام من خلال دعم واسع النطاق لقوات المعارضة، أو ما يعتبر كذلك، يبدو أيضا غير أخلاقي وخطير. في الواقع ، سيكون هذا تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وهذا يمكن أن يؤدي إلى قمع السلطات الإيرانية للمعارضة بقوة . يجب التأكيد أيضا على التنوع الشديد لهذه المعارضة، ومحاولة واشنطن في دعم "الثورة االملونة" التي ستكون "تجريبية" من قبل الولايات المتحدة من خلال دعم هامشي معين من المعارضة، لا يستلزم فقط خطر تعريض هذه المعارضة لسلطة طهران، ولكن أيضاً لتظهر غير شرعية للشعب الإيراني وستبدو السلطة أنها حريصة على حماية سلامته وسيادته الوطنية.

يرى ستيفن كوهين، بأنه سيكون من الممكن السيطرة بطريقة مناسبة على الأنشطة المختلفة لإيران، بما فيها تلك التي تسبب القلق مثل البرنامج النووي. ولكن ينبغي على الولايات المتحدة أن تحافظ على السلام وبناءه في المنطقة التي هي هدفها الأول. هذا يعني ضرورة احترام مختلف الدول وسيادتها الوطنية وعدم التجانس

لديها، الذي يجب فهمه من أجل تنفيذ سياسة واعية وبناءة وفعالة. ومع ذلك، فإنّ الطريق سيكون طويلاً وسيتطلب حسن النية من الجانبين، كما لا تستطيع أميركا أن تمد يدها دون الحصول على مقاب، وكما يبدو فإن الوضع الحالي لمأزق الصراع يمكن أن يستمر لوقت ما لاسيما في ظل غياب وسيط معتبر لدى كلا الجانبين أو إيجاد مخرج من منطق المواجهة "الوحشية"[70].

وبدلاً من عرض توقعات، يمكن التفكير فقط في بعض العوامل الرئيسية التي قد تشكل جوهر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة خلال الخمس إلى العشر سنوات القادمة، إذ لا يوجد خطر من رؤية تطبيع العلاقات العاصفة والمتسممة بين الولايات المتحدة وإيران. ومع ذلك، يبدو أن الاتفاق النووي، أو خطة العمل العالمية المشتركة (PAGC) الموقعة من قبل إيران و (P5 + 1)[71] في عام 2015، قد مهّدَ الطريق لإمكانية تحسين العلاقات بين البلدين خلال السنوات القادمة. مع أن ذلك ، يبدو طريقه وعراً ، فهو سيستغرق وقتاً طويلاً من أجل تبديد العداء البالغ من العمر قرابة 40 عاماً. ومن الممكن أيضاً أن يتفاقم العداء بين البلدين. ومع ذلك، ينبغي توخي الحذر الشديد لدى التكهن بأن العلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة وإيران من غير المرجح أن تكون اكثر عداءاً مما كانت عليه في الماضي، مع انها من الممكن أن تتحسن إذا استطاع المعسكران إنشاء آليات مؤسسية قادرة على إدارة النزاعات المستقبلية. بعد كل شيء، سيكون التقارب ضروريا للتنفيذ الناجح للاتفاق النووي، الذي هو يصب في مصلحة الطرفين. وبالتالي، سيكون من الصعب على واشنطن وطهران الحفاظ على سياسات العداء المتبادل لدى الالتزام الكامل بتنفيذ PAGC [72].

إلا أنّ الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي قد حطم جميع الآمال بهذا الخصوص وزاد من حجم الأزمة التي نشهدها اليوم بين الطرفين.

وتشير التوقعات إلى أن القوتين لا تتجهان بالضرورة إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق. في الواقع، يؤكد تاريخ العلاقة المتوترة بين هاتين القوتين على مدى العقود الأربعة الماضية هذا الزعم.

ولكن حتى في سياق التوتر المتزايد، من غير المحتمل حدوث مواجهة عسكرية واسعة النطاق، وباستثناء سوء الفهم والاحتكاكات البحرية المحدودة نسبياً في الخليج، فإن لدى القوتين أسباب عديدة لتجنب حرب في جبهة واسعة. على الرغم من هاجس المؤسسة السياسية الأمريكية المناهضة لإيران، لا يبدو أن البنتاغون ولا المخابرات الأمريكية تعرض موقفاً عدوانياً حقيقياً ضد هذا البلد[73].

ولعل النهج الواقعي الأمثل، يتمثل باحترام العلاقات بين الطرفين التي هي أفضل طريقة للحصول على تهدئة السياسة الإيرانية. فالحوار الثنائي الجدي هو أفضل ضمان لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن تمكين الشعب الإيراني من الوصول الى استخدام أفضل للديمقراطية وحقوق الإنسان، مع الحفاظ على تقاليده وإيجاد "االمسار الإيراني الحقيقي للحداثة " المتوخاة.

خاتمة واستنتاجات

تجد الولايات المتحدة اليوم نفسها عاجزة عن ردع إيران التي تراها أصبحت قوة جديدة بدت لها وزنها في المنطقة يحسب لها أكثر من حساب قبل مواجهتها . وإزاء هذا الوضع ، تُصعِد الولايات المتحدة من المبادرات للحفاظ على موقعها في المنطقة، عبر طرق القوة الصلبة من جهة، مثل (شن الحروب في العراق، و ليبيا، ودعم حاسم للصراع في سوريا، والتحريض على حرب اليمن ودعمها، مع استمرار التهديدات ضد إيران...). أو استخدام القوة الناعمة من جهة أخرى، المتمثلة بـ (دعم الجماعات المنشقة في الخارج والمعارضة في الداخل، أو وسائل الإعلام في الدول المعادية، وطرح نموذج الديمقراطية، فضلاً عن تقديم المساعدات الاقتصادية أو العسكرية للحلفاء بشكلٍ عاجل متى ما تطلّبَ الأمر ذلك.

إنَ مشكلة هيمنة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يُشكّل في الواقع قضية أوسع بكثير من أزمة بين الولايات المتحدة وإيران أو (تركيا مؤخراً) ، وهي التي تعد في الوقت الراهن كأكبر قوة في العالم (على الصعيد الاقتصادي والعسكري خاصة) . كما انها تحرص دائماً على أن تُبقي هيمنتها على العالم الذي هو في الواقع يتجه الى أن يصبح متعدد الأقطاب أكثر فأكثر ولاسيما مع صعود الصين كقوة عالمية كبرى، وعودة روسيا لتلعب دوراً مقاربا نوعاً ما لدور الاتحاد السوفيتي السابق، فضلاً عن وصول القوى الناشئة (الهند والبرازيل على وجه الخصوص)، وتزايد رسوخ القوى الإقليمية (تركيا ونيجيريا واندونيسيا ...) لتعلن نهاية الهيمنة الأمريكية ، تلك التي فكرت بها واشنطن أن تكون أبدية بعد سقوط اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. باختصار، يمكننا تلخيص حالة الولايات المتحدة في العالم أنها تدّعي عدم تعثر قوتها، مع ذلك فإنَ منافسيها يزدادون عدداً و قوة يوماً بعد آخر[74].

يبدو أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران معقدة وصعبة في كثير من النواحي. بشكل عام، واشنطن غير راضية عن إيران، إذ تعدها مصدر قلق لأكثر من سبب فإلى جانب نفوذها في المنطقة، وعدائها تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنّ واشنطن تتهمها بدعم الإرهاب، فضلاً عن محاولة الحصول على القنبلة الذرية عبر برنامجها النووي. لذا فانها تحاول إجبار طهران على تحسين النوايا تجاهها، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الى بذل تكتيكات مختلفة، مثل: العزلة الدولية والإقليمية، وتطبيق العقوبات العسكرية والاقتصادية، ومحاولات لزعزعة استقرار السلطة، وغيرها.

في نهاية المطاف ، لم يثبت أي منها فعاليته حقًا، وكخلاصة لخيارات الولايات المتحدة تجاه إيران التي يمكن أن تستخدمها في الوقت الحاضر، هناك ثلاثة : أولها، خيار الحرب الذي يمكن أن يمنع الخطر الذي تشكله إيران نفسها على المصالح الأمريكية في المنطقة وأمن إسرائيل. ومع ذلك فإنّ هذه الحرب لن تخلو من الخطر على الشعب الإيراني وعلى الجيش الأمريكي وإسرائيل واستقرار المنطقة. ثانياً، يعتقد آخرون أنه لغرض إضعاف السلطة ومن أجل إسقاط النظام، من الأفضل دعم المعارضة القائمة وتطويرها وتمويلها ومساعدتها وتدريب أعضائها وتمويل وسائل الإعلام المنشقة لتحقيق ذلك. مع ذلك، يبدو أن هذا الحل غير مجدي لمعارضة غير متوحدة، ومن ثم ستكون مستهدفة وستقع تحت المزيد من القمع.

أخيراً، مع ظهور معارضة طهران العنيدة وقوى جديدة على رقعة الشطرنج في الشرق الأوسط (الصين وروسيا على وجه الخصوص)، فالولايات المتحدة أصبحت ليست الوحيدة في مجال الهيمنة على النفوذ في الشرق الأوسط.

هذا مثال واضح للحالة الراهنة في العالم، التي كانت في طريقها الى نشوء (نظام الأحادية القطبية)، تلك التي ظهرت بفضل السيطرة الأمريكية بعد سقوط "الستار الحديدي"، إذ بدت تميل إلى وصول قوى ناشئة أو عودة القوى القديمة إن احتمالات بروز التعددية القطبية في العالم، هي حقيقة لا جدال فيها والولايات المتحدة تسعى لمحاربة أية متغيرات بهذا الخصوص، وهو ما سيغير موازين القوى في المنطقة.

إنّ تراجع نفوذ الولايات المتحدة في العالم ليس بسبب تآكل قوتها فحسب، بل بسبب التقدم الذي أحرزته القوى العالمية أو الإقليمية الأخرى، مثل إيران. وفي هذا العالم المتجه الى تعدد الأقطاب في المستقبل، يجب أن تجد إيران مكانها كقوة إقليمية للعمل سوية مع الولايات المتحدة من أجل إيجاد حلولاً ايجابية مستقبلية مفيدة لكلا البلدين. يتطلب هذا الأمر ، الحوار والتفاهم بين واشنطن وطهران كأساس لبناء مرحلة جديدة من الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

ضمن رؤيتنا الحالية، واستشرافنا المستقبلي لواقع الصراع الامريكي – الإيراني المحتدم، نرى أن الامور ستذهب الى التصعيد بشكلٍ كبير ولكنها ما تلبث أن تنفرج، كما حدث مع كوريا الشمالية حيث دام الخلاف بينها والولايات المتحدة قرابة سبعة عقود، وانتهى بتوقيع اكثر من اتفاقية بين الطرفين خلال الاشهر القليلة الماضية وبحضور جمع الرئيسين الامريكي والكوري الشمالي ، وأنهى بذلك واحداً من أكثر الملفات سخونةً وتأزماً في العالم.

الهوامش

[1] نائب رئيس تحرير صحيفة Le Parisien الفرنسية للشؤون السياسية منذ 2012 وحتى الآن.

[2] Philippe Martinat (avec Q.L.)|, «Etats-Unis -Iran: pourquoi tant de haine ? »,23 juillet 2018.

[3] Rouhollah MOVAHHEDI, « La politique étrangère des Etats-Unis au Moyen-Orient après le 11 septembre 2011 : en particulier à l'égard de l'Iran (sous la présidence de George W. Bush) », Sarrebruck, 2012.

[4] أطلقت المخابرات الأمريكية على العملية اسم مشروع أياكس/أجاكس .(TPAJAX Project) . اعترفت المخابرات الأمريكية بمسؤوليتها عنها عام 2013.

[5] Philippe Martinat (avec Q.L.),op.cit.

[6] Rouhollah MOVAHHEDI ,op.cit.

[7] Philippe Martinat (avec Q.L.),op.cit.

[8] Rouhollah MOVAHHEDI ,op.cit.

[9] Ali RASTBEEN , « Les Etats-Unis et l'Europe face à l'Iran sur le chemin escarpé de la mondialisation » , politique-actu : http://www.strategicsinternational.com/

[10] Farhad Khosrokhavar , La politique étrangère en Iran : de la révolution à l'« axe du Mal », Politique étrangère, n°1 , 2003 , 68eannée. p.87.

[11] Khosrokhavar op.cit,p. 97.

[12] Rouhollah MOVAHHEDI ,op.cit.

[13] Khosrokhavar, op.cit. p.87.

[14] MOVAHHEDI ,op.cit.

[15] كان فوز محمود أحمدي نجاد في حزيران / يونيو 2005 في الانتخابات الرئاسية مفاجأة لأغلبية المراقبين ، فقد كان منافسه علي أكبر هاشمي رفسنجاني ، المخضرم في السياسة الإيرانية والشخصية المركزية في فريق قيادة الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها، وهو الذي كان يمتلك عادة إمكانية الفوز في المنافسة الانتخابية، وبمجرد معرفة النتائج الرسمية للانتخابات ، أعلن رفسنجاني علناً أن الانتخابات مليئة بالمخالفات ، لكنه لن يذهب إلى المحكمة ، مفضلاً الاعتماد على العدالة الإلهية – والنسيان ، مع أنه هو نفسه من ساهم بشكل كبير في تأسيس النظام القضائي في ايران.أنظر:
Mohammad-Reza Djalili, « L'IRAN D'AHMADINEJAD : ÉVOLUTIONS INTERNES ET POLITIQUE
ÉTRANGÈRE,Institut français des relations internationales (IFRI) » , Politique étrangère, Printemps, 2007/1, p.27.

[16] MOHAMMAD-REZA DJALILI et THIERRY KELLNER ,Histoire de l'Iran contemporain,(Paris: La Découverte, 2010) ,p.62.

[17] Suzanne Maloney, « Téhéran/Washington : une relation immobile ? », Politique étrangère, n. 3, 2011, p.780.

[18] Khosrokhavar,op.cit,p.85.

[19] أحمد أمين عبدالعال ، إيران والولايات المتحدة: هل يتكرر سيناريو العراق ؟، المركز الديمقراطي العربي ، https://democraticac.de/?p=55468:2018/07/26

[20] « L'Iran ironise sur les "pseudo-révélations" d'Israël sur un programme nucléaire secret » , Le HuffPost avec AFP, 30/04/2018 .

[21] Ibid.

[22] Jade Toussay,Le retrait des États-Unis de l'accord sur le nucléaire iranien est surtout la victoire de Netanyahu Cela fait plus de 20 ans que le premier ministre israélien alerte sur la menace nucléaire iranienne imminente selon lui, Le HuffPost, 09/05/2018 01:21 :
https://www.huffingtonpost.fr/2018/05/08/le-retrait-des-etats-unis-de-laccord-sur-le-nucleaire-iranien-est-surtout-la-victoire-de-netanyahu_a_23430057/

[23] « L'Iran ironise sur les "pseudo-révélations" d'Israël sur un programme nucléaire secret », op.cit

[24] ‘‘Tensions Iran/États-Unis : une troisième guerre du Golfe »,op.cit.

[25] ستيفن كوهين: من مواليد 25 نوفمبر 1938، هو باحث أمريكي وأستاذ فخري للدراسات الروسية في جامعة برينستون وجامعة نيويورك. يركز عمله الأكاديمي على التاريخ الحديث للثورة البلشفية وعلاقتها بالولايات المتحدة .كما يعمل رئيساً لتحرير المجلة التقدمية The Nation ، وهو أيضا المدير المؤسس للجنة الأمريكية للشرق الأوسط.

[26] Stephen F. Cohen,« Obama's Russia Reset : an other lost opportunity ? », The Nation, JUNE 1, 2011.

[27] Julien Milquet, « L'action des états-Unis envers la République islamique d'Iran », Collection "Au Quotidien", Collection "Au Quotidien″, mars 2013 : http://www.cpcp.be/etudes-et-prospectives/collection-au-quotidien/action-usa-republique-islamique-iran.

[28] Giacomo Goldkorn , « L'Iran et sa capacité à déclencher une guerre nucléaire », Outre-Terre, n. 28, 2011, p.170 .

[29] Nicolas Barotte, L'Iran dans le viseur d'Israël et des États-Unis, lefigaro, 18/02/2018.

[30] Mahan Abedin , « Tensions Iran/États-Unis : une troisième guerre du Golfe ? », Middle East Eye, 14 August 2017 : http://www.middleeasteye.net/opinions/tensions-iran-tats-unis-une-troisi-me-guerre-du-golfe-2043113552

[31] Khosrokhavar op.cit, p. 87.

[32] Mahan Abedin , « Tensions Iran/États-Unis : une troisième guerre du Golfe ? » , op.cit.

[33] منصور أبو كريم، مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في عهد ترامب تجاه العالم، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=52407https://democraticac.de/?p=52407 :2018/02/15

[34] «Donald Trump : la politique qu'il compte appliquer dans le monde arabe » , le point, 09/11/2016.

[35] "يوما بيوم.. كيف اشتعلت المواجهة بين ترامب وإيران ؟ " ، سي ان ان عربية ، 04 فبراير 2017; 11:46 (GMT +0400). http://arabic.cnn.com/middleeast/2017/02/04/iran-us-tensions-timeline

[36] منصور أبو كريم، مصدر سابق.

[37] Bernard Hourcade, Géopolitique de l'Iran , (Paris : Armand Colin, 2010), p.85.

[38] ELY KARMON , « Amérique latine, défi de l'Iran aux Etats-Unis dans leur arrière-cour », Outre-Terre, n. 28, 2011, p. 535.

[39] Graeme Davies, « Coercive Diplomacy Meets Diversionary Incentives:The impact of Us and Iranian domestic politics during the Bush and Obama Presidencies » , Foreign Affairs Analysis, n.8, July 2012:https://doi.org/10.1111/j.1743-8594.2011.00164.x

[40] Stephen F. Cohen,op.cit.

[41] « L'Iran ironise sur les "pseudo-révélations" d'Israël sur un programme nucléaire secret », op.cit.

[42] Ibid.

[43] Gideon Rose , « Iran and the bomb », Foreign Affairs, Vol. 91, No. 5 (SEPTEMBER/OCTOBER 2012), p.98.

[44] COLIN. H. KAHL. Kenneth Waltz, Iran and the Bomb: Would a Nuclear Iran Make the Middle East More Secure? », Vol. 91, No. 5 (SEPTEMBER/OCTOBER 2012), pp. 160-161.

[45] Allen L. Keiswetter , «The Arab Spring: Implications for US Policy and Interests, The Middle East Institute» , Jan 13, 2012.

[46] «Remarks by President Trump on the Joint Comprehensive Plan of Action», The White House, May 8, 2018, , 21/5/2018 : https://goo.gl/u38QcY

[47] Cristiano Lima, «Trump warns of 'very severe consequence' if Iran restarts nuclear program», Politico, May 9, 2018, 21/5/2018 : https://goo.gl/ghzhbL

[48] «Les Etats-Unis appellent l'ONU à sanctionner l'Iran», Le Figaro, 27/06/2018.

[49] أنظر للتفاصيل :

Bo Ram Kwon, « Comparing the conditions for sanctions in Iran and North Korea Inwook» , article in Korean Journal of Defense Analysis , March 2016,p .18.

[50] «Statement by the President on the Iran Nuclear Deal», The White House, January 12, 2018, 21/5/2018 : https://goo.gl/nGQhWf

[51] «États-Unis et Iran, un pas de plus vers la guerre ? », site de la REVOLUTION PERMANENTE, lundi 14 mai 2014: http://www.revolutionpermanente.fr/Etats-Unis-et-Iran-un-pas-de-plus-vers-la-guerre

[52] « Le retrait de General Electric en Iran, quelles pertes pour le conglomérat ? », latribune.fr , 01/06/2018.

[53] Graeme Davies, « Coercive Diplomacy Meets Diversionary Incentives:The impact of Us and Iranian domestic politics during the Bush and Obama Presidencies »,op.cit.

[54] فرض مجلس الأمن الدولي أربع مجموعات من العقوبات ضد إيران في ديسمبر/كانون الأول 2006، ومارس/آذار 2007، ومارس/آذار 2008 ، ويونيو/حزيران 2010.أما العقوبات الأميركية ، فقد فُرِضت الأولى عقب اقتحام الطلاب الإيرانيين سفارة الولايات المتحدة في طهران واحتجازهم دبلوماسيين رهائن عام 1979. وفي 1995 أصدر الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون أوامر تنفيذية تمنع الشركات الأميركية من الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين والاتجار مع إيران. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2007 فرضت واشنطن عقوبات على ثلاثة بنوك إيرانية وأطلقت عبارة "ناشر أسلحة الدمار الشامل" على الحرس الثوري الإيراني. وفي 24 يونيو/حزيران 2010 أقر الكونغرس الأميركي عقوبات جديدة من طرف واحد بهدف

الضغط على قطاعي الطاقة والمصارف الإيرانيين. وفي مايو/أيار 2011 أعلنت الولايات المتحدة عقوبات جديدة ضد شركة (بي دي في إس أي) الفنزويلية البترولية المملوكة للدولة وست شركات بترولية صغيرة أخرى وشركات نقل بحري لتعاملها تجارياً مع إيران منتهكة الحظر الأميركي الأمر الذي أثار غضب حكومة هوغو شافيز. في يونيو/حزيران 2011 أعلنت واشنطن عقوبات جديدة ضد قوات الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج للمقاومة وقوات إعمال القانون الإيراني وقائدها إسماعيل أحمدي مقدم. وتم بموجب هذه العقوبات تجميد أي أصول تؤول للمستهدفين وتحظر تعامل كل الأميركيين أفرادا أو شركات من التعامل مع الجهات المذكورة. وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 وصفت واشنطن إيران بأنها "منطقة رئيسية لغسل الأموال"، وهي خطوة كان الهدف منها إقناع البنوك غير الأميركية من التعامل مع إيران. كما قامت الولايات المتحدة بوضع 11 جهة متهمة بمساعدة إيران فيما يتصل ببرنامجها النووي على قائمتها السوداء ووسعت عقوباتها لتستهدف شركات تساعد إيران في صناعتها النفطية والبتروكيميائية. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 أقر الرئيس الأميركي باراك أوباما قانون تمويل الدفاع الذي يفرض عقوبات على المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك المركزي الإيراني الذي يُعد القناة الرئيسة لعوائد النفط. وبموجب هذا القانون ستستبعد المؤسسات التي تطولها العقوبات من الأسواق المالية الأميركية. وفي 13 يناير/كانون الثاني2011 فرضت الولايات المتحدة عقوبات ضد مؤسسة ذوهاي زهنرونغ الصينية للتجارة في الطاقة المملوكة للدولة التي وصفتها واشنطن بأنها أكبر مزوّد لإيران بالمنتجات البترولية. كما حظرت شركتا كو أويل بي تي إي السنغافورية وفال أويل كمباني ليمتد الإماراتية.

أما بشأن عقوبات الاتحاد الأوروبي ، فقد شدد الاتحاد الأوروبي في 12 أغسطس/آب 2010 عقوباته على طهران، إذ قرر حظر إقامة أعمال مشتركة مع شركات إيرانية تعمل في مجال صناعتي النفط والغاز الطبيعي وأي فرع أو منشأة تقع تحت إدارة هذه الشركات، وتمنع جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي تقديم التأمين وإعادة التأمين لحكومة إيران، وتُحظر واردات وصادرات الأسلحة والمعدات التي يمكن أن تسهم في تخصيب اليورانيوم أو يمكن أن يكون لها "استخدام مزدوج ، وتمنع العقوبات بيع أو توريد أو نقل معدات الطاقة والتكنولوجيا المستخدمة من قبل إيران لتكرير الغاز الطبيعي وتسييله، والتنقيب عنه وإنتاجه. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن يزداد تأثير العقوبات بمرور الزمن نظرا إلى أن قطع الغيار الموجودة سيصيبها الإندثار ولن تعوض. وفي مايو/أيار 2011 وسّع وزراء خارجية الدول الأعضاء بالاتحاد بشكل كبير العقوبات وأضافوا 100 جهة جديدة إلى قائمة تشمل شركاتً وأفراداً، بما فيها جهات تملكها وتديرها الخطوط البحرية الإيرانية.وفي أكتوبر/تشرين الأول 2011 فرض الاتحاد عقوبات على 29 شخصاً في توسيع جديد للقائمة مستهدفاً أفراداً ذوي صلة في ما وُصِفَ بانتهاكات حقوق الإنسان ليصل العدد الإجمالي إلى 61 شخصاً. وفي الأول من ديسمبر/كانون الأول 2011 أضاف الاتحاد الأوروبي 180 جهة وفرداً تابعين لإيران إلى قائمة عقوبات سوداء تفرض تجميداً على الأصول وكذلك حظراً على سفر من لهم صلة بالبرنامج النووي.وفي 23 يناير/كانون الثاني 2012 فرض الاتحاد حظراً فورياً على جميع العقود الجديدة لاستيراد وشراء ونقل البترول الإيراني الخام ومنتجات البترول مع سماح للدول الأعضاء التي لديها عقود سارية لشراء البترول ومنتجات البترول إلى الأول من يوليو/تموز المقبل. وقال مسؤولو الاتحاد إنهم وافقوا أيضا على تجميد أصول البنك المركزي الإيراني وحظر الاتجار في الذهب والمعادن النفيسة الأخرى مع البنك والمؤسسات الحكومية الإيرانية الأخرى. أنظر : سجل العقوبات الدولية ضد إيران، قناة الجزيرة الفضائية : http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/1/23؛

ثم عاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ليفرض عقوبات شاملة على إيران، بعد انسحابه من الاتفاق النووي المبرم بينهما في عام 2015. وتستهدف العقوبات مشتريات إيران في قطاع السيارات والنقل فضلا عن نشاطاتها التجارية ومشترياتها من الذهب والمعادن الأساسية الأخرى، وأصبحت نافذة المفعول ابتداء من يوم السابع من أغسطس/آب 2018.أنظر :"إيران وأمريكا: ترامب يعيد فرض العقوبات على قطاعات حيوية إيرانية، قناة BBC عربي ، 7 أغسطس/ آب 2018".

[55] Kenneth Katzman, «Iran: U.S. Concerns and Policy Responses, Congressional Research Service» , October 1, 2014, p 22.

[56] دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة كاين باس نورماندي.

[57] Rouhollah MOVAHHEDI, op.cit.

[58] Suzanne Maloney , «Iran Nuclear Deal in Sight? »,Interview, June 26, 2014 , Council on Foreign Relations: https://www.cfr.org/interview/iran-nuclear-deal-sight

[59] Suzanne Maloney et Guylaine Vivarat ,« Les perspectives géopolitiques de la nouvelle administration américaine et les affrontements régionaux de l'Iran », Géostratégiques, n. 23, 2009, p. 11-12.

[60] Tanguy Struye de Swielande , « La grande stratégie américaine dans l'après 11 septembre », Cairn.info : https://www.cairn.info/revue-strategique-2006-1-page-19.htm

[61] U.S. DEPARTEMENT OF STATE , 11/12/2012: http://www.state.gov

[62] Ibid.

[63] (OTPOR) :منظمة سياسية في صربيا (إحدى جمهوريات يوغوسلافيا الاتحادية السابقة) ، نشطت بين الأعوام 1998 - 2004.

[64] Graeme Davies, « Coercive Diplomacy Meets Diversionary Incentives:The impact of Us and Iranian domestic politics during the Bush and Obama Presidencies »,op.cit.

[65] Ibid.

[66] Mahan Abedin , « Tensions Iran/États-Unis : une troisième guerre du Golfe ? »,op.cit.

[67] « D'où viennent les néoconservateurs ? de Francis Fukuyama Grasset», Le Figaro , 30/11/2006.

[68] "ملامح ترامب" ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث إدارة ظل في المتوقعة الأمريكية الخارجية السياسة ودراسة السياسات ، ديسمبر 2016، ص 9.

[69] « Relations entre les États Unis et l'Iran : perspectives d'avenir, en: entre espoir et craint un nouvel Iran ? », 2018-04-04: https://www.canada.ca/fr/service-renseignement-securite/organisation/publications/entre-espoir-et-crainte-un-nouvel-iran/chapitre-9-relations-entre-les-etats-unis-et-liran-perspectives-davenir.html

[70] Stephen F. Cohen,op.cit.

[71] هي مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي(الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين) بالإضافة إلى ألمانيا، والتي تتولى المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي. بدأت المجموعة عملها في عام 2006 ولا تزال مستمرة حتى اليوم ، رغم انسحاب الولايات المتحدة منها.

[72] « Relations entre les États Unis et l'Iran : perspectives d'avenir » , op.cit.

[73] Mahan Abedin , « Tensions Iran/États-Unis : une troisième guerre du Golfe ? » ,op.cit.

[74] Stephen F. Cohen,op.cit.

المراجع العربية

بحوث ومقالات

-أحمد أمين عبدالعال ، إيران والولايات المتحدة: هل يتكرر سيناريو العراق ؟، المركز الديمقراطي العربي ، 2018/07/26: https://democraticac.de/?p=55468

-"ملامح السياسة الخارجية الأمريكية المتوقعة في ظل إدارة ترامب" ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ديسمبر 2016.

-منصور أبو كريم ، مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في عهد ترامب تجاه العالم ، المركز الديمقراطي العربي،2018/02/15: "https://democraticac.de/?p=52407https://democraticac.de/?p=52407

بيوم.. كيف اشتعلت المواجهة بين ترامب وإيران؟ "، سي ان ان عربية، 04 فبراير 2017: http://arabic.cnn.com/middleeast/2017/02/04/iran-us-tensions-timeline

الأجنبية

كتب

1. DJALILI ,MOHAMMAD-REZA et THIERRY KELLNER ,Histoire de l'Iran contemporain,(Paris: La Découverte, 2010).
2. Hourcade ,Bernard , Géopolitique de l'Iran , (Paris : Armand Colin, 2010).

بحوث ومقالات

1. Abedin ,Mahan , « Tensions Iran/États-Unis : une troisième guerre du Golfe ? » , Middle East Ey, 14 August 2017 : http://www.middleeasteye.net/opinions/tensions-iran-tats-unis-une-troisi-me-guerre-du-golfe-2043113552
2. Barotte, Nicolas, L'Iran dans le viseur d'Israël et des États-Unis, lefigaro, 18/02/2018.
3. Davies , Graeme , « Coercive Diplomacy Meets Diversionary Incentives :The impact of Us and Iranian domestic politics during the Bush and Obama Presidencies » , Foreign Affairs Analysis, n.8, July 2012: https://doi.org/10.1111/j.1743-8594.2011.00164.x
4. «Donald Trump : la politique qu'il compte appliquer dans le monde arabe » , le point, 09/11/2016.
5. « L'IRAN D'AHMADINEJAD : ÉVOLUTIONS INTERNES ET POLITIQUE ÉTRANGÈRE,Institut français des relations internationales (IFRI) » , Politique étrangère, Printemps, 2007/1.
6. ELY KARMON , « Amérique latine, défi de l'Iran aux Etats-Unis dans leur arrière-cour », Outre-Terre, n. 28, 2011.
7. F. Cohen, Stephen ,« Obama's Russia Reset : another lost opportunity ? », The Nation, JUNE 1, 2011.
8. Katzman ,Kenneth, «Iran: U.S. Concerns and Policy Responses, Congressional Research Service» , October 1, 2014.
9. Goldkorn ,Giacomo , « L'Iran et sa capacité à déclencher une guerre nucléaire », Outre-Terre, n. 28, 2011.
10. Khosrokhavar, Farhad , La politique étrangère en Iran : de la révolution à l'« axe du Mal »,

11. Politique étrangère, n°1 , 2003 , 68eannée.
12. Maloney ,Suzanne , «Iran Nuclear Deal in Sight? »,Interview, June 26, 2014 , Council on Foreign Relations: https://www.cfr.org/interview/iran-nuclear-deal-sight
13. Maloney ,Suzanne ,et Guylaine Vivarat ,« Les perspectives géopolitiques de la nouvelle administration américaine et les affrontements régionaux de l'Iran », Géostratégiques, n. 23, 2009.
14. Maloney ,Suzanne , « Téhéran/Washington : une relation immobile ? », Politique étrangère, n. 3, 2011.
15. Martinat , Philippe (avec Q.L.)|, «Etats-Unis -Iran: pourquoi tant de haine ? »,23 juillet 2018.
16. Milquet , Julien, « L'action des États-Unis envers la République islamique d'Iran », Collection "Au Quotidien", Collection "Au Quotidien", mars 2013 : http://www.cpcp.be/etudes-et-prospectives/collection-au-quotidien/action-usa-republique-islamique-iran.
17. MOVAHHEDI , Rouhollah , « La politique étrangère des Etats-Unis au Moyen-Orient après le 11 septembre 2011 : en particulier à l'égard de l'Iran (sous la présidence de George W. Bush) », Sarrebruck, 2012.
18. RASTBEEN , Ali , « Les Etats-Unis et l'Europe face à l'Iran sur le chemin escarpé de la mondialisation » , politique-actu : http://www.strategicsinternational.com
19. « Relations entre les États Unis et l'Iran : perspectives d'avenir, en: entre espoir et craint un nouvel Iran ? », 2018-04-04: https://www.canada.ca/fr/service-renseignement-securite/organisation/publications/entre-espoir-et-crainte-un-nouvel-iran/chapitre-9-relations-entre-les-etats-unis-et-liran-perspectives-davenir.html
20. Struye de Swielande ,Tanguy , « La grande stratégie américaine dans l'après 11 septembre », Cairn.info : https://www.cairn.info/revue-strategique-2006-1-page-19.htm
21. Toussay ,Jade , «Le retrait des États-Unis de l'accord sur le nucléaire iranien est surtout la victoire de Netanyahu Cela fait plus de 20 ans que le premier ministre israélien alerte sur la menace nucléaire iranienne imminente selon lui», Le HuffPost, 09/05/2018 01:21 : https://www.huffingtonpost.fr/2018/05/08/le-retrait-des-etats-unis-de-laccord-sur-le-nucleaire-iranien-est-surtout-la-victoire-de-netanyahu_a_23430057/

الملف النووي الايراني في خطابات ترامب وردود روحانـــي وظريف
دراسة في تغريداتهم على مواقع تويتر
Iran's nuclear file in Trump's speeches and spiritual Rouhani and Zarif Study their twitter tweets

اسم الباحث: د. غزوان جبار محمد حسين

العنوان: العراق/ بغداد

جهة العمل: الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب– قسم الإعلام

Researcher name: Dr. Ghazwan Jabbar Mohammed Hussein
Address: Iraq / Baghdad
Job Title: University of Mustansiriya / Faculty of Arts - Department of **Media**

الملخص:

شهدت السنتين الأخيرين سجالات سياسية بشأن ملف إيران النووي، وازدادت معها حدة الخطابات بين زعماء الولايات المتحدة الأميركة وإيران، بعد تولي دونالد ترامب الحكم، وازداد تأثير الخطابات السياسية على الرأي العام مع التطور الهائل الذي شهدته وسائل الاتصال والتواصل بشكل متسارع ووصلت إلى الحد الذي يُمكِن الجمهور من الإطلاع على ما يدور من أحداث سياسة، دون الانتظار حتى يكشف الساسة عن ذلك عِبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في مواجيز ونشرات الأخبار، إذ باتت منصات التواصل الاجتماعي أكثر استخداماً مِن قِبل الساسة الذين يبعثون بخطبهم النارية عِبر المواقع الخاصة بهم، والتي خصصوا مستشارين لإدارتها من خلف الكواليس، وأبرز تلك المواقع الشخصية تويتر الذي خصصت له الكثير من وسائل الإعلام مساحات من صفحاتها المطبوعة والالكترونية وساعات بثها لتحليل خطابات الساسة التي ينشرونها عِبر تويتر.

فأغلب الساسة لديهم حسابات رسمية على تويتر أو غيره من مواقع التواصل، يرسلون عِبره رسائل اطمئنان أو تهديد ووعيد، أثناء حدوث أزَمات سياسية، أو قبل اتخاذ إجراءات ما بحق أي من الدول الأُخرى؛ إذ بات مِن السهل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور عِبر مواقع التواصل تلك، فضلاً عن وسائل الإعلام التقليدية الأُخرى التي تتناول بدورها تلك التصريحات والخطب التي يتمم نشرها عِبر مواقع التواصل الاجتماعي وتترجمها بحسب لغة الوسيلة الإعلامية وتحللها وتستضيف مختصين للتعليق عليها.

ويستخدم الساسة أسرع الوسائل لإيصال خطاباتهم إلى الجمهور؛ ويسعى الجمهور بدوره للتعرف على آخر المستجدات على الساحة السياسية، بما فيها خطابات الزعماء السياسيين، نظراً لما تتمتع به من أهمية لدى الجمهور، إذ باتت تلك الخطابات الشغل الشاغل لدى الرأي العام، ويترقبها الجمهور في اوقات السلم والأزمات والحروب، لما تتضمنه من قرارات مصيرية تحدد ما سيجري بين مختلف دول العالم، فهي تشكل جانباً مهماً في الحرب النفسية التي تسبق الحروب الفعلية، أو حتى تكون بديلاً عنها، لكسب الرأي العام قبل اتخاذ قرارات مصيرية.

إذ تبلورت اهمية الرأي العام في السياسة الخارجية منذ منتصف القرن العشرين الماضي، كما بدأ تأثر الرأي العام بالأزَمات والحروب في القرن الحادي والعشرين واضحاً بعد تفجيرات 11 أيلول سبتمبر عام 2001م في الولايات المتحدة الأميركية، ومعها زاد اهتمام زعماء الولايات المتحدة الأميركية الذين تعاقبوا على حكمها، وزعماء دول العالم بالخطاب السياسي، الذي يشترك في إعداده مستشارين مختصين، ويركز الخطاب السياسي الأميركي في المرحلة الحالية على قضايا رئيسة، من بينها منع إيران من امتلاك السلاح النووي بأي ثمن، وهو ما سندرسه في بحثنا هذا الذي يتكون من ثلاثة محاور، يتناول الأول منها مدى انعكاس الخطاب السياسي على الرأي العام، فيما يبحث الثاني دور الخطاب السياسي في تعزيز الحرب النفسية، أما الثالث فتناول دراسة حالة الخطابات السياسية لترامب وردود روحاني وظريف عِبر تويتر، والتي تناقلتها وسائل الإعلام العربية والعالمية، بشأن ملف إيران النووي واختتمت بعقوبات أميركية على إيران، بعد سلسلة من الخطابات السياسية النارية بين الزعيمين، تلتها تصريحات أُخرى زادت الأوضاع سوءً، على الرغم من الاعتقاد السائد لدى الكثيرين بأن العلاقات بين أميركا وإيران لا يمكن أن تصل إلى الحد الذي وصلت إليه، وان الاختلاف في وجهات النظر بينهما شكلياً فقط، فيما كان يتوقع رأي مغاير الذهاب إلى أبعد من ذلك، وأن تكون هنالك حرباً عسكرية مباشرة، إلا انها وإن حدثت فقد اقتصرت على عمليات عسكرية أميركية استهدفت جهات مسلحة تابعة لإيران، على حد ذكر أميركا، واقتصرت على الحرب النفسية التي بدت واضحة في خطابات الرئيس الأميركي دونالد ترامب والحرب النفسية المضادة في ردود نظيره الإيراني حسن روحاني، فضلاً عن ردود وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف.

الكلمات المفتاحية : ملف إيران النووي، الخطابات السياسية، خطابات ترامب، خطابات ظريف، خطابات روحاني، الخطاب والرأي العام، الخطاب والحرب النفسية، تغريدات الساسة، الخطاب الأميركي، الخطاب الإيراني.

Summary:

The last two years have witnessed political debates over Iran's nuclear file, and the rhetoric between US and Iranian leaders has increased since Donald Trump took power. Political rhetoric has increased in public opinion with the rapid development of communication and communication to the extent that the public From viewing the events of the policy, without waiting for the politicians to disclose it through the media and audio in the news bulletins and newsletters, as the platforms of social communication more used by politicians who fire their speeches across the sites Who set up advisers behind the scenes, and the most prominent of those personal sites Twitter, which devoted many of the media areas of print and electronic pages and hours of broadcast to analyze the letters of politicians published by Twitter.

Most politicians have official accounts on Twitter or other websites, sending messages of reassurance, threat or intimidation during political crises or before taking action against any of the other countries. It is easy to reach as many people as possible through sites This communication, as well as other traditional media, which in turn addresses those statements and speeches that are published through social networking sites and translated according to the language of the media and analyzed and host specialists to comment on them

مقدمة

يستعرض الباحث مجموعة من الخطوات المنهجية (أهمية البحث وأهدافه، وإشكاليته، فضلاً عن فرضية البحث وحدوده وهيكليته) وذلك على النحو الآتي:

أهمية البحث:

تُعد البحوث المرتبطة بالخطاب السياسي من البحوث المهمة، لما يضيفه الخطاب السياسي على قوة الدولة وهيبتها بين الدول، وتُعد قوة الزعماء أمام شعوبهم، من القوى المؤثرة بشكل مباشر في عقول الجماهير وتعتمد فاعليته على قدرة القيادات السياسية على صياغة الأهداف والقرارات ونوايا واتجاهات الدولة بشكل مقبول الى عقول الناس.

أهداف البحث:

يسعى الباحث من خلال بحثه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لمعرفة مدى تحقق القوى الاستراتيجية في الخطابات السياسية، ومدى قدرة الزعماء المتنازعين على التأثير في الرأي العام، وكسب الحرب النفسية، من خلال محاولة معرفة الآتي:

مدى قدرة الزعماء في إبلاغ الرسالة إلى الآخرين بطريقة فعالة وجذابة تساعدهم على فهمها.

مدى قدرة الزعماء على إحداث تواصلاً ناجحاً مع المتلقين، وإقناعهم بما يتخذونه من قرارات مصيرية.

مدى قدرة الزعماء السياسيين على كسب ثقة جمهورهم في بلدانهم، وفي دول أُخرى صديقة أو دول أُخرى يستهدفونها في حربهم النفسية.

مدى قدرة الزعماء على نقل وجهة النظر السياسية للجماهير، لتحقيق أهدافهم المنشودة من خطاباتهم.

إشكالية البحث:

تكمن الإشكالية في بعض الخطابات السياسية التي تصدر عن قادة وزعماء دول عظمى، تجاه دول أُخرى تحدث معها نزاعات سياسية، ويسعى الباحث في هذا البحث إلى بيان مواطن القوة في الخطابات السياسية لرئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب وردود أفعال نظيره الإيراني حسن روحاني، ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، عِبر خطاباتهم السياسية، ومدى قدرة كل منهم في استخدام المفردات التي تعزز القوى الاستراتيجية في الخطابات السياسية الموجهة، والتي بدورها تُعد من أساسيات الحرب النفسية الموجهة إلى دول أُخرى المستهدف، ويعتمد ذلك كله على النتائج المتحققة على الأرض.

فرضية البحث:

يسعى الباحث إلى اختبار الفرضية الآتية:

للزعماء السياسيين قدرة على إحداث تواصل ناجح مع الرأي العام، بهدف إقناعه بما يتخذونه من قرارات سياسية، فضلاً إمكانيتهم كسب الحرب النفسية التي يوجهونها إلى حكومات وجمهور دول أُخرى، لديهم نزاعات سياسية معها.

حدود البحث:

تحددت الفترة الزمنية للبحث في العامين الأخيرين 2017-2018م، أي منذ بدء دونالد ترامب الذي تولى حكم الولايات المتحدة الأميركية بشن حملة خطابات سياسية ضد إيران، ومعها بدأت حرب الخطابات مع نظيره الإيراني وغيره من الساسة الإيرانيين ومن بينهم وزير الخارجية محمد جواد ظريف، لذا سيحاول الباحث تحليل نماذج من خطاباتهم للكشف عن مكامن القوة والضعف، وما تتضمنه خطاباتهم من حرب نفسية على بعضهم البعض، والتي تركت أثراً في الرأي العام وانعكست سلباً على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إيران.

هيكلية البحث: يتضمن ذا البحث من ثلاثة محاور قسمت كالآتي:

المحور الأول: مدى انعكاس الخطاب السياسي على الرأي العام

المحور الثاني: دور الخطاب السياسي في تعزيز الحرب النفسية

المحور الثالث: دراسة حالة خطابات ترامب وردود روحاني وظريف بشأن ملف إيران النووي

المحور الأول: مدى انعكاس الخطاب السياسي على الرأي العام

تبلورت اهمية الرأي العام في السياسة الخارجية منذ منتصف القرن العشرين الماضي، إذ حرصت حكومات الدول الغربية على إطلاع الرأي العام في الوقت المناسب على سياستها الخارجية وتوجهاتها العامة إزاء ما تعتزم إصداره من قرارات، عِبر توجيه خطابات رسمية بشأن ما يجري من أحداث، إذ يُمكِن الخطاب السياسي الفعال القادة السياسيين من إيصال الأفكار والقرارات التي يؤمنون بها إلى الجمهور، ويستخدم الساسة مختلف وسائل الاتصال بهدف التأثير في الرأي العام في بلدانهم ومختلف دول العالم التي تتأثر بما يصدرونه من قرارات سياسية، بحكم ما يمتلكونه من وسائل إعلام، فضلاً عن استخدام حساباتهم الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي واهمها تويتر.

والخطاب السياسي خطاب اجتماعي يرتبط بالمجتمع السياسي الذي يُوَجه إليه، ويحمل قيَمه، وتحليل الخطاب ينظر في علاقة المجتمع بالخطاب، وطريقة التواصل وأدواتها[1]، ويسعى الكثير من الساسة عِبر تلك الوسائل للتأثير في الرأي العام العالمي بهدف كسب تأييده لقضاياهم، ولعل التطور المستمر للإعلام، يُظهر بشكل جلي أهمية الإعلام والدعاية السياسية والتسويق السياسي على حد سواء في خدمة سياسات الدول الخارجية وخدمة أهدافهم الدبلوماسية، فضلاً عن ترتيب أولويات الجمهور.

وبحسب نظرية ترتيب الأولويات التي بُنيت على أساس كون وسائل الإعلام بمثابة مُنبه يستجيب له الجمهور، تمارِس وسائل الإعلام تصدير الخطاب والآيديولوجيا، وتُصنَف هذه النظرية على أنها من نظريات القائم بالإتصال، ذلك لافتراض النظرية أن وسائل الإعلام تُرتب أولويات الجمهور عِبر إبراز القضايا التي تستحق النشر والبث، وإهمال قضايا أُخرى، فيُبدي الجمهور اهتمامه بهذه القضايا دون غيرها[2]، وتنقسم القضايا وفقاً لطبيعتها إلى قسمين، إما ملموسة أو مجردة، ويُقصد بـ(القضايا الملموسة Obtrustive– Concerete Issues): أنها القضايا التي يُعايشها أفراد الجمهور ويتمتعون حيالها بخبرات شخصية واحتكاك مباشر، يسهل عليهم فهمها وتصورها)، أما (القضايا المجردة) (Non– Obtrusive– Abstract Issues)، فهي تلك القضايا التي لا يتمتع حيالها أفراد الجمهور بخبرات شخصية، واحتكاك مباشر، ويصعب عليهم تصورها)[3]، ويقع على عاتق وسائل الإعلام وأهمها قنوات التلفزيون الفضائية، فضلاً عن منصات التواصل الاجتماعي، الدور الأكبر في شد انتباه الجمهور إزاء

---

[1] محمد عكاشة، خطاب السلطة الإعلامي وتقنية التعبير اللغوي، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 2004م، ص6.

[2] سناء محمد الجبور، الإعلام والرأي العام العربي والعالمي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عَمان، 2010م ص131.

[3] أحمد زكريا أحمد، مدخل لإهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م، ص23، نقلاً عن: عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا الاتصال والإعلام، النشأة التطويرية والاتجاهات الحديثة والدراسات الميدانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص84.

القضايا المهمة وما يصاحب تلك الأحداث من خطابات سياسية، لما لها من أهمية تمس حياتهم مساً مباشراً.

فقنوات التفزيون الفضائية أكثر تلك الوسائل اتصالاً مباشراً بالجماهير الغفيرة بشتى قطاعاتها، من (الصفوة Elite) وعامة الجمهور، لذا فهي أكثر تلك الوسائل قدرة على تشكيل الرأي العام[4]،إذ أتاحت عملية تطور البث عبر الأقمار الصناعية إمكانات هائلة للاتصال، حيث قلت التكاليف ووسعت نطاق التغطية الجغرافية، وأسهمت في اجتياز العوائق الطبيعية والبشرية[5]، فتطور البث التلفزيوني الفضائي زاد من أهمية الرأي العام وأدى دوراً مهماً في تشكيله، فكُل قضية سياسية وأمنية وما يتبعها من خطابات من قبل زعماء الدول، تُركز عليها قنوات التلفزيون الفضائية، تجد لها صدىً واسعاً في أوساط الرأي العام محلياً وإقليمياً ودولياً، بحسب درجة أهمية تلك القضية، والمتتبيع لوسائل الإعلام تلك بما يها الفضائيات وما تنقله من نشرات أخبار، يجد انها تتناول ما نشره الساسة عِبر مواقعهم الشخصية من خطابات بشأن مختلف الأحداث، ومن بينها خطابات الزعماء وردود الأفعال السياسية والشعبية بشأنها.

وتؤثر الأوضاع السياسية القائمة داخل الدولة في تشكيل الرأي العام بها، فالنظام السياسي القائم على الاستبداد والتسلط يحرم الناس من التعبير عن الرأي، ويقود إلى انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم، ما يؤدي إلى إبراز رأي عام (كامن) يجر إلى الفوضى وعدم الاستقرار، أما في ظل الأنظمة الديمقراطية، فإن الرأي العام يجد له مناخاً من الحرية والفاعلية، ويكون رأياً عاماً ظاهراً، غير مستتر، وتسهم نقاشات الرأي العام في المجتمع الحر بإرساء ممارسات وسلوكيات متقدمة ومتطورة[6]، إذ يسمح النظام السياسي بإيصال المعلومات وخطابات الساسة الى الجمهور من أجل تشكيل رأي عام فاعل، يُسهِل عمل النظام السياسي في صناعة قرار صحيح، ويتطلب تحقيق ذلك مصداقية المعلومات التي يتم إيصالها إلى الجمهور من قِبل إعلام النظام السياسي، فما عاد بالإمكان حجب ما يحدث عن الجمهور لأي سبب كان، ويتولى ذلك الإعلام في الدول التي تعيش مرحلة ناضجة من الديمقراطية.

إذ تتصدر مسألة إمداد الجماهير بالمعلومات الصادقة، ومستوى المعالجة المهنية للتغطية الإعلامية، أولويات العمل الإعلامي الناجح، الذي يعمل على إشباع حاجات تلك الجماهير، عِبر التعرض للقضايا التي تستحوذ على اهتمامات الرأي العام، ولا سيما تلك المتعلقة بالأزَمات التي تتصل بحياة الناس[7]، ففي

---

[4] إسماعيل علي سعد، الرأي العام بين القوة والآيديولوجية، الكتاب الثاني من سلسلة السياسة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988م، ص71.

[5] هبة شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ، 2010م، ص34.

[6] كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عَمان، 2011م، ص127.

[7] عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام وإدارة الأزَمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عَمان، 2012م، ص230.

وقت الازمات التي تاخذ فـــيها الخطابات السياسية طابع التشنج، تؤدي وسائل الإعلام الحكومية التابعة للنظام السياسي دوراً مهماً في مواجهة الإعلام الموجَه، الذي يسوق المعلومات التي تدعو الجمهور إلى الثورة ضد النظام، لذا يسعى النظام السياسي عِبر وسائل الإعلام التي يمولها، إلى توحيد خطابه السياسي من أجل التأثير في اتجاهات الرأي العام، بهدف الإقناع.

(ولا يمكن أن يتحقق الإقناع إلا بتقديم الحجج والأدلة، وتتوقف قوة أي خطاب سياسي على قدرته في إحداث تواصل ناجح مع المتلقين، وهذا لا يتحقق إلا إذا حاز هذا الخطاب على قدر من الرضا الجماهيري عِبر الإقناع والمحاججة، إذ يصف الخطاب بمفاهيمه المعينة واقع وسياق معين، وهنالك عناصر محددة متفق عليها، ومن خلالها يمكن أن نحكم ما إذا كان استعمال هذا الخطاب لمفاهيمه يحقق نوعاً من التواصل أم لا، إذ يتأسس بالضرورة في كل خطاب سياسي معنى معين أو عدة معان يراد توصيلها للجمهور)[8]، إذ يتم الإقناع عِبر جهود متتابعة تستهدف استمالة العقل والعاطفة أو أحدهما لدى الفرد بطريقة غير مباشرة، وبالتالي لا بد من التخطيط المُسبق والوقت والجهد للتغلب على العوائق التي تقف في طريق تحقيق العملية الإقناعية، وهذه العملية لها جانبان رئيسان، الأول يعتمد على استراتيجيات رمزية تثير العاطفة لدى الفرد المُستهدَف، والثاني يعتمد على استراتيجيات إقناعية تُستعمل لاستمالة العقل والمنطق لدى الفرد المستهدَف، فضلاً عن هذين النوعين، هنالك نوع آخر يعمل على استمالة الدمج بين النوعين المذكورين معاً في آنٍ واحد، أي الاعتماد على استمالة العاطفة والعقل، وقد حدد بينجوس Bettinghous الإقناع* على أنه محاولة مقصودة من المرسل لتغيير معتقدات، أو اتجاهات، أو سلوكيات المستقبِل، عِبر نقل بعض الرسائل، وأضاف بنجوس بأن إدراك الرسالة الإقناعية ليس بمثابة عملية سلبية إذ أن المستقبِل يكون نشطاً في عملية الاستقبال مثله مثل المصدر أثناء عملية الإرسال، حيث أن معتقدات واتجاهات المستقبِل تكون بمثابة عوامل وسيطة تتوسط الطريق الذي تُستَقبل عِبره الرسالة[9]، وترتكز إستراتيجيات الخطاب السياسي والإقناعي على صياغة التخطيط الإعلامي السياسي في صورة تتواءم مع وحدة الهدف، وإن معرفة الرسائل الاتصالية الإقليمية والدولية بطريقة علمية تقدم اللُبنات الأساسية لمشاريع خطابات سياسية واعية ومؤثره تنتج عن السياسة العامة للدولة.

---

[8] أماني مسعود، مبارك ومفهوم حقوق الإنسان– قراءة في الخطاب السياسي، دار الأندلس للنشر، مصر، 2008م، ص43.

* معنى كلمة إقناع في قاموس المعاني، إقْنَاعٌ : (قنع) (مصدر أَقْنَعَ) ، حاول إقناعه برأيه، أن يجعله يُسلم به عن رضى، والإقْنَاعُ خير من الترغيب والترهيب.

[9] فاروق خالد، الإعلام الدولي والعولمة الجديدة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عَمان، 2011م، ص152.

ومرحلة إعداد الخطاب السياسي ليست من صنع فرد واحد، فهناك أكثر من فرد يشترك في عملية الإعداد، وتسبق عملية الإعداد مرحلة تكوين فكرة عامة حول الوضع وملابساته، ويشارك في ذلك متخصصون ومستشارون[10].

وقد يصنع الرأي العام السياسة العامة للدولة، وهو غير بعيد عنها، ويظهر مدى تأثير الرأي العام في السياسة في مدى ما يمارسه الرأي العام من ضغوط لتحديد القرارات الحكومية، وعلى صنع السياسة العامة، وإحجام المسؤولين عادةً عن اتخاذ موقف معين أو قرار يتوقعون أن يواجَه بمعارضة شعبية، إذ ان الإطار العام الذي يتحرك داخله صانعوا السياسة، الذين قد يتخذون قرارات تحقق الصالح العام، يتحدد من خلال ما يترشح من الرأي العام واتجاهاته، ويتوقف نجاح واستمرار السياسات التي تم اتخاذها رغم ذلك، على مدى تقبل الرأي العام لها وتنفيذها عن اقتناع[11]، وهو ما يضع الساسة أمام تحدٍ كبير، إذ يتعين عليهم إقناع شعوبهم بقراراتهم، لكسب الرأي العام المحلي، قبل التوجه إلى الدول الأُخرى المستهدفة، لذا يتعين على زعماء الدول إقناع شعوبهم وكسب تأييدهم بما يتخذونه من قرارات لطمأنتهم بأن كل ما يتخذونه من قرارات لمصلحة بلدهم، قبل توجيه خطابات لزعماء وشعوب الدول الأُخرى التي يتم التعامل معها، أو تلك التي تحدث معها توترات وأزَمات قد تطول لسنوات دون أن تشهد حروباً عسكرية مباشرة، لذا يتطلب الأمر حنكة سياسية وقدرة على التواصل مع الشعب وشعوب العالم اجل الحفاظ على الأوضاع من الانهيار، وهذا لا يتم عِبر وسائل الإعلام التقليدية فقط، بل لا بُد من استثمار منصات التواصل الاجتماعي التي لدى الأغلبية الساحقة من جماهير العالم، حسابات رسمية فيها أو غير رسمية يطلعون فيها على حسابات الزعماء السياسيين الذين يغردون بشكلٍ متواصل، لكونوا أول مَن يكسب الرأي العام العالمي.

المحور الثاني: دور الخطاب السياسي في تعزيز الحرب النفسية

يواصل الزعماء السياسيون من مختلف دول العالم سعيهم للتأير في الرأي العام، بهدف إقناع أكبر عدد ممكن من الجمهور بما يتخذونه من قرارات قد تكون مصيرية في أوقات السلم، والحروب، والأزَمات التي تسبق الحروب، أو تليها، ويوجهون خطاباتهم عِبر مواقع التواصل الخاصة بهم فضلاً عن وسائل الإعلام، لكن من الخطأ الاعتقاد بأن السياسيين يُعدون برامجهم وخططهم الحزبية ويقدمونها في شكل خطابات وتجمعات جماهيرية يغطيها الإعلام بكل بساطة؛ وذلك لأن السياسة حالياً باتت أكثر تعقيداً، إذ تبدأ وتنتهي في العديد من الأحيان خلف الكواليس بعيداً عن الإعلام، ويلفها الغموض ويحيط بها

[10] محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي، منتدى سور الازبكية– دراسة نرية تطبيقية في ضوء نظريات الاتصال، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص54.

[11] كامل خورشيد، مدخل إلى الرأي العام، مصدر سبق ذكره، ص197.

الصمت، ومع ذلك فإن ما يخفيه الساسة في السلم، قد يكشفون عنه خلال الأزَمات والحروب، لينأوا بأنفسهم عن ما حل في بلدانهم من دمار قد يكونا هُم السبب الأكبر في حصوله.

(وبدا تأثر الرأي العام بالأزَمات والحروب في القرن الحادي والعشرين واضحاً بعد تفجيرات 11 أيلول سبتمبر عام 2001م في أميركا، والتي نتج عنها وبشكل واضح إظهار خصائص الرأي العام في أميركا المشحون ضد المسلمين، وما اصطلح عليه "الإرهاب الإسلامي"، ويُدلل على ذلك الذعر الجماعي الذي أصاب الرأي العام الأميركي، وما تبعه من ردود أفعال سيئة تجاه المسلمين والعرب، وهذه العيوب التي تكتنف الرأي العام الأميركي، تم استغلالها لتحقيق مصالح ما، باستخدام أساليب الدعاية والحرب النفسية والشائعات، وهنالك قادة بارزون للرأي العام يعملون على التأثير في تبلور الرأي العام بأشكاله المحلية والإقليمية والعالمية لخدمة أجنداتهم السياسية، وذلك كون قوة الرأي العام تُعد بمثابة سلطة قائمة بالفعل، إذ ان هؤلاء القادة باستطاعتهم تنوير الجمهور، أو تضليله، أو تخديره، أو إلهائه عن قضاياه المصيرية)[12]، عِبر تصدير خطابات رسمية بشأن قضايا عالمية تتعلق بالعالم العربي، والشرق الأوسط بأكمله، وروسيا، وكوريا الشمالة، أو غيرها من الدول التي لدى الولايات المتحدة الأميركية علاقات، أو اتفاقيات، وأهم الخطابات السياسية المشحونة تلك التي تتعلق بالحروب، والتي تُعزز الحرب النفسي والحرب النفسية بحسب تعريف وزارة الحرب الأميركية "استخدام مخطط من جانب دولة ما أو مجموعة من الدول للدعاية وغيرها من الإجراءات الإعلامية الموجهَة إلى جماعة عدائية أو محايدة أو صديقة للتأثير على أرائها وعواطفها ومواقفها وسلوكها، بطريقة ما تحقق أهداف وسياسة الدولة أو الدول المستخدمة لها"[13]، فالحرب النفسية لا توجَه إلى جيع الدول بنفس الصورة رغم اتفاقها في الهدف العام، وهو التأثير في عواطف وأفكار وسلوك الشعب والجيش لدى الطرف الآخر، ولا شك ان الخطابات التي تسبق أو تلازم الحروب، والتي تُعَد احد أبرز صور الحرب النفسية، تنوعت وتطورت بشكلٍ ملفت قد ينذر بحرب مفتوحة على جميع الأصعدة المهمة، الساسية، والعسكرية، والاقتصادية، والتي بات تأثيرها واضحاً على المجتمعات التي تتعرض لها، الأمر الذي يدفعها إلى الحراك ضد السلطة القائمة وتحميلها مسؤولية ما يحدث من تدهور اقتصادي والدعوة إلى إسقاطها، وهنا يسعى الساسة إلى تصدير خطابات بشكل متواصل عِبر مختلف مواقع التواصل والمؤسسات الإعلامية، ويغرقون الجمهور بها، على المستويين الداخلي لتهدئة الأوضاع، والخارجي للتأثير في الأطراف الأُخرى، والحرب النفسية هي عمليات غير عسكرية تشنها دولة ما ضد العدو المفترض، بهدف التأثير في روحه المعنوية وإضعاف جبهته الداخلية، وذلك عبر أساليب معينة، وقد لا تقتصر هذه النوعية من الحروب على أوقات الصراع المسلح أو الطوارئ.

---

[12] كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، مصدر سبق ذكره، ص156-157.

[13] نصر صلاح، الحرب النفسية، معركة الكلمة والمعتقد، ج 1، الوطن العربي، 1988، ص 71.

ويختلف الخطاب السياسي عن الخطابات الأُخرى التي تعبر عن صاحبها وتجسد شخصيته، فليس خطاباً عفوياً أو تلقائياً يرسله صاحبه على سجيته، ليعبر به عن انفعالاته، بل هو خطاب مصنوع وأُعدَ إعداداً متقناً، ليؤثر في الجمهور ويقنعه[14].

وتُعد الرسائل اهم مرتكزات الحرب النفسية، وهناك مجموعة من الرسائل التي تصاغ ومن ثم يتم نقلها للجمهور المستهدف وهي تتغير حسب الحاجة[15]:

1- رسائل لجمهور الداخل تظهر العدو بمظهر الشرير وهدفه القتل والتدمير.

2- رسائل لجمهور العدو تُظهر عدم وجود أمل في كسب الحرب وأن الهزيمة واقعة لا محالة.

3- رسائل لعموم المتلقين تتضمن إيراد أدلة عن العدالة والأخلاق في الميدان.

وتسلك الدول مختلف الطرق لإيصال رسائلها مستثمرةً بديهيات الإنسان وعقليته وتفكيره، مثل استخدام أسلوب التكرار لرسالة معينة، فيبدأ الناس بتصديقها وجعلها حقيقةن وقد تستغل بعض العقائد والخرافات لتوصيل، رسالة ما أو تُذاع أخبار كاذبة غير مكتملة الجوانب على أنها حقيقة، وتستخدم أسرع الوسائل لإيصالها بهدف التأثير في الجمهور الذي يتصور ان الحرب واقعة لا محالة، الأمر الذي يترك أثراً سلبياً، مما يخلق فوضى ويؤدي إلى انهيار اقتصاد البلد المستهدف من تلك الحرب، وفي الجانب الآخر الذي يوجه تلك الحرب تُستخدَم كل الامكانات المتاحة من أجل كسب التأييد الشعبي لهذه الحرب، والتي قد تواجه بحرباً مضادة، فمن غير المعقول أن يقف الطرف الآخر دون رد، إذ سرعان ما يصدر خطابات رداً على الطرف الآخر، بعد أن تُكرس الدولة كل امكاناتها الاتصالية.

فالحرب النفسية تنطوي على ما يمكن أن نسميه وظيفة الدولة الاتصالية بمعناها الواسع، بوصفها إحدى وظائف الدولة المعاصرة، والتي تعني ان من واجب الدولة أو السلطات الحاكمة، أن تنقل غلى الأفراد قسطاً معيناً من المعلومات التي يجب معرفتها، قبل اتخاذ القرار السياسي، أي ان محورها الحقيقي هو خلق العلاقة المعنوية والفكرية الثابتة بين الفرد والدولة، هذه العلاقة التي تنبع منها خمس وظائف مميزة[16]:

1- ترتيب نظام القيم الجماعية.

2- تدعيم مفهوم التماسك السياسي.

3- خلق الرضا القومي.

---

[14] محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي، مصدر سبق ذكره، ص54.

[15] عبد الباسط محمد أبو ناموس، الحرب النفسية التي استخدمتها المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على محافظات غزة عام 2014م، رسالة ماجستير منشورة، ص34، 2015م.

[16] حميدة سميسم، الحرب النفسية، الدار الثقافية للنشر، بغداد، 2004م، ص12-13.

4- الوظيفة الدعائية.

5- الاستعداد للحرب النفسية العكسية.

والهجوم العكسي يجب أن يخضع لتخطيط محكم لو أريد له النجاح، كما يجب أن يخضع لنفس المبادئ ليضع حداً للهجوم الذي يخضع له، وبقدر الضربة الموجهة يجب أن يكون رد الفعل[17]، وهذا ما يحدث فعلاً وما يمكن قراءته في الخطابات السياسية، فضلاً عن المناورات العسكرية، عندما تتأزم الأوضاع بين بلدين، أو بين مجموعة دول متحالفة تشن هجوماً على دول أُخرى متحالفة، إذ يسعى كل طرف لكسب الحرب لصالحه، ولعل تلك الخطابات السياسية التي تسبقها او تليها اتخاذ قرارات حازمة، تكون أكثر وقعاً من شدة الحرب العسكرية، لما تتركه من آثاراً سلبية على اقتصاد البلدان المستهدفة، يترتب عليها انهيار للعملة المحلية مقابل العملات العالمية، وكل ذلك يتم تعزيزه بخطابات يتم بثها عِبر مختلف مواقع التواصل ووسائل الإعلام، وتُسنَد تلك الخطابات بالمعلومات، ومن يمتلكها ويُحسن استخدامها بشكل جيد تكون له فرص أفضل من الآخر لتحقيق النصر، إذ لم يعد التأثير في الخصم شأنًا ارتجاليًّا، بل أصبح يخضع لدراسات تبحث في الدوافع النفسية وطريقة تكون الاتجاهات وطبيعة الثقافات المختلفة، فضلاً عن عادات وتقاليد المجتمعات وطريقة تفكيرها، وغيرها من المواضيع التي تشتغل عليها الأبحاث المعدة خصيصًا لاستغلال نتائجها في الحروب النفسية، ويتم توظيف ذلك كله وتضمينه في الخطابات الموجهة، وكل ما يتم الحصول عليه من معلومات يتم استخدامه في تلك الحرب، التي يمكن تسميتها بـ"حرب المعلومات".

و"حرب المعلومات" مصطلح يصف استخدام وإدارة المعلومات، وقد تتضمن جمع المعلومات الإستراتيجية، والتأكد من صلاحية المعلومات الموجودة، ونشر دعايات أو معلومات خاطئة لاحباط العدو أو الشعب، والتقليل من نوعية المعلومات التي توجد لدى العدو والعمل على تقليل فرص جمع العدو للمعلومات، وهي استخدام نظم المعلومات لاستغلال وتخريب وتدمير وتعطيل معلومات الخصم وعملياته المبنية على المعلومات؛ لإحراز السبق، والتقدم على نظمه العسكرية والاقتصادية، فمن الممكن أن تحدث هذه الحرب على مستوى الأشخاص، الشركات، أو على مستوى عالمي، وتنقسم حرب المعلومات إلى سبعة أقسام: حرب القيادة والسيطرة، الحرب الاستخبارية، حرب العمليات النفسية، حرب قراصنة المعلومات، حرب المعلومات الاقتصادية، الحرب الإلكترونية، حرب المعلومات الافتراضية[18]، ويتم في

[17] حميدة سميسم، المصدر السابق نفسه، ص26.

[18] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط الالكتروني الآتي:https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8

الوقت الحاضر إغراق المجتمع العالمي بسيل من المعلومات الصادرة عن وكالات الأنباء الأميركية أو منصات التواصل، وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيرية.

(ووجود وسائل الاتصال الجماهيرية، شرط أساسي للدعاية الحديثة، إذ ان إيصال الخطابات السياسية إلى الجمهور، وتشكيل الرأي العام، لا يتم إلا عِبر هذه الوسائل التي بمقدورها أن تحقق دعاية ناجحة، إذا كانت مركزية ومنوعة ومباشرة، ولا يمكن أن تنتشر الخطابات السياسية للزعماء السياسيين وتصل إلى الجمهور المقصود لتدعيم آراء ما أو تغييرها، إلا عندما تتمكن وسائل الاتصال الجماهيرية من جذب انتباه الجمهور)[19]، إلى جانب منصات التواصل الاجتماعي التي اصبحت محط اهتمام وسائل الإعلام، بما تتناقله من خطابات سياسية للزعماء وردود أفعال دولية وجماهيرية بشأنها، فلم تعد منصات للتواصل الاجتماعي فقط بل للسياسي أيضاً.

وإذا ما تم الخوض في ميدان السياسة، نجد التهديدات والاتهامات والمهاترات والتحديات قد أصبحت جزءً من التكوين النفسي للناس، والسبب في ذلك هو ان وجهتهم قد انصرفت إلى تصورات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، تستوعب قضاياهم وفهمهم لنوعية الاستراتيجيات التي تخططها الحكومات لتكون نقطة توتر كل يوم في حياة البشرية[20]، ومع تطور وسائل الإعلام والاتصال الالكتروني ازداد انشغال الناس بالسياسة، لأن القرارات السياسية اصبحت تدخل في صلب حياتهم اليومية حتى وإن كانت صادرة من دول أُخرى، فالعقوبات التي تفرض على بلد ما سرعان ما تنعكس على اوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثالث: تحليل خطابات ترامب وردود روحاني وظريف عبر تويتر

يجري الباحث تحليلاً لخطابات رئيس الولايات المتحدة الأميركية "دونالد ترامب" بشأن إيران وردود نظيره حسن روحاني، فضلاً عن ردود وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، والتي تعج بها وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، وحدد الباحث بعض القوى الاستراتيجية للخطاب السياسي، وهي مجموعة العوامل التي يضيفها الخطاب السياسي على قوة الدولة وهيبتها بين الدول وقوة الزعماء امام شعوبهم، بمعنى انها مجمل الأبعاد المؤثرة ايجابيا على قوة الزعيم، والدولة، ولضرورة دقة الخطاب السياسي فان صياغته تمر بمراحل عدة ليظهر بشكل قوي ومؤثر، وفي البحث سيتم طرح اربع من القوى الاستراتيجية التي يوفرها الخطاب السياسي الفعال، وهي :

1- إبلاغ الرسالة: أي الهدف الاعلى والأسمى الذي تسعى القيادات العليا الوصول اليه، وصياغة الرسالة والايمان بها ليسا تماماً كافيين لتحقيقها، فلكي تتحقق، من الضروري ان تعمل القيادات على

[19] مي العبد الله، الدعاية وأساليب الإقناع، دار النهضة العربية، بيروت، 2011م، ص37.

[20] أنور السباعي، التخطيط الإعلامي السياسي، وزارة الإرشاد القومي، دمشق، 1971م، ص77.

ايصالها إلى الآخرين بطريقة فعالة وجذابة تساعدهم على فهمها في المقام الأول، ثم تتحول بعد ذلك الى مصدر الهام[21].

2- الإقناع، قوة الإقناع: تتوقف قوة أي خطاب سياسي على قدرته لإحداث تواصلاً ناجحاً مع المتلقي، وهذا لا يتحقق إلا إذا حاز هذا الخطاب على قدر من الرضا الجماهيري، من خلال الإقناع والمحاججة، إذ يصف الخطاب، بمفاهيمه اللغوية واقع وسياق معين، وهناك عناصر محددة متفق عليها يمكن من خلالها أن نحكم ما إذا كان استعمال هذا الخطاب لمفاهيمه يحقق نوعا من التواصل أم لا، اذ يتأسس بالضرورة في كل خطاب سياسي معنى معين أو عدة معان يراد توصيلها للقارئ، إذ يُعد الإقناع محور القيادة الفعالة[22].

3- كسب الثقة: ان قوة الزعماء السياسيين وشعبيتهم المتزايدة تتمثل في ثقة الناس وبرجاحة عقلهم ومن قدراتهم القيادية، ومن ايمان الشعب بانهم اهلاً للزعامة، وعليه فان من المهام التي تقع على عاتق اي شخص يطمح للقيادة، هي ان يحضى بثقة من يسعى لقيادتهم[23].

4- نقل وجهة النظر السياسية الى الجمهور: إن القدرة على نقل وجهة النظر السياسية للجماهير هي تعبير عن اتقان القائد السياسي لنقل اهدافه المنشودة من حديثه سواء عن طريق االبالغ او التاثير أو الإقناع أو التحفيز أو التوجيه وبذلك تعد هذه الميزة في الخطاب بالغة االهمية في توصيل المعلومة بفعالية حتى في االجواء المتوترة وفي حاالت الوقت الضيق.

واختار الباحث نماذج من الخطابات السياسية للرئيس الأميركي دونالد ترامب وبعض ردود نظيره الإيراني حسن روحاني، ووزير خارجية إيران محمد جواد ظريف.

جداول من عمل الباحث، اعتماداً على تغريدات نشرتها وبثتها وسائل الإعلام، تُبين القوى الاستراتيجية الأربع في الخطابات السياسية:

---

[21] شيل لين، قلها مثل أوباما- قوة التحدث ذات الهدف والرؤية، مكتبة جرير، الرياض، 2009، ص97.

[22] أماني مسعود، مبارك وفهوم حقوق الإنسان- قراءة في الخطاب السياسي، دار الأندلس للنشر، القاهرة، 2008م، ص43.

[23] علي جمال محمد، الأساليب الخطابية وعالقتها بقدرات التفكير التقاربي والتباعدي، جامعة عين شمس، القاهرة، 1987م، ص

جدول رقم (1)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
ترامب	الأنظمة القمعية لا يمكن أن تستمر إلى الأبد	إبلاغ الرسالة	وصف نظام إيران بالقمعي
ترامب	سيأتي اليوم الذي يتخذ فيه الشعب الإيراني خياره	كسب الثقة	مغازلة الشعب الإيراني والسعي لاقناعه بضرورة التغيير
ترامب	العالم بأسره يفهم أن الشعب الإيراني الطيب يريد التغيير	إبلاغ الرسالة	توحيد الرؤى
ترامب	وعدا القوة العسكرية الواسعة للولايات المتحدة، فإن الشعب الإيراني هو أكثر ما يخيف قادته	التكرار	حرب نفسية يراد منها تخويف الحكومة ايرانية وكسب ود الشعب الإيراني
ترامب	تقارير كثيرة عن احتجاجات سلمية لمواطنين إيرانيين سئموا فساد النظام وإهداره لثروات الأمة من أجل تمويل الإرهاب في الخارج	التكرار – محاولة كسب ثقة الرأي العام في إيران والعالم	بتأييده للتظاهرات السلمية في ايران ضد النظام المتهم بالفساد وإهدار الثروات لتمويل الارهاب في الخارج، أي اتهام حكومة طهران بتمويل الارهاب خارج حدودها وتجويع الشعب الإيراني
ترامب	يجدر بالحكومة الإيرانية احترام حقوق شعبها، بما في ذلك الحق في التعبير عن أنفسهم.	محاولة كسب الرأي العام الايراني	انتقاد الحكومة الايرانية لعدم احترام حقوق شعبها– يسعى لكسب ثقة الايرانيين
ترامب	العالم يراقب	نقل وجهة النظر السياسية	العالم يترقب ما سيجري
ترامب	نظام متعصب	ابلاغ الرسالة	وصف نظام إيران بالمتعصب ويسعى لاقناع العالم بذلك

جدول رقم (2)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
ترامب	إن هذه الصفقة "هائلة" و"تسمح للنظام الإيراني بمواصلة تخصيب اليورانيوم	نقل وجهة النظر السياسية	مخاطر الاتفاق النووي مع ايران
ترامب	أعلن اليوم أن الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاق حول برنامج إيران النووي	ابلاغ الرسالة	اعلان الانسحاب
ترامب	أدلة مؤكدة تثبت أن النظام الإيراني ينتهك الاتفاق النووي	إبلاغ الرسالة	انتهاك الاتفاق النووي
ترامب	الشرق الأوسط سيمر بسباق للتسلح النووي" حال تمديده الاتفاق مع إيران	ابلاغ الرسالة	تحذير من تمديد الاتفاق النووي مع ايران
ترامب	سنطبق عقوبات قاسية ضد إيران ونظامها وستواجه مشاكل أكبر مما كان في أي وقت ماضي	نقل وجهة النظر السياسية إلى الجماهير	توعد بفرض عقوبات
ترامب	بلاده ستفرض عقوبات اقتصادية قاسية ضد "النظام الإيراني".	تكرار – نقل وجهة النظر السياسية إلى الجماهير	توعد بفرض عقوبات

جدول رقم (3)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
ترامب	إننا سنفرض عقوبات على أعلى مستوى، وكل دولة ستساعد إيران في مساعيها للحصول على الأسلحة النووية قد تصبح أيضا عرضة لعقوبات قوية من قبل الولايات المتحدة	ابلاغ الرسالة	تحذير بفرض عقوبات على أي دولة تساعد ايران للحصول على الاسلحة النووية
ترامب	تعهد بـ"التطبيق الكامل للعقوبات القاسية"،	التكرار – ابلاغ الرسالة	تطبيق العقوبات
ترامب	وهدد "النظام الإيراني" بأنه "سيواجه مشاكل أكبر مما شهدها في أي وقت مضى حال مواصلته مساعيه النووية".	نقل وجهة النظر السياسية	تهديد باكبر ما هو من العقوبات– حرب نفسية
ترامب	أن الاتفاق النووي مع إيران يتضمن "عيوبا هائلة"	تكرار – نقل وجهة النظر السياسية	عيوب الاتفاق النووي
	أن تمديده لتجميد العقوبات هذه المرة يمثل "آخر فرصة" لتعديل الصفقة	التكرار – ابلاغ الرسالة	تصحيح العيوب في الاتفاق النووي

جدول رقم (4)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
ترامب	يعلن قرار أميريكا النهائي بالانسحاب من الاتفاق النووي	ابلاغ الرسالة	قرار الانسحاب النهائي
ترامب	سيوقع مذكرة لبدء موجة جديدة من العقوبات على النظام الإيراني	نقل وجهة النظر السياسية	بدء مرحلة العقوبات
ترامب	أن العقوبات لن تشمل إيران وحدها بل ستشمل دولًا أخرى متواطئة مع إيران، وأن الولايات المتحدة ستبحث مع حلفائها حلًا مستدامًا وشاملًا.	نقل وجهة النظر السياسية	تهديدالدول المتواطئة مع ايران وترغيب للدول التي ستكون حليفة لواشنطن
روحاني	أن بلاده يمكنها الاستمرار في الاتفاق النووي حتى لو انسحبت "واشنطن" بشرط أن تضمن الأطراف الأخرى مصالح "طهران".	نقل وجهة النظر السياسية	تحدي روحاني بأن بلاده ستواصل العمل بالاتفاق النووي رغم انسحاب واشنطن
روحاني	ايران تواجة مشكلات ستستمر لفترة	ابلاغ الرسالة	تهيئة الرأي العام
ظريف	خطاب ترامب "ينمّ عن جهل ولا يستحق الرد عليه	ابلاغ الرسالة	انتقاد خطاب ترامب– حرب نفسية مضادة
ظريف	خطاب الكراهية الجاهل الذي ألقاه ترامب يعود للعصور الوسطى، ولا يستحق الرد	نقل وجهة النظر السياسية	مواجهة خطاب بخطاب آخر

جدول رقم (5)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
ظريف	"التعاطف الزائف مع الإيرانيين لا يخدع أحدا"	قوة الاقناع	محاولة كسب الرأي العام الايراني بعد محاولة ترامب التأثير في الرأي العام الايراني
ترامب	يصف إيران بأنها "ديكتاتورية فاسدة" و"دولة مارقة" وقال إن "الضحايا الأكثر معاناة بسبب زعماء إيران هو في الواقع شعبها".	نقل وجهة النظر السياسية	اثارة الرأي العام ضد السلطة الايرانية بهدف كسبه وزعزعة الاستقرار في ايران
ترامب	الاتفاق النووي الذي تفاوض فيه ظريف بالتعاون الوثيق مع وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري "مدعاة للحرج للولايات المتحدة".	نقل وجهة النظر السياسية	يصف الاتفاق النووي بالمحرج وينتقد مسؤولين سابقين في الولايات المتحدة للتفاوض مع ايران
ترامب	يتهم طهران باستخدام ثروتها لدعم الرئيس السوري بشار الأسد، ولدعم الحوثيين في اليمن و"لتقويض السلام في شتى أرجاء الشرق الأوسط	نقل وجهة النظر السياسية	اتهام ايران بزعزعة استقرار منطقة الشرق الاوسط

جدول رقم (6)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
ترامب	الاتفاق النووي أحد أسوأ الاتفاقات التي وقعتها الولايات المتحدة في تاريخها	إبلاغ الرسالة	انتقاد الاتفاق النووي
ترامب	أن طهران لم تحترم روح الاتفاق وأنها ما تزال قادرة على امتلاك سلاح نووي	ابلاغ الرسالة	اتهام ايران بعدم الالتزام
ترامب	ستفرض "عقوبات إضافية على النظام الإيراني لعرقلة تمويله الإرهاب" في إطار استراتيجية جديدة للتعامل مع إيران.	نقل وجهة النظر السياسية	ايصال رسالة للجماهير
ترامب	سوف نحرم النظام الإيراني من كل المسارات التي تمكنه من الحصول على سلاح نووي".	نقل وجهة النظر السياسية	احباط كل محاولة ايرانية لامتلاك سلاح نووي
ترامب	طلبت من وزارة الخزانة الأميركية فرض "عقوبات قاسية" بحق "الحرس الثوري" الإيراني، مطالباً الدول الحليفة لبلاده "الانضمام إلينا في اتخاذ خطوات قوية للحد من سلوك إيران المزعزع للاستقرار"	إبلاغ الرسالة	توحيد الجهود كافة لفرض عقوبات على إيران

جدول رقم (7)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
روحاني	"يبدو أن ترامب لم يدرك أنه لا يستطيع الغاء الاتفاقيات الدولية لأن وثيقة الإتفاق النووي ليست إتفاقية ثنائية"	إبلاغ الرسالة	الغاء الاتفاقية ليس بيد اميركا بمفردها
روحاني	يبدو أن ترامب لا يعلم أن الولايات المتحدة قادت انقلابا عسكريا لاسقاط الثورة الاسلامية	إبلاغ الرسالة	استخدام التاريخ
روحاني	يبدو أن ترامب لا يعلم أن بلاده زودت نظام صدام بالصواريخ ليستخدمها ضد الشعب الايراني	إبلاغ الرسالة	استخدام التاريخ
روحاني	يبدو أن ترامب لا يعلم أن بلاده شاركت في الانقلاب العسكري وأعادت الشاه الى السلطة واسقطت الحكومة الشرعية	إبلاغ الرسالة	استخدام التاريخ
روحاني	"إن الرئيس الأميركي نسي أن حكومته دعمت قصف القنابل والأسلحة الكيميائية ضد كرد العراق	إبلاغ الرسالة	استخدام التاريخ
روحاني	داعياً ترامب إلى "قراءة التاريخ ودراسة الاتفاقيات الدولية والأدب"، مذكراً إياه بأن "الدولة الوحيدة التي استخدمت القنبلة النووية هي الولايات المتحدة".	إبلاغ الرسالة	استخدام التاريخ
روحاني	"لم يكن في كلمة ترامب سوى مجموعة من الشتائم والاتهامات وانه اطلق الكثير من الأكاذيب والافتراءات ضد الشعب الايراني	إبلاغ الرسالة	اتهام ترامب بالكذب
روحاني	إيران ستلتزم بالاتفاق طالما أنه "يضمن مصالحنا وسنواصل تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اطار مصالحنا الوطنية وان ما سمعناه اليوم من ترامب ما هو الا تكرار لما سمعناه من المسؤولين الامريكان على مدى 40 عاماً".	كسب الثقة	يسعى لكسب ثقة المجتمع الدولي

جدول رقم (8)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
روحاني	إن الولايات المتحدة لا تجرؤ على ضرب إيران لأنها تدرك القوة العسكرية لنا والثمن الباهظ للصراع	نقل وجهة النظر السياسية	رد على الحرب النفسية
روحاني	لماذا لا تهاجمنا الولايات المتحدة؟ بسبب قوتنا، إنهم يعرفونها ويعرفون التداعيات للحرب	إبلاغ الرسالة	حرب نفسية مضادة لتبديد المخاوف
روحاني	ضرورة تطوير قدرات إيران العسكرية لمواجهة أي قوة عسكرية تريد الاستيلاء على أراضيها ومواردها	كسب الثقة	كسب ثقة قوات الأمن والشعب

النتائج والاستنتاجات

استنتج الباحث من خلال التحليل الكيفي لخطابات ترامب وروحاني وظريف الآتي:

1- يولي الزعماء اهمية كبيرة لمنصات التواصل الاجتماعي على الرغم من امتلاكهم وسائل إعلام مرئية ومسموعة ومكتوبة، وأهم تلك المواقع تويتر.

2- يسعى الزعماء الى ابلاغ رسائلهم إلى جماهيرهم في بلدانهم ومختلف دول العالم، بهدف كسب الرأي العام لصالحهم.

3- وصف ترامب الاتفاق النووي مع إيران بأنه الأسوأ، في الكثير من خطاباته، بهدف دفع الدول الأُخرى للانسحاب من الملف النووي.

4- اوصل ترامب وجهة نظره السياسية إلى جميع الدول التي تربطها علاقات مع إيران، ودعاها إلى الالتزام بالعقوات، وإلا ستواجَه بالمثل.

5- يشن الزعيمان (ترامب وروحاني) حرباً نفسية على بعضهم البعض، ويسعى كل منهما إإلى كسب تلك الحرب لصالحه، والشعب الإيراني أكثر من تأثر بتلك الحرب النفسية التي اعكست سلباً على الاقتصاد الايراني.

6- لطالما يسعى ترامب إلى كسب ثقة الشعب الإيراني ويوجه خطابات مباشرة لهم، إلا ان نظيره روحاني لا يوجه ذات الخطاب للشعب الأميركي، بل اكتفى بالحديث عن أحداث تاريخية اتهم فيها وشانطن بمحاولة اسقاط الحرس النظام الإيراني على مدى سنوات.

7- وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف وجَهَ بدوره خطابات رداً على ترامب وهي بمثابة حرب نفسية مضادة، وسعى إلى حانب الرئيس حسن روحاني إلى تفنيد ما قاله ترامب، واصفاً تعاطفه مع الشعب الايراني في تظاهراته الأخيرة بالزائف.

8- لم يكسب اي من الطرفين الحرب النفسية لصالحه، لكنها انعكست بشكل سلبي على شعوبهم، إذ يتخوف الرعايا الأميركيين من التواجد في مناطق يسيطر عليها ايرانيين، فيما اصيب الاقتصاد الايراني بالشلل وانهارت العملة الايرانية.

9- لم يتمكن أي من المسؤولَين الإيرانيَين (روحاني وظريف) من إقناع الشعب الإيراني، إذ ركزا في خطاباتهما على الملف النووي الإيراني، وتبادل الاتهامات مع ترامب، وخير دليل استمرار التظاهرات ضد النظام بسبب انهيار العملة الإيرانية وتدهور الاقتصاد، ومن ثم تم استجواب روحاني في البرلمان الإيراني.

التوصيات والمقترحات

يوصي الباحث ويقترح الآتي:

1- على زعماء إيران تعيين مستشارين متخصصين لهم القدرة على صياغة خطابات تحدث تواصلاً ناجحاً مع الشعب الإثراني، لتنال خطاباتهم جزء من الرضا الجماهيري، بدلاً عن مهاجمة دول أُخرى، أي أن يولو خطاباتهم أهمية، كتلك التي يولونها لمواقع التواصل الاجتماعي.

2- على كل زعيم سياسي أن يكون على درجة من المعرفة بالجمهور المستهدف، ليصيغ خطاباً يتماشى مع مجتمعه إذا ما أراد أن يكسب الرأي العام لصالحه، ولا يتم ذلك إلا بدراسات استطلاعية كمية ونوعية.

3- على الزعماء السياسيين اتباع اساليب الترغيب بدلاً عن الترهيب لكسب الأطراف الأُخرى، وهذا ما كان على ترامب فعله لكسب الدول الأُخرى في التحالف النووي وحثها على عددم التعامل مع إيران، بدلاً عن استخدام الترهيب في الخطاب وتهديدها بعقوبات مماثلة في حال تعاملها مع إيران.

4- أن يراعي الزعماء السياسيين في خطاباتهم أفكار متوافقة مع الغاية والأهداف الاستراتيجية للدولة.

5- الاهتمام بصياغة المفردات المناسبة في عبارات مباشرة ومؤثرة تتلاءهم مع تطلعات الجماهير.

المصادر والمراجع

1- أحمد زكريا أحمد، مدخل لإهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م.
2- إسماعيل علي سعد، الرأي العام بين القوة والآيديولوجية، الكتاب الثاني من سلسلة السياسة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988م.
3- أماني مسعود، مبارك ومفهوم حقوق الإنسان- قراءة في الخطاب السياسي، دار الأندلس للنشر، مصر، 2008م.
4- أنور السباعي، التخطيط الإعلامي السياسي، وزارة الإرشاد القومي، دمشق، 1971م.
5- حميدة سميسم، الحرب النفسية، الدار الثقافية للنشر، بغداد، 2004م.
6- سناء محمد الجبور، الإعلام والرأي العام العربي والعالمي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عَمان، 2010م.
7- شيل لين، قلها مثل أوباما- قوة التحدث ذات الهدف والرؤية،مكتبة،جري،الرياض،2009.
8- عبد الباسط محمد أبو ناموس، الحرب النفسية التي استخدمتها المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على محافظات غزة عام 2014م، رسالة ماجستير منشورة.
9- عبد الرزاق محممد الدليمي، الإعلام وإدارة الأزَمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عَمان، 2012م.
10- علي جمال محمد، الأساليب الخطابية وعالقتها بقدرات التفكير التقاربي والتباعدي، جامعة عين شمس، القاهرة، 1987م.
11- فاروق خالد، الإعلام الدولي والعولمة الجديدة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عَمان، 2011م.
12- كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عَمان، 2011م.
13- محمود عكاشة، خطاب السلطة الإعلامي وتقنية التعبير اللغوي، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 2004م.
14- محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي، منتدى سور الازبكية- دراسة نرية تطبيقية في ضوء نظريات الاتصال، دار النشر للجامعات، مصر، 2005م.
15- نصر صلاح، الحرب النفسية، معركة الكلمة والمعتقد، ج 1، الوطن العربي، 1988م.
16- هبة شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2010م.
17- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط الالكتروني الآتي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8

العلاقات الإيرانية العربية بين ما هو: سياسي أمني وطائفي

Iranian-Arab relations between what is political security and sectarian

الدكتورة : شيماء الهواري

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء – المملكة المغربية

ملخص:

تعد قضية العلاقات العربية/الإيرانية واحدة من أكثر القضايا طرحا في المنطقة العربية والعالم، وليس من قبيل المبالغة القول بأن مصير هذه المنطقة مرهون بتطورات هذه العلاقة وطريقة إدارتها من قبل اللاعبين السياسيين في المنطقة الشرق الأوسطية وفي الغرب.

ما الشكل المطلوب للعلاقات العربية/الإيرانية؟ سؤال ملح ومرافق على الدوام لمختلف المراحل التاريخية التي مرت بها هذه العلاقات.

في السنوات الأخيرة أخذت هذه العلاقات منحى خطيرا يعوق بشكل واضح سير العلاقات في الاتجاه المثمر بل ويرفع من مخاوف المواجهة والاحتراب، خاصة مؤخرا بعد قطع المغرب لعلاقاته السياسية مع ايران جراء دعمها من خلال حزب الله لجبهة المرتزقة البوليساريو بالعتاد الحربي والتدريب، الامر الذي جعل المغرب يطرد السفير الايران من المغرب ويستدعي نظيره المغربي من طهران، هذا التصرف نتج عنه استدعاء للاستفسار للسفير المغربي في الجزائر من طرف الحكومة الجزائرية بناءا على تصريح وزير الخارجية المغربي الذي اكد على دعم سفارة ايران في الجزائر لتدخلات ايران السافرة في الشأن المغربي وفي وحدته الترابية وعلم الجزائر بها، مما خلق بلبلة سياسية كبيرة في المنطقة الشمال الافريقية التي في الاصل مازالت تأن من احداث الكركارات وسقوط الطائرة العسكرية الجزائرية التي كانت محملة بجنود وطلبة جزائريون، واشتباه تواجد عناصر من البوليساريو عليها كانوا متوجهون الى تنذوف في مهمة عسكرية ضد المغرب.

هناك اراء تقول ان التدخل الايراني في المغرب مجرد كذبة سياسية او ذريعة من المغرب لدعم التدخل العسكري الذي تسانده دول الخليج واسرائيل ضد ايران التي تدعم القضية الفلسطينية والجيش السوري وتدعم حزب الله الذي اذاق الامرين للجيش الاسرائيلي.

الكلمات المفاتيح: ايران، العرب، الشيعة،السنة، الامريكان، الصحراء الغربية، الحوثيون، البوليساريو، الصراع الطائفي

Abstract:
The issue of Arab-Iranian relations is one of the most pressing issues in the Arab region and the world, and it is no exaggeration to say that the fate of this region depends on the developments of this relationship and the way it is managed by political actors in the Middle East and the West
What is the desired form of Arab / Iranian relations? Is an urgent and constant question of the various historical stages in which these relations have passed.
In recent years, these relations have taken a serious course, which is clearly impeding the progress of relations in the productive direction and even raising the fears of confrontation and entanglement, especially recently after Morocco cut off its political relations with Iran because of its support through the Polisario mercenaries
Which led Morocco to expel the Iranian ambassador from Morocco and summon his Moroccan counterpart from Tehran. This action resulted in a call to inquire of the Moroccan ambassador in Algeria by the Algerian government, according to a statement by the Moroccan Foreign Minister. Its territorial integrity and the flag of Algeria
Which created a great political confusion in the region of North Africa, which is still tired of the events of the Karakaras and the fall of the Algerian military aircraft, which was loaded with Algerian soldiers and students, and the suspicion of the presence of Polisario elements were heading to Tnhov on a military mission against Morocco.
There are views that Iran's intervention in Morocco is a political lie or a pretext from Morocco to support military intervention backed by the Gulf states and Israel against Iran, which supports the Palestinian cause and the Syrian army and supports Hezbollah, which is making waves for the Israeli army.

key words : Iran_ Arabs _ Shiites_ Sunnis_ Americans_ Sahara Moroccan Houthis_ Polisario_ sectarian conflict

مقدمة :

طالب سياسيون وخبراء بضرورة تحقيق تفاهم عربي–إيراني يعظم مصالح الطرفين، ويؤدي إلى الاستقرار الإقليمي، وناشدوا وسائل الإعلام والنخب السياسية والدينية، تجاوز الصور الذهنية المغلوطة والنظر إلى مناطق الالتقاء وتجاوز نقاط الخلاف

أن إيران دولة فاعلة في المنطقة توجد بينها وبين الدول العربية خلافات يمكن بالتنسيق المشترك ضبطها وتجاوزها، وقالوا إن إعادة العلاقات يتعين أن تبدأ بالعلاقات الثنائية بين إيران وكل دولة عربية

على حدة، وأن يكون البدء بالتعاون التجاري الاقتصـادي تمهيداً للتعاون السـياسـي الذي لن يتم من دون اتخاذ إجراءات بناء الثقة بين الطرفين.

لن يكون ممكناً التقدم نحو بناء اقتصاد عربي، أو إيراني، مستقر وقوي، في ظل هذا الاستنزاف. ولن يكون ممكناً التقدّم نحو بناء دول مؤسسات، فضلاً عن الديمقراطية، في ظل هذا النوع من الحروب الطائفية المسنودة إقليمياً. كما سيتعذّر التحكّم بتداعي الموقف والهرولة نحو إسرائيل عبر تمرير اتصالاتٍ وخطواتٍ تطبيعية. فثمة فوضى سياسية، ترافقها فوضى قيمية في غياب مرجعيات .وبحجة العداء للاستبداد واستخدامه قضية فلسطين العادلة أداةً في تبرير الظلم، تصبح إسرائيل مقبولة عند بعضهم، أو لا تُصنّف عدواً على أقل تقدير؛ وبحجة السلام خياراً استراتيجياً، والتنسيق ضد الإرهاب، تسعى قوى الممانعة إلى أن تُقبَل في عضوية النادي نفسه مع إسرائيل، فهي تحاول إقناع العالم بأنها الضمان الوحيد للاستقرار، ولأمن دولة الاحتلال والاستيطان. إن ضبط هذا الفلتان في ظل فوضى الحرب الإقليمية التي تشرخ المجتمعات أمرٌ شبه مستحيل، والتحكّم به في ظروف اعتبار كل طرفٍ فيها الطرف الآخر عدوّه الرئيسي، وتحييد إسرائيل وغيرها، هو ضرب من الخيال.

الخاسرون هم العرب، أنظمةً وشعوباً، وإيران كذلك نظاماً وشعباً. فلا استقرار الأنظمة يُضمن في ظل مثل هذه الحروب، ولا تحقيق الشعوب أمانيها، لأن النتيجة هي الفوضى، وليس تحقيق الكرامة والحرية، وبدل المستبد الواحد تفرّخ الفوضى مئات المستبدين الصغار.

وأشـــاروا إلى أن الثورات العربية تمثل فرصـــة مهمة لانطلاق العلاقات العربية–الإيرانية بعيداً عن الضغوط الأمريكية والتحذيرات الإسرائيلية وخلصوا إلى أن قوة الدول العربية من الداخل هي أساس الانفتاح الآمن مع إيران.

أهمية الدراسة :

تظهر اهمية المقال في الوضـعية الحالية التي تعيشـها المنطقة العربية الشـرق الاوسـطية وشـمال افريقيا من التدخلات الخارجية سـواء الامريكية او الروسـية وحتى الايرانية، كما للتوتر الحاصـل بين ايران كدولة ودول الخليج وشمال افريقيا دور مهم في كتابة المقال، خاصة ان من يذكي هذا التوتر هي الولايات المتحدة التي تحاول استغلال التخوف التاريخي العربي من ايران في ترسيخ جذورها في المنطقة واستخدام مواردها الطبيعية بطريقة تستفيذ منها مباشرة .

اهداف البحث :

- التعرف على حقيقة الصراع العربي الايراني من الجانب الامني و السياسي و الطائفي
- التعرف على تاريخ الشيعة في دول المنطقة العربية في الخليج و شمال افريقيا
- التعرف على الدور الخطير لايران في تحريك الازمات العربية الداخلية
- التحقق من وضعية الشيعة في الدول العربية السنية

تساؤلات البحث :

_ هل الصراع العربي الايراني مبني فقط على اسس مذهبية؟

_ هل ايران حقا تشكل خطرا على العرب من الخليج الى المحيط؟

_ هل ايران تستخدم العامل الامني والمذهبي والسياسي لترهيب العرب؟

_ هل يمكن ايقاف هذا الصراع بطرق سلمية؟

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي والتاريخي والوصـــفي فهي المناهج المناســـب لطبيعة البحث واشكاليته

اشكالية البحث:

يتمحور البحث حول اشـكالية الصـراع العربي الايراني واسـتخدام دول الصـراع الجانب الطائفي في اشعال الفتن وكسر جدار الامن العام في الدول المعنية بها لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية.

دراسات سابقة :

- العرب وايران: فهمي هويدي، دار توبقال للنشر
- العرب والايرانيون: العلاقات العربية الايرانية في الزمن الحاضـر : رضـوان السـيد، الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت الطبعة الأولى 1435هـ – 2014م
- العلقات العربية الايرانية في منطقة الخليج : محمد الاحمري ، منتدى العلقات العربية والدولية
- العرب و ايران: مراجعة في التاريخ والسياسـة : مجموعة كاتبين، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات

- المشروع الايراني في المنطقة العربية الاسلامية: مجموعة باحثين، صادر عن مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية

الجديد في البحث:

ربط الصراع العربي الايراني بالجانب الامني والسياسي والطائفي بدل ما كان يربط دائما بالجانب الاقتصادي والامني فقط، والتطرق الى الدور السياسي والامني لإيران في المنطقة خاصة من خلال استغلال الاقليات المذهبية في المنطقة لتحقيق مصالحها.

صعوبات البحث:

الصعوبة تكمن ليس في قلة المراجع و البحوث بل في كثرتها وقلة المحايدة والجاد والعلمي منها، فاغلبها موجه او متطرف ولا يمت للبحث العلمي باي صلة فهي ابواق للحكومات ولسياساتها فقط .

الفقرة الأولى: العلاقات الإيرانية/المغربية والمدّ الشيعي

كانت تعرف العلاقة المغربية الإيرانية قبل انتصار الثورة الإسلامية نوع من التوافق السياسي بما يعنيه من تمثيل دبلوماسي ارتقى لحدود التنسيق مع المخابرات الإيرانية السافاك أحيانا، مع استحضار البعد الشخصي في العلاقة بين الملك الراحل الحسن الثاني وشاه إيران.

وجاءت الثورة الإسلامية وتحولت ايران الى الجمهورية الاسلامية الايرانية، الشيء الذي قابله المغرب بالرفض. ثم وصل التوتر بين الطرفين إلى درجات عالية عندما أعلن المغرب منح حق اللجوء السياسي لشاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي، وبلغ التوتر ذروته فانقطعت العلاقات بين البلدين تماما عام 1981.

تسعى الدبلوماسية الإيرانية من خلال التحركات والإشارات السياسية التي بعثت بها نحو المغرب إلى إعادة ترميم العلاقة التي عرفت سنة 2009 هزة دبلوماسية في خطوة امتزجت فيها العوامل الداخلية بالأسباب الخارجية، وأسفرت في النهاية عن إغلاق سفارة طهران بالرباط.

جاء التحرك الإيراني التقاربي في سياق تصريح أدلى به مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان، أفصح فيه عن اتصال هاتفي جرى بين وزيري الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف والمغربي صلاح الدين مزوار، اتفقا خلاله على ضرورة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين.

لكن الاندفاع الايراني لإعادة ترميم العلاقة مع المغرب والذي يأتي في سياق يشهد تحولات في السياسة الخارجية الإيرانية، يقابله تباطؤ مغربي يوحي بوجود شروط لإعادة بناء العلاقة وفق سياق يتجاوز الأسباب التي أدت الى قطعها في السابق ويضمن للدبلوماسية المغربية مكاسب ربما تسعى لتحقيقها من خلال إعادة العلاقة مع طهران.

أولا: من التقارب إلى القطيعة

رغم أن التوتر والحذر سمات غالبة لعلاقة المغرب بإيران ما بعد الثورة الإسلامية؛ فقد شهدت العلاقات بين الدولتين بين عام 1991 تاريخ افتتاح السفارة الإيرانية في الرباط –في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية– وعام 2009 الذي حدثت فيه القطيعة مسار دبلوماسيا إيجابيا بشكل تصاعدي. وهو ما يشير إليه حجم الحراك الدبلوماسي بين الجانبين عام 2009.

وقد جاء المنحى الإيجابي المتصاعد في العلاقات في تلك المرحلة في سياق مقابل عرف توترا في العلاقات بين إيران والجزائر سنة 1993 عقب إتهام الجزائر لطهران بالتدخل في شؤونها الداخلية بعد اندلاع المواجهات المسلحة بين الدولة والإسلاميين؛ وذلك قبل أن تستأنف في عهد الرئيس السابق محمد خاتمي الذي إلتقى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عام 2000، لتتواصل العلاقات الدبلوماسية بدءا من عام 2003 وتتوج بالتعاون الإقتصادي والسياسي والثقافي.

وتتردد العلاقات بين المغرب وإيران بين الإستقرار والإضطراب نتيجة إرتباطها بعوامل خارجية وأخرى داخلية لم تتمكن الدبلوماسية الإيرانية من فك عناصرها والتعامل معها خلال السنوات الماضية، ومن ثم تقييم وقراءة استراتيجية لحدود وطبيعة العلاقة بين المغرب والولايات المتحدة وأوروبا من جهة، والعلاقة مع المنظومة الخليجية التي توجد في منطقة تماس مع إيران؛ حيث يقع المغرب تحت تأثير رؤية بعض دول الخليج وتحولاتها تجاه إيران تقاربا أو تباعدا.

وهناك عوامل داخلية آخرى تتمثل في حساسية البعد المذهبي الداخلي وأثره في الأمن القومي الروحي للمغرب، وصلة ذلك بطبيعة السياسة الدينية التي ينتهجها المغرب والتي ترفض حدوث أية خلخلة لمنظومته المذهبية. بالإضافة إلى غموض زوايا عديدة في الموقف الإيراني من قضية الصحراء خصوصا ما يتعلق بطبيعة العلاقة مع جبهة البوليساريو والجزائر.

وبالمقابل، لم يستطع المغرب إيجاد مساحات للتمييز وعدم الخلط بين رؤيته لإيران والتعامل معها بعيدا عن المؤثرات الخليجية، وظهر ذلك واضحا في الموقف المغربي في التعامل مع الأزمة التي حدثت بين إيران والبحرين عقب تصريح أحد المسؤوليين الإيرانيين بكونها المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة.

وتفيد العودة إلى السياق الذي حدثت فيه القطيعة الدبلوماسية بين المغرب وإيران عقب إغلاق الصفارة الإيرانية في الرباط عام 2009 في فهم طبيعة تردد المغرب حتى الآن في إستئناف هذه العلاقة. وفي نفس الوقت يفيد هذا التردد في معرفة الرؤية المغربية لإستئناف هذه العلاقة التي وإن قطعت دبلوماسيا فإنها خلت في تلك المرحلة من خطابات التصعيد بين الجانبين، وهو ما حفظ إمكانات العودة. وهناك أسباب مباشرة لعناصر التوتر بين المغرب وإيران، يرجع بعضها للقراءة الإستراتيجية للمغرب للتحولات في المنطقة، في حين تعتبر العناصر الأخرى ذات بعد داخلي.[1]

ظلت العلاقات الدبلوماسية شبه مقطوعة بين البلدين حتى أواخر عام 2016 . وقدم سفير ايران الجديد لدى المغرب أوراق اعتماده للحكومة المغربية عام 2015 بينما قدم السفير المغربي الى طهران أوراقه بعد ذلك بعام، منهيا القطيعة الدبلوماسية بين البلدين والتي استمرت 7 سنوات.

استعادة العلاقات بين البلدين كانت تدريجية وكانت بمبادرة من الجانب الايراني الذي عمل بجد على مدار عامين إلى أن تتوجت هذه الجهود بعودة السفير المغربي إلى طهران. وساهم وصول حسن روحاني إلى منصب الرئاسة وانتهاء حقبة سلفه أحمدي نجاد صاحب التصريحات المثيرة، في تهدئة مخاوف المغرب وغيره من الدول العربية من التوجهات الايرانية.[2]

لكن عادت العلاقات للتوتر الشديد بعد ان اعلن المغرب قطع علاقاته الدبلوماسية مع ايران في ماي 2018 على خلفية دعم ايران لجبهة البوليساريو من خلال حزب الله الذي يمدها بالعتاد والتدريب العسكري، واكد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطه ان أسباب القرار مرتبطة بتهديد الأمن الوطني للملكة المغربية وتهديد المواطنين المغاربة من خلال أدلة دامغة ومعطيات دقيقة توفرت لدى المغرب، تثبت أن حزب الله قام وبتنسيق من سفارة إيران في الجزائر بتقديم كل المساعدات لجبهة البوليساريو لتكوين قيادة عسكرية، وتدريب عناصر من الجبهة على الحرب فضلا عن تسليمها أسلحة.

---

[1] _ إيران والمغرب: ترميم العلاقة في مناخ ولي متغير: كمال القصير: سلسلة تقارير، الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، 12 ابريل 2014، على الرابط:studies.aljazeera.net

[2] _ ايران و المغرب:علاقة متأرجحة على وقع الاوضاع الاقليمية، مقالة على صفحة قناة ال bbc الالكترونية بتاريخ 2 ماي 2018

وبين أن هذه المعطيات قد تم تقديمها إلى نظيره الإيراني جواد ظريف في العاصـــمة طهران، إلا أنها لم تلق أجوبة بشـأن هذه الأدلة، مشـيرا إلى أنه كان لا بد من رد حازم تجاه هذا الدعم العسـكري. كما قرر المغرب استدعاء سفير المملكة في إيران، وإغلاق السفارة المغربية في طهران.

وكانت العلاقات بين طهران والرباط قد عادت إلى طبيعتها أواخر 2016 بعد سـبع سـنوات من القطيعة على خلفية اتهام المغرب لإيران بنشر التشيع في البلاد.

أ. تداعيات ملف الشيعة

أشـار بيان وزارة الخارجية المغربية في سـياق إغلاق السـفارة الإيرانية عام 2009 إلى ما وصـف حينها بتقارير تظهر دعم إيران لحركة تشـيع في المغرب، واسـتهداف أنشـطة البعثة الدبلوماسـية الإيرانية حسـب المغرب «الإساءة الدينية الجوهرية،والمس بالهوية الراسخة لشعبه ووحدة عقيدته ومذهبه السني المالكي». وإعتبر البيان هذه الأعمال تدخلا في الشـــؤون الداخلية للمغرب، ولهذه الاعتبارات قرر قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران. وفي الواقع يشوب قضية نشر التشيع كثير من الغموض خصوصا في ما يتعلق بالإحصاءات الحقيقية لظاهرة التشيع والحجم الحقيقي للنشاط الشيعي وخريطة انتشاره في المغرب. كما أن هنالك الكثير من التحفظ والحساسية في تناول هذه القضية على المستوى الرسمي. بالمقابل، تتناول الكثير من المنابر الإعلامية على مسـتوى النقاش العام النشـاط الشـيعي في الداخل وفي صـفوف المهاجرين المغاربة خصوصا في أوروبا.

وقد جاءت إثارة قضية النشاط الثقافي للبعثة الدبلوماسية الإيرانية في الرباط بعد سياق تفكيك شبكة أتهمت بالارهاب يتزعمها عبد القادر بلعيرج التي وصـفت بأنها ذات ميولات شـيعية ينضـوي تحتهامغاربة قادمين من بلجيكا؛ حيث سـاد الاعتقاد بوجود كثير ممن تشـيع من المغاربة هناك. وقد مثلت تدعايات قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران حسب مراقبين فرصـة لتوجيه رسـالة تحذير لمن يوصـفون بنشـطاء شـيعة على مستوى الداخل والذين سعوا الى التحرك من خلال انشاء عدد من الجمعيات.

وفي هذا السـياق لابد من الإشـارة إلى متغيرات أسـاسـية ينبغي أخذها بعين الاعتبار في النظر إلى مسـألة التشيع بالمغرب؛ حيث ألحقت التأثيرات السلبية التي نتجت عن الأزمة السورية ضررا نسبيا بصورة حزب الله اللبناني والسياسة الإيرانية بشكل خاص جراء التدخل المباشر في هذه الأزمة.

وهناك عوامل آخرى ذات أهمية؛ فبتواجد الإصلاحيين في السلطة بإيران أقل التمسك بقضية نشر المذهب خارجيا مقارنة بالتيار المحافظ. وفي الإتجاه ذاته لا يمكن إغفال إدراك إيران لمدى التماسك المذهبي الذي تعرفه المجتمعات العربية ومن ضمنها المغرب، وصعوبة إختراقها مذهبيا، مقارنة بسهولة هذه المهمة في دول إفريقيا حيث يعتبر البناء المذهبي رخو وحيث تنشط إيران بشكل كبير.

ومع عودة التقارب، فإن مكاسب سياسية قد يحصل عليها الشيعة في المغرب من خلال السماح لهم بالحصول على الترخيص لتأسيس مؤسسة فكرية تحت إسم "الخط الرسالي للدراسات والنشر"؛حيث أنها ليست جمعية وإنما مؤسسة فكرية حصلت على ترخيصها من المحكمة التجارية. كما أنها لم تأخذ هذا الترخيص على أساس أنها حركة شيعية. وبالتالي، هناك تقاطع بين الوجود الشيعي بالمغرب وبين علاقة هذا الأخير بإيران، حتى سلطات المغرب تتعامل بنوع من المرونة مع الشيعة في المغرب لكي تقدم لإيران مؤشرات إيجابية من شأنها توطيد العلاقة بين البلدين[3].

لكن الأزمة تصاعدت بشكل لافت في عهد الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، وتحديدا عام 2008 حينما أقدم المغرب على حل "البديل الحضاري"، وهو حزب مغربي ذو مرجعية شيعية. أما القطيعة الدبلوماسية الثانية فحدثت في عام 2009، حيث أعلن المغرب قطع علاقاته مع إيران من جانب واحد، بسبب تورط عاملين في سفارة إيران في الرباط بأنشطة نشر التشيع وسط المغاربة.

وفي شهر مارس من العام ذاته، أقدمت السلطات المغربية على إغلاق "المدرسة العراقية التكميلية" في الرباط للسبب ذاته، أما بحلول العام 2016، فقد انفجرت الأزمة مجددا، عقب ظهور تنظيم شيعي باسم "رساليون تقدميون[4]."

ب. إيران وقضية الصحراء المغربية

يعتبر الموقف الإيراني من قضية الصحراء الذي يوصف بالحياد أحد المحاور المؤثرة في العلاقة بين طهران والرباط نظرا لتشعباته؛ حيث ما زال يكتنفه الغموض خصوصا في ما يتعلق بالموقف من جبهة

[3] _ إيران والمغرب: ترميم العلاقة في مناخ دولي متغير: مرجع سابق

[4] _المغرب يقطع علاقاته مع ايران لدعمها جبهة البوليساريو : عادل الزبيري، العربية تجريبي بتاريخ:الاربعاء 2 ماي 2018 .

البوليساريو، وذلك رغم تعبير الخارجية الإيرانية في فبراير 2007 عن دعم إيران لحل سياسي دائم بين الأطراف المعنية، ودعوتها المسؤولين المسلمين بأن يتحلوا بالحكمة من أجل تسوية هذه المسالة.

وقد أعاد المغرب التأكيد مجددا على أهمية هذه المسألة في إستئناف العلاقة؛ حيث طالب إيران بإحترام مبدأ السيادة الداخلية، وهو ما يعني في القاموس السياسي المغربي تحديد موقف واضح من ملف الصحراء بإعتباره شأنا مغربيا داخليا. وربما يطالب المغرب بموقف أكثر تقدما مقارنة بالفترة السابقة في سياق إعادة ترميم العلاقة وفقا لأسس جديدة.

ويخضع الموقف الإيراني في هذه المسالة لمؤثرات عديد؛ حيث أن أحد أهم الأسباب التي أدت إلى قطع العلاقة في السابق يتمثل في توجس المغرب من التطور السريع في علاقة طهران بالجزائر التي تعتبر طرفا فاعلا في قضية الصحراء، وما كان يحمله من مؤشرات في منطقة المغرب العربي؛ حيث شهدت العلاقات الجزائرية/الإيرانية تطورا مهما بعد عودتها عام 2000 إثر إنقطاع دام سبع سنوات منذ عام 1993 عقب إتهام الجزائر لإيران بالتدخل في شؤونها الداخلية ودعمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ حيث زار الرئيس بوتفليقة إيران سنة 2003 لتتلوها زيارة كل من الرئيسين السابقين: محمد خاتمي سنة 2004 ثم احمدي نجاد سنة 2007.

ت. إيران وجبهة البوليساريو

أبلغت إيران رئيس الحكومة المغربية السابق عبد الرحمان اليوسفي أثناء زيارته لطهران سنة 2002، بخطوة إغلاق مكتب ممثلية جبهة البوليساريو في طهران، لكن تلك الخطوة لم يعقبها سحب إيران أو تجميد إعترافها بما تسميه البوليساريو جمهورية صحراوية. وقد مثلت هذه الورقة بالمقابل مجالا لمقايضة سحب إيران الإعتراف بجبهة البوليساريو وبإعلان المغرب موقفا مساندا لها بشأن قضية الجزر الثلاث المتنازع حولها بين إيران والإمارات؛ حيث رفض المغرب وضع نزاع الصحراء ومسألة الجزر في كفة واحدة، بإعتبار أن نزاع الصحراء في الرؤية المغربية هو إعتراف بدولة جديدة بينما موضوع الجزر هو نزاع على السيادة.

وفي هذا السياق تستمر جبهة البوليساريو في إستخدام ورقة الحفاظ على العلاقة مع طهران. وفي حين لم يبعث الملك محمد السادس رسالة لتهنئة الرئيس الروحاني بتوليه الرئاسة؛ فقد بعث زعيم جبهة البوليساريو

السابق محمد عبد العزيز برقية تهنئة للرئيس روحاني ضمنها ما يصفه كفاح الجبهة من أجل الحرية والكرامة وسعيها لتوطيد العلاقات مع الشعب الايراني.

وتتمثل صعوبة الخيارات المطروحة أمام إيران في التعامل مع قضية الصحراء في معادلة التوفيق بين متطلبات الحفاظ على العلاقة بين كل من المغرب والجزائر في آن واحد، وبالتالي سياسة أكثر توازنا في منطقة المغرب العربي.

لكن هذه السياسة قد فشلت خاصة بعداكتشاف المغرب ان ايران تقوم بدعم جبهة البوليساريو عن طريق حزب الله بالتدريب والعتاد العسكري، مما ادى الى قطع المغرب لعلاقاته الديبلوماسية معها وسحب سفيره من طهران وطرد السفير الايراني. إلا ان جبهة البوليساريو تنفي اي علاقات عسكرية مع ايران او حزب الله على التراب الجزائري، كما صرح الناطق الرسمي باسم الجبهة ان عناصرهم اكثر تدريبا من الحرس الثوري الايراني وانهم اكثر استعدادية وتمرس منهم وليسوا في حاجة الى اي مساعدة في هذا المجال، وهو كلام مثير للسخرية وفي نفس الامر خطير؛ حيث ان المغرب بدل ما كان يظن انه يتعامل مع عصابات من المرتزقة فعليه ان يتعامل مع جيش نظامي بحسب كلام الناطق الرسمي للجبهة!

ث. تداعيات التصريحات الإيرانية تجاه البحرين

شكلت تداعيات أزمة العلاقة بين إيران والبحرين سنة 2009 الأساس الذي اندرجت تحته الأسباب الآخرى التي أدت إلى قطع العلاقات بشكل مباشر بين الرباط وطهران. وقد أثار تصريح علي ناطق نوري رئيس مكتب المساءلة في مكتب المرشد الأعلى والمتحدث السابق باسم مجلس الشورى الإيراني سنة 2009، بأن البحرين تعتبر الولاية الإيرانية الرابعة عشر تضامنا عربيا مع البحرين. وكان المغرب ضمن الرافضين لذاك التصريح؛ حيث أرسل وزير خارجيته إلى المنامة لتسليم رسالة تضامن من الملك محمد السادس لملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة.

وقد أظهرت النتائج التي أفرزها ذلك الموقف وجود توتر غير معلن بين الرباط وطهران؛ حيث خصت طهران المغرب وحده بالإحتجاج؛ فما بدأ أزمة إيرانية–بحرينية إنتهى أزمة مغربية–إيرانية. إستمرت سنوات عديدة، لكن بالمقابل إستمرت العلاقات الإيرانية–البحرينية بإعلان الجانبين الحفاظ على علاقة حسن الجوار.

إن أحد التحديات الكبيرة أمام الدبلوماسية المغربية يتمثل في قدرتها على التوازن والتوفيق بين تعاملها مع إيران كفاعل إقليمي مؤثر وحفاظها على إرتباطات المغرب بعدد من محاور التأثير الدولية والإقليمية في الآن ذاته سواء خليجية أو غيرها، وذلك بما يعكس رؤية مستقلة عن ضغوطات العلاقة الإقليميةالتي تجعل السياسية المغربية أقرب إلى التعبير عن المواقف وردود الأفعال لا عن الرؤية الإستراتيجية.

ثانيا: أهمية المغرب الإستراتيجية بالنسبة لإيران

الإتجاه الإيراني لإستعادة العلاقة مع المغرب له خلفيات عديدة؛ حيث تمثل العلاقة مع المغرب بالنسبة لإيران –المقتنعة بدورها كفاعل إقليمي– أهمية إستراتيجية بإعتباره فاعلا في مناطق أساسية جيوستراتيجيا سواء في منطقة المغرب العربي أو في إفريقيا ومنطقة الصحراء والساحل؛ حيث تعرف الدبلوماسية المغربية حضورا متصاعدا بشكل ملحوظ، ويعكس ذلك حجم الزيارات الرسمية للملك محمد السادس لعدد من الدول الإفريقية، وأيضا طبيعة الحضور والإتفاقيات التي يتم إبرامها.

ولا شك أن إفريقيا داخلة في دائرة الإهتمامات الإيراني خصوصا أن المغرب له نشاط ديني قوي ومتصاعد هناك في سياق ما يمكن وصفه بمهمة دعم الإسلام المعتدل في القارة السمراء؛ مما قد يجعل الإحتكاك على مستوى النشاط الديني في تلك المناطق عنصرا لا يمكن إغفاله مستقبلا إذا استحضرنا التواجد الإيراني في تلك المناطق من الناحية المذهبية من جهة والحضور الديني المغربي المقابل به والمكثف هنالك والمستند إلى البعد الديني الصوفي من جهة أخرى.

وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أهمية القارة الإفريقية بالنسبة للرؤية الإستراتيجية الإيرانية، ويبدو ذلك من خلال حجم زيارات المسؤولين الإيرانيين لهذه القارة. وقد إستضافت طهران عام 2010 منتدى التقارب بين إفريقيا وإيران شارك فيه أكثر من 30 دولة إفريقية وحضره رئيسا السنغال وملاوي ورئيس برلمان ساحل العاج، بالإضافة إلى وزراء خارجية وصناعة وصحة وتربية وتعليم وإعلام، وعدد من الأكادميين والإقتصاديين.[5]

[5] _ إيران والمغرب: ترميم العلاقة في مناخ دولي متغير: مرجع سابق

والحديث عن محور إيراني مغاربي أمر ليس مستبعدا من الناحية الشكلية لكنه غير مقلق، لأن دول المغرب العربي لها من المصالح والأوراق ما يمكن أن تلعبه في هذا الشأن سواء في توازنات علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أو في توسيع علاقاتها التجارية والإقتصادية والبحث عن آفاق جديدة تكون إيران إحدى بواباتها.

الفقرة الثانية: العلاقات الإيرانية/الخليجية والأقلية الشيعية

احتلت العلاقة بين دول الخليج العربي وإيران مساحة واسعة من الجدل السياسي في العالم والوطن العربي تحديدا، بعد أن غاب الاتفاق بين مصادر القرار العربي المسؤولة على رسم سياسة عربية خارجية تكون قادرة على إنشاء مفهوم أمن قومي عربي وممارسة مشتركة تترجم هذا المفهوم، وحلت بدلا عن ذلك حالة التجزئة والتشرذم العربية رغم وجود مصالح عربية عديدة مشتركة، وكذلك تحديات مشتركة لهذه المصالح وللوجود العربي بحد ذاته، حتى أصبح التفكير بالأمن الوطني للدول العربية منفردة هو العنوان البارز في ظل غياب الأمن القومي العربي. بل اقتصر المفهوم القائم للأمن على أمن أنظمة حاكمة، واتضح بشكل لا يقبل الشك أن الحفاظ على أمن الأنظمة يقود في أحيان كثيرة إلى التفريط في الأمن الوطني وحتى السيادة، ناهيك عن الأمن الإنساني أو الإجتماعي.

وقد سنحت الفرصة لصناع القرار السياسي الإيراني ترتيب مشروع إيراني يصلح لبيئة إقليمية تتوافق مع المصالح والأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد الإحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 الذي حول إيران إلى قوة سياسية وعسكرية إقليمية مهيمنة بعد أن غابت حالة التوازن العسكري في الإقليم، الأمر الذي أفرز عن مظاهر لدور إقليمي إيراني يؤدي أدوارا ويخلق مؤثرات في حالة الأمن الخليجي، هذا الأمن الذي كان يستند إلى قوة العراق الغائبة منذ سنوات، مما دفع دول المنطقة للإرتماء في أحضان الولايات المتحدة التي كانت تعلن بأن مصالحها مرهونة بتوفير حالة الأمن في الخليج العربي واستقرار دوله. وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها بعد عناء شديد تحاصر إيران انطلاقا من تواجد قواتها في مناطق العراق المختلفة إلى الغرب من إيران، بالإضافة إلى الوجود الغربي في أفغانستان في أعقاب الإطاحة بنظام طالبان عام 2002، مع وجود عسكري كثيف في دول مجلس التعاون الخليجي. لكن ذلك لم يؤدي سوى إلى تعزيز نفوذ إيران الإقليمي، وهذا النفوذ كان أحد أوجه التعبير عن المنظور الإيراني تجاه الأمن الخليجي، وذلك انطلاقا من المؤشرات الآتية:

أولا: النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي

أفرزت السياسة الخارجية الإيرانية العديد من التوجهات في منطقة الخليج العربي بشكل عام، وقد بذلت الدبلوماسية الإيرانية جهودا لتحقيق التقارب مع دول المنطقة، وحرصت أن يكون تعاملها مع كل دولة على حدى وذلك لإختلاف تأثير توجهاتها على كل دولة. وبهذه التوجهات أصبحت لديها ملفات وقضايا خلاف عديدة تمثلت بالآتي:

- إستمرار إحتلال إيران للجزر الإماراتية طنب الكبربوطنب الصغرى وأبو موسى، مما أبرز الطموحات التوسعية لإيران في المنطقة. وإستمرار هذه السياسة رغم تغير الحكومات في ايران.
- التمدد الشيعي في منطقة الخليج العربي.
- الملف النووي الإيراني الذي يعد من القضايا الساخنة على الساحتين الإقليمية والدولية وتأثيراته على الساحة المحلية لدول الخليج.[6]

ثانيا: الرؤية الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي

بخلاف دول مجلس التعاون الخليجي ترى إيران أن الوجود الأجنبي في منطقة الخليج هو مصدر التهديد الأساسي لأمن تلك المنطقة. ويقصد بالوجود الأجنبي في هذا المقام التواجد الاستراتيجي لأية قوة غير خليجية أو لا تنتمي إلى الخليج بشكل مباشر؛ فالمياه التي تربط بين إيران والدول العربية الخليجية ليست مياها عربية بحتة ولكنها مياه مشتركة. ومن ثم، فإن أمن الخليج ينبغي أن يكون أمنا إقليميا خليجيا خاصا، يتم في إطار مفهوم الأمن الجماعي الذي تضطلع به الدول الخليجية، كما أن أي ترتيب أمني يسمح بتواجد أي قوة غير خليجية لن تحقق أمن الخليج بل سيربطه بمصالح خارجية. ولذلك، فقد اقترحت إيران سابقا أن تشارك في الترتيبات الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي.

ومن هذا المنطلق اعترضت إيران على التحالفات الدفاعية التي عقدتها بعض دول الخليج مع بعض الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. كما أنها قد اعترضت سابقا على صيغة إعلان دمشق لأنها تتجاهل الدور الإيراني وتعطي مصر وسوريا وهما دولتان غير خليجيتين دورا في أمن الخليج.

[6] _طايل يوسف عبد الله العدوان: الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، ص: 141. الرابط الالكتروني غير متوفر.

إن التخوف الخليجي العربي من الدور الأمني الإيراني نابع من خوف الدول الخليجية من هيمنة إيرانية على المنطقة نظرا لغياب توازن إستراتيجي عربي-خليجي-إيراني في الوقت الراهن. وما يزيد من قوة هذا التخوف المشروع النووي الإيراني المتقدم المدعوم من روسيا. وما يزيدتوتر النظام الإيراني من النوايا الخليجية هو التواجد الكبير للقوات الأمريكية على مقربة من حدودها الأفغانية والعراق ودول الخليج، هذا التخوف يغذيه ضعف التواصل بين الجانب الإيراني والخليجي وحصره في التصريحات السياسية للمسؤولين من كلا الطرفين الفضفاضة في آن والمباشرة القاسية في آن آخر.

ثالثا: المدّ الشيعي في الخليج العربي

قبل تحليل خطورة المد الشيعي الذي تتبناه إيران لتوسيع محيط ثورتها الإسلامية، لابد منهجيا من التذكير ببعض الإحصائيات حول الديموغرافية الطائفية والعرقية الخليجية وفق تقديرات CIA وتقرير الأطلس العربي نقلا عن الكاتب كاظم شبيب«في السعودية؛ تحكمها أكثرية سنية وفيها أقلية شيعية 10% من السكان، وفق التعداد السكاني في سبتمبر/أيلول سنة 2004، وأخرى إسماعيلية 3%. وفي البحرين؛ أكثرية شيعية -كما يقول التقرير- ولكن يوجد فيها العديد من الأقليات العِرقية والدينية مثل الإيرانيين 10% والآسيويين من غير الإيرانيين (الهنود والبلوش والباكستانيين وغيرهم) 17%. وفي قطر؛ يشكل الإيرانيون (بمن فيهم البلوش) 10% من إجمالي السكان، فيما يشكِل الباكستانيون (بمن فيهم البلوش) 18%، والهندوس 3%، ويمثل الشيعة نسبة 10%. وفي الكويت؛ تحكمها أكثرية سنية 45% وفيها أقلية شيعية 30%، وفيها مسيحيون عرب 8%، وإيرانيون 5%. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فيشكل السكان من أصل إيراني 12% من السكان، والآسيويون الآخرون 50%، ويمثل الشيعة 16% من السكان، والسنة 80%، والأديان الأخرى 4% . وأخيرا في سلطنة عمان؛ فالنظام الرسمي فيها يعتنق المذهب الإباضي، وترجع جذور الإباضية في عمان إلى القرن الثامن الميلادي، بالإضافة إلى وجود جميع الطوائف الإسلامية السنية والشيعية، ويشكل الإباضيون 80% من السكان».

مع كل هذه الفسيفساء الدينية والعرقية ظل الخليج متعايشا وهادئا، يؤكد ذلك الدكتور إبراهيم العسكر«بما يشبه اليقين أن منطقة الخليج لم تشهد حربا طائفية ذات بال منذ القرن التاسع الميلادي الذي تشكلت فيه جماعات مذهبية دينية، وقامت فيه إمارات مذهبية في نواح مختلفة من منطقة الخليج». هذا الإرث التاريخي هو الذي أدى إلى نضوج ظاهرة الطوائف الدينية في الخليج ليس فقط بسبب سيطرة عقلية التجارة

على معظم سكانه وخاصة الأسر الشيعية التي يعتبر بعضها من أثرياء الخليج اليوم. لكن يبدو أنه قد ظهر من يدق المسامير في مفاصل هذا التعايش مستغلا ظاهرة العولمة التي أربكت انسيابية أفكارها وفضاؤها التواصلي السياسات التقليدية المحافظة والمجتمعات الهادئة.

أ. تأثير المد الشيعي الإيراني على الأمن الوطني الخليجي

لم تنسى إيران التعبئة السياسية والأيديولوجية لدول المجلس التي وقفت مع العراق في حربه ضد إيران. ومنذ نهاية الحرب أعدت إيران خطة إستراتيجية بأدوات ناعمة وصلبة للثأر من المعسكر السني العراقي والخليجي. ولذلك، كانت إيران أول المتحالفين مع أميركا منذ وصول طلائع القوات الأميركية لأفغانستان والعراق؛ حيث تهيأت الفرصة لاستغلال العراق كسرداب طائفي ثم منطلقا للمد الصفوي لإقامة الهلال الشيعي حين تتاح الفرصة لضم الخليج إليه. يصب في صالح إيران كون العالم العربي والخليجي في حالة إنهاك وضمور بسبب تداعيات اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، ومرورا بمشروع الفوضى الخلاقة.

رفعت إيران تدريجيا من سقف تدخلاتها موظفة الحراك الطائفي حول الخليج وداخله بهدف إخراجه من مجرد تفريعات مذهبية للديانة الإسلامية تعايشت قرونا ليصبح وحدات سياسية وإجتماعية وثقافية متباغضة ثم متنافرة فمتناحرة. لذلك، تبنت الفصائل الشيعية كحزب الله اللبناني، مرورا بجمعية الوفاق البحرينية، وصولا للتمرد الحوثي على بحر العرب؛ مما أوقع الخليجيين في كماشة طائفية إيرانية. هذا التبني والتحريض الطائفي أسفر عن عدة حوادث إرهابية ضد رجال أمن ومواطنين في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية والبحرين. يضاف ذلك إلى الاستفزازات العسكرية والنشاطات الإستخباراتية والهجمات الإلكترونية ضد بعض دول المجلس الخليجي.

لقد وقع التأثير الأكبر للتغلغل الطائفي الإيراني على مملكة البحرين حيث تعايشت هناك الطائفتان السنية والشيعية لمئات السنين دون توتر حقيقي. حقيقة التصعيد الحالي كما يصفه الكاتب محمد الرميحي يكمن في أن «الاختلاف هو في الأساس سياسي، ركبت عليه تصورات طائفية ممزوجة بشعارات دينية وما لبث الخلاف حتى احتدم حين أدركت دول المجلس أن صوت الطائفية والمذهبية وانتهاج العنف بدأ يسود المعارضة، وأن المشهد أصبح وكأنه حرب بالإنابة وخرج من سياقه الوطني...حيث تريد إيران من خلاله

اختراق المنطقة العربية». وهو ما دفع دول مجلس التعاون، ضمن إستراتيجية وقائية شاملة، للتدخل من خلال قوات درع الجزيرة لمساعدة رجال الأمن البحرينيين على حماية المدنيين والمنشآت البحرينية.[7]

ت. آليات مناهضة المدّ الشيعي في دول الخليج

لا شك أن هناك خطرا من المد الشيعي على دول الخليج خاصة في البحرين والكويت بما يهدد أمن دول الخليج قاطبة، وفي هذا المقام يمكن طرح بعض المحاور التي ستساعد في الحد من هذا المد الشيعي الإيراني في المنطقة:

- الحل الأمني: وهو يرتكز على استعمال القوة في صد المد الصفوي الإيراني، وهو حل مؤقت وغير عقلاني لأنه يتعامل مع الظاهر وليس الباطن، وسيعقبه عنف مجتمعي/طائفي.
- الحل الإقصائي: يقوم على إقصاء علماء الدين الشيعة عن قواعدهم المجتمعية والشبابية لتقليص تأثيرهم في الشباب ولكي لا يتمتعوا بقاعدة إجتماعية واسعة في منطقة معينة قد تبنى عليها أسس تعصبية، وهو أيضا حل غير عقلاني؛فإبعاد الداعية أو العالم الديني عن بيئته وزرعه في بيئة جديدة لن يجعله يكف عن تأجيج الفتنة بل سينشره أكثر في البيئة الثانية.
- الوحدة الكونفيدرالية: إن الوحدة الكونفيدرالية ضرورة حتمية لدول الخليج للحفاظ على كيانها من التفكك والتغلغل الإيراني، وهو حل سياسي وإجتماعي وإقتصادي سيحل العديد من المشاكل في دول الخليج منها البطالة والعنوسة والفقر...[8]كما أنه الحل عقلاني الايجابي.

الفقرة الثالثة: العلاقات الإيرانية/ المصرية والتغلغل الشيعي

أخذت العلاقات بين مصر وإيران في العصر الحديث منحنا متذبذبا بين التوتر أحيانا والفتور أحيانا أخرى، ولم تشهد مرحلة استقرار كبيرة على مر العصور بداية من الملك فاروق وحتى عهد السيسي؛ حيث بدأت العلاقات بين البلدين بعلاقة مصاهرة بين الأميررضا بهلوي قبل أن ينصب شاه لإيران والأميرة فوزية أخت الملك فاروق. ومع الإطاحة بحكم الملك فاروق في مصر بثورة يوليو/تموز 1952، اتسعت هوة الخلاف بين الشاه والسلطة الجديدة في مصر بقيادة جمال عبد الناصر؛ حيث اتسمت بالخلاف والعداء فحاول عبد

[7] _ الطائفية السياسية والإرهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي: أحمد الازدي، مركز الجزيرة للدراسات، 15 يناير 2015، على الرابط:studies.aljazeera.net.

[8] _محمد صادق إسماعيل: امن الخليج العربي: الواقع وآفاق المستقبل، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014، ص: 186.

الناصر دعم رئيس الوزراء محمد مصدق ضد نظام الشاه، وتبنى سياسات مضادة للتوجهات والمصالح الإيرانية.

أما في العصر الحديث، وخاصة بعد الثورات العربية وترؤس محمد مرسي للحكومة المصرية الجديدة، فقد بدأت محاولات التقارب بين البلدين تأخذ شكلا آخر يشير إلى تطور إيجابي بين البلدين؛ تمثل ذلك في زيارة محمد مرسي إلى طهران لحضور قمة عدم الانحياز في أغسطس/آب عام 2012، لتسليم رئاستها إلى إيران، وهي أول زيارة لرئيس مصري إلى إيران منذ الثورة الإسلامية، وهذه الزيارة تعتبر نوعا من الاختبار العملي لشكل وتوجه السياسة الخارجية المصرية في ظل أول رئيس مدني منتخب ينتمي إلى تيار الإسلام السياسي. ورحبت القيادة الإيرانية بزيارة الرئيس المصري في حينها، مما كان له الأثر الإيجابي في فتح صفحة جديدة بين البلدين. وشهدت العلاقة بين البلدين تطورا ملحوظا حينما وقعت مصر وإيران أول برتوكول بينهما منذ قطع العلاقات الدبلوماسية يقضي باستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين القاهرة وطهران. وفي العام التالي، من شهر فبراير/شباط 2013 دعا الرئيس المصري نظيره الإيراني، لحضور قمة دول منظمة التعاون الإسلامي في القاهرة، واستقبل استقبالا حافلا، وقام بالعديد من الزيارات واللقاءات على هامش القمة، واجتمع مع شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب، الذي يعد من أهم الشخصيات الإسلامية السنية.

وقد سبق كل هذا تأييد مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي للثورة المصرية في خطابه باللغة العربية يوم الجمعة 4 من فبراير/شباط 2011، وذكر فيها أن الثورة المصرية ما هي إلا امتداد للثورة الإسلامية في طهران. ولكن هذه الخطبة أثارت جدلا شديدا داخل مصر وخارجها على إعتبار أن الثورة المصرية قام بها كل فئات الشعب المصري ولم تكن ثورة إسلامية خالصة.

وفي عهد السيسي، وجهت دعوة للرئيس الإيراني حسن روحاني لحضور حفل تنصيب السيسي؛ مما أثار من جديد آفاق تطور العلاقات المصرية–الإيرانية بين البلدين التي لا تزال تمثل التباسا في نهج السياسة الخارجية لمصر، ودوما ما كان يرتهن بأسباب معلنة وأخرى خفية تخضع في معظمها لحسابات سياسية تخص جهات عالمية وربما إقليمية. والهاجس الأساس والمحرك لتلك العلاقة هو رضا دول الخليج التي تعتبر الداعم الأول للسيسي وخصوصا السعودية في عهد الملك عبد الله، والإمارات. وقد عبر السيسي عن

ذلك بقوله«العلاقة مع إيران تمر عبر الخليج العربي.. أمن مصر لا ينفصل عن أمن الخليج. (هم) أهلنا ويهمنا أن يعيشوا بسلام.. كل ما نسعى إليه مع إيران هو علاقة عادلة».

أولا: أوجه التقارب والإختلاف حول الملفات الإقليمية

هناك منطلقات رئيسية تشكل سياسة مصر الخارجية فيما بعد الإنقلاب العسكري، وهي منطلقات ليس لها علاقة بالسياسة الخارجية في حد ذاتها بل إنها مرتبطة بمصالح النظام الحاكم الذي يعاني من حساسية مفرطة تجاه شرعيته حتى بعد مرور أكثر من عام على تواجده في الحكم. وهذه السياسة تقوم في الغالب على إسترضاء الأطراف الخارجية سواء إقليمية أو دولية، فبالرغم من وجود ملفات خلافية تسببت مجتمعة في حصر العلاقة بين إيران ومصر في إطار التوتر والمنافسة، فإن طهران تغلب دائما المصالح على الأيديولوجية معتمدة في ذلك على ما تتمتع به مصر من مكانة وأهمية بالنسبة لإيران وبدافع المصلحة. ومن بين القضايا التي تختلف حولها ايران ومصر نجد:

أ. القضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية أحد العوامل المؤثرة في العلاقة بين مصر وإيران، وستبقى عاملا أساسيا من عوامل إستمرار التوتر في العلاقات بين البلدين؛ حيث أن موقف إيران من دعم المقاومة الفلسطينية هو الأساس، بينما نجد أن الموقف الرسمي في عهد السيسي يرى أن فصائل المقاومة وعلى رأسها حماس خطر على الأمن القومي المصري، على خلاف ما كان عليه الوضع في عهد مرسي. وفي هذا السياق تعول إيران على الرفض الشعبي المصري للتطبيع مع إسرائيل رغم بروز ليونة في العلاقات المصرية تحت حكم السيسي مع إسرائيل. ولكن حينما تتقارب وجهات النظر بين البلدين في قضايا أخرى، نجد أن إيران تلتزم الصمت فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

ب. الأزمة السورية

تقترب رؤية مصر في عهد السيسي من وجهة نظر إيران في الملف السوري، بعكس ما كانت عليه في عهد مرسي الذي دعا للجهاد من أجل إسقاط بشار الأسد نتيجة لجرائمه في حق الشعب السوري. فمصر تسعى في عهد السيسي للتوصل إلى حل سياسي يضمن بقاء الدولة السورية موحدة، ويؤدي إلى الإنتقال الآمن للسلطة؛ بحيث لا ينتصر فيها طرف بالقوة المسلحة، لاسيما أن نظام بشار الأسد متجذر بقوة داخل بنية الدولة حسب الرؤية المصرية الحالية، وهو الأمر الذي شكل عنصر قوة للنظام. وعلى ذلك يقترب

الموقف المصـري من الرؤية الإيرانية في دعم النظام السـوري على حسـاب الثورة السـورية، مخالفا بذلك بعض الدول التي دعمته وثبتت أركان حكمه وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

ونلاحظ أن توجهات البلدين في هذا الملف هي التوصـل إلى تسـوية سـياسـية، لأنها تشـكل أهمية بارزة للطرفين، ظهر ذلك جليا في جولات وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف لشـــرح رؤية إيران لحل الأزمات في المنطقة العربية، بعد توقيع الاتفاق النووي، وتأكيد نائب وزير الخارجية الإيراني أمير حســـين عبد اللهيان الذي مثل الرئيس الإيراني في حفل تنصـيب السـيسـي رئيسـا لمصـر، بقوله«إن أمن مصـر وإيران واحد، وإن هناك تقاربًا في وجهات النظر بشأن سوريا».

وهذه الرؤية ليســت بعيدة عن الرؤية الأميركية للأزمة الســورية، وهذا ما عبر عنه مدير الســي آي إي هبرينيان من أن واشنطن تدعو إلى الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، وقول وزير الخارجية الامريكية الاسبق جون كيري«إن الولايات المتحدة لابد أن تفاوض الأسد من أجل إنجاز الحل السياسي».

ت. الأزمة اليمنية

تطور الأوضـاع في اليمن ودخوله أزمة حقيقة؛ بدأ بعدم قبول الحوثيين للحل السـلمي، بالرغم من توقيعهم على إتفاق السلم والشراكة الوطنية برعاية الأمم المتحدة، ويأتي تعنت الحوثيين نتيجة للدعم الخارجي الذي يحظون به من إيران، وتشـكيلهم لقوة عسـكرية للسـيطرة على البلاد عقب الثورة اليمنية بغية زرع الصـراع الطائفي في منطقة الخليج ومحاولة تشـييعه. ويدعم هذا الطرح ما يقوله بعض المسـؤولين في طهران من أنالحوثيين نسـخة من حزب الله في لبنان، ما يؤكد مشـروع تصـدير ثورة ولاية الفقيه في محيطها الإقليمي. هذا التدخل الإيراني في اليمن أزعج دول الخليج، وفي مقدمتها المملكة العربية السـعودية، لتأثير ذلك على أمنها القومي، مما دعاها مؤخرا لتشـــكيل تحالف عربي لشـــن هجمات على مواقع الحوثيين في اليمن، والدعوة إلى عودة الشرعية برئاسة هادي منصور مرة أخرى. والملاحظ أنه بعد وصول السيسي لسدة الحكم في مصـر أظهر تأييده لموقف السـعودية في اليمن، وتم الإعلان عن ذلك من خلال وزارة الخارجية، وأنها تتابع بكل قلق تطورات الأوضـاع في اليمن وتدعو الأطراف اليمنية إلى ضـرورة إحترام إرادة الشـعب اليمني وتحقيق تطلعاته الديمقراطية المشـروعة وعدم اللجوء للعنف أو التصـعيد للتوصـل لحل سـياسـي، وإحترام مخرجات الحوار الوطني وتنفيذ بنود المبادرة الخليجية.

وفي المقابل، يلاحظ أيضـــا، وجود بوادر تفاهم بين الســـيســـي والحوثيين، مخالفا بذلك المملكة العربية السعودية الداعم الرئيس له، ومتقاربا –من ناحية أخرى– مع إيران. ويرى البعض أن السيسي ربما يستخدم الملف اليمني كورقة ضـغط على المملكة خاصـة أن مواقف مصـر السـياسـية الأخيرة كانت توافقية وليس فيها ما يؤشـــر إلى إتباع الموقف الخليجي الحاســم في اليمن.وظهر ذلك جليا في اســتقبال مجموعة من الحوثيين في القاهرة، والسماح لهم بإقامة معرض وندوة يهاجمون فيها عاصفة الحزم التي من المفترض أن تكون مصر مشاركة فيها.

كل هذا يؤكد تذبذب الموقف المصـــري تجاه الأزمة في اليمن، فتارة يســير في فلك الســعودية وتارة أخرى يدعم الحوثيين، ومن ثم يحاول التقارب مع الموقف الإيراني حيال الأزمة في اليمن، وهذا ما أكده السيسي من أنه لا يمكن تكرار تجربة الستينيات في اليمن مرة آخرى.[9]

ثانيا: التغلغل الشيعي في مصر

أ. وضع الشيعة في مصر قبل ثورة 25 يناير

عانا الشيعة في مصر أيام حكم الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك ولمدة 30 عام من الإضطهاد الديني والســياســـي والفكري والعقائدي؛ إذ لم يكن يســمح لهم بأبســط الحقوق آلا وهي حرية الدين والمعتقد وبناء الحسنيات،ولا بتداول الكتب الشيعية. هذا بخلاف الحملة الشرسة التي مارستها كل وسائل الإعلام المرئي والمسموع ضد المذهب الشيعي وأتباعه، وبخلاف الإضطهاد الأمني لهم وحملات المداهمات والاعتقالات الشرسة التي تعرض لها أتباع المذهب الشيعي في مصر. ودائما ما كان يوصف أتباع المذهب الشيعي على أنهم عملاء لإيران وأنهم امتداد للمصالح الإيرانية وأنهم خونة ولا يوجد لديهم انتماء لأوطانهم. هذا ما أرســته دولة مبارك بدعم من الدولة الوهابية الســعودية التي تعاونت مع مصـــر ودعمتها ماديا ومعنويا وساعدت في نشر العديد من الكتب ضد المذهب الشيعي مثل"الأن اهتديت من الشيعة للسنة"... وغيرها من الكتب الأخرى.

[9] _ تطور العلاقات المصرية الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي: جمال نصار، مركز الجزيرة للدراسات، 13 شتنبر 2015، على الرابط:studies.aljazeera.net.

ب. وضع الشيعة في مصر بعد ثورة 25 يناير

بعد تفكيك جهاز أمن الدولة وبعد إنجازات الثورة التي قام بها الشعب المصري، أصبحت حرية الدين والمعتقد من المكتسبات التي أكتسبها الشيعة هنا في مصر. ويلتقي الشيعة من كل أنحاء مصر كل يوم جمعة للتعارف بمقام الإمام الحسين (ض) بالقاهرة. وحرية الدين والمعتقد لا يمكن التنازل عنها خاصة أن ائتلاف الثورة يدعم هذا الأمر. كما أنه هناك إتجاهات لبناء حسينيات ومطبعة خاصة لطباعة الكتب ودار ضيافة.[10]

ت. وضع الشيعة في مصر بعد ثورة 30 يونيو

حقق الشيعة في مصر بعد عزل محمد مرسى ما لم يحققوه من قبل وكانت أول مكاسبهم حذف المادة219 من دستور 2012 التي تنص على «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السنة والجماعة» والتي وضعت قاعدة دستورية بعدم الإعتراف بأي مذهب يخالف منهج أهل السنة والجماعة. وجاءت التعديلات الدستورية التي وضعتها لجنة الخمسين التي شكلها نظام عدلي منصور المعين من قبل المجلس العسكري لتفتح الباب أمام الشيعة في مصر للحصول على الاعتراف بهم، وفتح حسينيات لهم، ونشر كتبهم. وطبقا لصحيفة"المصريون" تقدم متشيعون مصريون بطلبات رسمية إلى الحكومة الحالية للموافقة لهم على إنشاء حسينيات في عدد من المحافظات، انطلاقا من تعديل المادة الثالثة من الدستور من قبل لجنة الخمسين لتعديل الدستور، التي أقرت «لغير المسلمين الاحتكام لشرائعهم فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية وقياداتهم الروحية».

وقد ظهرت جريدة آفاق إسلامية الشيعية وعلى صفحتها الأولى صورة عبد الفتاح السيسي وعلى المانشيت رسالة «تحية لأشرف رجال مصر رجال القوات المسلحة...عبد الفتاح السيسي... ألف مبروك لمصر» وذلك عقب سقوط الرئيس محمد مرسى، ولم تنس الجريدة وضع صورة الخميني على ذات الصفحة. ولم يكتف الشيعة بذلك بل صار لهم نشاط واضح عبر مواقع التواصل الإجتماعي كالفيسبوك وتوتير. وأكد عدد من النشطاء عبر موقع التواصل الإجتماعي فيسبوك نشر الحركات الشيعية لأفكارهم ومعتقداتهم في ظل حالة تجاهل تام من الأزهر الشريف والجهات الأمنية المنشغلة، والتي تركز جهودها لملاحقة تدوينات

[10]_ العلاقات المصرية الإيرانية إلى أين؟: سيد محمد، رقم الخبر 61، تاريخ النشر 16 جمادى الاولى 1432، على موقع شيعة مصر السيد محمد الحسيني، على الرابط:moaly5.com.

النشطاء الرافضين للأوضاع في مصر. وأصدر نشطاء فيسبوك عددا من الصفحات التي تعمل على نشر المذهب الشيعي، وتأتي في مقدمتها صفحة Egyptien Shia التي يتخطى روادها الـ130 ألف شخص، مؤكدين أنها تعمل على نشر المذهب الشيعي بشكل صريح، كما تقوم بنشر روابط تابعة لموقع ويكى شيعة ومناظرات بين علماء السنة والشيعة، وبعض الأفلام التي تتحدث عنهم، فضلا عن دعم إيران والحوثيين في اليمن والشيعة في العراق.[11]

الخاتمة:

قال عضو البرلمان الأوروبي بوريس زالا إن الصراع الدائر بين إيران والعرب بشكل عام أساسه ديني، وليس صراعا من أجل المصالح الاقتصادية، وهذا بالضبط ما كان حاصلا بين البروتستانت والكاثوليك في أوروبا. وأوضح أن الأوروبيين استطاعوا السيطرة على صراعهم الديني عن طريق بناء مؤسسات ديمقراطية واقتصادية جعلت دول الاتحاد وشعوبه تفضل المصالح المشتركة على صراع ديني من أجل لا شيء، وهذه المؤسسات القوية هي التي تفتقد إليها المنطقة[12].

إذن، فالعلاقات العربية الإيرانية يمكن أن تستقيم، ولكن في إطار الندية والشراكة ومعالجة مختلف القضايا بالتفاهم والحوار المباشر، وليس بالضرورة عبر الوسطاء الأميركيين أو الأوروبيين، فالعلاقات العربية الإيرانية هي علاقة جوار، وبالتالي ليست كلها شرا مطلقا، فهناك مصالح اقتصادية وتجارية كبيرة متبادلة في الماضي والحاضر، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران ودولة العراق في عام 2013 أكثر من 12 مليار دولار، أما حجم التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي فيبلغ أكثر من 18 مليار دولار في العام الواحد، علاوة على أن العمالة الإيرانية توجد بكثافة في دول الخليج العربي، فهناك آلاف الشركات والمؤسسات التجارية الإيرانية العاملة، ويعيش ويعمل في الإمارات العربية وحدها – بحسب بعض التقارير – نحو نصف مليون إيراني، فضلا عن عشرات الآلاف في الكويت، وعمان، والمملكة العربية السعودية.

ولعل هذه العينة البسيطة من الأرقام تبين حجم المصالح المتبادلة بين إيران ودول الخليج العربي – رغم التوترات السياسية والأمنية القائمة – تكون مدخلا لبناء جسور تواصل، وهي كفيلة بفتح صفحة جديدة في

---

[11] _ لماذا وقف شيعة مصر مع انقلاب السيسي، الموقع الإخباري كلمتي، بتاريخ 2 يونيو 2015، على الرابط:klmty.net.

[12] _ العلاقت العربية الايرانية وغياب المصالح وطغيان الطائفية: محمد ازوين، الدوحة ، موقع الجزيرة نت بتاريخ: 2018/04/28

العلاقات العربية الإيرانية، التي يجب أن تغادر مفهوم العلاقات التاريخية (الثأرية)، وهو ما يجب أن يمضي فيه العرب والإيرانيون، خدمة لمصالحهم ومستقبل أجيالهم.

هناك تساؤل تم طرحه في المقدمة هل يمكن ايقاف هذا الصراع بطرق سلمية؟ ونحن نوصي بمجموعة من الحلول لفك هذه الازمة التي تؤثر سلبا على العلاقات بين الشعوب الاسلامية و الحكومات وهي:

- عدم المساس بالطائفة الشيعية سواء في دول الخليج او شمال افريقية اعطاؤها كامل حقوقها في التعبد وانشاء حسنياتهم
- عدم المس او اهانة مشاعر الطائفة السنية المقيمة في الجمهورية الايرانية او السنة الايرانيين واحترام توجهاتهم والسماح لهم بنشر كتبهم
- عدم التدخل السافر من قبل دول الصراع في شؤونهم الداخلية وخلق صراعات من العدم والتي تصب مباشرة في مصالح دول غربية
- محاولة خلق جسور للصلح بين الدول العربية و ايران تبدا اولا بالجانب الاجتماعي ثم المذهبي ويليه خلق شراكات اقتصادية يستفيدون منها مثل تبادلات اقتصادية و تجارية واخرى علمية تكنولوجية أي من ينقص دولة تكمله لها الأخرى.

لائحة المصادر والمراجع

الكتب:

- محمد صادق إسماعيل: امن الخليج العربي: الواقع وآفاق المستقبل، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014

الاطروحات الجامعية :

- طايل يوسف عبد الله العدوان: الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط

المنشورات الالكترونية:

- لماذا وقف شيعة مصر مع انقلاب السيسي، الموقع الإخباري كلمتي، بتاريخ 2 يونيو 2015، على الرابط:klmty.net.
- العلاقت العربية الايرانية وغياب المصالح وطغيان الطائفية: محمد ازوين، الدوحة ، موقع الجزيرة نت بتاريخ: 2018/04/28
- العلاقات المصرية الإيرانية إلى أين؟: سيد محمد، رقم الخبر 61، تاريخ النشر 16 جمادى الاولى 1432، على موقع شيعة مصر السيد محمد الحسيني، على الرابط:moaly5.com.
- تطور العلاقات المصرية الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي: جمال نصار، مركز الجزيرة للدراسات، 13 شتنبر 2015، على الرابط:studies.aljazeera.net.
- الطائفية السياسية والإرهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي: أحمد الازدي، مركز الجزيرة للدراسات، 15 يناير 2015، على الرابط:studies.aljazeera.net.
- المغرب يقطع علاقاته مع ايران لدعمها جبهة البوليساريو : عادل الزبيري، العربية تجريبي بتاريخ:الاربعاء 2 ماي 2018
- ايران و المغرب:علاقة متأرجحة على وقع الاوضاع الاقليمية، مقالة على صفحة قناة ال bbc الالكترونية بتاريخ 2 ماي 2018
- إيران والمغرب: ترميم العلاقة في مناخ ولي متغير: كمال القصير: سلسلة تقارير، الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، 12 ابريل 2014، على الرابط:studies.aljazeera.net

أثر أيديولوجيا الفكر السياسي الإيراني على أطراف النزاع في اليمن

الدكتور إياد خازر المجالي

الباحث في العلاقات الدولية والشؤون الإيرانية

استاذ مساعد، مدير دائرة الاستشارات/ جامعة مؤتة، الأردن

الملخص:

انعكست الأسس الفكرية والأيديولوجية للنظام السياسي الإيراني بشكل متباين في إستراتيجيته, وجاءت قوته وقيمه الثورية العقائدية بهدف تحقيق مشروعه السياسي في الإقليم والمنطقة العربية تحديداً.

نجحت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م, في تحقيق العديد من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية, خضعت لأسس ومعايير غير مسبوقة في تفاعل نظامها السياسي الديني الحاكم ضمن منظومة الفكر السياسي الشيعي المتشدد, الذي نشأ وتطور عبر حقب زمنية ومتغيرات وأحداث تاريخية, حيث شكلت تفاعلات التيارات الفكرية والقوى السياسية الإيرانية رافداً لفكره ومرتكزاته الأيديولوجية, تجسدت في نظام سياسي ديني شيعي أكثر تشدداً وتطرفاً, حكم إيران عقب انتصار الثورة عام 1979م, ولم تقف طموحاته السياسية والاقتصادية عند حدود الدولة الإيرانية بل تجاوزتها إلى كافة دول الإقليم, وتحديداً دول الجوار في الخليج العربي والعراق وسوريا واليمن ولبنان, تركت بصماتها على رؤية الطرف الآخر من العالم لصورة الإسلام والمسلمين.

وشكلت محطات بالغة الأهمية وذات دلالات لها جذور عميقة في تاريخ إيران السياسي والاجتماعي, وساعدت في صنع ثوابت الإستراتيجية الإيرانية بمعايير نادرة ومرتكزات ومحددات رئيسية لبناء النظام الإقليمي, الذي تسعى لقيادته وإدارة انماط الصراع فيه, سواء في التدخل المباشر أو في دور الوسيط, أو من خلال الأشراف المباشر على الأزمات في المنطقة واستثمارها, أن هذه الدراسة تركز بصفة خاصة على أخطار الصراع الأيديولوجي الديني والتطرف العقائدي في المنطقة, الذي بات يمثل التحدي الرئيسي للأمن والسلم الدوليين, والحضور السياسي للايديولوجيا العقائدية الايرانية في اليمن نموذجا.

Abstract:

The Ideological Trends of The Islamic Revolution were variably reflected in its strategies. The strength and value of its ideological revolution were all geared towards fulfilling its political ambition in The region and the Arab world .

The Islamic revolution in 1979 successfully underwent political, social and economic transformation, as well as unprecedented standards of collaboration of its governing elite within the framework of shi,a political system that evolved over a period of time and historical events.

The political upheavals and ideological trends coupled with Iranian political powers constituted The base upon which The whole governing system of shi,a Islam was erected, and that governed Iran after The success of its revolution. The reverberation of this new system was not only limited to Iran, but was felt across The whole region, especially in the Gulf and Iraq. These changes were of tremendous importance and significance That had roots in Iranian political and social history.

The aspirations of Iranian hegemony to build a new regional system by direct involvement, mediation, or remote supervision of crisis management was also part of Iranian policy and investment. this study based in particular on the dangers ideological conflict religious and ideological extremism in the region, the threat that has main challenge to international peace and security, the political presence of Iran ideological ideology in Yemen is a model.

مقدمة :

ثمة العديد من الدراسات التى تناولت الأيديولوجيات والمذاهب الفكرية المتطرفة وما رافقها من تحولات سياسية أثرت بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة والاقليم، كان أبرزها ما تناول ظهور آفات سياسية وانماط سلوكية متطرفه تهدد أمن المنطقة وشعوبها خلال ما عرف باحتجاجات الربيع العربي، التي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار الإقليمي لاسيما فى اليمن والعراق وسوريا، ونظراً لتعدد مصادر التطرف والتشدد والمغالاة كظاهرة ذات حضور تاريخي في وقائع ومتغيرات المنطقة، فقد ارتبط هذا المفهوم بالمعتقد الأيديولوجي الديني والتوجه الفكري لدى تيارات سياسية وجماعات تسلمت السلطة السياسية في عدد من دول المنطقة وبالتحديد إيران عقب الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م، التي استطاعت أن تحقق مشروعاً استراتيجياً توسعياً وإدارة أنماط الصراع الإقليمي وتصدير قيم الثورة، بأهداف توسعية نحو الهيمنة لقيادة العالم الإسلامي، وتوظيف الايديولوجيا الفكرية والدينية الشيعية العقائدية لهذه الغاية، من خلال الدمج بين المجال السياسي والعقيدة الدينية للتيار الذي اسس السلطه في الدولة الاسلامية الايرانية ومن خلال سلوك سياسي ارتبط بجملة من المعتقدات والافكار الدينية التي عمقت لدى صانع القرار السياسي الإيراني رؤية غير واقعية تجاه المتغيرات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، غير أن هذه الدراسة تركز بصفة خاصة على أثر الصراع الأيديولوجي الديني والتطرف العقائدي في المنطقة، وتحاول التعرف على كافة ابعاده في تركيب الفكر السياسي الايراني الديني الحاكم والأسس الأيديولوجية الناظمة لسلوكه السياسي.

المشكلة البحثية:

تتمثل مشكلة الدراسة في فهم وتحليل وتوضيح طبيعة الإشكالية الطارئة من أثر أيديولوجيا الفكر السياسي الإيراني كنظام تشكل على خلفية ايديولوجية سعى الى تكريس سلوكيات سياسية محدده نتاج افكار موروثه اكتسبت صفة الاطلاق، ابرز مظاهرها الانغلاق والانتقاء المعلوماتي والإقصاء للخصوم، كما تسعى الدراسة الى توضيح التوجه الجيوستراتيجي للنظام السياسي الديني الإيراني في المنطقة العربية وعلى اطراف النزاع في اليمن تحديداً، خاصة وانه يعد من القوى الإقليمية الأساسية المؤثرة في حالة عدم الاستقرار للنظام الإقليمي العربي، وهو من أكثر الأنظمة إثارة للجدل في منطقة الشرق الأوسط، نظراً للتصور الموجود حول ظهور هوية دينية مذهبية عقائدية له متمايزة عن بقية العالم الإسلامي.

رافق صعود للنظام السياسي الإيراني المؤدلج سياقاً إقليميا وحالة عدم الاستقرار شهدتها المنطقة، جاءت مواتيه لتحقيق استراتيجيتة ودوره في الإقليم، مثلما كان السياق الداخلي مواتياً لأن يعمل على تعزيز نفوذه السياسي والاقتصادي في اغلب دول الاقليم. وتقديم حالة النزاع في اليمن بين قوات الحكومة الشرعية من جهه وقوات الحركة الحوثية المعارضة والميلشيات المتحالفة معها من جهة اخرى أنموذجاً لهذه الدراسة.

خاصة وأنها حركة مؤدلجة عقائدياً وطائفياً تساندها وتدعمها رؤى وأفكار النظام السياسي الإيراني، حيث تطورت لتأخذ شكل الميلشيا المسلحه, أستغلت مناخ حالة عدم الاستقرار إثر سقوط نظام علي عبدالله صالح وشاركت في نزاع مسلح مع القوات الحكومية الشرعية اليمنية. اسفرت لاحقا الى حرب أهلية فى اليمن سيطرت على أكبر قدر من الموارد، ووسعت نفوذها على مضيق باب المندب الممر المائي الحيوي اليمني وعلى قطاعات اقتصادية هامه على الارض اليمنية, وبهذه الرؤية التي وضعت الباحث أمام إشكالية تشدد الايديولوجيا الدينية الشيعية ومفهوم "ولاية الفقيه" المنهج الذي اعتمده النظام السياسي الايراني في تحقيق استراتيجيته في المنطقة من أكثر المفاهيم إشكالية بين الطرفين[1]، تتناولها الدراسة من خلال فرضيتها والإجابة على تساؤلاتها.

1 Shehada, Nabil. "The Imperial Comnent in Iran's Foreign Policy". Diplomacy. January 1, 2011, http://www.diplomacy.edu/resources/general/imperial-component- irans-foreign-policy

فرضية الدراسة وتساؤلاتها :

تسعى الدراسة إلى التحقق من فرضية مفادها أن هناك أثر لأيديولوجيا الفكر السياسي الايراني المعاصر تجاه القضايا والأزمات السياسية في المنطقة وبالتحديد النزاع في اليمن، وبالتالي فإن دراسة هذ الأثر يحتاج إلى معالجة متجددة لطبيعة واستريتيجية النظام السياسي الإيراني في محيطة الإقليمي، ومن ثم فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة تتمثل في السؤال الرئيسي الأتي :إلى أي حد يلعب البناء الأيديولوجي الديني المتشدد دوراً في سلوك النظام الإيراني الخارجي وتحديداً في اليمن؟ تتمحور الأسئلة التي حددتها مشكلة الدراسة حول عدد من القضايا المهمة, خاصة تلك ذات الارتباط الوثيق بتفشي ظواهرة التطرف والتشدد يأتي على رأسها: ماهية التطرف كمفهوم ودلالاته الاصطلاحية؟ وماهية المرتكزات والمحددات الإستراتيجية الإيرانية ومدى تأثيرها بإدارة الصراع في اليمن من حيث الدوافع والاسباب والمسوغات لها؟ كيف استثمر النظام السياسي الإيراني الحاكم الفكر الديني المتشدد لتغلغل في المجتمع اليمني؟ و كيف استثمر النظام توظيف الحركة الحوثية المعارضة للشرعية والميلشيات العسكرية المتحالفة معها لتحقيق اهدافها في اليمن؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها من الدراسات القليلة التي تسلط الضوء على واحدة من أبرز القضايا التي تواجه السياسة الدولية في إقليم الشرق الأوسط, وتنبع أهمية الدراسة من أنها تحاول التعمق في أثر البناء الأيديولوجي للفكر السياسي الإيراني الديني الشيعي، خاصة أنها لم تحظ حتى الأن بالاهتمام الكافي على الصعيد الأكاديمي، إذ لا زالت هناك العديد من التساؤلات والتناقضات لم تتوافر لها الرؤية الاكاديمية البحثية لتجيب عليها وتفسرها، وتكتسب الدراسة أهميتها النظرية العلمية من خلال محاولة تحليل المفاهيم ودلالات المصطلحات التي توضح حجم التشدد الإيديولوجي والفكري والسياسي للنظام السياسي الديني الحاكم في إيران بمختلف تياراته المحافظة منها والإصلاحية والمعتدلة، وتحليل أسباب استمرار تفاعل البعد الإيديولوجي الديني وتزايده في إطار سلوك هذا النظام ومشاريعه التوسعية وإستراتيجيته المعاصرة في المنطقة واليمن تحديداً منذ1979م وحتى بدايات عام 2018م.

أما الأهمية العملية (التطبيقية): فتكمن في أنها تصنّف وتحلل أبعاد التطرف والمغالاة الذي يقود إلى الإرهاب بكل أشكاله, خاصة في أنموذج الدراسة المتمثل في النزاع اليمني بين قوات الحكومة الشرعية في اليمن بمواجهة حركة الحوثي (حزب أنصار الله) المعارضة وحلفائها من الميلشيات المؤيدة للرئيس السابق علي عبدالله صالح, فهي تتناول موضوعاً بالغ الأهمية على المستوى الدولي والإقليمي،

وتسعى الدراسة إلى تفسير العوامل والمتغيرات المؤثرة في أنماط الصراع القائم، إضافة إلى تناول ابرز التصورات والمرتكزات الفكرية والإيديولوجية لصانع القرار السياسي الإيراني المؤثرة في تحفيز التطرف الإيديولوجي كمنهج سياسي وظفها لتحقيق أهدافه ومصالحه بدوافع ومسوغات يشوبها الشك والضعف.

أهداف الدراسة:

تمثل هذه الدراسة محاولة لفهم طبيعة السلوك السياسي المتطرف وعلاقته في الايديولوجيا الدينية الإسلامية العقائدية للتيار الفكري الحاكم في إيران، كما تهدف إلى تسليط الضوء على أسباب وأثار تفاعل البعد الإيديولوجي الديني وتزايده في إطار سلوك النظام السياسي الإيراني ومشاريعه التوسعية وإستراتيجيته المعاصرة في المنطقة والعالم خلال العقود الأربعة الماضية منذ تسلمه سلطاته الدستورية في إيران عام 1979م، من خلال تحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة في الفكر الديني الشيعي الإيراني وعلاقته بمظاهر الارهاب الدموي في المنطقة, وتهدف الدراسة في الأساس إلى التوصل إلى العناصر الرئيسية لأبعاد هذا التطرف الأيديولوجي للنظام السياسي الإيراني، وتحديداً في اليمن من خلال الحركة الحوثية التي شكلت تياراً سياسياً عسكريا وفق نمط فكري ايديولوجي ديني تطور إلى الفكر السياسي الشيعي على الأرض اليمنية بدعم خارجي مباشر، من خلال ربط السلوك السياسي للنظام الايراني ودافعه ومسوغاته في الأزمة والصراع القائم في اليمن.

الإطار الزمني للدراسة:

يتمثل اطار الدراسة الزمني بحصر حدودها في الحقبة الزمنية الواقعة ما بين 1979م وحتى بدايات العام 2018م, لأنها فترة زمنية شهدت تطورات ومتغيرات ووقائع تاريخية مهمة للغاية في تاريخ المنطقة والإقليم بأكمله, وأثرت في تشكل العلاقات السياسية والاقتصادية فيها، وأثرت الإستراتيجية الإيرانية بإطارها السياسي والأيديولوجي في دول الجوار كنتيجة موضوعية لتلك المتغيرات.

التعريف ببعض المفاهيم الهامة في الدراسة:

الأيديولوجيا : تعد عملية ذهنية يقوم بها الفكر وهو واعٍ الا ان وعيه زائف لانه يجهل الحقيقة التي تحركة، وتصف الايديولوجيا بأنها افكار موروثه اكتسبت صفة الاطلاق، لذلك هي في هذا الجانب من الدراسة تمثل جملة الافكار والقيم العقائدية التي تحكمت في أذهان صناع القرار السياسي الإيراني، وحددت سلوكهم واهدافقم ودوافعهم في اطار ديني عقائدي وبأفق فكري تؤكد انهم امام الحقيقه المطلقة.

النظام الإقليمي/ العربي/ الدولي:

مفهوم شائع في علم السياسة ارتبط بمفهوم الإقليمية كأحد الموضعات العالمية، في مجال التنظيم الدولي مقابل العالمية، ويدل على شكل معين من الدراسات التي تتناول أحد النظم الفرعية في النظام الدولي [2]، اما النظام الإقليمي العربي: هو مفهوم يشير إلى أنماط التفاعل المتغيرة بين وحدات النظام من حيث مستويات الصراع التنافسي والتعاوني، ومستويات الاعتماد المتبادل أو التبعية, وإنما يشكل بالأساس أنماطا من التفاعل بين دول عربية وغير عربية بحكم الجيرة الجغرافية وعوامل أخرى متفرقة[3]، بينما يعد النظام الدولي هو مجموعة التفاعلات والأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي ينتج عنها أنماط مختلفة ونماذج متباينة من العلاقات التي تتركز حول أطر تنظيمية، وهياكل مؤسسية معينة محكومة ومنتظمة في قواعد ومعايير سلوكية دولية محددة [4].

الامام المعصوم:

مفهوم عقائدي شيعي يعد من ابرز نقاط الخلاف بين الفرق الإسلامية، وهو يحدد الامام القائد الموجه المرجعي للذهب الشيعي ويفسر صفات الامام، اما تعريف العصمه برؤية فقهاء الشيعة انه القوة التي تمنع صاحبها من الوقوع في المعصية، بحيث لا يترك واجبا ولا يقبل محرما مع قدرته على الترك، كما ان المعصوم قد بلغ من التقوى حدا لا تتغلب عليه الشهوات والاهواء، وقد بلغ من العلم في الشريعة واحكامها مرتبة لا يخطئ فيها ابدا[5].

التطرف: تعد ظاهرة التطرف من أكثر القضايا تعقيداً على مستوى العالم وأخطرها على المجتمع الإنساني, لأنها مبعث قلق وخوف للبشرية جمعاء، وهي ذات مفهوم يصعب تحديده أو التعميم عليه، خاصة وأنه يشار إلية بالمعنى اللغوي انه تجاوز لحد الاعتدال ولم يتوسط، وهو يرتبط بالمفاهيم والقيم السائدة في كل مجتمع، في الوقت الذي يتجاوز حده في مجتمع ما ويعتبر هذا تطرفاً، يمكن أن يكون مألوفاً في مجتمع آخر، لذلك فالتطرف والاعتدال مفهومان يرتبطان بالمتغيرات البيئية والحضارية والدينية والسياسية التي

---

[2] الحربي, سليمان عبدالله, مفهوم النظام الدولي الإقليمي, مجلة حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية,ع338,مجلد 32,الكويت, 2011.

[3] مقلد, اسماعيل صبري, العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع, ط7, اسيوط,2009,ص29.

[4] صفي الدين, محمد, النظام الدولي الجديد وتداعياته, ط1, دار الفكر العربي, القاهرة,1993, ص32.

[5] مغنية, محمد جواد, الشيعة في الميزان, ط10, دار الجواد, بيروت, 1989-1993,ص38؛ المجالي, الاسس الفكرية للثورة الاسلامية الايرانية واستراتيجيتها المعاصرة في إدارة انماط الصراع الاقليمي, ص88

؛الجابري, محمد عابد, العقل السياسي العربي, ط3, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,1995,ص5051.

يعيشها كل مجتمع على حده[6]، ويمكن تعريف التطرف على انه ظاهرة تحدث عندما يتخذ الفرد أو الجماعة موقفاً غير حيادي تجاه قضية ما سواء كان موقفهم ايجابياً أو سلبياً.

منهجية الدراسة : ينبغي التأكيد على أن الدراسات المتعلقة بالشؤون الإيرانية تحديدا يمكن أن ينطبق عليها عددٌ وافر من المناهج البحثية خاصة أن التفاعلات التي تحدثها السياسات الإيرانية في محيطها الإقليمي من شأنها أن تؤدي إلى تغير في السياسات الأخرى للدول التي تمثل الطرف المقابل من المعادلات, وهو ما يجعل تلك المساحة العلمية قابلة للدراسة وفق عدد وافر من المناهج البحثية, وتعتمد الدراسة على منهجين أساسيين يمكن أن يندرج تحتهما عدد من المناهج الفرعية وهما:

المنهج التاريخي الكلاسيكي Traditional Historical Approach: وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو إيجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات يمكن استخدامها بشكل صحيح للحكم على الظواهر. وتذهب الدراسة إلى أن المنهج التاريخي لا غنى عنه لدراسة السياسات كطابق أساسي يمكن البناء عليه أو كما يقول (هارولد لاسكي) فإن "دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول"، ومن أهم رواد هذا المنهج أرسطو وابن خلدون وينتقد هذا المنهج من زاوية كون الأحداث التاريخية ومعالجاتها لمشاكلها إنما هي مغايرة للوقت الحاضر.

ومنهج المصلحة القومية: اعتمده الباحث في هذه الدراسة على فروض وأسس منهج المصلحة القومية, فيما يتعلق بتأثر النظام السياسي الإيراني بأيديولوجيته المتشددة وعلاقتها بأنماط الصراع الإقليمي وتحديداً في اليمن، لأنه من أكثر الأطر الفكرية استخداماً في دراسة النشاط السياسي الخارجي على حد سواء، كما أنه يوفر الأدوات العلمية الموضوعية للتعرف على أثر الأيديولوجيا للفكر السياسي الإيراني والسياسات التي ينتهجها النظام الإيراني في حماية مصالحه وتحقيق مشاريعه التوسعية في المنطقة وحضوره السياسي في اليمن باستخدام كافة اشكال القوة .

[6] بيومي , جلال سليمان, التطرف وعلاقته بمستوى النضج النفسي والاجتماعي لدى الشباب, رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية/ جامعة الازهر , القاهرة,1993, ص14

حيث أن مبررات استخدام منهج المصلحة القومية لأنه مرتبط بالأهداف الوطنية بأعتبارها القيمة المركزية للدولة، وتوظيفه في هذه الدراسة يعود إلى تناوله العوامل والأدوات والدوافع التي أدت لتتشدد الفكر السياسي الإيراني، وأثر هذا التشدد في الرؤى والأفكار التي ارتكز عليها نظام الحكم بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م، حيث ارتبطت الحياة السياسية الإيرانية تاريخياً بالظاهرة الأيديولوجية الدينية [7].

من هنا فإن منهج المصلحة الوطنية يعد وصفا موضوعيا لواقع سياسي استراتيجي أو لمصلحة يجب تقديرها واختيارها من بين غيرها، وقد يكون إسقاطا ذاتيا أو تبريرا شخصيا للسلوك السياسي الإيراني ودوافعه ومسوغاته لأشكال حضورة في اليمن وعلاقاته مع حركة الحوثيين وأهدافه الاستراتيجية والتوسعية، خاصة وأن وصف المصالح الوطنية للنظام السياسي الايراني المؤدلج تكون بإطار المحددات الأساسية والحاجات الجوهرية أو المعايير النهائية التي بموجبها صنعت الدولة أهدافها ومقاصدها، ورسم سياستها الخارجية وإستراتيجيتها وتكتيكها الدبلوماسي عبر مؤسسة المرشد الأعلى / الولي الفقيه الدستورية، من خلال استثمار القوة بكافة اشكالها, لتحقيق المبدأ الأعلى للدولة وهو تأمين البقاء للنظام السياسي, فالقوة هي أوكسجين المصلحة الوطنية والدم الذي يغذيها, فكلاهما متمم للآخر ومكمل له، فالقوة هي وسيلة لحماية المصالح الوطنية للنظام الايراني بكافة مشاريعه التوسعية واستراتيجياته في المنطقة، سواء كانت القوة الناعمة ام الخشنه.

الدراسات السابقة:

دراسة محجوب الزويري، حول العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي ودراسة حسام سويلم حول صناعة القرار السياسي في إيران ومنهج إدارة الأزمات، دراسة حسين شوان حول التطرف والارهاب من منظور علم الاجتماع , دراسة فاطمة الصمادي، حول التيارات السياسية في ايران, ودراسة محمد حسن القاضي حول الدور الايراني في اليمن وانعكاساته على الامن الإقليمي، بالاضافة الى دراسة مجيد محمدي حول اتجاهات الفكر الديني المعاصر في ايران، ودراسة سلطان النعيمي الفكر السياسي الايراني, ودراسة:

Mananiam Alfred

[7] شريعتي,علي, التشيع العلوي والتشيع الصفوي, ترجمة حيدر مجيد, تقديم ابراهيم دسوقي شتا, ط2, دار الامير للثقافة والعلوم, بيروت,2007, ص58-59

A multi Perspective Appreoach to The Study of The Iranian Revolution of 1979, (M.A. Thesis,Ohio State University,1985.

تقسيمات الدراسة والاطار النظري:

1. الفكر السياسي الإيراني

1.1 النظام السياسي الإيراني

1.2 التيار الديني الإسلامي المتشدد الحاكم في إيران

2. أيديولوجيا الفكر السياسي الإيراني المعاصر

1.2 مفهوم التطرف الأيديولوجي ودلالاته الاصطلاحية

2.2 البعد الأيديولوجي الديني في الفكر السياسي الإيراني:

3. المرتكزات الايديولوجية للفكر السياسي الإيراني

1.3 إيران في اليمن: أنموذجاً لأيديولوجية النظام السياسي الإيراني

1 . الفكر السياسي الإيراني

يُمثّل الفكر السياسي أحد أبرز الاتجاهات العريقة التي تأخذ حيزاً من اهتمام وتفكير عدد لا محدود من المفكرين والخبراء حول العالم، ويعد من أهم الجوانب التي تضم جُملة من النظريات والأفكار التي يتمّ من خلالها تحديد السلوك الخاص بالحكومات، ويُشكل أحد المقومات المرتبطة بتنظيم حياة البشر، من خلال رسمه للحدود والقوانين واللوائح التي تحول دون تعدي طرف على الآخر، وهو أحد أبرز اتجاهات العلوم السياسية ويأتي في طليعة هذا العلم، من خلاله توزيع أشكال القوة والسلطة والنفوذ في المجتمع أوالدولة، ونظراً لأهمية هذا الجانب ومدى تأثره بالأيديولوجيا العقائدية الشيعية في إيران، تناولت الدراسة في هذا المحور تحليلاً موضوعياً موثقا بالادبيات السائدة يوضح ويجيب على فرضية الدراسة واتساؤلاتها .

1.1 : النظام السياسي الإيراني

بعد أن توالت الوقائع التاريخية مع توفر المعطيات الموضوعية والمادية لانتقال راديكالي وإجراء التغيير الجذري للنظام السياسي الايراني الجديد بثورة شعبية عام1979م، أسهم في تحقيقها حضور منظومة فكرية سياسية من داخل المؤسسة الدينية ومن خارجها بتيارات إيرانية فكرية ليبرالية ويسارية، خاصة بعد أن توفرت البيئة اللازمة للحركة وتوفرت القيادة السياسية التي انعقدت للتيار الديني برئاسة الإمام الخميني[8]، أخذت هذه المرحلة من تاريخ إيران السياسي تتجه نحو آفاق مختلفة عما كانت علية

[8] حمادة, أمل, الخبرة الايرانية : الانتقال من الثورة الى الدولة,ط1, الشبكة العربية للابحاث , بيروت,2008, ص161

قبل الثورة, أدت الى سقوط نظام بهلوي[9]، ليمثل بذلك أوضح مراحل التطور في الفكر السياسي الشيعي المحافظ, كما وأصبح التيار الديني الأبرز في الفكر السياسي الإيراني لهذه الحقبة من تاريخ إيران السياسي، وجاء تعبير صريح وواضح لرؤية وفكر ونهج الإمام الخميني، تمثل بنجاح الثورة الإيرانية بالعام 1979 وضع الخميني المرشد الأول للثورة نظريته الشهيرة "ولاية الفقيه"[10] تلك التي بمقتضاها أصبح وليّا على كل الشيعة حول العالم، وورد هذا في نصوص صريحة من خلال دستور الثورة لعام 1979م وتعديلاته لعام 1989 م، وهكذا منح تطبيق نظرية ولاية الفقيه في إيران آية الله روح الله الموسوي الخميني مكانة بارزة في التاريخ المعاصر، بوصفه زعيما لثورة شعبية عارمة أحاطت بأعتى العروش في المنطقة ومرجعا دينيا نافذا قاد أضخم حركة للإحياء المذهبي الشيعي في تاريخ إيران منذ قيام الدولة الصفوية عام 1501 ميلاديا وأصبح وليا للأمر بالإنابة عن الإمام الغائب[11] .

وتعد هذه الرؤية الفكرية عقيدة دينية سياسية وأيديولوجية للدولة الإسلامية الإيرانية، وهي تمثل الأيديولوجيا المتشددة التي لعبت دوراً توجيهياً مركزياً ومتواصلاً منذ انتصار الثورة عام 1979م[12]، وهي ذاتها التي حددت صياغات الأسس الدستورية لبناء شكل الدولة الإسلامية الإيرانية، فجاءت مؤسسات الدولة الإيرانية وآليات صنع القرار فيها وفق هذه النظرية، كما وصبغت النظام السياسي الإيراني بطابع ايديولوجي ديني تم توظيفه لتحقيق أهداف ومصالح التيار الديني في تحقيق مشاريعه التوسعيه وتصدير الثورة، مما تطلب معالجة الوقائع والأحداث للمتغيرات الخارجية والبيئة الإقليمية المحيطة للنظام السياسي الإيراني وجوانب تطرفه في سياساته الخارجية ومشروعه السياسي في الإقليم العربي والعالم الإسلامي.

لا شك ان هذه الرؤية الفكرية تعد من وابرز الأشكال التي طورها الإسلام السياسي الشيعي الذي تسلم مقاليد السلطة في إيران، وهونتاج لتطور الفقه الشيعي المتشدد بفكره واتجاهاته منذ اختفاء الأئمة المعصومين وحتى ظهورها على يد الإمام الخميني في الحوزة العلمية بمدينة قم الإيرانية، مكان صياغة أفكار الامام الخميني التي أطاحت لاحقا بالسلطة الدنيوية للشاه، وتأسيس جمهورية إيران بمظلة

---

[9] الكار, حامد, إيران1900 –1980,: الثورات المعاصرة والقوى السياسية والاجتماعية, ط1, مؤسسة الابحاث العربية , بيروت , 1980, ص103

[10] كسرائي, شاكر, إيران: الأحزاب والشخصيات السياسية 1890 – 2013م, ط1, دار رياض الريس للكتب والنشر, بيروت, 2014, ص 72 – 73

[11] الصباغ، سعيد، التصدير الاستراتيجي للثورة الإيرانية.. دراسة تحليلية للمحددات والمكونات والآليات، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2018، ص17.

[12] السبكي,امال, تاريخ إيران السياسي بين ثورتين(1906– 1979), ط1, دار المعرفة,ع 250,المجلس الوطني للثقافة والفنون والادآب, الكويت,1999, ص 198.

الإسلام[13]، حيث اقترن فكره السياسي بنظرية الإمامة، التي تحصر الحق بالخلافة وقيادة المسلمين في آل البيت، ورفض الانقسام بالشورى واتخاذها وسيلة لانتخاب الإمام[14].

تُظهر الادبيات السائدة حجم تفاعل التيار الأيديولوجي الفكري الديني السياسي الإيراني المتشدد[15]، في مواجهة التيارات السياسية الإيرانية التي شكلت خطراً على النظام السياسي الحاكم، من خلال مؤشرات ووقائع تاريخية تؤكد استخدام هذا التيار للنهج الإقصائي للخصوم والانغلاق والانتقاء المعلوماتي، وتهميش التيارات السياسية التي قدمت الدعم والمساندة لكل الجهود التي حققت الثورة وانجازاتها، خاصة تيارات الجناح اليساري الماركسي أو التياران الليبرالي [16] والراديكالي[17]، فقد ظهر سعى التيار الفكري الديني الشيعي لتأطير هذا الفكر، وأرجع الفضل إلى الأيديولوجيا الإسلامية التي ارتكز فيها الى بناء الدولة والقضاء على خصومه، ورسم ملامح استراتيجية واهدافه التوسعية[18] من خلالها، واستبدال النظام البهلوي بنظام يتصف بالتشدد والمغالاة الذي يحتكر القرار ويتمسك به، خاصة في جانب رفضه للآخر والتشدد في اثبات معتقداته ورؤيته وافكاره الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

في حين تمثل الأيديولوجية الفكرية للنظام السياسي الإيراني من وجهة نظر فقهاء الشيعه عقيدة مقابلة للتفكير والفلسفة، ويؤكد فقهاء المؤسسة الدينية في ايران بأنها مجموعة من الاستنتاجات للوازم العلمية المترتبة على قواعد المنطق، ولا تعد كياناً مستقلاً قائماً بذاته، تعالج الدراسة هذا المفهوم على انه عملية ذهنية يقوم بها الفكر وهو واعٍ الا ان وعيه زائف لانه يجهل الحقيقة التي تحركة، وتوصف الايديولوجيا بأنها افكار موروثه اكتسبت صفة الاطلاق، لذلك هي في هذا الجانب تمثل جملة الافكار

---

13 الخميني، الإمام,الحكومة الإسلامية ،ط1, مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، ١٩٩٦, ص8

14 الشرقاوي, باكينام, الظاهرة الثورية والثولرة الإيرانية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة,1993,ص175.

15 الكاتب, احمد, تطور الفكر السياسي الشيعي, من الشورى الى ولاية الفقيه, ط6, مؤسسة الانتشار العربي, بيروت, 2008, ص422.

16 النعيمي,سلطان, الفكر السياسي الايراني, ط2, مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, دبي, 2010, ص75

17 الراديكالي : هو اسم منسوب الى راديكالية, ويعني اصطلاحاً : نهج الاحزاب والتيارات السياسية الذي يتوجه الى احداث اصلاح شامل وعميق في بنية المجتمع, وهي نزعة تقدمية تنظر الى مشاكل المجتمع ومعضلاته ومعوقاته نظرة شاملة, تتناول مختلف ميادينه السياسية والدستورية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية, بقصد احداث تغيير جذري في بنيته, لنقله من واقع التخلف والجمود الى واقع التقدم والتطور, كما انه مصطلح يطلق على الجماعات السياسية المتطرفه والمتشدده في مبادئها, ويمثل مذهبا فلسفيا وسياسيا قائماً على المبادرة الفردية والعقلانية ويدعو الى الاصلاح السياسي الجذري, من خلال اطلاق الحرية في الاقتصاد والتفكير العقلاني غير المتسرع قبل اتخاذ الخطوات المؤدية للاصلاح, انظر : عمر, احمد مختار, معجم اللغة العربية , ط1, عالم الكتب, القاهرة, 2008, ج4, ص841

18 الكاتب, تطور الفكر السياسي الشيعي, ص416

والقيم العقائدية التي تحكمت في أذهان صناع القرار السياسي الإيراني، وحددت سلوكه واهدافة ودوافعه في اطار ديني عقائدي وبأفق فكري تؤكد لنخب قيادة هذا الفكرانهم امام الحقيقه المطلقة .

لتمييز بين الفكر والأيديولوجيا في هذا الإطار يوضحه الدور الذي لعبه الفكر السياسي في صنع القرار وفي غيرها من التحولات الاجتماعية[19]، بينما تمثل هذه العقيدة في المصطلح العربي الحديث[20], مفهوماً لا علاقة له بالفكر، بل هو في اغلب الأحيان معاكس للفكر، ولذلك هو فلسفة محددة تشكل بمجملها نظاماً فكرياً وسياسياً [21] يوجه العقل نحو العمل لجماعة من الأفراد يسيرون في حركتهم وفق هذه القواعد، لذلك جاءت أيديولوجيا النظام السياسي الإيراني بمفهوم توضحه طريقة عمله وسلوكه السياسي الخارجي، فقد اشتملت هذه الأيديولوجيا على مجموعة من القواعد التي حددت تكتيكات التغيير واستراتيجياته ضمن المذهب الفكري الشيعي لنظام السياسي الحاكم [22].

2.1 التيار الديني الإسلامي المتشدد الحاكم في إيران:

إن طبيعة النظام السياسي الإيراني في بعده الديني – المذهبي، انعكس بشكل واضح على سلوكه وسياسته الخارجية، المرتبط بشكل وثيق في جملة الانشطة والتفاعلات التي مارسها النظام وأمن بها بغية تحقيق طموحاته في الاستمرار وتعزيز مصالحة القومية وحمايتها، فقد لعبت المذهبية الطائفية في الإستراتيجية الإيرانية المعاصرة دوراً إقليمياً مؤثراً وهاماً في محيطها العربي والإسلامي [23]، ولذلك أخذت تتبلور بجملة محددات وثوابت طغى عليها الفكر الديني المذهبي الشيعي، عمقت رؤية صانع القرار السياسي تجاه المتغيرات كافة بضوابط ومعايير محددة بهذه الايديولوجيا وبمفهوم الأمن الصلب تجاه دول الجوار في الخليج والعراق وسوريا واليمن ولبنان، مما جعلها ذات رؤية سياسية المؤدلجة تؤثر بشكل واضح في دول المنطقة.

لذلك تحدد الدراسة مؤشرات أثر أيديولوجيا الفكر السياسي الإيراني في جوانبه النظرية والتطبيقية وأثرها على تنامي ظواهر التطرف الفكري والتشدد المنتجه للعنف والإرهاب، والتي ظهرت بشكل أساسي من خلال التفاعلات الإقليمية والعربية، بأنماط صراع متعدده منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م، إذ أن دوافع ومسوغات إستراتيجية النظام السياسي الديني الحاكم في طهران رسمت مشروعها

---

[19] يزدي, تعليم الفلسفة, ص242

[20] سياهرودي, سهراب رازقي, الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي الشيعي المعاصر ما بين 1941 – 1978م, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة طهران, طهران, 1994, ص2

[21] داوري, القومية والثورة,'ط1, وزارات إرشاد, طهران, 1986, ص55– 203

[22] بشيرية, حسين, الثورة والتعبئة السياسية, ط1, نشر جامعة طهران , طهران,1993,ص70 – 82

[23] الموسوي, المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية, ص 47

التوسعي بدافع تحقيق مصالح إستراتيجية واقتصادية وسياسية وأمنية في المنطقة والإقليم، تسعى من خلالها الى التحكم في دول الجوار والهيمنة على قرارها السياسي والاقتصادي، بمبررات ومسوغات سعيها لنصرة شعوب المنطقة التي يتوجب عليها تحريرهم من استبداد الأنظمة الحاكمة فيها، بأطار نظرتها الأحادية المتشدده للقيم والافكار الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة في البيئة الجيوسياسية الإيرانية، وبدافع وجوب دعم مقاومة الاحتلال الصهيوني لفلسطين، والتدخل في غالبية توجهات وتفاعلات العلاقات داخل النظام الإقليمي العربي والإسلامي، ورفض استراتيجيات الدول الاستعمارية وتحالفاتها الإقليمية المتقاطعة مع مصالح المشروع الإيراني التوسعي، وقد واكب هذه التطورات والتحولات تنامى دور النظام السياسي الديني الحاكم في طهران، بكافة مؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية بأذرعه وميليشياته المؤدلجة التى زادت من تدخلاتها الإقليمية وتجاوزت حدود دولها الوطنية الى دول جوارها الجغرافي.

كما ويتضح للبحث أن أهم الأهداف والدوافع الإستراتيجية الإيرانية التي يظهر فيها التأثير المباشر للبعد الديني المذهبي، من خلال سعيها المتواصل والحثيث نحو تحقيق الحكومة الإسلامية العالمية ونشر الفكر الديني الشيعي في كافة اقطار العالم وتصدير قيم الثورة، وتحقيق طموح قيادتها للإقليم بإطار دستوري سياسي عقائدي ثوري، حيث استخدم لتوظيف أيديولوجية الثورة وإستراتيجيته وتوجيهها نحو دول الإقليم, وسائل عديدة من الدعايات والاعلام الموجه لدول الإقليم، وتشجيع الثورات التي تتبع نهجاً أيديولوجيا مماثل لها، مثل دعم كل من الحركة الحوثية في اليمن، وحزب الإخوان المسلمين في مصر، وتقديم الدعم والمساندة للتنظيمات والأحزاب والحركات التي أخذت بأيديولوجية هذه الثورة الإسلامية الإيرانية[24] ونظامها السياسي العقائدي، كحزب الله في لبنان وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس)، وقد تبنت الإستراتيجية الإيرانية سلوكها السياسي وفقاً لرؤيتها وقدراتها وإمكاناتها التأثيرية في النطاق الإقليمي، وفق منهج المصلحة القومية واستخدام القوة لتحقيق هذه الاستراتيجية، ضمن المحددات التقليدية للسياسة الخارجية الايرانية.

بينما يظهر بأن التيار الديني الإسلامي الثوري الراديكالي الحاكم في إيران يمثل تياراً سياسياً متشدداً في حقبة مهمة من تاريخ إيران السياسي، لا زالت عواقبة تتفاعل بجوانبه العقائدية والفقهية التاريخية مع المتغيرات السياسية والاجتماعية، متجسداً في رؤى وأفكار آية الله الخميني وعدد من فقهاء

[24] عبد الشافي, جدالات الفكر والحركة, ص39

الشيعة من أنصاره[25]، وقد تميز بعدة مؤشرات أبرزها: الدور السياسي الراديكالي الذي حدده التيار الديني[26] في بناء هيكل غير تقليدي لنظام سياسي مؤدلج ومتشدد بإطار دستوري.

هذا التصور لمفهوم التشدد والمغالاة (التطرف) يتضح في الفكر السياسي الشيعي الإيراني الذي انتقل إلى أقصى ما يسعى إليه في تحقيق مصالحه القومية واهدافه الاستراتيجية، أنجز بتعظيم دور الفقهاء في السلطة الحاكمة بعد أن أصبحت سلطتهم مطلقة تنسخ ما قبلها من أطروحات سلطانية"[27]، ورفض الأفكار السابقة للثورة التي حاولت تصحيح المسار ورفض وقاوم التيار الديني الشيعي (الفقهي الولائي)، جهود العديد من "المجددين والتنويرين المتأثرين بالثقافة الغربية من اصحاب الرؤى الفكرية"[28]، الذين جاهدوا لتعميق وزرع افكارهم التحررية، تلك الأفكار والتوجهات التي أكدوا فيها أن الإسلام هو أيديولوجية التغيير وهو الحل والمنهج العلمي الذي سيخرج ما بداخل الإنسان من إبداع ونزوع نحو الكمال، وأن الأيديولوجية الإسلامية قادرة على بناء المجتمع المثالي، الا أن العقيدة الطائفية المتشددة وأيديولوجيا الفكر السياسي سلكت منحى آخر متناقض ومتقاطع مع هذا التيار، جلب حالة من عدم الاستقرار وخللا في موازين القوى في المنطقة، هددت أمن شعوبها وانظمتها السياسية، وفرقت بين مكونات المجتمع في دول الجوار، وحققت سيطرة جزئية لمشروعها التوسعي فيما يسمى الهلال الخصيب.

2. أيديولوجيا الفكر السياسي الإيراني المعاصر

يعد التطرف الإيديولوجي من المتغيرات المحلية المفسرة للسلوك السياسي أو ما يسمى بمتغيرات البيئة الداخلية الناشئة من تفاعل البيئة الداخلية للوحدة الدولية أو مع وحدات دولية أخرى[29]، وتشير الدراسة في هذا الجانب الى مجموعة المتغيرات الموضوعية الناتجة من هذا التفاعل مع غيرها من المتغيرات الداخلية، والتي يطلق عليها اصطلاحاً الخصائص القومية للدولة، وهي ما يحدد في ضوئها السلوك السياسي الخارجي للوحدة الدولية[30]، وتحليل المذهب السياسي الذي يخلق هذا السلوك ويضبط إيقاعه.

1.2 مفهوم التطرف الأيديولوجي ودلالاته الاصطلاحية:

---

[25] الصمادي, فاطمة, التيارات السياسية في ايران, ط1, المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, قطر 2012, ص22.

[26] عبدالناصر, وليد, ايران : دراسة عن الثورة والدولة, ط1, دار الشروق, القاهرة, 1997: ,ص8

[27] ابراهيم, فؤاد, الفقيه والدولة, تطور الفقه الشيعي, ط1, دار الكنوز الادبية, بيروت,1998, ص284

[28] الهلالي, عماد, الفكر العلماني في إيران الإسلامية ,ط1, دار الانتشار العربي, بيروت ,2012,ص67

[29] كمال, المنوفي, مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة,ط1, وكالة المطبوعات والنشر, الكويت د.ت, ص32

[30] سليم, محمد السيد, التحليل العلمي للسياسة الخارجية : إطار نظري, مجلة الفكر الاستراتيجي العربي, نيسان,1992, ص145.

تتناول الدراسة وفق هذا الإطار البعد الإيديولوجي الديني وتأثيره وفق المتغيرات الداخلية التفاعلية, التي لعبت دورا كبيرا في التشدد والمغالاة لدى صانع القرار السياسي الإيراني الخارجي، والبحث في دلالات التطرف الأيديولوجي يتطلب تحديد مفهوم مصطلح التطرف: لغة فهو مشتق من "الطرف" أي "الناحية"، أو منتهى كل شيء"، وتطرّف "أتى الطرف"، "وجاوز حد الاعتدال ولم يتوسط، "وكلمة "التطرف " تستدعي للخاطر كلمة "الغلوّ" التي تعني تجاوز الحد، وهو من "غلا" "زاد وارتفع وجاوز الحد "، ويقال الغلو في الأمر والدين، فالمتطرف يعتنق أفكارا خاطئة أو مائلة القصد[31]، وهو إصطلاحاً يعني الإغراق الشديد في الأخذ بظواهر النصوص الدينية عن غير علم بمقاصدها وسوء الفهم لها، لدرجة الغلو المنكر في الدين[32]، وقيل انه الشطط في الفهم وتجاوز حد الاعتدال ويضاد مصطلح "الوسطية" الذي هو من الوسط " الواقع بين طرفين.

وهو بلا شك مفهوماً يرتبط عادة بالانغلاق والتعصب للرأي، ورفض الآخر وكراهيته وازدرائه وتسفيه آرائه وأفكاره، والمتطرف فرداً كان أم جماعة ينظر إلى المجتمع نظرة سلبية، فلا يؤمن بتعدد الآراء والأفكار ووجهات النظر، ويرفض الحوار مع الآخر، وقد يصل الأمر بالمتطرف إلى تخوين الآخرين وتكفيرهم دينياً أو سياسياً وربما إباحة دمهم[33].

يتضح بأن هذا الشكل من التطرف يزداد خطره حين ينتقل من طور الفكر والاعتقاد والتصور النظري إلى طور الممارسة والتطرف السلوكي[34]، الذي يعبر عن نفسه بأشكال مادية من أعمال قتل وتفجيرات وتصفيات واستخدام لوسائل العنف المادي المختلفة لتحقيق الأهداف .

هذا إلى جانب أن التشدد والمغالاة في الفكر يرتبط بأنشطه لمعتقدات واتجاهات وأفكار ومشاعر وأفعال وسلوكيات بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً، فأنه يرتبط بسلوكيات مادية عنيفة في مواجهة الخصوم من المجتمع، وهي في الغالب تنشط في مواقف الصراع وتعلن عن نفسها باعتبارها شكلاً عنيفاً من أشكال الانغماس في الصراع، ولها أشكالا عديدة أبرزها حضوراً في التاريخ المعاصر التشدد الديني الأيديولوجي، مثاله سلوك النظام السياسي الايراني ومشاريعها في المنطقة، التي وظفت وارتكزت على خطاب ديني شيعي متشدد، يعكس سلوك صانع القرار الاستراتيجي الإيراني، الذي تجاوز المعقول في فرض رؤيته السياسية الخاصة بالتيار الفكري الديني الحاكم، فهو تشدداً ومغالاة لنخب وقيادات تنظيم سياسي في بيئة حاضنة لفكرهم الطائفي رافقه افعال وخطط تترجم

---

[31] رشوان, حسين, التطرف والارهاب من منظور علم الاجتماع' ط1, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية,2002,ص16

[32] رشوان , التطرف والارهاب, ص15

[33] الجابري, محمد عابد, التطرف يميناً والتطرف يساراً , متوفر على الموقع الالكترونيwww.aljabriabed.net

[34]الجابري, التطرف. , متوفر على الموقع الالكترونيwww.aljabriabed.net

على ارض الواقع باستخدام القوه الصلبة[35]، لتحقيق طموحاتهم السياسية, متجاوزين بذلك الادوات الدبلوماسية وعلاقات حسن الجوار .

بينما يعد الإرهاب بكل اشكالة نتاج طبيعي للتطرف والتشدد، وأداة توظف لتحقيق أهداف سياسية سواء كانت لمواجهة داخلية بين السلطة السياسية وجماعات معارضة لها، أو كانت لمواجهة خارجية بين الدول وأطراف فاعلين دوليين, فالإرهاب هو نمط من أنماط استخدام القوة في الصراع السياسي تستهدف القرار السياسي، من خلال إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار ما أو تعديله أو تحريره، يغذى التطرف من خلال الأساليب القمعية في التعامل مع الجماعات المتطرفة، الذين يشعرون بالقهر وغالباً ما يجنحون للتطرف والتشددو استخدام العنف، لتدمير الحياة نفسها كما يحدث في التفجيرات الانتحارية.

أما دلالات التطرف الأيديولوجي في سياق التحليل لأثره في الفكر السياسي الإيراني فهو: ظاهرة تتعلق باتجاهات فكرية منحرفة متشدده وبدائية مارسها نخب وقيادات التيار الديني المحافظ في بناء استراتيجيته، وقد تحول في مجال ممارسة النظام السياسي الإيراني وأذرعه الدستورية إلى سلوك سياسي يستخدم أدوات القوة بتشدد ومغالاة، ويتصف بأنه سلوك سياسي خرج عن القواعد الفكرية والثقافية التي يقبلها المجتمع الإقليمي والدولي حقل قضايا أو موقف الحياة السياسية في دول الإقليم، كما انه أخذ شكلاً جاوز حد الاعتدال في السلوك الديني فكراً وعملاً، و يعد خروجاً عن المسلك في فهم الدين والعمل بتعاليمه سواء بالميل نحو التشدد أو بالممارسة لأفكار التيار الإسلامي السياسي الشيعي (الفقهي الولائي)[36].

أفرز هذا التطرف نمطاً من التشدد خلق حالة من ردود الفعل والعنف الذي أرعب المدنيين وأصابهم بصورة عشوائية, سقط على أثره مئات الألاف من المدنيين والعسكريين قتلى وجرحى في المنطقة خلال الفترة عام 1979 – 2018م، ولا يمكن فهم الإرهاب وطبيعته وأسبابه دون تحليل ظاهرة التطرف الأيديولوجي للفرق الدينية التي تقاطعت في جوانب تنظيم وارث السلطة السياسية منذ القرن الاول الهجري, لأنه يرتبط عادة بالانغلاق والتعصب للرأي ورفض الآخر وكراهيته وازدرائه وتسفيه آرائه وأفكاره، والمتطرف فرداً كان أم جماعة ينظر إلى المجتمع نظرة سلبية وقد يصل به الأمر إلى تخوين الآخرين وتكفيرهم دينياً أو سياسياً وربما إباحة دمهم، ويزداد خطره حين ينتقل من طور الفكر والاعتقاد والتصور النظري إلى طور الممارسة والتطرف السلوكي، ولهذا دلائل صريحة وواضحة توثقها الوقائع والاحداث في ممارسات السياسة الخارجية الايرانية تحديداً لقوتها وميلشياتها العسكرية الخشنه في العراق وسوريا واليمن وبأبعاد إقليمية.

---

[35] المجالي , الاسس الفكرية للثورة, ص86.

[36] المجالي, الاسس الفكرية للثورة, ص87.

2.2 البعد الأيديولوجي الديني في الفكر السياسي الإيراني:

ظهر تأثير البعد الديني الأيديولوجي المذهبي في الفكر السياسي الإيراني واستراتيجيته بشكل ملموس في محيطها الإسلامي والعربي، بعد أن نشطت السياسة الخارجية الإيرانية وتفاعلت إثر التحولات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي عاشتها إيران عقب ثورة عام 1979م، لتشمل تحولاً جذرياً لمنظومة العلاقات الخارجية, بأطر إستراتيجية وأهداف تنسجم مع الفكر الثوري للتيار الديني الفقهي الولائي المتشدد الحاكم، ووفق ثوابت ومرتكزات طغى عليه الخطاب الفكري الديني المذهبي الشيعي، كأبرز المؤشرات الواقعية لفكر أسس هيكله ونظامه السياسي الديني وفق نظرية ولاية الفقيه ومبدأ تصدير الثورة التي تؤكد أبعاد هذا التشدد والمغالاة وتمسكه بأيديولوجيته الدينية وإتجهاته الفكرية وعقيدته الطائفية، إضافة إلى أن المؤشرات التي تفسر سلوك النظام السياسي الإيراني تعد من الدلائل الموضوعية لحجم التطرف الأيديولوجي الديني، ونتائجه تتضح من خلال إدارة الإستراتيجية الإيرانية لأنماط الصراع الإقليمي في المنطقة[37] والتدخل المباشر في الصراعات والازمات القائمة، باستخدام أدوات وسائل ومسوغات تبرر سلوكه السياسي المتطرف[38] في المنطقة ودول الجوار.

فقد جاء استخدام البعد الأيديولوجي مدخلاً لتحليل تأثير التطرف الديني في إستراتيجية النظام السياسي الإيراني، ليتضح من خلال هذه الدراسة أن أثر المذهب الشيعي المتشدد على منظوره ورؤيته لمصالحه وأهدافه السياسية الخارجية[39]، ونظرته تجاه العالم الخارجي وتعريفه للصديق والعدو، يبقى ضمن الإطار النظري المسمى " المنظور الجزئي" في العلاقات الدولية، وهو الذي يسمح بدراسة الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بسلوك سياستها الخارجية، ومراعاة البيئة الداخلية للدولة كمحدد لذلك السلوك[40]، وقد ارتبطت هذه الدراسة في تحليل البعد الأيديولوجي الديني القيمي وأثره في السياسة الخارجية، بمفهوم "الأيديولوجيا"، حيث نظر بعض منظري السياسة الخارجية للأيديولوجيا على أنها الإطار العام لتحليل الأبعاد الدينية والقيمية والعقائدية والثقافية والحضارية في تأثيراتها في السياسة الخارجية[41].

---

[37] الموسوي, صباح وآخرون, المشروع الإيراني في المنطقة العربية والاسلامية,ط3,دار البشير للثقافة والعلوم,القاهرة,2015,ص47

[38] محمدي, مجيد, اتجاهات الفكر الديني المعاصر في ايران, مراجعة وتحقيق صادق العبادي, ط1, الشبكة العربية للابحاث والنشر, بيروت, 2010 , ص62-65

[39] عبدالحي, سماح عبدالصبور, القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة أدوات السياسة الخارجية الايرانية تجاه لبنان منذ 2005, جامعة القاهرة,2013,ص11

[40] عبد الحي, سماح عبد الصبور, القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ 2005, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة,2013 , ص11

[41] سلامة, غسان وآخرون، الأيديولوجيا والسياسة الخارجية الأمريكية: الإدارة الأمريكية الحالية ، ط1, مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت, 1991، ص319 -320.

كما تناقش البعد الأيديولوجي الديني المتشددة في الفكر السياسي الإيراني الشيعي على اعتبار انه متغيراً من بين العديد من المتغيرات المتداخلة والمتفاعلة في هيكل النظام، مما يثبت أن السياسات التي يصنعها النظام السياسي الحاكم تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات واضحة وجليه عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة، كما أن المعتقدات الدينية العقائدية الشيعية تمثل جانباً فلسفياً ونظرياً لأراء وأفكار وقيم أنتجتها لغة المعتقد والموروث الفكري عبر مراحل التاريخ لبلاد فارس، وتضمنت هذه الايديولوجيا مفاهيم ومدلولات عقائدية دينية شيعية كالإمام المعصوم ومذهب الأئمة الاثنى عشر المقّر بالقلب يدعمه البيان، الذي يحرك الافراد ويوجه سلوكهم وفكرهم السياسي والاجتماعي[42] تجاه مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3. المرتكزات الايديولوجية للفكر السياسي الإيراني

تشكلت ابرز المرتكزات الايديولوجية للفكر السياسي الإيراني التي أستند اليها النظام السياسي الديني في إيران, من خلال إمكانياتها البشرية والاقتصادية وموقعها الإستراتيجي، وتاريخها ذو الجذور العميقة، وهي تتمحور ضمن: المصالح القومية الإيرانية, التي تستثمر الموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية، كأدوات يوظفها صانع القرار الإستراتيجي في الحفاظ على هذه المصالح باستخدام كافة اشكال القوة، هذا فضلا عن فرض المرتكزات الإيديولوجية الدينية المتشددة القائمة على مبادئ العقيدة الشيعية ونظرية ولاية الفقيه[43]، واستثمار عناصر القوة وامكاناتها الكبيرة لمعارضة وزعزعة استقرار الأنظمة الملكية الوراثية في الإقليم العربي ودول الجوار،لأعتبارها أنظمة استبدادية وفق الرؤية السياسية الإيرانية [44].

كما وتمثل الأسس والمرتكزات السياسية والعقائدية التي قام عليها النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، جانباً مهماً في تحديد وتحليل أثر المؤسسات والقوى السياسية في صنع الاستراتيجيات الإيرانية، وفي تناول البدائل السياسية للمشروع الإيراني في الإقليم العربي والإسلامي، فقد

---

[42] الجابري, محمد عابد, العقل السياسي العربي, ط3, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,1995,ص5051.

[43] العدوان, طايل يوسف, الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الشرق الأوسط , كلية الآداب والعلوم, الأردن , 2013 , ص121

[44] الزويري, محجوب, حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر , أوراق ندوة مركز الجزيرة للدراسات, قطر,2013, متوفر على الرابط الإلكتروني www. Studies, Aljazeera .net

جاء هذا المرتكز وفق اطر الدستور الإيراني لعام 1979 وتعديلاته لعام 1989م[45]، ومنه انطلقت مشاريعه الخارجية اهمها تصدير الثورة[46] والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول [47].

بعد أن اتخذ النظام السياسي الإيراني ولاية الفقيه أساساً ومرتكزاً ثابتاً له، عُد هذا النظام من أعقد الأنظمة السياسية في العالم، لأنه يجمع بين الدولة الثيوقراطية(الدينية) وبين النظام الديمقراطي[48] غير التقليدي، ويبدو أن أثر هذه المرتكزات الإستراتيجية الإيرانية ترجمت على ارض الواقع في حضورها الإقليمي وتدخلها المباشر في الأزمات والصراعات والنزاعات القائمة منذ عقود في الإقليم، رافقها النفوذ الأوسع انتشاراً وتصدير قيم الثورة فكراً ومعتقداً في العالمين العربي والإسلامي [49]، وظفت لذلك بعدين أساسيين الأول : يتمثل في البعد العقائدي والذي يسعى لتغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه قيم آل البيت والأئمة ألاثني عشر والدعوة إلى تنفيذ وصاياهم، بينما تضمن البعد الثاني العمل وفق اسس النضال الثوري الذي يتعلق باتجاه قوة ذاتية من دول المنطقة، بإستثمار إمكاناتها الاقتصادية والأمنية التي تحول دون وجود قوى أجنبية في الإقليم [50] تهدد استمرار إيران وتحفظ مصالحها في المنطقة.

لذلك أصبح البعد الديني مصدر تشريع رئيسي في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومحرك رئيسي لصنع السياسات، فجاء مساهم فاعل في تحديد شكل وطبيعة الإستراتيجية الإيرانية، التي وضعته ضمن نطاق النظام الدولي كوحدة مستقلة ذات سيادة، بمشروع إسلامي متشدد، يبرر رؤيته السياسية بأنه يسعى لدعم المشروع الإسلامي السياسي العربي بقوة في مواجهة الأنظمة العربية التقليدية, خصوصا بعدما أتخذ النظام السياسي الإيراني من قضية فلسطين قضية مركزية له، بلور من خلالها "مشروع إسلامي عالمي"، لم يبتعد فيه عن المذهب الشيعي الطائفي، والمشروع الثوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسعى إلى دور إقليمي توسعي قيادي من خلال إيجاد حلفاء مذهبيين سعى به إلى احتواء بعض القوى والتيارات المقاومة، لكنه لم يوفق إلا مع حركة حماس ذات الطابع الإسلامي السياسي المقاوم للاحتلال الإسرائيلي، وحزب الله اللبناني، وجماعة الحوثي في اليمن، إضافة إلى استثمار

---

45 دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتعديلاته 1989, ط1, المشرق للثقافة والنشر,بيروت, 2003

46 تصدير الثورة: هي عقيدة أيديولوجية لازمت الثورة الاسلامية الايرانية , تجسد قيمها التوسعية لاعتبار انها اسلامية عالمية, والاهتمام بنشرمبادئها وتطلعاتها خارج نطاق الدولة, وهي تدعم مبادئ الثورة ضد اعدائها؛ تعريف الباحث.

47 مسهر, عبدالله يوسف, السياسة الخارجية الإيرانية , تحليل صنع القرار , مجلة السياسة الدولية , ع 138 , مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية, القاهرة, 1999, ص11, متوفر على الرابط الإلكتروني www.siyassa.ahram.org.eg

48 المجالي, الاسس الفكرية للثورة الاسلامية الايرانية, ص88

49 عبد الحميد, عصام السيد, الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية, ط1, عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية, القاهرة, 2006, ص167

50 عبدالمؤمن, محمد السعيد, تكيف مرحلي : إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية, السياسة الدولية, العدد196, مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية, , 2014 , ص 63, متوفر على الرابط الإلكتروني www.siyassa.ahram.org.eg

المكونات السكانية العربية الشيعية في العراق ودول الخليج العربي ولبنان وسوريا واليمن، إلا أن جذور الاختلاف والنزاع ظلت قائمة على رأس أولويات السياسة الخارجية الإيرانية مع محيطها الإقليمي ودول الجوار [51].

1.3 إيران في اليمن: أنموذجاً لأيديولوجية النظام السياسي الإيراني

إن دور إيران الإقليمي يُعد محدداً حاكماً للصراع في المنطقة، في ظل الخلل في توازن القوى الإقليمية، ويعزز هذا الدور مفهوم الدولة القائد في الإستراتيجية الإيرانية التي سعت لتحقيق حضورها السياسي، وفرض وجودها في المنطقة عبر مشروعها الإقليمي في التوسع والتمدد ليشمل كافة الإقليم ودول الجوار، مما دفع اغلب دول المنطقة إلى التصدي لهذا المشروع حفاظاً على توازن القوى الإقليمي[52]، خاصة وأن دور إيران الإقليمي أرتبط بدورها كقوة تتطلع للهيمنة الإقليمية، امتلكت ما يكفي من القوة للسيطرة على النظام الإقليمي، واكتسبت أدوات المساومة والتداخل مع جميع القوى الغربية ذات المصالح الجوهرية في منطقة الخليج وجوارها العربي، وعُدّت اليمن إحدى أهمّ نقاط الاهتمام الرئيسية بالنسبة إلى إيران، التي من شأنها أن تساعدها في تعزيز مكانتها في الإقليم، وعليه يمكن القول إن موقف إيران من النزاع في اليمن ودعمها لأحد ابرز اطراف النزاع في سلسلة الحروب والمعارك المتماثلة هو أبرز محددات العلاقات في تنامي ظاهرة العنف والتطرف المبني على أساس مذهبي في الحالة اليمنية.

خاصة وأن الدراسة بهذا الجانب تسقط مضامين الأيديولوجيا الفكرية لسلوك النظام السياسي على واقع الأزمة في اليمن، ليتضح بأنها مجرد مصفوفة متراصة من الأسباب التي تدفع في اتجاه تنامي ظاهرة التطرف والتشدد المؤدي الى العنف في اليمن وفي أماكن أخرى ذات صلة، مستمدة من تأسيسه لمؤسسات سياسية واقتصادية وميليشات عسكرية على نحو مذهبي دافعها ومسوغها أنها تخدم في صورتها النهائية أهداف ومصالح الجماعات الإرهابية في الطرف الآخر على اختلاف تشكيلاتها ومشاربها، ويمنحها طاقة الدفع لتأسيس عملياتها على نحو مذهبي مقابل(لكل فعل رد فعل).

انعكست الأهداف التوسعية والمحددات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية في اليمن من التصورات التاريخية في استعادة أمجاد ماضيها الامبراطوري القديم, مضاف الى ذلك دوافع ومسوغات

---

[51] ادريس, محمد السعيد, ثلاثون عاما على قيام الثورة الإيرانية في إيران, السياسة الدولية, عدد1, مؤسسة الأهرام للنشر, القاهرة, مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية, القاهرة , , 2009 , ص17, متوفر على الرابط الإلكتروني: www.siyassa.ahram.org.eg

[52] كشك , محمد اشرف, الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج, مجلة آراء حول الخليج, عدد 2016/2/1,ص75-76

عديدة منها الإرث التاريخي للتشيع الإيراني بكل ما يحمله من مشاعر الألم والإحساس بالظلم، ومقاومة العزله في محيطها الجغرافي، ومن الأيديولوجيا الدينية الإيرانية المتشددة في التأثير على التفاعلات السياسية الإقليمية، إذ تنامت الجهود الإيرانية لنشر التشيع في اليمن وفقا للمذهب الإثنا عشري، واستثمر النظام السياسي الإيراني الحاكم الفكر الديني المتشدد ووظفه في دعم الحوثيين[53] للتغلغل وتصدير قيم الثورة ومعتقده الأيديولوجي إلى المجتمع اليمني ولشعوب المنطقة كافة تحت مبررات دينية متشددة, تمثل بهذا الجانب من سلوكها السياسي تحولاً جوهرياً في قواعد اللعبة الإقليمية واختلال لموازين القوى الإقليمية[54]، نظراً للأهمية الإستراتيجية التي يتمتع فيها اليمن، فهو العمق الإستراتيجي لدول الجوار الخليجي العربي، ويمتاز مجتمعه ببنية قبائلية وسياسية متعددة، وهو بؤرة اضطراب فاقده للاستقرار والتنمية نتيجة تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية قبل وبعد إسقاط نظام علي عبدالله صالح عام 2011م, تلك المتغيرات التي شكّلت مشهدًا سياسيًّا معقّدًا ومضطربًا، أتاح للنظام الايراني مجالًا رحبًا لتعزيز دوره وحضوره وتوسع نفوذه على الساحة اليمنية، وفي هذا الإطار وثقت إيران تحالفها مع الحركة الحوثية[55] استنادًا إلى الاعتبارات المذهبية والأيديولوجية المشتركة، وكثفت دعمها لها سياسيًّا وإعلاميًّا وماليًّا وعسكريًّا[56].

---

[53] **الحوثيون** : يعد الحوثيون المكون المذهبي الثاني في اليمن, ويتبعوا الى المذهب الزيدي الاقرب الى الشيعة منه الى أهل السنة والجماعة, وقد نسب هذا المذهب الى مؤسسه زيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي (80هـ – 122هجري /698 – 740م), الذي صاغ نظرية شيعية في السياسة والحكم, واستطاع ان يؤسس لتيار فكري ديني يرتكز على الجهاد في سبيل تحقيق استرداد السلطة من الاتراك بقيادة الامام يحيى بن منصور بن حميد الدين والثورة على الاتراك عام 1322 هجري / 1904م, اسس دولة زيدية في اليمن استمرت حتى عام 1382هجري / 1962م, انتهت بقيام الثورة اليمنية مع بقاء اليمن معقلاً ومركزاً مهماً لهذا التيار المذهبي العقائدي, بينما يُعد الحوثيون أو منتدى الشباب المؤمن حركة دينية ذات تنظيم سياسي عقائدي , يسعى لاسترداد الإمامة, ويعتنقون العقيدة الاثنى عشرية التي تعود في الاصل الى المذهب الزيدي وتسمى الفرقة الجارودية, نسبة الى ابي جارود زياد بن منذر الهمداني المتوفى عام 105 هجري وهم من المتشددين في العديد من الاحكام والسير , حتى انهم وصفو بالروافض : انظر ابو الفتح , محمد عبدالكريم الشهرستاني, الملل والنحل, تحقيق احمد فهمي, ط2, دار الكتب العلمية, بيروت 1992, ص157.

[54] كشك , محمد اشرف, الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج, ص76

[55] **الحركة الحوثية** : اخذت الحركة اسمها من الاب الروحي بدر الدين الحوثي الذي قاد الجماعة الحوثية واتخذ محافظة صعده في الشمال الغربي لليمن مركزاً لها, بدأت الحركة نشاطها السياسي عام 1988م بعد انشاء اتحاد الشباب وتحولت الى مشروع سياسي مع قيام الجمهورية اليمنية عام 1990م, خاصة بعد اقرار مبدأ التعددية السياسية في البلاد, وبدأت العمل على ارض الواقع مع بقية اطياف المجتمع السياسية القومية واليسارية والاسلامية والليبرالية, فيما شاركت الاحزاب الشيعية وشكلت نواة منتدى الشباب المؤمن الذي تحول عام 1997م الى تنظيم سياسي برز بدر الدين الحوثي المرجع الاعلى له , وبين عامي 1999– 2004م بدأ نشاط التنظيم يأخذ الطابع العسكري وهو ما اطلق علية الحركة الحوثية: انظر الاحمدي, عادل, الزهر والحجر: التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد, ط2,مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر , 2007, صنعاء, ص129

[56] القاضي, الدور الايراني في اليمن, ص30

كما مهدت هذه المتغيرات السياسية في اليمن إلى صراع سياسي بين طرفين، الأولى منتخبة تمثل الشرعية والثانية ثورية لمكون يمني طائفي شيعي معارض، وبالتزامن مع بروز الحوثيين كقوة مهيمنة مدعومة إيرانيًّا، واستيلائهم على السلطة بالقوة في الفترة من عام 2004 وحتى 2010م، تصاعدت حدة الصراع, استثمرت الإستراتيجية الإيرانية هذا الواقع في ظل حالة الفوضى وعدم االستقرار، نتيجة لتعثر عملية االنتقال السياسي، وتفاقم الإنقسامات الداخلية، وضعف فعالية الحكومة اليمنية الشرعية، وإخفاقها في التعامل مع المشكالت السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك سعت إلى ممارسة دور محوري تمثل في سلوكيات وأنشطة ذات طابع سلبيّ(صراعية ساعية للهيمنة، مثيرة للنزاعات والتوترات)، بمسوغات ودوافع مصلحيه نفعية واعتبارات آيديولوجية، وظفت لها كافة إمكانياتها وقدراتها السياسية والمادية، وفقًا لإستراتيجية توسعية وتصوّرات صُنّاع القرار في النظام السياسي الإيراني للسيطرة على مضيق باب المندب، وتمكين الحركة الحوثية من السيطرة على مفاصل مهمة وحيوية على الأرض اليمنية، وهذا الدور يُعد سلوك أشتمل على نمط تفاعلي في إدارة الصراع بين أطراف النزاع في اليمن بالتدخل في الشؤون الداخلية اليمنية، واتخاذ القرارات وتحديد الوظائف والالتزامات التي مارسها النظام السياسي الإيراني تجاه الفصائل والمليشيات التابعة للحركة الحوثية, التي جاءت على شكل دعماً ومناصرة ضد حكومة عبد ربه منصور هادي التي أنتجتها الثورة اليمنية بالانتخاب من خلال كافة تياراتها السياسية بعد إسقاط نظام علي عبدالله صالح عام2011م.

وفي هذا السياق تصوّر النظام السياسي الإيراني أدواره وأنشطته التداخليه في الجوار الإقليمي، كنوع من الجهد الهادف إلى حماية الذات، من خلال السعي لحشد وتعبئة الأنصار أو الموالين، ولا سيّما من الجماعات والفصائل القريبة منها مذهبيًّا وأيديولوجيا باستخدام القوة الناعمة أو من خلال الاعتماد على الحرس الثوري الإيراني القوة الصلبة في تعزيز الدور الإقليمي، إذ جاء هذا السلوك السياسي الإيراني ليتخذ طابعًا مرفوض اقليميا ودوليا مع تزايد التدخلات الإيرانية في اليمن في ظل الأوضاع الفوضوية[57]، التي رافقت وأعقبت اندلاع الثورة اليمنية, كما ينطوي هذا الحضور السياسي الإيراني الطائفي المتشدد من خلال تصوّر الولي الفقيه – المرشد الأعلى صانع السياسات الإستراتيجية والأنماط العامّة للقرارات والقواعد والتعهدات والالتزامات التي تحقق لنظامه السياسي الإيراني أهدافه طويلة المدى وقصيرة المدى في اليمن,

لذلك إستند النظام الإيراني في تدخلاته في اليمن إلى عدد من الاعتبارات المصلحية البراغماتية والاعتبارات المذهبية والأيديولوجية في سبيل انجاز أهدافه، تمثلت بخطة إستراتيجية لتحقيق الأهداف

[57] (1) K. J. Holsti: «National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy», International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3, September 1970, PP. 246 - 245.

المتعلقة بالتغلغل وتوسيع مجال النفوذ والهيمنة في المنطقة، مارس من اجل تحقيقها دوراً نشطاً على الساحة اليمنية، متوسلاً لعدد من الأساليب ومزيج من الأدوات التي يتعلق بعضها بالقوة الناعمة، أو بالقوة الصلبة شكلت بالمجمل الهيكل المادي للدور الإيراني وأنشطته التدخلية[58]، وفي هذا الإطار درج النظام السياسي الإيراني الديني المتشدد على توظيف أهمّ أداتين من أدوات القوة الإيرانية الناعمة، وهما التشيع السياسي والأداة الإعلامية، بشكل مكثف لاستقطاب القطاعات الشيعية في المنطقة، وتعبئتها ودمجها في المشاريع الإيرانية الإقليمية، الأمر الذي أسهم في منحه أدوارًا محورية وحضورًا سياسيًّا مؤثرًا في اليمن.

في جانب منافشة الاعتبارات الموضوعية والمسوغات التي تناولتها الدراسة لتحديد اثر ايديولوجيا الفكر السياسي الايراني فإنها تحللها وتوصفها بأنها استثمار بين وواضح لحالة الانقسام والفوضى وعدم الاستقرار وضعف السلطة المركزية اليمنية لاختراق والمجتمع، واعتماد النظام السياسي الايراني على سياسة متأنية ودؤوبة والاستثمار طويل الأجل في دعم شركائه أو الموالين له من الفاعلين الدوليين(منظمات وميلشيات واحزاب) يمنية ابرزهم الحركة الحوثية، من خلال توثيق عَلاقاته بهم وتشجيعها ودعمها سياسيًّا وماليًّا وعسكريًّا، فيما يعد الاعتبار الأهم في هذا الجانب ما إعتمدته الإستراتيجية الإيرانية في تشجيع الجماعات أو الفصائل الموالية لإيران على العمل داخل إطار الهيكل السياسي الرسمي للحكومة اليمنية، عبر المشاركة في العملية السياسية في إطار مؤسسات الحكم الرسمية, وعلى العمل خارج إطار الهيكل السياسي الرسمي أو بالتوازي معه، من خلال امتلاك هذه الجماعات لِبُنَى تنظيمية مغلقة، ومصادر تمويل مستقلة وأذرع عسكرية خاصة بها، على نحو يجعلها غير خاضعة بشكل كامل لسلطة الدولة اليمنية [59].

وبهذا الإطار التفاعلي ّوظف البعد الاليديولوجي العقائدي الطائفي واستخدم التشيع السياسي بفكره المتطرف للتغلغل وبناء نفوذه على الواقع في اليمن، إذ سعى النظام الإيراني منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى استقطاب القطاع الزيدي المكون الشعبي اليمني، من أبرزهم مؤسس الحركة الحوثية وقادتها السابقون والحاليون، منهم محمد عزان وعبد الكريم جدبان وحسين الحوثي، وكذلك بعض علماء الزيدية مثل بدر الدين الحوثي والد حسين المؤسس، وعبد الملك الحوثي القائد الحالي للحركة، وقد أفضى ذلك إلى تأثر الحركة الحوثية بشدة بنموذج الثورة الإيرانية وشعاراتها[60].

---

[58] القاضي, الدور الايراني في اليمن, ص45

[59] القاضي, محمد حسن, الدور الايراني في اليمن وانعكساته على الامن الاقليمي, ط1, مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية, الرياض,2017, ص30

[60] القاضي, الدور الايراني في اليمن, ص46

أظهرت خطب حسين الحوثي المؤشر الأبرز لقياس أثر التطرف الأيديولوجي الديني الشيعي، التي اشتملت على رؤى وتوجهات عقائدية شيعية تمثل المرجعية الفكرية للحركة الحوثية، اتضح حجم التأثر الفكري بنموذج الثورة الإيرانية وفكرة القيادة السياسية ذات المشروعية الدينية، إذ عادةً ما كان يستشهد هذا الخطاب السياسي بقائد الثورة الإيرانية آية الله الإمام الخميني، وبالأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله، ويقدمهما كنموذج لمقاومة الاستعمار والصهيونية, فضلاً عن استعارة بعض شعارات الثورة الإيرانية مثل الموت لأمريكا والموت لإسرائيل[61] ، وهو مؤشر آخر لتوظيف النظام السياسي الإيراني لأيديولوجيته الدينية الشيعية في اليمن، لذلك حشد الحوثيون كثيرًا من الشباب تحت راية هذه الشعارات السياسية بغلاف ديني شيعي متشدد، مستفيدين من كون التعبئة ضد إسرائيل تحظى بقبول واسع بين مختلف شرائح الشعب اليمني، من خلال أنشطة منتدى الشباب المؤمن الذي عُرف لاحقًا بجماعة أنصار الله[62].

استمر النظام السياسي الإيراني في تقديم مساعداته ودعمه على شكل العديد من المنح الدراسية للطلبة اليمنيين الذين ينتمون إلى الحركة الحوثية, للدراسة في مدينة قم أهم مقر للمؤسسة الدينية في الحوزات والحسينسات أو في الجامعات الايرانية، لتشييع الطلاب بالمذهب الاثنا عشري، وإكسابهم المهارات الكافية لكي يكونوا دعاة للمذهب الجعفري الطائفي المتشدد، وإكسابهم المهارات القتالية اللازمة من أجل مساعدة العناصر الموالية لإيران في اليمن[63]، كما وأسهم في إنشاء العديد من المؤسسات الدينية لنشر هذا المذهب الأكثر تشدداً وطائفية في اليمن، وعمل على إحياء مجموعة من المناسبات والأعياد الشيعية الاثنا عشرية، التي لم تكن موجودة في المجتمع اليمني من قبل مثل عيد الغدير، ويوم عاشوراء، وإحياء ذكرى وفاة بعض أئمة الشيعة[64].

ومن ابرز المؤشرات التي تؤكد بالمطلق اثر ايديولوجيا الفكر السياسي الإيراني وعقيدته الدينية، سعيه الى استمالة الحوثيين وتوثيق العَلاقة معهم من خلال بعض المواقف ذات الطابع الرمزي، وفي هذا الإطار أمر قائد الثورة الإيرانية علي خامنئي بتجديد ضريح (الناصر للحق) وهو إمام زيديّ بارز من القرن الثالث الهجري، ويقع ضريحه في محافظة مازندران شمال إيران، وبالتوازي مع ذلك عمل بشكل مستمرّ على تعزيز نفوذه السياسي لدى الحركة الحوثية، وتوثيق ارتباطه الأيديولوجي الديني بها،

---

[61] شجاع الدين , ميساء, ايران والحوثيون: توترات السياسة وتحالفات المذاهب, 2017, www.cutt.us/h8miv متوفر على الموقع الالكتروني

[62] عالم, امل, النفوذ الإيراني في اليمن : الأدوات، الواقع، المستقبل« ، منتدى العَلاقات العربية والدولية ,2015, متوفر على الموقع الالكتروني www.fairforum.org/research

[63] منشاوي, ابراهيم, النفوذ الناعم: في البعد الديني للسياسة الخارجية الايرانية والحركة الحوثية في اليمن , المركز العربي للبحوث والدراسات, 2016, على الرابط الالكتروني http://www.acrseg.org .

[64] منشاوي, النفوذ الناعم.

من خلال العمل على دعمها وتمكين العناصر والكتل الأكثر تأثرًا بنموذج التشيع الإيراني المؤدلج والمُسيَّس والأكثر انفصالاً عن التراث الحقيقي للزيديين اليمنيين(كالعناصر والكتل المنتمية إلى الطائفة الزيدية الجارودية)، داخل الحركة [65].

لذلك اتجه بعض الزيديين إلى اعتناق المذهب الاثنا عشري، معتقدين أن نموذج النظام الإيراني العقائدي الثوري المقاوم أقرب إلى التشيع الاثنا عشري هو الزيدية الحقيقية, فقد وظف النظام إمبراطوريته الإعلامية الضخمة لخدمة مشروعه وأهدافه في اليمن، ودعم بسخاء مادي كبير إطلاق عدد من القنوات الفضائية المعبرة عن توجهاتها أو التابعة لحلفائها الحوثيين أو لبعض أجنحة الحراك الجنوبي، وإنشاء عدد من الصحف التي تساند الحركة الحوثية بصورة مباشرة والمشروع الإيراني بصورة غير مباشرة.

فيما تظهر الأدوات المتعلقة بالقوة الصلبة التي استخدمها النظام السياسي الإيراني في اليمن، وهي تتمثل بالأساس في الدعم العسكري الإيراني للحوثيين، سواء عبر الإمداد بالأسلحة أو عبر توفير التدريب والخبرات العسكرية، وهو الدعم الذي شهد تصاعدًا ملحوظا منذ عام2011 م، وبلغ ذروته مع استيلاء الميليشيات الحركة الحوثية على العاصمة صنعاء في أيلول عام 2014 م، مما أسهم في تعزيز القدرات العسكرية لهذه الميليشيات في مواجهة القوّات الموالية للحكومة الشرعية، وفي هذا الإطار أشارت العديد من التقارير إلى أن وحدات من الحرس الثوري الإيراني احد أهم اذرع مؤسسة الولي الفقيه – المرشد الأعلى في إيران وميلشيات حزب الله اللبناني, قيامها بتدريب فصائل عسكرية مسلحة تتبع للحركة الحوثية ورفع جاهزيتها القتالية وتدريبها على استخدام الأسلحة المتقدمة التي استولوا عليها من القواعد العسكرية اليمنية إبان سيطرتهم على العاصمة صنعاء[66].

هذا الحضور التفاعلي لإطراف النزاع في اليمن والتقاطع بين الأهداف الإستراتيجية لأنظمة دول الجوار التي تضررت من حالة عدم الاستقرار والفوضى وتزايد حدة الصراع بين قوات الشرعية وحركة الحوثي بميلشياتها مع حلفائها من قوات الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح المتمردة على القرارات الإقليمية والدولية بخصوص النزاع حول السلطة في اليمن، فقد شكلت هذه المتغيرات السياسية والامنية على الساحة اليمنية تهديداً لأمن الجوار الإقليمي وإضراراً مباشراً جراء الصواريخ البالستية التي اطلقتها حركة الحوثي وميلشياتها على المدن الحدودية السعودية وتهديد مباشر لحركة الملاحة وسفن النقل في مضيق باب المندب، مما دفعها الى تشكيل حلف عربي دولي لمقاومة هذا التمرد والاعتداء والتهديد، في حين سعى النظام السياسي الايراني الى الحد من نفوذ هذا الحلف العسكري السياسي العربي في اليمن

[65] منشاوي, النفوذ الناعم.

[66] قناة روسيا اليوم:الحوثيون يستهدفون مطار الملك خالد في الرياض بصاروخ باليستي, 4 ، نوفمبر. 2017

من خلال من تدخله في اليمن، انطلاقاً من ايديولوجيته واستراتيجيته بأن تنامي النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية يعنى بالضرورة التقليل من نفوذ دول الخليج العربي في اليمن، لذلك تهدف إيران إلى تمكين حلفائها الحوثيين في السلطة بغرض إضعاف ارتباط اليمن بسياقه القومي والجغرافي، وعرقلة أي خطوات أو مشاريع مستقبلية تكاملية بين اليمن وجواره الإقليمي، لأن بذلك نتائج يترتب عليها تعزيز نفوذ الدول الخليجية في اليمن وفي المنطقة بشكل عام مما يهدد مشروعها التوسعي وأهدافه الإستراتيجية.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى تناول أثر التطرف الأيديولوجي في الفكر السياسي الإيراني (بين النظرية والتطبيق) الحوثيون نموذجاً، وقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن الأثر واضح وجلي في إستراتيجية النظام السياسي الإيراني وأيديولوجيته منذ ثورة عام 1979م، من خلال الأدوار الإقليمية وممارساته السياسية الخارجية، التي عكست المتغيرات الداخلية للمجتمع الإيراني رغم المتغيرات التي توالت على المنطقة ودول الجوار الإيراني، وتركزت الدراسة على تساؤلات رئيسية ذات ارتباط وثيق بتفشي ظاهرة التطرف والإرهاب في الفكر السياسي الإيراني، وأبرزها الدور الذي حققته الإستراتيجية الإيرانية في تأثيرها وتدخلها المباشر بإدارة الصراع في اليمن باتجاه تحسين أو تأزيم الوقائع والأحداث؟.

وقد توصلت الدراسة إلى تحديد مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت في تطرف الفكر السياسي الإيراني الذي انعكس على الامن والسلم في الإقليم العربي والإسلامي، وما زالت تلعب دوراً في تهديد أمن المنطقة وشعوبها، لأنها على تماس مباشر مع النظام الإقليمي العربي، إذ انعكست الإستراتيجية الإيرانية والأطروحات الفكرية الأيديولوجية المتناقضة مع أيديولوجية النظام الإقليمي العربي السني ومصالح القوى المؤثرة في النظام الدولي، ودفعت إلى تشكيل تحالفات دولية مضادة لمواجهة المشروع الإيراني التوسعي وتصدير الثورة إلى دول الجوار وخاصة في اليمن,التي لعبت الأيديولوجية الدينية الإيراني دوراً محورياً في إدارة أنماط الصراع القائم .

كما توصلت الدراسة إلى أن الإستراتيجية الإيرانية المتطرفة أيديولوجياً قد تأكد أثرها في اليمن من خلال سعي النظام السياسي الإيراني على استمالة الحوثيين وتوثيق العَلاقة معهم من خلال بعض المواقف ذات الطابع الرمزي، وبالتوازي مع ذلك عملت بشكل مستمرّ على تعزيز نفوذها السياسي لدى الجماعة الحوثية، وتوثيق ارتباطها الأيديولوجي الديني بها، والعمل على دعمها وتمكين العناصر والكتل الأكثر تأثرًا بنموذج التشيع الإيراني المؤدلج والمُسيَّس والأكثر انفصالاً عن التراث الحقيقي للزيديين اليمنيين كالعناصر والكتل المنتمية إلى لطائفة الزيدية الجارودية داخل جماعة الحوثي.

فيما تظهر الأدوات المتعلقة بالقوة الصلبة التي استخدمها النظام السياسي الإيراني في اليمن، وهي تتمثل بالأساس في الدعم العسكري الإيراني الكامل والمباشر للحوثيين وحلفائهم من قوات علي عبدالله صالح والمليشيات المعارضة للحكومة المنتخبه اليمنية.

سواء عبر الإمداد بالأسلحة أو عبر توفير التدريب والخبرات العسكرية، وهو الدعم الذي شهد تصاعدًا ملحوظا منذ عام 2011 م، وبلغ ذروته مع استيلاء الميليشيات الحوثية على العاصمة صنعاء في أيلول عام 2014 م، مما أسهم في تعزيز القدرات العسكرية لهذه الميليشيات في مواجهة القوّات الموالية للحكومة الشرعية, وفي هذا الإطار أشارت العديد من التقارير إلى أن وحدات من الحرس الثوري الإيراني احد أهم اذرع مؤسسة الولي الفقيه – المرشد الأعلى في إيران وحزب الله اللبناني قيامها بتدريب الميليشيات الحوثية ورفع جاهزيتها القتالية.

المصادر والمراجع العربية والمعربة:

1. إبراهيم فؤاد، الفقيه والدولة، تطور الفقه الشيعي، ط1، دار الكنوز الأدبية، بيروت،1998.
2. بشيرية حسين، الثورة والتعبئة السياسية، ط1، نشر جامعة طهران، طهران،1993.
3. الجابري محمد عابد، العقل السياسي العربي، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1995.
4. حمادة أمل، الخبرة الإيرانية : الانتقال من الثورة إلى الدولة، ط1، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت,2008,
5. الخميني الإمام، الحكومة الإسلامية، ط1، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، 1996.
6. داوري، القومية والثورة، ط1، وزارات إرشاد، طهران، 1986.
7. داوري رضا اردوكاني، لمحة من تاريخ نزعتنا التغريبية: الوضع الراهن في الفكر الإيراني، ط2، دار سروش، طهران،1984.
8. دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتعديلاته 1989، ط1، المشرق للثقافة والنشر، بيروت، 2003 .
9. السبكي امال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين(1906– 1979)، ط1، دار المعرفة،ع 250، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادآب، الكويت،1999.
10. سلامة غسان وآخرون، الأيديولوجيا والسياسة الخارجية الأمريكية: الإدارة الأمريكية الحالية ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
11. شريعتي علي، التشيع العلوي والتشيع الصفوي، ترجمة حيدر مجيد، تقديم ابراهيم دسوقي شتا، ط2، دار الامير للثقافة والعلوم، بيروت،2007.
12. شوان حسين، التطرف والارهاب من منظور علم الاجتماع' ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2002.

13. الصباغ، سعيد، التصدير الاستراتيجي للثورة الإيرانية، دراسة تحليلية للمحددات والمكونات والآليات، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة،2018.
14. صفي الدين، محمد، النظام الدولي الجديد وتداعياته، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة،1993.
15. الصمادي، فاطمة، التيارات السياسية في ايران، ط1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر 2012.
16. عبد الحميد عصام السيد، الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006.
17. عبد الحي سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ 2005، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2013 .
18. عبدالناصر وليد، ايران : دراسة عن الثورة والدولة، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1997.
19. عمر احمد مختار، معجم اللغة العربية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، ج4 ، 2008.
20. القاضي محمد حسن، الدور الايراني في اليمن وانعكساته على الامن الإقليمي، ط1، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض،2017.
21. الكاتب احمد، تطور الفكر السياسي الشيعي، من الشورى الى ولاية الفقيه، ط6، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2008.
22. الكار حامد, إيران 1900 – 1980: الثورات المعاصرة والقوى السياسية والاجتماعية، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1980.
23. كسرائي شاكر، إيران: الأحزاب والشخصيات السياسية 1890 – 2013م، ط1، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2014.
24. كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، ط1، وكالة المطبوعات والنشر، الكويت د.ت.
25. محمدي مجيد، اتجاهات الفكر الديني المعاصر في ايران، مراجعة وتحقيق صادق العبادي، ط1، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2010 .
26. مسعد نيفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.
27. مغنية محمد جواد، الشيعة في الميزان، ط10، دار الجواد و دار التيار الجدي، بيروت، 1989-1993.
28. مقلد اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، ط7، أسيوط،2009.
29. مكاوي نجلاء وآخرون، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، ط1، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت،2015.

30. الموسوي صباح وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، ط3، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2015.

31. النعيمي احمد نوري، السياسة الخارجية الإيرانية 1979 .2011، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2012,

32. النعيمي سلطان، الفكر السياسي الإيراني، ط 2، مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، 2010.

33. الهلالي عماد، الفكر العلماني في إيران الإسلامية، ط1، دار الانتشار العربي، بيروت،2012.

34. يزدي محمد تقي مصباح، تعليم الفلسفة، ط3، نشر سازمان تبليغات إسلامي، طهران، 1982.

المصادر والمراجع الاجنبية:

- Shehada, Nabil. "The Imperial Component in Iran's Foreign Policy". Diplomacy. January 1, 2011, http://www.diplomacy.edu/resources/general/imperial-component-irans-foreign-policy

Mananiam A multi Perspective Appreoach to The Study of The Iranian .Alfred -
Revolution of 1979, (M.A. Thesis,Ohio State University,1985.

الرسائل الجامعية والدراسات:

بيومي جلال سليمان، التطرف وعلاقته بمستوى النضج النفسي والاجتماعي لدى الشباب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية/ جامعة الأزهر، القاهرة، 1993.

سياهرودي سهراب رازقي، الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي الشيعي المعاصر ما بين 1941 – 1978م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة طهران، طهران،1994.

الشرقاوي باكينام، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1993.

العدوان طايل يوسف، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، 2013.

المجالي اياد خازر، الاسس الفكرية للثورة الاسلامية الايرانية واستراتيجيتها المعاصرة في إدارة انماط الصراع الإقليمي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2017.

الدوريات والمجلات:

ادريس محمد السعيد، ثلاثون عاما على قيام الثورة الإيرانية في إيران، السياسة الدولية، عدد1، مؤسسة الأهرام للنشر، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2009.

الحربي سليمان عبدالله، مفهوم النظام الدولي الإقليمي، مجلة حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية،ع338، مجلد 32،الكويت، 2011.

سليم محمد السيد، التحليل العلمي للسياسة الخارجية : إطار نظري، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، 1992.

عبد الشافي عصام، جدالات الفكر والحركة: البعد الديني في السياسة الخارجية ، مجلة السياسة الدولية، العدد136، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،1999.

عبدالمؤمن، محمد السعيد، تكيف مرحلي : إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، السياسة الدولية، العدد196، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،2014 .

كشك محمد اشرف، الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج، مجلة آراء حول الخليج، عدد 2016/2/1.

مسهر، عبدالله يوسف، السياسة الخارجية الإيرانية، تحليل صنع القرار، مجلة السياسة الدولية، ع 138، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1999، متوفر على الرابط الإلكتروني www.siyassa.ahram.org.eg

المقالات والمواقع الالكترونية:

ابراهيم منشاوي، النفوذ الناعم: في البعد الديني للسياسة الخارجية الايرانية والحركة الحوثية في اليمن، متوفر على الرابط الالكتروني http://www.acrseg.org .

بشارة عزمي وآخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، متوفر على الرابط الإلكتروني www. Studies, Aljazeera .net

الجابري محمد عابد، التطرف يميناً والتطرف يساراً، متوفر على الموقع الالكتروني www.aljabriabed.net

الزويري محجوب، حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر, أوراق ندوة مركز الجزيرة للدراسات، قطر،2013، متوفر على الرابط الإلكتروني www. Studies, Aljazeera .net

شجاع الدين ميساء، ايران والحوثيون: توترات السياسة وتحالفات المذاهب، 2017، متوفر على الموقع الالكتروني: www.cutt.us/h8miv

عالم امل، النفوذ الإيراني في اليمن :الأدوات، الواقع، المستقبل« ، منتدى العَلاقات العربية والدولية، 2015، متوفر على الموقع الالكتروني www.fairforum.org/research

العمري، القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013،على الرابط الالكتروني . http://www.acrseg.org

قناة روسيا اليوم» : الحوثيون يستهدفون مطار الملك خالد في الرياض بصاروخ باليستي ،2017

أزمة العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب: بين احتمالية المواجهة والنزعة نحو التفاوض

The crisis of relationship of the U.S.A and Iran during the presidency of Donald Trump: From negotiation to War

د.محمود البازي

Dr.Mahmoud Albazi

دكتوراة في القانون الخاص، كاتب متخصص بالشؤون الإيرانية وشؤون مكافحة الإرهاب

ملخص:

عرفت العلاقات الأمريكية الإيرانية تقلباتٍ واسعة وتوتر شديد في العلاقات بين البلدين منذ سقوط نظام الشاه وسيطرت الثورة الإسلامية على إيران عام 1979م وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية هناك. على الرغم من التقارب الخجول الذي شهدته هذه العلاقات مع الولايات المتحدة زمن إدارة الرئيس أوباما وتوقيع الاتفاق النووي مع الإدارة الأمريكية وهو ما عُرف بالاتفاق النووي الإيراني إلاّ أن هذه العلاقات تشهد اليوم منعطفاً تاريخياً يخشى معظم المراقبون من وصول هذه الأزمة إلى حافة الانهيار والاتجاه نحو المواجهة العسكرية بين البلدين. سنقوم في هذه الورقة بتحليل مواقف البلدين والبحث حول سبب هذه الأزمة وآفاقها المستقبلية.

كلمات مفتاحية: الاتفاق النووي الإيراني، إيران، دونالد ترامب، الاقتصاد الإيراني، الاتحاد الأوربي.

Abstract:

Since 1979, Islamic revolution of Iran, the relationship between the USA and Islamic Republic of Iran has been full of tension and difficulty. Despite during the administration of president Obama, there was some progress in the relationship between two countries, which leads to signing Iran's nuclear agreement, since Mr. Trump has become the president of the USA the relationship of two countries has been more tense so that the observers think that this is a historical turning point between two countries and they worry that this tension will probably leads to war. In this paper, we will analyze the positions of the two countries and discuss the cause of this crisis and its future prospects.

Key word: Iran's nuclear agreement, Iran, Donald Trump, Iran's economy, European Union.

مقدمة:

فجّر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مفاجأة من العيار الثقيل بدعوته للتحاور غير المشروط مع الإيرانيين ناسفاً بذلك الشروط 12 التي طرحها من قبل وزير خارجيته "بومبيو" ومتبعاً لنهج "ريكس تيلرسون" وزير خارجيته الأسبق، مرة أخرى. وعلى ما يبدو من جهة أخرى أن سلطنة عمان عادت للعب دورها كوسيط بين إيران والولايات المتحدة، حيث كان وزير خارجيتها يوسف بن علوي قد التقى نظيره الأميركي في واشنطن قبل حوالي ساعتين من مفاجأة ترامب الإيرانية. توقيت ارتسمت حوله هو الآخر علامة استفهام في هذا الاتجاه.

جاءت هذه التصريحات بعد أن تصاعدت حدة التهديدات بين المسؤولين الأمريكيين والقادة الإيرانيين لمستويات غير مسبوقة فمن رؤساء الدول انتهاء بوزراء الدفاع والخارجية وقائد فيلق القدس. بدأت المعركة التهديدية بتهديد الرئيس الإيراني حسن روحاني بغلق مضيق هرمز في حال مُنعت إيران من تصدير نفطها بعد التهديدات الأمريكية التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة لإيصال صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر.

بعد هذا التهديد جاء تهديد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران بالقول بأن المشاكل مع الولايات المتحدة غير قابلة للحل تبعه بعد ذلك تأييد الرئيس روحاني وتهديده مرة أخرى بغلق جميع المنافذ في الشرق الأوسط ليتدخل أخيرا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ويطلق تهديدات غير مسبوقة تجاه الإيرانيين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال محاولة ربط السياسي بالاقتصادي وتأثير الاقتصاد على العلاقات السياسية والعلاقات الدولية. ومن ناحية أخرى قلة الدراسات التي يقوم بها الباحثون العرب عن إيران نظرا لقلة المتمكنين باللغة الفارسية ومن ذلك تنبع أهمية الدراسة من حيث أنها تنبع من عمق الداخل الإيراني لباحث يتقن اللغة الفارسية ويعيش في الداخل الإيراني بالتالي تكون القدرة على تحليل اللقاءات والتصريحات الإيرانية وتحليل الصحف الإيرانية والوضع الاقتصادي الإيراني أكبر. وعليه ستكون أغلب التحليلات الواردة في هذا البحث نابعة من الواقع وتعتمد على الخبرة الشخصية والعلمية للباحث.

مشكلة البحث:

يشكل البحث محاولة لفهم العلاقات والروابط الدبلوماسية المتوترة دائما بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية وبالطبع محاولة استقراء ما وراء هذه التهديدات الناجمة عن خروج الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني منفرداً.

فرضية وأسئلة البحث:

تنطلق فكرة البحث من فرضية مفادها أنّ هناك اختلاف في بنية كل من النظامين الأمريكي والإيراني وهو ما سبب ويسبب الكثير من الأزمات بين البلدين، مما يدفع مسؤولي هذين البلدين إلى اتباع أسلوب التهديد بالمواجهة المباشرة. إلاّ أن هذه المواجهة مستبعدة في ظل الظروف الداخلية والخارجية لكلا البلدين. وعليه فإن كل من الولايات المتحدة وإيران يمارسان اليوم لعبة عض الأصابع للدخول في مفاوضات طويلة الأمد. على ضوء هذه الفرضية يمكن طرح العديد من الأسئلة التي سنجيب عليها من خلال ورقتنا الحالية:

1) أين تكمن المشكلة في العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد صعود الرئيس دونالد ترامب إلى سدة الحكم؟
2) هل ستشهد المنطقة حرباً بين إيران والولايات المتحدة بالمفهوم التقليدي للحرب؟
3) ما هو الوضع الداخلي بالنسبة لإيران وهل يساعد اقتصادها على الخوض في سجالات طويلة الأمد مع الولايات المتحدة؟
4) هل تسعى الولايات المتحدة من هذه التهديدات الإطاحة بنظام الحكم بإيران؟
5) ما هي مواقف دول العالم والمنطقة من هذه التهديدات المتبادلة؟
6) ما هي الخطط الاقتصادية والسياسية التي تعدّها الحكومة الإيرانية لمواجهة الضغوط الأمريكية؟

منهج البحث:

تأسيساً على ما تقدّم سوف ننتهج المنهج التاريخي الاستقرائي اعتمادا على المعطيات والتصريحات التلفزيونية والصحفية، وهو منهج يتناسب مع تحليل الظاهرة محل البحث وهي العلاقات الامريكية الايرانية لفهم العوامل المؤثرة على هذه العلاقة والتنبؤ بمستقبلها وتأثيرها على المحيط العربي والاقليمي والدولي. وعليه جاء بحثنا مقسما لثلاثة مباحث نتناولها تباعا.

المبحث الأول: أين تكمن الأزمة وأين بدأت

ستقتصر دراستنا في هذا المبحث على ثلاث مراحل تاريخية هي مرحلة الثورة الإسلامية ومرحلة الرئيس أوباما ومرحلة الرئيس دونالد ترامب. لنكتشف ما هي جذور المشاكل بين الدولتين.

المطلب الأول: ما بعد الثورة الإسلامية في إيران

في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1979 وبعد سبعة أشهر من إعلان قيام الجمهورية الإسلامية، هاجم طلاب من أنصار قائد الثورة آنذاك الخميني مقر السفارة الأميركية في طهران، واحتجزوا 52 عاملا فيها رهائن طيلة 444 يوما، مطالبين بتسليم الشاه محمد رضا بهلوي الذي كان يخضع للعلاج في الولايات المتحدة[1].

بعدها قطعت أمريكا علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في 7 إبريل 1980، بمبادرة من الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، وأفرجت إيران عن الرهائن الـ 52 يوم تنصيب الرئيس الأمريكي رونالد ريجان رئيسًا للولايات المتحدة في 20 يناير 1981.

استمّرت هذه العلاقات بالتأزم أكثر فأكثر خصوصاً بعد أن أسقطت الفرقاطة الأمريكية فينسين طائرة تابعة للخطوط الجوية الإيرانية من طراز "إيرباص"، وقتل إثر ذلك 290 من ركابها الإيرانيين عام 1988. إن العداء لم يقتصر بين إيران والولايات المتحدة، بل تعداه إلى إسرائيل منذ قيام الجمهورية الإسلامية إلى يومنا هذا.

المطلب الثاني: ولاية الرئيس باراك أوباما

عرفت العلاقات الإيرانية الأمريكية تحسنا ولو طفيفا في ولاية الرئيس الأمريكي الديمقراطي "باراك أوباما"، ففي 15 يونيو/حزيران 2013، أعلنت الولايات المتحدة "استعدادها للتعاون مباشرة" مع الرئيس الجديد حسن روحاني.

[1] – العلاقات الإيرانية الأميركية.. من الخميني لترمب، لجزيرة، 22/ أيار 2018، (تاريخ الدخول: 6/ أب 2018): http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/7/30/

في 26 سبتمبر/أيلول 2013، التقى وزير الخارجية الأميركي جون كيري نظيره الإيراني محمد جواد ظريف على انفراد في نيويورك، وفي اليوم التالي جرى اتصال هاتفي بين أوباما وروحاني اعتبر الأول من نوعه بين رئيسي البلدين منذ عام 1979.

على إثر هذا التقارب وفي 14 يوليو/تموز 2015، وقعت إيران مع القوى الكبرى اتفاقا تاريخيا يضع حدا للتوتر بشأن الملف النووي الإيراني. ويقضي الاتفاق برفع تدريجي ومشروط للعقوبات عن إيران مقابل ضمانات بأنها لن تسعى للتزود بالسلاح النووي. إلا أن هذا الوئام لم يدم طويلا ففي مطلع ديسمبر/كانون الأول 2016، جدد الكونغرس الأميركي لعشر سنوات العقوبات المفروضة على إيران بموجب قانون خاص، وسمح باراك أوباما بهذا التمديد إلا أنه لم يوقع القانون.

علق الأميركيون العقوبات المرتبطة بالملف النووي، إلا أنهم فرضوا عقوبات أخرى مرتبطة بعدم احترام إيران لحقوق الإنسان، ودعمها "للإرهاب" في الشرق الأوسط، وببرنامجها للصواريخ البالستية[2]. ناهيك عن الاستفزازات المتبادلة في المياه الإقليمية الإيرانية حيث قامت البحرية الإيرانية باحتجاز عشر بحارين أمريكيين نتيجة دخولهم المياه الإقليمية الإيرانية في عام 2016 ومن ثم قامت بالإفراج عنهم فيما بعد[3].

المطلب الثالث: الرئيس دونالد ترامب

بناءً على ما ذكرناه سابقاً يبدو أن سوء العلاقات الأمريكية الإيرانية لم يبدأ من ولاية الرئيس دونالد ترامب بل إن تأزم هذه العلاقة يعود منذ نشأت الجمهورية الإسلامية بإيران. وحتى في أوج التعاون بين البلدين من خلال الاتفاق النووي ساد التوتر بين البلدين وهو ما دفع الرئيس السابق باراك أوباما لفرض العقوبات مرة أخرى. حيث كان يسعى الرئيس أوباما إلى التوصل إلى اتفاقات أخرى يمكن أن نطلق عليه الاتفاق الثاني وهو يشمل تدخلات إيران في المنطقة، وثالث للصواريخ الباليستية وهو ما لم يسعفه الزمن عندما انتهت مدة ولايته. حيث قال ذات مرة: «لا نزال حازمين في تنديدنا بسلوك إيران الذي يزعزع الاستقرار»، مشيرا إلى انتهاكات حقوق الإنسان وبرنامج الصواريخ الباليستية[4].

---

[2] العلاقات الإيرانية الأميركية.. من الخميني لترمب، لجزيرة، المصدر السابق نفسه.

[3] إيران تفرج عن بحارة أمريكيين احتجزتهم في مياهها الإقليمية، روسيا اليوم، 13/كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 6/ أب 2018):
-https://arabic.rt.com/news/807180

[4] إيران تفلت من عقوبات «النووي» لتواجه أخرى تتعلق بصواريخها الباليستية، جريدة الشرق الأوسط، 18/كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 1/ آب 2018):

بدأ الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب" حملته الانتخابية بانتقاد واسع لتركة الرئيس أوباما ومن أبرز هذه الملفات، الاتفاق النووي الإيراني حيث وعد بتمزيق هذا الاتفاق بمجرد استلامه لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. وكخطوة أولى وبتاريخ 27/كانون الثاني 2017 وبعد أسبوع من تنصيبه، حظر دونالد ترامب دخول الولايات المتحدة على مواطني سبع دول إسلامية بينها إيران. تلاها فرض عقوبات انتهاء بالخروج من الاتفاق النووي بتاريخ 8/ أيار 2018.

كما قلنا يبدو أن المشاكل العالقة بين الولايات المتحدة وإيران هي مشاكل تتعلق بماهية الدولتين، أولاً ومن حيث وجود ملفات أخرى غير النووي الإيراني كالصواريخ البالستية وحضور إيران في المنطقة وهي مشاكل غير قابلة للحل كما قال المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي[5].

المبحث الثاني: تهديدات ما قبل التفاوض

إيران ليست كوريا الشمالية لتوافق على الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية[6]، هكذا كان ردّ قائد الحرس الثوري الإيراني، محمد علي جعفري لدعوة ترامب للتحاور والتفاوض بدون شروط مع إيران. إن من يقول بأن الوضع في إيران مختلف عن كوريا الشمالية وأن الملف هنا أشد خطورة وأن المواجهة حتمية في الملف الإيراني فرأيه قد خالف الصواب من جهة المواجهة العسكرية أما من حيث الموقع والقدرات فبالفعل فإن إيران تختلف عن كوريا الشمالية بسبب وقوعها في منطقة مختلفة وبسبب نفوذها الواسع ببعض البلدان العربية وتشكيل مجموعات لحماية مصالح إيران في المنطقة وخير دليل على ذلك هو هجوم باب المندب الذي نفذه الحوثيون وهو ما أدى إلى اعلان السعودية إلى إيقاف سفنها التي تحمل النفط عبر هذا باب المندب[7].

/https://aawsat.com/home/article/546126

[5] يقول السيد الخامنئي: " با آمريكا مشكلات ما حل‌شدنى نيست؛ اين‌ها با اصل نظام مشكل دارند" ترجمة: إن مشكلاتنا مع أمريكا غير قابلة للحل هم لديهم مشكلة مع أصل النظام في ايران"، پايگاه تحليلى صراط، (9/ مرداد 1397: 31/ تموز 2018)، (تاريخ الدخول: 4/ آب 2018):
/https://www.seratnews.com/fa/news/424263

[6] آقاى ترامپ ايران كره شمالى نيست كه به درخواست ملاقات شما پاسخ مثبت بدهد، (ترجمة: السيد ترامب ايران ليست كوريا الشمالية لتوافق على طلبك بالتفاوض)، باشگاه خبرنگاران جوان، 9/ مرداد 1397: 31/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 5/ آب 2018):
/https://www.yjc.ir/fa/news/6617496

[7] در پى حمله موشكى حوثى‌ها به يک كشتى سعودى در درياى سرخ، عربستان موقتا صادرات نفت از طريق تنگه باب المندب را متوقف كرد، (ترجمة: المملكة العربية السعودية توقف مؤقتاً تصدير النفط عبر مضيق باب المندب بعد هجوم صاروخي للحوثيين على سفينة سعودية في البحر الأحمر)، حمله حوثى‌ها به كشتى سعودى؛ عربستان صدور نفت از درياى سرخ را متوقف كرد، يورو نيوز، 26/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018):

كما نقلت وسائل الإعلام العربية أخطر تصريح للقادة الإيرانيين حيث أعلن قائد سابق في قوات الحرس الثوري الإيراني اللواء ناصر شعباني، الثلاثاء، أن إيران هي من طلب رسميا من الحوثيين مهاجمة ناقلات النفط السعودية في مضيق باب المندب، حسبما نقل موقع "اعتماد ملي" التابع للإصلاحيين. وقال اللواء شعباني خلال كلمة ألقاها بمدينة مشهد الإيرانية إن جماعات مثل حزب الله في لبنان وأنصار الله الحوثيين في اليمن يشكلان "العصب" للجمهورية الإسلامية الإيرانية بالمنطقة وأضاف هذا اللواء: "قلنا لليمنيين اضربوا ناقلتي نفط سعوديتين وبالفعل قاموا بضرب ناقلتي النفط تابعتين للسعودية في مضيق باب المندب"[8]. الجدير بالذكر أن هذا التصريح تمّ نفيه جملة وتفصيلا على لسان المتحدث الرسمي للحرس الثوري الإيراني رمضان شريف حيث قال شريف: إن كلام اللواء شعباني تمّ تحريفه وقلبه". وأكمل شريف: " ما طرحه هو أن، العدو وبعض المسؤولين الغربيين ووسائل الإعلام يجاهدون للإيحاء بأننا قلنا لليمنيين أن يهاجموا ناقلات النفط السعودية بيد أنّ اليمنيون واللبنانيون وصلوا إلى المستوى الذي يمكنهم من الدفاع عن بلدانهم ومصالحهم الوطنية. وللأسف تمّ حذف أجزاء من حديثه وتحويره مما أدى إلى استغلال وسائل الإعلام الغربية ووسائل الإعلام المغرضة لهذا التصريح"[9].

على جانب أخر تمّ تهديد الإمارات العربية المتحدة عبر مجلة "كيهان" الإيرانية، هذه المجلة المحسوبة على المحافظين والتي عنونت صفحتها الرئيسية بعنوان "إطلاق صاروخ حوثي باتجاه الرياض، الهدف التالي هو دبي"[10]، وهو بالفعل ما تحقق بعد أيام قليلة.

http://fa.euronews.com/2018/07/26/saudi-arabia-suspends-oil-exports-through-red-sea-lane-after-houthi-attack

[8] قائد إيراني: أمرنا الحوثيين بضرب ناقلات نفط سعودية، عربي 21، 7/ آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): https://arabi21.com/story/1114287/

[9] النص الفارسي منقول عن موقع ايسنا الإخباري، "سخنان سردار شعبانی ناقص و وارونه نقل شده است"، "آنچه وی مطرح کرده است این بوده که "دشمن و برخی مقامات و رسانه‌های غربی و معاند در تلاش هستند اینگونه القا کنند که ما به یمنی‌ها گفته‌ایم که ناو سعودی‌ها را بزنند، در حالی که یمنی‌ها و لبنانی‌ها به آن حد از توانمندی رسیده‌اند که خود بتوانند برای دفاع از کشور و منافع ملی خود تصمیم بگیرند" که متاسفانه با نقل ناقص و وارونه موجب سوءاستفاده بیگانگان و رسانه های معاند شده است"، ایسنا، 7/ آب 2018، (تاریخ الدخول: 7/آب 2018): https://www.isna.ir/news/97051608917/

[10] شليک انصارالله به قلب رياض، هدف بعدی دوبی، (ترجمة: إطلاق صاروخ حوثي بإتجاه الرياض، الهدف التالي هو دبي)، روزنامه کيهان، 14/آبان 1396: 5/ تشرين الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 6/آب 2018): http://kayhan.ir/fa/news/118340

والحقيقة إن احتمالية المواجهة بين الأمريكان والإيرانيين قليلة جدا وإن حدثت تلك المواجهة ستكون عن طريق الخطأ.

لنبرهن على ذلك من قراءة الأوضاع الداخلية والخارجية لكل من البلدين ولدول العالم الأخرى، إذ أن الشروع في مواجهة دامية يبدأ من الداخل ويتم اتخاذ القرار من الظروف المحيطة بالداخل الأمريكي والإيراني.

المطلب الأول: على الصعيد الأمريكي

- يعتبر دونالد ترامب الرئيس الأمريكي من أفضل الرؤساء الذين مروا عبر تاريخ الولايات المتحدة (على الرغم من جميع الانتقادات التي نحملها بجعبتنا ضد الرئيس إلا أن هذا الكلام هو كلام أمريكيو الداخل وليس كلامنا بالطبع) هذا الرئيس الذي استطاع أن يحول ووعوده الانتخابية إلى واقع وبحسب ما يصف نفسه بأنه إذا وعد أوفى. فجميع الوعود الانتخابية التي وعد بها حققها من منع دخول المسلمين إلى أمريكا، زيادة الإنفاق والأعباء المالية التي تتحملها الدول الأوربية في حلف الناتو، الخروج من اتفاقية المناخ، اعتبار القدس عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة، تمزيق الاتفاق النووي الإيراني، تمزيق قانون التأمين الصحي السابق للرئيس أوباما الموسوم ب "أوباما كير"، زيادة فرص العمل إلى فرض الرسوم الجمركية على كل من كندا وأوربا والصين وغيرها. هذه الوعود وغيرها هي من الوعود المعلنة للرئيس الأمريكي وهناك مجموعة من الوعود الغير معلنة وأهمها عدم خوض حرب غير مجدية في الشرق الأوسط ولعل هذا الوعد هو من أهم الوعود المتوافق عليها بين ترامب والقاعدة الانتخابية المصطفة خلف الرئيس الأمريكي. إن خوض مثل هذه الحروب سوف يُفقد الرئيس شعبيته ويُخسره القاعدة الانتخابية التي تقف وراءه بكل خطوة يقوم بها.
- هذا الرجل تاجر ورجل أعمال وكل التصريحات التي يطلقها هنا وهناك تعتمد أولا وأخيرا على الاقتصاد والتكلفة والربح. إن شن حرب على إيران ليس بالقرار السهل من الناحية الاقتصادية للرئيس الأمريكي فالتكلفة ستكون ضخمة للغاية.
- شن حرب على نطاق واسع مع إيران يعني ارتفاع أسعار النفط إلى 300 دولار نتيجة الاضطرابات التي ستشهدها منطقة الشرق الأوسط والخطورة المحتملة لتصدير النفط عبر المضائق البحرية في المنطقة. وهو ما سيهوي بالاقتصاد العالمي إلى هوة الانهيار.

- إن إيران ليست عراق صدام حسين وليست أفغانستان، إن الجيش الأمريكي هاجم العراق عندما كان العراق منهك من العقوبات الاقتصادية والحصار الذي دام لأكثر من 12 عام أدى هذا الحصار إلى انهيار كامل للبلاد مما سهل دخول الولايات المتحدة إلى هناك وعلى الرغم من سهولة الدخول إلاّ أن المدة طالت والخسائر كبرت نتيجة الهجمات العنيفة التي شنتها فصائل عراقية أدت إلى قتل العديد من الجنود الأمريكيين وتكبدهم خسائر فادحة أعطتهم درسا استفادت منه القيادة الأمريكية بعدم التدخل العسكري في أي منطقة في الشرق الأوسط نتيجة الخسائر التي ستتكبدها من خلال هذه التدخلات وهو بالفعل ما شاهدناه في سوريا.

إيران اليوم لديها مخزون كبير من الصواريخ بعيدة المدى القادرة على ضرب المصالح الأمريكية في منطقة الخليج والعراق. بالإضافة لذلك فلديها العديد من المجموعات الموالية لها سواء في سوريا، لبنان، العراق، اليمن وفلسطين فبمجرد شن هجوم ضد إيران ستتحرك هذه المجموعات على نطاق واسع مما يؤدي إلى فوضى عارمة لا يمكن التنبؤ بنهايتها أبدا. ففي العراق ستهاجم المجموعات الموالية لإيران المصالح الأمريكية هناك (لا تنسى عزيزي القارئ الهفوة المدمرة حينما عجزت الولايات المتحدة عن حماية سفارتها بليبيا بهجوم ما يسمى هجوم بنغازي، مما أدى إلى مقتل جميع من كانوا فيها بمن فيهم السفير الأمريكي في ليبيا زمن الرئيس أوباما)[11]، واحتمالية الخسائر البشرية الفادحة في العراق. بالمقابل قد تقوم المجموعات الفلسطينية بشن هجمات ولو محدودة في إسرائيل مما قد ينزلق بالأمر إلى حرب شاملة يتدخل فيها حزب الله هناك حزب الله الذي حصل على عدد لا يستهان به من الصواريخ من سوريا وإيران خلال الحرب السورية. من جهة أخرى ستكون القواعد الأمريكية في منطقة الخليج تحت مرمى نيران الجيش الإيراني، وستتحرك مجموعة الحوثي بفاعلية أكبر هناك. فالتفاعلات التي ستنتج عن هجمة ضد إيران ستكون وخيمة بالفعل.

- الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة: الانتخابات النصفية هي انتخابات عامة تجرى بالولايات المتحدة في منتصف كل ولاية رئاسية – التي تدوم أربع سنوات – ويقوم الناخبون خلالها بتجديد جزء

[11] مقتل السفير الأمريكي في الهجوم على قنصلية واشنطن في بنغازي، فرانس 24، 12/أيلول 2012، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): -http://www.france24.com/ar/20120912

من أعضاء الكونغرس – مجلس النواب – وحكام بعض الولايات ومسؤولين محليين، وهي فرصة كذلك لاقتراح مشاريع قوانين محلية[12].

يتكون الكونغرس الأمريكي من مجلسي النواب والشيوخ، وجميع مقاعد مجلس النواب (435) مقعدا وثلث مقاعد مجلس الشيوخ المئة سيعاد تجديدها عبر التصويت. بالإضافة إلى 36 من أصل 50 حاكم ولاية. ستجري هذه الانتخابات في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. كانت نتائج الانتخابات النصفية على مدار السنين سيئة لحزب الرئيس الحاكم، ففي الانتخابات النصفية السابعة عشر فقد حزب الرئيس 28 مقعدا من مقاعد مجلسي النواب والشيوخ. وفي انتخابات 2006 تمكن الديمقراطيون من الفوز بمقاعد عدة في مجلس الشيوخ ومناصب العديد من حكام الولايات بسبب حالة الاستياء الكبيرة التي كانت تتملك الأمريكيين من سياسة الرئيس جورج بوش. أما اليوم فيبدو أن قاعدة خسارة الأغلبية في الكونغرس نتيجة الانتخابات النصفية وبالتالي خسارة الحزب الجمهوري سوف تُكسر هذا العام نتيجة وجود الرئيس ترامب على سدة الحكم. إن التوقعات والتحليلات تشير جميعها لقدرة الحزب الجمهوري ومن خلفه الرئيس ترامب على تحقيق أغلبية ساحقة بالمجلسين في الانتخابات النصفية نتيجة القاعدة الانتخابية الممتازة التي يتمتع بها الرئيس دونالد ترامب وهو ما سيمهد للرئيس التمديد لولاية أخرى في عام 2020م، وهذه الانتخابات هي نفسها التي أشار إليها الرئيس روحاني في خطابه التلفزيوني عشية إعادة فرض العقوبات على بلاده حيث اعتبر الرئيس الإيراني: "أن هدف الرئيس دونالد ترامب من دعوة القادة الإيرانيين للتفاوض هو بداية حرب نفسية ضد الإيرانيين وشعور الناس بالشك والحيرة ومن جهة أخرى تحقيق أهداف داخلية في الولايات المتحدة في الانتخابات النصفية"[13].

وإن هذه الفقاعات التي يطلقها أعضاء الحزب الديمقراطي من أن دونالد خائن وعميل لروسيا وهذه الهجمة الشرسة التي يتعرض لها ترامب من هؤلاء الأعضاء بل وحتى من أعضاء الحزب الجمهوري هي لتغطية المشاكل والمعضلات الحقيقية التي يتعرض لها الديمقراطيون نتيجة فشلهم بالانتخابات الرئاسية لعام

[12] ماهي الانتخابات النصفية الأمريكية؟، فرانس 24، 2/ تشرين الثاني 2010، (تاريخ الدخول: 6/ آب 2018):
http://www.france24.com/ar/20101020-frequently-asked-questions-midterm-elections-usa-democrats-republicans-obama-faq

[13] هدف دونالد ترامپ از مطرح کردن آمادگی دیدار با مقام های ایرانی، راه انداختن یک جنگ روانی است تا مردم ایران دچار تردید شوند و از سوی دیگر در پی اهداف داخلی در آستانه انتخابات میان دوره ای آمریکاست، لقاء تلفزيوني للرئيس الإيراني حسن روحاني على القناة الأولى الإيرانية، 6/ آب 2018.

2016 وإعادة لملمة الصفوف هناك. وبالفعل استطاع الرئيس ترامب التغلب على أخطائه في قمة هلسنكي من خلال شبه الاعتذار الذي قدمه للمخابرات الأمريكية ومن خلال تأجيل لقاء كان مقرر مع الرئيس بوتين هذا العام حيث تمّ تأجيله للعام القادم أي بعد الانتخابات النصفية واستطاع من خلال ذلك امتصاص الهجمة الشرسة التي تعرض لها. لماذا كل هذا التوضيح عن الانتخابات النصفية وما هي العلاقة بشن ضربة عسكرية ضد إيران؟ الجواب هو بتحليل القاعدة الانتخابية التي يسعى الرئيس الأمريكي والحزب الجمهوري لكسبها سواء في الانتخابات النصفية أو الانتخابات الرئاسية، فترامب كسب قاعدة كبيرة من الإنجيليين نتيجة قراره بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل (الإنجيليين: إن الطائفة الإنجيلية أو المسيحية الإنجيلية (evangelists) هي واحدة من الانقسامات الفرعية للمسيحية البروتستانتية. وقد تأسست هذه الطائفة في احضان الأمريكيين البيض بين اعوام 1820 إلى 1830 وهي الآن واحدة من أهم فروع المسيحية المتطرفة للبيض في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من عدم وجود احصائيات دقيقة عن سكان الانجيليين في الولايات المتحدة، لكن التقديرات تشير إلى أن ما بين 15٪ و20٪ من المسيحيين الأمريكيين هم من الطائفة الإنجيلية حتى أن نائب الرئيس الأمريكي هو من الإنجيليين)[14]. بعد الإنجيليين يأتي الجمهور المتعطش للاقتصاد ولتحسين الأوضاع الاقتصادية والابتعاد عن حروب الشرق الأوسط وتكاليفها. هذا الجمهور الذي لا يرغب بإرسال أي جندي أمريكي خارج البلاد. ولذلك سيكون من المستبعد تماما شن عملية عسكرية يرفضها جمهور الناخبين الأمريكيين.

- لا يعني أبدا وجود المحافظين الجدد في إدارة الرئيس ترامب أمثال بومبيو وزير الخارجية وجون بولتون مستشار الأمن القومي انتفاء وجود أشخاص عاقلين في الإدارة الأمريكية فبعد خروج وزير الخارجية الأسبق ريكس تيلرسون من الإدارة الأمريكية بقي هناك عاقل أخر هو جيمس ماتيس وزير الدفاع الأمريكي الذي يسعى لكبح جماح المحافظين الجدد والابتعاد عن المواجهات العسكرية سواء مع الروس والسوريين اثر الادعاء الأمريكي بشن هجوم كيميائي في سوريا حيث استطاع لملمة الموقف الأمريكي

[14] الطائفة الإنجيلية في امريكا .. وقرار ترامب بنقل سفارة بلاده الى القدس، الوقت، 11/ كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): /http://alwaght.com/ar/News/118926

هناك وجنب الأطراف مواجهة خطرة مع الروس في سوريا[15] وهو بالذات يسعى للحيلولة دون تهور هذه الإدارة بشن هجمات ضد إيران.

المطلب الثاني: الجانب الإيراني

- إن شن أي حرب أو الخوض فيها يتطلب اقتصاد متماسك وبنية اقتصادية قادرة على ترميم ذاتها بعد الحرب وهو ما تفتقده الحكومة الإيرانية هذه الإيام نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها الحكومة الإيرانية وذلك نتيجة خسارة الريال الإيراني لأكثر من 60 بالمائة من قيمته خلال 6 أشهر وهو ما تسعى الحكومة الإيرانية اليوم للسيطرة عليه إذ سجل سعر صرف الريال الإيراني ليوم الإثنين الموافق ل 23/ تموز 2018، نحو 12 ألف تومان (120 ألف ريال) مقابل الدولار وسجلت السكك الذهبية المتعامل بها في إيران تسجيل أرقام قياسية بل خيالية حيث وصلت السكة الذهبية الموصوفة (سكه‌ی امامي) ب أربعة ملايين وخمس مائة ألف تومن وسأتوسع أكثر بالاقتصاد الإيراني لاحقاً.
- تدرك الحكومة الإيرانية جيدا أن الداخل الإيراني وتماسكه مهم جدا للخوض بحرب مفتوحة في الشرق الأوسط إلا أن الأزمات الداخلية التي تعانيها إيران اليوم تمنعها من شن مثل هذه الحرب أو حتى الدعوة لها. أزمة الماء وأزمة الكهرباء وأزمة تأمين البضائع الأساسية للبلاد حتى قبل بداية العقوبات الاقتصادية على طهران سوف يمنعها من تصعيد الأزمة لمرحلة المواجهة. حيث ترتبط الأزمة الاقتصادية بالجفاف والأزمة المائية التي تحمل تداعيات خطيرة على الثروة الزراعية وتهدد الأمن المائي والغذائي. ووفقًا لتقديرات مؤسسة الأرصاد الجوية الإيرانية التي أُعلن عنها في فبراير/شباط من العام 2018، فإن 97% من مساحة إيران تعاني مشكلة الجفاف. ونقلت وكالة "إيسنا"، عن رئيس مركز مكافحة الجفاف وإدارة الأزمات في الأرصاد الجوية الإيرانية، شاهرخ فاتح، أن "هذه المشكلة موجودة في المناطق كافة في محافظات خوزستان، وعلام، وبوشهر، وكهكيلويه، وبوير أحمد، وفارس، وسيستان، وبلوشستان، وخراسان الجنوبية، وخراسان الشمالية، وخراسان رضوى، ومركزي، وزنجان"[16].

[15] البازي، محمود، صحيفة العربي الجديد، حروب أمريكية داخلية، 19/ نيسان 2018، (تاريخ الدخول: 4/ آب 2018):
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/4/18/%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-1

[16] "97 درصد كشور گرفتار خشكسالي + نقشه‌ها"، (97% من البلاد تعاني الجفاف+ خارطة)، وكالة إيسنا، 28/ شباط 2018، (تاريخ الدخول: 7 / آب 2018):
https://www.isna.ir/photo/97040603593/%DA%A9%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%86

- إن القليل من المسئولين الإيرانيين قد يبنون توقعاتهم على أن ولاية الرئيس الأمريكي ستنتهي بعد سنتين وبالتالي ستأتي إدارة جديدة بنفس جديد يتيح لها الحوار مع هذه الإدارة حسب ما يتمنى هؤلاء المسؤولون. إلا أن هذا التوقع الخاطئ سوف تفنّده الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة عندما ستظهر النتائج بتفوق الحزب الحاكم وسيطرة الجمهوريين مرة أخرى. ولعل من المحتمل أن القيادة الإيرانية تنتظر هذه الانتخابات لتتخذ القرار المناسب بعدها.
- إيران لم تذهب إلى سوريا للنزهة كما يعتقد الإسرائيليون حيث يطالبون بخروجها من كامل الأراضي السورية عندما رفضوا العرض الروسي لإبعاد إيران عن الحدود مسافة 100 كيلومتر. إيران ذهبت إلى هناك لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية وهي ستحافظ عليها بكل تأكيد وإن الاتجاه باتجاه الحرب مع الولايات المتحدة سيدفع الإيرانيون لسحب كامل قواتها ومستشاريها من سوريا والعراق للمشاركة بهذه الحرب مما يجعل الساحة السورية خالية وهو ما لن يفعله الإيرانيون أبدا.

المطلب الثالث: الاتحاد الأوربي

أعرب الاتحاد الاوروبي الاثنين عن "أسفه العميق" لقرار واشنطن إعادة فرض العقوبات على إيران ابتداء من الثلاثاء، معلناً أنه اعتبارا من 7 آب/اغسطس سيطبق قانون لحماية المؤسسات الأوروبية الناشطة في هذا البلد.

وقال وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا وهي الدول الثلاث الأوروبية الموقعة على اتفاق 2015 في بيان مشترك مع وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي فيديريكا موغيريني: "ناسف لإعادة فرض العقوبات الأميركية بسبب انسحاب واشنطن من خطة العمل الشاملة المشتركة"[17].

وجاء في البيان "إننا مصممون على حماية الجهات الاقتصادية الأوروبية الناشطة في أعمال مشروعة مع إيران (...) لهذا السبب تدخل آلية التعطيل الأوروبية حيز التنفيذ في 7 آب/أغسطس".

وأقر الاتحاد الاوروبي قانون التعطيل العام 1996 للالتفاف على العقوبات الاميركية المفروضة على كوبا وليبيا وإيران، ويسمح بحماية الشركات الاوروبية من العقوبات التي يتخذها بلد ثالث. لكن هذا التشريع

17 "ما از تكرار تحريم ها امريكاعليه ايران بسيار متأسف هستيم، واكنش آلمان، فرانسه و بريتانيا به تحريمات جديد امريكا عليه ايران، (ترجمة: ردة فعل ألمانيا، فرنسا و بريطانيا ضد العقوبات الأمريكية ضد ايران)، سبوتينك باللغة الفارسية، 7/ آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018):
https://af.sputniknews.com/world/201808072558523-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%85%D8%B1%DB%8C%DA%A9%D8%A7-%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%BE%D8%A7/

لم يستخدم أبدا وأقره وزراء الخارجية الاوروبيون في 16 تموز/يوليو. وهذا القانون يحظر على المؤسسات الاوروبية الامتثال للعقوبات الاميركية تحت طائلة التعرض لعقوبات يحددها كل بلد عضو.

وكانت موغيريني قالت في 16 تموز/يوليو 2018: "لا يمكنني القول إن كانت جهودنا ستكفي لكننا نقوم بكل ما في وسعنا لتفادي إبطال الاتفاق النووي المبرم مع إيران لان عواقبه ستكون كارثية على الجميع."

وأضافت "الأمر سيكون صعبا لان وزن الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي لا يستهان به"[18].

وتخلف البنك الاوروبي للاستثمارات عن دعم الاستثمارات الاوروبية في إيران لأنه ككافة المصارف الاوروبية يجب أن يجمع رؤوس الأموال من الأسواق بحسب رئيسه فيرنر هوير.

إن هذا القانون مع جميع الخطوات التي ستتخذها أوربا للمحافظة على الاتفاق النووي ومنع إيران من الخروج من هذا الاتفاق سوف ينجح بالنسبة للشركات المتوسطة والصغيرة أما الشركات الكبرى فهي خرجت من إيران ولا تستطيع الدول الأوربية إجبارها على العودة نظرا لحجم التبادلات مع الولايات المتحدة ولعل أفضل مثال على ذلك هي شركة توتال الفرنسية للنفط حيث قال "باتريك بويان في مقابلة مع الإذاعة والتليفزيون الفيدرالي الفرنسي: "لا يمكنك العمل في 130 دولة من دون النظام المالي الأمريكي ولذلك ليس لدينا خيار آخر ونحن سننفذ القوانين الأمريكية وسنغادر حقول النفط الإيرانية[19].

السؤال الأكثر أهمية هو لماذا تدافع أوربا عن هذا الاتفاق لهذه الدرجة؟

ليس للتبادلات التجارية أو حماية المصالح التجارية مع إيران لإن هذه التبادلات ضعيفة جدا بالمقارنة بحجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين أوربا والولايات المتحدة يبلغ حوالي تريليون دولار[20]، وهو يفوق بكثير مستوى التبادل التجاري بين أوروبا وإيران

[18] الاتحاد الاوروبي يؤكد عزمه المحافظة على الاتفاق النووي، كونا، 26/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018):
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2737462

[19] پاتریک پویان، در گفتگو با شبکه تلویزیونی بی اف ام فرانسه، با تاکید بر اینکه راه دیگری جز خروج از این پروژه نداشته است، گفت: شما نمی‌توانید بدون دسترسی به سیستم مالی آمریکا در ۱۳۰ کشور جهان فعالیت داشته باشید؛ بنابراین در حقیقت ما قوانین آمریکا را اجرا می کنیم و مجبوریم ایران را ترک کنیم، خبرگزاری مهر، 11/ تموز 2018، (تاریخ الدخول: 7/آب 2018):
https://www.mehrnews.com/news/4344099/

[20] النووي الإيراني: هل ترضخ أوروبا للضغوط الأميركية؟، وكالة أخبار الشرق الجديد، 14/ أيار 2018، (تاريخ الدخول: 6/ آب 2018):
http://www.neworientnews.com/index.php/2017-09-18-05-51-19/60312-2018-05-14-04-53-43

الذي بلغ 37 مليار دولار لعام 2017[21]. من وجهة نظر شخصية يبدو أن الأمر يتعلق بالأمن القومي الأوربي حيث تخشى أوربا بل وترتعد خوفاً من نشوب حرب في المنطقة تؤدي إلى نزوح الشعب الإيراني البالغ عدده (80 مليون نسمة أو أكثر) حيث عانت أوربا وأمنها القومي من حركة النزوح واللجوء إلى أوربا إثر الأزمة السورية وقد بلغ عدد اللاجئين إلى أوربا ما يقارب سبع مائة ألف لاجئ في عام 2015 بحسب منظمة هيومن رايتس ووتش[22] وهو ما تسبب بأزمة حقيقة في الاتحاد الأوربي. فما بالك بشعب تعداده 80 مليون نسمة فكم سيكون عدد اللاجئين إلى أوربا في هذه الحالة وهو ما تخشاه بالفعل أوربا خصوصا بعد تنصل الرئيس الأمريكي من كافة الالتزامات الدولية بعد تبنيه لمقولة أمريكا أولا. ويبدو أن الأوربيون مصممون على المضي قدما بسياسة حماية الاتفاق النووي الإيراني.

المطلب الرابع: الصين وروسيا

لطالما شددت روسيا والصين على ضرورة الحفاظ على الاتفاق الإيراني النووي والالتزام الصارم بمبادئ هذه الصفقة، كما حذرت موسكو وبكين في بيان مشترك من اتخاذ أي خطوات قد تقوض تطبيقها. وجاء في البيان، الذي أصدرتاه بعد اختتام أعمال الدورة الثانية لاجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر 2020 حول معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية: "يؤكد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية دعمهما الثابت للتطبيق الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة بالشكل الذي أقره مجلس الأمن الدولي في القرار 2231 الصادر عام 2015"[23].

وأشارت روسيا والصين إلى أن "التطبيق الصارم لخطة العمل الشاملة المشتركة أسهم بصورة ملموسة في تعزيز الهيكل العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك الأمن الدولي على وجه العموم". وأعربتا عن قناعتهما بأن إبرام هذا الاتفاق "أظهر بشكل واضح أن المشاكل العالقة في مجال عدم انتشار الأسلحة

[21] حجم التبادل التجاري بين ايران والصين بلغ 37 مليار دولار، قناة العالم، 17/آذار 2018، (تاريخ الدخول: 6/ آب 2018): http://www.alalam.ir/news/3434706/

[22] الاتحاد الأوروبي أحداث عام 2016، هيومن رايتس ووتش، 3/ تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298825

[23] ما هي مواقف الدول الكبرى من الاتفاق النووي مع إيران؟، يورو نيوز، 8/أيار 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): http://arabic.euronews.com/2018/05/08/where-do-countries-stand-on-the-iran-nuclear-deal-before-trump-decision

النووية لا يمكن تسويتها إلا عبر سبل سياسية دبلوماسية بالتوافق مع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". وشددت روسيا والصين أيضا على دعمهما لـ "الدور المحوري والمستقل للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان تفقد ومراقبة المواقع النووية في إيران بموجب القرار 2231"، وأضافتا أنهما "ترحبان بالتقارير الدورية الصادرة عن المدير العام للوكالة والتي تؤكد الالتزام الكامل من قبل إيران بتعهداتها في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة". كما أيدتا دور اللجنة المشتركة، التي تم تأسيسها لتنفيذ المهمات المنصوص عليها في الاتفاق النووي مع إيران[24].

يبدو أن روسيا والصين تعتبران إيران من الحلفاء التي لا يمكن التخلي عنها بسهولة وهو بالفعل ما أثبتته الصين بإفشالها خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي يسعى هو ووزير خارجيته بومبيو لخفض صادرات إيران النفطية إلى صفر. حيث رفضت الصين طلبا أمريكيا بوقف استيرادها النفط الإيراني بحسب وكالة "بلومبيرغ"، حيث يجب التنويه أن إيران تصدّر إلى الصين ما يقارب 35 بالمائة من نفطها[25]. وإلى جانب الصين وقفت تركيا أيضا برفضها الامتثال للعقوبات الأمريكية على إيران مما شكل متنفسا للاقتصاد الإيراني وخصوصاً صادرات النفط الإيراني الذي يعتمد عليه الاقتصاد الإيراني بشكل رئيسي.

وهنا لن نتحدث عن موقف الدول العربية ومنها السعودية لإن موقفها واضح في معارضتها للاتفاق النووي الإيراني منذ البداية ومعارضتها لأنشطة إيران في المنطقة ومن هذا المنطلق أشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تغريدة على موقع تويتر 1/تموز 2018، أن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز وافق على طلبه زيادة إنتاج النفط، وذلك بعد أسبوع من إعلان منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" قرارا مشابها.

وكتب ترامب "تحدثت للتو مع الملك السعودي سلمان وشرحت له أنه بسبب الاضطرابات والخلل في إيران وفنزويلا، أطلب بأن تزيد السعودية إنتاج النفط، ربما حتى مليوني برميل للتعويض"، مضيفا أن "الأسعار مرتفعة للغاية! وقد وافق".

---

[24] ما هي مواقف الدول الكبرى من الاتفاق النووي مع إيران؟، يورو نيوز، 8/أيار 2018، المصدر السابق.

[25] چين درخواست آمريكا براى كاهش واردات نفت ايران را رد كرد، (ترجمة: الصين ترفض طلباً أمريكياً بتقليص واردات النفط الإيراني)، ايرنا خبرگزارى جمهورى اسلامى ايران، 3/آب 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): http://www.irna.ir/fa/News/82989910

أمّا الحديث مؤخرا عن تشكيل ما يسمى "ناتو عربي"، ما هو إلا استمرار لسياسة الرئيس ترامب باستغلال المنطقة واستغلال الأموال العربية للتخويف من خطر ما يسمى "إيران". ويجب على العرب دوما العودة إلى تصريحات الرئيس ترامب عندما دعا الإيرانيين إلى التفاوض دون شروط مسبقة (دون التشاور مع الحلفاء العرب) ومن ذلك ينبغي على العرب اتخاذ موقف الحياد والابتعاد عن العداوات المجانية لدول المنطقة.

المبحث الثالث: الاقتصاد الإيراني

إن دراسة الاقتصاد الإيراني هنا هو لأغراض بحثية ولمعرفة قدرة الاقتصاد الإيراني على الدخول في منازعات دولية.

المطلب الأول: عهد الرئيس أحمدي نجاد

في آب/2005، وصل الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى هرم السلطة في إيران مستندا في حملته الانتخابية على العدالة ومكافحة البطالة وإعادة عائدات النفط إلى جيوب المواطنين إلى غير ذلك من الوعود الانتخابية. لكن سرعان ما انقلبت هذه الوعود الانتخابية حيث شكلّت هذه الفترة مرحلة خطيرة للاقتصاد الإيراني شهدت بها البلاد تراجعاً اقتصاديا على كافة المستويات فتراجعت صادرات النفط إلى 700 ألف برميل يومياً بعد العقوبات الأمريكية والاتحاد الأوربي بعد أن كانت صادرات النفط تبلغ مليونين و200 ألف برميل يوميا.

وكما ارتفعت نسبة التضخم في عهد الرئيس نجاد من 11.5 بالمائة إلى 45 بالمائة. وانهارت العملة الإيرانية إلى مستويات تاريخية وفقا لتقارير حكومية رسمية تُظهر اتجاهات أسعار صرف الدولار حيث أن الدولار ارتفع بنسبة 298.5 في المئة على مدى السنوات الثماني للرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد. بعبارة أخرى، عندما تم انتخاب محمود أحمدي نجاد كرئيس لإيران 2005، كان سعر الدولار (898) تومان، وبعد ثماني سنوات أي بعد فوز الرئيس حسن روحاني في انتخابات 2013، كان معدل ارتفاع الدولار ثلاثة أضعاف بحيث بلغ سعر صرف الدولار (3579) تومن وفقا لتقرير البنك المركزي[26].

[26] احمدی‌نژاد دلار را چقدر گران کرد و بدست روحانی سپرد، (ترجمة: كيف رفع أحمدي نجاد سعر الدولار وحوله لروحاني)، خبر آنلاين، 28/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018):
https://www.khabaronline.ir/detail/430698/Economy/political-economy

المطلب الثاني: عهد الرئيس روحاني

وصل الرئيس روحاني إلى سدة الحكم بتاريخ 15/حزيران 2013 ليستلم هناك اقتصادا شبه منهار مما دفعه إلى الدخول في مفاوضات حول برنامج إيران النووي.

شهدت إيران خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس حسن روحاني مرحلة استقرار نسبي من حيث المعيشة والبطالة والتضخم مما أدى بالطبع إلى انتخابه لفترة رئاسية ثانية فاز بها بأغلبية أصوات 23 مليون إيراني. بدأت المشاكل الاقتصادية في الولاية الثانية للرئيس روحاني حتى قبل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، حيث بدأت تتهاوى العملة الإيرانية في أواخر السنة 1396 الشمسية الإيرانية وبالتحديد في (دى ماه 1396) أي بتاريخ كانون الأول لعام 2017 إثر تظاهرات شهدتها إيران ومن بعد هذه التظاهرات بدأت تلوح بوادر أزمة اقتصادية.

سنقتصر بتوضيح الاقتصاد الإيراني على المؤشرات التي تدل على وضعية هذا الاقتصاد وهي العملات الأجنبية والسكك الذهبية المتداولة في إيران.

أولاً وقبل كل شيء ينبغي توضيح نوع العملة الرسمية في إيران وما هي السكك الذهبية التي يتم تداولها في إيران وتعتبر مؤشر على حالة السوق الإيرانية[27].

كانت أسعار صرف الدولار الأمريكي قبل كانون الأول 2017 تقريبا (37000 ريال أي ما يعادل 3700 تومان للدولار الواحد). وكان سعر صرف السكة الذهبية الواحدة "إمامي" ما يقارب (8،720000 أي ما يعادل 872000 تومان). وبدأ الانهيار للعملة المحلية في إيران بحيث وصل سعر صرف الدولار إلى ما يقارب 120000 ريال أي ما يعادل 12000 تومان للدولار الواحد خلال أواخر شهر تموز وبلغ سعر السكة الذهبية إلى ما يقارب 45،000000 ريال أي ما يعادل 4،500000 تومان خلال نفس الشهر أي أن العملة فقدت ما يقارب 70 بالمائة من قيمتها.

---

[27] العملة الرسمية في إيران هي الريال الإيراني ويبلغ كل 10000 ريال إيراني 1000 تومان.

السكك الذهبية المتداولة في إيران هي نوعين من السكك (بهار آزادى وهو النوع القديم للسكك الإيرانية) و (سكه‌ي امامي/ نسبة للإمام خميني وهي النوع الجديد من السكك الذهبية التي يصكها البنك المركزي الإيراني). يتم التدوال بهذه السكك في إيران ببعيها وشرائها في الأسواق المحلية ويتم درجها في عقود الزواج بعنوان مهر للمرأة. تبلغ هذه السكك تقريبا (١٣٥٩٨،٨ غرام ذهب عيار 22).

لماذا كل هذا التوضيح؟ نريد أن نشرح فكرة أن الإيرانيون لعبوا لعبة ذكية للغاية وهي انهم تركوا سوق العملات ليلتهب ويظن البعض أن النظام على وشك السقوط قبل العقوبات الأمريكية. ثمّ بدأوا خطة متكاملة لإصلاح الاقتصاد بدأها الرئيس روحاني بعزل حاكم البنك المركزي بتاريخ 15/ تموز 2018 ليعين محله أستاذ الاقتصاد والمسئول السابق للتأمين عبد الناصر همتي. لم تبدأ الإصلاحات الاقتصادية لكل من الرئيس روحاني وحاكم البنك المركزي الإيراني إلّا قبل يوم واحد من فرض العقوبات الأمريكية. حيث ظهر حاكم البنك المركزي الإيراني في لقاء تلفزيوني على القناة الثانية للتلفزيون الإيراني ليعرض خطة متكاملة لسوق العملات اشتملت هذه الخطة على عدة عناصر:

- تأمين المواد الأساسية اللازمة للمواطنين الإيرانيين بسعر صرف البنك المركزي (42000 ريال) واعمال رقابة شديدة على الأسواق لمراقبة سعر هذه السلع عندما تصل للمستهلك بالطبع تشمل هذه الحزمة العديد من المواد الأساسية.
- الرفع الجزئي لحظر مفروض على بيع العملة الأجنبية بالأسعار الحرة، مما يسمح لمكاتب الصرافة ببيع العملة بأسعار السوق غير الرسمية لأغراض مثل السفر إلى الخارج. ويمثل ذلك تراجعا عن القرار الذي اتخذه نائب الرئيس روحاني "إسحاق جهانغيري"، في أبريل نيسان بحظر تداول العملة بغير السعر البالغ نحو 42 ألف ريال للدولار.
- البنك المركزي سيسمح" بتعويم محكوم "لسعر صرف الريال وسيحاول تجنب استخدام الاحتياطي لدعم العملة. سيحاول البنك المركزي ألا يتدخل في تحديد سعر العملات الصعبة وهو ما يحدده العرض والطلب لكن رقابة البنك ستمنع (تقلبات السوق) الخارجة عن السيطرة وظهور سوق سوداء".
- لتشجيع الإيرانيين على إعادة ضخ سيولتهم من العملة الصعبة في الاقتصاد، تسمح الخطة للبنك المركزي بإنشاء حسابات ادخارية بالدولار للمواطنين العاديين.
- سيُسمح لمصدري السلع غير النفطية ببيع العملة الصعبة إلى المستوردين، في حين لن يكون هناك سقف لتدفقات العملة أو الذهب الداخلة إلى البلاد. وهو ما يُطلق عليه الإيرانيون "بازار ثانويه" أي سوق الصرف الثانوي حيث يتم بيع شراء العملة الصعبة بين الموردين والمصدرين بالسعر الذي يتوافقون عليه فيما بينهم دون تدخل الدولة مما يسمح بهبوط أسعار الصرف في السوق الحرة كذلك.
- يسمح لكل مواطن أو تاجر باستيراد أو ادخال ما شاء من الذهب أو العملات الصعبة دون فرض رسوم جمركية عليه.

كل هذه الحزمة أقرها مجلس حكومي يقوده الرئيس الإيراني حسن روحاني ويضم رئيسي السلطة القضائية والبرلمان يوم الأحد 5/آب 2018 وعرضها رئيس البنك المركزي على التلفزيون الإيراني في لقاء متلفز[28].

ليتبعه في اليوم التالي الرئيس روحاني عشية فرض العقوبات الأمريكية بتكرار حزمة الإصلاحات التي قدّمها رئيس البنك المركزي وليضيف إليها لغة دبلوماسية أكثر اعتدالا من قبل، حيث أبدى الرئيس روحاني استعداده هو الأخر للحوار مع واشنطن لكن بشرط حسن النوايا ورفع العقوبات واحترم الشعب الإيراني بحسب تعبيره[29]. متخلياً على ما يبدو عن تصريحاته السابقة التي قال فيها: "إن منع إيران من تصدير نفطها يعني أن لا أحد في المنطقة سيتمكن من تصدير نفطه، مضيفًا أن الولايات المتحدة تهدف إلى فرض عزلة على شعبه، محذرًا من أن ذلك سيكلف واشنطن ثمنًا باهظًا، وأن الإيرانيون سيلجأون إلى اغلاق مضيق هرمز وغيره من المضائق في حال منعت إيران من تصدير نفطها[30].

بعد هذه الخطة الاقتصادية انخفضت أسعار الصرف وقيمة السكك الذهبية في السوق الإيرانية لتستعيد ما يقارب 10 بالمائة من القيمة السابقة ليبلغ سعر صرف الدولار تسعة آلاف وأربعمئة تومان للدولار الواحد ولتهبط قيمة السكة الذهبية (سكه‌ي امامى) إلى ما دون ثلاثة ملايين و200 ألف تومان للسكة الواحدة.

خاتمة ونتائج

إنّ العلاقات الأمريكية الإيرانية هي في حالة توتر مستمر على مرّ عقود سابقة نتيجة الاختلاف في الماهية بين النظامين، إلاّ أن سوء هذه العلاقات لم يدفع الطرفين لترجيح الخيار العسكري للمواجهة في الشرق الأوسط بل دفعهم دوماً إلى اللجوء إلى التحاور والتفاوض وهو ما يُرجح اللجوء إلى هذا الخيار، هذه المرة أيضا، نتيجة للدور المحوري الذي تلعبه عُمان بالتهدئة ونقل الرسائل بين البلدين.

إن ما يسهّل الدخول في مثل هذه المفاوضات هو التصريحات الصادرة عن إدارة الرئيس ترامب من أنّ الإدارة لا تفكر بإسقاط النظام هناك. إلاّ أن ما يدفع الإيرانيين للتريث بالشروع بمثل هذه المفاوضات هو

[28] مقابلة مع الدكتور عبد الناصر همتي رئيس البنك المركزي الإيراني، 5/آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018): http://www.iribnews.ir/fa/news/2195593/

[29] مقابلة تلفزيونية مع الرئيس حسن روحاني، 6/آب 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): https://youtu.be/gBFBLWtgiTw

[30] روحاني يصّعد ضد أميركا ودول الجوار ويلمح إلى تعطيل شحنات النفط في الخليج، عربي بوست، 3/تموز 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): https://arabicpost.net/politics/2018/07/03

التعويل على الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة والتعويل على وصول رئيس ديمقراطي شبيه بأوباما هذا من جهة، والتعويل على احتمالية عزل الرئيس ترامب بعد العواصف التي يتعرض لها الرئيس ترامب نتيجة التحقيقات المستمرة التي تضيق الخناق على عنق الرئيس من افشاء كوهين إلى التدخلات الروسية في الانتخابات الأمريكية.. ويبدو أنه في حال حصل الديمقراطيين على أغلبية الانتخابات النصفية المقبلة فهم لن يتوانوا أبدا بالشروع بعملية عزل الرئيس.

الاقتصاد الإيراني يواجه مشاكل عديدة ستزداد هذه المشاكل خصوصا بعد الدفعة الثانية من العقوبات في نوفمبر المقبل. هذه العقوبات ستستهدف النفط الإيراني الركيزة الأهم التي يعتمد عليها الاقتصاد الايراني. بينما تقف أوربا الداعمة للاتفاق النووي متفرجة عاجزة عن الحيلولة دون خروج الشركات الكبرى من ايران. ويبدو أن على الإيرانيين الإعتماد على الاقتصاد المحلي وتقوية العلاقات الإقليمية لتفادي أثر هذه العقوبات، وهو بالفعل ما بدأته ايران إلا أن هذه الخطط غير كافية وتحتاج لعمق أكبر وتنسيق استراتيجي أكبر للتعاون مع الدول التي لن تلتزم بالعقوبات الأمريكية عليها.

إن رفع سقف التهديدات من الجانبين هو لكسب مواقف تفاوضية مستقبلية يمكن طرحها على الطاولة وأبرز هذه الأوراق هو مضيق هرمز الذي يعتبر ممر استراتيجي للنفط حيث يمر عبره أكثر من 40 بالمائة من النفط العالمي. وإن حدثت حرب أو هجمات ضد المفاعلات النووية سوف تكون عن طريق الخطأ إما باستفزازات متبادلة في المياه الدولية من قبل الطرفين أو نتيجة قرارات متسرعة من قبل الرئيس الأمريكي تصعب السيطرة عليها نتيجة اتخاذها بسرعة. لننتظر ونرى ما سيحدث في الأيام المقبلة.

الرئيس الأمريكي عندما انسحب من الاتفاق النووي كان يظن أن إيران ستنسحب من هذا الاتفاق ولكن وعلى عكس ما توقع الرئيس ترامب بقيت إيران داخل الاتفاق النووي لتسع لتحقيق مكاسب اقتصادية سياسية من المجتمع الدولي. إيران اليوم تختلف عن إيران ما قبل الاتفاق النووي. لإن إيران ما قبل الاتفاق النووي كانت تعاني من عزلة قاتلة عانت منها لسنوات طويلة بالإضافة لعقوبات اقتصادية خانقة صادرة عن مجلس الأمن شاركت فيها كل من روسيا والصين كذلك. أما اليوم فإن المجتمع الدولي وقف إلى جانب إيران ويبدو انه يسعى إلى كسب رضاها لمنعها الخروج من الاتفاق النووي.

إن التزامنا بمبادئ الحرية والعدل والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان يحّتم علينا أن ننتقد الوضع الداخلي في إيران من الحجاب الإجباري إلى اعتقال النشطاء السياسيين ..إلخ اصلاح هذه المعضلات بالإضافة لحل مشاكل المياه والكهرباء وغيرها من المشاكل يساهم بتقوية الداخل الإيراني في مواجهة العقوبات الاقتصادية الأمريكية. والحد من التدخل في المنطقة يدفع الدول العربية باتجاه الحوار اكثر مع إيران بشرط تخلص العرب بنفس الوقت عن تعنّتهم أيضاً.

مراجع

1. العلاقات الإيرانية الأميركية.. من الخميني لترمب، الجزيرة، 22/ أيار 2018، (تاريخ الدخول: 6/ أب 2018): http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/
2. إيران تفرج عن بحارة أمريكيين احتجزتهم في مياهها الإقليمية، روسيا اليوم، 13/ كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 6/ أب 2018): https://arabic.rt.com/news/807180-
3. إيران تفلت من عقوبات «النووي» لتواجه أخرى تتعلق بصواريخها الباليستية، جريدة الشرق الأوسط، 18/ كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 1/ آب 2018):
4. https://aawsat.com/home/article/546126/
5. پایگاه تحلیلی صراط، (9/ مرداد 1397: 31/ تموز 2018)، (تاريخ الدخول: 4/ آب 2018): https://www.seratnews.com/fa/news/424263/
6. باشگاه خبرنگاران جوان، 9/ مرداد 1397: 31/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 5/ آب 2018):
7. https://www.yjc.ir/fa/news/6617496/
8. يورو نيوز، 26/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): http://fa.euronews.com/2018/07/26/saudi-arabia-suspends-oil-exports-through-red-sea-lane-after-houthi-attack
9. قائد إيراني: أمرنا الحوثيين بضرب ناقلات نفط سعودية، عربي 21، 7/ آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): https://arabi21.com/story/1114287/
10. ايسنا، 7/ آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018): https://www.isna.ir/news/97051608917/

11. شليک انصار الله به قلب رياض، هدف بعدی دوبی، (ترجمة: إطلاق صاروخ حوثي بإتجاه الرياض، الهدف التالي هو دبي)، روزنامه كيهان، 14/آبان 1396: 5/ تشرين الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 6/آب 2018): http://kayhan.ir/fa/news/118340

12. مقتل السفير الأمريكي في الهجوم على قنصلية واشنطن في بنغازي، فرانس 24، 12/أيلول 2012، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): -http://www.france24.com/ar/20120912

13. ماهي الانتخابات النصفية الأمريكية؟، فرانس 24، 2/ تشرين الثاني 2010، (تاريخ الدخول: 6/ آب 2018): http://www.france24.com/ar/20101020-frequently-asked-questions-midterm-elections-usa-democrats-republicans-obama-faq

14. لقاء تلفزيوني للرئيس الإيراني حسن روحاني على القناة الأولى الإيرانية، 6/ آب 2018.

15. الطائفة الإنجيلية في امريكا .. وقرار ترامب بنقل سفارة بلاده الى القدس، الوقت، 11/ كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): http://alwaght.com/ar/News/118926/

16. البازي، محمود، صحيفة العربي الجديد، حروب أمريكية داخلية، 19/ نيسان 2018، (تاريخ الدخول: 4/ آب 2018):

17. https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/4/18

18. "97 درصد كشور گرفتار خشكسالي + نقشه‌ها"، (97% من البلاد تعاني الجفاف+ خارطة)، وكالة إيسنا، 28/ شباط 2018، (تاريخ الدخول: 7 / آب 2018):

19. https://www.isna.ir/photo/97040603593/6

20. "ما از تكرار تحريم ها امريكاعليه ايران بسيار متأسف هستيم، واكنش آلمان، فرانسه و بريتانيا به تحريمات جديد امريكا عليه ايران، (ترجمة: ردة فعل ألمانيا، فرنسا و بريطانيا ضد العقوبات الأمريكية ضد ايران)، سبوتينك باللغة الفارسية، 7/ آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018):

21. https://af.sputniknews.com/world/20180807

22. الاتحاد الاوروبي يؤكد عزمه المحافظة على الاتفاق النووي، كونا، 26/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018): https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2737462

23. خبرگزارى مهر، 11/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018):

24. https://www.mehrnews.com/news/4344099/

25. النووي الإيراني: هل ترضخ أوروبا للضغوط الأميركية؟، وكالة أخبار الشرق الجديد، 14/ أيار 2018، (تاريخ الدخول: 6/ آب 2018):

26. http://www.neworientnews.com/index.php/2017-09-18-05-51-19/60312-2018-05-14-04-53-43

27. حجم التبادل التجاري بين ايران والصين بلغ 37 مليار دولار، قناة العالم، 17/آذار 2018، (تاريخ الدخول: 6/ آب 2018): http://www.alalam.ir/news/3434706/

28. الاتحاد الأوروبي أحداث عام 2016، هيومن رايتس ووتش، 3/ تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298825

29. ما هي مواقف الدول الكبرى من الاتفاق النووي مع إيران؟، يورو نيوز، 8/أيار 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): http://arabic.euronews.com/2018/05/08/where-do-countries-stand-on-the-iran-nuclear-deal-before-trump-decision

30. چين درخواست آمريكا براى كاهش واردات نفت ايران را رد كرد، (ترجمة: الصين ترفض طلباً أمريكياً بتقليص واردات النفط الإيراني)، ايرنا خبرگزارى جمهورى اسلامى ايران، 3/آب 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): http://www.irna.ir/fa/News/82989910

31. احمدى نژاد دلار را چقدر گران كرد و بدست روحانى سپرد، (ترجمة: كيف رفع أحمدي نجاد سعر الدولار وحوله لروحاني)، خبر آنلاين، 28/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018):

32. https://www.khabaronline.ir/detail/430698/Economy/political-economy

33. مقابلة مع الدكتور عبد الناصر همتي رئيس البنك المركزي الإيراني، 5/آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018): http://www.iribnews.ir/fa/news/2195593/

34. مقابلة تلفزيونية مع الرئيس حسن روحاني، 6/آب 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): https://youtu.be/gBFBLWtgiTw

35. روحاني يصّعد ضد أميركا ودول الجوار ويلمح إلى تعطيل شحنات النفط في الخليج، عربي بوست، 3/تموز 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018):

36. https://arabicpost.net/politics/2018/07/03

إيران ودبلوماسية التقارب الأوروبي

م.م هيبة غربي

حاصلة على شهادة الماستر في العلوم السياسة قسم العلاقات الدولية – اختصاص الدراسات الأمنية والاستراتيجية 2017 جامعة قسنطينة – الجزائر.

الملخص

ظل الاتحاد الأوروبي، برغم خلافاته المبدئية مع إيران، يرفض محاولات الإدارة الأمريكية إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وإعادة إيران لمربع العقوبات والاستبعاد من الساحة الدولية أين تحمّل في سبيل ذلك ضغوطاً كثيرة. هذا الوضع الجديد وهذا الإصرار على حماية الاتفاق الذي يحقق مصلحة استراتيجية لإيران وبعض المصالح الآنية للدول الأوروبية جعل الأمر يبدو وكأنما هناك تحالف بين الطرفين الإيراني والأوروبي في مقابل تهديدات الشريك الأمريكي. وباستحضار هذه المعطيات يمكننا أن نتجاوز التساؤل عن وجود هذا التحالف، أو إن شئنا سميناها "علاقة المصلحة"، بين أوروبا وإيران للانتقال لبحث أسباب هذه العلاقة الحميمة التي برزت للعلن وبشكل مفاجئ.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، إيران، التقارب الإيراني الأوروبي

Summary

Despite its initial disagreements with Iran, the EU has rejected attempts by the US administration to turn the clock back, and to return Iran to the box of sanctions and exclusion from the international arena, where it has been subjected to many pressures. This new situation and this insistence on the protection of the agreement that is in the strategic interest of Iran and some immediate interests of European countries made it seem as if there is an alliance between the Iranian and European parties in exchange for the threats of the American partner. In summing up these facts, we can go beyond the question of the existence of this alliance, or, as we call it, the "relationship of interest" between Europe and Iran to move on to examine the reasons for this intimate relationship that suddenly and suddenly emerged.

key words : European Union / Iran / Iranian-European Convergence

مقدمة:

لطالما كانت العلاقات الإيرانية – الأوروبية شديدة التوتر بسبب سلسلة من الخلافات المتفاقمة منذ ثلاثة عقود تقريباً، شملت التعامل مع البرنامج النووي الإيراني والتحالف مع الخليج العدو الأزلي لإيران، فضلاً عن صراع النفوذ الذي اذكي أزمات الشرق الأوسط وخاصة الأزمة في سوريا، جل هذه الخلافات

باتت قيد الانفراج بعدما تمكنت إيران من عقد الاتفاق النووي الذي وُقع في **14 جويلية** بين طهران والقوى الست الكبرى، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا، مما يُتيح إمكانية بدأ صفحة جديدة في العلاقات الإيرانية – الأوروبية خلال الآونة المقبلة. هذه التحركات الدبلوماسية تُشي بـــ بدء مرحلة جديدة من العلاقات السياسية والاقتصادية، ومن المرجح التعاون في مجالات الطاقة والنقل والتجارة والبيئة وحقوق الإنسان، فضلاً عن مناقشة الأزمات الإقليمية التي تطرح تهديدا على المنطقة وأيضًا على العالم اجمع وخصوصًا أوروبا. وعليه يبدو أن تراكم الخلافات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية على ما عقود، أخذت تُلقي بظلالها على العلاقات الثنائية بين أوروبا وإيران حاليًا على الرغم من عقد الاتفاق النووي، وهو ما يطرح العديد من السيناريوهات حول ماهية العلاقات الإستراتيجية بين الجانبين في المستقبل القريب. وعلى هذا الأساس تطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهم التقارب الدبلوماسي الإيراني الأوروبي في خلق مرحلة جديدة من العلاقات السياسية والاقتصادية؟ وما مستقبل هذا التحالف بين الطرفين في مقابل تهديدات الشريك الأمريكي؟.

الفرضية:

تسعا كل من إيران ودول الاتحاد الأوروبي إلى كسر جدار العزلة الاقتصادية والسياسية عن طريق تعزيز تعاونهما التجاري والفني، هادفين بذلك إلى تعميق هذه العلاقة وزيادة مستوى التوافق والثقة، مع الإصرار على تقوية علاقاتهما الاقتصادية خاصة في ظل وجود عدة معوقات أمام تلك الرغبة تحاول عرقلة هذه العلاقة الجدية بين الطرفين والإطاحة بها.

خطة الدراسة:

لانجاز هذا البحث ستكون الدراسة مشكلة من خطة عمل تتكون من أربعة مباحث بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وهي كالتالي:

مقدمة: عبارة عن طرح للموضوع.

المبحث الأول: تحدثنا هنا على العلاقات الأوروبية_الإيرانية منذ بدايتها الأولى خاصة أنّ السمة البارزة لها كانت التوتر بشكل واضح بسبب بعض الخلافات الجوهرية، إضافة إلى التأكيد على حقيقة مهمة وهي أنه بالرغم من هذا التقارب بين الجانبين الإيراني والأوروبي، فإن الدول الأوروبية كعادتها لا تمثل كتلة واحدة

متجانسة إزاء تعاملها مع طهران، وأن السياسة الخارجية الأوروبية إنما تُبنى على المصالح لا المبادئ. وكعادته يبقى الاتحاد الأوروبي يتعامل مع القضايا الكبرى بموقفين لا بموقف واحد.

المبحث الثاني: تحدثنا عن عوامل التقارب في العلاقات الأوروبية الإيرانية مبينين أنّ هذا الوضع الجديد وهذا الإصرار على حماية الاتفاق الذي يحقق مصلحة إستراتيجية لإيران وبعض المصالح الآنية للدول الأوروبية، جعل الأمر يبدو وكأنما هناك تحالف بين الطرفين الإيراني والأوروبي في مقابل تهديدات الشريك الأمريكي.

المبحث الثالث: تحدثنا عن أهم معوقات تطور العلاقة الأوروبية_الإيرانية حيث رغم كل المجهودات التي يبذلها الطرفين، ثمة هناك معوقات أمام تلك الرغبة تحاول عرقلة هذه العلاقة الجدية بين الطرفين والإطاحة بها. أهمها **الموقف الأمريكي اتجاه التقارب الإيراني الأوروبي**. إضافة إلى ملف حقوق الإنسان.

المبحث الرابع: تحدثنا هنا عن مستقبل العلاقة الإيرانية الأوروبية في ظل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، خاصة وانّ تداعيات موقف "**دونالد ترامب**" بالانسحاب من الاتفاق سوف تجد طريقها للتأثير على إيران داخليًا وخارجيًا. أمّا بالنسبة إلى الأوروبيين المشكلة ليست في خروج أميركا من الاتفاق فحسب، وإنما في العقوبات التي أقرتها على الشركات التي تتعامل مع إيران.

وأخيراً **خاتمة** تتضمن مجموعة من الاستنتاجات حول الموضوع.

المبحث الأول: التطور التاريخي لعلاقات الإيرانية الأوروبية

قبل تناول خلفية العلاقات بين الجانبين ومحاولاتهما الرامية لإيجاد آليات للتعاون بينهما، تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أولاً/ يكتسب هذا الاتفاق أهمية بالغة، إذ أنّه الأول من نوعه بين إيران والاتحاد الأوروبي الذي جاء بموجب قرار لوزراء خارجية الاتحاد، وقضى بعدم إدراج المطالب السياسيّة الأوروبيّة من إيران شرطاً لتوقيع الاتفاق.

ثانياً/ لا يمكن فهم الاتفاق بمعزل عن التطورات الإقليمية والدولية، وهو الأمر الذي حدا بطهران تفعيل تعاونها مع الاتحاد الأوروبي ليكون حليفاً لها في ظل تلك المتغيرات الجديدة.

ثالثاً/ جاء هذا الاتفاق في ظل استمرار الحملة الأمريكية ضد ما أسمته بالإرهاب، والتي لم تحدد بدقة ملامحها سوى ما وصفته بخلايا الجماعات الإرهابية في بعض الدول، فضلاً عن إدراج واشنطن كل من إيران وكوريا الشمالية والعراق ضمن محور الشر[1].

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية_الأوروبية من الحوار الناقد إلى الحوار الشامل

اتسمت العلاقات الإيرانية_الأوروبية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران سنة **1979** بالتقلبات الكثيرة نالا أنّ السمة البارزة لها كانت التوتر بشكل واضح بسبب بعض الخلافات الجوهرية، والتي كانت من العوائق المؤدية لهذا التوتر في العلاقات الإيرانية الأوروبية[2].

سنة **1989** فرضت المجموعة الأوروبية عدة عقوبات على إيران على خلفية الفتوى التي أصدرها الإمام الراحل "**آية الله الخميني**" بإهدار دم الكاتب البريطاني الهندي الأصل "**سلمان رشدي**" مؤلف كتاب "**آيات شيطانية**"، إلاّ أنّ الاتحاد الأوروبي عاد في أواخر سنة **1990** وقام برفع هذه العقوبات. سنة **1992** جاءت قضية "**ميكونوس**" لتشكل حلقة أخرى من حلقات التوتر حيث قتل ثلاثة معارضين أكراد إيرانيين.

سنة **1997** من شهر **ماي** انتخاب الرئيس الإيراني "**محمد خاتمي**" رئيساً للجمهورية الإيرانية[3] أي بعد وصول الإصلاحيين إلى الحكم وهي المرحلة التي عُرفت بـــ بدأ الدفء في العلاقات الإيرانية-الأوروبية[4].أمّا سنة **2000** شهدت العلاقات بين إيران والجانب الأوروبي توتراً جديداً في الأشهر الأولى من هذه السنة، وخلال نفس السنة شهدت العلاقات الإيرانية-الأوروبية تطوراً ملحوظاً مرة أخرى عندما قام الرئيس الإيراني "**محمد خاتمي**" بزيارة رسمية لألمانيا في العاشر من **جويلية** من نفس السنة[5].

ينبغي التأكيد على حقيقة مهمة وهي أنه بالرغم من هذا التقارب بين الجانبين الإيراني والأوروبي، فإنّ الدول الأوروبية كعادتها لا تمثل كتلة واحدة متجانسة إزاء تعاملها مع طهران، ففي حين تتسارع وتيرة التقارب بين هذه الأخيرة وكل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وهو ما اتضح في توقيع كثير من الصفقات التجارية في

---

(1) اشرف محمد كشك، "**العلاقات الإيرانية – الأوروبية: رؤية تحليلية**"، موقع: http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1560&lang، 2018/06/20.

(2) فهد مزبان حزار الخزار، "**العلاقات الإيرانية – الأوروبية**"، مجلة الخليج العربي، م 36، ع (2-1) ، 2008، ص 86.

(3) اشرف محمد كشك، **المرجع سبق ذكره.**

(4) نزار عبد القادر، "**السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية**"، الدفاع الوطني اللبناني، ع 58، 2006.

(5) اشرف محمد كشك، **المرجع سبق ذكره.**

تحد واضح لقانون "**داماتو الأمريكي**"(*) نجد أن العلاقات البريطانية – الإيرانية قد شهدت توتراً واضحاً خلال العقدين الماضيين وحتى الآن وهو ما سوف نتعرض له بشيء من التفصيل من خلال المطلب الثاني.

المطلب الثاني: المصالح الأوروبية المتباينة في علاقاتها مع إيران

ألمانيا وإيران علاقة استثنائية: ثمة "**علاقة استثنائية**" تجمع بين ألمانيا وإيران منذ تدشين "**الرايخ الثاني**" وإتمام الوحدة الألمانية على يد "**بسمارك**" سنة **1871**، فبعد عامين من ذلك التاريخ، زار حاكم إيران القاجاري "**ناصر الدين شاه**"، برلين في زيارة رسمية [6].

من الناحية الاقتصادية، كانت ألمانيا، ولعقود طويلة، أكبر شريك تجاري أوروبي لإيران حتى تسعينيات القرن الماضي، كما يعيش أكثر من **200 ألف** إيراني في ألمانيا.

فرنسا وإيران واقعية سياسية: تبنت فرنساً أكثر المواقف تشدداً بين القوى الست الكبرى التي ناقشت الاتفاق النووي مع إيران، وذلك رغم التاريخ الطويل لعلاقاتها التجارية والسياسية والاجتماعية مع طهران، حيث عاش زعيم الثورة الإيرانية "**آية الله الخميني**" في المنفى قرب باريس[7]. ففي علاقاتها السياسية ظلّ الحوار السياسي مع إيران محدودًا بعد إعادة انتخاب الرئيس "**محمود أحمد نجاد**" المثيرة للجدل في **جوان 2009**، ثم استؤنفت اللقاءات الرفيعة المستوى، بناءاً على طلب السلطات الإيرانية الجديدة[8]. أمّا اقتصادياً ففرنسا عادت لتمارس منطق السياسة الواقعية المبنية على أساس مصالحها الوطنية[9]. وقد دخلت العلاقات الفرنسية– لإيرانية مرحلة جديدة، تُنذر بنشوب أزمة دبلوماسية حادة على خلفية الرغبة الفرنسية في إضافة بنود جديدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة "**الاتفاق النووي**". وتنذر كذلك بنشوب أزمة بين إيران والاتحاد الأوروبي برمته

(*) داماتو الامريكي: أصدره الرئيس الأمريكي **بن كلنتون** في **05 أوت 1996** والذي تم بموجبه فرض عقوبات اقتصادية على الشركات غير الأمريكية للاستثمار في قطاعات الطاقة في إيران وليبيا بما يزيد عن 40 مليون دولار، وقد أثار هذا الأمر حفيظة الدول الغربية، ولاسيما شركات النفط الأوروبية الراغبة في الاستثمار في قطاع الطاقة في إيران، وقد جاء الرد الأوروبي على هذا القانون في قمة ليون سنة 1996.

(6) أحمد دياب، "**الاقتصاد محركاً: أبعاد الانفتاح الأوروبي الجديد على إيران**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/413، 2018/06/20.

(7) المرجع نفسه.

(8) الدبلوماسية الفرنسية، "**فرنسا وايران**"، موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr، 2018/06/21.

(9) أحمد دياب، **المرجع سبق ذكره**.

لأن باريس إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وأكبر شريك تجارى لكل دول الاتحاد، فضلاً عن استثماراتها الضخمة في إيران والمعرضة إمّا للتراجع والانحسار أو التجميد [10].

ايطاليا وإيران علاقة سلسة: كانت العلاقات بين إيران وإيطاليا أسهل وأكثر سلاسة مقارنة ببقية دول الاتحاد الأوروبي، حيث أنّ العلاقات بين البلدين غير متوترة تاريخياً[11]، خاصة وانّ هذه الأخيرة تتميز بعمق التبادل التجاري، الذي استمر في التقدم بالرغم من التغييرات التي طرأت على الحكومات في كلا البلدين. إضافة إلى أنها تميّزت في مرحلة ما قبل الاتفاق النووي بـــــــ كثيرٌ من الاقتصاد وقليلٌ من السياسة. ومن الواضح أنّ المعادلة ستتغير في المرحلة المقبلة لتصبح؛ كثيرٌ من السياسة وكثيرٌ من الاقتصاد، وستكون إيطاليا كما عبر عنها الرئيس روحاني "**بوابة**" إيران للتفاعل مع أوروبا[12].

بريطانيا وإيران علاقة شائكة: لطالما وضعت العلاقات السياسية المتوترة بين طهران ولندن آثارها على العلاقات الاقتصادية، ولعلها كانت العلاقات الأسوأ مع طهران من بين الدول الست خلال السنوات الماضية[13].إلاّ انه بناءاً على معطيات السياسة البريطانية الحالية، ومتابعة تصريحات المسؤولين ومواقف الخارجية البريطانية، فإنّه من المتوقع أن تتبع بريطانيا سياسة متوازنة ونهجاً واضحاً على الساحة الدولية. وحول الاتفاق النووي، فإنّه من المتوقع أن لا تعارض بريطانيا انسحاب الولايات المتحدة، ولن تقف في وجهها إذا فعلت ذلك. أما اقتصادياً لن تجازف بريطانيا بالشيء القليل في علاقتها مع طهران بالكثير في علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الخليج العربي، ولن يقبل المسؤولون البريطانيون إقامة علاقات تجارية مع إيران على حساب الاتحاد الأوروبي بأي شكل من الأشكال [14].

من العلاقات البريطانية الإيرانية نجد انّه من الضرورة أن نشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وبريطانيا واحدة منها ولهذا لُوحظ بان أي تناقض بين المصالح البريطانية وحلفائها يترتب عنه سرعة تخليها عن التزاماتها السابقة،

---

[10] محمد محسن أبو النور، "**أزمة دبلوماسية محتملة بين فرنسا وإيران**"، موقع: https://www.youm7.com، 2018/07/02.

[11] احمد دياب، **المرجع سبق ذكره.**

[12] حمزة عباس جمول، "**التقارب الأوروبي الإيراني: النموذج الايطالي**"، موقع: http://www.nedalshabi.ps، 2018/06/25.

[13] احمد دياب، **المرجع سبق ذكره.**

[14] "**العلاقات الإيرانية البريطانية – الجزء الثاني**"، مركز المزمات للدراسات والبحوث، موقع: http://almezmaah.com، 2018/06/26.

فبريطانيا كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحا، ومصالحا بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام[15].

وعلى هذا الأساس لمن يريد تحليل العلاقة الأوروبية_الإيرانية عليه أن يستحضر حقيقة أنّ السياسة الخارجية الأوروبية إنّما تُبنى على المصالح لا المبادئ، وأنّ هذه المبادئ التي تؤسس–نظرياً– للعلاقات الدولية، سرعان ما تتبدل وتتغيّر ويتم تجاوزها إذا ما تعارضت مع أي مصلحة مباشرة. وكعادته يبقى الاتحاد الأوروبي يتعامل مع القضايا الكبرى بموقفين لا بموقف واحد.

ـ انعدام أهم الشروط التي يقوم عليها النظام الإقليمي، وهو "**التعامل مع العالم الخارجي كوحدة واحدة**" وهو ما يفتقده الاتحاد الأوروبي من خلال انعدام وجود اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع القضايا الكبرى، نتيجة الاختلاف وتباين المصالح الأوروبية الذي يؤدي إلى اختلاف السياسات الوطنية إزاء مختلف الأحداث والقضايا الدولية، ما جعل وسيجعل العمل على صياغة سياسة خارجية أوروبية موحدة فعالة قوية ومؤثرة، بعيدة التحقيق وهي تُشكل أبرز التحديات التي يُواجها هذا الاتحاد.

المطلب الثالث: إستراتيجية التعاون مع إيران

استشعر الاتحاد الأوروبي أنّ تنامي العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول الاتحاد بعد الاتفاق النووي، قد افقد الاتحاد الأوروبي القدرة على التأثير على السياسات الإيرانية في مجال حقوق الإنسان، وتقويم السياسة الخارجية الإيرانية على الصعيد الإقليمي، والاستمرار في ذلك الانفتاح سوف يفقد الاتحاد على ممارسة دور فاعل دولي في ظل التجاوزات الإيرانية لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراعات المسلحة ونقاط التوتر السياسي في الشرق الأوسط . لدا اصدر البرلمان الأوروبي في شهر **أكتوبر** سنة **2016** ما يعرف بـــ "**إستراتيجية التعامل مع إيران**" التي ضمت عدة اشتراطات على إيران تنفيذها لمواصلة تدعيم العلاقات الأوروبية بإيران، تتمثل أهمها في ما يلي:

_ دعوة إيران للعب دور بنّاء في حل الأزمات السياسية في العراق واليمن وسوريا ولبنان وافغنستان، على أساس احترام القانون الدولي وسيادة هذه البلدان.

[15] بشرى كاظم عودة، "**السياسة البريطانية اتجاه إيران (1941–1989)**"، مجلة جامعة ذي قار، م 2، ع 1، 2006.

_ إلغاء أحكام الإعدام في إيران كهدف رئيسي للمساعي الأوروبية في مجال حقوق الإنسان، داعياً البرلمان الإيراني إلى مراجعة **المادة 91** من القانون الجنائي **2013**.

_ تأكيد أهمية تطوير إيران العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإقليمية، مع ايلاء الاعتبار الواجب لقواعد منظمة التجارة العالمية، وذلك لتشكيل كتلة اقتصادية وتجارية متماسكة[16].

_ استخدام اليورو ليكون العملة الرسمية للمعاملات مع إيران لمنع السلطات الأمريكية من فرض عقوبات_كما فعلت في الماضي_ ضد بعض البنوك الأوروبية.

_ تشجيع إيران على توقيع معهادة الأمن والسلامة النووية مع الترحيب بمقترح الحوار الإقليمي مع المسؤولين الإيرانيين حول امن وسلامة البرامج النووية.

_ تشجيع إيران كذلك على التعاون التام مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والعمل على تطبيق التوصيات الواردة في هذا السياق، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، من خلال تمكين المنظمات الدولية لحقوق الإنسان من القيام بمهامها.

_ دعوة إيران إلى المساواة الكاملة بين الجنسين من خلال تدابير القضاء على التمييز القانوني والعملي القائم ضد المرأة وضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في سوق العمل وفي جميع جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية[17].

المبحث الثاني: عوامل التقارب في العلاقات الأوروبية الإيرانية

لا يمكن لأحد أن ينكر أن الاتحاد الأوروبي، برغم خلافاته المبدئية مع إيران، قد ظل يرفض محاولات الإدارة الأمريكية إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وإعادة إيران لمربع العقوبات والاستبعاد من الساحة الدولية وأنه تحمل في سبيل ذلك ضغوطاً كثيرة. هذا الوضع الجديد وهذا الإصرار على حماية الاتفاق الذي يحقق مصلحة إستراتيجية لإيران وبعض المصالح الآنية للدول الأوروبية جعل الأمر يبدو وكأنما هناك تحالف بين الطرفين الإيراني والأوروبي في مقابل تهديدات الشريك الأمريكي . باستحضار هذه

[16] مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، "**التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الأول**"، 2016، ص ص 185-186.

[17] **المرجع نفسه**، ص ص 186-187.

المعطيات يمكننا أن نتجاوز التساؤل عن وجود هذا التحالف، أو إن شئنا سميناها "**علاقة المصلحة**"، بين أوروبا وإيران للانتقال لبحث أسباب هذه العلاقة الحميمة التي برزت للعلن وبشكل مفاجئ[18].

المطلب الأول: عوامل التقارب بالنسبة لإيران

كانت إيران من الدول التي تدرك هذه الحقيقة أكثر من غيرها ولذلك فقد سعت لربط مصلحتها الذاتية بالمصلحة الأوروبية حتى وصلنا للمرحلة الحالية التي تظهر فيها الدول الأوروبية وهي تدافع بشكل مستميت عن هذه المصلحة المشتركة المتمثلة في اتفاق نووي "**يجعل العالم أكثر أمناً**"[19]. ومن أجل فهم الموقف الأوروبي من الاتفاق النووي يجب التذكير ببعض الحقائق المهمة في سياق العلاقة بين الجانبين:

أولاً/ ساهمت الدول الأوروبية في عهد ما قبل الشاه في تأسيس المشروع النووي الإيراني ومده بالخبرة اللازمة والتقنيات المتطورة وكان لدول مثل فرنسا وألمانيا القدح المعلى في ذلك.

ثانياً/ أنقذت الدول الأوروبية إيران حينما نصحتها بالانصياع للقانون الدولي إبان هجوم الرئيس الأمريكي "**جورج بوش**" على العراق وقد كان لهذه الانحناءة الإيرانية الإستراتيجية وما نتج عنها من فوائد إبان غزو العراق وأفغانستان دور كبير في إنقاذ النظام الإيراني من أي ضربة أمريكية محتملة.

ثالثاً/ في الوقت الحالي يمكن ملاحظة أنّ الدول الأوروبية تلعب ذات الدور المتمثل في محاولة حماية إيران من الدخول في حرب مكشوفة مع الولايات المتحدة بالتركيز على التبعات السلبية، لذلك على مجمل المنطقة الأولوية الأوروبية تبدو متمثلة في الوقت الحالي في الحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران والدفاع عنه أمام أي محاولة لنقضه. أي أنّ الهدف المشترك هنا هو تثبيت الاتفاق النووي، والحقيقة التي ننطلق منها هي أن هذه الدول شكلت الحماية الحقيقية لإيران في وجه التهديدات الأمريكية، حماية لولاها لنفّذ الرئيس "**دونالد ترامب**" تهديداته بنقض الاتفاق بكل ما يعنيه ذلك من تداعيات[20].

المطلب الثاني: عوامل التقارب بالنسبة لـــــ أوروبا

بالنسبة لداعمي الاتفاق النووي من الأوروبيين فإن هذا الاتفاق يخدم بالفعل المصالح الأوروبية، فمن الناحية الأمنية ستكون إيران حريصة على التوقف عن تهديد الأمن الغربي، بما في ذلك ضمان ألاّ

---

[18] مدى الفاتح، "**الموقف الأوروبي من الاتفاق النووي مع إيران**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org/40704، 2018/07/06.

[19] "**أوروبا: لا بديل عن الاتفاق النووي مع إيران**"، موقع، http://www.aljazeera.net، 2018/07/22.

[20] مدى الفاتح، **المرجع سبق ذكره.**

يشكّل ذراعها "**حزب الله**" المتمدد سورياً أي تهديد على الكيان الصهيوني الحليف. أمّا من ناحية السوق والاقتصاد، فإن انفتاح السوق الإيراني على الشركاء الغربيين بعد عقود من العزلة سوف يوفر بلا شك مصلحة مهمة للقارة الأوروبية التي باتت تعاني من الشيخوخة والتي بدأ الركود الاقتصادي يتسرب إلى الكثير من مفاصلها حتى وصل الأمر حد التشكيك في جدوى الاتحاد الأوروبي نفسه كمؤسسة. لذلك نجد أنّ العنوانان الأمني والاقتصادي هما الأبرز في هذا السياق.

وعليه فإنّ كلا الطرفين، الأوروبي والإيراني، كانا ينتظران فوائد وعوائد الاتفاق الاقتصادية والتجارية. إيران التي كانت خياراتها في السابق محدودة والتي استنزفت نفسها من خلال تدخلاتها العسكرية الخارجية ودعمها غير المحدود للمجوعات الفوضوية في أكثر من مكان، وأوروبا التي كانت تتلهف لدخول السوق الفارسي بعد رفع العقوبات بشكل كامل عنه، وظهر ذلك في الحفاوة التي استُقبل بها الرئيس "**روحاني**" في العواصم الأوروبية، ولعلنا نذكر كيف غطى المسؤولون في إيطاليا تماثيل روما التاريخية العارية التي يفتخرون بها إبّان زيارة الرئيس الإيراني.

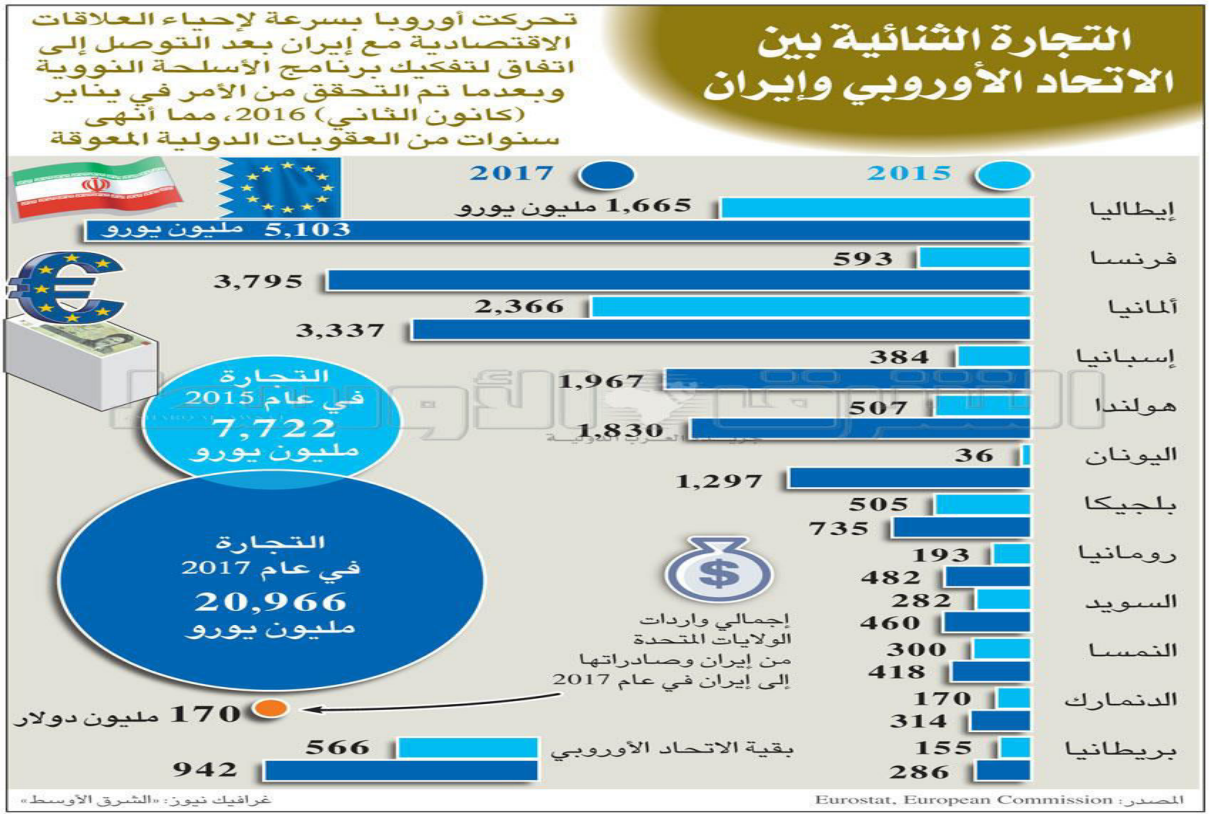
وعليه فانّ "**الربط الاقتصادي**" بهذه الطريقة كان ناجحاً في تحييد مواقف الكثير من الدول الأوروبية التي ظلت ترفض بقوة عودة إيران لمربع الحظر والعقوبات، ما أدى لعجز الولايات المتحدة عن تنفيذ تهديداتها بتمزيق الاتفاق، أو حتى مراجعته، واكتفائها بفرض عقوبات أحادية[21]. وقد أفادت موقع المفوضية الأوروبية أنّ المبادلات التجارية بين إيران والاتحاد الأوروبي حققت نمواً إجمالياً بلغ **62 بالمائة** خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة **2017** [22]. من هنا بالذات يصبح مفهوماً لماذا تتشبث الدول الأوروبية بالاتفاق النووي الذي انسحب منه الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" في محاولة منه لنسفه، هذا ما يؤكد على أنّ العلاقات الدولية مبنية على المصالح والاقتصاد عمادها، ففي العلاقات الدولية لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة وإنمّا هناك مصلحة دائمة.

---

[21] **المرجع نفسه.**

[22] طهران تسنيم، "**المفوضية الأوروبية: صادرات إيران إلى أوروبا حققت نمواً بنسبة 107%**"، موقع، http://kayhan.ir، 2018/07/22.

شكل رقم 1.2 : التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وإيران



Source : Eurostat.European Commission

المبحث الثالث: معوقات تطور العلاقة الأوروبية_الإيرانية

تسعى إيران إلى كسر جدار العزلة الاقتصادية والسياسية عن طريق تعزيز تعاونها التجاري والفني مع دول الاتحاد الأوروبي، هادفة بذلك إلى تعميق علاقاتها الأوربية وزيادة مستوى التوافق والثقة خاصة في ظل التصريحات الإيرانية التي تتسم بالعقلانية وعدم الاندفاع، كما يُصر الاتحاد الأوروبي على تقوية علاقاته الاقتصادية مع إيران التي حققت معدلات نمو سريعة خلال الأعوام الثلاثة الماضية[23]. لكن رغم هذا وذلك ورغم كل المجهودات التي يبذلها الطرفين ثمة هناك معوقات أمام تلك الرغبة تحاول عرقلة هذه العلاقة الجدية بين الطرفين والإطاحة بها.

[23] مصطفى محمد صلاح، "**إيران بين التقارب الأوروبي والقطيعة الأمريكية**"، مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية – لندن، موقع: http://alasersfs.com، 2018/06/15.

المطلب الأول: الموقف الأمريكي اتجاه التقارب الإيراني الأوروبي

يمكن وصف العلاقات الإيرانية–الأميركية بالعلاقات المحمّلة بإرث الماضي الثقيل والبعيد. ولا ترتكز العلاقات بين إيران والولايات المتحدة على المصالح الحيوية للبلدين كما هي الحال بين إيران والدول الغربية الأخرى، ولكنها ترتكز على خلفية إيديولوجية ووطنية، ومقاربة عشوائية تستمد جذورها من الماضي. ويأتي الآن الملف النووي الإيراني ليدفع بهذه العلاقات نحو مواجهة حقيقية وقاسية، يمكن أن تصل إلى مواجهة عسكرية، في حال عدم انصياع إيران للإرادة الدولية بعد إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي[24].

دخلت العلاقات الإيرانية_الأمريكية مرحلة جديدة بوصول الرئيس الأمريكي ذي التوجهات الديمقراطية "**باراك اوباما**" يشوبها التقارب لا الصدام الذي كان يميز شكل العلاقات خلال عهد حكم "**بوش**" الابن[25]. في حين تراجعت هذه العلاقة مرة أخرى خلال اتخاذ "**دونالد ترامب**" موقفاً حاداً ومتشدداً تجاه الاتفاق النووي مع إيران أين أعلن صراحة اعتزامه إلغاء الاتفاق النووي مع إيران حال وصوله البيت الأبيض [26]. في حقيقة الأمر لم يكن قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مفاجئًا، فهذا كان وعدًا انتخابيًّا لـــ "**ترامب**"، ومنذ تسلّمه مقاليد السلطة أبدى إصرارًا على الانسحاب من الاتفاق إذا لم يتم تعديله، وعليه فقد وقّع الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" في **8 ماي 2018** قرار انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وأعلن في الوقت نفسه إعادة العمل بالعقوبات الأمريكية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني ويعود ذلك إلى أنّ الاتفاق منذ تم توقيعه في منتصف سنة **2015** بين إيران ومجموعة **5+1** وهو مثار جدل على الساحتين الإقليمية والدولية. كما وقّع أمرًا رئاسيًّا للبدء بإعادة العمل بالعقوبات الأمريكية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، وقال إنّ إدارته ستقوم بوضع أعلى مستوى من العقوبات الاقتصادية. وشدد "**دونالد ترامب**" على أن العقوبات ستُطبق أيضًا على أي دولة أخرى تقوم بالتعامل مع إيران [27].

---

[24] نزار عبد القادر، **المرجع سبق ذكره.**

[25] مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، **المرجع سبق ذكره**، ص 170.

[26] **المرجع نفسه**، ص 176.

[27] المعهد للدراسات الإيرانية، **المرجع سبق ذكره.**

هذا الموقف الأمريكي قد لا يعني الكثير بالنسبة لأوروبا، فقد عكست مواقف الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وألمانيا معارضتها لمواقف"**دونالد ترامب**"، وعدّتها خطوة سلبية لن تسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وفي ما يبدو أنه استكمال للتنسيق بين الدول الثلاث صدر بيان مشترك بعد قرار "**دونالد ترامب**" مباشرة يفيد بأن حكومات هذه الدول تبقى ملتزمة بتنفيذ الاتفاق وستعمل مع جميع الأطراف الآخرين المعنيين بحيث يبقى الأمر على هذا النحو، وهو ما دفع الدول الثلاث إلى إصدار بيان صدر في **29 أفريل 2018** عن إجماع زعماء بريطانيا وفرنسا وألمانيا على أنّ الاتفاق النووي مع إيران هو أفضل سبيل لمنعها من امتلاك سلاح نووي. ويبدو من الواضح أنّ الأطراف الثلاثة أجمعوا على أنّ الاتفاق يجب أن يبقى[28]. ونشير هنا إلى تصريح وزير خارجية ألمانيا في هذا الشأن الذي أكد: "**أنّنا لا نقبل أن تُملي علينا الولايات المتحدة مع أي من الدول نقيم علاقات تجارية ولو تمثلت الرغبة الأمريكية في الاستمرار في هذا الأمر، فعلى الأوروبيين اتخاذ الخطوات المناسبة لهذا الوضع**"[29] .وقد كان موقف الدول الثلاث منسجمًا مع الموقف الأوروبي الأوسع والأشمل الذي عبّر عنه الاتحاد الأوروبي على لسان الممثلة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "**فيديريكا موغيريني**" التي أكدت أن الاتفاق النووي مع إيران هو "**أحد الإنجازات الكبيرة للدبلوماسية الدولية**"[30].

وعليه يعتبر التفاهم البريطاني الألماني الفرنسي المتين الذي شكل عنوان المرحلة الأوروبية بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، المحرك الأساسي الذي سيدفع القارة الأوروبية على سكة الوحدة مروراً بالعديد من المحطات الهامة التي ستجعل هذا التعاون القلب النابض للإتحاد الأوروبي واللسان المتحدث والمعبر عن تطلعاته وأهدافه. أين سيشكل تقارب هذا الأخير دفعة إيجابية لدور أوروبا والذي سيراهن الكثيرون على كونه عنق الزجاجة الذي تخرج عبره أوروبا من تحت المظلة الأميركية ونظام الأحادية القطبية.

---

[28] المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، "**سيناريوهات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران**"، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2018/07/28.

[29] اشرف محمد كشك، **المرجع سبق ذكره.**

[30] المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، **المرجع سبق ذكره.**

المطلب الثاني: قضية حقوق الإنسان

على الرغم من أن هناك كم هائل من المشاكل والقضايا المؤثرة التي تعاني منها الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ تأسيسها قبل **39**عاما، لكن ليست هناك من قضية مثيرة للجدل وتبعث على صداع وأرق مزمن لطهران كما هو الحال مع ملف حقوق الإنسان، حيث تلاحق هذه الجمهورية وبشكل منتظم ودونما انقطاع تقارير دولية بشأن انتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان [31]. منذ استلام "**حسن روحاني**" لمهام عمله كرئيس لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بذل ما بوسعه من أجل إظهار نظامه بصورة مقبولة لدى المجتمع الدولي ولاسيما من حيث احترامه لحقوق الإنسان وعدم خرقه لمبادئها الأساسية وسعيه لتحسينها، إلاّ أنّ الذي جرى لحد الآن هو على عكس ذلك تماما[32].

عانى الشعب الإيراني عموماً والمرأة خصوصاً طوال أكثر من **36** عاماً، من ممارسات قمعية تعسفية غير مسبوقة وتمّ تطبيق قوانين استبدادية تُصادر الحريات وتحدد من التحركات والنشاطات الإنسانية، لكن هذه الممارسات القمعية واللاانسانية قد بلغت ذروتها في عهد "**حسن روحاني**" وهو دليل عملي وميداني وشهادة حية من الواقع على كذب وزيف مزاعم الإصلاح والاعتدال في إيران، وأن المطالبة بفتح ملف حقوق الإنسان صار مطلباً ملحاً ويجب العمل من أجله دونما هو أداة لأكثر من سبب خصوصا فيما لو تم العمل من أجل تفعيل هذه المطالبة على أرض الواقع.

إلاّ انّه في حقيقة الأمر فانّ أوروبا ذاتها تعيش نفس الإشكالية، ففي الوقت الذي تسعى فيه النظم الديمقراطية لتطوير تلك العلاقة الإيجابية بينها، وحقوق الإنسان، التي تُشكل أحد مبادئ الحكم الديمقراطي بمفهومه الليبرالي، والذي لا يقتصر على مجرد تدوير السلطة من خلال انتخابات تنافسية، مشتملًا على تمتع أفراد المجتمع بحقوق وحريات محمية بأطر دستورية وتشريعية واضحة، يأتي الأمين العام لمجلس أوروبا في السابع والعشرين من **أفريل 2016** ليهز تلك الصورة النمطية عن ديمقراطية أوروبا بتحذيره أنَّ الديمقراطية وحقوق الإنسان مهددة بتصاعد النزعة الشعبوية والقومية في أوروبا، ممَّا يضعها في وضع خطير جدًّا، خاصة وأنَّ بعض الدول الأوروبية تستغل ما يحدث بها من مشاكل خطيرة، مثل قضايا الإرهاب والهجرة

---

[31] سعاد عزيز، "**إيران وملف حقوق الإنسان**"، المجلس الوطني لمقاومة الإيرانية، موقع: https://www.ncr-iran.org، 2018/07/31.

[32] إسراء الزاملي، "**حقوق الإنسان في إيران**"، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، موقع: https://arabic.mojahedin.org، 2018/08/01.

لتحقيق غايات قومية وشعبوية، ضاربةً بذلك الثقة بالمؤسسات الوطنية والأوروبية، والتي باتت تُصدر قوانين قد تتناقض مع المعايير الدولية وخصوصًا حول معاملة اللاجئين والمهاجرين [33].

المبحث الرابع: مستقبل العلاقة الإيرانية_ الأوروبية في ظل الانسحاب الأمريكي وما بعد الانسحاب

يُمثّل الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران معضلة كبيرة لكل الأطراف الدولية الأخرى الموقّعة عليه، أي روسيا والصين وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، ويمكن لهذه الأطراف الاستمرار فيه. ولكن – من الناحية العملية– بات الاتفاق في حكم المنتهي لعدة اعتبارات: أولها، أن أميركا وإيران هما الطرفان الأساسيان فيه، أما الدول الخمس الأخرى فهي في منزلة الضامن للاتفاق. وثانيها، أن إعادة العقوبات الأميركية ضد إيران ينشئ حالة من عدم اليقين حول الاقتصاد الإيراني، يجعل من الصعوبة على أي شركة أجنبية المجازفة بالاستثمار في السوق الإيرانية. فالمشكلة بالنسبة إلى الأوروبيين ليست في خروج أميركا من الاتفاق فحسب، وإنّما في العقوبات التي أقرتها على الشركات التي تتعامل مع إيران، والتي ستبدأ أميركا في تطبيقها بدءًا من شهر **أوت** المقبل [34].

المطلب الأول: أهم الشركات الأوروبية التي خرجت من السوق الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية

أدّى التوصل إلى الاتفاقية النووية الإيرانية في سنة **2015** إلى حركة تدفق واسعة نسبياً من قِبل الشركات الأجنبية، خاصّة الأوروبية، إلى السوق الإيرانية؛ وذلك أملاً في إيجاد قدم ثابتة اقتصادياً داخله بعد انغلاق دام آنذاك لعشرات السنين. وتتخصص هذه الشركات الأوروبية في مجالات مختلفة كالطاقة والآلات الثقيلة وغيرهما، وذلك كما يلي:

الشركات الأوروبية التي طورت نشاطها في إيران منذ 2015: منذ أن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس السابق "**باراك أوباما**" رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، بدأت الشركات الأوروبية في محاولة غزو السوق الإيراني، وكانت منها شركات النفط والغاز والسيارات والأدوية وغيرهم[35]. وسنحاول هنا رصد أبرز الشركات الأوروبية العاملة في إيران، خاصة منذ سنة **2015**، على النحو التالي:

---

[33] إبراهيم جابر ثري، "**الديمقراطية الأوروبية مصدر التطرف ،مركز نماء للبحوث والدراسات**"، موقع: http://www.nama-centre.com، 2018/08/03.

[34] وحدة دراسات السياسات، "**تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران**"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، موقع، https://harmoon.org، 2018/08/05

[35] علي عاطف حسان، "**مستقبل الاتفاق النووي في ظل خروج الشركات الأوروبية من السوق الإيراني**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org، 2018/08/06.

أولاً- الشركات العاملة في مجالات الطاقة:

شركة "توتال" الفرنسية: والتي كانت أول شركة كبرى في مجال النفط توقع اتفاقية تجارية في **نوفمبر 2016**.

شركة "بريتش بتروليوم" البريطانية: والتي اضطرت إلى وقف أعمالها مع إيران.

شركة رويال داتش شل النفطية: والتي وقّعت اتفاقاً مؤقتاً في **ديسمبر 2016** لتطوير حقول النفط والغاز الإيراني في آزاديجان الجنوبي وجزيرة كيش وحقل يادافاران[36].

الشركة الإيطالية " ANI" : التي وقعت اتفاقية لدراسة حقول النفط والغاز مع إيران في **جوان 2017**.

شركة "ساجا" النرويجية للطاقة الشمسية: التي انسحبت عن تنفيذ عقد بقيمة **2.5 مليار يورو** [37].

شركة "أو إم في" النمساوية: العاملة في مجال النفط .

شركة "سايبم" الإيطالية: التي كانت قد وقّعت اتفاقيات للتعاون حول مشاريع لمد أنابيب النفط. إضافة إلى شركة "**DNO**" **النرويجية** التي كانت ثاني شركة للطاقة، بعد شركة توتال الفرنسية.

ثانياً/الشركات العاملة في مجالات الملاحة الجوية:

شركة إيرباص الفرنسية: عقدت مع الحكومة الإيرانية اتفاقية بحوالي **25 مليار دولار** لشراء **118** طائرة جديدة، على أن تصل أول دفعاتها في سنة **2017** والباقية سنة **2022**. إلاّ أنّ خروج الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية، قاد الشركة إلى تعليق تسليم الطائرات إلى إيران [38]، خاصة وأنّ شركة إيرباص تعتمد في إنتاجها على بعض المكونات الأمريكية [39].

ثالثاً/شركات الصناعات الثقيلة:

شركة بيجو سيتروين الفرنسية : عقدت صفقة بقيمة **430 مليون دولار** مع شركة "**ايران خودرو**"- إيران للسيارات- لإنتاج **200 ألف** سيارة في العام بدءاً من سنة **2017**. إضافة إلى شركة "**فولكس فاجن**" **الألمانية للسيارات** التي أعلنت السنة الماضية عن استئناف عملها وإنتاجها لأنواع من السيارات وتصديرها

---

[36] **المرجع نفسه.**

[37] صالح حميد، "**تجنباً للعقوبات... 08 شركات أوروبة تغادر إيران**"، موقع: https://www.alarabiya.ne، 2018/08/06.

[38] علي عاطف حسان، **المرجع سبق ذكره.**

[39] المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، **المرجع سبق ذكره.**

إلى السوق الإيراني بعد انقطاع دام **17** عاماً[40]. وعليه فانّ تداعيات موقف "**دونالد ترامب**" بالانسحاب من الاتفاق سوف تجد طريقها للتأثير على إيران داخليّاً وخارجيّاً [41].

المطلب الثاني: المحادثات الأمريكية الجديدة مع طهران بعد انسحابها من الاتفاق النووي

أعلن الرئيس الأميركي "**دونالد ترمب**"، **الثلاثاء 31 جويلية 2018**، خلال خطاب ألقاه في "**فلوريدا**" أنّ لديه شعوراً بأنّ الزعماء الإيرانيين سيتحدثون قريباً جداً مع الولايات المتحدة، وذلك في وقت شنّ فيه الإيرانيون هجوماً على دعوة للقائهم. وقد استغلّ الرئيس الأميركي هذا الخطاب لكي يُذكّر مجدداً بقرار سحب بلاده من الاتفاق النووي المروّع الذي وقّعته الدول العظمى مع إيران في سنة **2015**[42]. لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد رفض مسؤولون إيرانيون بارزون يوم الثلاثاء عرض الرئيس الأميركي "**دونالد ترامب**" إجراء محادثات دون شروط مسبقة باعتباره مذلة وعديم القيمة بعد أن عمل "**ترامب**" على إعادة فرض عقوبات على طهران عقب انسحابه من الاتفاق النووي. أين صرح الرئيس الإيراني "**حسن روحاني**" قائلاً "**إنّ انسحاب "دونالد ترامب" من الاتفاق الذي تم التوصل إليه سنة 2015 "غير قانوني" وأنّ إيران لن تخضع بسهولة لحملة واشنطن الجديدة لتضييق الخناق على صادراتها النفطية.**"

وعلى هذا الاساس تبقى الدول الأوروبية الثلاث الرئيسية الموقعة على الاتفاق النووي تبحث عن سبل لإنقاذه، غير أنّ هذه الأخيرة حذرت طهران من أنّها قد لا تتمكن من إقناع كثير من المستثمرين الكبار بالتعامل مع إيران ومواجهة خطر العقوبات الأميركية[43].

هذا ما يجعل العلاقات الإيرانية_الأوروبية بين البينين، بين الخوف من الولايات المتحدة الأمريكية وعقوبتها المفروضة عليها خاصة اقتصادياً، وبين مصالح أوروبا الاقتصادية في إيران ومحاولة الحفاظ عليها قدر الإمكان.

وعليه فهي علاقة غير مضمونة قابلة للتغيير في أي وقت...

---

(40) علي عاطف حسان، **المرجع سبق ذكره.**

(41) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، **المرجع سبق ذكره.**

(42) عربي بوست، "**ترامب: اشعر أن الإيرانيين سيتحدثون قريباً جداً معنا....ومسؤولون إيرانيون : لسنا مثل كوريا الشمالية**"، موقع: https://arabicpost.net، 2018/08/07.

(43) مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، "**طهران ترفض عرض ترامب إجراء محادثات باعتباره بلا قيمة**"، موقع: http://rawabetcenter.com، 2018/08/07.

النتائج:

_ لمن يريد تحليل العلاقة الأوروبية الإيرانية عليه أن يستحضر حقيقة أنّ السياسة الخارجية الأوروبية إنّما تُبنى على المصالح لا المبادئ.

_ انعدام أهم الشروط التي يقوم عليها النظام الإقليمي، وهو "**التعامل مع العالم الخارجي كوحدة واحدة**" وهو ما يفتقده الاتحاد الأوروبي من خلال انعدام وجود اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع القضايا الكبرى.

_ إنّ تنامي العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول الاتحاد بعد الاتفاق النووي، قد افقد الاتحاد الأوروبي القدرة على التأثير على السياسات الإيرانية في مجال حقوق الإنسان، وتقويم السياسة الخارجية الإيرانية على الصعيد الإقليمي.

_ إنّ العنوانان الأمني والاقتصادي هما الأبرز في سياق هذا التقارب، هنا بالذات يصبح مفهوما لماذا تتشبث الدول الأوروبية بالاتفاق النووي الذي انسحب منه الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" في محاولة منه لنسفه.

_ يُعتبر التفاهم البريطاني الألماني الفرنسي المتين الذي شكل عنوان المرحلة الأوروبية بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، المحرك الأساسي الذي سيدفع القارة الأوروبية على سكة الوحدة.

_ هناك كم هائل من المشاكل والقضايا المؤثرة التي تعاني منها الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ تأسيسها قبل **39**عاما، لكن ليست هناك من قضية مثيرة للجدل وتبعث على صداع وأرق مزمن لطهران كما هو الحال مع ملف حقوق الإنسان،..إلاّ انه في حقيقة الأمر فانّ أوروبا ذاتها تعيش نفس الإشكالية.

_ تبقى الدول الأوروبية الثلاث الرئيسية الموقعة على الاتفاق النووي تبحث عن سبل لإنقاذه، غير أنّ هذه الأخيرة حذرت طهران من أنّها قد لا تتمكن من إقناع كثير من المستثمرين الكبار بالتعامل مع إيران ومواجهة خطر العقوبات الأميركية. هذا ما يجعل العلاقات الإيرانية_الأوروبية بين البينين، بين الخوف من الولايات المتحدة الأمريكية وعقوبتها المفروضة عليها خاصة اقتصادياً، وبين مصالح أوروبا الاقتصادية في إيران ومحاولة الحفاظ عليها قدر الإمكان. وعليه فهي علاقة غير مضمونة قابلة للتغيير في أي وقت..

التوصيات:

_ إلغاء الاختلاف وتباين المصالح الأوروبية الذي يؤدي إلى اختلاف السياسات الوطنية إزاء مختلف الأحداث والقضايا الدولية، والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة واحدة وذلك من خلال العمل على صياغة سياسة خارجية موحد فعّالة قويّة ومؤثرة، غير قابلة للتغير ولا يتم تجاوزها حتى إذا ما تعارضت مع أي

مصلحة مباشرة. بمعنى يجب أن تكون هناك مقاربة واحدة تجمع الدول الأوروبية لإنقاذ الاتفاق حول النووي الإيراني بعد الانسحاب الأمريكي.

_ عدم جعل تنامي العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول الاتحاد بعد الاتفاق النووي، سبباً في فقدان الاتحاد الأوروبي القدرة على التأثير على السياسات الإيرانية في مجال حقوق الإنسان، وتقويم السياسة الخارجية الإيرانية على الصعيد الإقليمي، خاصة وانّ والاستمرار في ذلك الانفتاح سوف يُفقد الاتحاد على ممارسة دور الفاعل الدولي في ظل التجاوزات الإيرانية لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراعات المسلحة ونقاط التوتر السياسي في الشرق.

_ تمسك الطرفين بالاتفاق النووي الذي يعتبر من أهم الإنجازات الديبلوماسية التي تحققت، على الرغم من أنّ الرئيس "**دونالد ترامب**" اعتبره كارثيًا، ومحاولة العمل مع العقوبات التي أقرتها أمريكا على الشركات التي تتعامل مع إيران خاصة منها الأوروبية، بطريقة دبلوماسية للحفاظ على مصالحها مع جميع الأطراف أمريكية كانت أم إيرانية.

_ على قادة ورؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي الاستمرار في دعم الاتفاق طالما استمرت إيران في احترامه وعلى بدء أعمالهم لحماية الشركات الأوروبية المتأثرة من القرار الأمريكي.

_ إنقاذ الأوروبيون الاتفاق مع إيران وحماية المصالح الاقتصادية الأوروبية المرتبطة باستئناف التبادل التجاري مع إيران. ومحاولة تطبيق قانون يعرف باسم "**التعطيل**" وهو أداة تسمح بحماية الشركات العاملة في إيران في مواجهة التهديدات بعقوبات أمريكية تتجاوز حدود الولايات المتحدة.

خلاصة الفصل:

إنّ تجربة العلاقات الأميركية_الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وبالذات منذ سبعينيات القرن الماضي تؤكد أن السياسة الأوروبية وعلى الوجه التحديد الشرق أوسطية منها تأتي امتدادًا للسياسات الأميركية وليست منفصلة عنها، ورغم وجود فروق واضحة في الشكل والمظهر فإن المضمون ليس مختلفًا كثيرًا. وعليه؛ فإن الفارق في السياستين الأميركية والأوروبية هذه الأيام هو أن الأولى تريد تحقيق هذا المبتغى (الاتفاق الشامل)، تحت طائلة الانسحاب من الاتفاق والتهديد بأقصى أنواع العقوبات، وربما يعود الحديث خلال الفترة المقبلة عن خيارات فوق الطاولة تتعلق بالخيار العسكري. أمّا السياسة الأوروبية فتريد ذلك بالإبقاء على الاتفاق

النووي نفسه، بشكل ناعم مصحوب بنوع من التهديد. وكما يقول المثل الإيراني؛ فإنّ أوروبا "**تذبح بالقطن بينما أميركا تذبح مرة واحدة بالسكين**".

وعلى هذا الأساس فإنّ الاتفاق النووي في الوقت الحاضر دخل غيبوبة قاتلة لكنه لم يمت نهائياً بعد، وإنعاشه لا يمكن إلاّ عبر الأوروبيين الذين ستُظهر تصرفاتهم وليس مواقفهم الكلامية مدى استعدادهم للتضحية بمصالحهم، في سبيل الإبقاء على الصفقة النووية مع إيران. وستثبت الأيام أنّ أوروبا لا تستطيع أن تُعرّض مصالحها مع أميركا للخطر حفاظاً على هذه الصفقة؛ كما أنّ الصينيين أيضا رغم خلافاتهم مع الأميركيين لن يضحوا بروابطهم الاقتصادية المتداخلة معهم؛ وكذلك روسيا التي ستستفيد من انهيار الاتفاق، ومع ذلك ليس بمقدورها إنقاذه.

المراجع:

أولاً/ المجلات والدوريات:

1_ فهد مزبان حزار الخزار، "**العلاقات الإيرانية – الأوروبية**"، مجلة الخليج العربي، م 36، ع (2-1)، 2008.

2_ بشرى كاظم عودة، "**السياسة البريطانية اتجاه إيران (1989-1941)**"، مجلة جامعة ذي قار، م 2، ع 1، 2006.

3_ نزار عبد القادر، "**السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية**"، الدفاع الوطني اللبناني، ع 58، 2006.

'4_ مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، "**التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الأول**"، 2016.

ثانياً/ المواقع الالكترونية:

1_ اشرف محمد كشك، "**العلاقات الإيرانية – الأوروبية: رؤية تحليلية**"، موقع: http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1560&lang، 2018/06/20.

2_ أحمد دياب، "**الاقتصاد محركاً: أبعاد الانفتاح الأوروبي الجديد على إيران**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/413، 2018/06/20.

3_الدبلوماسية الفرنسية، "**فرنسا وايران**"، موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr، 2018/06/21.

4_ محمد محسن أبو النور، "**أزمة دبلوماسية محتملة بين فرنسا وإيران**"، موقع: https://www.youm7.com، 2018/07/02.

5_ حمزة عباس جمول، "**التقارب الأوروبي الإيراني: النموذج الايطالي**"، موقع: http://www.nedalshabi.ps، 2018/06/25.

6_ "**العلاقات الإيرانية البريطانية – الجزء الثاني**"، مركز المزمات للدراسات والبحوث، موقع: http://almezmaah.com، 2018/06/26.

7_ مدى الفاتح، "**الموقف الأوروبي من الاتفاق النووي مع إيران**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org/40704، 2018/07/06.

9_ "**أوروبا: لا بديل عن الاتفاق النووي مع إيران**"، موقع، http://www.aljazeera.net، 2018/07/22.

10_ طهران تسنيم، "**المفوضية الأوروبية: صادرات إيران إلى أوروبا حققت نمواً بنسبة 107%**"، موقع، http://kayhan.ir، 2018/07/22.

11_ مصطفى محمد صلاح، "**إيران بين التقارب الأوروبي والقطيعة الأمريكية**"، مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية – لندن، موقع: http://alasersfs.com، 2018/06/15.

12_ المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، "**سيناريوهات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران**"، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2018/07/28.

13_ سعاد عزيز، "**إيران وملف حقوق الإنسان**"، المجلس الوطني لمقاومة الإيرانية، موقع: https://www.ncr-iran.org، 2018/07/31.

14_ إسراء الزاملي، "**حقوق الإنسان في إيران**"، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، موقع: https://arabic.mojahedin.org، 2018/08/01.

[1] إبراهيم جابر ثري، "**الديمقراطية الأوروبية مصدر التطرف ،مركز نماء للبحوث والدراسات**"، موقع: http://www.nama-centre.com، 2018/08/03.

15_ وحدة دراسات السياسات، "**تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران**"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، موقع، https://harmoon.org، 2018/08/05.

16_ علي عاطف حسان، "**مستقبل الاتفاق النووي في ظل خروج الشركات الأوروبية من السوق الإيراني**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org، 2018/08/06.

17_ صالح حميد، "**تجنباً للعقوبات... 08 شركات أوروبة تغادر إيران**"، موقع: https://www.alarabiya.ne، 2018/08/06.

18_ عربي بوست، "**ترامب: اشعر أن الإيرانيين سيتحدثون قريباً جداً معنا....ومسؤولون إيرانيون : لسنا مثل كوريا الشمالية**"، موقع: https://arabicpost.net، 2018/08/07.

19_ مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، "**طهران ترفض عرض ترامب إجراء محادثات باعتباره بلا قيمة**"، موقع: http://rawabetcenter.com، 2018/08/07.

التمدد الإيراني في إفريقيا: إعادة ترتيب الفعل السياسي الخارجي

The iranian expansion in Africa : Reordering the foreign political act

حنان خرباشي

باحثة دكتوراه، مخبر الدراسات السياسية والدولية– جامعة امحمد بوقرة– بومرداس، الجزائر

Phd student, laboratory of political and international studies/ Algeria

الملخص:

تروم الورقة البحثية دراسة موضوع التوغل الايراني في القارة الافريقية التي تعتبر أكثر المناطق ذات التواجد والحضور الأجنبي بحكم أهميتها في السياسة الدولية. حيث تبنت ايران بعد الثورة الاسلامية في1979 رؤية جديدة خارج حدودها. فقد أصبحت افريقيا في التصور السياسي الإيراني أرضا خصبة للنشاطات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، وذلك بعد أن أدركت القيادة الإيرانية أهمية القارة الإفريقية نظرا لموقعها الجغرافي المجاور للمنطقة العربية، وثقلها السياسي، ناهيك عن أهمية المتغير الطاقوي. كما أن الكتلة المسلمة المتواجدة في افريقيا قد ساعدت ايران كثيرا على التمدد في القارة وولوج معترك التنافس هناك وتطبيق مأموريتها السياسية، عبر اقامة علاقات وطيدة مع عدد من الدول الافريقية من خلال عمل دبلوماسي مكثف. فتمكنت في ظرف وجيز من أن تؤسس لنفسها موقعا هاما في القارة السمراء، سمح لها بكسب تأييد عدد معتبر من الدول الإفريقية لمشروعها النووي وتشكيل تحالفات في مواجهة النفوذ الغربي، وكسر الحصار الاقتصادي المفروض عليها. في سبيل بلوغ الهدف المنشود تبنت إيران جملة من الاستراتيجية تنوعت بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، وآخر ايديولوجي. ورغم اختلاف طبيعة المصالح الإيرانية هناك إلا أنها تخدم بعضها البعض، وتندرج في إطار استراتيجية محكمة تساعد إيران في أن تجد موطئ قدم لها في افريقيا.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا– التوغل الإيراني– الدبلوماسية الاقتصادية– المشروع المذهبي.

Summary :

The paper examines the subject of the Iranian incursion into the African continent, which is considered the most area of presence and foreign presence because of its importance in international politics. After the Islamic Revolution in 1979, Iran adopted an expansionist project to export the revolution and the new Iranian vision beyond its borders. Africa has become a fertile ground for political, economic and even military activities. When the Republic of Iran has recognized the importance of the African continent because of its geographical location Which is adjacent to the Arab region, and its political weight, as well as the importance of the energy variable. The Muslim bloc in Africa has greatly helped Iran expand on the continent, enter the competition and apply its political agenda by establishing close ties with a number of African countries through intensive diplomatic work. In a short period of time, it was able to establish an important position on the continent, allowing it to win the support of a significant number of African countries for its nuclear project and to form alliances against Western influence and to break the economic embargo imposed on it. In order to reach the desired goal, Iran adopted a strategy that varied from political, economic, and ideological. Although the nature of Iran's interests there varies, they serve each other and fall within a coherent strategy that will help Iran find its place in Africa.

Keywords: Africa - Iranian incursion - economic diplomacy - sectarian project

مقدمة:

لطالما كانت القارة الافريقية حاضرة في السياسة الدولية، واحتلت موقعا هاما في استراتيجيات القوى العالمية من أجل اكتساب مناطق النفوذ والثروة والسيطرة في القارة السمراء. حيث دفعت المعطيات الدولية الجديدة بالقوى الكبرى التقليدية، بالإضافة إلى دول ناشئة ظهرت كلاعبين أساسيين في افريقيا ومنها إيران، إلى دخول معترك التنافس لحجز موطئ قدم لها في افريقيا لتحقيق أهدافها ومصالحها التي تنوعت بين الطابع السياسي والاقتصادي والعسكري.

وبالنسبة لإيران موضوع دراستنا فإن رؤيتها للعالم الخارجي تنبثق من الثورة الايرانية لعام 1979، حيث رسمت هذه الأخيرة معالم السياسة الخارجية الإيرانية، التي ترتكز أساسا على المذهبية والايديولوجيا وتداخلها مع عامل البراجماتية. ما وضعها محل جدل اقليميا ودوليا. لاسيما في ضوء تمددها في الفضاءات الخارجية سعيا منها نحو بناء تحالفات جديدة على المستوى الإقليمي والدولي، أين أخذت إيران في تطبيق مشروع توسعي واضح المعالم تحقيقا لمصالح وأهداف متعددة ومتشابكة. هذا المشروع الذي يقوم تحديدا على آلية إلحاق الشيعة في أي رقعة من العالم بإيران، وتصدير قيم الثورة، ونشر التشيع على نطاق عالمي، والذي تعتبره إيران واجبا أخلاقيا.

في هذا السياق، تشهد إفريقيا صعودا إيرانيا ملحوظا في السنوات الأخيرة، يستمد جذوره من مشروع الخميني الرامي إلى تصدير الثورة الإسلامية، بيد أن طابع هذا الصعود أو التمدد الإيراني يختلف عما كان عليه آنذاك، وذلك تبعا للمتغيرات والظروف الدولية الراهنة، التي دفعت بإيران إلى تكييف سياستها الخارجية مع التحولات في البيئة الدولية وإعادة ترتيب مأموريتها السياسية وفقا لذلك. فكانت إفريقيا بمختلف أقاليمها البيئة الخصبة للتوسع والنفوذ، وتأكيد الحضور الإيراني رغم ما يعترض سبيل إيران من عثرات تحول بينها وبين طموحها في أن تكون قوة عالمية. وذلك بالتوازي مع التوجه صوب أمريكا اللاتينية في إطار المشروع ذاته.

تأسيسا على ما سبق، تحاول الورقة البحثية فهم دوافع التوجه الإيراني نحو قارة افريقيا واهتمامها بها، في ضوء ما تواجهه من تحديات على مستوى بيئتها الخارجية. ومن ثم كشف الآليات التي تتبناها إيران في إطار سياستها التوسعية وتواجدها في القارة السمراء.

المشكلة البحثية:

نحاول في هذه الدراسة ولوج النقاش حول التمدد الايراني في افريقيا، وذلك بالإجابة عن تساؤل بحثي يتضمن البحث في مدى حاجة إيران إلى التوجه نحو افريقيا. وذلك في ضوء الرهانات التي تعترضها دوليا. ولقد تمت صياغة التساؤل البحثي على النحو التالي:

ما مدى ضرورة توجه إيران نحو افريقيا لإعادة ترتيب سياستها الخارجية؟

تتفرع عن التساؤل البحثي المركزي أسئلة فرعية هي كالتالي:

فيما تتمثل أهمية افريقيا لدى صانع القرار الايراني؟

ما هي أبرز معالم المشروع الايراني في افريقيا؟

ما هي استراتيجيات ايران لتجسيد مشروع تمددها في افريقيا؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

تسعى إيران إلى إعادة ترتيب سياستها الخارجية بالتوجه نحو إفريقيا بفعل تزايد الضغوطات الدولية عليها.

محاور الدراسة:

قصد الإجابة عن التساؤل البحثي تعتمد الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية، المتمثلة في:

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية للقارة الافريقية

المحور الثاني: المشروع الايراني في قارة افريقيا

المصالح السياسية

المصالح الاقتصادية

المصالح الايديولوجية

المحور الثالث: استراتيجيات ايران في التوغل في افريقيا

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تروم إلى تحليل أحد أبرز المواضيع التي تحظى باهتمام سياسي وأكاديمي كبير، وهو موضوع المشروع الإيراني التوسعي. لتأتي الدراسة للتركيز على رقعة جغرافية ذات قدر كبير من الأهمية الجيوستراتيجية، أصبحت منذ مطلع القرن الحالي مسرحا للتواجد الإيراني.

أهداف الدراسة:

تحاول هذه الورقة البحثية فهم المشروع الإيراني في قارة إفريقيا، وما تسعى إيران إلى تحقيقه من مصالح وأهداف في هذا الجزء الاستراتيجي من العالم، في ظل تضارب المشاريع التنافسية للاعبين الأساسيين في القارة. والبحث في الجوانب الرئيسية للإستراتيجيات الإيرانية لتحقيق مشروعها في المنطقة موضوع الدراسة.

منهجية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية تعمل على الاحاطة العلمية بالظاهرة المدروسة.

وتنطلق الدراسة من العام إلى الخاص، وذلك من خلال البدء في البحث من الأهمية التي تحظى بها القارة الإفريقية ومكانتها في مأموريات القوى الكبرى. ومن ثم فهم مكانة القارة في إدراك صانع القرار الإيراني، التي جعلت إيران تتجه صوب القارة لتمرير مشروعها الخارجي التوسعي.

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية للقارة الافريقية

تحظى القارة الافريقية بأهمية استراتيجية كبيرة تستمدها من موقعها الجيوستراتيجي وثرواتها الطبيعية؛ كونها تغطي 6٪ من مساحة الأرض، وهي ثاني أكبر قارات العالم بعد قارة آسيا، وتتوسط العالم جغرافيا.

تتكون القارة السمراء من 54 دولة مستقلة، وهو ما يمنحها ثقلا سياسيا في المنظمات الدولية. غير أن بلدانها متباينة القوة السياسية والاقتصادية.



شكل1: الخريطة السياسية لقارة افريقيا

المصدر: « http://www.cosmovisions.com/Afrique-Carte-Politique.htm »

تمتلك قارة افريقيا حوالي 30٪ من احتياطيات العالم من المعادن1. تقبع القارة على معادن متنوعة، وبنسب مرتفعة جدا، فنجد بها 54٪ من احتياطي العالم من البلاتين، و78٪ من الماس، و40٪ من الكروم، و28٪ من المنغنيز.2 وتمثل المعادن ما متوسطه 70٪ من إجمالي الصادرات الأفريقية وحوالي 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما تشكل احتياطيات النفط الافريقي 8٪ من المخزون العالمي، وتصل احتياطيات الغاز الطبيعي إلى 7٪. 3 وللإشارة، النفط الموجود في قارة افريقيا يعتبر سلعة اقتصادية ذات جودة عالية؛ يتميز عن نفط الشرق الأوسط بنوعيته الخفيفة وسهولة استخراجه وتكريره.4 وتقوم بانتاجه 21 دولة افريقية.5



شكل 2: خريطة الثروات الطبيعية في افريقيا

المصدر: إنفوجرافيك/https://www.aa.com.tr/ar/info/6607

لقارة إفريقيا دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي، ينبع من كونها وجهة للاستثمارات الدولية، وأهميتها لدى

[1] . Fantu Cheru , « Les économies émergentes et les ressources naturelles de l'Afrique: éviter la « malédiction des ressources» et bâtir des sociétés plus résilientes », *l'Institut Nord-Sud*, (2013) : 1

[2] . Kingsley Ighobor, «Ressources minières : la fin d'une malédiction? », *Afrique Renouveau*, (avril, 2014), « https://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/avril-2014/ressources-mini%C3%A8res-la-fin-d%E2%80%99une-mal%C3%A9diction »

[3] . African Natural Resources Center, « Catalyzing growth and development through effective natural resources management », *African Natural Resources Center*, (2016) : 3.

[4] . سيد اعمر شيخنا، "تحولات الطاقة.. ومستقبل إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، (يوليو 2016): 2.

[5] . أيمن شبانة، "النفط الافريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد !!"، افريقيا قارتنا، ع 2، (فبراير، 2013): 1.

اقتصاديات دول العالم من حيث التجارة الدولية.6 فالقارة ترتبط بشبكة علاقات تجارية كثيفة مع مختلف دول العالم من منطلق الثروات التي تزخر بها.

كونها خزان استراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأولية جعلها مسرحا للتنافس الدولي، حيث أخذت القوى الدولية تتكالب على ثروات القارة. وفي إطار ذلك تتزايد الأطماع والاستراتيجيات الدولية، مما يوحي بعدم انحسار الاستعمار عن القارة الإفريقية. والملاحظ أن التنافس الدولي لم يقتصر على القوى الكبرى التقليدية، وإنما نشهد بروز لاعبين جدد على الساحة الافريقية، على غرار إيران موضوع دراستنا.

المحور الثاني: المشروع الايراني في قارة افريقيا

تتبوأ قارة افريقيا مكانة متميزة في المأمورية السياسية لدولة إيران. فقد غدت الجمهورية الإسلامية مهتمة بالقارة الافريقية منذ بداية التسعينيات خلال ولاية الرئيس هاشمي رفسنجاني الذي أولى اهتماما بالغا بالقارة، بعد أن تراجع ذلك الاهتمام مع انشغال ايران بشأنها الداخلي في أعقاب الثورة الإسلامية في 1979. لتشهد بعد ذلك افريقيا نشاطا ملحوظا للسياسة الخارجية الايرانية فيها منذ عام 2009 لاسيما على المستويين الاقتصادي والأمني، وهو التوقيت الذي تولى فيه محمود أحمدي نجاد زمام الحكم في إيران (2005- 2013)، محاولا إحداث تغييرات على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، التي كان من أهم ملامحها مقارعة النفوذ الأمريكي. الأمر الذي يدعو إلى التساؤل حول دوافع توجه إيران نحو افريقيا، وبصيغة أخرى البحث في مصالح ايران في القارة السمراء.

المصالح السياسية:

نظرا للعلاقات المتوترة مع دول الجوار تسعى إيران إلى إقامة تعاون سياسي مع بلدان بعيدة عنها جغرافيا، وهي ليست بالضرورة قوى عظمى، وعلى هذا الأساس اتجهت أنظار إيران نحو افريقيا.7 سعيا منها لترسيخ حضورها في القارة بالشكل الذي يسمح لها بمواجهة النفوذ الغربي هناك، وتحقيق مآرب أخرى.

تأتي في مقدمة المصالح السياسية التي ترومها ايران في افريقيا سعيها نحو حشد التأييد الإفريقي

---

6 . Charles Harvey, «The role of Africa2 in the global economy: the contribution of regional cooperation, with particular reference to Southern Africa », *Botswana Institute of Development Policy Analysis*, (july, 1997) : 1

7 . Amira Samir, «L'Afrique, nouveau partenaire de Téhéran », *Al-Ahram hebdo*, n 1142, (septembre 2016),« http://hebdo.ahram.org.eg/NewsContent/1142/10/124/18183/L%E2%80%99Afrique,-nouveau-partenaire-de-T%C3%A9h%C3%A9ran.aspx »

للتصدي للحصار والعزلة[8] الذي تقوده الولايات المتحدة ضد إيران،[9] وتجاوز الآثار الاقتصادية السلبية الناشئة عن العقوبات الاقتصادية.[10] لذلك تقوم إيران باستراتيجيات لكسب شركاء في إفريقيا يمكنهم دعم برنامجها النووي.[11] وفي هذا الإطار، زار الرئيس أحمدي نجاد في فبراير 2009 عددا من دول شرق إفريقيا، وشدد خلال زياراته على استعداد إيران لمساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز استقلالها وتشكيل حلف موحد لمجابهة القمع الغربي.[12] وهنا يظهر أن حاجة إيران لإفريقيا هي في المقام الأول حاجة إلى التوازن والدعم لكي تكون قادرة على الموازنة على الصعيد الدولي بعد رفع العقوبات المفروضة عليها[13]، حيث فرضت عليها هذه المرحلة أولوية تخفيف حدة التوتر مع الغرب والبحث عن حلفاء جدد.[14]

في السياق نفسه برزت منطقة شرق افريقيا وتحديدا القرن الافريقي كمركز رئيسي للحضور الإيراني في افريقيا بعد الحصار الذي فرض عليها ردا على برنامجها النووي؛ حيث عملت على تطوير علاقاتها مع دول المنطقة نتيجة لذلك.[15] إذ يعتبر شرق افريقيا جزء من استراتيجية إيران الشاملة لتحقيق الهيمنة في المناطق الاستراتيجية من الشرق الأوسط. وتهتم أيضا بساحل البحر الأحمر التي تعدّ أرضا خصبة للحضور السياسي والعسكري والاقتصادي الإيراني في القارة السمراء.[16] كما أن تمدّد إيران في القرن الإفريقي يعتبر ضمانة استراتيجية لمشروعها الرامي لتطويق دول الخليج.[17]

---

[8]. بهدف كبحها عن برنامجها النووي، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية وبموجب قرارات مجلس الأمن منذ 2006 سلسلة من العق وبات الاقتصادية على إيران.

[9] . فهد الخزار، "التوجه الإيراني إزاء افريقيا: رؤية جيوبوليتيكية"، دراسات إيرانية، ع 14، (مايو 2011): 23.

[10] . Fátima Chimarizeni, «Iran-Africa relations : Opportunities and prospects for Iran », *Brazilian Journ al of African Studies*, vol.2, n.3,(june 2017) : 36.

[11] . Alex McAnenny, «A Tutorial Overview of Iran's Strategic Influence In Africa », *Center for Securit y Policy*, (2014) : 1.

[12] . Intelligence and Terrorism Information Center, «Iran's activity in East Africa, the gateway to the M iddle East and the African continent », *Intelligence and Terrorism Information Center*, july 2009. P. 2

[13]. في 14 يوليو 2015 تم رفع العقوبات الدولية على إيران بعدما توصل اعضاء مجلس الأمن الدائمون إلى اتفاق مع إيران.

[14] . Chedine Tazi, «L'Iran resserre ses liens avec l'Afrique de l'Ouest », *jeuneafrique*, (28 juillet , 2016), « http://www.jeuneafrique.com/345321/politique/liran-resserre-liens-lafrique-de-louest/ »

[15] . Gerald Feierstein, «The fight for Africa the new focus of the Saudi-Iranian rivalry », *Middle east in stitute*, (february 2017) : 1.

[16] . Centre d'information sur les renseignements et le terrorisme, «Activités menées par l'Iran en Afriq ue de l'Est, voie d'accès au Moyen-Orient et au continent africain », *Centre d'information sur les rens eignements et le terrorisme*,(juillet , 2009) : 2.

[17] . رضا بودراع الحسيني، "التمدد الإيراني في إفريقيا"، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (14 أبريل، 2017)، « http://www.umayya.org/studies-ar/11886 »

وقد انطلقت إيران في سعيها للتأسيس لنفوذها في قارة إفريقيا من السودان تحديدا نظرا لموقعه الجيوستراتيجي من جهة، ومن جهة أخرى لتقاسمها الرؤية الإيديولوجية نفسها مع نظام عمر البشير ورغبة الطرفان في مواجهة الضغوط الأمريكية.18

من جانب آخر تعزز إيران من تواجدها في القارة الإفريقية بغية الاستفادة من الثقل التصويتي للدول الإفريقية كون أن افريقيا لها مقاعد كبيرة في المنظمات الدولية، لاسيما مجلس الأمن ومنظمة الأوبك ومنظمة التعاون الإسلامي.19 وهو ما يفسر تودّدها للعديد من الدول الأفريقية للفوز بأصواتها في المنظمات الدولية لتحقيق أهدافها والحفاظ على سيادتها وأمنها ضد أي تهديد خارجي.20 ولا شك في أن إيران قد بدأت تجني ثمار هذه السياسة؛ لمّا دعمتها معظم دول غرب افريقيا في تصويت الأمم المتحدة عام 2009 على وضع حقوق الانسان في ايران.21

فضلا عن ذلك تمكنت إيران من الحصول على صفة العضو المراقب في منظمة الاتحاد الإفريقي،22 من خلال العمل السياسي والدبلوماسي، الأمر الذي يشي بعمق التوغل الإيراني في القارة السمراء.

ولتدعيم نفوذ دولته في قارة افريقيا، لم يتردد الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في القيام بزيارات مكثفة إلى عدد معتبر من الدول الإفريقية لتعزيز العلاقات الإيرانية–الافريقية.23 وذلك في إطار الترويج للاستراتيجية الإيرانية "جنوب– جنوب"، بالشكل الذي تصبح فيه دول قارة إفريقيا وأمريكا اللاتينية الحلفاء الجدد لإيران الذين يوفرون لها عمقا دبلوماسيا واقتصاديا على الساحة الدولية.24 ليتبع بعده الرئيس حسن

---

18 . معتصم صديق عبد الله، "الوجود الإيراني في إفريقيا.. الدوافع والأهداف"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (28 سبتمبر، 2016)، « https://rasanah-iiis.org »

19 . مركز الإمارات للسياسات، "النفوذ الإيراني في أفريقيا المحددات وآليات الاختراق"، مركز الإمارات للسياسات، (مايو ، 2016): 3.

20 . Najla Mari, «Iran in the Face of the International Scramble for Africa », *Journal for Iranian Studies*, (march, 2017) : 56.

21 . Charlie Szrom, « Ahmadinejad in West Africa what Iranian outreach to the region reveals about Téhéran's foreign policy », *The critical threats project*, (august, 2010) : 2.

22 . حمدي عبد الرحمن، "الاختراق الإيراني الناعم لأفريقيا"، الجزيرة، (6 مايو، 2013)، « http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/5/6/ »

23 . شاهيناز العقباوي، "باستخدام التشيع والعلاقات الاقتصادية.. إفريقيا بوابة إيران للهيمنة على قارة المستضعفين"، الأهرام العربي، (29 فبراير، 2016)، « http://arabi.ahram.org.eg/News/75501.aspx »

24 . Alex Vatanka, «Iran's awkward diplomacy in Africa », the national interest, (march 23, 2016),

روحاني العرف نفسه لتحقيق الأهداف نفسها.

المصالح الاقتصادية:

يعتبر انتاج النفط المورد الوحيد في الاقتصاد الإيراني، ما يجعل الوضع الاقتصادي الإيراني معقدا وعرضة لعديد الأزمات وأهمها العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران حيث أثرت سلبا على اقتصادها.25 وهو ما دفع بإيران إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية في قارات أخرى كردّ فعل على تلك العقوبات.26

على هذا الأساس تروم إيران ربط النظام الاقتصادي لدول القارة الإفريقية بالنظام الاقتصادي الإيراني27، من خلال مد جسر التعاون الاقتصادي بين إيران وافريقيا، نظرا للإمكانات الاقتصادية التي تتوافر في القارة الافريقية والتي تعمل إيران على الاستفادة منها بالشكل الذي يخدم ويطور مصالحها الاقتصادية.

في هذا الشأن تهدف إيران إلى الحصول على خام اليورانيوم، لذلك هي تسعى إلى تعزيز حضورها في المناطق التي تعتبر مصدرا لهذه المادة.28 والمعروف أن منطقة غرب افريقيا غنية باليورانيوم، فتحاول ايران جاهدة تحسين علاقاتها مع دول المنطقة بسبب حاجتها الماسة لهذه المادة من أجل برنامجها النووي.29 بالإضافة إلى المنتج النفطي؛ فأهمية هذا الإقليم الاقتصادية جعلته يحتل أهمية قصوى في استراتيجية إيران التي دخلت معترك التنافس فيه إلى جانب القوى الكبرى، كما أخذت تنسج علاقات تجارية قوية مع دول الإقليم.30 ولعل ما سمح لإيران بمواصلة توسيع نفوذها في المجال الغربي لإفريقيا هو غياب الاهتمام الامريكي بتلك المنطقة.31

على الصعيد الاقتصادي أيضا تولي الجمهورية الإسلامية الأهمية نفسها لدول منطقة القرن الإفريقي؛

« https://nationalinterest.org/feature/irans-awkward-diplomacy-africa-15571 »

25 . Fátima Chimarizeni, o.p.cit, 38

26 . Centre d'information sur les renseignements et le terrorisme, loc.cit.

27 . عمر يحي، "التغلغل الإيراني في إفريقيا وأثره على الأمن القومي العربي"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، (يناير، 2016)، « http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/edition/99-iranafric »

28 . محمود ضياء الدين عيسى، "السياسة الإيرانية الراهنة تجاه دول حوض النيل"، آفاق إفريقية، ع 46، (2017): 142.

29 . Najla Mari, o.p.cit, 57

30 . السيد عوض عثمان، "النفوذ الإيراني الناعم في القارة الإفريقية"، المركز العربي للدراسات الإنسانية، (2010): 20- 21

31 . Charlie Szrom, o. p. cit : 2

على اعتبار أن المنطقة تتحكم في طرق التجارة الدولية من خلال المنافذ البحرية الموجودة هناك،32 خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتوجهة إلى أوربا والولايات المتحدة.33

ولبلوغ الأهداف نفسها، كذلك اتجهت ايران نحو جنوب إفريقيا بسبب قوتها الاقتصادية،34 وباعتبارها دولة محورية في قارة افريقيا. حيث ارتبط الطرفان بعلاقات قوية، فلطالما خالفت دولة جنوب افريقيا التوجه العام للاتحاد الإفريقي، بوقوفها مع إيران عند التصويت على قرارات مهمة متعلقة بالشأن الإيراني.35 الأمر الذي يوحي بأن إيران تقتنص كل الفرص المتاحة أمامها في افريقيا من خلال التطلع إلى طبيعة المصلحة التي ستقدمها لها كل دولة في افريقيا.

المصالح الايديولوجية:

تُعتبر إيران الدولة الوحيدة التي تتخذ المذهب الشيعي دينا للدولة، وأكبر دولة شيعية من حيث عدد السكان، الأمر الذي خولها الهيمنة على العالم الشيعي.36 حيث تتجلى أهمية الدين في النظام السياسي الإيراني من خلال المكانة والسلطة المخولة لرجال الدين في الدولة، والتي ينص عليها الدستور الإيراني لعام 1979 في مادته الخامسة: "في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه".37 تأسيسا على ذلك يندرج العامل المذهبي كمحدد رئيسي للسياسة الخارجية الإيرانية. حيث يتداخل عاملي الايديولوجية والمصلحة في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، فالموازنة بين الاثنين تعتبر من القضايا الشائكة والمعقدة وذات الطبيعة الاستمرارية على مدى التاريخ

---

[32] . يحي بوزيدي، "السياسة الإيرانية والسياسة التركية تجاه إفريقيا.. دراسة مقارنة"، قراءات إفريقية، (19 مايو، 2016)، « http://www.qiraatafrican.com/home/new/السياسة-الايرانية-والسياسة-التركية-تجاه-افريقيا-دراسة-مقارنة#sthash.oAKrwb9b.dpbs »

[33] . مركز المزماة للدراسات والبحوث، "التغلغل الإيراني في منطقة القرن الإفريقي- الجزء الأول"، مركز المزماة للدراسات والبحوث، (16 فبراير، 2017)، « http://almezmaah.com/2017/02/16 »

[34] . SMT studies center, «The future of Iranian expansion in Africa : The impossible challenge », *SMT studies center*, (february, 2018) : 6 .

[35] . تمبيسا فاكودي، " علاقات دولة جنوب إفريقيا وإيران وتداعياتها على وحدة الاتحاد الإفريقي"، تر: كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2016: 2.

[36] . Vincent Doix, «Le facteur chiite dans la politique étrangère de l'Iran», *Diploweb*, 4 avril 2017. P. 1

[37] . دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989، تر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (17 يناير، 2018): 8، « https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar »

الإيراني.38

ترتكز ايديولوجية الثورة الاسلامية على تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي بأكمله، وهو ما دفع بإيران إلى التمدد بشكل مباشر أو غير مباشر في أكثر من فضاء خارج أراضيها.39 في السياق نفسه، يبرز تنامي المد الشيعي في قارة إفريقيا التي حظيت بحيز كبير من الاستراتيجية المذهبية لإيران.

بعد أن لبست إيران عباءة الدين الإسلامي، تحول التأثير السياسي لإيران في افريقيا إلى الطابع الديني، وذلك ضمن استراتيجية نشر المذهب الشيعي بين الجماعات المسلمة في دول افريقية مثل نيجيريا والسنغال ومالي40 وغيرها. حيث تعتبر إفريقيا أرضا خصبة لجميع الأنشطة الفكرية والدينية بسبب الطبيعة الجغرافية والشخصية الأفريقية المرنة والمنفتحة، مما يجعلها فريسة سهلة لمشروع تشيع المنطقة بقيادة إيران.41

والملاحظ أن المدّ الشيعي في افريقيا آخذا في التزايد تدريجيا. حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد الشيعة في منطقة غرب إفريقيا وحدها قدّر بأكثر من سبعة ملايين فرد.42 وهو ما يبين حقيقة توسع النفوذ الإيراني في القارة السمراء.

من خلال تحليل المشروع الايراني في افريقيا عبر تحديد أهم المصالح والأهداف التي ترجو إيران تحقيقها في القارة، نلتمس أن هذه المصالح وعلى اختلاف طبيعتها إلا أنها تخدم بعضها البعض، وتندرج في إطار استراتيجية محكمة تساعد إيران على أن تجد موطئ قدم لها في هذا الجزء من العالم. وفي سياق ذلك تستغل مناطق القارة كلّ حسب خصائصه، حيث تختلف مصالحها من منطقة إلى أخرى.

المحور الثالث: استراتيجيات ايران في التوغل في افريقيا

في إطار تطبيق مأموريتها السياسية، تقوم إيران باستخدام القوة الناعمة لتنفيذ أهدافها التي تنوعت بين تمرير المشروع التوسعي وترسيخ النفوذ السياسي واكتساب القوة الاقليمية ومجابهة القوى الغربية. كما هو الحال في القارة الإفريقية. وقد تباينت أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها إيران في إفريقيا بين الأداة

---

38 . R. K. Ramazani, « Ideology and pragmatism in Iran's foreign policy », *the Middle East journal*, autumn 2004. P. 549

39 . Vincent Doix, I.b.i.d, 2- 3

40 . محمد خليفة صديق، " السلاح الإيراني في إفريقيا ... الواقع وسيناريوهات التصدي"، الراصد، (7 يناير، 2016)، « http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7237 »

41 . SMT studies center, o.p.cit, 2

42 . السيد عوض عثمان، مرجع سابق: 66.

السياسية والدبلوماسية، والاقتصادية، وحتى المذهبية.

تعمل إيران على كسب مواقع نفوذ في افريقيا معتمدة في ذلك على العمل الدبلوماسي؛ حيث مثلت سنوات التسعينيات نقطة تحول في العلاقات الدبلوماسية بين إيران وإفريقيا في ظل تطبيق العقوبات ضد إيران43. فعملت الجمهورية الإسلامية على إقامة العلاقات الدبلوماسية، إلى أن ارتفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي في القارة من خلال فتح سفارات في أكثر من ثلاثين بلدا إفريقياً.44 نتج عنها تشييد علاقات بناءة في مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية.45

وتستهدف إيران دول قارة إفريقيا بالبدء في نسج العلاقات الثنائية من خلال مجالات الاقتصادية والتنمية. إذ تحاول إيران بث نفوذها في افريقيا لاسيما بين دول شمال غربي افريقيا، عن طريق الاستثمار في مشاكل ورهانات المنطقة وأهمها الفقر والحاجة للمساعدات الخارجية وغيرها،46 فتعمل على تقديم المساعدات التنموية وإقامة المشاريع الاقتصادية لمساعدة تلك الدول على تجاوز حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

كما دأبت إيران على التوغل في إفريقيا معتمدة على جملة من السياسات الاقتصادية تنوعت بين خدمات مجالات الصناعة الطاقوية، وتصدير النفط للبلدان الافريقية بأسعار رخيصة، وقد أدت هذه السياسات إلى نمو التبادل التجاري بين ايران والدول الافريقية.47 كما شرعت إيران في انجاز سلسلة من المشاريع الزراعية والصناعية في عدد من الدول الإفريقية، يقوم بها متطوعي "الجهاد من أجل البناء" الذين سخرتهم إيران لهذا الغرض.48 وبصيغة أخرى فإن إيران قد تبنت دبلوماسية اقتصادية في مناطق معينة من قارة افريقيا كإستراتيجية ناعمة لتجسيد مشروعها التوسعي.

---

43 . Alhadji Bouba Nouhou, «L'Iran et l'Afrique : Une coopération à l'épreuve des faits », *Confluences Méditerranée,* N°90, (mars , 2014) :142.

44 . الهيبة الشيخ سيداتي، "كيف تلعب إيران بأوراقها في غرب إفريقيا؟"، مركز الجزيرة للدراسات، (مايو، 2015): 3.

45 . Alhadji Bouba Nouhou, o.p.cit, 144.

46 . علي عاطف حسان، "النفوذ الإيراني في افريقيا وتهديده للأمن القومي المصري"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (2 مايو، 2018)، « http://www.acrseg.org/40722 »

47 . مركز سمت للدراسات، "سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في افريقيا.. الدلالات والمآلات"، مركز سمت للدراسات، (يناير 2018): 7

48 . غازي فيصل حسين، "سوسيولوجية السياسة الخارجية الإيرانية"، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (15 مايو، 201 7)، « http://www.umayya.org/studies-ar/13338 »

بيد أن الاستراتيجية الاقتصادية لإيران في إفريقيا التي تهدف أساسا إلى استغلال منابع الثروات الطبيعية وعلى رأسها اليورانيوم، تصطدم في كثير من الأحيان بالطرف الإسرائيلي الذي تمكن من تأسيس شبكة علاقات سياسية واقتصادية وأمنية مع العديد من الدول الإفريقية، وبالتالي يتعين على إيران العمل الكثير من أجل تجاوز اسرائيل في المنطقة التي تسعى إلى عرقلة التوسع الإيراني في قارة إفريقيا.49

فضلا عن ما سبق، تمتلك إيران قوة ناعمة قوامها الخطاب الايديولوجي لاجتذاب الشيعة من غير الإيرانيين في مناطق مختلفة.50 ويندرج ذلك ضمن تصدير الثورة الإسلامية من خلال المنظمات الإسلامية والمراكز الثقافية الإيرانية المسئولة عن نشر الدعاية الشيعية.51 ولعل أكثر المناطق الإفريقية عرضة لاستراتيجية التشييع هي منطقة غرب إفريقيا التي تمثل منطقة الحزام الإسلامي باحتوائها على كتلة إسلامية كبيرة، وهو الأمر الذي يساعد إيران على نشر المذهب الشيعي.52

تقوم استراتيجية نشر المذهب الشيعي على ثلاثة عناصر أساسية:

1)توظيف الطلاب الأفارقة المسلمين، وتسجيلهم في المدارس والمعاهد الإيرانية المنشأة في بلدانهم.

2)توفير منح دراسية لأفريقيين شبان لتدريبهم على الشيعة الإيرانية وتهيئتهم لخدمة المذهب الشيعي في بلدانهم. 3)الأنشطة الخيرية والإغاثة في حالات الكوارث. تقوم الجمعيات الخيرية بتنفيذ العديد من العمليات الخيرية في المناطق الفقيرة مما يخفي هدفها في نشر المذهب الشيعي في أفريقيا53.

بيد أن التوغل الإيراني في أفريقيا لاسيما عبر تشييع المنطقة لم يكن بالأمر الهين، ذلك أن غالبية مسلمي إفريقيا هم من التيار السني من دول إفريقية تميل إلى الاستجابة للمبادرات المالية والدبلوماسية للمملكة العربية السعودية الغريم التقليدي لإيران.54

الخاتمة:

---

49 . محمد سليمان الزواوي، "إيران في إفريقيا.. البحث عن موطئ قدم"، قراءات إفريقية، (8 مايو، 2013)، « http://www.qiraatafrican.com/home/new/#sthash.ebAYPdmk.dpbs »

50 . Emmanuel Lincot, «Où va l'Iran ? », *institut de relations internationales et stratégiques,* (octobre, 2016) : 5.

51 . Centre d'information sur les renseignements et le terrorisme, o.p.cit, 2- 3.

52 . السيد عوض عثمان، مرجع سابق:21

53. **Ali Rajab et Hind Hamed, «**La stratégie de domination iranienne en Afrique », Le Portail, (25 décembre, 2017), «http://www.leportail-centre.fr/2017/12/25/la-strategie-de-domination-iranienne-en-afrique/ »

54 . Kenneth Katzman, «Iran's Foreign and Defense Policies », *Congressional Research Service,* (March 20, 2018) : 55.

عطفا على ما سبق ذكره، يبرز تعاظم الحضور الايراني في قارة افريقيا بشكل تدريجي، من خلال انتهاج سياسات متنوعة تروم إلى تحقيق المصالح الإيرانية المسطّرة في مأموريتها التوسعية. حيث وجدت إيران في القارة الإفريقية ما يتيح لها ترسيخ نفوذها السياسي، وتشكيل تحالفات جديدة لكسب التأييد الدولي في مواجهة النفوذ الغربي الذي يعترض مشروعها النووي على وجه الخصوص.

ناهيك عن المصالح الاقتصادية الإيرانية في القارة؛ حيث عملت إيران من خلال الدبلوماسية الاقتصادية على كسر الحصار الاقتصادي المفروض عليها، ومن جهة أخرى الاستفادة من الثروات الاقتصادية للقارة على غرار كل الأطراف الدولية النافذة في القارة التي أضحت مسرحا للتنافس الدولي وتتكالب فيها الدول الغربية على الثروة والنفوذ.

على صعيد آخر، لم تكن القارة الإفريقية بمنأى عن مشروع إيران الرامي إلى نشر المذهب الشيعي، لاسيما وأن افريقيا تشمل كتلة مسلمة كبيرة، وهو ما ساعد إيران في مهمتها. الأمر الذي سيكون له تبعات خطيرة على المجتمعات الافريقية المسلمة، أبرزها الفُرقة المحتمل أن تحصل في إطار تضارب المذاهب الدينية داخل المجتمع الواحد.

إن الاختراق الإيراني للقارة السمراء يخضع لاحتمالات النجاح والفشل؛ ففي حين أن إيران تمتلك من الآليات السياسية والاقتصادية والثقافية ما يكفيها لتمرير مشروعها وتحقيق مآربها في القارة، إلا أن العواقب التي تجدها بالمرصاد هناك كثيرة. وعلى رأسها السياسة السعودية النشطة في المنطقة لكبح التمدد الإيراني، والدول الكبرى التي تضغط على الدول الإفريقية لعرقلة إيران.

وفي الأخير يمكن القول بأن تمدد إيران وتوغلها في ربوع القارة الافريقية من شأنه أن يثير عدة إشكالات حول مدى تأثير ذلك في الأمن القومي العربي من جهة، ومن جهة أخرى على العلاقات الإفريقية–الأمريكية كون أن معظم دول افريقيا لا ترغب بالمخاطرة بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

المقالات:

1. الخزار فهد، "التوجه الإيراني إزاء افريقيا: رؤية جيوبوليتيكية"، دراسات إيرانية، ع 14، (مايو 2011).
2. السيد عوض عثمان، "النفوذ الإيراني الناعم في القارة الإفريقية"، المركز العربي للدراسات الإنسانية، (2010).
3. سيداتي الهيبة الشيخ، "كيف تلعب إيران بأوراقها في غرب إفريقيا؟"، مركز الجزيرة للدراسات، (مايو، 2015).
4. شبانة أيمن، "النفط الافريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد !!"، افريقيا قارتنا، ع 2، (فبراير، 2013).
5. شيخنا سيد اعمر، "تحولات الطاقة.. ومستقبل إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، (يوليو 2016).
6. عيسى محمود ضياء الدين، "السياسة الإيرانية الراهنة تجاه دول حوض النيل"، آفاق إفريقية، ع 46، (2017).
7. فاكودي تمبيسا، " علاقات دولة جنوب إفريقيا وإيران وتداعياتها على وحدة الاتحاد الإفريقي"، تر: كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2016.
8. مركز الإمارات للسياسات، "النفوذ الإيراني في أفريقيا المحددات وآليات الاختراق"، مركز الإمارات للسياسات، (مايو ، 2016).
9. مركز سمت للدراسات، "سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في افريقيا.. الدلالات والمآلات"، مركز سمت للدراسات، (يناير 2018).

المواقع الالكترونية:

1. محمد سليمان الزواوي، "إيران في إفريقيا.. البحث عن موطئ قدم"، قراءات إفريقية، (8 مايو، 2013).
2. « http://www.qiraatafrican.com/home/new/#sthash.ebAYPdmk.dpbs »
3. العقباوي شاهيناز، "باستخدام التشيع والعلاقات الاقتصادية.. إفريقيا بوابة إيران للهيمنة على قارة المستضعفين"، الأهرام العربي، (29 فبراير، 2016)، « http://arabi.ahram.org.eg/News/75501.aspx »
4. بودراع الحسيني رضا، "التمدد الإيراني في إفريقيا"، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (14 أبريل، 2017)، « http://www.umayya.org/studies-ar/11886 »
5. يحي بوزيدي، "السياسة الإيرانية والسياسة التركية تجاه إفريقيا.. دراسة مقارنة"، قراءات إفريقية، (19 مايو، 2016)،
6. http://www.qiraatafrican.com/home/new »السياسة- الايرانية- والسياسة- التركية- تجاه- افريقيا- دراسة- مقارنة/« #sthash.oAKrwb9b.dpbs
7. حسان علي عاطف، "النفوذ الإيراني في افريقيا وتهديده للأمن القومي المصري"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (2 مايو، 2018)، « http://www.acrseg.org/40722 »
8. دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989، تر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،

(17 يناير، 2018)،
« https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar »
9. صديق محمد خليفة، " السلاح الإيراني في إفريقيا ... الواقع وسيناريوهات التصدي"، الراصد، (7 يناير، 2016)،« http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7237 »
10. عبد الرحمن حمدي، "الاختراق الإيراني الناعم لأفريقيا"، الجزيرة، (6 مايو، 2013)،
« http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/5/6/ »
11. عبد الله معتصم صديق، "الوجود الإيراني في إفريقيا.. الدوافع والأهداف"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (28 سبتمبر، 2016)،
12. « https://rasanah-iiis.org »
13. فيصل حسين غازي، "سوسيولوجية السياسة الخارجية الإيرانية"، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (15 مايو، 2017)، « http://www.umayya.org/studies-ar/13338 »
14. مركز المزماة للدراسات والبحوث، "التغلغل الإيراني في منطقة القرن الإفريقي- الجزء الأول"، مركز المزماة للدراسات والبحوث، (16 فبراير، 2017)،
15. « http://almezmaah.com/2017/02/16 »
16. يحي عمر، "التغلغل الإيراني في إفريقيا وأثره على الأمن القومي العربي"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، (يناير، 2016)،« http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/edition/99-iranafric »

باللغة الأجنبية:

Articles :

- African Natural Resources Center, « Catalyzing growth and development through effective natural resources management », African Natural Resources Center, (2016).
- Bouba Nouhou Alhadji, «L'Iran et l'Afrique : Une coopération à l'épreuve des faits », Confluences Méditerranée, N°90, (mars , 2014).
- Centre d'information sur les renseignements et le terrorisme, «Activités menées par l'Iran en Afrique de l'Est, voie d'accès au Moyen-Orient et au continent africain », Centre d'information sur les renseignements et le terrorisme,(juillet , 2009).
- Cheru Fantu , « Les économies émergentes et les ressources naturelles de l'Afrique: éviter la «malédiction des ressources» et bâtir des sociétés plus résilientes », l'Institut Nord-Sud, (2013).
- Chimarizeni Fátima, «Iran-Africa relations : Opportunities and prospects for Iran », Brazilian Journal of African Studies, vol.2, n.3,(june 2017).
- Feierstein Gerald, «The fight for Africa the new focus of the Saudi-Iranian rivalry », Middle east institute, (february 2017).
- Harvey Charles, «The role of Africa2 in the global economy: the contribution of

regional cooperation, with particular reference to Southern Africa », Botswana Institute of Development Policy Analysis, (july, 1997).

- Katzman Kenneth, «Iran's Foreign and Defense Policies », Congressional Research Service, (March 20, 2018).
- Lincot Emmanuel, «Où va l'Iran ? », institut de relations internationales et stratégiques, (octobre, 2016).
- Mari Najla, «Iran in the Face of the International Scramble for Africa », Journal for Iranian Studies, (march, 2017).
- McAnenny Alex, «A Tutorial Overview of Iran's Strategic Influence In Africa », Center for Security Policy, (2014).
- Ramazani R. K., « Ideology and pragmatism in Iran's foreign policy », the Middle East journal, (autumn, 2004).
- SMT studies center, «The future of Iranian expansion in Africa : The impossible challenge », SMT studies center, (february, 2018).
- Szrom Charlie, « Ahmadinejad in West Africa what Iranian outreach to the region reveals about Téhéran's foreign policy », The critical threats project, (august, 2010).
- Vincent Doix, «Le facteur chiite dans la politique étrangère de l'Iran», Diploweb, (4 avril , 2017).

Web sites :

- Ighobor Kingsley , «Ressources minières : la fin d'une malédiction? », Afrique Renouveau, (avril, 2014), « https://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/avril-2014/ressources-mini%C3%A8res-la-fin-d%E2%80%99une-mal%C3%A9diction »
- Rajab Ali et Hamed Hind, «La stratégie de domination iranienne en Afrique », Le Portail, (25 décembre, 2017), «http://www.leportail-centre.fr/2017/12/25/la-strategie-de-domination-iranienne-en-afrique/ »
- Samir Amira, «L'Afrique, nouveau partenaire de Téhéran », Al-Ahram hebdo, n 1142, (septembre 2016),
  « http://hebdo.ahram.org.eg/NewsContent/1142/10/124/18183/L%E2%80%99Afrique,-nouveau-partenaire-de-T%C3%A9h%C3%A9ran.aspx »
- Tazi Chedine, «L'Iran resserre ses liens avec l'Afrique de l'Ouest », jeuneafrique, (28 juillet , 2016),
- « http://www.jeuneafrique.com/345321/politique/liran-resserre-liens-lafrique-de-louest/ »
- Vatanka Alex, «Iran's awkward diplomacy in Africa », the national interest, (march 23, 2016),
- « https://nationalinterest.org/feature/irans-awkward-diplomacy-africa-15571

قراءة في الاستراتيجية النووية الايرانية

الاستاذ المساعد الدكتورة تلا عاصم فائق
Assistant Professor Dr Tala Aasem Faiq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
College of Administration and Economics / University of Baghdad

الملخص

في البدء يمكن القول ان قضية التسلح النووي تعد من القضايا ذات الاهمية الاستراتيجية وبشكل خاص فيما يتعلق بالاستراتيجية النووية الايرانية وذلك لطبيعة الموضوع وطبيعة ابعاد ومتغيرات البحث فيه ، لاسيما ان للقضية النووية دوراً استراتيجياً مهماً في دعم الدور الاقليمي لايران باعتبار ان من حق ايران استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وعليه تم عرض دوافع الاستراتيجية النووية الايرانية إذ ان لايران دوافع على المستوى السياسي والاقتصادي والديني ولتلك الاستراتيجية ابعاد سياسية على المستوى الداخلي والخارجي ، والمستوى الاقتصادي الذي يتعلق بالقدرات الاقتصادية والميزانية الايرانية والبعد العسكري اذ ان امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية سيرفع من مكانة ايران في العالم الاسلامي ولايران العديد من المركز للابحاث النووية ، وللاستراتيجية الايرانية مجموعة ادوار يمكن ان تؤثر في دور ايران الاقليمي ، ولايران طموحات نووية لتحقيق المصلحة الايرانية ، وقامت ايران باتفاق نووي مع القوى الغربية ومع الولايات المتحدة الامريكية ولابد من القول ان موضوع الاستراتيجية النووية الايرانية لا يزال يواجه تحديات وصعوبات لاسيما مع الادارة الجديدة للولايات المتحدة الامريكية وتتعرض ايران الى العقوبات الاخيرة بسبب ادارة الرئيس الامريكي (ترامب) .

الكلمات المفتاحية : الاستراتيجية النووية الايرانية ، الاتفاق النووي الايراني

Summary
The issue of nuclear peaceful program is one of the issues of strategic importance, particularly with regard to Iran's nuclear strategy, the nature of the subject, the nature of the dimensions and the variables of research. The nuclear issue has an important strategic role in supporting the regional role of Iran, considering that Iran has the right to use nuclear energy. For peaceful purposes, the motives of Iran's nuclear strategy have been presented. Iran has political, economic and religious motives, and this strategy has political dimensions at the internal and external levels, and the economic level related to its capabilities. Iran's nuclear program and the military dimension. Nuclear peaceful program will increase Iran's standing in the Muslim world and Iran has many nuclear research centers. Iran's strategy has a range of roles that could affect Iran's regional role, Iran's nuclear ambitions to the Iranian interest, and Iran's nuclear agreement with Western powers. The issue of Iran's nuclear strategy continues to face challenges and difficulties, especially with the new administration of the United States of America. Iran is subject to recent sanctions because of the administration of US President George W. Bush, (Trump).

المقدمـة

1- أهمية الموضوع

تنطلق اهمية الموضوع من حقيقة جوهرية مفادها ان ايران قوى مهمة وذات اهمية استراتيجية في اقليم الشرق الاوسط ويعد امتلاك ايران الطاقة النووية للأغراض السلمية عاملاً مؤثراً في دور ايران الاقليمي وابعاد ذلك الدور على المستوى الدولي والاقليمي .

2- فرضية الموضوع

ان امتلاك ايران الطاقة النووية للأغراض السلمية يؤثر بشكل كبير في تحقيق دور اقليمي مؤثر وبالتالي استراتيجية نووية تحقق لايران الهيمنة الايرانية التي تسعى اليها في اقليم الشرق الاوسط على الرغم من الصعوبات التي تواجهها نتيجة رد فعل القوى الدولية والاقليمية على حد سواء .

3- اشكالية الموضوع :

ينطلق البحث من اشكالية مفادها ان امتلاك ايران الطاقة النووية للأغراض السلمية يؤثر في دورها وفاعليتها على مستوى الاقليم وعليه يحاول البحث الاجابة عن التساؤلات الاتية :

1- ما طبيعة الاستراتيجية النووية الايرانية ؟

2- ما طبيعة ابعاد تلك الاستراتيجية ؟

3- ما دوافع ايران لامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية ؟

4- ما طبيعة معطيات الاتفاق النووي الايراني ؟

4- منهجية البحث:

لقد تم اعتماد العديد من المناهج تحقيق اهداف البحث اذ تم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي .

5- هيكلية البحث:

لقد تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين الاول تناول الاستراتيجية النووية الايرانية والمبحث الثاني تناول الاتفاق النووي الايراني ثم التوصل الى الخاتمة .

تمهيد

في البدء يمكن القول ان الاستراتيجية الايرانية تنطلق من الاعتماد على القدرة النووية لتحقيق اهدافها وعليه سيتم التطرق الى الاستراتيجية النووية الايرانية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ومن ثم يتم التطرق الى الاتفاق النووي الايراني .

المبحث الأول: الاستراتيجية النووية الايرانية

يؤشر إصرار ايران على الاحتفاظ بحقها في انتاج الوقود النووي رغم كل الضغوط الامريكية والدولية التي تتعرض لها انها قد اتخذت قرارها النهائي بدخول النادي النووي ويعزز هذه النزعة لدى الجمهورية الاسلامية الصناعة الصاروخية الجاهزة لتطوير صواريخ جوالة وصواريخ بالستية بعيدة المدى، وتفيد الدراسات إن هناك توافقاً بين جميع القوى السياسية الايرانية حول حق ايران بامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية كما يحظى هذا التوجه بدعم شعبي شبه كامل، وهذا ما يؤكد إن قضية امتلاك ايران لهذا السلاح هي قضية محسومة وطنياً لكن المنحنى الدبلوماسي المرن لا يعني امكانية التراجع عن هذا القرار ، ولكن يشكل سلوك معين لكسب الوقت من جهة ولاستدراك الضربة الجوية من جهة ثانية[1] .

ومن الجدير بالذكر أن سياسة ايران النووية تتسم بكثير من التعقيد والغموض ويمكن ربط ذلك بغياب سياسة امنية واضحة المعالم ، ويمكن أن تؤشر سياسة ايران النووية بعض النقاط[2] :

– ليس هناك من خطوط واضحة لاستراتيجية ايران الكبرى، بما في ذلك توجهاتها لتطوير الدورة الكاملة للتكنولوجيا النووية .

– هناك هيئة فنية تدير البرنامج النووي ويعرف عنها بأسم (وكالة الطاقة الذرية) وهي تعمل بمعزل عن التجاذبات السياسية بين المحافظين والاصلاحين .

– لا تشعر ايران انها في عجالة من امرها تقرير وجهة برنامجها النووي باتجاه الاغراض السلمية والتخلي عن الاستعمال العسكري، إن كل تلك المؤشرات تصب في اتجاه وجود نية للاستعمال العسكري .

ولابد من القول أن للطاقة النووية في ايران العديد من المخاطر التي تهدد سلامة البيئة ويكون هناك توجس جدي من احتمال توجيه ضربة عسكرية الى ايران للقضاء على برنامجها النووي، ولذا لابد من التنبه الى امكانية ان تؤثر العقوبات في مقدرة ايران على التزود بأفضل التقنيات والتجهيزات الآمنة لإدارة برنامجها النووي، وايضاً إن ايران منطقة معرضة للزلازل مما يعني أن الهزات الارضية في المنطقة قد تولد مخاطر اضافية بالنسبة لبرنامجها النووي وتمثل اهم المخاطر الجدية التي تواجه بعض المنشآت النووية المهمة وتتمثل بما يلي[3] :

1- مركز طهران للأبحاث النووية :

يقع مركز طهران للأبحاث النووية في منطقة سكنية في طهران على بعد 5 كيلو متر من شمالي الوسط، ويظم مفاعل طهران للأبحاث النووية ومنشأة لإنتاج النظائر المشعة ومنشأة لمعالجة النفايات المشعة، وبما إن المركز يشكل المنشأة الرئيسية للأبحاث النووية في ايران وحداً من مركزها الرئيسية في مجال الخبرة النووية فقد يعد هدفاً سياسياً لضربة عسكرية .

2- مركز اصفهان للتكنولوجيا النووية :-

يعد مركز ابحاث التكنولوجيا النووية في اصفهان المركز الاكبر للأبحاث النووية في ايران يقع المركز على بعد 416 كيلومتر من جنوبي طهران، ويشكل المركز موطناً لاربعة مفاعلات ابحاث ويضم مصنعاً لإنتاج الوقود ويصنع خطوط تجميع الوقود للمفاعلات في اراك وبوشهر، وتزيد من خطورة تلك المواقع احتمالات تعرضها لضربة عسكرية تبدو كبيرة بفعل اهمية اصفهان في البرنامج النووي الايراني .

3- مفاعل بوشهر النووي :

يبعد مفاعل بوشهر النووي مسافة 17 كيلومتر عن جنوب مدينة بوشهر التي يبلغ عدد سكانها 165 الف نسمة ويشكل مفاعل بوشهر واحداً من مفاعلين تقرر بناؤهما في الموقع، والاخطار الكبيرة التي ممكن أن تواجهها ايران هي الخوف من توجيه ضربة عسكرية الى هذا المفاعل .

ومن الجدير بالذكر إن البرنامج النووي الايراني على الرغم من معطياته الواضحة قبل الثورة إلا إنه بعد الثورة الاسلامية 1979 قد بدأ اكثر وضوحاً لأهدافه لاسيما وإن السياسة النووية الايرانية تحركت في اطار الحصول على مصادر قوة جديدة، من خلال مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا تمثلت في ما يلي[4] :

أ- المحافظة على البقاء

تولدت قناعة لدى عامة الايرانيين من خلال التطورات الصراعية المحيطة بمسألة ان اسقاط نظام حكمهم مطلوبة من قبل المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل)، ومن المحتمل أن تخاض حرب عالمية ضد ايران، وعليه فأن عنصر المحافظة على البقاء كان حاضراً بقوة لاسيما وانه في صميم العقيدة الايرانية الامنية، وكان نائب الرئيس الايراني " عطاء الله مها جراني " قد اعلن في اواخر ت1، 1991 بأن ((امتلاك اسرائيل السلاح النووي يجعل من الضروري على الدول الاسلامية ان تزود بالقدرات نفسها)) .

ب- الدافع الديني والشعور القومي

يشكل الدافع الديني عنصر مهماً في تدعيم نظرية ايران الامنية ، اذ إن النظام يدمج في سياسته بين الدين والقومية، ويؤدي الميراث التاريخي القومي الايراني دوراً مهماً في تشكيل المفهوم الامني الايراني، وقد كرس هذا الطرح الرئيس " محمد خاتمي " إذ أكد على ان المجتمع الايراني ملتزم دينياً لاسما وان ايران لا تعد دولة اسلامية فحسب انما هي وريثة لحضارة قديمة جداً، فالنظام الايراني ينطلق من الدافع الديني الاسلامي والرؤية الفكرية اضافة الى الخلفية القومية الفارسية .

جـ- الدوافع الاستراتيجية (الزعامة الاقليمية)

لطالما سعت الحكومات المتعاقبة والنخب السياسية والثقافية الايرانية لموقع اقليمي يتناسب مع تاريخ ايران الطويل وموقعها الجيوستراتيجي المهم وثروتها البشرية والطبيعية من خلال طرق مختلفة، إذ بات من المعروف ادراج عملية تطوير القدرات النووية الايرانية في اطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الايرانية

على الصعيد الاقليمي والدولي، كما وتندرج ضمن برنامج متكامل لاعادة بناء القوات المسلحة الايرانية إذ إن من اساسيات السياسة الخارجية الايرانية الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الاقليمية .

د- الدافع العسكري

هناك دراسات تفيد ان الدوافع الايرانية في سعيها نحو امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية وتطويرها انما هي دوافع امنية وعسكرية وانها امتداد لطموحات الشاه في أن تكون ايران القوة الاولى المسيطرة في المنطقة، ومن جانب اخر فأن ايران تمارس دوراً استراتيجياً اكبر في شؤونها استناداً الى الفكر الاستراتيجي الايراني الذي كان يركز على الدروس المستفادة من الحرب العراقية – الايرانية والتهديدات الاميركية و(الاسرائيلية) لايران .

و- البحث عن التوازن الاقليمي

أن ايران وجدت نفسها امام ضغوط مكثفة دفعتها الى التشريع الفعلي للبرنامج النووي إذ أنها شعرت أنها محاطة بترسانات ضخمة نووية من دول جنوب السوفيت روسيا، باكستان، الهند، الصين، اضافة الى التواجد العسكري الامريكي في دول الخليج براً وبحراً وجواً وما لديه من اسلحة نووية، اضافة مشاكل ايران الحدود مع العراق، والاهم وجود (اسرائيل النووية) .

هـ- الدوافع الاقتصادية

اذ يهدف البرنامج النووي الايراني الى تأمين اكثر من 20% من طاقة ايران الكهربائية بواسطة المواد النووية في المدى القريب وذلك تخفيض استهلاكها من الغاز والنفط وتطوير الخدمات الصحية وان الطاقة النووية هي من الطاقات الانظف للبيئة والكثير من الدول تتوق لانشاء وتطوير مفاعلات نووية .

ويبدو أن تطورات الحرب على العراق قد ادت الى تحولات مهمة في طبيعة الفكر الاستراتيجي الايراني، عموماً وادركت القيادة الايرانية اهمية احياء البرنامج النووي ولهذا قامت الحكومة في عام 1984 بتقييم تمهدي لرؤية في إذا أمكن مواصلة العمل في المشروع إلا أنها تراجعت عنه لاستمرار الحرب العراقية – الايرانية، ولابد من القول أن الضربات العراقية الجوية ادت الى تأخير في الجهود النووية الايرانية إذ أكد مسؤول تفتيش المفاعل الوطني الالماني، إذ يوضح قبل ضرب بوشهر اكان يمكن اكماله في غضون ثلاثة اعوام، الا إنه وفي وقت الضربة لم تكن اياً من المعدات الرئيسية قد نصبت والحقيقة أن مولدي البخار

(الذين يستخدمان الحرارة من المفاعلات لانتاج البخار الذي يستخدم مولدات الطاقة) قد زودت من ايطاليا بينما انبوب الضغط في بوشهر – قد زود من المانيا[5] .

يمكن القول ان قضية البرنامج النووي اصبحت من القضايا التي تحتل اهمية ستراتيجية في السياسة الايرانية وذلك لمجموعة ابعاد ومعطيات تدعم الدور الاقليمي لايران ومسعاها تعزيز ذلك الدور وتلك الاستراتيجية باعتبار أن البرنامج حق مشروع لايران لاستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وايران عضو في معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية وتتمثل الابعاد بما يلي :

1- البعد السياسي

ويتمثل البعد السياسي للبرنامج النووي الايراني على مستويين داخلي وخارجي، الاول يتمثل بطبيعة هيكلية النظام السياسي في ايران اذ هناك دور لرئيس الجمهورية لاسيما وإن الانتخابات الايرانية اذ فاز (محمود احمدي نجاد) فوز كبيراً وكان من بين الاسباب الفوز بحسب المراقبين ان هناك تصور لدى الشارع الايراني بان العالم ينتزع الى تشكيل حكومات قوية متشددة على نحو ما هو حادث في الولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل)، ومن ثم فأن هذا التشدد يحتاج الى تشدد في مواجهته وقد اقضى وصول الرئيس الجديد الى السلطة في ايران الى حدوث تحول كبير في الازمة النووية اذ اصبحت تتميز الازمة النووية في عهده بدرجة اكبر من الاتفاق بين اقطاب السياسة الايرانية عن ذي قبل وقد بذل جهداً اضافياً من اجل كسب ثقة المجتمع الدولي، واكد الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وهو حق لايران لا تنازل عنه حسب تعبير الرئيس الجديد ومن جانب اخر اكد على ضرورة استمرار الحوار مع الترويكا الاوربية[6] .

2- البعد الاقتصادي

إذ تشير الحكومة الايرانية الى أن البرنامج النووي الايراني يرمي الى تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة المحطات النووية، وذلك تخفض استهلاكها من الغاز والكهرباء، وتشير الحكومة الايرانية الى اهمية الطاقة النووية لمواجهة الانفجار السكاني والتصنيع العسكري وتجابه الميزانية الايرانية التي تعتمد على 45% من مصادر دخلها على النفط مشكلات متزايدة منها تفاقم التضخم، تزايد عبئ القطاع العام على الميزانية، خطورة تذبذب الاسعار النفطية، ضعف القطاع الخاص امام التدخل الحكومي، هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج[7] .

3- البعد العسكري

ترى ايران أن امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية سوف يعطي لايران دوراً اقليمياً جديداً وكبيراً من اجل تلبية الطموحات الايرانية ليس فقط اقليمياً بل اتجاه العالم الاسلامي كدولة اسلامية مالكة الطاقة النووية للأغراض السلمية، ومن ثم سيرفع من مكانة ايران في العالم الاسلامي، وتدرك الولايات المتحدة الامريكية أن البرنامج النووي الايراني معد لاغراض عسكرية سواء كانت هجومية او للردع وان تأثيرات امتلاك ايران الطاقة النووية للأغراض السلمية لا تنعكس اقليمياً فحسب بل تؤثر عالمياً، وإن ايران لن تتخلى عن طموحاتها النووية بأي شكل من الاشكال[8] .

ولم يظهر البرنامج النووي لايران بصفته جانباً مهماً من جوانب علاقات الدولة الخارجية فحسب بل بوصفته عنصراً محدداً لهوية ايران القومية[9]، وللبرنامج النووي الايراني مجموعة من الدوافع الاستراتيجية اذ تتدرج عليه تطوير القدرات النووية الايرانية في اطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الايرانية على الاصعدة الاقليمية والدولية، كما تتدرج ضمني برنامج متكامل هو الاخر لاعادة بناء القوات المسلحة الايرانية وترتكز السياسة الخارجية الايرانية على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الاقليمية[10] .

وفضلاً عما تقدم يمكن القول ان ايران من الممكن أن تحصل على السمعة الدولية في حالة اقتنائها الطاقة النووية للأغراض السلمية وتعد ذلك ذا اهمية كبيرة بل الغاية الرئيسية من اهداف اقتناء مثل هذا السلاح ويعود ذلك لاسباب منها داخلية تتعلق بالمشاعر الوطنية واخرى ترتبط بالبناء المجتمعي والتجربة التاريخية الايرانية وايضاً اسباب خارجية تتعلق بالرغبة الايرانية بأن تكون ايران لاعباً رئيسياً في شؤون المنطقة مع التأكيد على الرغبة الايرانية المقترنة بكثير من المحاولات لقادة المجتمع الاسلامي الدولي[11] .

ولابد من القول إن الستراتيجية الايرانية تنطلق من مجموعة ادوار يمكن أن تؤديها ايران اقليمياً وفقاً للرؤية الايرانية تتمثل بما يلي[12] .

1- يمكن لايران من خلال نظامها السياسي ذي الطابع الاسلامي أن تؤدي دور قيادياً في محيطها الاقليمي من خلال حرصها على قضية السلام والاستقرار في هذه المنطقة وان من اهداف السياسة الخارجية للجمهورية الاسلامية الايرانية التعاون والمشاركة مع دول المنطقة كافة لضمان الامن الجماعي، كما يمكن لايران من خلال خصائصها الجيوبولوتوكية أن تؤدي دوراً اقليمياً من خلال ادامة نهج الانفتاح على الدول العربية الاسلامية .

2- إن بامكان ايران ان تؤدي دوراً قيادياً على مستوى العالم الاسلامي، فبينما ترفض ايران سياسة العسكرة والتسلط ما وراء الاقليمية من جهة فأنها ترفض من جهة اخرى الحركات المتطرفة التي تحث على العنف، وتنتهج طريقاً مستقلاً يمتاز بالاستقلالية والتحررية والعدالة والوصول الى التنمية والتقدم .

3- من الممكن أن تؤدي ايران من خلال امتلاكها للسلاح النووي دور المؤيد والدعم للثروة ، ويقصد تحديداً مساندة حركات المقاومة الفلسطينية ضد العدو (الاسرائيلي) .

4- من الممكن أن تؤدي ايران دور الحليف المخلص لدول الجوار الاقليمي من خلال الارتباط مع هذه الدول بعلاقات تعاونية مبنية على الشفافية والمصداقية .

وفضلاً عما تقدم يمكن القول أن ايران تسعى للتركيز على خيار الطاقة النووية للأغراض السلمية وذلك انطلاقاً من مجموعة حقائق تتمثل بما يلي[13] :

1- أن الوليات المتحدة تقف اليوم على قمة هرم النظام الدولي قوة عظمى مهيمنة من دون منافس (عسكرياً على الاقل) في حين تقف ايران بوصفها قوة اقليمية مهمة في الشرق الاوسط من بين قوى رئيسية اخرى، والولايات المتحدة قد اصبحت القوة المهيمنة عالمياً دون منافس حقيقي لها لاسيما في اعقاب انهيار وتفكك القوة المنافسة وهي الاتحاد السوفيتي السابق، وفي ظل غياب خصم جديد وعدو واضح توجه الولايات المتحدة طاقاتها الضخمة ضده ويساعدها في حفز قواها انتبهت الى وجود مجموعة من الدول الاقليمية المهمة والمهنية نسبياً في الاقاليم، التي توجد لها في مصالح حيوية، ومن ضمنها ايران، في منطقة الشرق الاوسط ترفض السياسات الامريكية وتعارضها .

2- ان البيئة الاستراتيجية للمنطقة قد بدأت تشهد واقعاً جديداً تأسس بشكل خاص بعد الاحتلال الامريكي للعراق، وان اهم متغيرات هذه البيئة هي تلك التي تتعلق بمستويات استخدام القوة او التهديد باستخدامها، فضلاً عن ذلك فأنها قد افرزت واقعاً جديداً تضمن اتجاهين رئيسيين في الوقت نفسه وهما الاول تضمن اختلال في توازن القوى في المنطقة، الثاني هو أن الشعور بالتهديد باستخدام القوة لدى بعض الدول في هذه المنطقة قد تصاعد بوتائر عالية كما هو الحال بالنسبة لايران ، بينما انخفض لدى دول اخرى الى مستويات متدنية جداً .

وتتجسدد العناصر الاربعة لثقافة ايران الاستراتيجية التي تمس توجهها نحو امتلاك اسلحة نووية هي كما يأتي[14] :

1- اعتقاد شامل بالاسلام الشيعي بوصفه اساساً وطيداً للشرعية السياسية للنظام والهوية القومية للبلاد .

2- اعتقاد قومي بمركز ايران الشرعي بوصفها زعيمة للحضارة الاسلامية من حيث هي جهة اقليمية مهيمنة.

3- ادراك متأصل بأن الولايات المتحدة ترغب في الهيمنة على الحضارة الاسلامية وتدميرها .

ولابد من القول أن ايران لديها طموحات نووية كبيرة لاسيما وان النشاطات النووية الايرانية اثارت مجموعة شكوك تحولت الى يقين عام (2002) وعلى الرغم من أن تلك النشاطات كانت سرية وكانت تخالف التزامات ايران النووية للطاقة الذرية على الرغم من ان الطروحات الايرانية بصدد تلك النشاطات على انها محددة للاغراض السلمية الا أن تلك الحقائق فرضت على الوكالة الذرية أن تعلن في 24 / ايلول / 2005 أن انتهاكات ايران ومحاولات عدم وفائها بالتزاماتها تعد عدم التزام باتفاقية الضمانات وفقاً للنظام الاساسي للوكالة الدولية الذرية للطاقة الذرية مادة (120) الفقرة (جـ) فأن الوكالة الدولية عندما تقرر أن دولة ما قد اخلت بالتزاماتها فأن مجلس حكام الوكالة سوف يحظر بأمر المخالفة جميع الاعضاء في الوكالة ومجلس الامناء للجمعية العامة للامم المتحدة، ومنذ عام 2002 حيث تم الكشف عن نشاطات نووية ايرانية موقفاً واضحاً بحرصها على عدم احالة ملفها الى مجلس الامن التابع للامم المتحدة، ومن ثم تم الاتفاق على أن تقوم ثلاث دول من الاتحاد الاوربي وهي فرنسا والمانيا والمملكة المتحدة بالتفاوض مع ايران لايجاد طريقة من شأنها تلبية متطلبات المصلحة الايرانية للحيلولة دون احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن ومواصلة الجهود الايرانية المبذولة للاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة الذرية[15].

وفي 12 اكتوبر 2003 توصلت ايران والدول المسماة مجموعة الثلاث الاوربية (الترويكا) الى اتفاق تقوم ايران بموجبه طوعاً بتعليق كل نشاطات تخصيب اليورانيوم واعادة المعالجة وبالمقابل فأن دول الترويكا الاوربية ومن ثم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستعلق عملية احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن وينص الاتفاق الذي تم التوصل بين الطرفين انه اثر زوال المخاوف الدولية بشكل كامل، فأنه يمكن لايران ان تتوقع وصولاً سهلاً الى التقنية والامدادات الحديثة في عدد من المجالات، وان الترويكا الاوربية تتعاون مع ايران في تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة بما في ذلك جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل[16] .

وتفيد الدراسات أن الدوافع الاوربية كانت انطلاقاً من دول الترويكا بأتجاه الحصول على دور مهم في شؤون الشرق الاوسط بعد استبعاده كثير من المساهمة في مسارات ما يسمى (عملية السلام بين العرب

واسرائيل) وبين السلطة الفلسطينية واسرائيل وإن جهود الدول الاوربية (الثلاث) (بريطانيا، فرنسا، المانيا) مع ايران بشأن برنامجها النووي ومحاولة اقناعها بعدم المضي في تطوير اسلحة نووية مقابل تعهد اوربا بمساعدة ايران في الحصول على تقنية استخدام الذرة في الاغراض السلمية[17] .

ومن جانب اخر فأن الرؤية الايرانية لمستقبل المفاوضات تستند الى نقاط الضعف في الموقف الاوربي وعناصر القوة التي تتمتع بها ايران والتي تتمحور حول قضايا عدة اهمها افتقاد المباحثات الى عناصر الثقة التي تمثل المركزية الاساسية لنجاحها لاسيما وان ايران يساورها القلق ازاء استقلالية قرار الترويكا عند التعامل مع الملف النووي الايراني، كما أن تقدم ايران في مجال التقنية النووية ولاسيما في عمليات التخصيب وانها تتم بجهد ايراني يقلل من احتمالية الضغط على اطراف خارجية لوقوف تعاونها مع ايران في هذا المجال وتمتع ايران في الشرعية في برنامجها، إذ أن معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية يتيح لأي دولة ان استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية علماً ان المفاوضات جولاتها توصلت الى اعتراف الجانب الاوربي بحق ايران امتلاك التقنية النووية وهذا الحق يجعل المفاوضات صعبة لانها تنطلق من معايير دولية مما دفع بالجانب الاوربي للاعلان عن صعوبة المفاوضات والذي يعود في هذا الجانب والى قدرة المفاوض الايراني على استخدام الاوراق الضاغطة في هذا الجانب[18] .

أما بالنسبة للرؤية الاوربية فيمكن القول ان الرؤية الاوربية حول الملف النووي الايراني تواجه عقبات تنبع من طبيعة العلاقة مع ايران، اذ إن ايران تتمتع بامتيازات للاوربيين اقتصادياً في ظل وجود قوانين امريكية تمنع دخول الشركات الامريكية دائرة الاستثمار في ايران بما يزيد عن 40 مليون دولار كقانون داماتو، مع توجه ايراني نحو الاستثمار الاجنبي ، وفي الوقت نفسه فأن دول الترويكا الاوربية لا تستطيع التخلي عن علاقاتها التجارية السياسية مع ايران كألمانيا التي تعد الشريك التجاري الاول الاوربي تليه ايطاليا وفرنسا وبريطانيا[19] .

وفضلاً عما تقدم يمكن القول ان ايران تسعى للحصول على دور اقليمي متميز ينطلق من مجموعة معطيات تتجسد في المكون الداخلي لايران والبيئة الخارجية والمخاطر التي تتضمنها البيئة الاقليمية لذا فأن مسعى ايران نحو الطاقة النووية للأغراض السلمية هو من اجل استخدامه كأداة للردع ولاحداث التوازن في القوة مع القوة النووية الاخرى في المنطقة مثل (اسرائيل) والتوازن مع قوى اخرى (الهند، باكستان)

فضلاً عن السمعة والمكانة الدولية التي يمكن ان تكتسبها من خلال امتلاكها للسلاح النووي لاسيما وان الهدف الاكبر الذي تسعى اليه تحقيق الهيمنة الاقليمية في المنطقة[20] .

وتتميز ايران بموقع استراتيجي يضعها في قلب العالم الاسلامي وبين اغنى منطقتين في العالم لمخزون الطاقة في الخليج وبحر قزوين، ويعزز هذا الدور الايراني امتدادات عرقية لها في بعض الدول المجاورة في افغانستان وطاجكستان التي تتكلم الفارسية، وامتدادات مذهبية في باكستان وافغانستان والعراق والخليج ولبنان ، كما تجمعها ببعض الدول المجاورة الثنيات تعيش على جانبي الحدود كالبلوش مع باكستان والتركمان مع تركمستان والاذريين مع اذربيجان[21] .

وعليه يمكن القول ان ايران لها من مجموعة دوافع ولها معطيات تعزيز دورها الاقليمي لاسيما عند اتجاهها نحو الطاقة النووية للأغراض السلمية على الرغم من الصعوبات التي تواجهها من قبل القوى الاقليمية والقوى الدولية .

المبحث الثاني: الاتفاق النووي الايراني

في البدء يمكن القول ان ايران قد انظمت الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية 2 /شباط / فبراير 1970، ووقعت اتفاقية الحماية او ما يسميها البعض الضمانات ذاتها مع الوكالة الدولية في 15 ايار / مايو 1974 وهي السنة ذاتها التي تقدمت فيها ايران خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة للامم المتحدة بمقترح لجعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية، وكانت اولى الزيارات التي قام بها مفتشو الوكالة الدولية الى المنشآت النووية الايرانية والتي توصلت فيما بعد بشكل منتظم قد بدأت في عام 1992 بناء على دعوة من منظمة الطاقة الذرية الايرانية[22] .

ولابد من القول ان العلاقة بين ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية ظلت على مدى سنوات علاقة يشوبها الشك وعدم اليقين وعدم التزام ايران بما تطلبه الوكالة الدولية، لاسيما ان قرار الوكالة الدولية في عام 2005 كان قائماً على فكرة الوسطية بين موقف متشدد وهو الامريكي – الاوربي الذي يطالب بنقل الملف الى مجلس الامن نظراً لانتهاكات ايران لمعاهدة الحد من الانتشار النووي وطرف يبدو اكثر واقعية، وهو الموقف الروسي الصيني المدعوم من قبل الهند وعدم الانحياز ، والتي تعترف بحق ايران كدولة موقعة على معاهدة، الحد من الانتشار النووي في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ثم تطالبها بتخلي طواعية عن اتمام دوره الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم بسبب الشكوك في نياتها على الرغم من قبولها الرقابة الكاملة للوكالة الدولية

انشطتها[23]، ويمكن القول ان رقابة الوكالة الدولية المستمرة والمتشددة لا تسمح بالانحراف عن المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووي، وبعد سنوات من توتر العلاقات بسبب البرنامج النووي الايراني اذ اعتمد مجلس الامن الاجتماع يوم 5 / ايار 2007 قرار يفرض عقوبات على تعاملات ايران في المواد والتكنولوجيا النووية الحساسة في محاولة لوقف انشطة تخصيب اليورانيوم الذري قد يستخدم في صنع قنابل نووية، ويعود الفشل الايراني لاقناع المجتمع الدولي ان برنامجها النووي المعلن وغير المعلن يهدف الى الاستخدام السلمي لعدة اسباب منها انها اخفت على الوكالة طيلة 17 عاماً برنامجاً نووياً يتضمن دورة الوقود النووي وانتاج اليورانيوم والبلوتونيوم اي انتاج المواد الاولية للسلاح النووي وهذا يعني ان المسألة لم تكن خطأ عفوياً بل سلوك منهجياً له اهداف محددة[24] .

وعلى الرغم من رفع الملف النووي الايراني الى مجلس الامن وفرض العقوبات الا ان الاتصالات والمباحثات بين ايران والمجموعة الدولية (5 + 1) لم تنقطع لتوصل الى صيغه سليمة مقبولة لبدى كل الاطراف، اذ عقدت العديد من المفاوضات بين (ايران ومجموعة 5 + 1) الدول دائمة العضوية في مجلس الامن اضافة الى المانيا ومنها محادثات جنيف1، عام 2009، وتم التوصل بعدا الى محادثات جنيف2، وقامت عدة دول بدور الوسيط منها تركيا والبرازيل عام 2010 اذ مارست دور الوسيط بين ايران والمجموعة الدولية (5 + 1) من خلال الاتفاق مع ايران على (ارسال اليورانيوم) المخصب الى تركيا لاعادة معالجته ثم اعادته الى ايران، لكن تم اسقاط هذه المبادرة من قبل الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكي ، على الرغم من انه كان هناك ترحيب امريكي بالوساطة، وجرت جولة في المفاوضات بين ايران والمجموعة الدولية (5 + 1) لكن لم يتم التوصل الى اتفاق حول البرنامج النووي الايراني، ومن هذه المحادثات حوارات اسطنبول الاولى في كانون الثاني / 2011، ومحادثات استنطبول الثانية 14 نيسان / 2012، محادثات بغداد 24 ايار / 2012، محادثات موسكو 19 حزيران / 2012 [25]، وجرت مفاوضات بين ايران والمجموعة (5 + 1) في مدينة لوزان السويسرية الذي نص على حق ايران في الاستمرار بعملية تخصيب اليورانيوم بنسبة 3،67 كما نص على رفع العقوبات المفروضة على ايران، وتفيد الدراسات ان اتفاق لوزان حقق مكاسب لايران منها[26] :-

1- الغرب اقر بحق ايران في التخصيب على اراضيها وبناء على هذه الفقرة فأن الطرف المقابل اعترف بحق ايران في مجال التخصيب خلافاً لقرارات مجلس الامن مما يعني أن ايران ستواصل عمليات التخصيب.

2- الغاء الحظر الاحادي المفروض على قطاع النفط الايراني نظراً الى قرار الحظر الصادر عن الكونغرس الامريكي والقاضي لضرورة خفض الدول لمشترياتها من النفط الايراني بنسبة 20% خلال ستة اشهر فأن هذا القانون سيكون لاغياً وستواصل عملية شراء النفط من ايران .

3- الاعتراف بحق ايران في تطوير العلوم النووية السلمية .

4- موافقة الجانب الاخر على الغاء الحظر بشكل تدريجي بالمقابل تعهدت ايران بناء على الاتفاق على ايقاف عمليات التخصيب بنسبة 20% بشكل طوعي، وموافقة ايران على عمليات تفتيش طوعية لمنشأتها النووية تفوق التزاماتها المنصوص عليها[27] .

ومن الجدير بالذكر ان المفاوضات الدولية بلغت ذروتها بالتوصل الى اتفاق اطاري في لوزان في مارس 2015 ، بين ايران ومجموعة (5 + 1) الامر الذي اثار جدلاً واسعاً داخل الولايات المتحدة الامريكية استمر طول مراحل المفاوضات وفي هذا الجدل ظهرت مدرستان[28].

- ترى المدرسة الاولى إن النجاح في التوصل الى اتفاق سوف يمكن القوى المعتدلة في ايران وسيقوي المجتمع المدني الايراني وسوف يدفع بالتنمية الاقتصادية، مما يترتب عليه علاقات تجارية تقوم على الاعتماد المتبادل بين ايران والولايات المتحدة الامريكية .

- اما المدرسة الاخرى فهي تتوقع ان حل النزاع النووي سوف يحرر ايران فعلياً ويمكنها من انتهاج سياسة خارجية اكثر جرأة وطموحاً في المنطقة وإن التوصل الى حقيقة نووية سيدعم دون شك قدرة المناورة لدى الايرانيين وصناع السياسة في طهران وترى هذه المدرسة ان ايران قوة ثورية للهيمنة خارج حدودها، وخلص هذا التحليل الى ان ايران ليس من المتوقع ان تتنازل عن مبادئها في الوقت القريب، ومن جانب اخر اعلن الرئيس (باراك اوباما) الرئيس السابق للولايات المتحدة الامريكية التوصل الى اتفاق وصفه بالتاريخي وكرر ما قاله عقب اتفاق لوزان من ان الاتفاق يمنع ايران من امتلاك السلاح النووي، والاتفاق سوف يجعل المنطقة والعالم اكثر امناً، اما الجانب الغربي فقد جاء الترحيب من وزير خارجية بريطانيا الذي قال ان الاتفاق يفتح افاقاً للتجارة وللايرانيين ان يسافروا وينفتحوا على العالم[29] .

وفضلاً عما تقدم يمكن القول ان المفكرين والباحثين يرون ان دوافع الامتلاك ايران الطاقة النووية للأغراض السلمية الايراني متعددة متمثلة بالدوافع السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والدوافع السياسية تنقسم الى داخلية وخارجية اذ مارس المحافظون في ايران دوراً كبيراً في دفع ايران لامتلاك الطاقة النووية

للأغراض السلمية فضلاً عن الايمان الثابت بأهمية هذه الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولذلك فقد عبرت السياسة الايرانية بالتوجه النووي عن رغبة تيار المحافظين[30] .

وفضلاً عن ذلك فأن الوضع الداخلي في ايران ولاسيما بعد فوز (احمدي نجاد) بالانتخابات الرئاسية عام (2009) والاضطرابات الداخلية من التمسك بالبرنامج النووي ضرورة كبيرة، لكونه النقطة المحورية في الخلاف مع الولايات المتحدة ومن ثم فأن المضي في هذا البرنامج سيؤدي الى توحيد الصفوف الداخلية، وشد الانتباه للشعب الايراني نحو الخارج والخطر الذي تفرضه الولايات المتحدة واسرائيل على ايران بسبب برنامجها النووي اي توظيف مسألة البرنامج النووي من اجل تخفيف حدة المطالبات الداخلية بتغيير الظروف الاقتصادية وتحسينها والمطالبة بالحريات العامة. ايضاً لايران دوافع تنفيذ طموحات اقليمية ومواجهة الاخطار ولان ايران اصبحت دولة معزولة تحيط بها دول نووية فأن الاحساس المتولد بالحصار والضعف يكون عامل دفع في السياسة الايرانية لامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية ومن ثم يكون هو الوسيلة الوحيدة للردع امام الاخطار المحيطة بها[31] .

ومن جانب اخر فأن ايران ترى ان توازن القوى في الشرق الاوسط هو في حالة اختلال لصالح (اسرائيل) وإن بامتلاكها الطاقة النووية للأغراض السلمية سوف تصحح هذا الاختلال[32].

ومن الجدير بالذكر ان السياسة الامريكية في تعاملها مع البرنامج النووي الايراني تقوم على اساس عدم الفصل بين ثلاث قضايا مترابطة وهي[33] :-

1- السياسة الامريكية في الشرق الاوسط .

2- امن اسرائيل من المنظور الدولي .

3- موقع ايران الاقليمي، ودورها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة .

وعليه فأن السياسة الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني لا تختلف باختلاف الادارات الامريكية المتعاقبة وظلت السياسة الامريكية تركز على "وجود الخطر الايراني" وتمارس الولايات المتحدة ضغوطها على الوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجل دفعها باتجاه تصعيد الازمة مع ايران وبالتالي تدخل مجلس الامن[34] .

وفضلاً عما تقدم يمكن القول ان السياسة الامريكية بعد تولي الرئيس الامريكي (باراك اوباما) سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية اكدت على الدبلوماسية وان ادارة الرئيس الامريكي باراك اوباما اعطت

الاولوية للوسيلة الدبلوماسية بالنسبة لايران، وعملت الادارة الامريكية على اقناع ايران دبلوماسياً التخلي عن سياستها المعادية للولايات المتحدة الامريكية حسب ما يراه الامريكان والتي تعدها تهديداً للمصالح الامريكية واتخذت الولايات المتحدة اسلوب العقوبات الاقتصادية إذ نجحت الولايات المتحدة الامريكية في تكوين اجماع غربي ضد ايران حول برنامجها النووي وعملت الولايات المتحدة الامريكية على اقناع الدول الغربية واليابان بضرورة محاصرة ايران اقتصادياً من خلال فرض عقوبات قاسية، وتم تشديد العقوبات عبر القرارات الصادرة من مجلس الامن وفرض عقوبات على البنوك التي تتعامل مع البنوك الايرانية[35] .

اما في الادارة الجديدة للولايات المتحدة الامريكية المتمثلة بـ الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) فقد اعلن في 7 / اب اغسطس / 2018، فرض حزمة اولى من العقوبات الاقتصادية على ايران ، وحذر الدول والشركات التي تبقي على تعاملات او تجارية معها بلا عواقب وخيمة، مطالباً الجميع الانصياع التام ، في تنفيذ تلك العقوبات وكان الرئيس ترامب قد قرر في ايار / 2018 الانسحاب من الاتفاق النووي مع ايران، المبرم عام 2015، تحت ادارة الرئيس الامريكي السابق (باراك اوباما) واعادة فرض العقوبات عليها بذريعة ان الاتفاق سيء ولا يمكنه منع تصنيع قنبلة نووية ايرانية[36] .

ومع اعلان الحزمة الاولى من العقوبات الامريكية تكون الفترة الانتقالية التي منحتها ادارة ترامب للشركات العالمية لتصفية تعاملاتها مع ايران قد دخلت حيز التنفيذ، استناداً الى بيان وزارة المالية الامريكية في ايار / 2018، والذي حدد آلية اعادة فرض العقوبات على ايران، ونص البيان على ان اعادة فرض العقوبات يتم على مرحلتين، الاولى تصبح سارية المفعول بعد فترة تسعين يوماً ، وتنتهي بالسادس من اب 2018، اما الثانية تدخل حيز التنفيذ بعد ستة اشهر وتنتهي في الرابع من تشرين الثاني نوفمبر 2018 وتفيد الدراسات ان ادارة ترامب تسعى عبر فرض العقوبات الصارمة على ايران لارغامها على الجلوس الى طاولة المفاوضات لاصلاح ما تراه واشنطن عيوباً في الاتفاق النووي لعام 2015، وللتباحث معها حول دورها الاقليمي، وبحسب ترامب فأن النظام الايراني يواجه خيارين، اما تغيير سلوكه المهدد والمزعزع للاستقرار واعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي واما الاستمرار في مسار العزلة الاقتصادية[37].

اما بالنسبة لايران فأنها تؤكد انها لم تقبل باعادة التفاوض تحت التهديد خصوصاً في ظل التأكيدات الروسية والصينية والاوربية بعدم الالتزام بها واحترام الاتفاق النووي ما دامت ايران تحترمه، وتعيش ايران احتجاجات شعبية من جراء تصاعد الضغوط الاقتصادية ومنذ نيسان 2018، فقد الريال الايراني نصف

قيمته في ظل التهديدات باستئناف العقوبات الامريكية كما ارتفعت معدلات التضخم ارتفاعاً ملحوظاً وكان صندوق النقد الدولي قد قرر في اذار 2018 ان احتياط العملات الاجنبية الايرانية انخفض الى 115.7 مليارات دولار، من العام المالي 2017 وتوقع ان يخفض ذلك احتياطي عام 2018 الى (97.8) مليار دولار وهو ما يكفي تمويل 13 شهر فقط من الواردات[38] .

ومن جانب اخر يمكن القول ان الرئيس (ترامب) حدد هدفه من وراء ذلك بـ انا اطلب السلام العالمي لا شيء اقل حسب ما جاء في حسابه على موقع تويتر وكان الرئيس الايراني حسن روحاني " اعتبر ان الدعوة للحوار في ظل فرض العقوبات لا معنى لها "واكد روحاني ان دعوة ترامب للحوار دون شروط مسبقة مع طهران هدفها اما الاستهلاك المحلي او شن حرب نفسية على الشعب الايراني[39] .

ومن الجدير بالذكر ان دول الاعضاء الاربعة الدائمين في مجلس الامن وقفت الى جانب ايران ومخالفة الولايات المتحدة الامريكية في ضغوطها على ايران، اما الاوربيون فهم الاكثر انكشافاً امام الضغوط الامريكية وذلك رغم معارضتهم لقرار فرض العقوبات على ايران وتعهدهم بالتصدي له، وقبل يوم واحد من دخول المرحلة الاولى من العقوبات الامريكية على ايران اعلن وزراء خارجية المانيا، بريطانيا، فرنسا، ومفوضية الشؤون الخارجية للاتحاد الاوربي، في بيان مشترك تعهدهم بالعمل على الحفاظ على تدفق الاموال وصادرات النفط والغاز بين دولهم وايران، كما فعلو قانون يعرف بـ ((قانون المنع)) لحماية الشركات الاوربية من اي عقوبات اميركية بسبب تعاملها مع ايران فضلاً عن نصه على عدم اعتراف الاتحاد الاوربي بأي احكام قضائية تضع تلك العقوبات موضع التنفيذ[40] .

ومن الجدير بالذكر ان القانون سن عام 1996 لحماية الشركات الاوربية التي كانت تعمل مع كوبا حينها من العقوبات الامريكية وينص على منع شركات الاتحاد الاوربي من الالتزام بالعقوبات الامريكية ما لم تحصل على تصريح استثنائي من المفوضية الاوربية[41] .

ويمكن القول ان ايران امامها خيارين اما الاستجابة الى طاولة المفاوضات حسب الشروط الامريكية او احتمال المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية .

الخاتمة

في الختام يمكن القول ان ايران تعد من القوى المؤثرة في الشرق الاوسط ويعد امتلاكها الطاقة النووية للأغراض السلمية عامل مؤثر في قوة وهيمنة ايران على مستوى اقليم الشرق الاوسط ولايران مجموعة دوافع

سياسية واقتصادية وعسكرية لامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية ولها مجموعة ابعاد مختلفة الاتجاهات ودخلت في مفاوضات مع القوى الغربية ومع الولايات المتحدة وعلى الرغم من تلك المفاوضات الا انها تعرضت وتتعرض للعقوبات التي فرضتها ادارة الرئيس (ترامب) للولايات المتحدة الامريكية .

ولابد من القول ان السياسة الامريكية ازاء ايران تغيرت من اعتماد على الدبلوماسية في فترة ولاية الرئيس الامريكي السابق (باراك اوباما) الى السياسة الجديدة التي اعتمدها الرئيس الامريكي الحالي (ترامب) اذ قام بفرض العقوبات على ايران من جانب ومن جانب اخر وقفت الدول الاوربية باتجاه رفض تلك العقوبات، وتبقى خيارات ايران محدودة امام التحديات التي تتعرض لها من قبل الولايات المتحدة الامريكية .

قائمة الهوامش

1. د. نزار عبد القادر، ايران والقنبلة النووية، الطموحات الامبراطورية، الطبعة الاولى، المكتبة الدولية بيروت، بلا سنة، ص48 .
2. المصدر السابق، ص49 .
3. ينظر ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، سلسلة كتب بيت الحكمة العراقي، بغداد، عدد (10) ، 2009 ، ص120-122 .
4. ينظر د. عادل محمد عايش، المتغير النووي في العلاقات الايرانية بالكيان الصهيوني، باحث الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، لبنان، طبعة1، 2014 ، ص120-124 .
5. نقلاً عن ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص90-92 .
6. ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص137-138 .
7. ينظر، نقلاً عن المصدر السابق، ص144 .
8. د. بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث 11 ايلول عام 2001، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سلسلة جامعية، دار المحجة للنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص183-184 .
9. ينظر داليا سكاي و فريدريك ويفري، احتواء ايران لتفادي استراتيجية ثنائية الابعاد في منطقة رباعية الابعاد، ترجمة سميرة ابراهيم عبدالرحمن، سلسلة دراسات مترجمة مركز دراسات دولية جامعة بغداد، ايلول 2009، ص5-6 .

10. ينظر سرمد العبيدي، تجاذبات الازمة النووية بين ايران والولايات المتحدة الامريكية مقدمات ونتائج، دراسات سياسية، بيت الحكمة، كانون الاول، عدد13، 2008، ص72 .

11. ينظر د. رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، دار الاوائل دمشق سوريا، طبعة2، 2008، ص34 .

12. ينظر المصدر نفسه، ص43-45 .

13. د. رياض الراوي، المصدر السابق، ص81 .

14. نقلاً عن جنيفر كيبر واندرد تريل ، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عدد (88) طبعة1، 2009، ص7-8 .

15. جورج بيركو فيتش، البرنامج النووي الايراني بعد الانتخابات الرئاسية الايرانية عام 2005، في كتاب البرنامج النووي الايراني الوقائع والتداعيات، مركز امارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، طبعة1، 2007، ص50-51 .

16. ينظر المصدر السابق، ص52 .

17. رند حكمت، دوافع موقف الترويكا الاوربية من الملف النووي الايراني، الملف السياسي، مساعي الترويكا الاوربية لاحتواء ازمة ايران النووية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 16، بغداد، 2005، ص5 .

18. خليل الربيعي، مستقبل مساعي الترويكا الاوربية في حل ازمة البرنامج النووي الايراني، الملف السياسي، بغداد، عدد 16 ، 2005، ص13-15 .

19. د. خليل الربيعي، المصدر السابق، ص16 .

20. ينظر محمد علي بطحي، ايران والعلاقات الدولية ، التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج تحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي 2005 ، ص178 .

21. ينظر د. سرمد عبد الستار العبيدي، ايران واوربا والملف النووي الايراني، الملف السياسي، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد 98، 1 ايار 2011، ص5 .

22. نقلاً عن، د. رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص189 .

23. نقلاً عن، ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص361 .

24. لمزيد من التفاصيل ينظر المصدر السابق، ص371 .

25. قاسم حسين الربيعي، البرنامج النووي الايراني من فتوى الامام الى فينا، ابحاث ستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، عدد 10، اب / 2015، ص67 .

26.المصدر نفسه ، ص68 .

27.المصدر السابق، ص69 .

28.السيد امين شلبي ، تداعيات التقارب الامريكي الايراني ، تساؤلات دولية وعربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، عدد 202، المجلد 50، اكتوبر 2015، ص90-91 .

29.المصدر السابق، ص90 .

30.وللمزيد من التفاصيل حول اتفاق لوزان ينظر قاسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص76-77 .

31.نقلاً عن، بهاء عدنان السعبري مصدر سبق ذكره، ص782 .

32.ينظر جنيفر كيبر واندرد تريل ، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ضبي، عدد 88، 2009، ص14-15 .

33.المصدر نفسه، ص12-13 .

34.ينظر، د. رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص226 .

35.ينظر المصدر نفسه، ص227 .

36.رحمن عبد الحسين ظاهر، خيارات الاستراتيجية الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني، (www.iasj.net) ص12

37.سلسلة تقدير موقف العلاقات الامريكية – الايرانية بعد فرض العقوبات، احتمالات التعقيد والاحتواء، وحدة تحليل سياسات من المركز العربي، اغسطس 2018، ص4 .

38.ينظر المصدر السابق، ص4-5 .

39.المصدر السابق، ص6 .

40.العقوبات الامريكية على ايران تدخل حيز التنفيذ، 7 اغسطس اب / 2018، (www.arabic.cnn.com).

41.سلسلة تقدير موقف العلاقات الامريكية – الايرانية بعد فرض العقوبات، احتمالات التعقيد والاحتواء، وحدة تحليل سياسات من المركز العرب، اغسطس 2018، مصدر سبق ذكره، ص4.

42.المصدر السابق، ص5 .

قائمة المصادر

1- السيد امين شلبي، تداعيات التقارب الامريكي الايراني، تساؤلات دولية وعربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، عدد 202، المجلد 50، اكتوبر 2015 .

2- بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث 11 / ايلول / عام 2001، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية سلسلة جامعية، دار المحجة للنشر والتوزيع بيروت، طبعة1، اب / 2012 .

3- جورج بيركو فيتش، البرنامج النووي الايراني بعد الانتخابات الرئاسية الايرانية عام 2005، في كتاب البرنامج النووي الايراني الوقائع والتداعيات، مركز امارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، طبعة1، 2007 .

4- جنيفر كيبر واندرد تريل، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عدد (88) طبعة1، 2009 .

5- خليل الربيعي، مساعي الترويكا الاوربية في حل ازمة البرنامج النووي الايراني، الملف السياسي، بغداد، عدد16، 2005 .

6- ينظر داليا سكاي وفريدريك ويفري، احتواء ايران تفادي استراتيجية ثنائية الابعاد في منطقة رباعية الابعاد، ترجمة سميرة ابراهيم عبدالرحمن، سلسلة دراسات مترجمة مركز دراسات دولية جامعة بغداد، ايلول 2009 .

7- رحمن عبد الحسنين ظاهر، خيارات الاستراتيجية الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني، (www.iasj.net) .

8- رند حكمت، دوافع موقف الترويكا الاوربية من الملف النووي الايراني، الملف السياسي، مساعي الترويكا الاوربية لاحتواء ازمة ايران النووية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 16، بغداد، 2005 .

9- رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، دار الاوائل دمشق سوريا، طبعة2، 2008 .

10- ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، سلسلة كتب بيت الحكمة العراقي، بغداد، عدد (10)، 2009 .

11- سرمد عبد الستار العبيدي، ايران واوربا والملف النووي الايراني، الملف السياسي، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد 98، 1 ايار 2011 .

12- سرمد العبيدي، تجاذبات الازمة النووية بين ايران والولايات المتحدة الامريكية مقدمات ونتائج، دراسات سياسية، بيت الحكمة، كانون الاول، عدد13، 2008 .

13- عادل محمد عايش، التغيير النووي في العلاقات الايرانية بالكيان الصهيوني، باحث الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت لبنان، طبعة1، 2014 .

14- قاسم حسين الربيعي، البرنامج النووي الايراني من فتوى الامام الى فينا، ابحاث ستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، عدد 10، اب / 2015 .

15- محمد علي بطحي، ايران والعلاقات الدولية، التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج تحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي 2005.

16- نزار عبد القادر، ايران والقنبلة النووية، الطموحات الامبراطورية، الطبعة الاولى، المكتبة الدولية بيروت، بلا سنة .

17- سلسلة تقدير موقف العلاقات الامريكية – الايرانية بعد فرض العقوبات، احتمالات التعقيد والاحتواء، ومدة تحليل سياسات من المركز العربي، اغسطس 2018 .

18- العقوبات الامريكية على ايران تدخل حيز التنفيذ، 7 اغسطس اب / 2018 ، (www.arabic.cnn.com).

التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على القوة الإقليمية لإيران

The Regional Transformations in The Middle East, The impact on the Regional power of Iran

د. شيماء محمد عبد الله أبوعامر

ملخص:

جاءت موجات الربيع العربي كأحد أهم الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين منذ احتلال العراق في بداية الألفية، فقد كانت الثورة التونسية حجر الدومينو الأول الذي بدأ موجة من التغييرات والتفاعلات الاستراتيجية في المنطقة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الاقليمي. حيث أدت الثورات الى سقوط أنظمة عربية مستقرة، واندلاع حروب أهلية في دول أخرى، والتي فجرت قضية المهاجرين واللاجئين خاصة السوريين الى الدول العربية والغربية، أما على المستوى الاقليمي فقد أدت الثورات إلى موجه من التغييرات الاقليمية، سواء في هيكل التحالفات الاقليمية، أو تصاعد دور الجماعات المسلحة العابرة للحدود، فضلا عن غيرها من التحولات الاستراتيجية الاقليمية.

وتحاول الدراسة أن تبحث في كيفية تأثير الثورات العربية والتحولات الاستراتيجية الناتجة عنها على احتمالات أن تصبح إيران قوة إقليمية قادرة على إعادة تشكيل التفاعلات والأحداث في منطقة الشرق الأوسط لتتوافق مع مصالحها. ولذلك تتناول الدراسة أولا تعريف مفهوم القوة الاقليمية والمعايير المحددة لها، وفي إطار هذه المعايير توضح الدراسة بعد ذلك امكانيات القوة المادية والناعمة التي تؤهل إيران للعب دور القوة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والاشكاليات التي تواجهها فيما يتعلق بمصادر قوتها للعب هذا الدور. ثم تتناول الدراسة بعد ذلك التحولات الاستراتيجية الناتجة عن الثورات العربية. وتوضح بعد ذلك كيف استطاعت إيران الاستفادة من الثورات العربية من خلال تحليل المكاسب الاستراتيجية على القوة الاقليمية، وكذلك تحليل الخسائر الاستراتيجية على القوة الاقليمية لإيران، وفي النهاية تحاول الدراسة في الخاتمة أن تجيب على اشكالية الدراسة عن كيفية تأثير الثورات العربية وتحولاتها الاستراتيجية على القوة الاقليمية لإيران.

الكلمات المفتاحية: القوة الاقليمية، إيران، الثورات العربية، الشرق الأوسط.

Abstract :

The Arab Spring came as one of the most important events in the Middle East in the twenty-first century since the occupation of Iraq at the beginning of the millennium. The Tunisian revolution was the first domino, which began a wave of changes and strategic interactions in the region, both domestically and regionally. The revolutions led to the collapse of stable Arab regimes and the outbreak of civil wars in other countries, where Syria comes at the forefront of these countries with thousands of deaths and many migrants and refugees to the Arab and Western countries. On the regional level, revolutions have led to the formation of regional alliances, the rise of the role of armed groups, and other strategic transformations.

The study attempts to search how the Arab revolutions and the resulting strategic transformations affect the prospects of Iran becoming a regional power capable of reshaping the interactions and events in the Middle East to meet its interests. Firstly, the study discusses the definition of the concept of regional power and the criteria that set for it. Within these parameters, the study clarifies the potential of hard and soft power that qualifies Iran to play the role of regional power in the Middle East. It also clarifies the problems it faces -with regard to its sources of power - to play this role. Secondly, the study deals with the strategic transformations resulting from the Arab revolutions. Then it shows how Iran has benefited from Arab revolutions by analyzing strategic benefits as well as strategic losses on Iran's regional power. Finally, the study attempts to answer the question of how the Arab revolutions and their strategic transformations affect Iran's regional power.
Key words: Regional Power- Iran – Arab Spring – Middle East

مقدمة :

زاد الاهتمام بالدراسات الإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، فبدأت العديد من الدراسات بتناول الإقليم كأحد مستويات التحليل في العلاقات الدولية، فيما اهتمت دراسات أخرى بتحديد وتعريف القوة الإقليمية ، وما هي محدداتها وشروطها والاستراتيجيات التي تتبعها في علاقاتها مع باقي دول الإقليم. وفي هذا الشأن عانت الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط أيضا من العديد من الإشكاليات، على رأسها تحديد المنطقة التي تشكل إقليم الشرق الأوسط، فرغم أن هناك ما يشبه الإجماع على أن هذه المنطقة تضم الدول العربية بالإضافة إلى كل من إيران وإسرائيل وتركيا، إلا أن باري بوزان مثلا في نظريته الخاصة بالمركب الأمني الإقليمي اعتبر أن تركيا دولة عازلة بين الشرق الأوسط وأوروبا.[1] فضلا عن ذلك فإن

هناك الإشكاليات المتعلقة بتحديد القوة الإقليمية، فالمنطقة تعاني من تشتتاً للقوة بين عدداً كبيراً نسبياً من القوى الإقليمية المحتملة والتي تضم مصر وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية وتركيا، كما تعاني هذه الدول من محدودية قدراتها مقارنة بقدرات القوى الإقليمية الأخرى على المستوى العالمي في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا.[2]

وقد سببت موجات الربيع العربي عدداً من التحولات والتفاعلات الإقليمية التي تنذر بإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل تراجع المكانة الإقليمية لبعض الدول وصعود دول أخرى. وتعد إيران أحد أبرز الدول المرشحة للعب دور القوة الإقليمية في المنطقة، ومع ذلك كان مارتين بيك يرى أن إيران غير مرشحة للعب هذا الدور وأن الربيع العربي يمثل تحدياً لها في ضوء الصعوبات التي سوف تواجهها لعقد تحالفات إقليمية مع دول الجوار الجغرافي باستثناء سوريا بشار الأسد والعراق، فضلا عن تعارض القيم التي نادت بها الثورات العربية مع القيم التي تتبناها الجمهورية الإسلامية، رغم أن الأخيرة حاولت استثمار الثورات العربية في البداية بتصويرها امتداداً للثورة الإسلامية.[3] إلا أنه مع تراجع موجات الربيع العربي وتغير الأوضاع الإقليمية، باتت هناك تساؤلات حول الفرص المتاحة لإيران للعب دور القوة الإقليمية.

وتدور إشكالية الدراسة حول كيفية تأثير الثورات العربية والتحولات الإستراتيجية الناتجة عنها على احتمالات أن تصبح إيران قوة إقليمية قادرة على إعادة تشكيل التفاعلات والأحداث في منطقة الشرق الأوسط لتتوافق مع مصالحها. **الأمر الذي يطرح عدداً من التساؤلات حول** الإمكانات التي تؤهل إيران للعب دور القوة الإقليمية والقيود التي تواجهها، والمكاسب والمخاطر التي ولدتها الثورات العربية والتحولات الإستراتيجية الناتجة عنها على المكانة الإقليمية لإيران.

أولا : القوة الإقليمية (الإطار النظري)

يعد مفهوم القوة الإقليمية أحد المفاهيم ذات الدلالات المتعددة في حقل العلاقات الدولية، كما أنه يتداخل مع العديد من مفاهيم ومصطلحات الحقل الأخرى، وقد يعود ذلك إلى اختلاف وتعدد المعايير التي يضعها كل تعريف للقوة الإقليمية، وإلى ارتباط وتداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى مثل القوى الكبرى والقوى المتوسطة فضلا عن مفاهيم الهيمنة والقيادة.

وقد استند البعض أن الدولة لتكون قوى إقليمية كبرى ينبغي أن تكون أولاً جزءاً من منطقة معينة جغرافياً، وقادرة على الوقوف ضد أي تحالف من الدول الأخرى في المنطقة ولها تأثير كبير في الشؤون الإقليمية، كما أنها بالمقارنة بالقوة المتوسطة يمكن أن تكون أيضا قوى كبرى (أو عظمى) على النطاق العالمي بالإضافة إلى موقعها الإقليمي.[4] فيما أضاف البعض إلى ذلك رغبة الدولة في القيادة، واستعدادها لتكون وسيطاً في الأمن الإقليمي أولا وفي الشؤون الاقتصادية ثانياً، وأن تتوافر لديها الموارد الكافية للتأثير على الساحة الدولية فيما يتعلق بشئونها الإقليمية، وأخيراً أن يتم الاعتراف بها من جيرانها جبراً أو عن طيب خاطر.[5]

فيما ركز تعريف آخر على ما تحوزه الدولة من موارد القوة فعرف القوة الإقليمية بأنها تلك الدولة التي تمتلك موارد مادية تفوق ما تمتلكه أي دولة أخرى من دول الإقليم ومن أبرز هذه الموارد عدد السكان والاتساع الجغرافي والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة والتفاعل الواضح مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية. فالقوة الإقليمية هي التي تمارس دوراً ريادياً في منطقتها ولها القدرة على التأثير في المنطقة التي تتواجد فيها، كما أنها تمثل هذه المنطقة في المؤسسات والهيئات الدولية. والإقليم قد يعتمد على دولة واحدة قوية يدور في فلكها، وينشأ هذا الوضع بسبب أن الدولة المهيمنة إقليمياً بفضل ما تحوزه من مقومات القوة تستطيع فرض إرادتها والتأثير على الدول الأخرى في المنطقة، وخلق نوع من الرضا عن هيمنتها في المنطقة من خلال وسائل مختلفة أبرزها المنافع الاقتصادية التي توفرها لدول الإقليم، والحفاظ على الأمن الإقليمي، وكذلك من خلال القدرة على طرح رؤية معينة للعالم والقيم التي يجب أن تسوده، وقد تنشأ القوة الإقليمية بفضل الدعم الذي توفره قوى أخرى من خارج الإقليم.[6]

أما أهم التعريفات التي تناولت مفهوم القوة الإقليمية، فهو التعريف الذي وضعه ديتلف نولتي (Detlef Nolte) حيث وضع عدداً من المعايير المحددة للقوة الإقليمية على النحو التالي [7]:

- رؤية الدولة الذاتية (self-conception) أو مطالبتها بمكانتها الرائدة في المنطقة التي هي جغرافياً واقتصادياً وسياسياً محددة .
- عرض (projection) إمكانياتها المادية (العسكرية والاقتصادية والديموغرافية) والتنظيمية (السياسية) والأيدلوجية لاستخدامها إقليمياً.
- أن يكون لها تأثير كبير في الشؤون الإقليمية (الأنشطة والنتائج) .

كما أضاف بأن القوة الإقليمية من المتوقع أن تتوافر لديها المعايير التالية:

- مترابطة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً مع المنطقة.
- تؤثر بشكل كبير على ترسيم الحدود الجيوسياسية والبناء السياسي– الفكري في المنطقة.
- تمارس هذا التأثير عن طريق هياكل إدارية (تنظيمية إقليمية).
- تحدد وتضع هوية أو مشروع إقليمي مشترك.
- توفر المنافع العامة (collective good) للمنطقة أو تشارك في توفيرها.
- تحدد جدول أعمال الأمن الإقليمي بشكل كبير.
- منصبها القيادي في المنطقة معترف به أو على الأقل يتم احترامه من الدول الأخرى داخل وخارج الإقليم، وخاصةً من قبل القوى الإقليمية الأخرى.
- تتكامل مع المحافل والمؤسسات الإقليمية والعالمية وتتبنى ليس فقط مصالحها الخاصة ولكنها تتصرف أيضا كممثل للمصالح الإقليمية.

وبإسقاط المعايير التي وضعها نولتي للقوة الإقليمية على إيران فسوف نجد أن إيران ينقصها الكثير منها، فرغم أنها تدرك وتطالب بأن تعامل كقوة إقليمية مؤثرة، كما أنها تستخدم مواردها وإمكانياتها المحلية لتدعيم دورها ومصالحها، ولها تأثير على الشئون الإقليمية، غير أنها تواجه عقبات مختلفة لأداء دور القوة الإقليمية منها الانقسام الطائفي واعتراف القوى الدولية والإقليمية بها كممثل للمصالح الإقليمية، فضلا عن ذلك فلا يوجد أي هيكل إداري أو تنظيمي تمارس إيران من خلاله نفوذها الإقليمي.

ومع ذلك فهذه الصعوبات لا تواجه إيران وحدها، فالدول الأخرى المرشحة للعب دور القوة الإقليمية تشاركها في العديد من هذه الصعوبات، فجميعها تعاني من إشكالية محدودية القدرات التي تمتلكها على النطاق العالمي عند مقارنتها بالقوى الإقليمية الأخرى مثل الصين أو الهند أو اليابان في آسيا أو البرازيل في أمريكا اللاتينية. وعلى مستوى القوة العسكرية فالولايات المتحدة تعد الدولة الوحيدة التي تتحكم بشكل مباشر في القدرات العسكرية المتقدمة التي يتم نشرها في الشرق الأوسط. كما لا توجد دولة واحدة في الشرق الأوسط تتوافر لديها الإمكانات(العسكرية والاقتصادية والديمغرافية)، والموارد التنظيمية والأيديولوجية لاستعراض قوتها الإقليمية، أو مترابطة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً مع المنطقة، أو توفر المصالح الجماعية للمنطقة، أو تعرف أجندة الأمن الإقليمية، وعلاوة على ذلك لا تمارس دولة واحدة في الشرق الأوسط نفوذها

عن طريق هياكل الحكم الإقليمية ، أو تحدد وتعرف هوية مشروع إقليمي، وأيضا لا توجد دولة شرق أوسطية تتمتع بمكانة رائدة في المنطقة ومعترف بها من قبل الدول الأخرى داخل وخارج المنطقة ومندمجة في المؤسسات الدولية والعالمية بحيث تعبر ليس فقط عن مصالحها الخاصة وإنما أيضا عن المصالح الإقليمية .[8]

يمكن القول إذاً أن الدول المرشحة للعب دور القوة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لا تفي بجميع متطلبات ومعايير القوة الإقليمية، ولذلك صور باري بوزان النظام الأمني في الشرق الأوسط – في نظريته عن مركبات الأمن الإقليمية – بأنه مركب أمني إقليمي متعدد الأقطاب يضم عدداً من القوى الإقليمية.[9]

ثانيا : إمكانيات القوة الإيرانية

بلغ عدد سكان الجمهورية الإسلامية عام 2016 حوالي 80.28 مليون نسمة، ووصل إجمالي الناتج المحلي إلى 418 مليار دولا تقريبا ، وبينما واجهت إيران صعوبات اقتصادية على مدار السنوات الماضية حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي إلى (-2.5) إلا انه ارتفع في عام 2016 ليصل إلى 12% تقريبا، كما انخفض معدل التضخم في 2016 إلى 8.6%. [10] ومع ذلك تعاني إيران من مشاكل اقتصادية جوهرية، فيتعمد الاقتصاد الإيراني على إنتاج النفط، حيث وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي في عام 2008 إلى ما يقرب من 40%. وقد انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 22 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013.[11] كما أدت العقوبات المفروضة عليها بسبب البرنامج النووي إلى انخفاض صادراتها من الطاقة مما زاد من حدة المشكلات الاقتصادية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وكذلك أسعار السلع الاستهلاكية. كما خلقت العقوبات التي دخلت حيز التنفيذ عام 2012 مشاكل خطيرة بالنسبة للقطاع المصرفي والتجاري. من حيث صعوبة حصول إيران على عائدات مبيعات النفط نقداً، مما اضطرها إلى مبادلة النفط بالذهب والقمح أو المنتجات الاستهلاكية.[12]

أما بالنسبة للقوة العسكرية الإيرانية، فان جيشها يعد أحد أكبر الجيوش في المنطقة من الناحية العددية إذ يقدر عدد القوات الإيرانية بشكل عام بحوالي 523 ألف فرد يتوزعون على أفرع الجيش الرئيسية ويبلغ حجم قوات الاحتياطي 350 ألف فرد. بالإضافة إلى 90 ألف فرد من قوات الباسيج و 45 ألف فرد من قوات الأمن الداخلي، أي أن التعداد الإجمالي للقوات المسلحة الإيرانية يناهز مليون فرد بما نسبته 1.45% من حجم السكان. بيد أن القوات المسلحة الإيرانية تعاني من قصور ملحوظ من حيث قدرتها على

صيانة المعدات الحربية، كما أن عدد الدبابات الحديثة طبقا للمعايير السائدة العسكرية لا تتعدى 580 دبابة ، أما بالنسبة لسلاح الجو فيعاني من ضعف إمكانيات الصيانة بشكل أساسي، كما تعتبر المقدرات التكنولوجية المتوفرة لها قديمة مقارنة بنظيرتها على المستوى الإقليمي، وبالنسبة للقوات البحرية تواجه إيران أيضاً مشاكل متعددة فبنيتها التسليحية قديمة، كما أن الغواصات التي تمتلكها أقل كفاءة من نظيرتها السعودية والخليجية ، كما أنها تعد محدودة بالنظر إلى طول سواحلها البحرية التي تطل على الخليج العربي وبالتالي فان القدرات العسكرية البحرية تعد ضعيفة من الناحية الكمية والنوعية. [13]

ونتيجة لأوجه القصور تلك التي تعاني منها إيران في قواتها التقليدية لجأت لتطوير قدراتها في مجال الأسلحة البالسيتية وغير التقليدية. فأصبحت تمتلك أكبر مخزون من الصواريخ في الشرق الأوسط. كما أنها مستمرة في تطوير برامج بالسيتية طويلة المدى ذات قدرات إطلاق لمسافات كبيرة. كما وضعت أول قمر صناعي لها في المدار عام 2009، كذلك نجحت في إطلاق صواريخ سجيل التي مداها من 1500 إلى 1800 كم. [14]

أما بخصوص الإمكانيات التي تمتلكها إيران في مجال القوة الناعمة، فيرى عباس مالكي أن مصادر القوة الناعمة الإيرانية تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية هي :

أولا : الثقافة وتضم اللغة الفارسية والتقاليد الإيرانية والتشيع : حيث يرى الإيرانيين أن اللغة الفارسية عنصراً أساسياً في جذب الأمم الأخرى على اعتبار أنها دخلت في تركيب العديد من اللغات الأخرى السائدة اليوم في العالم كاللغة التركية والهندية والأوردية والأرمينية والجورجية وغيرها. وفيما يخص البعد الحضاري ، فالحضارة الإيرانية حضارة عريقة زاخرة بالتاريخ والخبرة والتأثير على المناطق المجاورة . وبالنسبة للسياحة، فان إيران تصنَّف على أنها واحدة من عشر دول سياحية هي الأفضل من ناحية التاريخ والمواقع الأثرية ، وفيما يتعلق بالفن والمناسبات الثقافية : فيكفي الالتفات إلى عيد النيروز الذي يُعتبر مؤشرًا على التأثير الكبير للثقافة الإيرانية على الثقافات الأخرى ناهيك عن الفن والشعر والتأليف.

ثانيا: **القيم السياسية** والتي تضم :الديمقراطية والانتخابات وحقوق المرأة والمجتمع المدني، وتمتلك إيران نظامًا سياسيًا هجينًا إن صحّ التعبير يبتكر مفهوم" الديمقراطية الدينية "باعتباره نموذجًا فريدًا من نوعه يصلح أن يكون مصدرًا من مصادر القوة الناعمة الإيرانية لما يقدمه من جديد في هذا الموضوع، وكونه بديلاً عن النظم التقليدية المعروفة في العالم.

ثالثا : **السياسة الخارجية وتضم الشرعية والبرستيج والعلاقات العامة.** حيث تكتسب السياسة الخارجية في الحالة الإيرانية أهمية قصوى كونها المصدر الأكبر من مصادر توليد القوة الناعمة للبلاد والأكثر فعالية وتأثيرًا على الإطلاق [15]

يوضح العرض السابق ان إيران تعاني من أوجه قصور جوهرية في إمكانيات القوة المادية، حيث يعاني الاقتصاد الإيراني من صعوبات متعددة خاصة في أعقاب سنوات طويلة من العقوبات الدولية، وحتى مع توقيع الاتفاق الإطاري في عام 2015 فلم يؤدي ذلك إلى إزالة هذه الصعوبات، كما ان الجيش الإيراني رغم المحاولات المستمرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، ومواجهة أوجه القصور به من خلال تطوير منظومات الصواريخ الإيرانية، إلا أنه مازال يواجه العديد من التحديات في مواجهة المنافسين الإقليميين له. ولكن هل يعني ذلك إن إيران لا تمتلك الإمكانيات التي تؤهلها للعب دور القوة الإقليمية، أوضحت (Maridi Nahas) أن المحاولات السابقة للعب دور القوة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لكل من مصر بعد ثورة 1952 والجمهورية الإسلامية بعد 1979 لم تكن قائمة على أساس زيادة إمكانيات هذه الدول من القوة الصلبة. وإنما كان نجاحها المحدود للعمل كقوة إقليمية يرجع إلى تحدى المبادئ الأساسية للقيادة السياسية والتعاون مع القوى الامبريالية في المنطقة ، فقد تمكن ناصر من العمل كزعيم إقليمي باستعراض نجاحه في تأميم قناة السويس في عام 1956، وإنشاء الجمهورية العربية المتحدة في عام 1958، بينما عانت مصر من عدم نجاحها في استخدام القوة الصلبة خاصة في حرب اليمن في ظل عدم امتلاكها لقدرات متفوقة بالنسبة لمنافسيها .[16] ومع ذلك فان إيران تواجه أيضا معضلات متعددة فيما يتعلق بإمكانياتها في مجال القوة الناعمة ، في ظل تركيزها على عقد تحالفات إقليمية مع شركاء يدينون بالمذهب الشيعي ، الأمر الذي أدى إلى اتهامها بالطائفية ومحاولة إقامة هلال شيعي في المنطقة للسيطرة على إقليم الشرق الأوسط.

وعليه يصبح من الواضح أن إيران تعاني من إشكاليات جوهرية فيما يتعلق بإمكانياتها المادية والمعنوية للعمل كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، ويصبح التساؤل المطروح هل أدت الثورات العربية والتحولات الناتجة عنها إلى تعزيز فرصها للعمل كقوة إقليمية أم تراجع هذه الفرص.

ثالثا : الثورات العربية وتحولاتها الإستراتيجية:

أدى اندلاع ثورات الربيع العربي في عام 2011 إلى عدداً من التحولات الإستراتيجية في المنطقة وذلك على النحو التالي :

1- التحول في أدوار بعض الفاعلين الإقليميين: تغيرت أدوار العديد من الفاعلين الإقليمين في منطقة الشرق الأوسط بعد اندلاع الثورات العربية، فتصاعد الدور الإقليمي لبعضها بينما تراجعت أدوار دول أخرى، فقد تراجع الدور المصري في ظل عدد من المعوقات الهيكلية التي تواجهه في الوقت الحالي، والتي تشمل التحديات الأمنية والصعوبات الاقتصادية التي جعلتها تعتمد على القروض الخارجية خاصة القادمة من الدول الخليجية (السعودية والكويت والإمارات). في مقابل ذلك تصاعد الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية يساندها في ذلك ثلاثة عوامل أولها الموارد المالية الضخمة ثانيها الموارد النفطية وثالثها الدين الإسلامي وذلك بإدارتها لأكثر الأماكن الإسلامية قداسةً (مكة والمدينة). [17] كما تحولت سوريا من لاعب إقليمي لها تأثير كبير في بيئتها الإقليمية إلى ساحة للحرب الأهلية والمعارك الجيوسياسية . كما حاولت دول أخرى الاستفادة من الثورات العربية بالعمل على تعزيز دورها الإقليمي، مثل قطر وتركيا. فقد سعت قطر لتعزيز وزنها الجيوسياسي، بتأييدها لتغيير نظام بشار الأسد، ودعمها للرئيس المصري المعزول محمد مرسي ثم احتضانها لأعضاء من جماعة الإخوان المسلمين بعد إزاحته من الحكم. أما بالنسبة للدور التركي فقد شهد عدداً من التحولات المرتبطة بالأزمة السورية، حيث تحولت من وسيط محتمل بين النظام والمعارضة في المراحل الأولى للثورة السورية، إلى نقد نظام بشار الأسد في تعامله العنيف مع الثورة، إلى التحالف مع الرياض والدوحة للعمل على إسقاط النظام السوري.[18]

2- الصراع على القيادة الإقليمية وزيادة حدة التوتر الطائفي في الشرق الأوسط : لقد تحول الشرق الأوسط بعد الثورات العربية إلى **ساحة للصراع بين المملكة العربية السعودية وإيران**. فالسياسة الإيرانية القائمة على دعم حلفاءها الشيعة وتعزيز نفوذها في كل من العراق ولبنان وسوريا وأخيراً اليمن أدت لتصاعد المخاوف السعودية من قيام إيران بإنشاء هلال شيعي في هذه المناطق. غير أن السياسة الإيرانية القائمة على تعزيز تحالفاتها في هذه المنطقة لم تكن جديدة ، فقد تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، والذي غير من الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة ودفع العراق للوقوع تحت النفوذ الإيراني بشكل أكبر. ومع اندلاع ثورات الربيع العربي زادت ساحات التنافس بين الدولتين بشكل كبير، فقد تحولت اليمن منذ عام 2014 إلى ساحة جديدة للتنافس بينهما، وتخشى السعودية من أن نمو النفوذ الإيراني في اليمن (والتي تعد منطقة نفوذ لها) قد يشعل التمرد في المحافظات الشرقية والجنوبية في المملكة، ولذلك مولت الحكومات المتعاقبة في صنعاء لضمان أمنها الداخلي. أما سوريا والتي تعد

معقلاً للنفوذ الإيراني، فقد رأت المملكة العربية السعودية في الأزمة السورية فرصة لإضعاف نظام الأسد ومن ثم عزل إيران عن المنطقة، ولذلك دعمت جماعات المعارضة السورية ومنها الجيش السوري الحر. وفي لبنان التي تعد الساحة الأخيرة للتنافس بينهما، فقد أثر الوضع السوري عليها حيث ارتفعت حدة العنف الطائفي داخلها، بسبب مشاركة حزب الله النشطة في دعم النظام السوري مما أدى إلى هجمات على المناطق الشيعية اللبنانية من الفصائل السنية. [19]

3- تعرض نظام الدولة القومية للتهديد وتزايد دور الفاعلين من غير الدول: فقد فقدت الحدود وظيفتها ومعناها بسبب حركة اللاجئين والمسلحين والأسلحة عبرها وأصبحت خارج نطاق سيطرة الدول الإقليمية، وكذلك تصاعدت سيطرة جهات فاعلة من غير الدول على العديد من المناطق في الشرق الأوسط. إن الحدود الحالية المعترف بها بموجب القانون الدولي تتعرض لتهديدات متزايدة سواء في المناقشات الفكرية أو على أرض الواقع. فقد أدت الصراعات المستعصية في مختلف البلدان إلى إعطاء زخم للأفكار الخاصة "بإعادة رسم الحدود" كوسيلة لحل المشاكل الكامنة. وشهدت السنوات الأخيرة تزايد المناقشات حول إعادة تفكيك دول المنطقة وظهور دول جديدة. [20] ونتيجة لذلك زادت أهمية سياسات الهوية والانتماءات العرقية والدينية للقبائل والعشائر في ليبيا واليمن والعراق، وتحولت الجماعات العرقية مثل الأكراد والطوائف الدينية بما في ذلك السنة والشيعة والدروز والأقباط واليزيديين إلى عوامل جيوسياسية في الصراعات الإقليمية. كما أن الجماعات شبه العسكرية في فلسطين ولبنان والعراق وليبيا وسوريا واليمن وكذلك التشكيلات الجهادية عبر الوطنية أصبحت تشكل بشكل متزايد التطورات المحلية وعبر الوطنية والإقليمية جنباً إلى جنب مع الدول الإقليمية.[21] وتعد داعش أبرز الأمثلة على تصاعد دور الجماعات العسكرية من غير الدول بسيطرتها على أجزاء كبيرة من الأراضي والأفراد. لقد أصبحت داعش عاملاً آخراً لتعميق عدم الاستقرار الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط في ظل عدم اعترافها بأي دولة أخرى أو التزامها بأي اتفاقية أو قاعدة من قواعد القانون الدولي، وكذلك سعيها لنشر ايديولوجيتها بأي ثمن ، مما جعل التهديد الذي تمثله داعش ليس فقط لنظام الدولة في الشرق الأوسط وإنما أيضا للمصالح الغربية في جميع أنحاء العالم.[22]

4- تزايد الدور الروسي في المنطقة: فقد زاد الحضور الروسي في المنطقة بعد عام 2011 بعد أن كان محدوداً. فقد لعبت روسيا دوراً رئيسياً في منع الضربات الجوية الأمريكية على سوريا وعرقلت أشكال

التدخل الأخرى عن طريق الأمم المتحدة، كما قادت المبادرات الخاصة بتدمير الأسلحة الكيماوية السورية، فضلا عن دورها في محادثات (5+1) بخصوص البرنامج النووي الإيراني والتي انتهت بتوقيع الاتفاق الإطاري مع إيران في عام 2015، وقد حرصت روسيا على تعزيز دورها في المنطقة من خلال مبيعات الأسلحة والتي ذهبت حتى لحلفاء الولايات المتحدة. وتحاول روسيا أن تظهر لحكومات الشرق الأوسط أنها حليف وراعي موثوق فيه – وذلك على خلاف الولايات المتحدة– لتوطيد نفوذها الإقليمي.[23]

رابعا : المكاسب الإستراتيجية للقوة الإقليمية لإيران :

1- الاعتراف بإيران كقوة إقليمية ولاعب هام في أي تسويات إقليمية في الشرق الأوسط: لقد استطاعت إيران أن تربح على المدى القصير من التحولات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط الناتجة عن الثورات العربية ، فقد استفادت من تقدم داعش في العراق، حيث أتيحت لها الفرصة لتتصرف كشريك طبيعي داخل المجتمع الدولي في السعي لإعادة الاستقرار للمنطقة. كما أتيحت الفرصة أيضا لقوة الحرس الثوري الإيراني لتحسين سمعته الإقليمية باعتباره منقذ للأقليات الدينية التي تستهدفها داعش. وليس أدل على ذلك من حملة العلاقات العامة التي قام بها قائد قوة القدس قاسم سليماني على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك صوره في العراق مع مختلف الجماعات العراقية.[24] وقد أتاح لها ذلك الفرصة لتعزيز تعاونها مع القوى الدولية، فقد أشار المسئولون الإيرانيون إلى أن التعاون مع الدول الغربية سوف يكون ممكنا. ففي سبتمبر 2014 بعد الإعلان عن عدم إدراج إيران في التحالف الدولي ضد داعش، زعم المرشد الأعلى آية الله خامنئي أن عدداً من المسئولين الأمريكيين اتصلوا بنظرائهم الإيرانيين لمناقشة تنسيق جهودهم ضد داعش. وأشار إلى أنه في حين أن بعض صناع القرار الإيرانيين لا يعارضون هذا التعاون، إلا أنه اتخذ بنفسه قراراً برفض طلب الولايات المتحدة. كما أنه من الملاحظ أن المرشد الأعلى لم يصدر أي تصريحات بإدانة الغارات الجوية الأمريكية على العراق.[25]. وفي مقابل التحالف الدولي الذي تم تشكيله لمحاربة داعش ، قامت إيران في سبتمبر 2015 بتشكيل ائتلاف آخر (4 + 1) والذي يضم بجوارها كل من العراق وروسيا وحزب الله والحكومة السورية لمواجهة داعش، وحددت إيران الهدف منه بمكافحة الإرهاب من خلال التنسيق الإستخباراتي والأمني. كما تم فيما بعد إنشاء مركز مشترك لتبادل المعلومات الإستخباراتية (يمثل ايران والعراق وروسيا وسوريا) كان له دور هام في تنسيق العمليات العسكرية،

وقد استخدمت هذه المعلومات الإستخباراتية لتوجيه الطلعات الجوية العراقية ضد أهداف داعش في سوريا في أوائل أكتوبر 2015. لقد أصبحت إيران طرف في أي معادلة للقوة في الشرق الأوسط لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهلها سواء في سوريا أو العراق .[26] وليس أدل على ذلك من دعوة طهران لأول مرة لحضور مفاوضات السلام في أكتوبر 2015 وبعد شهر واحد من إطلاق روسيا غاراتها الجوية من القواعد الإيرانية. وقد صرح وزير الخارجية الإيراني ظريف محمد جواد معلقا على ذلك بأن "أولئك الذين حاولوا حل الأزمة السورية توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه بدون وجود إيران لا توجد وسيلة للتوصل إلى حل معقول للأزمة.[27] لقد أدت السياسات الإيرانية في كل من سوريا والعراق إلى جعلها طرفا هاما في أي تسويات سياسية مستقبلية في منطقة الشرق الأوسط

2- الحفاظ على استمرار حلفاءها الإقليميين في السلطة: ساعدها في ذلك تزايد الدور الروسي في المنطقة ، فقد كانت المشاركة الروسية في الأزمة السورية ذات أهمية شديدة لأهداف طهران الإقليمية المتمثلة في الحفاظ على نظام الأسد وتحويل المعركة إلى مقاومة ضد التدخل الغربي. وعلى الرغم من أنه لم يتم إقامة تحالف رسمي بين الدولتين، فقد ظهرت بوضوح شراكة إستراتيجية تقوم على رؤى مشتركة للنظام العالمي. كما ترى روسيا في نظام الأسد شريكاً سياسياً وعسكرياً يتيح لها الوصول المباشر إلى البحر الأبيض المتوسط عبر القاعدة البحرية في طرطوس. وعلاوة على ذلك تشعر موسكو بالقلق إزاء خطر انتشار التطرف الإسلامي إلى الأراضي الروسية .إن سقوط الأسد يمكن أن يكون بمثابة حافزاً للمجموعات الإسلامية الأخرى الموجودة على أراضيها تدفعها للتمرد مرة أخرى ضد النظام الروسي. ولذلك فإن معارضتها لتغيير النظام السوري لها ما يبررها من وجهة النظر الروسية من حيث إصرارها على احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون السيادية للدول الأخرى وحماية سلامة أراضيها. وترى موسكو ان التدخلات التي تقودها الولايات المتحدة في بيئة ما بعد الحرب الباردة مثل كوسوفو وافغانستان والعراق وليبيا تعد دليلا على رغبة واشنطن في الهيمنة العالمية. وبالتالي فإن موسكو ترى أن دعم واشنطن لجماعات المتمردين السوريين يشكل تحديا صارخا للنظام السوري الشرعي. وترفض موسكو الحجج القائلة بأن النوايا الأمريكية الحقيقية في سوريا مدفوعة بمخاوف إنسانية، وإنما هي ذريعة للولايات المتحدة لإزالة حكومة معادية لمصالحها في المنطقة . وقد بلغ التعاون الروسي الإيراني ذروته في أغسطس 2016، عندما استخدمت روسيا

قاعدة حمدان الجوية الإيرانية لشن هجمات ضد قوات المعارضة داخل سوريا. وكان هذا التنسيق المشترك هاما في الإشارات التي أرسلها. فلأول مرة استخدمت روسيا بلداً آخر غير سوريا لشن غاراتها الجوية على المعارضة. وكانت ايران للمرة الأولى تسمح باستخدام قواعدها الجوية منذ الثورة الإسلامية عام 1979. وقد أدت الجهود الإيرانية الروسية المشتركة للحفاظ على الأسد إلى تحول في موقف المجتمع الدولي. فمنذ اندلاع الثورة السورية والولايات المتحدة تطالب هي وحلفاؤها الأسد بتسليم السلطة .[28]

الخسائر الإستراتيجية على القوة الإقليمية لإيران:

1- تصاعد حدة التهديدات الإقليمية للأمن القومي الإيراني : لقد أدت التحولات الإقليمية الناتجة عن الثورات العربية إلى تزايد التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الإيراني سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. فمن ناحية أدى تصاعد دور الجماعات العابرة للحدود (مثل داعش) إلى تزايد مخاطر التفكيك والانقسام التي تتعرض لها الدول المجاورة ، الأمر الذي يؤثر سلبا على أمنها القومي وعلى توازنات القوة في المنطقة، فضلا عن تهديد الاستقرار الإقليمي للمنطقة بأكملها. وهو ما دفع إيران إلى تقديم الدعم العسكري والمادي للعراق لمواجهة داعش. أو كما أوضح المرشد الأعل في تصريحه عن المقاتلين الإيرانيين الذين قتلوا في العراق بأنهم "ذهبوا لمحاربة العدو... وإذا لم يقاتلوا سيكون هذا العدو داخل البلاد ... إذا لم يتم إيقافهم فسيتعين علينا محاربتهم في كرمانشاه وحميدان".[29]

2- التأثير على شبكة التحالفات الإقليمية الإيرانية : لا يمكن تجاهل تأثر شبكة التحالفات الإقليمية الإيرانية في المنطقة بثورات العربي ، فرغم احتفاظ الأسد بالسلطة وبقاء سوريا كحليف استراتيجي لإيران، إلا أنها لن تعود مرة أخرى دولة موحدة تقدم بوابة آمنة لصلات إيران بحزب الله. كما كانت هناك مؤشرات على أن السودان تعيد تقييم علاقاتها السابقة مع إيران. ففي أواخر عام 2014 ، أمر الرئيس السوداني عمر البشير بإغلاق المراكز الثقافية الإيرانية في جميع أنحاء البلاد، وفي بداية الحملة العسكرية التي قادتها السعودية في اليمن، اختار السودان تغيير اتجاهه من خلال المشاركة في الحملة الجوية ضد الحوثي.[30] كما بدأت حركة حماس باتخاذ خطوات للانتقال إلى مسار أكثر

استقلالية عن جبهة المقاومة لتكون على الجانب الشعبي للثورات والتي تتوافق أكثر مع فلسفتها كحركة مقاومة، كما أنه من المرجع أن يكون عامل الشيعة – السنة أثر على قرار حماس . [31]

3- الصراع الإقليمي والحرب الباردة في الشرق الأوسط : شهدت المنطقة بعد ثورات الربيع العربي تزايد حدة الصراعات الإقليمية خاصة بين إيران والسعودية، فقد كانت الرياض ترى أنه إذا تم تجاهل الدور الإقليمي المتزايد لإيران في كل من العراق ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة فإنها ستضطر يوما ما لمواجهة طهران في الفناء الخلفي الاستراتيجي لها أي الخليج العربي.[32] ولذلك عملت السعودية على تدعيم نفوذها في مناطق النفوذ الإيراني ، حيث تشير بعض التقارير بأن الحكومة السعودية تقدم دعما ماليا إلى العرب السنة في العراق، بما في ذلك زعماء القبائل الذين يرتبطون بحركة الصحوة.[33] ولم تكتفي المملكة باستخدام الدعم المالي لتحقيق أهدافها ومواجهة النفوذ الإيراني ، وإنما لجأت أيضا إلى استخدام القوة العسكرية في ساحتين للصراع في مواجهتها مع إيران ، أولا : في البحرين حيث استندت إلى أحد بنود ميثاق مجلس التعاون الخليجي لتقديم المساندة لدول الخليج، وأرسلت 1000 جندي لمساعدة الحكومة البحرينية على قمع الاحتجاجات.[34] وثانيا : في مواجهة الحوثيين في اليمن، ففي نهاية مارس 2015 أنشأت المملكة العربية السعودية تحالفا عربيا وشنت حملة جوية ضد الحركة الحوثية والتي كانت في طريقها للسيطرة على الدولة اليمنية وإسقاط حكومتها الشرعية والسيطرة على عاصمتها صنعاء . [35]

في مقابل ذلك فقد أدت السياسات الإيرانية في كل من العراق وسوريا إلى زيادة الاتهامات الموجهة لها كدولة طائفية ، خاصة أن تحالف (4+1) الذي عملت على تشكيله والمؤيد للنظام العلوي الشيعي كان يقف في صراع مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش، وهذا الأخير كان يتكون أساسا من الدول الأوروبية والدول السنية قطر والسعودية وتركيا والتي كانت تساند المجموعات المتمردة السنية. لقد كانت الحرب الطائفية على أشدها، واكتسبت أبعاداً إقليمية مع إمكانية تصعيد الصراع السعودي الإيراني للحرب الشاملة في المنطقة. مما ينذر بأن عواقب هذا الانقسام الطائفي في منطقة الشرق الأوسط سوف تكون طويلة المدى على القوة الإقليمية الإيرانية، وعلى نفوذها في المنطقة مما يحد بشدة من قدرتها على التأثير على جيرانها، ومطالبتها بأن تكون ممثلا للمصالح الإسلامية [36]

4- تراجع شعبية ايران: أدى الموقف الإيراني من الحرب الأهلية السورية إلى تراجع شعبيتها في العالم العربي، لقد كانت جبهة المقاومة والتي تضم كل من إيران وسوريا وحزب الله والمنظمات الفلسطينية تتمتع بشعبية واسعة في المجتمعات العربية قبل عام 2011. حيث أعطت الحروب مع إسرائيل خاصة حربي غزة ولبنان في عامي 2006 و 2009 جبهة المقاومة إمكانية الظهور كطليعة للقضايا العربية التقليدية، والدفاع عن القضية الفلسطينية ومقاومة الإمبريالية الجديدة (الغرب) وإسرائيل. كما أنها كانت تنشر أيديولوجيا ثورية تتحدي بقاء وشرعية النظم الاستبدادية الفاسدة والقمعية في المنطقة. وبالتالي فإن إيران وحزب الله لم يقدما فقط هوية إسلامية وايديولوجية سياسية، بل كانوا يدّعون أيضا أنهم الممثلين الحقيقيين للمضطهدين في المنطقة. إلا أنه ومع اندلاع الثورات العربية في عام 2011، وقمع النظام السوري للمتظاهرين السلميين، فقدت جبهة المقاومة الكثير من شعبيتها السابقة في الشارع العربي. ففي البداية حاولت إيران وحزب الله تأطير الثورات العربية باعتبارها استمراراً للثورة الإيرانية في عام 1979، وأنها جاءت تمرداً من قبل الشعوب العربية ضد الأنظمة الاستبدادية المتحالفة مع الغرب. ولكن مع سقوط القذافي واندلاع الانتفاضة السورية أصبح هذا الإطار صعباً على نحو متزايد.[37]

الخاتمة:

يوضح لنا العرض السابق أن إيران تواجه تحديات وإشكاليات متعددة لتلعب دور الدولة الإقليمية في الشرق الأوسط بسبب الصعوبات التي تواجهها فيما يتعلق بمصادر قوتها المادية والمعنوية ، فمن الناحية المادية يواجه الاقتصاد الإيراني تحديات صعبة من حيث اعتماده على إنتاج النفط، فضلا عن تأثير العقوبات الاقتصادية عليه حتى الآن ، كما تواجه أيضا إشكاليات أخرى فيما يتعلق بقوتها العسكرية التقليدية، الأمر الذي دفعها لتطوير إمكانياتها في مجال الأسلحة الباليستية الغير تقليدية . أما بخصوص مصادر قوتها الناعمة في المنطقة ، فرغم تمتعها بإمكانيات تؤهلها للعب دور الدولة الإقليمية في المنطقة من حيث الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية ، إلا أنها مازالت تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال أيضا خاصة مع تصاعد حدة الطائفية في المنطقة وتراجع شعبيتها نتيجة موقفها من الثورة السورية .

وقد حاولت هذه الدراسة بحث أثر التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط على القوة الإقليمية لإيران. حيث أوضحت أن التحولات الإستراتيجية الناتجة عن الثورات العربية قد أثرت على فرص الجمهورية الإسلامية في أن تصبح قوة إقليمية قادرة على تشكيل التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط بما يتوافق مع

مصالحها وأهدافها . فمن ناحية استطاعت إيران الاستفادة من ثورات الربيع العربي وتزايد الحضور الروسي في المنطقة بتعزيز نفوذها وسيطرتها على مناطق نفوذها التقليدية بل واستطاعت مد نفوذها الى مناطق جديدة مثل اليمن. كما تمكنت من فرض الاعتراف بها على المستوى الدولي والاقليمي كلاعب هام في أي تسويات إقليمية مستقبلية في المنطقة. فضلا عن ذلك نجحت إيران في الحفاظ على بقاء الأسد احد أهم حلفاءها في السلطة.

ولو حاولنا أن نوضح كيف تصاعد الدور الإيراني كقوة إقليمية فسوف نجد أن مقارنة الموقف الإيراني من الغزو العراقي ومن الثورة السورية خير دليل على تعاظم قدرتها على التأثير. فقد التزمت إيران في عام 2003 بسياسة ما عرف بالحياد الايجابي تجاه العراق إبان الغزو ، بل ان بعض التقارير قد أوردت قيامها بالتنسيق مع الولايات المتحدة بقدر محدود وبما يحقق مصالحها. وبمقارنة ذلك بقدرتها على التأثير على مجريات الأحداث في الأزمة السورية، من خلال الحفاظ على بقاء الأسد في السلطة ودعوتها للجلوس على طاولة المفاوضات للوصول الى تسوية، فسوف نجد أن إيران استطاعت تحقيق أهدافها الإقليمية وعززت من دورها على المستوى العالمي كقوة إقليمية لا يمكن تجاهلها فيما يتعلق بالأزمات الإقليمية .

ومع ذلك فإنه من الناحية الأخرى فرضت الثورات العربية تحديات كبيرة على إمكانية أن تلعب إيران دور القوة الإقليمية في المنطقة ، فقد تصاعدت حدة التهديدات الإقليمية على أمنها القومي، وعلى التوازنات الإقليمية في المنطقة ، فضلا عن اندلاع صراع إقليمي على النفوذ بينها وبين المملكة السعودية مما أدى إلى تزايد حدة الصراع الطائفي في المنطقة، ليطلق البعض على الصراع بينهما الحرب الباردة في الشرق الأوسط.

الهوامش:

[1] - Barry Buzan, and Oale Waver, **Regions and Powers (**The Structure of International Security), United Kingdom, 2003, Cambridge University Press, p187

[2]- Martin Beck ,**The Concept of Regional Power as Applied to the Middle East** , In Henner Fürtig , (Editor) , Regional Powers in the Middle East New Constellations After the Arab Revolts, New York: 2014, Palgrave Macmillan, Pp5-6

[3] - Ibid**.** p 15

[4] - Detlef Nolte, **How to compare regional powers: analytical concepts and research topics**, **Review of International Studies** , No 36, 2010, p 890

[5] -Burak Kuntay, **Regional Competition In The Middle East In The 21st Century: Turkey And Egypt, The Journal of Economics, Sociology & Politics** . Jan2014, Vol. 10 Issue1 , Pp10-11

[6] - عصام عبد الوهاب محمد أيوب. أثر تغير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات المصرية الإيرانية (1989-2009) دراسة في أنماط التفاعل ما بين قوتين إقليميتين ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2012 ، ص- ص16-17

[7] - Detlef Nolte , **How to compare regional powers: analytical concepts and research topics**, op, cit, p 893

[8] - Martin Beck , **The Concept of Regional Power as Applied to the Middle East**, op cit , Pp 6-7

[9] - Barry Buzan, and Ole Waver, **Regions and Powers (**The Structure of International Security), op.cit, p37

[10]: بيانات البنك الدولي -
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=World%20Development%20Indicators

[11] - Luciano Zaccara , **Iran's Permanent Quest for Regional Power Status**, in , Jacqueline Braveboy-Wagner, Diplomatic Strategies of Nations in the Global South, New York , 2016, Palgrave Macmillan, Pp182-183

[12] - Anthony H Cordesman , and others, **U.S. And Iranian Strategic Competition (Sanctions, Energy, Arms Control, and Regime Change)** , Washington DC, April 2013,CSIS,: on:
*csis.org/files/publication/130722_**iransanctions**.pdf "*

[13] - مصطفى شفيق علام . الدولة الإيرانية (محددات القوة وعوامل الضعف)، القاهرة ، 2010، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ص-ص65-72

[14]- Ali Rahigh Aghsan , and Peter Viggo Jackobson, **The Rise of Iran: How Durable. How Dangerous,, The Middle East Journal**, Vol 64-No4,Autumn 2010, p562

[15] - على باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية .القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات:
على الرابط التالي :
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134111021512664 14.html%20[Accessed%206%20Jan.%202014[

[16]- Martin Beck , The Concept of Regional Power as Applied to the Middle East , po ,cit, p 14-15

[17] - **أحمد الكاتب ، القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط ، ملحق تحولات استراتيجية ، السياسة الدولية** ، عن موقع السياسة الدولية :
http://www.siyassa.org.eg/News/4936.aspx

[18] -Bassel F. Salloukh, **The Arab Uprisings and the Geopolitics of the Middle East, The International Spectator,** Vol. 48, No. 2, June 2013, Pp42-43

[19] - Athina Tzemprin , And Others **, The Middle East Cold War: Iran-Saudi Arabia and the Way Ahead**, **Croatian Political Science Review**, Vol. 52, No. 4-5, 2015, **Pp 193**

[20]- Şaban Kardaş , The Transformation of the Regional Order and Non-state Armed Actors: Pathways to the Empowerment In Murat Yeşiltaş, Tuncay Kardaş (eds.), Non-State Armed Actors in the Middle East, Switzerland, 2018, Palgrave Macmillan, , Pp 23-24

[21] - Kristina Kausch , Competitive Multipolarity in the Middle East , Sep 2014, on:
https://www.files.ethz.ch/isn/183837/iaiwp1410.pdf,

[22] Nicos Panayiotides , , **The Islamic State And The Redistribution Of Power In The Middle East International Journal On World Peace** , VOL. XXXII NO. 3 Sep 2015, P14

[23] -Kristina Kausch Competitive Multipolarity in the Middle East , op,cit on :
https://www.files.ethz.ch/isn/183837/iaiwp1410.pdf,

[24] -Dina Esfandiary , And Ariane Tabatabai , **Iran's ISIS policy, International Affairs**, Vol 91, issues 1, 2015 **,** p5

[25] - Ibid, p 11

[26]- Shahram Akbarzadeh, **Iran's Uncertain Standing in the Middle East, The Washington Quarterly,** Fall 2017, p117

[27]- Ibid, p 120

[28]- Ibid, p 119-121

[29]- Shahram Akbarzadeh , **Iran's Uncertain Standing in the Middle East , The Washington Quarterly**, July 2017, p111

[30]- Michael Wahid Hanna & Dalia Dassa Kaye **, The Limits of Iranian Power , Survival** , Vol. 57 no. 5 , Oct–Nov 2015 , Pp181-183

[31]- Nabeel A Khoury, **THE Arab Cold War Revisited: The Regional Impact Of The Arab Uprising Middle East Policy**, VOL. XX, No. 2, Summer 2013, p 83

[32] - Bassel F. Salloukh, **The Arab Uprisings and the Geopolitics of the Middle East**, op,cit, Pp32–46

[33] Tali Rachel Grumet, **New Middle East Cold War: Saudi Arabia and Iran's Rivalry**, *University of Denver*, 2015 on :

https://digitalcommons.du.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2027&context=etd

[34] Ibid

[35] *Awadh Al-Badi*, **Saudi-Iranian Relations: A Troubled Trajectory** In Gawdat Bahgat and others, Security and Bilateral Issues between Iran and its Arab Neighbours, United Kingdom, Palgrave Macmillan , 2017

[36]- Shahram Akbarzadeh , **Iran's Uncertain Standing in the Middle East**, op cit, Pp 116-118

[37]- Helle Malmvig , **Power, Identity and Securitization in Middle East: Regional Order after the Arab Uprisings**, **Mediterranean Politics,** Vol 19, 2014 Issue 1 **,** p 148

قائمة المصادر و المراجع:

اولا : المراجع باللغة العربية :

1. عصام عبد الوهاب محمد أيوب. أثر تغير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات المصرية الإيرانية (1989–2009) دراسة في أنماط التفاعل ما بين قوتين إقليميتين، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2012
2. مصطفى شفيق علام . الدولة الإيرانية (محددات القوة وعوامل الضعف)، القاهرة، 2010، المركز العربي للدراسات الإنسانية

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية

1. Ali Rahigh Aghsan , and Peter Viggo Jackobson, **The Rise of Iran: How Durable. How Dangerous,, The Middle East Journal**, Vol 64-No4,Autumn 2010, p562
2. Athina Tzemprin , And Others **, The Middle East Cold War: Iran-Saudi Arabia and the Way Ahead**, **Croatian Political Science Review**, Vol. 52, No. 4-5, 2015
3. Bassel F. Salloukh, **The Arab Uprisings and the Geopolitics of the Middle East, The International Spectator,** Vol. 48, No. 2, June 2013, Pp42-43
4. Barry Buzan, and Oale Waver, **Regions and Powers (**The Structure of International Security), United Kingdom, 2003, Cambridge University Press
5. Dina Esfandiary , And Ariane Tabatabai , **Iran's ISIS policy, International Affairs**, Vol 91, issues 1, 2015
6. Detlef Nolte, **How to compare regional powers: analytical concepts and research topics**, **Review of International Studies** , No 36, 2010, p 890 -Burak Kuntay, **Regional Competition In The Middle East In The 21st Century: Turkey And Egypt, The Journal of Economics, Sociology & Politics** . Jan2014, Vol. 10 Issue1
7. Helle Malmvig , **Power, Identity and Securitization in Middle East: Regional Order after the Arab Uprisings**, Mediterranean Politics ,Vol 19, 2014 - Issue 1
8. Luciano Zaccara , **Iran's Permanent Quest for Regional Power Status**, in , Jacqueline Braveboy-Wagner, Diplomatic Strategies of Nations in the Global South, New York , 2016, Palgrave Macmillan
9. Martin Beck ,**The Concept of Regional Power as Applied to the Middle East** , In Henner Fürtig , (Editor) , Regional Powers in the Middle East New Constellations After the Arab Revolts, New York: 2014, Palgrave Macmillan,

10. Michael Wahid Hanna & Dalia Dassa Kaye **, The Limits of Iranian Power , Survival** , Vol. 57 no. 5 , Oct–Nov 2015
11. Nabeel A Khoury, **THE Arab Cold War Revisited: The Regional Impact Of The Arab Uprising**, **Middle East Policy**, VOL. XX, No. 2, Summer 2013
12. Nicos Panayiotides , , **The Islamic State And The Redistribution Of Power In The Middle East International Journal On World Peace** , VOL. XXXII NO. 3 Sep 2015
13. Şaban Kardaş , The Transformation of the Regional Order and Non-state Armed Actors: Pathways to the Empowerment In Murat Yeşiltaş, Tuncay Kardaş (eds.), Non-State Armed Actors in the Middle East, Switzerland, 2018, Palgrave Macmillan
14. Shahram Akbarzadeh , **Iran and Daesh: The Case of a Reluctant Shia Power,** Middle East Policy, Vol. XXii, No. 3, Fall 2015
15. Shahram Akbarzadeh, **Iran's Uncertain Standing in the Middle East, The Washington Quarterly,** Fall 2017, p117

مقالات على الشبكة الدولية للمعلومات

اولا باللغة العربية

1. على باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية .القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات: على الرابط التالي : http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201341110215126641 4.htm[Accessed%206%20Jan.%202014%20]
2. **أحمد الكاتب ، القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية،** موقع السياسة الدولية : http://www.siyassa.org.eg/News/4936.aspx

ثانيا : باللغة الانجليزية

1. Anthony H Cordesman , and others, **U.S. And Iranian Strategic Competition (Sanctions, Energy, Arms Control, and Regime Change)** , Washington DC, April 2013,CSIS,: on: *csis.org/files/publication/130722_**iransanctions**.pdf "*
2. Kristina Kausch , Competitive Multipolarity in the Middle East , Sep 2014, on: https://www.files.ethz.ch/isn/183837/iaiwp1410.pdf,
3. Tali Rachel Grumet, **New Middle East Cold War: Saudi Arabia and Iran's Rivalry**, *University of Denver*, 2015, on : https://digitalcommons.du.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2027&context=etd

مفهوم حوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر

he concept of the dialogue of civilizations in contemporary Iranian political thought

المدرس المساعد فاطمة عطا جبار

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير

الملخص :

اجمع الفلاسفة والمفكرون على مر العصور، بأن الانسان اجتماعي بطبعه وانه لايستطيع ان يعيش بمفرده دوناً عن اقرانه من الافراد الاخرين، وعلى هذا الاساس فأنه بحاجة الاخرين لمعاونته على قضاء حاجاته، كما اشار الى ذلك افلاطون على سبيل المثال لا الحصر ومن بعده فلاسفة ومفكرون اخرون كُثر.

انطلاقاً من هذه المسلمة بات الانسان بحاجة لمحاورة اقرانه ليتمكن من انجاز مايصبو اليه من اهداف، وعلى مر التاريخ وبنشوء الانسانية وتكون الحضارات، اضحت الضرورة ملزمة للتحاور مع الشعوب والمجتمعات. وهو مايطلق عليه بحوار الحضارات، وازدادت الحاجة الى الحوار والتفاهم اكثر فأكثر عندما بدئت الانسانية تشهد حالات صراع وحروب دامية رأت انه لانتيجة من هذه الحروب سوى الدمار وسفك الدماء والموت.

وعند مناقشة مسألة فكرة حوار الحضارات في فكر حضارة ما، فأننا نكون امام رؤى فلاسفتهم ومفكريهم ازاء هذه الفكرة وفقاً لمعتقداتهم ومسلماتهم الفكرية دون الانفصال عن الظروف والاحداث التي تشهدها وتعايشها. وبناءً على ذلك يحتل الفكر السياسي الايراني المعاصر مكانة واهمية خاصة لمناقشته فكرة حوار الحضارات لكونه فكر مرتكز على التراث والاصالة للدين الاسلامية عند التيار المحافظ فيه، وممازجة وفهم المعاصرة والحداثة ومحاولة التوفيق بينهما وبين التراث والاصالة للدين الاسلامي عند التيار الاصلاحي، مع التأكيد على عدم الخروج عن ثوابت واسس الدين الاسلامي في مسألة الحوار مع الحضارات الاخرى لاسيما الغربية منها.

الكلمات المفتاحية: حوار ، حضارة.

Summary:

Collect philosophers and Thinkers throughout the ages,That man is social by nature and that he can not live on his own without his peers from other individuals,And on this basis, he needs others to help him to meet his needs, as noted Plato, for example, but not limited to and many other philosophers and thinkers.

Based on this Muslim man has become a need to dialogue his peers in order to be able to accomplish their goals,Throughout history, humanity has emerged and civilizations have become necessary to dialogue with peoples and societies.And it is based on dialogue civilizations,The need for dialogue and mutual understanding grew more and more when humanity began to witness situations of conflict and bloody wars, which it saw as a result of these wars but of destruction, bloodshed and death

المقدمة

يقع مفهوم حوار الحضارات في اطار التفاعل الحضاري والاحتكاك الثقافي ، وهو مفهوم ليس بالجديد على الرغم من الاشارة الى حداثته وقرب اطلالته التي ليست بالبعيدة . ويعد ذلك بالاشارة الى وجود البشرية وتواصلها مع بعضها البعض في حدود معينة وفق حاجتها الى الاحتكاك والتفاعل المشار اليه اعلاه ، اذ انطلاقا من عد الانسان اجتماعي بالطبع فأن فكرة الحوار موجودة منذ الازل وان اختلف مفهومها القديم عن الحديث المشار اليه في نطاق الحضارة والتفاعل الدولي الحديث.

فالتقدم الحاصل لحياة الافراد من خلال حركتهم بالتاريخ بعثت الحاجة الى الحوار والتواصل بين الثقافات والمجتمعات والشعوب، اذ العزلة لاتؤشر لسياق انساني مستمر ان وجد ضمن ظروف معينة، بل هو ومن دون ادنى شك حالة ملازمة لنتائج حدوثها لاتلبث ان تزول، بزوال مسبباتها. وتبقى الحالة الحاكمة في وجود الانسانية التحاور والاتصال، وانطلاقاً من التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات اصبحت الحاجة ملحة الى طرح موضوعة الحوار الحضاري وفق الحاجة له، لاسيما في ظل ظروف الصراع التي عاشتها الامم والشعوب ممثلة بنظمها السياسية وفلسفتها الايديولوجية ومازالت تعيشها، والتطرق لاسباب تعزيزها .

الامر الذي جعل البعض من رواد الفكر السياسي يشير الى فكرة حوار الحضارات وطرحها على المستوى الدولي وحتى الداخلي، سواء عدها بالرفض او القبول مع اعطاء المبررات لكل منهما .

وعلى ذلك تقودنا الدراسة الى بيان الرؤى الفكرية لرموز الفكر السياسي الاسلامي المعاصر في ايران عن فكرة حوار الحضارات، وهل تعد فكرة ذات قبول وافق واسع في استيعابها، ام انه فكر رافض لها مبيناً اسباب رفضه وفق مايؤمن به ويعتقده في مجال خطه الفكري الاسلامي العريض. وانعكاسات ذلك على علاقاته بالحضارات الاخرى ولاسيما الحضارة الغربية المختلف عنه بالفكر والدين.

اهداف البحث:

تتمخض اهداف البحث في التعرف على فكرة حوار الحضارات ومسببات تعزيزها بشكل عام وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر بشكل خاص، مع بيان الرؤى الفكرية التي انطلق منها الفكر المذكور بتياريه المحافظ والاصلاحي.

اهمية البحث:

نستطيع ان نقسم اهمية الدراسة الى مجالين : **الاهمية في المجال العملي التطبيقي** والتي تتجلى بالواقع الذي تعيشه الامم والشعوب ضمن اطار مكونات الدول المستوعبة فيها، والايديولوجيا القائمة عليها. وما تعانيه من صراعات القوى ورغبة الطرف الاقوى في فرض هيمنته على الطرف الاضعف في ظل الاوضاع الراهنة التي تحياها تلك الدول انطلاقاً من مسلماتها الفكرية والفلسفة القائمة عليها، وحالة المقاومة لعدم الخضوع والذوبان في الاخر ، للمحافظة على المركب الحضاري .والباسقة للعيان في الفكر السياسي الايراني المعاصر المرتكز على اصول الاسلام وثوابته، تجاه الحضارة الاخرى (الغربية) التي تحاول بشتى الطرق وبمختلف الوسائل لاجل تثبيت ركائزها في الحضارات المختلفة عنها، ولاسيما الاسلامية منها كونها الحضارة الاكبر والاوسع لها، في اتخاذ موقف المواجهة معها ، والمحاولات لجعلها تحت سيطرتها وفي خدمة لوائها، والانعكاسات المصاحبة لهما وتحديداً للسياسات المتبعة تجاه بعضهما البعض، واثار ذلك على المجالات الاخرى المختلفة (كالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وبالتالي مايعود بأثاره على الشعبفي ظل الاوظاع الحالية في المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية وتحديداً مايتعلق بالملف الايراني النووي والعقوبات المفروضة على ايران من قبل اميركا في الوقت الحالي.

والاهمية النظرية العلمية لمجال الدراسة: تنبعثمن الرؤى الفكرية للفكر السياسي الايراني المعاصر وطريقة طرحه لفكرة حوار الحضارات مابين الرفض والتأييد انطلاقاً من القناعة التي يرتكز عليها وفق المبررات التي يشير اليها وشروطه المطلوبة لها.

اشكالية البحث:

تنطلق اشكالية البحث وفق التساؤل الاتي : (ماهو مفهوم فكرة حوار الحضارات وما هي اسباب تعزيزها عامة وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً ، وهل يمثل الفكر السياسي الايراني المعاصر وحدة متجانسة في طرحه لفكرة حوار الحضارات)، وعلى ذلك نستطيع ان نطرح التساؤلات التالية:

1- ماهو مفهومفكرة حوار الحضارات.
2- ما هي اسباب تعزيز فكرة حوار الحضارات عامة ، وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً.
3- هل يمثل الفكر السياسي الايراني المعاصر وحدة متجانسة في طرحه لفكرة حوار الحضارات وهل توجد شروطاً خاصة لاطلاق الحوار وابرازه.

فرضية البحث:

لاجل الاجابة عن التساؤل الوارد في اعلاه تفترض الدراسة فرضية مفادها الاتي: (ترتكز فكرة حوار الحضارات ومفهومها على التواصل بين الحضارات والثقافات الانسانية نتيجة الحاجة الى ذلك وتحديداً بعد النزاعات والصراعات التي عانت منها البشرية، مع ضرورة تعزيزها لاسباب عدة منها مايتعلق بأعادة النظربمفهوم الاستقلالية ، وعدم تفضيل الانعزال، وتعزيز العلاقات الايرانية مع الدول الاخرى انتقائياًوالظهور بالرداء الديمقراطي، ومحاولة لنفي صورة الارهاب لايران المروج لها في وسائل الاعلام، فضلاً عن ان الفكر السياسي الايراني المعاصر لم يشكل وحدة متجانسة لطرحه مفهوم وفكرة حوار الحضارات، مع ضرورة توفر شروط معينة لانجازه).

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي لوصف مفهوم حوار الحضارات والتعرف على اسباب تداولها ، وكذلك المنهج التحليلي للتعرف على الدلالات الفكرية لرواد الفكر السياسي الايراني المعاصر وتحليل مفاهيمه.

هيكلية الدراسة:

وعلى ذلك نقسم الدراسة الى مبحثين: المبحث الاول بعنوان مفهوم فكرة حوار الحضارات واسباب تعزيزهاعامة وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً مقسم على مطلبين المطلب الاول: مفهوم فكرة حوار الحضارات والمطلب الثاني: اسباب تعزيز فكرة حوار الحضارات عامةًوفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً. اما المبحث الثاني فأنه جاء بعنوان مفهوم فكرة حوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر مقسم على مطلبين المطلب الاول: الاتجاه الرافض لفكرة حوار الحضاراتفي الفكر السياسي الايراني المعاصر والمطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لفكرة حوار الحضاراتفي الفكر السياسي الايراني المعاصر.

المبحث الاول: مفهوم فكرة حوار الحضارات واسباب تعزيزهاعامة وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً:

على الرغم من عد المفكر الفرنسي روجيه جارودي اول من اشار الى فكرة حوار الحضارات، الا انه رُوج لمفهومهاوتداولتها وسائل الاعلام، كان على اثر الخطبة التي القاها الرئيس السابق للجمهورية الاسلامية في ايران محمد خاتمي في عام1998امام الجمعية العامة للامم المتحدة والدعوة لجعل عام 2001 عاماً لحوار الحضارات وانطلقت هذه الفكرة نتيجة ورد فعل لفكرة غربية برزت على يد اعلام ومفكرين غربيين من امثال

صموئيل هنتغتون ومن قبله المستشرق البريطاني برنارد لويس تحت عنوان "صدام الحضارات" ولاسيما الحضارتين الغربية والاسلامية، وكذلك على اثر نظرية "نهاية التاريخ"لفرنسيس فوكوياما ياباني الاصل امريكي الجنسية. وما رافق الاحداث الدولية في العقد الاخير وماقبل الاخير للقرن العشرين من احداث عنف، ومواجهات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي. وانهيار المعسكر الشيوعي (الاتحاد السوفيتي سابقاً) [1].وهو ما يجعل التعرف على مفهوم فكرة حوار الحضارات واسباب تعزيزها ضرورة انسانية وسياسية اولاً واجتماعية ثانياً لتماس علاقة الشعوب مع بعضها البعض ، وللوقوف على تلك الاسباب وعلاجها.

وعلى ذلك تتطرق دراستنا في هذا المبحث لمطلبين :

المطلب الاول : مفهوم فكرة حوار الحضارات

المطلب الثاني: اسباب تعزيز فكرة حوار الحضارات عامةً وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً.

المطلب الاول : مفهوم فكرة حوار الحضارات

ان موضوع الحوار بشكل عام موجود منذ وجود البشرية المتمثل بالانسان الاول للوجود ، وهو يحاور نفسه او من خلال محاوراته مع الله . فالموضوع ليس بالامر الجديد ، وبالتدرج في انبعاث الانسانية وتشكلها على حضارات عدة ، ازدادت حاجة الافراد الى الحوار فيما بينهم لاجل الوصول الى تفاهمات معينة، وهذه الحوارات قد تكون مصبوغة بالنفعية لجهة على حساب جهة اخرى نتيجة لعدم تكافؤ شروطه وادواته خلال المرحلة التي يخلق فيها. او قد يكون فعال لتحقيق غاياته وصولاً الى اهدافه لرغبة المتحاورين في ايجاد الحلول للمسائل المطروحة امامهم.

وعلى ذلك سنتطرق بشكل مختصر الى مفهوم (فكرة حوار الحضارات)، اشارة الى الدراسات العديدة التي تناولته وفقاً لمقتضيات العصر وظروفه الراهنة واحداث النزاع التي مرت بها الانسانية .

يعرف الحوار من حيث عده المراجعة في الحديث وهو التجاوب بما يستلزم من رحابة الصدر وسعته ورجاحة العقل وبما يتطلبه من ثقة وثبات، والتعامل المتحضر مع الافكار والآراء، فالحوار هو بمعنى

[1] سناء كاظم كاطع، حوار الحضارات في الفكر الاسلامي المعاصر :دراسة تحليلية في المضامين الفكرية ،(بغداد ، مكتب الغفران للخدمات الطباعية،2013)،ص 141. وعبد الهادي الفضلي، الاسلام والتعدد الحضاري:بين سبل الحوار واخلاقيات التعايش، اعداد وتقديم:حسين منصور الشيخ ،سلسلة الدراسات الحضارية ، (بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، 2014) ص ص 222-223. و زكي الميلاد، المسألة الحضارية كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير ،سلسلة الدراسات الحضارية ، ط2،(بيروت،، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، 2008) ، ص ص 115-116.

التسامح وليس التخاذل او الضعف على اساس الهزيمة النفسية وانما بالانطلاق من الترفع عن الصغائر والتسامي على الضغائن ومفارقة الهوى والباطل[2]. والتراجع في الحديث بين اطرافه والتجاوب فيما بينهم لنوال الغاية المطلوبة ، والاعتراف بواقع الاخر ليكون شرطاً للحوار لبلوغ التفاهم المتبادل كشرط لنجاح الحوار ، وهو وسيلة لتحقيق اهداف متنوعة، منها نشر الاسلام واقامة الدليل والبرهان على الناس وتصحيح التصورات الخاطئة عن الاسلام والرد على الشبهات والاطلاع على مفاهيم الاخرين والافادة منهم في امور الدنيا ورد ضررهم على المسلمين من حيث المشتركات في المصالح والتعاون على ارساء القيم المشتركة التي تبيحها الشرائع كافة والمتفق عليها من البشر في عهودهم ومواثيقهم[3]. فـ " الحوار وسيلة حضارية متقدمة هدفه الالتقاء والتعايش مع احترام الخصوصيات ولم يكن هدفه القضاء على نقاط الاختلاف او التطابق المطلق فلا وحدة للعلم الا باختلاف الهويات والتنوع، ولاتنوع الا بوحدة العالم".([4]) فضلاً عن التعريف الوارد ذكره اعلاه يذهب بعض الباحثين الى الاشارة الى ان الحوار لايعني القبول والتصديق الى مايذهب اليه المتحاور، فهو وسيلة لتحقيق غاية من خلال الطرق السلمية، تسمح بالتأثير بشكل فاعل في الرأي المطروح وجذوره[5].

أختلف الباحثين في مسألة تحديد الحوار من حيث كونه مفهوم يشمل الجانب السياسي وينطلق نحو الجوانب الاخرى كالثقافية والحضارية، ام انه مفهوم ثقافي وحضاري بالدرجة الاساس ومن ثم يسير باتجاه المجالات الاخرى ومنها السياسية. اذ يشار الى ان الحوار مفهوم سياسي عقدي ثقافي حضاري، ولم تنشئه المواثيق الدولية ، كميثاق الامم المتحدة، لخلوه منه، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي[6]. في حين يشير البعض الاخر الى ان الحوار الحضاري المقصود هو الحوار الذي يدور بين الحضارات ودوائرها وليس الحوار السياسي الخاضع لمعايير المنفعة السياسية او ضرورات المرحلة ومستلزمات التنافس الدولي، وانما هو استراتيجية عليا لابد من ان تتحكم في جميع الانشطة ومنها :(الثقافية ، والفلسفية، والسياسية والحضارية).بحيث تكون معبرة عن الحوار بين الحضارات، والابتعاد عن الوصولية

---

[2] عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار والتفاعل الحضاري من منظور اسلامي، ط2، (الرباط، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيسكو، 2015) ، ص ص 12-13.

[3] ابراهيم بن ناصر الناصر، حوار الحضارات او العلاقة بين امة الاجابة وامة الدعوة ، مجلة البيان ،(الرياض، عدد2، 2004)، ص ص39-1 وكلك ص 46.

[4] هنية مفتاح احمد القماطي، ازمة الحوار الحضاري في عصر العولمة،دراسة منشورة على شبكة المعلومات الالكترونية.

[5] راغدة درغام ، لئلا يبقى حوار الحضارات المطلوب مجرد حوار طرشان،25 سبتمبر ، 1998، جريدة الحياة الالكترونية تاريخ الدخول2018/8/1 www.alhayat.com

[6] عبد العزيز بن عثمان، مصدر سبق ذكره ، ص9.

والانتهازية في تقويم المسارات الحضارية وتثبيت منظور الحوار والتعايش بين الحضارات بعّدها منجز حضاري وفي الوقت نفسه يكون الابتعاد عن الصدام والصراع بين الحضارات الذي تشجعه بعض الجهات والمؤسسات في العالم لاهداف سياسية واستراتيجية[7].

من خلال ما ورد اعلاه نجد ان الحوار ينقسم الى قسمين : الاول حوار (انفرادي نفعي) يقوده اصحاب المصالح بغية تحقيق اهدافهم وغاياتهم منه مع توظيف المستلزمات المطلوبة لاجله. والثاني : (حوار جمعي مصلحي مشترك) يقوده اصحاب الغايات المشتركة لتجميعها وصولاً الى تفاهمات عامة خدمية تشمل شعوباً عدة . فالنوع الاول تقوده الاطراف السائرة في رحاب العملية السياسية في اطار نظمهم السياسية ومصالحهم وغاياتهم ومنطلقاتهم الفكرية. والثاني تقوده الاطراف السائرة في رحاب المشتركات العامة ثقافياً واجتماعياً ودينياً للالتقاء حضارياً مع الشعوب كافة.

ويطرح موضوع الحوار على المستوى الوطني بين افراد الشعب الواحد وتأثيره في تعميق الوعي الحواري وتعزيز ثقافة الحوار لكونها الخطوة الاولى للانفتاح على العالم ومد جسور التواصل وانشاء علاقات حوارية مع جميع الفئات ومكونات الاطراف المهتمة انطلاقاً من المشاركة الحضارية الرشيدة الواعية[8]. اقترن بروز مصطلح الحوار في مفهومه الحديث بتزايد وتيرة الحرب الباردة بين المعسكرين بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً وتزامن مع تصاعد حدة الصراع الفكري والسياسي الذي طرحه ، فكان طرح الحوار من قبل الجانب الغربي مقابل طرح مفهوم التعايش الذي بثه المعسكر الشيوعي وتبنى فلسفته [9]. والتعايش السلمي يقصد به عدم الذهاب الى الحرب والصراع وقبول كل من الطرفين بالاخر وعدم وجود أي نوع من الالغاء من قبل طرف تجاه الاخر ، ويعد مفهوم جديد في مجال العلاقات الدولية دعا اليه الاتحاد السوفيتي سابقا بعد وفاة ستالين، ويعنى به اتباع سياسة تستند على مبدأ قبول فكرة تعدد المذاهب الفكرية والتفاهم بين المعسكرين (الغربي والشرقي) في المسائل الدولية. ودعوة الاديان كافة الى التعايش السلمي مع بعضها البعض ودعم لغة الحوار والتعاون والتفاهم بين الامم المختلفة . وبعد دعوات التعايش السلمي ظهر ما يعرف اليوم بحوار الحضارات وهو مصطلح وفكرة اول من تحدث عنها المفكر الفرنسي روجيه جارودي

[7] محمد محفوظ ، الاسلام والغرب وحوار المستقبل، (بيروت ، المركز الثقافي العربي، 1998) ، ص 139.
[8] عبد العزيز بن عثمان، مصدر سبق ذكره ، ص 34.
[9] المصدر السابق، ص 10.

عن طريق روايته ومشروعه الهادف نحو جمع الحضارات المختلفة على ارضية مشتركة للتفاهم بين المجتمعات وشعوب الارض[10].

يذهب اغلب الباحثين الى ان طرح فكر حوار الحضارات كانت ، كموازاة ورد فعل لفكرة صدام الحضارات التي اطلقها الفكر الغربي ممثلاً ببرنارد لويس وصموئيل هنتغتون، ونظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكاياما، والتي بدأ للترويج لها عقب انهيار المعسكر الشيوعي، وتفرد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم وزعامته، لقد كانت فكرة حوار الحضارات البديل الوجيه والمنطقي للرد على نظرية تدعو الى الصراع والحرب تجاه العالم الاسلامي، انطلاقا من الاشارة الى ان الحضارات تتحاور ولا تتصادم وبيان الحاجة الملحة لمد جسور التفاهم والتواصل عن طريق التسامح والتعايش ومحاولة البحث عن حلول للاشكاليات التي تقطع طريق الحوار[11].

" اكتسبت فكرة حوار الحضارات زخماً كبيراً بعد دعوة الرئيس خاتمي لهذا الحوار والتي لاقت قبولاً دولياً بأعلان الامم الامتحدة عام 2001 عاماً لحوار الحضارات ثم الدعوات التي تلت بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر من العام نفسه"[12]. وعلى ذلك وجد اتجاهاً دولياً يدعم فكرة حوار الحضارات نتيجة للتيار الايديولوجي والسياسي الغربي الداعي للصدام بين الحضارات، وبشكل خاص الامريكي الذي " تُوج فكرياً بأطروحة هنتغتون(صدام الحضارت)، وسياسياً بوصول المحافظين الجدد الى البيت الابيض"[13]. فضلاً عن ذلك للبشرية ان تدرك، ان صميم الوجود الحضاري لكل كيان، لايمثل الخير الكلي ولا حتى الشر الكلي، وانما تستوعب هذه الكيانات الانسانية الخير وتتطلع اليه، كما انها تمارس الشر سواء بقصد او من دون قصد، والتفاعل الحضاري هو الذي يجعل المجتمعات والشعوب تستفيد من فوائد ومحاسن الحضارات ومنجزاتها الصالحة. فالحوار الحضاري يدفع بمراحل الجمود والوقوف عند حدود معينة من التطور والبناء لكونه يعطي المجال والفرصة للتعرف على الامكانيات غير المتاحة في حضارة ما ومتوفرة لدى الحضارة الاخرى، مما يسهل عملية الاستيعاب وولوج عناصر القوة في دورة الحضارة الذاتية[14].

---

[10] عبد الهادي الفضلي، مصدر سبق ذكره ، ص 222.
[11] هنية مفتاح احمد القماطي، مصدر سبق ذكره. و عبد الهادي الفضلي، مصدر سبق ذكره، ص 223.
[12] ابراهيم بن ناصر الناصر، مصدر سبق ذكره ، ص 40.
[13] المصدر السابق، نفس الصفحة.
[14] محمد محفوظ ، مصدر سبق ذكره،ص 137 وكذلك ص 141.

المطلب الثاني: اسباب تعزيز فكرة حوار الحضاراتعامةً وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً.

تشكل جدلية العلاقة بين الانا والاخر جسراً لطرح مفهوم حوار الحضارات ، وكيف ينظر كل منهما الى نظيره، وفي اطار الجانب الثقافي ووسائل التواصل الالكترونيفي فضاء التقنية سعياً الى التعاون لتحقيق المطلوب، انطلاقاً من حقيقة واقعة ومنبعثة من (التعددية) التي تعد القانون الالهي القاعدة والاصل للاجتماع الانساني، لان الوحدانية خصيصة امتاز بها الخالق دوناً عن المخلوقات، فالتعددية حاصلة في جميع الميادين البشرية كالقوميات والاجناس والقبائل والشعوب وبمجموعها وجِدت ان الحضارة اصل يدفع نحو التنافس في الخيرات والباعث على الابداع . فالاحتلاف بين الناس من القوانين الكونية والاجتماعية، وليس بالامكان التغاضي عنها ،فالاختلافوسنة التعدد والتنوع ليس مدعاة للصراع والاحتراب، وانما هما سبيلاً للتفاعل الايجابي وملتقى للتعاون، لوصف التنوع والاختلاف بكونه غائي وليس افضلية[15]. لاجل وجود الاخر وتنوعه واختلافه عن الذوات الاخرى شكل سبباً لتعزيز فكرة حوار الحضارات. وتبادل الثقافات الانسانية بين الحضارات المختلفة ليشمل الميادين جميعها السياسية والتكنولوجية والاجتماعية، مع احتفاظ كل حضارة بما لديها من قيم خاصة بها، فالشرط الضروري للحوار الحضاري هو الاعتراف بالاخر والا يكون بين قوي وضعيف، فمجال الحوار ينشأ عند توزن قوى الاطراف[16]. كما وانه من اسباب الدعوة الى الاخذ بفكر حوار الحضارات، هو شيوع وسيادة العقلية (غير الموضوعية)، (والعقلية غير العقلانية اللاحوارية)، التي تتقبل الاخر وان كانت لاتؤمن بما يؤمن به الاخر ويعتقده، وبالاشارة الى المناخ العاطفي الذي يسيّر الناس في سلوكياتهم ويجعلهم على خطى العصبية وليس العقلانية الحوارية. ولاجل ذلك انطلقت الدعوة الى ضرورة الارتكاز على سلوكية الحوار العقلاني المنفتح والهادئ المستند على قيم الاعتراف بالاخر وتفهم افكاره وقناعاته في كافة المواقع والامتدادات الفكرية والعملية، لغرض وضع حد للانقسامات، وجعل النزاع ذو طابع سلمي حضاري والسجال الفكري بعيداً عن لغة التعصب والغاء الاخر، فالحوار يتطلب ذهنية تتقبل الاخر وتقتنع بما يقدمه، الا ان الواقع الموجود هو ان كل واحد ينتظر من الاخر المبادرة، وهو مايعني عدم وجود ذهنية الحوار[17]. ان نقص المعلومات المتوفرة عن الحضارات ولاسيما لدى الحضارة الغربية عن

---

[15] سناء كاظم كاطع، مصدر سبق ذكره، ص 10 وكذلك ص ص 45-47.

[16] طاهر محمد احمد الريامي، حوار الحضارات، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 12، المجلد 15، 2016، ص 310، وكذلك ص318.

[17] مجموعة مؤلفين، محمد حسين فضل الله العقلانية والحوار من اجل التغيير والنهضة ،سلسلة اعلام الفكر والاصلاح في العالم الاسلامي، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،2010) ، ص ص 244-248 وكذلك ص 254.

الحضارة الاسلامية سبباً اخر من اسباب الدعوة الى تداول فكرة حوار الحضارات والاخذ بها، بل وحتى وجود الكثير من المعلومات المغلوطة وغير الصحيحة، هو ما يدعو اليها بشدة لتلافيها وتصحيح الخاطئ منها[18]. اشارة لما ورد اعلاه بالامكان استنتاج جملة من الاسباب تدعو الى تعزيز فكرة حوار الحضارات ولاسيما في اطار المجال الدولي في الفكر السياسي الايراني المعاصر ومنها[19]:

1- جذب الانتباه الى الدور الاسلامي وفعاليته في السياسة الخارجية ومن منطلق مبدأ التعاون والحوار وليس الاقتتال والصراع، الذي تقودة ايران في تعاملها مع العالم الاخر ولاسيما الغربي منه.
2- نظرية اسلامية تدعو الى السلم والحوار مقابل نظرية غربية تدعو الى صراع الحضارات عن طريق دعاة الفكر السياسي الغربي.
3- تعزيز السلام ومن خلال حركة عقل الانسان ودفعه الى التطور نحو الامام دون التراجع الى الخلف.
4- كمواجهة للقوة والعنف اللذان سادا في القرن العشرين كأساس للعلاقة الانسانية والدولية تنطلق من الشعوب املاً في وصولها الى الادارات السياسية.
5- الدعوة الى مساواة اعضاء المجتمع الدولي لحيازة الحقوق، كحق امتلاك القوة النووية والمساواة في حق الفيتو في مجلس الامن او الغائه لتحقيق المساواة .
6- مطالبة مجلس الامن في الامم المتحدة ان يكون للدول الاسلامية مقعداً دائم فيه يعد العضو السادس الذي له حق الفيتو .
7- محاولة دمج ايران بالمجتمع الدولي، والابتعاد عن العزلة فيه، ولتحقيق اهداف مشتركة في مجال التصويت في مجلس الامن، ومقاعده الدائمة والضرائب التي ينبغي فرضها على الدول المتقدمة عن طريق الاستثمار الذي حققته من خلال امكانيات الدول الاخرى.
8- مواجهة تحديات العزلة والتوجه نحو الانفتاح الدولي والحوار مع الاخر والغرب لازالة التوتر وانشاء حالة من الانفراج مع المحيط الخارجي وبناء وتطوير علاقات دولية متميزة مستندة على حاجة الطرفين في المجالات المختلفة (الاقتصادية والثقافية ، والتجارية)[20].

---

[18] مراد هوفمان، الاسلام في الالفية الثالثة ديانة في صعود ، ترجمة : عادل المعلم وياسين ابراهيم، د.ط، (د.م ، مكتبة الشروق، د.ت) ، ص 93 وكذلك ص128.
[19] سناء كاظم كاطع، مصدر سبق ذكره ، ص ص 141-146.
[20] محمد احمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية العلاقة الايرانية العربية:دراسةحالة،متاح: : على:**https://journals.ju.edu.jo/DirasatHum/article/download/480313301**، ص 452تاريخ الدخول 2018/8/31، و مركز القدس للدراسات السياسية ، ايران 25 عاماً على الثورة التحديات الخارجية والداخلية متاح على :**cms.alqudacenter.org/fileman/uploads/pdfs/Iran.pdf**،ص4،تاريخ الدخول 2018/8/31.

اذ لابد من تحليل العلاقة بين العلة والمعلول (السبب والمسبب) لاي ظاهرة او تغيير سياسي للعناصر المؤثرة، ووجوب عدم انكار ما لبعضها من دور اصلي ولبعضها الاخر دور فرعي في التغيير، فالحوار الحضاري له اسباب ومسببات يكون لها دوراً اصيلاً ام ثانوياً تبعاً للحالة والموقف والمسألة لموضوع الحوار[21].

تجسدت الاسباب الاخرى لطرح فكرة حوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر بمرحلة وجود الامام الخميني المرشد الاعلى للثورة الاسلامية، وخصوصية التدخل الخارجي في الشأن الايرني قبل الثورة الاسلامية ومواردها (الاقتصادية الاستراتيجية) والنظر بشكل حذر ومريب لما هو غربي، فأختلط المتغير الخارجي (الغرب) مع المتغير الداخلي (دور الفقهاء) لاضفاء الخصوصية على الية التغيير الايراني وطريقة التفكير والتعامل مع الغرب. اذ شكلت هذه المرحلة حاجز القلق والخوف على مكتسبات الثورة الاسلامية وما قد يلحق الضرر بها من الخارج الغربي المعارض لها. والمرحلة الثانية تمثلت بعد رحيله وترجيح سياسات محددة اوجدتها التطورات العالمية، وتثبيت الاعتدال والحوار كمبدأين رئيسيين وجوهريين في سلوك السياسة الخارجية لايران، والاعتدال عُدّ بمثابة رد فعل لسياسة الولايات المتحدة الامريكية ووجودها في المنطقة كوسيلة لردع تحججها بتشدد ايران وسياستها الخارجية منعاً من التذرع لتدخلها في شؤون المنطقة، فالمرحلة الثانية بعد وفاة المرشد الاعلى، عدت مرحلة جديدة لاعادة البناء وانجاز المصالح الايرانية، واعادة بناء الاقتصاد الايراني والمساهمة بفعالية لدعم استقرار المنطقة وتحسين علاقاتها الاقتصادية والسياسية[22].

ويعد التركيز على طرح مفهوم حوار الحضارات محاولة لنفي صورة الارهاب والتطرف عن ايران المروج لها في وسائل الاعلام الامريكية واليهودية بالاساس، ولاعادة النظر في الفهم الخاطئ للاستقلال الذي لايزال قائماً، ودوره في العزلة التي حالت دون تفاعل ايران مع محيطها الخارجي، الامر الذي انعكس بشكل واضح لتبني القيادة السياسية في ايران ممثلة بالرئيس خاتمي لمفهوم حوار الحضارات مع مطلع القرن الحادي والعشرين. وبالرغم من الاسباب الواردة اعلاه فأن ايران لم تضع الغرب في كفة واحدة بتعاملها معهم، اذ امتازت الدول الاوربية واليابان بالحوار معها واستمرار العلاقات وعودتها بعد حدوث أي ازمة، وهو ما

---

[21] محمد خاتمي وعباس علي عميد زنجاني وعبد العلي قوام ، ندوة: رؤى في الثقافة السياسية، مجلة قضايا اسلامية معاصرة ، عدد 2، لبنان، 1998، ص 203.

[22] مركز القدس للدراسات السياسية ، ايران 25 عاماً على الثورة التحديات الخارجية والداخلية، مصدر سبق ذكره، ص 3-4 ،وباكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في ايران مابين المتغيرات والقضايا، متاح على:
التغيير20%السياسي/**hadaracenter.com/pdfs/pdf**تاريخ الدخول 2018/8/31 ،صص.181-180 .

لاينطبق على الولايات المتحدة الامريكية من حيث مفهوم العداء والترقب وهو ما يؤشر موقف ايران بالانتقائية في علاقاتها الدولية مع الغرب، فالانفتاح له حدود، وليس الانصياع المطلق لما يريده الغرب وهو مايطرح اشكالية العلاقة مع الاخر في الساحة الايرانية.([23])

ذلك ان الانفتاح الايراني الخارجي محسوب وانتقائي بطريقة لاتشكل تهديداً لقيم واهداف المحافظين ويستثمرون الدرجة المدروسة من الحرية التي يعمل في اطارها التيار الاصلاحي من خلال السماح بتطوير التعاون مع بعض القوى الغربية والاسيوية بما يحقق ويخدم المصالح الايرانية الاقتصادية ويخفف من حدة مشاكلها الداخلية، فضلاً عن ذلك " اظهار ايران بمظهر ديمقراطي تسود فيه انتخابات نزيهة وينجح فيها الاصلاحيون امر حيوي لتحسين صورة ايران الخارجية ودرء اتهامات التطرف عنها وفتح المزيد من الداخل للساحة الدولية حتى تواجه وتمزق الحصار الامريكي".([24])

وفقاً للاسباب اعلاه تتجلى امامنا صورة عن موقف الفكر السياسي الايراني المعاصر من مفهوم فكرة حوار الحضارات مابين تيار معارض لها تجسد بالتيار المحافظ والمتأثر بفكر الثوريين والمحافظين نتيجة لنظرته الى الغرب المبنية على العداء والتدخلات في الشأن الايراني قبل الثورة ومحاولات احباط بناءات الثورة ومرتكزاتها الفكرية بعد قيامها، ومابين تيار مؤيد وفق شروط معينة افرزتها التطورات الدولية والحاجة المنبثقة عنها وهو ما سنتناوله في المبحث التالي.

المبحث الثاني: مفهوم فكرة حوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر

عند التطرق الى الفكر السياسي، فأننا نعني وبلا شك جملة الاتجاهات التي تدور في اطاره وان قصدنا فكراً يختص بحضارة معينة، فأننا نشير الى المسلمات والثوابت التي تنطلق منها الاتجاهات الفكرية في ذلك الفكر، وبحسب ما تؤمن به وتعتقده وفقاً لمرتكزاتها الفكرية ومسلماتها العقدية.

ولايختلف الفكر السياسي الايراني المعاصر عن غيره من الافكار التي تتراوح مابين القبول والرفض واحيانا الحياد تجاه مسألة ما او قضية معينة. وانطلاقاً من موضوع دراستنا لمفهوم فكرة حوار الحضارات

[23]) باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في ايران مابين المتغيرات والقضايا ، مصدر سبق ذكره، ص ص 195-197.
[24]) المصدر السابق ، ص ص 197-198.

في الفكر السياسي الايراني المعاصر، فأنه تجدر الاشارة الى ان الفكر السياسي الايراني المعاصر انقسم ازاء فكرة حوار الحضارات مابين اتجاه رافض متمثل بالتيار المحافظ لهذه الفكرة مع تبرير اسباب رفضه، ومابين تيار اخر يؤمن بفكرة حوار الحضارات ويعدها مسلمة لابأس من الاخذ بها في مجال التفاعل الحضاري والاحتكاك الثقافي وان كان له بعض التحفظات عليها والشروط الخاصة لانجاحها، وهو ما يدخل في اطار التيار الاصلاحي.

الا اننا ومع ذلك لانستطيع ان نجمل بأن جميع المحافظين في الفكر السياسي الايراني المعاصر يرفضون فكرة حوار الحضارات، او ان التيار الاصلاحي يقبله ويبرر له ضرورة وجوده. اشارة الى الاختلاف والتناقض بين رواد الاتجاهات الفكرية في الفكر السياسي الايراني المعاصر، ووفق كل اتجاه بحد ذاته[25]. لان التسليم بالاجماع في مناقشة فكرة ما في فكرسياسي معين، مسلمة لايمكن الوصول اليها او بلوغها لتعميمها على الجميع. ولكون العلم لايكشف عن الحقيقة كاملة لحظة البحث عنها، اذا انه قد يتم التوصل الى حقيقة ما في وقت ما، وبعد سنين عدة يتم اكتشاف اشياء اخرى تعطينا مفهوم اخر عن موضوع البحث ذاته[26].

وعلى ذلك نستطيع اننقسم هذه المبحث على مطلبين:

المطلب الاول : الاتجاه الرافض لفكرة حوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر.

دعا الامام الخميني من خلال فكرته عن الحديث للحكومة الاسلامية واقامتها الى رفض فكرة حوار الحضارات، بل الى رفض مبدأ التفاعل مع الفكر الاخر المتمثل بالفكر الغربي المختلف الذي لايدين بالاسلام. لكونه فكراً دعا ويدعو الى فصل الدين عن الدولة وفق منهجه العلماني. ودعوة الامام الى الاستناد الى الاسلام وقوانينه التي تكفي المسلمين دون الاخذ من قوانين الغرب الدخيلة على الاسلام والمسلمين. فلا توجد ضرورة بل لاتوجد حاجة الى الاستعارة من قبل الاخرين كمثال الحكام المتغربين والمبهورين الاجانب[27].

ان العالم في نظر الامام الخميني يُمثل بنموذجين حضاريين ، نموذج الاستضعاف ويشمل المسلمون، ونموذج الطاغوت الذي يجمع كل قوى الباطل ومن يتبعها في الارض ، وهما طريقين طريق : الحق (الله)

---

[25])سناء كاظم كاطع، مصدر سبق ذكره ، ص141.

[26]) مرتضى مطهري، الاسلام ومتطلبات العصر،سلسلة واثار الشهيد مرتضى مطهري ،(بيروت ،دار الارشاد للطباعة والنشر والتوزيع،2012)، ص53

[27]) الامام روح الله الموسوي الخميني ، الحكومة الاسلامية، ترجمة واعداد: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني،(بيروت –لبنان، دار الولاء للطباعة والنشر والوزيع ،2011) ، ص ص188-193.

وطريق: الباطل (الطاغوت)، ولا وجود لطريق ثالث بينهما. فالنموذجين الحضاريين مختلفين في مفهومهما واهدافهما ومنطلقاتهما ونظرتهما الى الانسان والطبيعة والحياة والتاريخ، وما ورائهما، والصراع هو الحاكم بينهما ولاتصالح بين الحق والباطل[28].

يذهب باحث ايراني اخر من خلال نظرته الى الحداثة بتحديد موقفه من الحضارة الاخرى الغربية، ودعوته الى ضرورة الوعي بأختلاف المنهج الغربي عن المنهج الاسلامي. بل ويدعو الى وجوب اتخاذ موقف خاص من المنظرين المرتبطين بالحداثة، وفي الوقت ذاته لا يدعو الى رفض الاستفادة من الاسس المرتكزة عليها الحداثة انطلاقاً من الرؤية الخاصة، مع التأكيد على اخذ موقف خاص من الحداثة. ويبرر هذا الموقف الخاص بناءً على المسلمات التي تؤمن بها حضارة الحداثة التي اخذت عهداً على نفسها بأخراج الانسانية من بربريتها وتوحشها لكون الحداثة قانون لابد وان يسري الى الجميع، وان يجعلوا من الشرقيين متحضرين لكونها أي "حضارة الحداثة " بمرتبة الافضلية وباقي الشعوب بمرتبة ادنى منها، وفرض قانون وآلهة الحضارة الغالبة، على الآلهة، أو آلهة الشعوب المقهورة. وكذلك الفرق والتمييز مابين الحداثة والعقلانية التي نشأت على اساسها الحضارة الغربية، ومابين العلم والعقلانية المرتكزة على الدين الاسلامي الذي من خلالهما نشأت الحضارة الاسلامية.

فالحداثة صورت الحضارات الاخرى بأنها اشكال ذات مستويات ادنى منها من الناحية الحضارية، فبدلاً من التركيز على الاختلاف فيما بينهما والاباحة للحضارة المختلفة ان تسير فيما وصلت اليه، وبدلاً من رسم خطاً فاصلاً بين الحضارة المتحضرة وهويتها، وسائر الهويات الحضارية الاخرى، فان حضارة الحداثة تضع جميع الحضارات الاخرى في اطارها وترجيحاً لمفاهيمها من منطلق القوة وفرض الهيمنة عليها، ان ابت ان تسير في ركابها طواعيةً[29].

ان الخط الاسلامي الذي يسير عليه الفكر الايراني المعاصر هو الحد الفاصل مابين الحوار الحضاري مع الاخر المختلف، كون الاخر المختلف لايؤمن بهذا الخط الفكري، وتعده حضارة الحداثة (الغربية) من قبيل الاستبداد الذي يمارسه رجال الدين في حق المجتمع الايراني، وعلى ذلك تسعى حضارة الحداثة الى توعية المجتمع الايراني للخروج من هذا الاستبداد والسيطرة السياسية في الحكم. وبالتالي فأن هذا الاختلاف

[28] سمير سليمان، الامام الخميني والمشروع الحضاري الاسلامي: قراءة في خطاب الصراع والاستنهاض، سلسلة رواد الاصلاح 2، (ايران، مؤسسة التوحيد للنشر الثقافي،1998)، ص ص 27-29.

[29] حسين كتشويان نيان، معرفة الحداثة والاستغراب حقائق مضاد، ترجمة :مسعود فكري ومحمد فراس حلباوي، سلسلة الدراسات الحضارية ، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2016)، ص ص 101-109.

في الطرح الفكري والتزام خطه ونهجه في الحياة، لكل من (الفكر السياسي الايراني المعاصر)، و(الحضارة الغربية صاحبة الحداثة)، لايشكلان ملتقى للحوار الحضاري بينهما[30].

ويذكر مرتضى مطهري ان الانتساب الى القبائل والشعوب له غاية وحكمة في معرفة الاشخاص والتمييز، ولاينبغي ان يكون ذلك مبرراً للاستعلاء والتفاخر لان اساس الشرف والكرامة هو التقوى ، فالناس لايتساوون بالامكانيات النفسية والجسمية او تلبية متطلباتهم فهم مختلفون في قابلياتهم النفسية والعقلية والعاطفية، بل ويفضل الله بعضهم على بعض في المواهب بدرجات، وكل فرد محتاج الى قدرات وامكانيات الفرد الاخر لان الحياة الاجتماعية مترابطة ولكون التمدن البشري حالة فطرية طبيعية، وليس متمخضة في المعاهدة والاختيار، ولا حتى في الاضطرار والالجاء[31]. ونستنتج من انطلاقة مطهري نحو مفهومه للفرد والمجتمع والحاجة الى الاجتماع الانساني وتأثير احدهما بالاخر، مفهومه عن رفض فكرة حوار الحضارات مع الحضارة المستكبرة او التي تحتل مركز القوة لفرض قوانينها على الحضارة الاخرى المختلفة معها ايديولوجياً وربطه بالقبول بالذنب والمعصية. وذلك من خلال اصالة الفرد والمجتمع، ورفض انحلال الفرد في الكل الاجتماعي، وان المجتمع المستقل لا وجود له على غرار المركبات الكيمياوية التي بتركيبها تنتج مركبات مختلفة عن طبيعتها الاولى، فهذا المفهوم لا ينطبق على الفرد من خلال علاقته بالمجتمع، وان التركيب الموجود والمسموح به يندرج تحت اطار الشؤون الروحية والعاطفية والفكرية للافراد، والاندراج في المجتمع عبر الماهية الاجتماعية وغير المستقلة للمجتمع نفسه، وعلى هذا الاساس يكون لكل امة شعور واحد ومصير مشترك واحد، وان لكل امة مقاييسها الخاصة بالحكم. (وسريان عمل الفرد الى المجتمع) في هذه الحالة لامتلاكهم جميعاً فكراً اجتماعياً واحداً أي لهم روح اجتماعية واحدة، فقبول وعمل الفرد لفعل ما، ينسحب على المجتمع الموجود فيه وقبوله له والوحدة في المصير، اذ يقول: (الجو الاجتماعي والروح الجماعية تستقبل الذنب وترضى به وتسير نحوه، ويباشر العمل فرد من افراد ذلك المجتمع في حين ان تصميمه وارادته للعمل جزء من تصميم الكل وارادته، وهكذا يعد الذنب ذنباً للجميع) والاشتراك بوحدة المصير[32].

---

[30] مرتضى مطهري ، قضايا الجمهورية الاسلامية ، (بيروت –لبنان، دار الهادي،1981)، ص ص12-14.

[31] مرتضى مطهري، المجتمع والتاريخ 5، ترجمة: مرتضى الحسيني،(ايران ، وزارة الارشاد الاسلامي، 1202هـ.ق) ، ص ص 18-19.

[32] المصدر السابق، ص ص23-26.

ارتكز الاتجاه الرافض لفكرة حوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر من خلال نظرته الى الحضارة الاسلامية والغربية، على الاختلاف مابين الحضارتين ، فالحضارة الاسلامية واقعة في محيط الضعف ، والحضارة الغربية واقعة في مركز القوة. مركز القوة يفرض وبشكل مستمر نهجه الفلسفي والايديولوجي في الحياة محاولاً تطبيقه على المحيط الضعيف، وعلى هذا الاخير التسليم لما يراه المركز القوي ويأخذ بلبناته الفكرية واسسه التنظيمية. وهو ما لايتوافق مع الفكر السياسي الايراني المعاصر الذي يرى التناقض في جوهر فلسفة الحضارتين، وبالتالي لايوجد مكان لحوار الحضارات بينهما لان الحوار يتطلب توازناً في القوى لتحقيق الاهداف المبتغاة. ولعدم الالتقاء بوحدة المصير، ولغرض تجنب اكتساب الذنب عن طريق وحدة الروح الجماعية فلايوجد مجال للتفاعل والحوار الحضاري لعدم الالتقاء بالخط الفكري لكلا الحضارتين.

المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لفكرة حوار الحضاراتفي الفكر السياسي الايراني المعاصر

طرح الفكر السياسي الايراني المعاصر المؤيد لفكرة حوار الحضارات، مفهومه عنها بموجب توافر شروط معينة، ليصبح الحوار ممكناً بتوافرها وبخلافه لايعد اهمية او مجال للحوار، وتتحدد هذه الشروط وفقاً لاراء المفكرين ومنهم، محمد علي التسخيري الذي يشير الى الحوار بعده الية لتخفيض مستوى السلبيات وتصعيد مستوى الايجابيات ليصبح الاختلاف في هذا المستوى خيراً ورحمة ودافعاً للمراجعة المستمرة والاصلاح، وهو مايمنح الحوار بعداً مصيرياً وموقعاً مهماً في استمرار الحياة على وتيرة الاستقرار والمحافظة على الجنس البشري بمستوى مايريده الله من القدرة على التفكير في اطار العقل واختياراته. موضحاً الحاجة الى اقامة توازن فعلي بين الثقافات بعد ان يتم الاعتراف بتعدد الثقافات معبراً عنه "بالواقعية الثقافية" او "السلام الثقافي" لكون كل ثقافة انتاج انساني ولصالح الانسانية جمعاء. فعن طريق تحديد معالم الثقافات الاسلامية والغربية يتم تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف[33]. ومن الشروط التي يضعها لقبول الحوار مع الحضارات الاخرى يمكن ايجازها بالاتي[34]:

[33]) محمد علي التسخيري، الحوار مع الاخر ، (ايران ، المجمع العالي للتقريب بين المذاهب الاسلامية،2003) ، ص 36 وكذلك ص ص 2015-2016.

[34]) المصدر السابق ، ص ص 36-38. وكذلك ص ص 2015-2016

1- وجوب توفر مجموعة من المؤهلات في شخصية المتحاورين وعلى المستويين الذاتي والموضوعي لضمان نجاح الحوار، ومن اهمها الرغبة والتكافؤ في العرض وحريته، وان يكون المتحاور من ذوي التخصص واعتماد المنطقية في الحوار بعده اسلوب حل سليم يستلزم تحقيق الهدف المطلوب .

2- يعد الحوار احدى الاستراتيجيات في حركة المسلم الا انها تتغير تبعاً لموقف الطرف الاخر.

3- عدم مواصلة الحوار عند تجاوز الطرف الاخر للحوار حدوده وادابه، مثل ممارسة التهديد والاضطهاد والقوة وفرض الهيمنة وهو مايرفضه الاسلام بين المتحاورين، والاصرار على عدم قبول الدليل والحجة والبرهان رغم وضوحها، فعند دخول الحوار مرحلة العبث ويكون مضيعة للوقت يستحيل خلالها تحقيق الفائدة المطلوبة، وكما وصف القران الكريم حوار الرسول (ص)مع الكفار اشارة الى قوله تعالى : (ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لايؤمنون * ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة)) (*).

4- التمييز مابين الحوار الثقافي والفكري والسياسي لاطراف متكافئة، ومابين الحوار مع الطرف الغازي (العسكري والثقافي والسياسي)، ذلك ان الحوار الثقافي والحضاري الحقيقي يدور في نطاق الاحتكاك، او التبادل الثقافي في حين ان الحوار في نطاق الغزو لايحمل أي معنى لان الغازي الثقافي يسلب ايجابيات الحوار جميعها، فالبعض يحاور من موقع الاستكبار والقوة والاقتدار، والاخر من موقع الضعف والاضطهاد.

5- يلعب الحوار الدور نفسه في المجال السياسي الاجتماعي من حيث تنضيج القرار الاجتماعي والسياسي واشعار الاخرين بالمسؤولية والموقع الذي يحتلونه واهميته، مشيراً الى ان بعض الانماط تدخل في دائرة المسلمين كلون من الوان الشورى .

ان التسخيري يؤكد تأييده لموضوع حوار الحضارات انطلاقاً لعدم استغلال الدول الكبرى لاحداث الحادي عشر من ايلول 2001، وقلبها الى "صراع حضارات" بين الاديان، ومجال لتصفية الحسابات مع بعض الانظمة السياسية على حساب المجتمعات والشعوب ، بتهمة احتضان الارهابيين ، والحكم على بعض الدول الاسلامية بكونها محور الشر[35].

يربط عبد العلي قوام مسألة الثقافة السياسية للشعب مع مسألة الحوار الحضاري بأعتبار ان الشعب يتلقى ثقافته السياسية من النظام السياسي المسؤول عن تشكلها لديه، من حيث المعلومات والتجارب والتعرف على

*)سورة البقرة :الايتين (6و7).

[35] سناء كاظم كاطع، مصدر سبق ذكره ، ص 131.

الحقوق والواجبات والمسؤوليات والادوار، وعلى ذلك فأن الثقافة السياسية نتاج لتاريخ النظام السياسي الممتدة جذوره في السلوك العام وفي تجارب الاشخاص وهو ماينعكس على الحوار بين الحضارات، فعند امتثال النظام السياسي لنظام القيم، فالثقافة السياسية تصطبغ بتلك القيم ، وتعكس توجهات الشعب تجاه المؤسسات والاجهزة كافة، وهو ما يرتبط بمستوى التلقي والقبول من الاخر في اطار الحوار الحضاري[36]. وعلى ذلك يؤثر النظام السياسي على افكار ومعتقدات الشعوب ، فأذا كان ذلك النظام يحمل الصبغة الدينية في حكمه، كما هو الحال في الجمهورية الاسلامية الايرانية فهو ينعكس على تفكير وممارسات الشعب وفق الاطار الديني ، حامل لواء النظام ، فيرفض مايرفضه ويقبل مايقبله، وبالتالي مايعبر عن ردود الفعل بين الحضارات وحوارها سواء عن طريق ممثلي الشعب المعتبر بالنظام السياسي بالشكل الرسمي او من خلال الشعب نفسه الامر الذي يعكس فكر وتوجهات النظام، في أي صورة يتخذها كمؤسسات ثقافية او منظمات مجتمع مدني في علاقتها مع الحضارات الاخرى وحواراتهما.

في حين يطرح عبد الكريم سروش نظريته في التمييز مابين التراث والمعاصرة من خلال اشارته الى الفرد الرعية كعضو للامة الدينية او راعي للسلطان المكلف وفق اساس الفهم الديني التقليدي، في مقابل الانسان المحق في المجتمع المدني المرتكز على اساس الحقوق والواجبات ، وهو مايتطلب فهماً دينياً اخر ، فالانسان المكلف ذو مفهوم اشعري، والانسان المحق ذو مفهوم اعتزالي والفرق بين الاثنين، هو الفرق ذاته بين (الاجبار المبني على القدرية، والاختيار المبني على العقل والحرية). والمقارنة واضحة مابين المجتمع الاول التقليدي، غير المتحضر ومابين المجتمع المدني المتحضر الذي يقوم على اساس مفهومي التعددية والحق، ليكونا المجتمع المتدين والمجتمع غير المتدين، وتضمين المجتمع المدني مفهوم واسع وعميق يتطلب جهداً فكرياً كبيراً لتمكنه من النفوذ الى "قلب الفكر الديني"[37]. وعلى ذلك نستنتج بأن الحوار الحضاري يكون ممكناً في اطار المجتمع المدني في حين يرفضه او يقف عند حدود معينة وفق مفهوم المجتمع الديني او غير المتحضر في فكر سروش. مشيراً الى معاناة البشرية طويلاً للاسباب الطائفية والمذهبية والحروب الدينية الدامية والصراعات العديدة والمريرة بشأن المعتقدات وحول مناطق النفوذ، موضحاً ميلان البشر الان الى الاعتراف ببعضهم البعض كأنداد واخوة واخوات والاقرار بالحقوق المشتركة للجميع، والحد من الحط من

[36] محمد خاتمي وعباس علي عميد زنجاني وعبد العلي قوام، مصدر سبق ذكره، ص 205.
[37] عبد الكريم سروش، التراث والعلمانية: البنى والمرتكزات: الخلفيات والمعطيات، ترجمة : احمد القبنجي، (العراق- النجف ، دار الفكر الجديد، 2007) ، ص ص 152-154.

قدر أي فرد الى مادون المكانة الانسانية، ومنحه حقوقاً اقل على اساس اللون، اللغة، المعتقد، الجنسية، لكون الحقوق ذو صفة شمولية عالمية، بغض النظر عن أي فروقات تخص اللغة او الجنس او اللون او الدين والمعتقد، والقومية والطبقة الاجتماعية. وبالتالي يصبح الحوار الحضاري متاح امام الجميع في ظل سيادة "الحقوق الشمولية العالمية"[38].

ومما تجدر الاشارة اليه ، تعرض نظريات عبد الكريم سروش الى النقد الشديد سواء من الداخل الايراني او من خارج ايران بسبب طروحاته التي تختلف عن طروحات فقهاء ومفكري عصره[39].

اشرنا في المبحث الاول من هذه الدراسة الى طرح محمد خاتمي لمفهومه عن فكرة حوار الحضارات في عام 1998 في كلمة القاها امام الجمعية العامة للامم المتحدة وتتمثل في فكره، بأستبدال الفكرة الخاطئة والخطيرة الدالة على المواجهة بين الحضارات، بالدعوة الى الحوار بين الثقافات والحضارات منبهاً الى معوقين اشرا سبباً يمنعا تحقيق الحوار بين الحضارات يتمثلان بالمعوق الاول: التاريخي المرتكز على العلاقة مابين الاسلام والمسيحية والتراكمات التاريخية التي صاحبتهما على غرار اعقاب الحروب الصليبية، وهو ماشكل حالة من عدم الثقة والتشكيك بين المسيحيين والمسلمين، (أي اشكالية العلاقة مع الاخر المختلف في تدينه)، موضحاً ان هذه الحالة كامنة في الدرجة الاولى والاساس في العالم المسيحي، لسبب بسيط هو ان المسلمين يؤمنون بعصمة جميعالانبياء، الامر الذي يمهد طريق الحوار مع المسيحيين واليهود، وحتى مع بقية معتنقي الديانات الاخرى، في حين ان المسيحيين يحملون نظرة سلبية تجاه الدين الاسلامي والمسلمين، الامر الذي يجعل الحوار صعباً. والمعوق الثاني هو المعوق العصري المتمثل بالاستعمار الذي سعا لاثارة الخلافات بين المسلمين والمسيحيين وحتى بين الفرق والمذاهب الاسلامية نفسها ليتمكن من فرض سيطرته وتحقيق مبتغاه من استعماره حسب المصالح العسكرية والاقتصادية والسياسية[40]. وفي مقابل هذين المعوقين على الصعيد الذاتي (المسلم) وعلى الصعيد الخارجي (الاخر / الحضارة الغربية) هو تأثر فكرنا بعاملين، العامل الاول هو الثقافة ذات الجذور التاريخية والتي تنتمي لعصر انتهى زمانه ، والعامل الثاني

---

[38] عبد الكريم سروش، العقل والحرية والديمقراطية في الاسلام، ترجمة: معين الامام، (المملكة العربية السعودية ، العبيكان للنشر ، 2007)، ص 206.

[39] ينظر: غالب ناصر، مباني الدين التجريبي والتعددية الدينية في فلسفة عبد الكريم سروش،اصدارات مركز الفكر المعاصر،(د.م، مركز الفكر الاسلامي المعاصر،2012) . و مجموعة مؤلفين، حوارات مع عبد الكريم سروش، سلسلة اصدارات مركز الموعود الثقافي، (الكويت ، مجلة نصوص معاصرة، 2013).

[40] محمد خاتمي، مطالعات في الدين والاسلام والعصر ، (بيروت – لبنان، دار الجديد ، 1998)، ص ص 136-137.

هو التأثر بالغرب من دون الاخذ بأسس الحضارة الغربية، وهو مايشكل اهتزاز بالشخصية، مابين ثقافتين مختلفتين فالثقافة التي تحكمنا لاتتفق مع الحضارة التي تشكل اساس حياتنا العملية[41].

على الرغم من المعوقات التي اشار اليها خاتمي في اعلاه فأنه يطرح حلولاً لها تنبع من التسليم بتعدد وتباين الاراء لكونها حقيقة ضاربة في الجذور لامهرب منها في طبيعة الانسان والمجتمع البشري، وبالتي لابد من توفير اجواء تتلاقح وتتواجه فيها الاراء، وفي جو من الحرية والاحترام وان يكون العدل والمنطق هو الفيصل بالحكم، وهو ما يجعل التطور ممكناً.([42])

والمعوقين المتمثلين بالتاريخ والاستعمار بالامكان التغلب عليهما عن طريق مساهمات المفكرين من المسيحيين والمسلمين على حد سواء لغرض التعارف ونشر المعرفة المتبادلة في شتى المجالات للوصول الى الهدف المشترك الذي يتطلبه العالم الاسلامي والعالم المعاصر ، معرجاً على ملء الفراغ الروحي (بالعودة الى الدين) الذي يعد السبب الرئيسي للازمة الموجودة في العالم خلال القرون الاخيرة نتيجة لتحرر الحضارة الغربية منه وفق مبدأ العلمانية، معبراً عن الاداة الرئيسية للحوار المتمثلبالمنطق وليس شيئاً اخر غيره، منوهاً الى الثورة الاسلامية في ايران وبالاستناد الى قيمها وتصوراتها، مستعدة وبشكل كامل لفتح مجالالحوار وفي المجالات كافة مابينهم ومابين الحضارة الغربية والعالم المسيحي والاديان كافة بغية الوصول الى سلام دائم، مقابل العالم الذي تحكمه المجازر والقوة والخديعة والاغتيال قائلاً: (نحن نؤمن بأن التوصل الى السلام العالمي الدائم الذي تحتاجه البشرية يكون ممكناً من خلال الحوار والمناقشات وتحكم المنطق في العلاقات بين بيني الانسان ونبذ التعصب والتزمت)[43].

نقد زكي الميلاد ما طُرح عن مفهوم حوار الحضارات ولاسيما بعد ماذهب اليه محمد خاتمي بشأنها في خطابه الملقى في اجتماع الجمعية العامة للام المتحدة المبين انفا، مشيراً الى ان فكرة حوار الحضارات لم تتحول الى نظرية واضحة المعالم متماسكة ليمكن القول بأن العالم العربي والاسلامي يمتلك نظرية في اطار حوار الحضارات التي تحدد شكل العلاقة ونمطها مع الذات ومع العالم على اساس مفهوم التقدم والتمدن، منوهاً الى ان الفكرة المذكورة لا زالت تدور في مجال كونها مجرد دعوة عامة ولم تتحول الى نظرية لنعرف مانريد منها لذواتنا ويصدق هذا الامر في مرحلة ماقبل وبعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

---

[41] المصدر السابق ، ص22. و محمد خاتمي وعباس علي عميد زنجاني وعبد العلي قوام، مصدر سبق ذكره، ص 205.
[42] محمد خاتمي وعباس علي عميد زنجاني وعبد العلي قوام، مصدر سبق ذكره، ص203.
[43])حمد خاتمي، مصدر سبق ذكره ، ص ص 138-140.

فالدعوة لحوار الحضارات متصفة بالعمومية والاختلاف نازعة نحو العالمية والكونية ولمواجهة صدام الحضارات وبالاشارة الى دعوة الاسلام الى الانفتاح والحوار والتسامح مع الاخر. كل هذه المبررات تعد غير فعالة وغير مؤثرة لعدم القدرة على التراكم واستيعاب التطور في مجالات واتجاهات محددة ولافتقاده لخطة استراتيجية واضحة المعالم، وهو طرح يعبر عن قيم ومثل اخلاقية نبيلة ورغبات وطموحات لايتأثر بها العالم ولايصغي اليها بالمعتاد وهو المحكوم بمعادلات السيطرة والقوة والثروة والتفوق[44]. وبالتالي فأن مفهوم حوار الحضارات موجه لوظيفة دفاعية غرضها رد التشويهات والاسقاطات التي تعرضت له الحضارة الاسلامية والثقافة الاسلامية، مؤكداً على ان العالم الاسلامي ليس هو الطرف الذي بأستطاعته ان يقنع العالم بمسألة حوار الحضارات او يؤثر في اتجاهاته نحو هذه المسألة، لان من يفقد الحضارة والتمدن لا يُعترف له بأن يكون مؤثراً او شريكاً في مسألة حضارية عالمية كبرى كمسألة حوار الحضارات، وهو مايفتقده العالم الاسلامي الذي ينتمي لحضارة باتت من الماضي، مفتقداً اليها في الحاضر. طارحاً مبدأ التعارف كشرط مسبق للحوار الحضاري الذي تقع عليه مسؤولية تحديد مستويات الحوار والتعاون واتجاهاتها وانماطها، ودور التعاون الكبير الذي لهامكانية في ازالة مسببات الصدام والنزاع بين الحضارات والامم، معولاً على الدين الاسلامي وهو من اعظم الديانات السماوية واكملها واكثرها انتشاراً وتوسعاً في العالم، الذي لايتنافر مع المدنية متناغماً معها باعثاً املاً في المستقبل، وقدرته على التجديد والاجتهاد متكاملاً فيه النقل والعقل والعبادات والشريعة والاخلاق والفقه والالهيات، الذي لايمكن للعالم الاسلامي النهوض بدون هذا الدين الذي ينبغي التأسيس عليه والانطلاق منه[45].

الخاتمة والاستنتاجات :

تستخلص دراسة مفهوم حوار الحضارت في الفكر السياسي الايراني المعاصر جملة من الاستنتاجات نبينها على النحو الاتي:

1- ضرورة الحوار الحضاري بين الثقافات والحضارات المختلفة نتيجة للحاجة اليه وفق حركة الانسان بالتاريخ ومايصاحبه من احداث ومؤثرات تستلزم ذلك الحوار وتتطلب ايجاده، وعده وسيلة لبلوغ الاهداف عن طريق الاعتراف بالاخر وعدم الغائه او فرض الهيمنة عليه، فمنطلقه التسامح والتفاهم

[44] زكي الميلاد، مصدر سبق ذكره، ص ص 116-117.
[45] المصدر السابق ، ص ص 117-119. وكذلك ص 156.

ومفارقة الهوى والباطل، مع احترام خصوصيات الاخر و الحيلولة دون طمسها او تشويهها ولتحقيق الغايات بالطرق السلمية، وقد انقسم الباحثين في موضوع حوار الحضارات، فالبعض اشار الى انها فكرة لاتعنى بالجانب السياسي الا من بعيد، اما البعض الاخر فقد اشار الى انها فكرة تنطلق من الجانب السياسي الى بقية الجوانب الاخرى، وما يترتب على كلاهما.

2- ومن مسببات تعزيز فكرة حوار الحضارات وجود الاختلاف والاقرار بالتعددية كونها مسلمة جبل عليها الانسان منذ خلقه، ولتبادل الثقافات والعلوم مع الحضارات الاخرى، والدعوة الى الاخذ بفكرة حوار الحضارات نتيجة كرد فعل على نظريتين احدهما غربية دعت الى الصراع بين الحضارات وفق روادها كبرنارد لويس وصموئيل هنتغتون، ولمواجهة العنف والقوة اللذان سادا العلاقات بين الدول والاخرى مزيج مابين الفكرين الغربي كدعوة روجيه جارودي الى التفاعل مع الحضارات المختلفة ،وما انعكس واثر سلباً على مقومات الحياة لدى الشعوب، والفكر الاسلامي التي دعا اليها انطلاقاً من فقدان وجود العقلية الموضوعية والعقلانية بغية الجنوح الى الحلول السلمية والابتعاد عن العنف والصراع ورفض الاخر في التعامل، والدعوة الى المساواة مع الجانب الحضاري الغربي مقابل حجب حقوق معينة بذاتها لامتلاكها من قبل المركز القوي على حساب المحيط الضعيف. ولنفي تهمة التطرف والارهاب عن الاسلام والمسلمين.

3- انقسم الفكر السياسي الايراني المعاصر تجاه مفهوم فكرة حوار الحضارات مابين تيار محافظ تقليدي رأى بعدم وجود حاجة للحوار بين الحضارات المختلفة بوحدة المصير والدين لاختلاف العقائد والمسلمات فيهما، فضلاً عن اختلال توازن القوى بينهما، وهو مايجعل اطراف الحوار غير متكافئة وبالتالي فأنه لن يحقق الغاية المرجوة منه لرغبة الطرف القوي بفرض شروطه ومعتقداته على الطرف الاقل منه قوة .

4- ان المركب الحضاري للفكر السياسي الايراني المعاصر غير قابل للانحلال والذوبان في المركب الحضاري الاخر المختلف عنه لكون الافضلية والتمايز بين الناس على اساس التقوى وبحسب الدين الاسلامي، في حين يشير الطرف الاخر للمركب الحضاري بضرورة الانحلال والذوبان والاخذ بالحداثة الواصل اليها فكره، كونها سنة لابد وان تحدث عن طريق التاريخ وان كان بطريق القوة والجبر ان تعذر الاخذ بها بطريق الاختيار. ذلك ان الفكر السياسي الايراني المعاصر نظر في هذا الجانب الى المسلمات السلبية لدى الحضارات الاخرى والتي بررت فكرة رفضه لحوار الحضارات معها.

5- يتجه الفكر السياسي الايراني المعاصر المؤيد لمسألة حوار الحضارات بالانطلاق نحوها من الاسلام وما يعتبره من اسس للتفاهم والحوار والتسامح التي انبنت عليه اسسه وثوابته ووفق النهج القراني ومايدعو اليه وفق الايمان بالتعددية والاختلاف. اذ اضحى التعامل والاعتراف بالحضارات الاخرى ولاسيما الغربية امراً حقيقي واقع لامفر منه، مشيراً الى ضرورة توفر شروط معينة لنجاح الحوار بين الحضارات ترتكز على التفاهم والاحترام والمنطق والالتزام بالحجة والبرهان، رافضاً الحوار وفق اجواء الهيمنة والتعصب وفرض الرأي من واقع القوة والاستكبار، وهو بذلك يتفق مع الاتجاه الرافض لحوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر بضرورة تكافئ الطرفان وتوازن قواهما لنجاح الحوار وتحقيق اهدافه.

6- نجد ان الفكر السياسي الايراني المعاصر محقاً في مسألة رفضه لفكرة حوار الحضارات مع الطرف المستكبر والقوي الذي يتحاور بدافع من القوة والاستكبار ولغرض فرض الهيمنة والوصول عبر النفوذ لتحقيق الاهداف التي يرجوها الطرف القوي، ومن دون تحقيق المساواة في شروط الحوار وتوازن القوى بين اطرافه التي يشير اليها الفكر السياسي الايراني المعاصر، وهو ما يستلزمه بعد ذلك من خسارة قيم معينة وجعله خاضعاً لنفوذ الاقوى وبالنتيجة لن تتحق متطلبات الحوار واهدافه. الا انه لابد من التفكير في مسألة رفض الحوار وماهي النتائج المترتبة عليه والاثار الناجمة منه وانعكاساتها على المجتمعات والشعوب كافة.

7- تطرق الفكر السياسي الايراني المعاصر الى فكرة حوار الحضارات بشكل غير مباشر، عدا ما اشار اليه محمد خاتمي في مؤلفاته بمفهومه عنها ودعوته اليها وفق المبررات التي طرحها.

التوصيات:

توصي الدراسة وفقاً لما ورد اعلاه بمجموعة من التوصيات علها تساهم في فهم فكرة حوار الحضارات وطريقة التعامل معها لتحقيق اهداف المتحاورين ولبلوغ السلام المنشود:

1- ضرورة السعي نحو تعزيز مجال السلام في العلاقات الدولية عن طريق الحوار الحضاري وانكار منطق القوة والتعنت لان الحروب لم تجلب للبشرية الا الدمار والخسارة لاطرافها.

2- فعالية الحوار الحضاري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون السياسية في حالة عدم توافق المصالح السياسية بين اطرافه، وهو مايتطلب بناء القدرات الذاتية للدولة وتعزيزها،

لاسيما مع مرتكزات المدرسة الواقعية وروادها، لتجنب الصدام العسكري وهو ما يحقق نوعا ما من مفهوم " السلام الساخن " الذي يرتكز على الية الردع وليس المواجهة العسكرية.

3- تطويق نظرة الطرف الاخر في الحوار، ومحاولة فهم مصالحه المشتركة مع اطراف الحوار، وتحديد شروط الحوار، لتأمين سلامة خطوات الحوار الحضاري واجراءاته لمعرفة مدى انجازه للهدف الموجه له، وفي حالة معرفة ان الحوار يسير في طريق غير طريقه فلابد من ايقاف الحوار او تغيير الطرف المتشدد المتحاور معه.

4- الوقوف في وجه الدعاية السياسية كأشاعة مضادة تجاه الدول الموجهة بحقها وعدم ترويجها اعلامياً، الا بعد التحقق من صحتها ، للحيلولة دون التأثير على مكامن الحوار الحضاري ان تحقق له الوجود مع الدول المثار بحقها تلك الاشاعة والدعاية السياسية .

قائمة المصادر :

أولاً: القران الكريم.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

1- ابراهيم بن ناصر الناصر، حوار الحضارات او العلاقة بين امة الاجابة وامة الدعوة، مجلة البيان،(الرياض، عدد2، 2004).

2- الامام روح الله الموسوي الخميني، الحكومة الاسلامية، ترجمة واعداد: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني،(بيروت –لبنان، دار الولاء للطباعة والنشر والوزيع ،2011).

3- حسين كتشويان نيان، معرفة الحداثة والاستغراب حقائق مضاد، ترجمة :مسعود فكري ومحمد فراس حلباوي، سلسلة الدراسات الحضارية ، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،2016).

4- زكي الميلاد، المسألة الحضارية كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير، سلسلة الدراسات الحضارية، ط2،(بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2008) .

5- سمير سليمان، الامام الخميني والمشروع الحضاري الاسلامي: قراءة في خطاب الصراع والاستنهاض، سلسلة رواد الاصلاح 2، (ايران، مؤسسة التوحيد للنشر الثقافي،1998).

6- سناء كاظم كاطع، حوار الحضارات في الفكر الاسلامي المعاصر: دراسة تحليلية في المضامين الفكرية،(بغداد، مكتب الغفران للخدمات الطباعية،2013).

7- طاهر محمد احمد الريامي، حوار الحضارات، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 12، المجلد 15، 2016.

8- عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار والتفاعل الحضاري من منظور اسلامي، ط2، (الرباط، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيسكو، 2015).

9- عبد الكريم سروش، التراث والعلمانية: البنى والمرتكزات: الخلفيات والمعطيات، ترجمة : احمد القبنجي،(العراق- النجف ، دار الفكر الجديد، 2007).

10- عبد الكريم سروش، العقل والحرية والديمقراطية في الاسلام، ترجمة: معين الامام، (المملكة العربية السعودية ، العبيكان للنشر ، 2007).

11- عبد الهادي الفضلي، الاسلام والتعدد الحضاري:بين سبل الحوار واخلاقيات التعايش، اعداد وتقديم:حسين منصور الشيخ ،سلسلة الدراسات الحضارية ، (بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، 2014) .

12- غالب ناصر ،مباني الدين التجريبي والتعددية الدينية في فلسفة عبد الكريم سروش، اصدارات مركز الفكر المعاصر،(د.م، مركز الفكر الاسلامي المعاصر،2012).

13- مجموعة مؤلفين ، حوارات مع عبد الكريم سروش، سلسلة اصدارات مركز الموعود الثقافي، (الكويت ، مجلة نصوص معاصرة، 2013).

14- مجموعة مؤلفين، محمد حسين فضل الله العقلانية والحوار من اجل التغيير والنهضة ،سلسلة اعلام الفكر والاصلاح في العالم الاسلامي، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،2010)

15- محمد خاتمي وعباس علي عميد زنجاني وعبد العلي قوام، ندوة: رؤى في الثقافة السياسية، مجلة قضايا اسلامية معاصرة ، عدد 2، لبنان، 1998.

16- محمد خاتمي، مطالعات في الدين والاسلام والعصر، (بيروت – لبنان، دار الجديد، 1998).

17- محمد علي التسخيري، الحوار مع الاخر، (ايران، المجمع العالي للتقريب بين المذاهب الاسلامية،2003).

18- محمد محفوظ، الاسلام والغرب وحوار المستقبل، (بيروت، المركز الثقافي لعربي،1998)

19- مراد هوفمان، الاسلام في الالفية الثالثة ديانة في صعود، ترجمة: عادل المعلم وياسين ابراهيم، د.ط، (د.م، مكتبة الشروق، د.ت).

20- مرتضى مطهري، قضايا الجمهورية الاسلامية، (بيروت –لبنان، دار الهادي،1981).

21- مرتضى مطهري، الاسلام ومتطلبات العصر،سلسلة واثار الشهيد مرتضى مطهري،(بيروت ،دار الارشاد للطباعة والنشر والتوزيع،2012).

22- مرتضى مطهري، المجتمع والتاريخ 5، ترجمة: مرتضى الحسيني، (ايران، وزارة الارشاد الاسلامي، 1202هـ.ق).

23- هنية مفتاح احمد القماطي، ازمة الحوار الحضاري في عصر العولمة،دراسة منشورة على شبكة المعلومات الالكترونية.

شبكة الانترنيت:

1- باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في ايران مابين المتغيرات والقضايا، متاح على التغيير20%السياسي/**hadaracenter.com/pdfs/pdf**تاريخ الدخول2018/8/31.

2- راغدة درغام، لئلا يبقى حوار الحضارات المطلوب مجرد حوار طرشان،25 سبتمبر، 1998، جريدة الحياةالالكترونية، متاح على:www.alhayat.comتاريخ الدخول2018/8/1

3- محمد احمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية العلاقة الايرانية العربية:دراسة حالة، متاح على: **https://journals.ju.edu.jo/Dirasat Hum/article/download/480313301**تاريخ الدخول2018/8/31.

4- مركز القدس للدراسات السياسية، ايران 25 عاماً على الثورة التحديات الخارجية والداخلية متاح على :**cms.alqudacenter.org/fileman/uploads/pdfs/Iran.pdf**.تاريخ الدخول2018/8/31.

إيـران فـــي الإدراك الإستراتيجي العراقي

أ.م.د حيدرعلي حسين

جامعة النهرين، العراق

ملخص:

برغم حالة الغموض الذي يحيط بالتخطيط الأستراتيجي العراقي، إلا إنه يسعى إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تحديد مسار الأسراتيجيات وتفعيلها على وفق نمط من التفاعل والإرتباط بينها، من أجل تعزيز قدرات العراق كدولة إقليمية لها تأثير في البيئة المحيطة ولا سيما إيران .

لذا ينبغي على العراق أن يتعامل مع إيران من منطلق التفاعل مع ألاهداف الأستراتيجية الكبرى التي لا تقف عند حدود معينة وبإبعاد مختصرة، فهي متعددة ومتشعبة ترتبط بدرجة عالية موضوعة الأمن القومي، والمصالح.

على هذا الأساس لا بد أن تكون الأستجابة العراقية للادراك المتكون تجاه إيران منسجمة مع المعطيات الآنية والمستقبلية ولابد من تحديد ملامح إستراتيجية متماسكة تنسجم مع تحولات البئية الأقليمية والبعد الداخلي في العراق ترتكز على معايير الأستجابة الأستراتيجية لمدركات الأمن والأقتصاد والسياسة.

Abstract:

Iraq's strategic perception of Iran is moving toward dealing with Iran's major strategic goals, which are linked to national security and interests.

On this basis must identify the identification of strong strategic features consistent with the changes in the territorial environment and the internal dimension in Iraq and based on the strategic response to security, economy and politics.

مقدمـة:

تناولت الكثير من الدراسات الإستراتيجية موضوعة العراق في الرؤى الأستراتيجية الدولية والإقليمية، إلا إن هذه الدراسة قد تختلف عن ما سبق، كونها تسلط الضوء على الموضوع من زاوية أخرى هذا الحقل المعرفي ألا وهي دراسة الإستراتيجية العراقية والتركيز على إيران ومكانتها في الأدراك الأستراتيجي العراقي .

ولابد من التأكيد على إن إيران تحتل مكانة متميزة على سلم أولويات التفكير الإستراتيجي العراقي لعدة عوامل يأتي في مقدمتها القرب الجغرافي والعلاقات المشتركة ومقومات القوة التي تتوافر عليها، ومقدار تاثيرها في المعادلة السياسية العراقية، هذا ما جعل هذه الدولة إحدى القوى الفاعلة في المنطقة وعنصرا أساسيا في تقرير التوازنات الإقليمية القائمة فيها.

وبرغم الغموض الذي يحيط بالتخطيط الأستراتيجي العراقي، إلا إنه يسعى إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تحديد مسار الأسراتيجيات متعددة وتفعيلها بالتوازي والتزامن وفق نمط من التفاعل والإرتباط بينها، من أجل تعزيز قدرات العراق كدولة إقليمية لها تاثير في البيئة الإيرانية

وبالحديث عن توجهات إستراتيجية العراق بوضعه الراهن ازاء النطاق الاقليمي القريب وبالتحديد إيران، إنطلاقا من عناصر تأثير العراق في هذه الدول والفعل ورد الفعل ولإدراك العراقي لطبيعة البيئة الأقليمية ومصالح الطرف الثاني فيه، وحجم التفاعلات الجارية وإنعكاس ذلك في الإستراتيجية التي يتبناها. ومن هذه المنطلقات فأن العراق أصبح يؤثر في مجاله الحيوي عبر توجهاته السياسية والأحداث التي تجري على أرضه ومخرجاتها.

كل هذه العوامل مجتمعة جعلت من العراق نقطة ارتكاز منتجة لصراعات بين القوى الفاعلة . وبسبب من هذه العوامل فأن أي تغيير يشهده العراق سيكون نتاج للصراع والتفاعل بين تلك العوامل والقوى الأقليمية والدولية المرتبطة بها، فموقع العراق الأستراتيجي يزيد من تعقيد الأمور مع الدول الاخرى. كما إن حالة الترابط في السياسة الدولية بين الدول من حيث توازن القوة وإعادة توزيعها تؤثر في السياسات الإقليمية، لكون التغيير الذي يحدث في دولة ما تنعكس أثاره على دول المنطقة عموماً، وهو أمر ينطبق على العراق الذي يشهد في المرحلة الراهنة تغييراً معقداً تجد فيه دول الإقليم تهديداً لها خصوصاً وإنه حدث بفعل تدخل قوى كبرى خارجية لها إستراتيجية تتقاطع مع البعض من الدول الإقليمية وتؤثر عليها في المدى البعيد.

اهمية الدراسة : أهمية هذا الموضوع تنبع من معالجته لإستراتيجية العراق في التعامل مع إيران القوة الصاعدة إقليميا بعدها فاعلا مهما ومركزيا في المنطقة إلى جانب عده موضوعا لم يحظى بالدراسة الكافية نتيجة لمسببات أهمها غياب التحرك والتفكير الاستراتيجي الواضح للعراق طوال المرحلة الماضية.

اشكالية الدراسة :ينطلق البحث من إشكالية محددة تتمحور حول التخطيط الإستراتيجي للعراق وإن كان بشكل غير ملموس كحال غيره من دول الجوار إلا إن الدراسة عن كثب توضح وجود آلية وأهداف للتحرك الإستراتيجي للعراق .

فرضية الدراسة : يستند البحث إلى فرضية أساسية مفادها ان إيران تحتل مكانة بالغة الإهمية على سلم أولويات صانع القرار الأستراتيجي العراقي، لذا فأن الأدراك العراقي لهذه الأهمية والتي تنبع من عوامل أساسية مؤثرة في البئية والبنية العراقية تولد عنه إستجابة محددة لمعطيات الدور والتأثير الإيراني في عموم المشهد العراقي بالأضافة إلى جملة من العوامل المهمة التي تظافرت لتؤكد هذه الأهمية .

وبالإستناد إلى ذلك يمكن الحديث عن رؤى للاداء الأستراتيجي العراقي تجاه إيران تعتمد في جزء كبير منها على طبيعة العلاقة السائدة وشكل التفاعل والبيئة الأقليمية ومعطيات المكانة والعمق الأستراتيجي بأبعاده كلها .

منهج الدراسة:تستند الدراسة على منهجية مركبة قوامها الوصف والتحليل المعياري من أجل تقديم موضوع الدراسة بصيغة واضحة ومكتملة .

هيكلية الدراسة : لقد تمت معالجة الموضوع بصورة مركزة وبطروحات دقيقة عبر ثلاث محاور إذ تناول المحور الاول موضوع الرؤية العامة للإستراتيجية العراقية، في حين ناقش المحور الثاني موضوع إيران ومكانتها في العمق الأستراتيجي العراقي، أما المحور الثالث فقد سلط الضوء على طبيعة الإدراك العراقي لإيران كقوة فاعلة كما تناول بالبحث طبيعة الأداء الأستراتيجي العراقي تجاه إيران .

المحور الأول: رؤية عامة للإستراتيجية العراقية تجاه إيران

ثمة توصيفات عديدة لإستراتيجية الدولة الخارجية، غير أن أكثرها واقعية هو الذي يعدها (آلية تحرك الدولة تجاه محيطها أو دول إخرى والذي يكون نابعا من تصور ورؤى ومعطيات سياسية وإقتصادية وجيوسياسية)، وفي ضوء هذ التوصيف يمكن أن ترسم الدولة أنماط تحركها ومقومات أداءها من حيث القدرة على التأثير في محيطها الخارجي.

ولكي تتشكل صورة إستراتيجية بلد ما على نحو واضح المعالم لابد أن تؤخذ بنظر الإعتبار جملة من العوامل التي تتفاعل فيما بينها لإخراج هذه الصورة ومن ثم إسباغ عليها صفات القوة والمنعة أو الضعف والإنكسار.

ومن أهم هذه العوامل الحجم العام للدولة والقوة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والقوة العسكرية والنظام السياسي الحاكم[1].

وبالنسبة للعراق محور الدراسة، فأن عدم وضوح رؤيته إستراتيجية جعل هذه السياسة تعيش ردود أفعال متناقضة جعلت العراق يفقد حيزا كبيرا من مقومات الفعل الخارجي ويصبح الحلقة الأضعف في الأستقطابات الأقليمية .

وتشير التطورات الحاصلة في المنطقة، وبالتحديد في عمق العراق الأستراتيجي والتفاعلات الجارية والسياقات التي تجري في إطارها إلى مدى عمق المتغيرات الجارية في إسس الإستراتيجيات الدولية والإقليمية في مرحلة مهمة يتشكل في إطارها النظام الدولي، فالتركيبة الجيوسياسية التي عليها المنطقة اليوم لم تعد مجدية من حيث إستمرار التحالفات الأقليمية والتوازنات الأستراتيجية التي غيرت طبيعة الرؤى والتفاعلات السياسية والاقتصادية والامنية بالشكل الذي جعل العراق محور تجاذبات وإستراتيجيات متصارعة تسعى إلى بلورة خارطة تحالفات اقليمية تقوم على إسس متشابكة من المصالح المتصادمة والمتصارعة والمجتمعة أيضا.

وبالإستناد إلى هذا الطرح فان ملامح الأدراك الإستراتيجي العراقي تجاه إيران يمكن أن يتحدد ضمن إطار معين هو الأستفادة من التغييرات والتطورات السياسية التي تشهدها المنطقة، ومحاولة التأثير بها وبأبعاد متعددة والسعي نحو امتلاك بعض عناصر المبادرة تجاه إيران والتحرك من أجل المشاركة في صياغة التركيبة الجديدة للتحالفات عبر موقف داخلي قوي يسمح بالأنطلاق وبفاعلية نحو الخارج والمساهمة في هيكلية التحالفات الإقليمية من خلال الأستفادة من تطور مكانة إيران في الأستراتيجية الأمريكية، إلى جانب تقوية وتعزيز العلاقات ضمن بيئة جيواستراتيجية متقاربة ومحددة، لذا فأن محاور الإستراتيجية العراقية تجاه إيران يمكن أن تسير في إتجاهات معينة لعل الأهم منها الجانب الأمني والتعاون الأقتصادي[2].

وبرغم الصعوبة التي تكتنف إمكانية وصف معالم الإستراتيجية العراقية تجاه دول الجوار وتحديدا تجاه إيران، مع ذلك فأن العراق يدرك إن إيران تمتلك مقومات الربط الأستراتيجي بين الوسائل بالأهداف، وتستطيع

تحقيق الأهداف بما لديها من وسائل. وفي الوقت ذاته يدرك إنه يقع ضمن الأهداف المحورية للسياسة الأيرانية، إضافة لإدراكه أثر إفتقاده للواقع التكتيكي والعملي المطلوب بغية التعامل والأحتكاك مع الاخرين. ويعي أيضا إن إيران تستحوذ على أنواع من الإستراتيجيات وتستطيع توظيفها مجتمعة لخدمة مصالحها بالمقابل لا توجد إمكانية للإمساك بما يتوافر عليه العراق من قدرة نسبية وتوظيفها إستراتيجيا تجاه إيران. لذا كان لزاما أن يكون الإدراك الإستراتيجي المرحلي للعراق مستندا إلى فهم محتلف قوامه الإستفادة من إيران عبر تحقيق عملية الربط المصلحي العراقي الإيراني الأقليمي الدولي .

فأحتلال العراق ولد توترا إقليميا ناجما عن إرتفاع سقف الطموحات الأمريكية التي تمثلت بشرق أوسط كبير، ويمكن القول أيضا إن البيئة الاقليمة التي نتجت عن الوضع الذي خلفة الوجود الأمريكي في العراق رفع من سقف الطموحات للقوى الإقليمية، بل للجماعات السياسية والعسكرية المنتشرة في العراق وغيره، بشكل أدى إلى خلق توترات وصراعات يصعب التحكم بمسارها. فبعض المتغيرات لا تخضع لمنطق المعادلات السياسية التقليدية وإنما تعمل على إرباك هذه المعادلات وخلق معادلات سياسية جديدة[3]. لذلك نجد إذا ما تتبعنا الخط البياني للتأثير العراقي في معادلة التوازن الاقليمية، إن المتغير العراقي وما نتج عنه ادى الى ايجاد حالة من الترابط الوظيفي بين الاطراف الفاعلة في المنطقة، فبفعل تضاريس البيئة الأمنية الإقليمية تصب سيناريوهات المشهد العراقي في حوض مستقبل دول جواره بشكل أو باخر، لذا فمن البديهي أن تشارك الأقطاب الإقليمية في معادلة التوازن الإقليمي من اجل تعزيز مصالحها وتقوية مكانتها الدولية خصوصا في معادلة التوازن الدولي (التوازن الإستراتيجي المستقر). وإستنادا على ذلك تعكف الدول على صياغة إستراتيجية واضحة لضمان التفوق والتقاطع الإقليمي، وينتج عن ذلك مصالح وأهداف أساسية مشتركة ترتكز على الأستقرار الإقليمي والمحلي وهذا ما تفتقده والمنطقة والعراق منذ سنوات[4].

لقد افرز تغير التوازن في المنطقة تداعيات كثيرة، ليس فقط على المستقبل السياسي للعراق بل على مستوى النظام الإقليمي بمعناه الواسع ليشمل إيران. فخروج العراق من خريطة التوازنات الإقليمية نتج عنه أوضاعا جديدة سواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى أو هبوطاً للبعض الأخر[5] وكباقي الدول فقد تولدت رؤى إستراتيجية لدى دوائر صنع القرار العراقي تتجه نحو التأسيس لنظرية في التعامل السياسي مع القوى المحيطة التي تأثر بشكل فاعل في الشأن العراقي، وعلى وجه الخصوص إيران. وتنبع هذه الرؤية من عدة معطيات لعل أهمها تأثير الوجود الأمريكي ومقدار القوة والتأثير العراقي في التفاعل الأقليمي وكذلك إدراك حجم النفوذ

الأيراني في العراق، وكذلك الجانب الأقتصادي والمحور الأمني، لذا فأن التصور الأستراتيجي العراقي لإيران يسعى لتضمين أي توازن قوى قادم سواء بين الطرفين إو إقليميا موقع العراق وتأثيره، خاصة وأن الولايات المتحدة لن تكون مجرد شريك في هذا التوازن وحسب وإنما فاعلة في تحديد شكل ونوع ونظام هذا التوازن القائم، بأعتبارها الطرف الأقوى في معادلة التوازن إلى جانب القوى الأقليمية التي ستساهم في بناء هيكلية المشهد العراقي المستقبلي[6].

إن ظهور العراق كقوة قادرة على تحريك عوامل التأثير في جيرانه سوف يقود إلى تحولات في بيئة توازن القوى الأقليمية التي أصبحت الولايات المتحدة وقوى إقليمية إخرى شركاء فيها وهذا بطبيعة الحال سيولد حالة عدم إستقرار داخلية وإقليمية واسعة النطاق. إذ سوف تحفز هذه المتغيرات إنتشار فوضى اقليمية وتضاربا في المصالح الأستراتيجية للأطراف الفاعلة على طرفي المعادلة القائمة[7].

المحور الثاني : إيران ونظرية العمق الأستراتيجي العراقي

ينبغي أن يحدد الدور السياسي الذي تمارسه الدولة في محيطها الأقليمي الخيارات المتاحة امامها في إطار العوامل المتحكّمة في محيطها الجيوسياسي. فالقوانين الجيوسياسية المتمثّلة بالمصالح تتحكّم بطبيعة الروابط بين دول المحيط الإقليمي على عكس الأحداث والظواهر الطارئة فأنها تتغير بتغيير الأسباب التي أوجدتها، هنا نجد إن التغيّرات الهيكلية الدراماتيكية في الخريطة الجيوسياسية سوف تؤدّي بالضرورة إلى تغيّر طبيعة وعمق ونوعية العلاقات بين الأطراف الأقليمية.

ويصنف العراق كدولة إقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة فهو حيث يمتلك طاقات إقتصادية وفيرة، وقدرات بشرية مناسبة وهو مهد الحضارات الإنسانية ونتيجة لمخلفات الصراعات والحروب الأقليمية والدولية خرج العراق بوضع معقد، وهذه النتائج جميعها قد أضرت بالطبيعية (الجيوسياسية) للعراق وجعلته في وضع صعب ترافق مع ضعف في الأداء والسياسية وتراجع في الدور والمكانة.

وبالنظر إلى موقعه فأن العراق يقف أمام دوائر للتحرك محددة بالنطاق الأقليمي القريب، ودوائر التحرك هذه تمتاز بوفرة من الخيارات في التعامل معه كونه يمثل عمقها الأستراتيجي الذي تتنافس حولة. ويدرك العراق إن هذه الدول هي عمق إستراتيجي له لابد من التحرك ازائها وفيها بهيكلية محددة من العلاقات والتأثيرات التي تضمن الأمن والأستقرار والتي تقلل من حدة تأثيراتها وتحدياتها .

وما دام الحديث عن الإستراتيجية العراقية وطبيعة توجهاتها إزاء إيران بعدها إحدى أهم دول العمق الأستراتيجي، فأن الفكرة هنا تنطلق من رؤية إستراتيجية للبعد الجيوسياسي في تأثيرات إيران ضمن الحزام الأقليمي للعراق في مرحلة تشهد فيها معادلة التوازن الأستراتيجي في المنطقة إختلالا واضحا في غير صالح العراق. فالمقصود (بالعمق الأستراتيجي للعراق هنا) هو المساحة أو المجال الذي يمكن للعراق أن يكون فاعلا فيها داخل دول الحزام الأقليمي وكذلك شكل وحجم التحديات التي يمثلها هذا العمق بالنسبة للعراق.

هذا المفهوم وإدراكه العلمي والأستراتيجي يأتي بأهمية فائقة في تخطيط السياسة الخارجية من إطار التنظير إلى إطار الممارسة. فمن خلال التعرف على طبيعة التحديات ومن ثم الإستجابة لها تتكون عناصر الأستراتيجية التي توفر للدولة امكانية تجاوز العوائق التي أثرت سلباً على الأنفتاح والتأقلم مع متغيرات البيئة الضيقة التي تجمع محور التفاعل كما وتوفر تصورات وسيناريوهات متعمقة، وإقامة علاقة سليمة بين التوازنات الدولية وبين السياسة الواقعية الإقليمية، وطرح مشروعات شاملة للمنطقة بأسرها، والمبادرة إلى تشكيل مجالات المصالح المشتركة والعمل على الحيلولة دون تشكل تكتلات قومية مضادة تمثل ساحات أخطار جيوسياسية[8].

وفيما يخص المجال الحيوي المفترض الذي تمثله إيران بالنسبة للعراق على وفق نظرية العمق الأستراتيجي، فأن العراق يضع إيران ضمن دائرة الدول التي يؤثر فيها بشكل مهم من ناحية الأستقرار السياسي حيث تعاني إيران من محاولات مستمرة من الولايات المتحدة وغيرها من الدول لزعزعة إستقرارها، لذا تسعى إيران من خلال سياستها الخارجية وتجميع الأوراق الأقليمية والعراق بالذات الضغط للحصول على إعتراف دولي وإقليمي بالتأثير الذي تمثله، والتوقف عن محاولات زعزعة نظامها الداخلي ، وذلك من خلال تحقيق حد أدنى من الحصانة في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية، تجعل المواجهة معها ضمن حدود الأستمرار وليس الأختراق[9]. ومن هذا المنطلق يمكن تفسير الحراك السياسي الذي تمارسه إيران وسياستها الأقليمية في العراق وسواه من دول المنطقة، والتي تتضمن أبعاد تأثيرات أي تهديد خارجي أو داخلي لنظامها أو لبرنامجها النووي، وإحتواء المعارضة وعدم السماح بأي دعم خارجي لها، لذا فأن الملف العراقي بكل أبعاده سيكون حاضرا في آلية التفاعل هذه[10].

واذا ما قدمنا رؤية تحليلية في هذا المجال فلا بد من الاشارة إلى إن العراق يدرك إمكانية تاثيره في الدور الأقليمي الأيراني حيث تقوم إيران بتبني كل ما يلزم من أدوات القوة الأقليمية في العراق التي تؤمن لها القدرة

والنفوذ للتأثير على جميع مجريات الوضع الاقليمي، كما يهم إيران أن تستخدم كل ما يمكن لها من أدوات القوة هذه للتأثير على التطورات السياسية الأقليمية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بما يتفق مع مصالحها الإستراتيجية والإيديولوجية.

وإذا ما تحدثنا عن العمق الإستراتيجي المتبادل فأن من مصلحة العراق ان يؤثر في السياسة الإيرانية بأتجاه الدفع بها نحو إستمرار العمل على إبقاءه موحدا ومستقرًا . ومن البديهي أن تتهيأ إيران لسد الفراغ الإستراتيجي ومحاولة إستخدام البوابة العراقية الصديقة لتعزيز نفوذها ليس فقط في الخليج، ولكن في المشرق العربي أيضًا. كما يهمّ إيران أن تتأكد من أن العراق – في الحد الادنى– لن يتخذ في المستقبل أي سياسات معادية لها، وفي الحد الاقصى، تريده أن يكون جزءًا من التحالف الأستراتيجي معها. وبين هذين الحدّين (الأدنى والأقصى)، تسعى إيران لتثبيت وتفعيل نفوذها في الداخل العراقي بما يجعلها جزء من معادلة أساسية لا يمكن تخطيها عند تقرير أي شأن عراقي[11].

إن وجود إيران تلك الدولة التي تسير نحو إمتلاك عناصر القوة التي تؤهلها لإن تكون قوة إقليمية كبرى وحجم وطبيعة الخلاف ومستويات التهديد التي وصلت اليها العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة، تمثل الثقل الجيوستراتيجي في العراق وهنا يصبح التوتر والمواجهة هما السمة الغالبة على بيئة التفاعل والتحرك السياسي التي يكون العراق أحد أطرافها الرئيسة.

وبالإضافة إلى ما تم عرضه من وصف لمناطق التحرك داخل اطار الدول المحددة بالنطاق الجيوسياسي، فان المواجهة ستكون واضحة من خلال الأنطلاق من نقاط إرتكاز ومناطق مركزية مما يولد(أحزمة صراع) جيوسياسية تتصارع حول الحدود والسيادة الداخلية وهو ما ينطبق على العراق مع إيران.

ومن هذا العرض فان العراق يتوسط خط جيوستراتيجي متقدم مشحون بعناصر قوة مختلفة وإرادات مقبلة على صيانة وضمان مستقبل دورها ومصالحها ومعبرة عن الذهنية الإستراتيجية المرتبطة أساسا بدور القوة العظمى التي تشرف على حركة التفاعلات.

المحور الثالث :الإستراتيجية العراقية تجاه إيران .. المدركات والأداء

تتضح الفاعلية السياسية لكل وحدة دولية عبر توظيف عناصر القوة ومعالجة مكامن الضعف في مقوماتها المادية والمعنوية وما الذي تخططه عبر إستراتيجيتها وتنفذه عبر سياستها. كما إن الفاعلية تتضح عبر السياسة العامة للدولة والتي تجسدها في سياستها الداخلية والخارجية . وبالنسبة للعراق فأن الأهمية

السياسية التي تضاف للأهمية الأستراتيجية تكمن في معالجة السلبيات والمشاكل وبناء تجربة سياسية خاصة تحيط بكل مسألة تساند هذه التجربة ويكون النجاح في بناء هذه التجربة هو الركيزة في صناعة الأهمية .

وعلى الصعيد الأستراتيجي، تشكل الأهمية السياسية والأمنية لإيران جانبا مهما في الإدراك العراقي، ومرده بالتأكيد جملة محددات مهمة يمكن أن تحدد فيما يلي :

– تعد إيران مكرتكزا أساسيا في الأمن القومي العربي أو الأمن الخليجي، وهذه حقيقة إستراتيجية وعسكرية وسياسية[12].

– بما إن العراق يضم في تركيبته الأجتماعية مجموعات عرقية متعدده ومنها الكرد كما هو الحال مع إيران، فبالتالي هناك إدراكا متبادلا بضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية للبلدين فيما يتعلق بالنوايا الأنفصالية .

– تشكل إيران فاعلا رئيسيًّا في تفاعلات الساحة العراقية، وعلى مختلف الأصعدة، إذ تمارس دورًا مؤثرًا في العراق، ورمت بثقلها للمحافظة على هذا الدور وتعزيزه بأستمرار

وهنا تلتقي مصالح البلدين على وفق رؤية إستراتيجية نابعة من الأستجابة للمدركات الموضوعية في العلاقة القائمة والتي تتلخص في :

– يدرك العراق إن إيران تشترك معه في إتصاله بمتغير خارجي وهو الولايات المتحدة الأمريكية مع إختلاف صيغة العلاقة بالتأكيد

–ينظر العراق لإيران كعنصر مهم في تقرير توازن القوى في المنطقة وطرف رئيس في أي ترتيبات أمنية إقليمية مستقبلية.

–إمكانية السياسة الأيرانية على إداء دور مهم في المعادلة الإقليمية فيما يتعلق بالجانب الأمني منها ومدى تأثير ذلك على العراق .

لقد تولد في الذهنية الأستراتيجية العراقية معطيات أساسية فيما يتعلق بالمدرك الإستراتيجي حيال إيران يتركز في التركيبة الأيرانية الأقليمية والتي تمنح إيران القدرة على أداء دور بارز في منطقة الشرق الأوسط بأعتبارها من أكبر الدول الإقليمية والتي لها مقومات أساسية ، فهي تمتلك كتله بشرية ضخمة وموقعا جغرافيا إستراتيجيا وأمتداد تاريخيا عميقا وتأثيرا معنويا متواصلا على جوارها الجغرافي، هذه المقومات دفعتها لأن تكون طرفا في المعادلات الإقليمية[13]. ومن جانب آخر، كانت مخرجات إحتلال العراق أحد الأسباب في تصاعد أهمية إيران الإستراتيجية في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة والسعي لإنجاز هذا الهدف، كما تعد

حلقة الوصل بين الشرق الأوسط وآسيا فهي فضلا عن الإمكانات العسكرية التقليدية لها نفوذ ثقافي وسياسي واقتصادي متصاعد ومؤثر، وإيران تقليديا تجيد استخدام القوة الناعمة –أي القدرة على استخدام السياسة والثقافة للسعي لتحقق مصالحها[14].

ولعل ابرز دلالات تنامي المكانة الإقليمية لإيران سعيها المتواصل والحثيث نحو تجنبها لأية توترات مع مجموع الدول المحاذية لها، وميل إيران لتصالح تدريجي مع البيئة الدولية، وبرغم أن إيران لن تحقق مكانة الدولة المركزية المنطقة خلال المدة المنظورة ، إلا أنها تضع خطاها على أول الطريق وستعرف علاقات إيران بآسيا الوسطى تنامياً متواصلاً يعزز المكانة الإقليمية لها في بيئاتها الإقليمية المختلفة[15].

ولابد من الاشارة الى ان التحرك الإستراتيجي العراقي صوب إيران ينطلق من جملة ما ينطلق منه، معرفة أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية الساعية إلى تأمين مكانتها نحو مزيد من العلاقات مع العراق عبر آليات متعددة لعل الأهم منها العمل على تحقيق التوازنات الإقليمية التي تتلاءم مع المصالح الإيرانية القومية والحرص على عدم التورط في أي سياسة يمكن أن يفهم منها إن إيران تقف ضد الوحدة الوطنية للعراق.

ولابُدَّ للمتصدي لدراسة العلاقات العراقية–الإيرانية عمومًا، أن يقف عند حقيقة الإلتصاق الجيوستراتيجي بين البلدين. فأيران تمثل البلد الأكثر انخراطًا وتأثيرًا في الواقع العراقي ، اذ تعمل على مقاربة الملف العراقي من زاوية إستراتيجية أساسية في سياستها الخارجية الشاملة لأسباب عدة لها علاقة بمعادلة توزيع القوى والصراع في المنطقة، والحفاظ على أمنها واستقرارها[16].

وفي ظل التحولات التي تشهدها المنطقة وبخاصة بعد تطورات الربيع العربي، والصراع الدائر في الشرق الاوسط وتغيير موازين القوى والأخلال بالمعادلة الأقليمية، فأن مسار العلاقات العراقية الإيرانية قد تغير بشكل دراماتيكي، وهذا التحول قاد بأتجاه أن تعمل إيران كلاعب فاعل على تكريس دورها الأقليمي وتتبنى كل ما يلزم من أدوات القوة الأقليمية في العراق وسواه، التي تؤمن لها القدرة والنفوذ للتأثير على جميع مجريات الوضع الأقليمي، كما يهم إيران أن تستخدم كل ما يمكن لها من أدوات القوة هذه للتأثير على التطورات السياسية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بما يتفق مع مصالحها الإستراتيجية والإيديولوجية، وهذا ما يجب ان يكون شاخصا أمام أنظار صانع القرار العراقي ويبقى فاعلا في الذهنية الأستراتيجية العراقية من أجل تحديد خيارات التعامل الخارجي بصورة تحقق التوازن في العلاقات مع القوى الاقليمية وتوفير إمكانية التحرك المنضبط في العلاقات والقدرة على إدارتها . وهنا سيكون لأيران دور مهم في تحديد

خيارات العراق الأستراتيجية في المنطقة من خلال التفاهمات والضمانات التي سيعمل العراق على تثبيتها مع إيران من اجل السير نحو استكمال منظومة العمل الأستراتيجي[17].

لذا فان تداعيات التحولات الأقليمية وتصاعد موجه الأرهاب وتغيير أدوار الفاعلين الأقليميين تجعل إهتمام إيران متركزا وبشكل كبير على ضمان بقاء العراق متماسكا ومستقرا مع تاثير مميز لها في بنيته السياسية، وهذا من شأنه أن يزيد فرص المناورة التي يمكن أن يتبناها العراق في إستراتيجيته تجاه إيران مستغلا مجموعة من المقومات في مقدمتها الأهمية السياسية والمحاور الأستراتيجية التي تحتاجها إيران .

وكذلك ما يمثله العراق من خيارات لإيران في إطار سعيها لفك العزلة والمناورة، فهي بحاجة للعراق كورقة ضغط فى مواجهة الغرب، تنعكس كعامل قوة لموقفها التفاوضي، ويمنحها القدرة على المناورة في ملفاتها الخلافية مع الغرب، وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالحها في العراق والتلويح بأستخدام القوة الخشنة من خلال وكلائها فى العراق والمنطقة للإضرار بالمصالح الغربية، وإلى جانب ذلك ما مثله العراق لإيران من متنفس باعتباره أقرب الأسواق لتصريف البضائع الإيرانية فى ظل العقوبات المفروضة عليها.

وينبغي على العراق أن يتعامل مع ايران من منطلق التفاعل مع أهداف إيران الأستراتيجية الكبرى التي لا تقف عند حدود معينة وبإبعاد مختصرة ، فهي متعددة ومتشعبة ترتبط بدرجة عالية موضوعة الأمن القومي، لذا لابد أن تكون الأستجابة العراقية منسجمة مع المعطيات الأنية والمستقبلية في هذا الجانب إذ لابد من تحديد ملامح إستراتيجية متماسكة تنسجم مع تحولات البئية الأقليمية والبعد الداخلي في العراق تستند إلى معايير الأستجابة الأستراتيجية لمدركات الأمن والأقتصاد والسياسة[18].

وعلى هذا الأساس على العراق أن يحسم خياراته فيما يتعلق بالسعي الأيراني لتشكيل المحور الأستراتيجي في المنطقة والذي يعد العراق أحد اهم أركانه، والذي تضمن إيران من خلاله إستقرار مصالحها وإستمرار نفوذها وتحقيق حصانه في مواجهة التحديات وصيانة أمنها القومي[16]، كما إن العراق يضع مرتكزات أساسية للتعامل مع مسار السياسة الخارجية الإيرانية بجميع أبعادها، لاسيما فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الثنائية وحدود الدور الأيراني في المشهد العراقي من ناحية النفوذ وشكل التفاعل. بالاضافة إلى إن العراق يسعى إلى أن تكون غيران بمثابة الطرف الحليف الذي يستند التحالف معه على أسس تختلف عن صيغة التحالفات مع القوى الأخرى[19].

وفي البعد المستقبلي يجب أن يذهب واضعوا الأستراتيجية العراقية بأتجاه توظيف الميل الأستراتيجي الأيراني نحو التهيئة لسد الفراغ الأستراتيجي ومحاولة إستخدام البوابة العراقية لأقامة علاقات متطورة في المنطقة وهذا يمثل مكسبا عراقيا فيما يتعلق بالمصالح القومية العليا لأيران. كما على العراق ان يقدم ضمانات إلى إيران لتأكيد موقفه من عدم إتخاذه سياسات معادية لها في الحد الأدنى وفي الحد الأقصى لا بد أن يبرز العراق قدرته على توظيف مكانته في التحالف الأستراتيجي معها. وعلى هذا الأساس فأن العراق يتبنى رؤية إستراتيجية ويسعى على تثبيت أركانها تستند في مضمونها على إن يكون العراق جزءا مهما وحاظرا لا يمكن تخطيه عند إتخاذ القرار في الشأن الإقليمي. كما أن الأداء الإستراتيجي العراقي ينتظم في إطار تحقيق نوع من التوازن في علاقات العراق بكل من إيران وتركيا في نفس الوقت. وبعبارة أادق فأن العراق يضع أمامه هدف لابد من تحقيقه، يتمثل في إمكانية (التأثير في) (وليس إمتلاك) مقاليد التحكم أو إدارة التنافس والصراع الدائر بين القوى الأقليمية على المصالح في العراق[20].

وهنا يتضح التوجه الإستراتيجي العراقي تجاه إيران عبر مسارين

الأول تحقيق توازن في العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة والغرب، والثاني لعب دور الوسيط أو الموازن او بالأحرى الطرف المهم في المعادلة الأقليمية، وهذا التوجه نابع من معرفة مدى تأثر دول الجوار ومنها إيران بالتاكيد بالأوضاع العراقية منذ تغيير النظام وحتى المرحلة الراهنة وما افرزته من تداعيات على البيئة الأقليمية التي تمثل إيران فيها أحد أهم جوانبها .

ويمكن القول إن الإستراتيجية العراقية تجاه إيران لابد وأن تقيم مدى إمكانية إستثمار وتسخير مقومات ومعطيات التاثير التي يتوافر عليها العراق أو التي يتفوق بها في ميزان المصالح الأستراتيجية الإيرانية من أجل تحقيق مكاسب في إطار العلاقات مع إيران بجميع الأبعاد لذا فأن مستقبل المصالح الإستراتيجية الإيرانية في العراق، سوف يرتبط بمتغيرات داخلية ومؤثرات خارجية.

خاتمة:

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا، إن لإيران أهمية كبيرة في المدرك الأستراتيجي العراقي فأيران بحكم الموقع الجغرافي والثروات وفاعلية الدور الأقليمي، ستبقى على الدوام ذات أهمية إستراتيجية للعراق .

ويمكن القول إن العنصر الأساس في التوجه الأستراتيجي العراقي نحو إيران يتمثل في مكانة إيران ضمن محور الدول التي يؤثر فيه بشكل مهم من ناحية الأستقرار السياسي بالاضافة إلى المعادلة الأمنية إلى جانب النفوذ والصراع الأقليمي. لذا فأن العراق وعبر مسار إستراتيجيته لابد وأن يجري عملية إعادة تقييم لجميع معطيات المرحلة الراهنة من أجل البناء المستقبلي فيما يتعلق بالأداء الاستراتيجي وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران وباقي دول الجوار، وذلك لصياغة إطر محددة للتحرك الأستراتيجي الفاعل الذي يمنح العراق هامشا مهما للحركة في اطار بيئة مضطربة تشهد تحولات كبيرة في شكل وطبيعة التحالفات والتفاعلات.

ان الإستراتيجية العراقية تجاه إيران تمر بحالة من التفاعل الشديد مع إستراتيجيات قوى إقليمية ودولية تسعى لتحقيق مصالح عليا في المنطقة. لعل الأبرز والأهم منها مشروع العالمية الأمريكي، وخصوصا وإن العراق اليوم يمثل نقطة إرتكاز لكل من المشروع الإقليمي الايراني، ومشروع الولايات المتحدة الذي يتمثل في القيادة العالمية لها والذي يعتبر تأمين مصالحها في ما يعرف (بقوس المصالح الأمريكية) الممتد من منطقة الخليج إلى حوض بحر قزوين أمر حيويا وأساسيا لتحقيق الهيمنة. وعليه فإن الأحتمالات المستقبلية للإستراتيجية العراقية تنحصر ضمن هذا التفاعل ومن ثم مخرجاته وإنعكاساته.

الهوامش

1- لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقةالعربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات دكتوراه 73،بيروت، 2009، ص41 ومابعدها، كذلك ينظر لطيف القصاب، سياسة العراق الخارجية و الاحترام الاستراتيجي، مركز المستقبل للدراسات، http://mcsr.net/about/aboutus.html

2- حمد سليمان سالم الرحاحلة ، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط التحديات والفرص، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2014 ، ص 20

3- لانهام ميريلاند، المسألةالكردية في تركيا، ناشرون، ١٩٩٨ ،عمان،ص 45

4-مهند العزاوي، العراق بين التوازن الاستراتيجي والتهديدات الخارجية و الداخلية (صراعالأجندات)، العرب الاسبوعي، السبت 31 / 10 / 2009

5- ظافر محمد العجمي، أثر الانسحاب الأميركي من العراق على دول الخليج، مركزالجزيرة للدراسات، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/69980616-821A-4767-94D4-F080CEED9ED6.htm

6- علي حسين باكير، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، اراءحول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد 73، اكتوبر 2010، ص 27

7- ياسر قطيشات، تداعيات احتلال العراق على توازن القوى الإقليمي في منطقةالخليج، 23 اذار، 2006 ، كذلك ينظر،الحسان بوقنطار،الأزمة العراقية – الأميركية والمواقف الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، تحليلات سياسية، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3AC2CAA6-3DBC-4E72-8BDB-D439F1F6FF10.htm

8-ينظر محمد السعيد ادريس، مازق العمق الاستراتيجي التركي، على الرابط http://www.alraynews.com/Papers.aspx?id=12467

9- محمد عبد السلام، إقليم بلا نظام، البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، 31 اكتوبر 2012 على الرابطhttp://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/12/1499/%D9%85%D9%86

10- انتوني كوردسمان،العراق محور رئيس في الصراع الاستراتيجي الأميركي- الإيراني، المركز الخبري، اكانيوز، /http://www.aknews.com/ar/aknews/8/296139

11- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة، محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت،الدوحة، 2011 ،ص 38

كذلك، ينظر : محمد السعيد إدريس, إيران وبناءالدولة العراقية : المصالح والسياسات , السياسةالدوليةالعدد 162 المجلد 40 اكتوبر. 2005

(12) جورج فريدمان، مستقبل العراق :البحث عن توازن تجاه ايران، مجلة المستقبل العربي، العدد (304)،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2005/4)،ص 84

(13) أيمن المشاقبة و سعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط(مرحلة ما بعد الحرب الباردة) ، ط1 (عمان، دارالحامد للنشرو التوزيع، 2012)، ص 173

(14) محمد ياس خضير، امن الخليج في ظلال تحولات الإقليمية الجديدة، مجلةدراسات دولية،العدد 53(جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2012) ،ص 138

(15) وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مقال منشور على موقع الجزيرة للدراسات،عل بالرابط http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html

(16)محمد السعيد إدريس، إيران وبناءالدولة العراقية : المصالح والسياسات، السياسة الدولية العدد 162 المجلد40 (أكتوبر 2005)

(17) يناير الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران وواشنطن، السياسةالدولية، العدد 175 . المجلد 44.2009

(18) ثلاثون عاماًعلى قيام الثورة الإسلامية في إيران، السياسية الدولية العدد 176 المجلد 44.إبريل 2009

(19) محمد مجاهد الزيات، إيران والأوضاع في العراق، أوراق الشرق الأوسط، العدد 36 ، مارس 2007

كذلك خليل العنانى، الدور الإيراني في العراق : تحركات غامضة في بيئة مضطربة، كراسات استراتيجية، العدد 158 المجلد 18، (ديسمبر 2005)

(20) عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعدعام 2003، دار الكتب العلمية، بغداد،2014، ص 74

المصادر

1-انتوني كوردسمان،العراق محور رئيس في الصراع الاستراتيجي الأميركي- الإيراني، المركز الخبري، اكانيوز http://www.aknews.com/ar/aknews/8/296139/

2-احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت،الدوحة، 2011

3-أيمن المشاقبة وسعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة) ، ط1 (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

4-الحسانب وقنطار، الأزمة العراقية – الأميركية والمواقف الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، تحليلات سياسية

5-الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران وواشنطن، السياسةالدولية، العدد 175 . المجلد 44. 2009

6- ثلاثون عاماًعلى قيام الثورة الإسلامية في إيران، السياسية الدولية العدد 176 المجلد 44. 2009

7-جورج فريدمان، مستقبل العراق :البحث عن توازن تجاه ايران، مجلة المستقبل العربي، العدد (304)،(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،2005/4

8-خليل العنانى، الدور الإيراني في العراق: تحركات غامضة في بيئة مضطربة، كراسات استراتيجية، العدد 158 المجلد 18(ديسمبر 2005)

9-ظافر محمد العجمي، أثر الانسحاب الأميركي من العراق على دول الخليج، مركز الجزيرة للدراسات

10-عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعدعام 2003، دار الكتب العلمية، بغداد،2014

11-علي حسين باكير، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، اراءحول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد 73 ، اكتوبر 2010

12-لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات دكتوراه 73،بيروت، 2009

13-لطيف القصاب، سياسة العراق الخارجية والاحترام الاستراتيجي، مركز المستقبل للدراسات

14-لانهام ميريلاند، المسألة الكردية في تركيا ناشرون، ١٩٩٨ ،عمان

15-مهند العزاوي، العراق بين التوازن الاستراتيجي والتهديدات الخارجية والداخلية (صراع الأجندات) ، العرب الاسبوعي، السبت 31 / 10 / 2009

16-مجموعة باحثين، العلاقات العراقية التركية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية التركي، مركز الرافدين الدراسات والبحوث الاستراتيجية

17-محمد السعيد ادريس، مازق العمق الاستراتيجي التركي، على الرابط12467=http://www.alraynews.com/Papers.aspx?id

18- محمدعبدالسلام، إقليم بلا نظام، البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط، السياسةالدولية، 31 اكتوبر

19-محمد السعيد إدريس، إيران وبناءالدولة العراقية: المصالح والسياسات، السياسة الدولية العدد 162 المجلد 40 اكتوبر.

20-محمد ياس خضير، امن الخليج في ظلال تحولات الإقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، العدد 53 جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2012)

21-محمد مجاهد الزيات، إيران والأوضاع في العراق، أوراق الشرق الأوسط، العدد 36، مارس،2007

22-محمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات، السياسة الدولية العدد 162 المجلد40 (أكتوبر 2005)

23-وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مقال منشور على موقع الجزيرة للدراسات، في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)

24-ياسر قطيشات، تداعيات احتلال العراق على توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج، 23 اذار، 2006

الاحتجاجات الايرانية 2017-2018: دراسة في الاسباب الداخلية والخارجية

د. علي طارق الزبيدي

دكتوراه علوم سياسية – قسم الدراسات الدولية – جامعة بغداد

أستاذ مادة الحقوق في الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد

ملخص البحث:

موضوع الاحتجاجات الإيرانية من المواضيع الحديثة والهامة التي تحتاج الى دراسة معمقة من قبل الباحثين، اذ من الممكن ان تؤثر الاحتجاجات على سياسة إيران الداخلية والخارجية في حال استمرت وتفاقمت،اذ ان الازمة الاقتصادية هي احد اهم المسببات لتأجيج الاحتجاجات، هذا و لم تصل التحسينات الاقتصادية بعد خطة العمل الشاملة المشتركة إلى حياة الفرد الإيراني، كما أن ارتفاع معدل الفقر البطالة وزيادة أسعار الخبز والغذاء قد دفعت الاحتجاجات الاقتصادية الى التفاقم، كما ان انهيار العملة ادئ الى انهيار الاقتصاد انعكس ذلك على حياة المواطنين، وان السبب الرئيس للاحتجاجات ينقسم الى قسمين أساسيين الأول أسباب داخلية تتضمن السياسة الداخلية الإيرانية تجاه فئات المجتمع المختلفة سيما التشدد الديني واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ازدياد نسبة البطالة وعدم تقديم حلول مناسبة لعلاجها، وتفشي ظاهرة الجوع والفقر بين مختلف الطبقات الاجتماعية حتى المتوسطة منها، وكذلك كثرة الاعدامات العلنية، وتضييق الخناق على الحريات العامة والخاصة وحق التعبير عن الرأي، اما الأسباب الخارجية فتمثلت بالتدخل الخارجي بشؤون دول الشرق الأوسط، فتدخلها في العراق وفي الحرب السورية ولبنان واليمن وفلسطين، و يُعد الملف النووي الإيراني من ابرز الأمور التي زادت الوضع سوءاً اذ يرهق الانفاق على البرنامج النووي مبالغ طائلة أدت الى تدهور الاقتصاد، إضافة الى العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على ايران جراء استمرار عملها بالبرنامج النووي.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاجات الإيرانية – الحكومة الإيرانية، الأسباب الخارجية، الأسباب الداخلية، التدخل، الازمة، الاقتصاد.

Summary:
The issue of Iranian protests is one of the important topics that need to be studied in depth by the researchers. The protests could affect Iran's internal and external policy if it continues and worsens. The economic crisis is one of the reasons for fueling the protests. The rise in poverty, unemployment and rising prices of bread and food have pushed economic protests to a worsening, the collapse of the currency leads to the collapse of the economy and this is reflected in the lives of citizens, the main reason for the protests is divided into two main parts The first internal reasons include the internal Iranian policy towards different social groups, especially religious extremism, the widening gap between the rich and the poor, the increase in the unemployment rate and the lack of suitable solutions to remedy it, the spread of hunger and poverty among the various social strata to the middle, the large number of public executions, Public and private opinion and the right to express opinion, either external reasons represented by external interference in the affairs of the Middle East, the intervention in Iraq and in the Syrian war after 2011, Lebanon, Yemen and Palestine, and the Iranian nuclear file is one of the most important things that aggravated the chaos Worse, as exhausting spending on the nuclear program, huge amounts of money have led to the deterioration of the economy, in addition to sanctions by the work progress in the nuclear program.

مقدمة

تعدُ جمهورية إيران الإسلامية لاعباً اقليمياً هاماً في منطقة الشرق الأوسط اذ تنبثق هذه الاهمية من تقدم ادراكها السياسي، تميزها بنفوذ إقليمي، امتلاكها للسلاح النووي، ثقلها العسكري في المنطقة امتلاكها لاحتياطي نفطي وغازي، تقدمها الصناعي والزراعي والتجاري، وتماسك بنيتها الاجتماعية كدولة إسلامية محافظة، وقوة حكومتها، الا ان تغييرات اقتصادية لم تكن إيجابية طرأت بعد عام 2017 بسبب سياسات داخلية وخارجية قامت الحكومة الإيرانية بالسير باتباعها، بالإضافة الى عقوبات دولية مستمرة اضعفت الاقتصاد الإيراني وتسببت بأنهيار العملة مما أدى تدهور اقتصاد البلد وانعكس على حياة المواطن الإيراني، اذ ازدادت البطالة والفقر فبدأ المجتمع الإيراني بالبحث عن طريقة لتغيير الوضع الاقتصادي، فكانت الاحتجاجات احد الطرق التي عبر بها المواطنون عن معاناتهم، الاحتجاجات غيرت العديد من الأنظمة عبر التأريخ، لذا من الضروري احتواء الحدث والسيطرة عليه قبل الخروج عن اطرهِ الطبيعية، اذ يجب فهم الأسباب الداخلية التي دفعت المجتمع الإيراني الى التظاهر سيما بعد الازمة الاقتصادية، وكذلك

البحث في الأسباب الخارجية وفهم جميع ابعادها وكباحثين اكاديميين يجب الوقوف عند هذا الحدث والبحث في أسبابه وسبل علاجه والتوصل الى طرق صحيحة لإمكانية علاجه واحتواءه.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من أهمية إيران كدولة لها ثقلها السياسي، العسكري، الاقتصادي والديني، وهي من الدول المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، واجهت الازمات والعقوبات الدولية والتي أدت بدورها الى ضعف منظومتها الاقتصادية، وانعكس ذلك على المجتمع الإيراني الذي عانى من الفقر الذي كان أساس الاحتجاجات.

إشكالية البحث: يتمحور البحث حول عدد من المشكلات التي تمت صياغتها على شكل تساؤلات، ويحاول البحث الإجابة عنها تباعاً ومنها:

1. ما الأسباب التي أدت الى ظهور الاحتجاجات في إيران؟
2. هل الأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية الإيرانية ام بسياستها الخارجية؟
3. ما الخطط الحكومية الموضوعة لاحتواء هذه الاحتجاجات بشكل سلمي.؟
4. هل للموقف الدولي دور في انهاء او استمرار الاحتجاجات الإيرانية؟
5. هل سيكون هناك تغيير في السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية في حال تم التوصل الى حلول تسوية بين المحتجين والحكومة؟
6. هل تؤثر هذه الاحتجاجات على صنع القرار السياسي الإيراني؟
7. هل تعيد الحكومة الإيرانية النظر في ملفها النووي بعد الاحتجاجات؟
8. هل تعيد الحكومة الإيرانية النظر في ملف حقوق الانسان بعد الاحتجاجات؟
9. هل تعيد إيران النظر في سياستها الخارجية (التدخلات الخارجية)؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان سبب الاحتجاجات الإيرانية جاءت نتيجة لعدد من التأثيرات السياسة والاقتصادية والعسكرية ، قد يكون على رأسها السبب الاقتصادي والازمة المالية وانعكاساتها على المجتمع الإيراني اذ يعد الاقتصاد انعكاس للسياسة الداخلية والخارجية لحكومة إيران، وان عدم وضع حل مناسب وسلمي لازمة الاحتجاجات قد يفاقم الامر ليصل الى مراحل متقدمة وخطيرة، وقد تؤدي الى تغيير جزئي او كلي في السياسة الداخلية والخارجية الإيرانية، وقد

يؤدي الى تغييرات جوهرية في سياسة النظام الإيراني، وبالتالي يؤدي الى أختلال في التوازنات الإقليمية في المنطقة مما يؤثر على السلم والامن الدوليين .

هيكلية البحث: تضمنت الهيكلية ملخص البحث ومقدمة ثم المحور الأول الذي تناول أولا – تعريف الاحتجاج ثانياً – مفهوم الاحتجاج وانواعه، اما المحور الثاني فقد تناول تأثير السياسة الداخلية الإيرانية في الاحتجاجات (الأسباب الداخلية)، والذي ينقسم بدوره الى قسمين: الأول الأسباب المباشرة والتي تضمنت 1- الواقع الاقتصادي الإيراني 2- اتساع الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء، ومن ثم الأسباب غير المباشرة والتي تضمنت 1- فرض الحجاب 2- ازدياد ظاهرة أحكام الإعدام العلنية، 3- منع بعض أنواع الفنون والآداب والرياضات والمهن، اما المحور الثالث فقد بحث في تأثير السياسة الخارجية الإيرانية في الاحتجاجات (الأسباب الخارجية) والذي تضمن اولاً السياسة الإيرانية تجاه سوريا، ثانياً السياسة الإيرانية تجاه العراق، ثالثاً السياسة الإيرانية تجاه لبنان، رابعاً السياسة الإيرانية تجاه فلسطين، خامساً : السياسة الإيرانية تجاه اليمن، سادساً تأثير البرنامج النووي الإيراني على الاحتجاجات، ومن ثم الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات فالمصادر .

المحور الأول

اولاً – تعريف الاحتجاج

طريقة للتعبير عن رأي جماعة او حزب سياسي، وهو عبارة عن تجمع يحدث في مكان ما ووقت معين لتصل فكرة الاحتجاج الى السلطة الحاكمة وجميع افراد المجتمع، وفي الأغلب تتدخل السلطة للحد من اتساع رقعة الاحتجاج ولمنع تحوله الى تمرد شعبي عام، ينظر إلى الحركة الاحتجاجية على أنها تمثل مجموعه من الأفراد تعبر عن رفضها للسياسات أو الممارسات التي تقوم بها السلطة[1].

ثانياً – مفهوم الاحتجاج وانواعه:

ظهر مفهوم الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والسياسية لأول مرّة عام 1850 طرح المفهوم من قبل عالم الاجتماع الألماني (لورانز فون شتاين) في كتابه تاريخ الحركات الاجتماعية في فرنسا ما بين 1789-

[1] رضوان محمود المجالي، أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 12، حزيران 2015، ص ص 52-54. انظر ايضاً : احمد الريسوني، فقه الاحتجاج والتغيير : حوارات ومقالات ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ،ط1، القاهرة ، 2011، ص ص 17-20.

1850 كتعريف للجهود المبذولة خلال الثورة الفرنسية من أجل التغيير وبناء مجتمع جديد، وعرف (تشارلز تيلي) الحركات الاحتجاجية بأنها الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، يهدف الاحتجاج الى تغيير حال قائم سواء كان ذلك الحال اجتماعياً ، سياسياً اقتصادياً ، والاحتجاج في الغالب يكون عمل جماعي يهدف إلى تغيير جزئي للواقع الموجود، الاحتجاجات في الغالب تظهر لمناهضة واقع اجتماعي مرير او واقع سياسي متسلط، أما (إريك نوفو) فيحددها على أنها فعل معارض تقدم عليه جماعة ضدّ أخرى، حول قضية محددة، ويؤكد فرانسوا شازل بأن الحركة الاحتجاجية هي بمثابة (فعل جماعي للاحتجاج بهدف إقرار تغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية) إن الحركة الاجتماعية تفترض درجة من التنظيم لبلوغ هدف التغيير والتجاوز، وهذا ما يؤكد علية (غوي روشي) أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة وهذا ما يقود إلى الاعتراف بحساسية عنصر القضية المولدة للحركة الاحتجاجية وهي وصفة ممتازة للبحث عن الآمال والمصالح، ولتحريك المجتمع والسياسة، اغلب الفئات التي تشارك في الاحتجاجات هم من الفقراء المعدمين طبقات مهمشة، تعاني من البطالة والجهل والفقر[2].

الاحتجاجات تأخذ اشكال وأنواع مختلفة، هناك احتجاج ضد سياسة الدولة او سلوك صانع القرار او اعراف مجتمعية سائدة وغير مقبولة وقد يكون ضد وضع اقتصادي متردي،

أنواع الاحتجاجات من حيث الأسباب[3]:

احتجاجات سياسية: والتي تكون ضد سياسة الدولة المتسلطة او قد تكون ضد الدولة الضعيفة التي لا تتمكن من حماية مواطنيها والدفاع عنهم، او الدول التي تقيد حرية الشعب، وتنقسم الى قسمين:

- ❖ احتجاجات ضد سياسات داخلية: يستهدف فيها المحتجون سياسة الدولة الداخلية والتي تتضمن
  1. تقييد حرية الرأي.
  2. التأكيد على السياسة الخارجية بالدرجة الأساس.

---

[2] رضوان المجالي، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 38 ،ربيع 2013 ص ص20-23.

[3] داني فيلك وأوري رام، صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأفولها حتى الان (تحليل سوسيو- سياسي، ترجمة نواف عثمانة، مجلة قضايا إسرائيلية، شباط 2012، ص ص 7-9.

3. اسناد نخب قليلة مسيطرة وتهميش فئات مجتمعية أخرى.
4. فرض أيديولوجيا الحكومة على الشعب.
5. تبني سياسات تعسفية بحق المواطنين كالاعتقالات العشوائية والمحاكمات غير العادلة، واتباع سياسة الكيل بمكيالين تجاه المواطنين.

❖ احتجاجات ضد سياسات خارجية

1. التدخلات الخارجية في شؤون الدول الأخرى وترك الشؤون الداخلية
2. إنفاق الأموال في دعم واسناد أطراف خارجية سواء كانت دول او منظمات من غير الدول لتحقيق اهداف معينة.
3. الدخول في صراعات مع دول عظمى او كبرى من شانه ان يقلل من قوة الدولة.
4. الدخول في حروب خارجية خسائرها أكثر من مكاسبها، سيما الخسائر المادية والبشرية.

ثانياً: احتجاجات لأسباب اقتصادية: اغلب الاحتجاجات في العالم ذات مبدأ اقتصادي والسبب في ذلك ان الرفاهية الاقتصادية وتأمين سبل العيش المناسبة اهم ما يشغل المواطن، فالثورات عبر التاريخ كانت ذات بعد اقتصادي فالثورة الفرنسية وثورة الياسمين التونسية وثورات مصر والعراق وإيران اغلبها ذات طابع خليط بين السياسي الاقتصادي، يطالب المحتجين من خلالها تحسين الأوضاع المعيشية او التنحي عن السلطة، ويتم فيها انتقاد القيادات الفاسدة واتهامها بتخريب اقتصاد البلد[4].

ثالثاً: احتجاجات لأسباب عسكرية: تنقسم بدورها الى نوعين[5]:

❖ احتجاجات شعبية مناهضة للحرب: تعني احتجاجات ومظاهرات يخرج فيها المتظاهرين ضد قرار الحرب الذي اتخذه صانع القرار لاسيما إذا كان قرار الحرب يتعارض مع توجهات الشعب وحالة البلد الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فالدول الغير المؤهلة عسكرياً وتتخذ قرار الحرب فقد يؤدي ذلك الى انهيارها.

❖ احتجاجات شعبية مطالبة بالحرب: احتجاجات يطالب فيها المتظاهرون دولتهم بالتدخل لحماية ارضهم من تدخلات خارجية او حروب داخلية أهلية، او لحماية دولة جارة او دولة حليفة تتعرض الى هجوم من قبل قوة خارجية.

---

[4] (Michael Storper, The Poverty of Radical Theory Today, International Journal of Urban and Regional Research v.25,1. USA. 2001.Page 162.

[5] احمد الريسوني، مصدر سبق ذكره ص ص 64-65.

أنواع الاحتجاجات من ناحية الشدة تنقسم بدورها الى ثلاثة اقسام[6]:

أولا: احتجاجات سلمية: هي ما تسمى بالاحتجاجات البيضاء التي يستخدم المحتجون فيها هتافات سلمية بسيطة تدعو الى التغيير ويستخدمون فيها لافتات تحمل شعارات تتعلق بموضوع الاحتجاج، لا يتم التطرق فيها الى الالفاظ المسيئة او العنف المعنوي او المادي.

ثانية: احتجاجات وسطية: هي الاحتجاجات التي تدمج بين النوعين أي يتم استخدام الشعارات ذات اللهجة القوية مع نسبة محدودة من العنف كحرق الإطارات في الشوارع.

احتجاجات عنيفة: هي الاحتجاجات التي يتم فيها استخدام العنف اللفظي شديد اللهجة والتهديدات المباشرة الى الجهات المعنية وكذلك استخدام العنف الشديد كتخريب المباني وحرق السيارات والممتلكات العامة والخاصة وقد يصل احياناً الى القتل العمد او غير المتعمد في اقصى حالاته.

المحور الثاني: تأثير السياسة الداخلية الإيرانية في الاحتجاجات (الأسباب الداخلية)

اولاً: الأسباب المباشرة للاحتجاج

1. الواقع الاقتصادي الإيراني

الاحتجاجات الإيرانية 2017–2018 هي مجموعة من المظاهرات والاحتجاجات الشعبية اندلعت في عدد من المدن الإيرانية في يوم 28 ديسمبر 2017 اهم اسبابها الازمة الاقتصادية في ايران ، كانت البداية في مدينة مشهد شمال شرقي البلاد أذ رفع المتظاهرون شعارات ذات طابع اقتصادي موجهة نحو حكومة الرئيس حسن روحاني وسياساتها الاقتصادية، رافعين هتافات ضد الحكومة وضد الغلاء المعيشي.

ثم سرعان ما انتقلت المظاهرات إلى العاصمة طهران ومدن إيرانية أخرى، كما تغيرت بسرعة نوعية الشعارات من مطالب اقتصادية إلى هتافات سياسية، وتباينت المظاهرات بين السلمية الى استخدام العنف من خلال مهاجمة مقرات حكومية وممتلكات عامة [7].

---

[6] المصدر نفسه، ص 69 انظر ايضاً: ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، تحرير يوسف ربابعة، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر بعنوان ثقافة التغيير، جامعة فيلادلفيا، عمان،2012.

[7] تجمّع «لا للغلاء»، الناس يشكون لكن واعون + الفلم، وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء، 30 ديسمبر 2017 www.yjc.ir/fa/news

تختلف هذه الاحتجاجات عن تلك التي واكبت نتائج انتخابات الرئاسة عام 2009 والتي سميت بالحركة الخضراء[8]، اذ اقتصرت حينها على العاصمة طهران ، وكانت تحت قيادة واضحة من التيار الإصلاحي الذي آل الأمر ببعض رموزه إلى الإقامة الجبرية، بعد أن نعتَهم النظامُ بأنهم أصحاب فتنة.

أما المظاهرات 2017–2018 فهي لا تحظى بأي نوع من القيادة الأيديولوجية أو السياسية، بل هي حركة من عامة الناس بلا رأس، ورغم طابعها الاقتصادي في بادي الأمر الا انها ليس لها مضمون مشترك، بل تباينت وتعددت مواضيعها وهتافاتها

وتمّ الدّعوة للمشاركة في المظاهرة الّتي كانت تسمّى في البداية «لا للغلاء» واحتجاج على السياسات الاقتصادية لحكومة الرئيس حسن روحاني على الشبكات التواصل الاجتماعي لاسيما الانستكرام، ولكن تجاوز نطاقها العام إلى بعض الشعارات السياسية التي ردّدها بعض المحتجّين [9].

على الرغم من الشعارات الراديكالية التي ترددت في بعض التجمعات، ولكن العديد من الأحزاب والشخصيات ووسائل الإعلام داخل النظام، اعتبروا الاحتجاجات صحيحة وطالبوا بمساءلة الحكومة واليقظة للشعب لمنع استغلال الأعداء للاحتجاجات[10].

لم تؤدي محاولة الحكومة الاقتصادية الى تحولات جذرية في الاقتصاد الإيراني وبقي المواطن الإيراني يرزح تحت وطأة الفقر، ويبدو أن ارتفاع معدل البطالة وزيادة الأسعار قد حفزا الاحتجاجات [11] .

---

[8] **الحركة الخضراء** هو الاسم الذي أطلق على الأحداث التي حصلت في إيران حزيران 2009 بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية 2009، اذ أعلنت الحكومة الإيرانية فوز المرشح محمود أحمدي نجاد للانتخابات الرئاسية بولاية ثانية، ولكن الشعب الإيراني احتج على الانتخابات وشكك في مصداقيتها ولوح البعض بانها انتخابات مزورة، واللون الأخضر هو اللون الذي اتخذه زعيم المعارضة الإيرانية مير حسين موسوي في حملته الانتخابية
Ahmadinejad Takes Big Vote Lead as Rival Warns of Possible Fraud, Published June 13, 2009, Associated Press, www.foxnews.com/story/2009/06/13/ahmadinejad-takes-big-vote-lead-as-rival-warns-possible-fraud

[9] تجاهل الناس شعارات تفكيكية أمام جامعة طهران + فيلم –وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء– 30 ديسمبر www.yjc.ir/fa/news

[10] صرح عضو مجلس خبراء القيادة في إيران آية الله السيد أحمد علم الهدى في مشهد خلال الازمة ان مطالب الشعب في مواجهة الغلاء وتأمين متطلباتهم امر محق دون التساؤل عن الأسباب، وأن الشعب يحق له المطالبة بحقوقه، ودعا الحكومة الى الاهتمام بمطالب الشعب تجنباً من استغلال هذه المطالب من قبل الأعداء، وحذر المواطنين من الوقوع في فخ وسائل اعلام العدو (على حد وصفه) ، داعيا لعدم تلبية اي دعوة للاحتجاج متسائلاً عن ماهية هؤلاء الذين يدعون الناس الى هذه التجمعات، ولفت الى ضرورة مواصلة الكشف عن عناصر ومسببي الفتنة في إيران لان العدو لا يرى غير الفتنة ويعلق الآمال عليها كثيرا ، واكد على أهمية الانتباه من استغلال المطالب الشعبية – وكالة تسنيم الدولية للأنباء 29 –ديسمبر 2017
www.tasnimnews.com/ar/news

[11] المصدر نفسه.

وسبق أن ناقش البرلمان الإيراني مشروع الميزانية للعام 2018 والذي أدى إلى انتقادات من قبل نواب البرلمان من جميع الأطياف السياسية، إصلاحية وأصولية ، تتعلق بفرض ضرائب جديدة و زيادة في الضرائب مثل ضرائب استيراد السيارات ومغادرة البلاد وكذلك ضرائب المطارات بعدة أضعاف، وزيادة في أسعار المحروقات وزيادة ميزانية الأجهزة الحكومية على حساب زيادة الضرائب ورفع الدعم الحكومي، ممّا قد يؤثر على الوضع الاقتصادي للمواطنين، ومعدلات النمو والتضخم في البلاد ، اذ أدى مشروع الميزانية العامة الى خلق غضب شعبي وأزمات وتوترات اجتماعية.

ان اهم الأسباب التي أدت الى اندلاع التظاهرات[12]:

1. السبب الأساس للاحتجاجات جاء نتيجة موجة الغلاء التي وصلت حد تجويع الشعب الإيراني وعلى هذا الأساس تمت تسمية الاحتجاجات بثورة (الغلاء)
2. خسرت 160 ألف عائلة من مدينة مشهد اموالها في مشروع شانديز السكني وكان هذا المشروع عبارة عن أكبر عملية نصب واحتيال والمتورط في هذه السرقة مسؤولين في النظام لم يتم محاسبتهم، وخسر أهالي مشهد أموالهم وسعيهم بالحصول على السكن.
3. أن احد الأسباب الهامة التي زادت من الغضب الشعبي الإيراني ، كان تسريب الرئيس روحاني في نوفمبر 2017 معلومات عن الميزانية الحكومية المقترحة، ولأول مرة، تعرض أجزاء سرية من الموازنة، بما في ذلك تفاصيل عن شراء أسلحة بمبالغ كبيرة وتخصيص مبالغ للمعاهد الدينية، اذ اكتشف الايرانيون ان ملايين الدولارات تذهب لتنظيمات الخط المتشدد والجيش والحرس الثوري ولمؤسسات رجال الدين التي تزداد ثرواتها، بينما اقترحت الميزانية إنهاء الإعانات النقدية لملايين المواطنين، وزيادة أسعار الوقود وخصخصة المدارس الحكومية، هذا في حين تبلغ نسبة البطالة بين الشباب، الذين يمثلون نصف عدد السكان، حوالى 40% بحسب التقديرات.
4. انتشار واسع لمؤسسات القروض المالية غير القانونية في عهد الرئيس، محمود أحمدي نجاد، خلال المدة ما بين 2005 – 2013.، وبناء على ذلك سعت حكومة روحاني منذ 2013 إلى تطهير القطاع المالي، وأغلقت ثلاث مؤسسات قروض كبيرة، وهي ميزان، وفرشتيغان وثمن الحجاج، وأمر البنك المركزي بتعويض ودائع المستثمرين، لكن العملية لم تتم بالسرعة المطلوبة.

5. وكانت مدينة مشهد من بين المدن الاكثر تضرراً من إغلاق مؤسسة ميزان التي كانت تدير نحو مليون حساب بنكي، وأدى إغلاقها إلى العديد من المظاهرات في عام 2015، وتعرضت المدينة إلى ضربة اقتصادية أخرى بعد فشل مشروع ضخم عام 2015 لبناء مدينة جديدة قرب مشهد، وأدى هذا الفشل إلى خسارة 10 آلاف مستثمر لأموالهم.
6. اغلب البنوك الايرانية أعلنت افلاسها وفقد الناس اموالهم، وتجاهلت الحكومة مطالب الشعب الايراني في قضية افلاس البنوك وكانت بطيئة في اقتراح الحلول الناجعة لتلك الازمة.
7. بعد ايقاف الرحلات السياحية الدينية بين دول الخليج وإيران، خسر اهالي المدن السياحية الالاف من فرص عملهم واستثماراتهم واغلقت العديد من المصانع والمحلات التجارية التي كانت تعتمد على السواح الخليجيين لاسيما بعد حرق السفارة السعودية

2- اتساع الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء.

مرَ الاقتصاد الإيراني بحالة من التدهور، كما أن الفجوة الطبقية بين الفقراء والأغنياء تزداد يوم بعد يوم، فضلا عن ازدياد معدلات البطالة والفقر وموجة الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة، نتيجة لتقلبات في أسعار الصرف للعملة والعقوبات الدولية والتدخلات الخارجية وتصنيع السلاح النووي وغيرها من الأمور التي زادت الضغوط على المجتمع الإيراني، في الوقت نفسه تعيش نخبة قليلة بشكل مترف، يعد ذلك من اكثر الأمور خطورة على استقرار البلد اذا ان اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وازدياد البطلة والفقر من جانب وانتشار فاحشي الثراء من جانب اخر الامر الذي يؤدي الى سخط شعبي وتمرد مجتمعي مما يقود الى ظهور تجمعات غاضبة واحتجاجات ضد سياسات الحكومة [12].

إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع وهو ما يشكل تهديداً جدياً لاستقرار إيران، اذ أن التفاوت في الدخل والاضطرابات الاجتماعية المصاحبة له هي المشكلة التي سيكون لها على الأرجح تأثير كبير على الاقتصاد الإيراني

تكمن خطورة الطبقات الاقتصادية المتفاوتة في أن قسم كبير من الشباب يفتقر للتعليم وللوظائف اللائقة مما يفرز احباط وغضب مجتمعي داخلي، وقد يتحول هذا الاحباط إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية تهدد بقاء الحكومة الإيرانية

[12] محمد رضا وصفي، الفكر الإسلامي المعاصر في إيران: جدليات التقليد والتجديد، دار الجديد، بيروت، ط2، 2001، ص ص277-278.

كما ان السخط والإحباط يمكن أن يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي الإيراني لاسيما إذا كان الشعب يعاني من أزمات اقتصادية متعاقبة وحادة، يمكن القول بان أساس الاحتجاجات الإيرانية نابعة من الازمة الاقتصادية الخانقة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء[13].

ثانياً – الأسباب غير المباشرة للاحتجاجات:

1. **فرض الحجاب:** ذكر الفصل الأول من الدستور الإيراني الفقرة رقم (1) بأن "نظام الحكم في إيران نظام جمهوري إسلامي" لذا فأن تطبيق فرض الحجاب كان امراً بديهياً بعد ثورة إيران الإسلامية 1979، كما ذكر الدستور فقرة عن المرأة في الفصل الثالث المادة 21 بأن الحكومة مسؤولة، بما يتوافق مع الموازين الإسلامية، عن تأمين حقوق المرأة في كل المجالات، لذا فأن فرض الحجاب جاء نتيجة طبيعية لتطبيق الشريعة الإسلامية ولم يصدر بخصوصه قانون خاص، وان تطبيق الشريعة الإسلامية في ايران قد جاءت ردأ على ثقافة سابقة واحداث شهدتها البلاد خلال حقبة شاه ايران رضا شاه اذ اقترح مشروع (كشف الحجاب الاجباري)[14].

في 8 كانون الثاني 1938، كما هو معروف لكل فعل ردة فعل معاكسة تساويها بالمقدار وتعاكسها بالاتجاه وما الثورة الإسلامية الا ردة فعل على سنوات طويلة من نظام الحكم العلماني

ان سلطة ولاية الفقيه المطلقة بسطت نفوذها وسيطرتها على مفاصل الحياة واصبح الدين محور المجتمع الإيراني مثل سياسات حظر الاختلاط بين الجنسين وفرض الحجاب على الفتيات في سن التاسعة، الا

---

[13] سوزان مَلوني ، الاقتصاد السياسي لإيران بعد الثورة، مطبعة كامبريدج الجامعية ، كامبرج، 2015، ص ص 67–70.

[14] قانون خلع الحجاب الاجباري يشير إلى حقبة هامة من تاريخ إيران ، اذ تم التصويت عليه من قبل حكومة محمد علي وبعده محمود جام، من خلال مشروع مقترح من قبل شاه إيران رضا شاه، ومن أجل تنفيذ هذا المرسوم أمرت الشرطة بإزالة الحجاب جسدياً من أي امرأة كانت ترتديها علناً، وتعرضت النساء للضرب، وتمزق حجابهن، اذ يُعدُ ذلك انتهاك واضح لحقوق المرأة الإيرانية ، بناء على ما تقدم اختارت العديد من النساء البقاء في منازلهن وعدم مغادرتها لتجنب مثل هذه المواجهات المحرجة، في صيف عام 1935 اندلعت احتجاجات واسعة النطاق في مدينة مشهد، وقمعها الجيش بقساوة مما أدى الى مقتل أكثر من 1600 مواطن إيراني في نهاية المطاف تنازل رضا شاه في عام 1941 عن هذا القرار المجحف، انظر: تورج أتابكي، التحديث السلطوي: المجتمع والحكومة في عصر رضا شاه، الترجمة، مهدي حقيقت خواه، طهران، دار النشر ققنوس، 1064، ص 220. انظر ايضاً بصيرت منش، حامد، السياسات الدينية في رضا شاه الحكومة، تاريخ إيران المعاصر، 1954، طهران، معهد البحوث والدراسات الثقافية، ص459.

ان المجتمع الإيراني لم يتخلى عن رغبته في الاندماج بالغرب حتى وان أصبح ضد القانون، قد يكون فرض الحجاب من أكثر القضايا المؤثرة على المجتمع الإيراني واحد أسباب للاحتجاجات المتكررة[15].

2. ظاهرة أحكام الإعدام العلنية.

تأتي الصين في المرتبة الأولى بما يتعلق بتنفيذ احكام الإعدام ثم تليها إيران على صعيد العالم اذ تقع في المرتبة الثانية من حيث أكثر الدول تنفيذًا لأحكام الإعدام، وقد نفذت الاف الاحكام منذ 1979 وفقاً لتعليمات النظام الإسلامي، وتصدر هذه الأحكام غالبًا على تجار المشروبات الكحولية ومهربي المخدرات، لكن المعايير الدولية تسمح بتطبيق هذا النوع من العقوبات عند ارتكاب جرائم قتل متعمدة، يعني أن هذه المعيار لا يفي بشرط تنفيذ هذا الحكم[16].

بناء على ما تقدم فقد اعترضت العديد من المنظمات الإنسانية العالمية على تطبيق إيران لهذا النوع من الأحكام وعدتها إهدار للكرامة الإنسانية ومخالفة للمعايير الدولية وتُعد انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اذ ان الاحكام من الممكن ان تتحول الى سنوات سجن وفقاً لشدة الجريمة لاسيما ان بعض الجرائم لا ترقى الى ان تصل عقوبتها الى الإعدام مثل المتاجرة بالكحول والمعارضة السياسة والآراء السياسية المخالفة لنظام الحكم وبعض قضايا الشرف المختلفة، ان احكام الإعدام تتم بحق اشخاص لم يقدموا على جرائم قتل متعمد او مع سبق الإصرار والترصد او جرائم إبادة بشرية، وبذلك لا يمكن تصنيفها على انها جرائم خطيرة كما هو منصوص عليه في المادة السادسة للمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والامر الاخر المنافي للقيم الإنسانية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية هو علنية هذه الاعدامات التي ترهب المجتمع، الامر الذي لاشك فيه ان هذه الأمور تؤدي الى تفاقم التمرد والاحتجاجات التي تثور بين الحين والأخر واحكام الإعدام في مقدمة أسباب تمرد الشعب الإيراني واحتجاجه على السلطة الحاكمة[17].

---

[15] أنظر الدستور الإيراني، المادة (57) التي تنص على ان السلطات الثلاث الحاكمة تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وامام الأمة وكل الاحكام التي تصدر منه يجب ان تنفذ وتطبق ، انظر ايضاً: علي المؤمن، النظام السياسي الإسلامي الحديث، دار الهادي، بيروت، ط1، 2004، ص ص155 -159.

[16] Capital punishment: On the way out—with grisly exceptions". The Economist. Retrieved 4 august 2018. https: www.economist.com/international/2015/07/04/on-the-way-out-with-grisly-exceptions

[17] Death Penalty News: Iran Judge to Drug Defendant: 'If you're innocent then you'll go to heaven after you're hanged'". Deathpenaltynews.blogspot.fr. 2016-05-12. Retrieved 2018-08-04 / https://deathpenaltynews.blogspot.com/2016/05/iran-judge-to-drug-defendant-if-youre.html

3. منع بعض أنواع الفنون والآداب والرياضات والمهن.

أ- الفن:

منذ عام 1979 تم فرض قوانين على بعض الحريات التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حتى الفن وضع ضمن اطُر محددة لا يجوز الخروج عنها، لاعتبار بعض انواعه مصدر للفساد وسبب للأنحلال وقد يؤدي الخروج عن التعليمات الموضوعة الى معاقبة وسجن الفنانين أو نفيهم خارج إيران، فقد تم منع بعض أنواع الرسوم التشكيلية التي تتناول مواضيع المرأة ومنع الغناء والرقص بأنواعه ومنع بعض أنواع الأفلام والمسلسلات ويُحظر التمثيل بدون حجاب بالنسبة للنساء، لذا نجد أن أشهر الفنانين الإيرانيين قد هاجروا إلى دول الغرب، لتجنب الصدام المباشر مع السلطة، تعد الأمور المتعلقة بالحريات أساس قيام الثورات والاحتجاجات.

ب-الادب:

واجه الادب الإيراني محددات عدة، فقد تم منع كتابة بعض أنواع الكتب والروايات والاشعار الإيرانية، كما تم اهدار دم العديد من الكتاب والشعراء بسبب تجاوزهم على الضوابط والتعليمات الموضوع مما أدى الى مغادرتهم إيران والعمل في بلدان أخرى، ترى المنظمات الدولية بأن في ذلك انتهاك لحرية التعبير وانتهاك للحقوق البديهية التي وضعتها منظمة الأمم في مسودة الإعلان العالمي لحقوق الانسان التي تتعلق بحرية التعبير والرأي والكتابة والرواية.

ت-الرياضة:

تم منع بعض أنواع الرياضات التي تتم ممارستها من قبل النساء في إيران اذ تم منع بعضها ووضعت تحت ضوابط صارمة منها السباحة والايروبيك والجمناستك والرياضات التي تحتاج الى الموسيقى الايقاعية خلال أدائها، كما أن الحكومة الإيرانية تحظر على النساء متابعة الالعاب الكروية وغيرها من الرياضات داخل الملاعب، وتحظر عليهن دخول النوادي والملاعب الخاصة بالرجال [18].

المحور الثالث: تأثير السياسة الخارجية الإيرانية في الاحتجاجات (الأسباب الخارجية)

اولاً: السياسة الإيرانية تجاه سوريا

[18] Georgina Rannard, World Cup 2018: Women finally allowed in Iranian football stadium , BBC Monitoring, 21 June 2018 , https://www.bbc.com/news/blogs-trending.

تنظر إيران الى سوريا على انها منطقة نفوذ استراتيجي والحفاظ على بقاء النظام فيها جزء من استراتيجية السياسة الخارجية الإيرانية ومن خلالها تبسط نفوذها على جزء هام من منطقة الشرق الأوسط فلا يمكن لإيران ان تلعب دوراً محورياً في المنطقة مالم تتحرك نحو سوريا والمناطق الرخوة الأخرى كالعراق لبنان اليمن وفلسطين لذا دعمت إيران سوريا دعماً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ملموساً بما في ذلك الدعم اللوجستي والتقني والمالي وتدريب الجيش السوري وإرسال بعض القوات المقاتلة الإيرانية الى سوريا، تعد إيران بقاء الحكومة السورية ضمانا لمصالحها الإقليمية واستعراضاً لقوتها في المنطقة، بناء على ذلك فان المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي في العام 2011 اصدر فتوى جهادية لصالح النظام السوري، اذ قامت جمهورية إيران الإسلامية بجهد كبير ومتكامل لإبقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة لأطول فترة ممكنة مع تذليل الظروف له للاحتفاظ بقدرته على استخدام الأراضي السورية لمواصلة قدرتها ونفوذها ولتحقيق مصالحها الإقليمية[19].

اخذت الاحتجاجات السورية منحاً اخر فقد تحولت الانتفاضة ضد النظام إلى حرب أهلية، كان الدعم العسكري الإيراني واضح خلال تلك الفترة ، أجهزة الأمن والاستخبارات الإيرانية قدمت المشورة والمساعدة العسكرية لسوريا من أجل الحفاظ على بقاء النظام وتشمل تلك المساعدات التدريب والدعم التقني والقوات المقاتلة، في عام 2013 كان يقدر عدد المقاتلين الإيرانيين في سوريا بما يقارب 10 الاف جندي ،وكان لها دور فاعل في ردع واضعاف المقاومة ضد النظام [20].

وحسب احصائيات مالية دعمت ايران في2012 سوريا بـ 9 مليار دولار لمساعدتها على تحمل العقوبات الدولية، وفي 2014 بلغت المساعدات المالية الإيرانية للحرب في سوريا ما يقارب 15 مليار دولار الامر الذي أدى الى اثارة حفيظة الشعب الإيراني الذي يرزح تحت وطأة الفقر والجوع والبطالة ورفض الشعب تدخل ايران لإنقاذ سوريا ومحاولة إبقاء نظام بشار الاسد قائم[21].

---

[19] Will fulton, joseph holliday, and sam wyer, Iranian strategy in Syria: executive summary, institute for the study of war, 1400 16th Street NW, Suite 515 Washington, DC 20036, May 2013.

[20] Jonathan Saul, Parisa Hafezi, Iran boosts military support in Syria to bolster Assad, Reuters, February 21, 2014- www.reuters.com/article/us-syria-crisis-iran/iran-boosts-military-support-in-syria-to-bolster-assad

[21] حسن صبرا، سوريا : سقوط العائلة ... عودة الوطن ، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص ص 98-102.

الا ان للحكومة الإيرانية لها وجهة نظر مختلفة إزاء الموضوع اذ ترى ان بقاء الحكومة السورية يُعد ضمان لمصالحها القومية والاقتصادية لاسيما ان سوريا حليفة إيران منذ الثورة الإيرانية عام 1979 كما أنها تُعد المعبر الاستراتيجي الإيراني نحو لبنان وفلسطين والشرق الأوسط عموماً[22].

ساعدت الحكومة الإيرانية سوريا بمعدات مكافحة الشغب وتقنيات استخباراتية للرصد، وقدمت تكنولوجيا مراقبة البريد الإلكتروني والهواتف المحمولة وسائل الاعلام الاجتماعية[23].

في 2015 دعمت إيران سوريا ما يقارب سبعة الاف مقاتل من الحرس الثوري الإيراني، وقد أكدت العديد من التقارير وجود ما يزيد عن عشرون ألف مقاتل على الأرض السورية،

استهدفت إيران، في حزيران2017، مواقع لعصابات داعش المتمركزة في منطقة دير الزور في سوريا والتي كانت تحاول ان تتوسع في المنطقة، بصواريخ باليستية متوسطة المدى، اذ أطلقت ست صواريخ باليستية متوسطة المدى من قواعد صاروخية من محافظتي كردستان وكرمانشاه غرب إيران، وأصابت أهدافها بدقة بعد أن عبرت سماء العراق، ونشرت إيران حينها صوراً ومقطع فيديو للحظة إطلاق الصواريخ وإصابتها الأهداف بدقة [24].

وفي عام 2018، قامت قوات تابعة لفيلق القدس الإيراني بإطلاق حوالي عشرون صاروخا على إسرائيل، بناء على كل ما تقدم فأن ردة فعل الشعب الإيراني كانت واضحة وقوية اذ أدت التدخل الإيراني في سوريا الى غضب شعبي كبير دفع الشعب الى الظهور في احتجاجات حاشدة أغلقت الشوارع ، أن التدخل الإيراني أدى بطبيعة الحال الى ضعف في البنية الاقتصادية للبلد اذ تفاقمت أزمات البطالة وتدهور العملة الإيرانية التي انعكست بشكل مباشر على الفرد الإيراني والذي طالب بدوره بتغيير سياسة النظام او تغيير النظام نفسه [25].

---

[22] ريز إرليك، داخل سورية: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، ترجمة رامي طوقان بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013 ،ص ص 85-96.

[23] فولفجانج باور، هاربون من الموت: السوريون والطريق إلى أوروبا ، ترجمة: جمال خليل صبح، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016 ، ص ص 140-155. انظر ايضاً: تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلّة بشأن الجمهورية العربية السورية، حالات حقوق الانسان التي تتطلّب اهتمام المجلس بها، مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، الدورة الثالثة والعشرون، البند الرابع من جدول الاعمال، حزيران 2013.

[24] ربي اغا، إيران تنشر فيديو للحظة إصابة صواريخها الباليستية لأهداف في دير الزور، وكالة فارس، تاريخ النشر 2017/6/19. https://arabic.rt.com/videoclub/

[25] حسن صبرا، مصدر سبق ذكره، ص 98.

ثانياً: السياسة الإيرانية تجاه العراق

لقد كان تأثير إيران في العراق أحد أكثر الجوانب التي يجري الحديث عنها ولكنه أقلّ الجوانب التي يتم فهمها في الوضع الذي أعقب حرب 2003، اذ اتهمت العديد من الأطراف الدولية بتدخلها في العراق[26].

في 10 حزيران 2014 سيطرت عصابات داعش الارهابية على بعض محافظات العراق الشمالية والشرقية وجزء من الوسط، من المعلوم ان مساحة الحدود بين العراق وإيران شاسعة، وتمتد تقريباً إلى 1458 كم، وهي تمثل الحدود الشرقية، والشرقية الجنوبية للعراق، وكذلك الجزء الشمالي الشرقي من البلاد، وبحسب وجهة نظر ايران فأن المخاطر المحدقة بالعراق قد تطالها هي الأخرى وبناء على ذلك اسست سياستها الخارجية تجاهه وفق هذا الاساس، لذا فهي ترى ان تدخلها مشروع في تلك المنطقة لحماية نفسها من أي اعتداء سواء كان دولي او إقليمي، وقد كان لها دور الى جانب القوات العراقية في القضاء على تنظيم داعش الإرهابي الا ان ذلك الدور كلفها الكثير من الانفاق المالي الذي اثار حفيظة الشعب الايراني بدأت إيران بمساندة العراق في 2014 ، اذ قامت إيران بعدة طلعات جوية هجومية ضد مواقع تمركز داعش[27].

تهدف سياسة التدخل الإيراني في العراق إلى إبقاء بعض من الأحزاب الإسلامية في السلطة وحماية حدودها، وتوكد الحكومة الإيرانية بأن تدخلها شرعي وبموافقة عراقية ولا يُعد تواجدها احتلال للأراضي العراقية، كما ساهمت إيران بأرسال جنود ومعدات عسكرية ومستشارين وخبراء عسكريين في حزيران2014 ارسلت ما يقارب 500 مقاتل من الحرس الثوري الى العراق، وأرسلت تعزيزات من الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية المتنوعة ، وصل الانفاق المالي الى مستوى عالي للغاية جراء التدخل الإيراني بما جرى في العراق بعد 2014 ، وكما يرى بعض الاقتصاديون فان التدخلات الإيرانية لها تأثير سلبي

---

[26] تقرير الشرق الأوسط رقم 38 ، ايران في العراق : ما مدى النفوذ : ملخص تنفيذي وتوصيات ، تقريب صادر عن مجموعة الازمات ، 21 اذار مارس 2005، ص 27. انظر ايضاً:

أحمد إبراهيم محمود، حرب الخليج الثالثة، الانعكاسات الاستراتيجية على البيئة الإقليمية، في نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 34.

[27] Babak Dehghanpisheh, Insight - Iran's Elite Guards Fighting In Iraq To Push Back Islamic State, Reuters Middle East & North Africa, August 4, 2014 .

واضح على الاقتصاد الإيراني، ويتبنى الشعب الايراني هذا الرأي ايضاً ويدرك تمام الادراك ماهية الحرب وتأثيرها على اقتصاديات البلدان، وبناء على هذا التصور فقد ردد المحتجون الايرانيون عدة شعارات حملت في طياتها ادراك عالي لمستوى التدهور الاقتصادي الإيراني جراء التدخلات الإيرانية في حروب دول الجوار[28].

ثالثاً: السياسة الإيرانية تجاه لبنان

أن العلاقات التي تجمع إيران وحزب الله وفق مقاييس العلاقات الدولية هي علاقة خاصة وفق منهج ديني مذهبي، وهي أعلى مستوى من العلاقات بين وحدتين دوليتين أو وحدة دولية وفاعل من غير الدول، وتحدث حين تصل الوحدتان إلى أعلى درجة في التنسيق تجاه القضايا كافَّةً داخليًّا وخارجيًّا، وتتيح لكلا الطرفين التحدث باسم الطرف الآخر في ما يتعلق بالمواقف من تلك القضايا وتوجيه سياسات موحَّدة وعقد تحالفات مؤثِّرة، فإيران تدعم حزب الله في الشؤون الإقليمية والدولية اذ تكفلت إيران بدفع التعويضات للمتضررين اللبنانيين من اسرائيل في حرب 2006، ومما لا يقبل الشك ان اسناد ايران لحزب الله حد من التطلع الإسرائيلي نحو لبنان واسهم في حمايتها ودعمها بالكامل ضد أي اعتداء، بناء على ذلك انتقدت الاحتجاجات الإيرانية الدعم لحزب الله اللبناني ورفعوا شعارات تطالب بوقف الدعم نحو الخارج وانفاق المال على مشاريع استثمارية لدعم الاقتصاد[29].

سياسياً أعلنت إيران دعمها للحزب لتحرير الأراضي اللبنانية المحتلَّة عام 1982، حتى مغادرة الاحتلال الاسرائيلي عام 2000، ودعمته ايران ضد الاعتداءات الإسرائيلية عام 2006، من الجدير بالذكر ان إيران تهدف من مساعدتها السياسية للحزب إلى تقوية نفوذه لتصبح لبنان منطقة نفوذ إيراني تستطيع الأخيرة من خلالها السيطرة على المنطقة وتمارس سياستها التوسعية اذ ان لبنان تُعد الموقع الأقرب الى إسرائيل[30].

---

[28] Michael R. Gordon And Eric Schmitt, , Iran Secretly Sending Drones And Supplies Into Iraq, U.S. Officials Say, The New York Times, June 25, 2014. / www.nytimes.com/2014/06/26/world/middleeast/iran-iraq.

[30] الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية المؤشرات والدلالات ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 16 نوفمبر 2016، https://rasanah-iiis.org/، انظر ايضاً : إبراهيم غالي، حزب الله بين المقاومة والمتاهات السياسية اللبنانية، ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد 173، العدد السابع عشر، 2007، ص ص 2-5.

من الجانب العسكري فقد أرسلت إيران اعداد كبيرة ومتنوعة من الأسلحة لحزب الله ليكون قوياً متنفذاً على الأرض اللبنانية وورقة ضغط على النِّظام السياسيّ اللبناني للاستجابة للمطالب الإيرانية، كما درّبت إيران وأعدّت عناصر من الحزب عسكرياً في الداخل اللبناني وفي إيران ذاتها[31].

ان حزب الله اللبناني جعل ايران نموذج الدولة التي تواجه الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن جهة ثانية فان حزب الله يمثل منطقة نفوذ هامة بالنسبة لإيران اذ تستطيع الأخيرة أن تستخدم نفوذها في لبنان من خلال الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل لتحقيق أهدافها وقد كان موضوع التدخل في لبنان من ابرز ما تم انتقاده خلال الاحتجاجات[32].

رابعاً – السياسة الإيرانية تجاه فلسطين[33]:

تستند السياسية الإيرانية في التعامل مع فلسطين إلى ركيزتين اساسيتين أساسيتين هما:

- ✓ اولاً: التأكيد على أهمية تقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي للمقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل.
- ✓ ثانياً: تقوم على رفض التعامل مع أصحاب مشروع التسوية السياسية والتطبيع والمفاوضات مع إسرائيل.

ولطالما حرصت ايران على الفصل بين المشروعين وتقديمهما وكأنهما رؤيتان مختلفتان بالكامل لان ايران ترى في إسرائيل منطقة نفوذ تابعة للولايات المتحدة، ان الدعم المالي الكبير للمقاومة وللمنظمات الفلسطينية يسهم هو الاخر في ارهاق الاقتصاد الإيراني ويسهم في اثارة استياء الغرب لاسيما الولايات المتحدة واستياء الشعب الإيراني الذي يطالب بالانسحاب الكامل من التدخل في القضية الفلسطينية وظهر ذلك جلياً في الشعارات التي عبر من خلالها المحتجون عن غضبهم والتي كانت تحمل معاني عدة أهمها على الحكومة ان تترك التدخل في أمور الغير وتلتفت للبلد المتداعي اقتصادياً[34].

---

[31] امين مصطفى المقاومة في لبنان 1948–2000، بيروت ، ط1 ، 2003، ص ص 32–34.

[32] الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية المؤشرات والدلالات ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، مصدر سبق ذكره . انظر ايضاً: احمد عبد الحسين، حزب الله ودوره السياسي في لبنان 1982–1989، رسالة ماجستير غير منشورة، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة البصرة، كلية الدراسات التاريخية، 2011، ص 45.

[33] عبد القادر طافش، إيران والقضية الفلسطينية: الواقع والمتغيرات، مقال منشور في مركز الجزيرة للدراسات، الخميس, 13 ديسمبر, http://studies.aljazeera.net/

[34] محمد أبو سعده، السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين، رسالة

خامساً: السياسة الإيرانية تجاه اليمن:

اتهمت أوساط دولية إيران بدعم الحوثيين والتدخل في الشأن الداخلي اليمني والتأثير سلباً على أمن البلاد وأعلنت السلطات اليمنية في عام 2009 ضبطها لسفينة إيرانية محملة بالأسلحة لدعم الحوثيين، اذ استاءت ايران من اتهامها ووصفت تصريحات الحكومة اليمنية بالمسيئة وطلب وزير الخارجية اليمني (أبو بكر القربي) من إيران التوقف عن دعم الحوثيين ، كما تحدث الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي) عن تدخل إيراني في اليمن والقبض على خلايا تابعة لها في صنعاء أثناء زيارته للولايات المتحدة في أيلول 2012 ، كما اتهم رئيس الأمن القومي اليمني الجنرال (علي حسن الأحمدي) أيران بدعم الحوثيين عسكرياً 2012 في محاولة لإيجاد موطئ قدم لها في اليمن لاسيما ان الاخيرة تقع بمحاذاة الحدود السعودية المنافس للنفوذ الايراني في منطقة الشرق الأوسط ، ان حصول ايران على نفوذ في اليمن يعُد امراً هام للغاية للجانب الإيراني وفي الوقت نفسه يُعدُ ذلك امراً بالغ الخطورة للسعودية ولحلفائها في المنطقة[35].

ان التدخل الإيراني في اليمن لم يكن علنياً بموجب علاقات مباشرة بين دولة وأخرى بل هي علاقة بين دولة وجماعة داخل اطار الدولة، كما هو الحال مع لبنان، رغم عدم علنية الامر الا ان الحكومة اليمنية أعلنت عدة مرات عن اعتقالها لجواسيس إيرانيين ولم تقدم أي منهم لمحاكمة علنية أو تعلن أسمائهم وعندما ظهرت مطالبات تقديمهم للعلن أعلنت الحكومة اليمنية أنه تم الإفراج عنهم ، اكدت الحكومة اليمنية حقيقة الدعم الإيراني للحوثيين وحقيقة ضبطها لسفن إيرانية محملة بصواريخ مضادة للطائرات في كانون الثاني 2013، وبهذا الصدد صرح وزير الداخلية اليمني السابق (عبد القادر قحطان) أن الباخرة قادمة من إيران وتحمل 48 طن من الأسلحة المتنوعة بناء على ذلك فقد تقدم اليمن بطلب لمجلس أمن الأمم المتحدة للتحقيق في القضية ولم يصدر عن الأمم المتحدة أي قرار أو بيان بهذا الخصوص وبطبيعة الحال فأن التدخل الإيراني في اليمن قد اثار حفيظة الشعب الإيراني واسهم الى حد كبير في الاستياء الشعبي اذ يرى الشعب الإيراني بأن الأموال التي تنفقها الحكومة على الحروب الشعب أولى بها ، وان

ماجستير غير منشورة، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2012، ص ص 37-40.

[35] Alex Potter, Yemen in crisis :Who are the Houthis and what do they want?, Esquire, 06 April2015: www.esquireme.com/brief/news/is-yemen-on-the-brink-of-economic-meltdown-and-civil-war.

لتدخل في مناطق متعددة من مناطق الشرق الأوسط قد أدى الى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل كبير [36].

سادساً: تأثير الملف النووي على الاحتجاجات الإيرانية.

يعد الملف النووي الإيراني من القضايا البالغة الحساسية والأكثر خطورة من قضايا الشرق الأوسط بالنسبة لدول العالم الغربي وفي الوقت نفسه يعد عامل هام من العوامل التي تثير استياء الفئات الشعبية الإيرانية لما له تأثير بالغ على الاقتصاد، اذ تنفق الحكومة الإيرانية ملايين الدولارات على الملف النووي في الوقت الذي ترزح فيه الدولة تحت وطأة انهيار مالي واقتصادي واضح، ان الحكومة الإيرانية تهدف من هذا البرنامج الى ترسيخ قوتها في المنطقة وبسط نفوذها دون قلق او تخوف من التهديدات الدولية، فقربها من إسرائيل يمثل نقطة القلق الابرز بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وبعد احداث ما يسمى بالربيع العربي وتحديداً بعد عام 2011 يمكن للباحث ان يلاحظ تمدد ايران في منطقة الشرق الأوسط بشكل سريع فنجد نفوذها قد امتد داخل سوريا والعراق اليمن ولبنان وغيرها من الدول، في العام 2015 تم إبرام الاتفاق النووي، الذي اطلق عليه (خطة العمل الشاملة المشتركة)، اذ تم الاتفاق بين إيران ومجموعة الدول (5 + 1، التي تضم جميع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، الولايات المتحدة الامريكية و روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى ألمانيا، الهدف من هذا الاتفاق هو احتواء ازمة البرنامج النووي الإيراني، سيما بعد انفتاح السياسة الامريكية على ايران في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما [37].

تم التأكيد من قبل الدول التي وقعت على الوثيقة، في 16 كانون الثاني 2016 إطلاق تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة، المتضمنة رفع العقوبات المفروضة على إيران بسبب أنشطتها النووية

---

[36] محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الامن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض، 2018، ص ص 69-79. انظر ايضاً: احمد محمد الدغشي، الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة،2013، ص ص 17-20.

[37] feredon Hoveyda, Iran and America; the Iranian conundrum, American foreign policy Interests, The Journal of the National Committee on American Foreign Policy Volume 28, 2006 - Issue 2 ،2006. https://www.tandfonline.com

السابقة مقابل تعهد الحكومة الإيرانية بالحد من تطوير برنامجها النووي ووضعه تحت المراقبة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية[38].

الا ان انعطافاً مفاجئاً طرأ على السياسة الامريكية في النصف الاول من العام 2018، اذ اتخذ الرئيس الامريكي دونالد ترامب قرار الانسحاب من الاتفاق النووي 5+1 مع فرض عقوبات شديدة على إيران جراء انتهاكها للاتفاق النووي وفقاً لتقارير أمريكية وإسرائيلية، قد يكون ذلك من أبرز الأمور التي أسهمت في تأجيج الاحتجاجات في إيران، لان الشعب مدرك لتبعات الملف النووي، اذ يرهق الأخير ميزانية الدولة مما يؤثر سلباً على الاقتصاد، وكذلك يؤدي الى الدخول في صراعات دولية تكون نتيجتها فرض عقوبات شديدة من قبل الدول الغربية على ايران[39].

الخاتمة

لم تكن الاحتجاجات الإيرانية ظاهرة جديدة على المجتمع الإيراني بل هي موجودة منذ عصر شاه رضا شاه والشاه محمد بهلوي، لا يمكن لاحد التقليل من شأن الاحتجاجات لاسيما ان الحكومة الحالية وصلت الى الحكم عن طريق الاحتجاجات الشعبية، فالمجتمع الإيراني يرى في الحركات الاحتجاجية الملاذ الأخير الذي لا بد من اللجوء اليه من اجل تحسين الوضع، الشعار الذي رفعه المحتجون هو (لا للغلاء) اذ ان أساس الاحتجاج كان اقتصادي التوجه، إضافة الى ان عدد من الافراد والمنظمات بدأوا بالمشاركة والمطالبة بقضايا إضافية أهمها حرية التعبير والتقليل من التشدد الديني وظهرت تيارات ترفض سلطة ولاية الفقيه والمطالبة بدولة علمانية، تنوعت مطالب المحتجين حسب التوجهات لكن تبقى الأسباب التي قادت الى تلك الاحتجاجات واحدة والتي تمثلت بانتقاد السياسة الاقتصادية للبلد، وازدياد عدد البطالة واتساع الفجوة بين الفقراء والاغنياء، وتقييد حرية الراي، وكذلك انتقد المحتجين السياسة الخارجية الإيرانية التي امتد نفوذها نحو الخارج وتدخلها في القضايا الإقليمية والدولية والسعي في تطوير برنامجها النووي الامر الذي اثار استياء دول الغرب مما دفعها لاستهداف أيران من خلال إصدار حزم من العقوبات الاقتصادية، لذا فان على الحكومة الإيرانية ان تحاول احتواء الازمة وتغير

---

[38] كينيث كاتزمان، أزمة البرنامج النووي الإيراني، جميع الحلول صعبة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ، أبو ظبي، 2006، ص 23.انظر ايضاً الزيات، الخليج النووي: التساؤلات الأربع حول ايران نووية، مجلة اراء حول الخليج، العدد 20، 2006، ص ص 60-62.

[39] استطلاع للرأي العام حول الاتفاق النووي الإيراني آب/أغسطس 2015، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.: انظر ايضاً. تاج الدين جعفر الطائي: استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، دار رسلان والنشر والتوزيع، دمشق، 2013، ص ص 34-36.

سياستها بشكل جزئي او تنتهج سياسة جديدة كلياً لاحتواء ازمة المحتجين، حسن روحاني يحاول ان ينحو هذا النحو لكنه سرعان ما يصطدم بالمحافظين الذين يرفضون الانفتاح والخروج عن المبادئ الاساسية ، يجب ان يتم تحليل الوضع وإيجاد حلول ترضي الجميع لاسيما الشعب ورصد أموال خاصة للإصلاح الاقتصادي والتقليل من الانفاق على السياسات التدخلية الخارجية، ولكي نجيب على فرضيتنا التي طرحناها في مقدمة البحث لا بد من التأكيد على ان الاحتجاجات من الأمور الخطيرة التي تواجه الدول فأقوى الحكومات قد تغيرت نتيجة ثورات غاضبة مماثلة عبر التاريخ، وعلى الباحثين الاكاديميين مواصلة الاهتمام بهذه الجزئية الهامة وكذلك الحكومات والحكام، ووفقاً للمعطيات البحثية فأن الاحتجاجات لن تغير النظام بشكل جذري في القريب القادم من الأيام لكن صوتهم ممكن ان يُحدث التغيير المنشود لاسيما مع حكومات متعاونة، قد يحدث تغيير في المستقبل اذا لم يتم تحقيق مطالب المحتجين او استمر الضغط الحكومي والضعف الاقتصادي .

الاستنتاجات

1. من الأسباب التي أدت الى ظهور الاحتجاجات في إيران تدهور الاقتصاد وانهيار العملة وارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة، والسياسة الخارجية التي يغلب عليها طابع التدخل والبرنامج النووي كل ذلك يرهق ميزانية البلد.
2. تُعد السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط والغرب جزء أساس من الازمة الاقتصادية الإيرانية بسبب حُزم العقوبات المشددة التي فُرضت عليها.
3. لم تظهر علامات لاحتواء ازمة الاحتجاجات من قبل الحكومة الإيرانية، بل تمت التعامل مع الامر من خلال الاعتقالات وتهديد المتظاهرين.
4. لم يظهر موقف دولي واضح إزاء الاحتجاجات الإيرانية سوى ان غالبية الدول الغربية دعت الحكومة الإيرانية الى تنفيذ مطالب المحتجين.
5. السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية لن تتغيرا بسهولة بضغط من الاحتجاجات الشعبية الا إذا حدث انفلات تام فقد تقرر إيران حينها تغيير سريع لعدد من سياساتها واستراتيجياتها وتخرج من تحفظها الا ان التغيير حينها لن يكون ذو نفع؟
6. لن تؤثر الاحتجاجات في سياسة إيران المتعلقة بتطوير برنامجها النووي، ولن تتنازل عنه بسهولة لأنه الوسيلة الأهم لقوتها وحمايتها.

7. لن تُعيد الحكومة الإيرانية النظر في ملف حقوق الانسان الخاص بها بناء على طلب المحتجين اذ ان تطبيق الاحكام المستقاة من الشريعة الإسلامية مرتبط بوجودها ككيان
8. لن تعيد إيران النظر في سياستها الخارجية بناء على المعطيات البحثية والتحليل المعمق للقضية، اذ ان التدخل الخارجي مرتبط بكينونتها كدولة ولن تحيد عنه لا بسبب الاحتجاجات ولا بالعقوبات الدولية الشديدة
9. قد تكون الاحتجاجات عبارة عن ورقة ضغط خارجية تستخدمها قوى دولية للتأثير في السياسة الخارجية الايرانية، وان الحكومة تضع ذلك الاحتمال في مقدمة أسباب تأجج الاحتجاجات في ذلك الوقت تحديداً، وتتعامل الحكومة الإيرانية مع القضية وفقاً لهذا المنظور.
10. ينتمي رئيس الجمهورية الإيرانية حسن روحاني الى تيار الإصلاحيين، اذ تتصف سياستهم بالاعتدال والانفتاح ويعدون الشعب بالمزيد من الحريات والإصلاح، مقابل اتصاف تيار المحافظون بالتحفظ تجاه سياسات الانفتاح والتحرر، واغلب خطوات روحاني نحو سياسة داخلية منفتحة تواجهها معارضة شديدة من قبل المحافظين، بناء على ما تقدم تراجعت شعبية روحاني وأصبح مرفوضاً بين أوساط المحتجين بعد ان راهنوا عليه في بداية ولايته، سيما بعد ان أعلن عن تخصيص ميزانية عالية لشراء الأسلحة في عام 2018.

التوصيات

1. يجب ان تنتهج الحكومة الإيرانية سياسات اقتصادية جديدة تتوائم مع الأنظمة الاقتصادية العالمية، ترتبط بالسوق العالمي وتنهض بالواقع الاقتصادي المنهار للبلد، القضاء على البطالة وانتهاج سياسات مضادة للفقر ورتق الفجوة بين الفقراء والاغنياء من خلال دعم الطبقة المتوسط لمنعها من الانزلاق نحو الفقر.
2. على الحكومة الإيرانية ان اتباع سياسات جديدة تجاه الشرق الأوسط والغرب تتميز بأن تكون اقل تدخلاً في قضايا الشرق الأوسط، وتقليل سمة الصراع مع القوى الغربية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وعقد اتفاقيات سلام بدلاً من الدخول في تحدي ضد دول عظمى وكبرى.
3. اعداد برامج مدروسة من قبل الحكومة الإيرانية بواسطة خبراء مختصين بأزمات مماثلة لاحتواء الاحتجاجات وتنفيذ جزء من مطالبهم، عدم التضييق على المتظاهرين والاهتمام بملف حقوق الانسان ومنح فسحة من الحرية للشعب.

4. الاستجابة للدعوات الدولية فيما يتعلق بتحقيق مطالب المحتجين للتقليل من تفاقم الوضع لاسيما بعد انهيار العملة.
5. على إيران ان تغير من سياستها الداخلية تجاه الشعب الإيراني وتحترم وتطبق مبادى حقوق الانسان وتكف عن الاعتقالات التعسفية والاعدامات العلنية وتقييد حرية التعبير، وان تقلل من التدخل في القضايا الإقليمية إذا ما تم ذلك فقد تحقق نوع من الانفتاح على العالم وتقل العقوبات التي تؤثر على الشعب بشكل مباشر.
6. يجب على إيران ان تكرس برنامجها النووي للأغراض السلمية والدخول في الاتفاقيات الدولية التي تحد من تصنيع ونشر السلاح النووي للحد من العقوبات الدولية المتكررة ضدها.
7. التدخل الخارجي يؤدي الى ارهاق ميزانية الدولة وقد يكون هو الأساس في الازمة الاقتصادية بسبب الانفاق العالي على القضايا الخارجية والحروب المباشرة والحروب غير المباشرة.
8. يجب التعامل مع قضية الاحتجاجات بجدية عالية لان عدد غير قليل من الاحتجاجات أطاحت بالأنظمة الحاكمة، احتواء الازمة لا يتم عن طريق القمع والاعتقالات وانما عن طريق تحقيق المطالب الممكنة
9. يجب على حكومة حسن روحاني اتخاذ القرارات المناسبة لضمان استقرار البلد وإقناع جميع الأطراف بأهمية احتواء الازمة وتقديم تنازلات.

المصادر

الكتب

1. أحمد إبراهيم محمود، حرب الخليج الثالثة، الانعكاسات الاستراتيجية على البيئة الإقليمية، في نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003.
2. احمد الريسوني، فقه الاحتجاج والتغيير: حوارات ومقالات، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2011.
3. امين مصطفى المقاومة في لبنان 1948-2000، بيروت، ط1، 2003.
4. بصيرت منش، حامد، السياسات الدينية في رضا شاه الحكومة، تاريخ إيران المعاصر، 1954، طهران، معهد البحوث والدراسات الثقافية،
5. تاج الدين جعفر الطائي: استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، دار رسلان والنشر والتوزيع، دمشق، 2013.
6. تورج أتابكي، التحديث السلطوي: المجتمع والحكومة في عصر رضا شاه، الترجمة، مهدي حقيقت خواه، طهران، دار النشر ققنوس، 1964.

7. حسن صبرا، سوريا: سقوط العائلة ... عودة الوطن، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

8. ريز إرليخ، داخل سورية: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، ترجمة رامي طوقان بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

9. علي المؤمن، النظام السياسي الإسلامي الحديث، دار الهادي، بيروت، ط1، 2004.

10. فولفجانج باور، هاربون من الموت: السوريون والطريق إلى أوروبا، ترجمة: جمال خليل صبح، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016.

11. محمد رضا وصفي، الفكر الإسلامي المعاصر في إيران: جدليات التقليد والتجديد، دار الجديد، بيروت، ط2، 2001.

12. مد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الامن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض، 2018.

13. كينيث كاتزمان، أزمة البرنامج النووي الإيراني، جميع الحلول صعبة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ، أبو ظبي، 2006.

الرسائل والاطاريح

14. احمد عبد الحسين، حزب الله ودوره السياسي في لبنان 1982–1989، رسالة ماجستير غير منشورة، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة البصرة، كلية الدراسات التاريخية، 2011.

15. محمد أبو سعدة، السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2012.

المجلات

16. رضوان محمود المجالي، أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 12، حزيران 2015.

17. إبراهيم غالي، حزب الله بين المقاومة والمتاهات السياسية اللبنانية، ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد 173، العدد السابع عشر، 2007.

18. رضوان المجالي، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 38، ربيع 2013.

19. داني فيلك وأوري رام، صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأفولها حتى الان تحليل سوسيو– سياسي، ترجمة نواف عثمانة، مجلة قضايا إسرائيلية، شباط 2012.

20. الزيات، الخليج النووي: التساؤلات الأربع حول ايران نووية، مجلة اراء حول الخليج، العدد 20، 2006.

الوثائق والتقارير

21. تقرير الشرق الأوسط رقم 38، إيران في العراق: ما مدى النفوذ: ملخص تنفيذي وتوصيات، تقريب صادر عن مجموعة الازمات، 21 اذار مارس 2005.

22. تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلّة بشأن الجمهورية العربية السورية، حالات حقوق الانسان التي تتطلّب اهتمام المجلس بها، مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، الدورة الثالثة والعشرون، البند الرابع من جدول الاعمال، حزيران 2013.

23. الدستور الإيراني، المادة (57) التي تنص على ان السلطات الثلاث الحاكمة تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وامام الأمة وكل الاحكام التي تصدر منه يجب ان تنفذ وتطبق.

24. تقرير المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية المؤشرات والدلالات،

الانترنت

25. احمد محمد الدغشي، الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة،2013.

26. تجاهل الناس شعارات تفكيكية أمام جامعة طهران + فيلم –وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء– 30 ديسمبر 2017 www.tasnimnews.com/ar/news وكالة تسنيم الدولية للأنباء 29 –ديسمبر www.yjc.ir/fa/news

27. تجمّع «لا للغلاء»، الناس يشكون لكن واعون + الفلم، وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء، 30 ديسمبر 2017.www.yjc.ir/fa/news

28. الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية المؤشرات والدلالات ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 16 نوفمبر 2016، https://rasanah-iiis.org/،

29. عبد القادر طافش، إيران والقضية الفلسطينية: الواقع والمتغيرات، مقال منشور في مركز الجزيرة للدراسات، الخميس, 13 ديسمبر، http://studies.aljazeera.net/

مؤتمرات

30. ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، تحرير يوسف ربابعة، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر بعنوان ثقافة التغيير، جامعة فيلادلفيا، عمان،2012.

English resources.

31. Ahmadinejad Takes Big Vote Lead as Rival Warns of Possible Fraud, Published June 13, 2009, Associated Press, www.foxnews.com/story/2009/06/13/ahmadinejad-takes-big-vote-lead-as-rival-warns-possible-fraud

32. Alex Potter, Yemen in crisis :Who are the Houthis and what do they want?, Esquire, 06 April2015: www.esquireme.com/brief/news/is-yemen-on-the-brink-of-economic-meltdown-and-civil-war
33. Babak Dehghanpisheh, Insight - Iran's Elite Guards Fighting In Iraq To Push Back Islamic State, Reuters Middle East & North Africa, August 4, 2014 .
34. Capital punishment: On the way out—with grisly exceptions". The Economist. Retrieved 4 august 2018. https: www.economist.com/international/2015/07/04/on-the-way-out-with-grisly-exceptions
35. Death Penalty News: Iran Judge to Drug Defendant: 'If you're innocent then you'll go to heaven after you're hanged'". Deathpenaltynews.blogspot.fr. 2016-05-12. Retrieved 2018-08-04 /https://deathpenaltynews.blogspot.com/2016/05/iran-judge-to-drug-defendant-if-youre.html
36. feredon Hoveyda, Iran and America, American foreign policy Interests, 2006 .
37. Georgina Rannard, World Cup 2018: Women finally allowed in Iranian football stadium, BBC Monitoring, 21 June 2018, https://www.bbc.com/news/blogs-trending.
38. Jonathan Saul, Parisa Hafezi, Iran boosts military support in Syria to bolster Assad, Reuters, February 21, 2014- www.reuters.com/article/us-syria-crisis-iran/iran-boosts-military-support-in-syria-to-bolster-assad
39. Michael R. Gordon And Eric Schmitt, , Iran Secretly Sending Drones And Supplies Into Iraq, U.S. Officials Say, The New York Times, June 25, 2014/ www.nytimes.com/2014/06/26/world/middleeast/iran-iraq.
40. Michael Storper, The Poverty of Radical Theory Today, International Journal of Urban and Regional Research v.25,1. USA. 2001.
41. Will fulton, joseph holiday, and sam wyer, Iranian strategy in Syria: executive summary, institute for the study of war, 1400 16th Street NW, Suite 515 Washington, DC 20036, May 2013.

موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الايراني

د. زينب عبدالله

كلية العلوم السياسية /الجامعة المستنصرية/العراق

الملخص

لقد اثار موضوع الملف النووي الايراني قلق العالم بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص لان من شانه ان يؤثر على البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط , كما انه يفرض تهديدا مباشرا لمصالح الولايات المتحدة الامريكية ومصالح حلفائها في المنطقة واهمهم (دول الخليج العربي) . اذ انقسم الرأي العربي عامة والخليجي خاصة تجاه هذا البرنامج , اذ كان هذا التفاوت واضح مابين التأييد والرفض لاعلان ايران تخصيبها لليورانيوم . وعليه فقد طالبت دول الخليج العربي وبشكل ملح بأن يتم تضمينهم في مفاوضات حل الازمه النوويه الايرانية ليكون لديهم الفرصة لعرض مطالبهم والحصول على الضمانات اللازمه, لكن بالرغم من ذلك لم يتم الاستجابة لتلك المطالب من الجانب الامريكي الامر الذي اثار قلقهم ازاء هذا الاتفاق وجعلهم يترقبون بحيطة وحذر شديدين لما يؤول اليه ذلك الاتفاق, الامر الذي انعكس بدوره على ترحيبهم فيما بعد بقرار الرئيس الامريكي دونالد ترامب في الانسحاب من هذاالاتفاق خاصة مع قناعتهم في ان ايران كانت قد استغلت هذا الاتفاق من اجل انعاش بلدها اقتصاديا , ورسم استراتيجيه جديدة لها على منطقة الشرق الاوسط وبما يمكنها من مد اذرعها الى داخل دول المنطقه بما يخدم مصالحها السياسيه والاقتصادية والايديولوجيه.

انطلاقا مما تقدم فقد تضمنت هذه الدراسه قضيه الملف النووي الايراني منذ بدايته وحتى احالته الى مجلس الامن التابع للامم المتحده بعد ان تضاربت الاراء والمصالح بشانه خاصه مع الشكوك التي راودت الدول الاعضاء في مجلس الامن حول استخدام ايران لهذا البرنامج في انتاج السلاح النووي , وقد كانت احد نتائج هذه المرحله هو الوصول الى عقد اتفاق نووي بين ايران والدول الاعضاء الدائمون في مجلس الامن اضافه الى المانيا (5+1) من اجل تحجيم الاستخدام الايراني لهذا البرنامج وجعله مخصص فقط للاستخدامات السلميه . كما ان هذا البرنامج قد اثار حفيظه دول الجوار ودول الخليج العربي بسبب قلقها من اثار استخدامه عسكريا على امنها واقتصادها بشكل خاص, وامن واقتصاد منطقة الشرق الاوسط . ومع عدم التزام ايران بالتزاماتها تجاه منظمه الطاقه العالميه تصاعدت وتيره الخلافات بينها وبين دول مجلس الامن الدولي ا لعبته دول الخليج العربي من دور فعال في ارجاع العقوبات الاقتصاديه على ايران لما كان لهذا الامر من تاثير ايجابي على الاقتصاد الخليجي بشكل عام .وكانت المحصله هي اعلان الولايات المتحده الامريكيه انسحابها من هذا الاتفاق مما اثار قبول بعض الدول وحفيظه دول اخرى كل حسب مصلحته , واخيرا حاولت الدراسه الاشاره الى السيناريوهات المستقبليه المحتمله بعد اعلان هذا الانسحاب .

Abstract:

Iran's program armament has alarmed the world in general and the Gulf States in particular because it would affect the strategic environment of the Middle East region and pose a direct threat to the interests of the United States of America and the interests of its allies in the region. The Arab opinion in general and the gulf in particular was divided into this program , since the disparity was evident between the support and the rejection of Iran's announcement of Uranium enrichment.

Therefore, the Arab Gulf states urgently demanded that they be included in the negotiations to resolve the Iranian nuclear crisis so that they would have the opportunity to present their demands and obtain the necessary guarantees, but the demands were not met by the US side, which raised their concern over the agreement. He made them anxiously looking forward to the agreement, which in turn was reflected in the fact that they later welcomed US President Donald Trump's decision to withdraw from the agreement, especially as they believed that Iran had taken advantage of the agreement to revive the country economically, and to draw up a new strategy to the region of the Middle East and to enable her to extend its arms into the States of the region in serving her political, economic and ideological interest.

المقدمة

اثارت النشاطات النوويه الايرانيه الشكوك لاول مره اواخر الثمانينات واوائل التسعينات من القرن العشرين, الا ان تلك الشكوك سرعان ما اخذت بالتحول الى يقين في عام 2002 عندما تاججت المخاوف بسبب صور التقطتها الاقمار الصناعيه لمنشات نوويه ايرانيه تحت الانشاء وغير معلن عنها، مما حدا بالوكاله الدوليه للطاقه الذريه الى ان تطلق تحقيقا مكثفا حول البرنامج النووي الايراني النتيجه من تلك التحقيقات هي :

ان ايران قد دأبت منذ ثمانينات القرن الماضي على عدم الوفاء بالتزاماتها بوصفها دوله غير نوويه، اذ انها قامت بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم في منشات نوويه غير معلن عنها. ولان تلك اله النشاطات كانت سريه وتخالف الالتزامات فقد لجأت ايران الى الكذب والمراوغه في تقاريرها المرفوعه الى الوكاله الدوليه للطاقه الذريه الامر الذي اثار الكثير من الشكوك حول تلك النشاطات على الرغم من عدم وجود ادلة قاطعه على ان ايران تسعى الى امتلاك اسلحه نوويه. وفي ظل ادراك دول هذه المنطقه بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص لخطوره تلك التداعيات المتمثله بامتلاك ايران للنووي او احتماليه

شن حرب استباقيه لثنيه عن هدفها هذا الامر الذي استدعى من هذه الدول ان تجنب نفسها الدخول في ازمه هذه القضيه بشكل مباشر من منطلق الحرص على استبعاد الانعكاسات السلبيه المباشره لتلك القضية، وتاجيل الخوض في تداعياتها المسستقبليه على المدى المتوسط والبعيد .

اهمية البحث

تنبع اهمية هذه الدراسة كون الموضوع يتعلق بأمن دول الخليج العربي واستقرار منطقة الشرق الاوسط اذ ان البرنامج النووي الايراني يدخل دول المنطقة بأكملها في سباق تسلح لا يحمد عقباه، كما انه يستنزف مواردها الاقتصادية ويدفع الى التصعيد نحو المواجهة العسكرية. لذا كان لابد من دراسة هذا الموضوع الذي يشكل خطرا على منطقة الخليج العربي بشكل خاص من خلال القاء الضوء على ماهية هذا البرنامج ومراحل الوصول الى الاتفاقيه النوويه الايرانيه (5+1) ومن ثم استعراض مواقف دول الخليج العربي من الاتفاقية ومن الانسحاب الامريكي منها ..واخيرا عرض سيناريوهات حول ما سيؤول اليه هذا الانسحاب

فرضية البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها :

1. ان البرنامج النووي الايرني يهدد امن منطقة الخليج العربي، ويدخل المنطقه في سباق تسلح الامر الذي يشكل عبئا اقتصاديا على دول هذه المنطقه

2.ان دول الخليج العربي مجتمعه ومنفرده تسعى الى التقليل من الدور الايراني في التاثير على منطقه الشرق الاوسط من خلال دعمها للانسحاب من الاتفاق النووي الايراني لما لهذا البرنامج من تاثير سلبي على مكانه هذه الدول وعلى طبيعه علاقتها بدول هذه المنطقه مما سينعكس سلبا على اقتصاد تلك الدول وخاصه في القطاع النفطي

3.ان الاختلافات المذهبيه بين ايران ودول الخليج العربي كان له جزء كبير في تحرك تلك الدول لتحجيم الدور الايراني في منطقه الشرق الاوسط .

كل هذه الامور استدعت ضروره معالجة هذه القضيه من خلال التشديد على فرض المزيد من العقوبات الاقتصاديه على ايران لتفويت الفرصه عليها من اجل تحقيق مراميها في السيطرة على هذه المنطقه من خلال السعي لامتلاكها للسلاح النووي وضروره الخروج من هذا الاتفاق.

اشكالية الدراسة

ان الغرض من هذه الدراسة هو الكشف عن ابعاد البرنامج النووي الايراني وتاثيره على مكانه دول الخليج العربي في منطقه الشرق الاوسط وعلى طبيعه العلاقات التي تربط بينها وبين ايران سواء في المجال الامني او الاقتصادي او السياسي، وموقف تلك الدول من هذا البرنامج ومن الاتفاق النووي الذي عقد بين ايران والدول الرئيسية الخمسة والمانيا (5+1) في جنيف عام 2015، وكذلك موقف تلك الدول من الانسحاب الامريكي من هذا الاتفاق واسباب سعيها من اجل تحقيق هذا الانسحاب، وذلك لان امتلاك ايران لبرنامج نووي ممكن ان تستثمره على المدى البعيد في انتاج السلاح النووي الامر الذي يؤثر سلبا على امن منطقة الشرق الاوسط من خلال احتماليه سيطره ايران على عوامل القوه في هذه المنطقه جراء امتلاكها لهذا السلاح.

اهداف الدراسة

تتلخص اهداف هذه الدراسه بالنقاط الآتية:

1. دراسة البرنامج النووي الايراني من حيث بداياته وواقعه ومحاولة توضيح الهدف منه من وجهة النظر الايرانية
2. الكشف عن مواقف الدول ذات العلاقة من هذا البرنامج
3. الكشف عن مراحل الدخول في الاتفاق النووي الايراني والاسباب التي دعت الى اللجوء اليه
4. معرفة مواقف دول الخليج العربي من البرنامج والاتفاق والانسحاب منه
5. محاولة وضع سيناريوهات مبسطه ومحتمله لما بعد الانسحاب الامريكي من الاتفاق.

المنهج المتبع في الدراسه :

لقد اعتمدت في دراستي هذه على المنهج الاستعراضي والذي من خلاله تم استعراض المعلومات الخاصه بالملف النووي الايراني منذ بداياته الواضحه ثم انتقل الى توضيح موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الايراني انتهاءا بموقف تلك الدول من الانسحاب الامريكي من هذا الاتفاق , ثم اعتمدت المنهج التحليلي من خلال محاولتي للوصول الى سيناريوهات متوقعه لما يمكن ان يؤول اليه الانسحاب الامريكي من الاتفاق في المبحث الثالث , اعتمادا على ماتم ذكره من المعلومات في المبحثين الاول والثاني .

هيكلية الدراسة :

قسمت هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث ..

جاء المبحث الاول تحت عنوان : الملف النووي الايراني... البداية والوقائع

والمبحث الثاني بعنوان: موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الاراني

اما المبحث الثالث فقد جاء بعنوان: موقف دول الخليج العربي من الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الايراني

المبحث الاول

الملف النووي الايراني ... البدايه والوقائع

حرصت ايران ومنذ عام 2002 على عدم احالة ملفها الى مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة, وخلال عمليه غير رسميه لادارة الازمه تم الاتفاق على ان تقوم ثلاث دول من الاتحاد الاوربي (فرنسا , المانيا , المملكه المتحدة) بالتفاوض مع ايران من اجل التالي

1.ايجاد طريقه من شانها تلبية متطلبات الوكاله الدوليه للطاقه الذريه والمجتمع الدولي للحيلوله دون انتشار الاسلحة النوويه

2.سعي تلك الدول الثلاث الى تلبية متطلبات المصلحة الايرانيه للحيلوله دون احالة ملفها النووي الى مجلس الامن

3. السعي لمواصله الجهود الايرانيه للاستفادة من التطبيقات السلميه للطاقه النوويه.(1)

مراحل الاتفاقيه النوويه الايرانيه

توصلت ايران والدول المسماة مجموعة الثلاث الاوربيه (التروبيكا) في اكتوبر 2003 الى اتفاق تقوم بموجبه ايران وبشكل طوعي بتعليق كل نشاطات تخصيب اليورانيوم واعادة المعالجه , مقابل ان تقوم دول التروبيكا ومن ثم الوكالة الدوليه للطاقه الذريه بتعليق احالة ملفها النووي الى مجلس الامن الدولي , وهو الامر الذي ينص عليه النظام الاساسي للوكالة الدوليه في حاله مثل الحاله الايرانيه.*

وبعد توقيع البرونوكول الذي اعطى الوكاله الدوليه للطاقه الذريه حق التفتيش الاستثنائي اعتبرت ايران متعاونه معها لكن ليس بشكل مطلق . وفي الثامن عشر من يونيو عام 2004 صوت اعضاء مجلس امناء الوكالة الدوليه وثلثهم من الامريكان بوجوب اشعار ايران بانها لا تقدم دعما كاملا للبروتوكول لا سيما بعد تاجيلها لزيارة وفد من الوكالة وعدم تسليمها مخططات وتصاميم هذه الاجهزه لعدد من مواقع اجهزه الطرد المركزي , وكذلك نتائج ابحاث اجرتها حول تحويل واختبار مواد نوويه لديها(2).

نتيجة لذلك طلبت الوكالة من إيران أن تكون متعاونة فى تنفيذ بنود البروتوكول وحل المشاكل القائمة بينها ومن ضمنها قضية تلوث أجهزة الطرد المركزى بيورانيوم عالى التخصيب ومنذ هذا التاريخ أخذت أمريكا وحلفاؤها فى مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالادعاء المباشر بأن المشروع النووى هو مشروع تسليحى يسعى لإنتاج قنبلة نووية بأقرب فرصة ممكنة.(3)

وعلى نحو تدريجي اقنعت التروبيكا والوكالة الدوليه المسؤولين الايرانيين بان الملف النووي الايراني ستتم احالته الى مجلس الامن في حال عدم الالتزام بشروط البروتوكول المنعقد بينهما , وقبل ايام من اجتماع مجلس حكام الوكالة الدوليه علقت ايران طواعية النشاطات المتعلقه بدورة الوقود النووي. (4)

إلا أن الإدارة الأمريكية لم تقتنع بهذا الاتفاق واستمرت فى تحريض المجتمع الدولى والمنظمة الدولية على الاستمرار فى عمليات التفتيش الاستثنائية وفة نهاية نوفمبر 2004 أصدرت وكالة المخابرات المركزية تقريرا يفيد بوجود علاقة تعاون بين عالم الذرة الباكستانى عبد القدير خان وإيران ومن ثم تبنى مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ 29 نوفمبر 2004 ومن ثم قرارا يطالب إيران بإيقاف كافة نشاطتها النووية حتى الانتهاء من أعمال التفتيش.(5)

وفي العاشرمن كانون الثاني / يناير 2006 تخطت ايران اهم خط احمر بالنسبه الى المجتمع الدولي عندما انهت تعليق العمل في تخصيب اليورانيوم في منشأة نطنز , الامر الذي سبب الاتي

- احراج ايران لدول التروبيكا الدوليه
- اثارتها لحساسية روسيا تجاهها وذلك عندما رفضت المقترح الروسي بنقل عمليات التخصيب إلى الأراضي الروسية ضماناً لعدم لجوء الإيرانيين لاستخدامه فى أغراض تصنيع سلاح نووى. .
- ابدى المدير العام للوكاله الدوليه للطاقه الذريه غضب كبير تجاه ايران الامر الذي لم يفعله طوال ثلاثة اعوام من التعامل المطول للملف النووي الايراني . وعليه فقد قوبل الرفض الإيرانى باتفاق فى وجهات النظر الأوروبية والأمريكية ودعم روسيا والصين على ضرورة أن توقف إيران برنامجها النووى بشكل عام.(6)

وهنا فقد مثلت النشاطات النوويه المستأنفه مع اللغه العدائيه للرئيس الايراني احمدي نجاد الذي تم انتخابه في عام 2005 انذارا حقيقيا لدول العالم , اذ توحدت المواقف الدولية وصر قرار مجلس محافظى الوكالة ليقضي بإحالة الملف النووى الإيراني إلى مجلس الأمن من دون اتخاذ إجراءات عقابية فى هذه المرحلة

حيث لايزال الأمر يمتعلقا بالشك فى طبيعة هذا البرنامج وبذلك أصبحت إيران فى مرمى فرض عقوبات عليها مالم تمثل لقائمة الطلبات التى احتواها قرار مجلس محافظى الوكالة، وخلال العامين 2006 و 2007 ظلت إيران تلعب على عنصر كسب الوقت مع الترديد الرسمي المستمر من قبل قادة إيران على أن البرنامج النووى لن يتوقف تحت أى ظرف ومهما كانت العقوبات وأنه لخدمة الأغراض السلمية للطاقة (7).

واستمر الموقف بين ايران والغرب مجمدا مايقرب من عشرة اشهر منذ اجراء الانتخابات الرئاسيه في الولايات المتحدة الامريكيه في نوفمبر 2008 , واستمرت مع انشغال ايران ايضا بانتخاباتها الرئاسيه ثم ازمتها الداخليه التي اعقبتها وهكذا حتى نهاية اغسطس 2009 عندما بدأت اشارات تحريك الموقف تصدر من الجانبين , وكانت الشارة الاولى من ايران اذ اعلن الرئيس الايراني احمدي نجاد قبول بلاده اتمام عملية تخصيب اليورانيوم بنسب اعلى من 5% خارج ايران الخطوة التي عكست تحولا نوعيا في طريقة ادارة ايران لملفها النووي .(8)

ثم بدأت المفاجأت النوويه في التوالي مع مطلع سبتمبر 2009 عقب اعلان ايران من جانبها والدول الست الكبرى من جانب اخر عن الاتجاه الى عقد اجتماع بينهما , وفعلا تم عقد هذا الاجتماع في جنيف في اكتوبر من نفس العام بين الطرفين بحضور الولايات المتحدة الامريكيه وبمشاركة شخصيه من مساعد وزير خارجيتها (ويليام بيرينز) في اشارة الى حرص واشنطن على متابعة الموقف عن قرب , ودليل على تحول العلاقه بينهما من التوتر المفتوح الى التواصل غير المشروط. (9)

وعندما بدأت جولة جديدة من المفاوضات في عام 2013 بين القوى الغربيه الرئيسيه وايران كانت اوضاع وظروف كل منهما قد تغيرت الى حد كبير , ففي الطرف الغربي وخصوصا الامريكي لوحظ ان المفاوضات بدأت في مرحلة تمر فيها الولايات المتحدة الامريكية باوضاع سياسية وعسكريه واقتصاديه كابحة لأي سياسة متشددة أزاء ايران , فسياسيا جرت المفاوضات في عهد الرئيس الامريكي باراك اوباما وهو المعروف بأعتداله وتفضيله الخيار الدوبلوماسي في التعامل مع الملف النووي الايراني هذا مع ادراكه لاهمية تحالف روسيا والصين مع ايران, اما عسكريا يصعب توجيه ضربه تكتيكيه لجميع المنشات النوويه الايرانيه لاسباب عديدة منها :

– صعوبة استهداف تلك المنشأت لما تتمتع به من سعة في الانتشار وتمويه وغموض في المعلومات حول بعض المواقع المعروفه

– احتمالية استخدام منظومة صواريخ شهاب او احتمال استخدام اشعال جبهات خارجية عديدة واستهداف القوات الامريكية المتواجدة في منطقة الخليج العربي.

– كما ان التكاليف الباهظه للاحتلال الامريكي لكل من افغانستان والعراق جعل الولايات المتحدة تفكر كثيرا فيما يتعلق بالقيام بضربه عسكريه ضد ايران

– وجاء السبب الاهم وهو معاناة الولايات المتحدة من تداعيات الازمة المالية التي اصابت اقتصادها في نفس السنه 2008.(10)

وعلى الطرف الايراني كان انتخاب روحاني بمثابة اعلان عن تراجع الجناح المتشدد الذي كان له تاثيره الواضح في عهد احمدي نجاد ولعل اول ما قام به الرئيس الايراني هو دعوة الحرس الثوري الى عدم التدخل في الشؤون السياسيه وذلك لعدم عرقلة تطبيق ايران لسياسة جديدة تجاه الولايات المتحدة الامريكيه في اطار الانفتاح على الغرب (11)

ثم انتقلت المفاوضات بعد ذلك الى جنيف لتصبح اكثر صعوبه وتعقيدا بسبب طبيعة القضايا المطروحة من الجانبين , وبدا وكأن مطالبهما متباعدة بل ومتضاربه بحبث يصعب التوفيق بينهما بأي شكل من الاشكال. وبعد ذلك أستؤنفت المفاوضات الايرانيه الغربيه في 2014/3/18 , ومع انتهاء العام 2015 الذي كان يحمل الكثير من العمل والجد المتواصل من القيادات الايرانية نحو وصول المفاوضات الى المراحل الحاسمه, كان لدى ايران البنية التحتيه التي تمكنها من الشروع في العمل على ملفها النووي فور اعتماده من مجلس الامن الدولي (12)

وبعد عدة تمديدات للمهلة حتى الموعد النهائي للاتفاق، أعلنت مجموعة القوى الكبرى 5+1 (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا) عن التوصّل إلى اتفاقٍ نهائي مع إيران حول برنامجها النووي. وينص الاتفاق في مبدئه العامّ على رفع العقوبات الدولية عن إيران مقابل تخليها عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي. وفي حين رحّبت أطرافٌ دولية عديدة بالاتفاق، تحفظت أطرافٌ أخرى، فيما وصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بـ "الخطأ التاريخي. (13)

الانسحاب الامريكي من الاتفاقيه

أدى إعلان الرئيس ترامب يوم الثلاثاء 8 أيار/مايو 2018 عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني بالإضافة لفرضه لعقوبات جديدة على إيران لرفع منسوب التوتر في الشرق الأوسط. فلم يأت الاتفاق النووي الإيراني بالأساس من فراغ، بل أقر الإنفاق النووي عام 2015 بعد مفاوضات شاقة استمرت لسنوات مع إيران و الصين وروسيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا. لقد فتح ترامب جبهة جديدة على رئاسته المتوترة.

ويتضح من ردة الفعل الأولى أن العالم لم يرحب بالانسحاب الأمريكي، فروسيا أعلنت بأن الانسحاب تهديد للسلم والأمن العالميين، بينما اعتبر الإتحاد الأوروبي بأن الانسحاب الأمريكي خاطئ، إذ وفق موغيريني مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي: «لا تتركوا أحدا يفكك الاتفاق....الاتفاق ملك لنا جميعا».

من جانب آخر أعلن ماكرون رئيس فرنسا بأن: «فرنسا وألمانيا وبريطانيا يأسفون للقرار الأمريكي بالانسحاب من اتفاق إيران النووي». أما تركيا فعبرت بلسان الرئيس أردوغان عن مخاوفها و بان الانسحاب من الاتفاق سيؤدي لزعزعة الاستقرار.

وفي المقابل إن تصريح الرئيس الإيراني روحاني حول انتظار إيران للمواقف الأوروبية والروسية والصين لترى مدى مقدرتها على الاستمرار في الاتفاق في إطار حماية المصالح الإيرانية.هذا يؤكد على مدى تروي إيران في التعامل مع الانسحاب الأمريكي. فقد أصر الرئيس روحاني بأن الاتفاق ليس فقط مع الولايات المتحدة بل مع مجموعة من الدول وهو بالتالي ليس ملكا للولايات المتحدة لتقرر مصيره.

إن الانسحاب الأميركي يأتي بالتالي في ظل وضع هو الأسوأ بالنسبة لعزلة الولايات المتحدة الإقليمية ومدى تداخل سياساتها بل وتطابقها مع السياسة الإسرائيلية وسياسة نتنياهو بالتحديد.(14)

لم يصل الرئيس ترامب للموقف الراهن القاضي بالانسحاب من الاتفاق مع إيران إلا بتأثير من مساعديه اليمينيين الأكثر تطرفا كمستشاره لمجلس الأمن القومي بولتون، ووزير خارجيته بومبيو. هذا فضلا عن ضغط نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي من أجل هذا القرار فكان له ما يريد. فلم يكن سبب اعلان القرار الأمريكي بالانسحاب من الاتفاقيه بسبب النووي الايراني بشكل مباشر ، بل جاء نتيجة لقضية الصورايخ الإيرانية وتطويرها وبأثر تقدم إيران الإقليمي على إسرائيل وعلى ميزان القوى في الشرق الأوسط.

وعليه فإن إلغاء الاتفاق النووي الإيراني سوف يؤدي الى نتائج اهمها:

1. سيدفع إيران بصورة أكبر نحو تركيا بالإضافة لروسيا، وهذا سيجعل أوروبا في حالة تململ واضح تجاه السياسات الأمريكية. في هذه المرحلة يتطوّر مأزق السياسة الأمريكية العالمي التي تقوم على سياسة الدفع بالأمور نحو الحافة، وهي سياسة لن تؤتي ثمارها بسبب سقوط الكثير من هيبة ومكانة الولايات المتحدة.

2. سيشكل إلغاء الاتفاق تأكيدا على أن الإدارة الأمريكية لا تلتزم بتوقيعها، فكل إدارة بإمكانها ان تلغي ما قامت به الإدارة السابقة دون الالتفات لمدى التزام الأطراف في الاتفاقية.

3.كما الغاء الاتفاق وفرض العقوبات سيدفع إيران لزيادة تأثيرها في أكثر من موقع في العالم العربي (وضح ذلك في الانتخابات اللبنانية مثلا) وسيدفعها لزيادة تركيزها على القضية الفلسطينية. (15)

لقد وجد اليمين الإسرائيلي وحلفاؤه في إدارة ترامب فرصة لقلب موازين السياسة حول إيران، لكنهم بنفس الوقت وجدوا فرصة لإضعاف منطقة الخليج وتقسيمها واستنزاف مواردها وأموالها وبيع المزيد من السلاح لدولها. لقد بدأ كل هذا الوضع مع حصار قطر السابق كانت تلك البداية لتوتير إقليم الخليج وإفقاده للحد الأدنى من الاستقلالية.

المبحث الثاني : موقف دول الخليج من الاتفاق النووي الايراني

بعد ثلاث جولات مضنيه وطويله من المفاوضات استغرقت نحو واحد وعشون شهرا منذ الاتفاق الانتقالي في جنيف في نوفمبر 2013 واتفاق الاطار في لوزان ابريل 2015 (كما ذكرنا سابقا) جاء الاتفاق النهائي بين ايران ودول (5+1) الذي سوف يؤدي الى رفع العقوبات الدوليه عن ايران مقابل تفاهمات حول مراقبة برنامجها النووي , هذا الاتفاق الذي تعارضت ردود افعال العالم حوله بين افراح في طهران وتنديد في اسرائيل وترحيب حذر في دول الخليج .(16)

فقد بدى الموقف العربي بشكل عام رافضا للبرنامج النووي الايراني في حال لم يكن الهدف منه الاغراض السلميه بل امتلاك السلاح النووي , ذلك ان هذا البرنامج يشكل تهديدا لدول الخليج والدول المجاورة, اذ من شأنه التأثير على مدى نفوذ هذه الدول فامتلاكها لهذا السلاح يجعل منها القوى الاولى في المنطقه كما ويجعل منها مصدر هيبه للدول الاخرى التي تسعى تبعا لذلك جاهدة لكسب ولاء ايران ورضاها كي لا تتاثر مصالحها. (17) ففي الوقت الذي تمثل فيه المخاوف السياسية الشغل الشاغل والأولوية الكبرى لدول الخليج العربي ، يلعب العامل الاقتصادي دوراً، ربما أقل تأثيراً، ولكنه مهماً في تعزيز مخاوف دول الخليج العربي . من إمكانية بروز إيران كقوى اقتصادية كبرى بعد إتمام الاتفاق، من خلال الاعتماد بشكل

أساسي على الأموال المُتوقع أن يتم الإفراج عنها بعد الاتفاق، هذا فضلاً عن الفرص الإستثمارية الكبيرة التي تمتلكها إيران، خصوصاً في مجال الطاقة، والتي تجعل هذا المجال جذابا بدرجة كبيرة للمستثمرين لذا يمكن للاقتصاد الايراني تهديد او مزاحمة الاسواق الخليجيه المجاورة في الفرص الاستثماريه الخارجيه خصوصا اذا استمر الصراع مع ايران على نفس وتيرته والتي تؤثر على ايران بنفس الدرجة التي تؤثر بها على دول الخليج العربي , ذلك ان ايران قد نقلت ومنذ فترة طويله ميدان الصراع الى قلب الجزيرة العربيه ومحيطها بعيدا عن الحدود الايرانية . وكذلك تمثل عودة ايران الى اسواق الطاقه العالمية اقتطاعا من نصيب دول الخليج العربي وخصوصا المملكه العربية السعودية الني تولت بشكل كبير مهمة تعويض الاسواق بحصة ايران اثناء العقوبات وهو ما يعد اتمرا سيئا بالنسبه لها في ظل الاسعار المنخفضة اساسا للبترول خلال تلك الفتره. (18)

لقد بدأت الدول العربيه تاخذ مسالة البرنامج النووي الايراني ببالغ الجدية وتعطيه الاولوية في اجندتها السياسيه بعد ابراز تقارير الوكالة الدولية للطاقه الذريه التي بأت تصدر منذ يونيو 2003 وحتى قبل توقيع الاتفاق الاطاري في فيينا في يوليو من العام 2015 , والتي تشير الى وجود مؤشرات جديه وكبيرة على ان برنامج ايران النووي يمكن ان يخدم اهدافا تسليحية وقد حاولت الدول العربيه خاصة دول الجوار الجغرافي مع ايران ان يتم اشراكهم في المفاوضات والحوارات المتعلقه بالبرنامج النووي الايراني .(19)

وعليه يمكننا تقسيم موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الى شقين :

موقف مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة اقليميه :

فقد غلب عليه فكرة الموافقة المشروطه اذ رحب المجلس الوزاري خلال اجتماعه في الكويت بالاتفاق بين الدول الكبرى وايران بشأن برنامجها النووي, على ان يكون مقدمة للتوصل الى حل شامل لهذا الملف ودعا المجلس الى التعاون التام مع وكالة الطاقه الذريه (20)

لقد عبرت دول الخليج العربي عن موقفها تجاه هذا البرنامج من خلال تقديمها لبعض المقترحات ومنها:

1.تكرار الاعتراف بحق ايران في الحفاظ على التكنلوجيا للاستخدامات السلميه والدعوه لفرض حظر اقليمي على اسلحة الدمار الشامل .

2.دعم التوصل الى حل دوبلوماسي للازمه النوويه الايرانيه واعرابها عن رغبتها في القيام بدور نشط في ذلك جنبا الى جنب مع الدول الغربيه. (21)

3.حث ايران على التعاون مع المجتمع الدولي وضمان التحقق منذلك من قبل الوكالة الدولية للطاقه الذريه .

4. الاعراب عن قلقها ازاء اي عمل عسكري ضد ايران وذلك لان هذا الامر يشكل خطرا على استقرارها.(22)

ان الوجود الايراني المباشر او حتى غير المباشر في محافظة الاحساء ذات الاغلبيه الشيعيه والحساسيه الخاصه في المنطقة الشرقيه من المملكه السعوديه , مع وجود الاقليات الشيعيه في معظم دول مجلس التعاون الخليجي والاغلبيه الشيعيه في مملكة البحرين , كل ذلك كان سببا في عدم قدرة هذه الدول على اخفاء مخاوفها تجاه قضية البرنامج النووي الايراني , هذا فضلا عن مخاوفها من الانعكاسات البيئيه الكارثيه لاي حادثة نوويه قد تقع في المفاعل النووي الذي بناه الروس في بوشهر والذي يبعد نحو 150 ميلا فقط من دولة الكويت . (23)

اما بالنسبه للمواقف الخليجيه الفرديه : فلا يوجد موقف خليجي موحد من اتفاق جنيف الخاص بالبرنامج النووي الايراني فثمة تباينات واضحه فيما بينها تجاه هذا الاتفاق , حيث سارعت كل من الامارات والكويت وقطر والبحرين للترحيب بهذا الاتفاق وتمت الاشادة به من خلال الكلمه التي القاها رئيس دولة الامارات الشيخ خليفه بن زايد بمناسبة العيد الوطني لبلاده والتي تؤكد ترحيب الامارات بما توصلت اليه طهران والقوى العالميه من اتفاق تمهيدي حول برنامج ايران النووي .(24)

كما اكدت دولة قطر وعلى لسان اميرها ومن خلال احدى زياراته للولايات المتحدة الامريكيه في عام 2005 على رغبة بلاده في عدم رؤية الاسلحة النوويه في منطقة الخليج العربي سواء كان من جانب ايران ام غيرها (25)

كما اكد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن احمد ال خليفه في مؤتمر صحفي عقب اختتام الاجتماع الثالث لوزراء خارجية مجلس التعاون ودول رابطة امم شرق اسيا "" الاسيان "" في المنامه ان الاتفاق النووي مع ايران يصب في استقرار المنطقه.

في حين كانت سلطنة عمان طرفا وسيطا بين كل من الولايات المتحدة وايران في المحادثات الرسميه منذ البدايه بالتوازي مع المفاوضات العلنيه الامر الذي لم تطلع السلطنه عليه دول مجلس التعاون اذ ان مقتضيات السريه لم تسمح لهم بذلك , وهو ماطرح اشكاليه حقيقيه تتعلق بحدود التزامات اعضاء مجلس التعاون الخليجي تجاه بعضها على الرغم من تاكيد وزير سلطنة عمان للشؤون الخارجيه على ""ان ماجرى تسريبه مبالغ به ولا يمثل الحقيقه"".(26) كما انه اكد على ان الاطراف التي شاركت في تلك المفاوضات وتوصلت الى هذا الاتفاق كانت لديها مصلحة مشتركه في الوصول الى حل سياسي للازمه, الامر الذي سينعكس على الاستقرار في عموم المنطقه .(27)

اما بالنسبه للموقف السعودي فقد غلب عليه التوجس الصريح في بداية الاعلان عن الاتفاق , ثم حدث تحول في الخطاب الرسمي السعودي الى القبول المشروط , اذ اكدت الحكومه السعوديه انه اذا توافر حسن النوايا فيمكن ان يشكل هذا الاتفاق خطوة اوليه باتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الايراني , فيما اذا افضى الى ازالة كافة اسلحة الدمار الشامل وخصوصا السلاح النووي من منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي على امل ان تستتبع ذلك المزيد من الخطوط المهمه المؤدية الى ضمان حق كافة دول المنطقه في الاستخدام السلمي للطاقة النوويه(28) كما اكد وزير الخارجيه السعودي سعو الفيصل انه وفي حال اقتراب ايران لانتاج قنبلتها النوويه فان السعوديه ستجد نفسها مجبره على الشروع باتخاذ خطوات جادة , وحذر دول الناتو من العواقب الغير محسوبه التي من الممكن ان يثيرها عدم التزام ايران بالاتفاق .

وعليه فان السعوديه كانت من اوائل الدول الخليجيه التي شجعت على فرض عقوبات على ايران لكن دون اللجوء للحل العسكري.*

اما بالنسبه لولة الكويت والتي تربطها علاقات قويه مع كل من ايران والولايات المتحدة الامريكية فقد حاولت حل الازمه سلميا وكان من المقرر ان يعتمد موقفها على الاحتمالات المطروحة امامها في حال تأزمت الامور , اذ لم يكن بالمقدور في وقتها اعطاء تصور واضح في هذا الاطار نتيجة ارتباطه بالامور الداخليه الخاصه بايران. الا ان الكويت حرصت بالمقابل على الدفاع عن الشؤون الخاصة بها وبدول المجلس بشكل عام ولايران ايضا وحذرت من التدخلات الخارجيه في الشؤون الداخليه لدول المنطقه.(29) وقد حدد الشيخ صباح الاحمد الصباح في تصريحاته الى الصحف الكويتيه خلال عام 2007 طبيعة

الموقف الكويتي من البرنامج النووي الايراني من خلال اعتماد بلاده على عدد من الاسس والتي من اهمها : (30)

1.التشجيع على اعتماد الحل السلمي وتفضيله على الحل العسكري للازمه.

2.ابداء رغبتها في ان تعلن ايران تعاونها وبشكل كامل مع الوكاله الدولية للطاقه الذريه للوصول الى شرق اوسط خالي من اسلحة الدمار الشامل .(31)

3.ان الكويت شأنها شأنكافة دول الخليج العربي تخشى من الاثار البيئيه للبرنامج النووي الايراني الذي ينتج عن تسرب اشعاعات نوويه تؤثر في البيئه والانسان والثروات المائيه والزراعيه والحيوانيه في المنطقه , الامر الذي يهدد وبشكل مباشر حياة البشر الذين يعتمدون على تحلية المياه من البحر بشكل اساسي كمصدر للحصول على الماء العذب, هذا فضلا عن احتمالية حدوث زلازل نتيجة دخول ايران ضمن حزام الزلازل وكذلك لسوء حالة المفاعلات الروسيه التي تعتمدها ايران .(32)

وكان من الملاحظ ان الدول الخليجيه التي يوجد لديها قضايا عالقه مع ايران هي التي بادرت بالترحيب بتوقيع هذا الاتفاق , وهو ما يعكس افتقادها للقدرة على تغيير هذا الواقع الاقليمي اكثر من اقتناعها به (33) وبشكل عام وعلى الرغم من قلق جميع المسؤولين في الخليج العربي فيما يتعلق بطموحات ايران النوويه فضلا عن شكهم الذي دام من اغسطس 2002 حتى اواخر عام 2005 في النوايا الايرانيه , الا انهم ظلوا صامتين ومترددين حتى مع انزعاجهم من التدخل الايراني في الاحداث التي جرت في العراق بعد عام 2003.(34)

المبحث الثالث: موقف دول الخليج العربي من الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الايراني

لقد اثار الاتفاق الذي ابرم بين الولايات المتحدة وايران في عام 2015 والذي اريد منه انهاء ازمة البرنامج النووي الايراني والخلافات الامريكيه الايرانيه العديد من التساؤلات عن تداعيات هذا الاتفاق على العلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي التي لطالما ابدت تخوفها من ابعاده, وذلك لسببين:

الاول : هو لانها كانت تشك في مدى نجاح هذا الاتفاق في تحجيم طموحات ايران النوويه والتزامها ببنوده

والثاني : تخوفها من الانعكاس الايجابي المتوقع للاتفاق على علاقات ايران الدوليه الامر الذي يساعد في توسيع نفوذها الاقليمي والذي بدوره سوف يشكل الخطر الاكبر للدول الخليجيه.(35)

ونتيجة لما تقدم حاولت الادارة الامريكيه معالجة تلك المخاوف من خلال تكثيف جهودها لاجل طمأنة حلفائها من دول الخليج بشان بنود الاتفاقيه وتداعياتها وذلك بقيامها بعدة فعاليات كان اهمها

أ . الاتصالات التي قام بها مسؤولي الاداة الامريكيه وفي مقدمتهم الرئيس الامريكي السابق اوباما مع زعماء الخليج

ب. زيارة وزير الدفاع الامريكي اشتون كارتر للملكه السعوديه في 21 يوليو 2015 في اطار جولته الشرق اوسطيه

ج. لقاء وزير الخارجية الامريكي جون كيري بنظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي بالدوحة للبحث في قضايا المنطقة الرئيسيه وعلى راسها ابعاد هذا الاتفاق مع ايران .(36)

وعليه فقد رسمت الولايات المتحدة من خلال تلك الفعاليات ملامح استراتيجيتها تجاه تلك الدول والتي كان اهمها(37)

تعزيز الرقابه على البرنامج النووي الايراني : وذلك من خلال التشديد على ان هذا الاتفاق هو الذي يضمن هذا التعزيز من خلال اتاحته الرقابه على النشاط النووي لايران بما يضمن الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط

تاكيد الالتزام الامني تجاه دول الخليج العربي : اذ تعهدت الادارة الامريكيه انه وفي حال وقوع اي عدوان من قبل ايران على اي دولة من دول الخليج العربي فانها سوف تكون على استعداد للتعاون مع شركاؤها الخليجيين لتحديد العمل المناسب وبشكل عاجل بما فيها استخدام القوة العسكريه

الاسراع بجهود تسليح دول الخليج : اعلنت الادارة الامريكيه عن تقديمها لضمانات امنيه واسعه النطاق في مجال الدفاع المشترك وخصوصا في مجال تعزيز الامن البحري وامن الانترنت , فضلا عن اعلانه لموافقتها على تسريع عمليات نقل الاسلحة والصواريخ الى حلفائها في الخليج العربي وخصوصا الضروريه منها (37)

التوافق حول القضايا الاقليميه : عملت الولايات المتحدة على تحقيق التوافق السياسي المنشود مع دول الخليج العربيه بشان القضايا الرئيسيه في الشرق الاوسط محاولة البرهنه على عدم تاثير الاتفاق النووي

على تلك القضايا والملفات . اذ انها اكدت وبشكل مستمر على ان ايران كانت وستظل عوا لها وخصم لها في كثير من القضايا اهمها (دعمها للارهاب, دعمها لتجارة السلاح , دعمها للحوثيين , دعمها لحزب الله اللبناني لانه منظمه ارهابيه حسب وصفها) . كما انها اعلنت عن دعمها للمعارضه اللسوريه المعتدله ضد نظام بشار الاسد الامر الذي تعارضت فيه مع ايران ايضا , هذا فضلا عن دعمها للجهود السعوديه في اليمن كنوع من انواع اثبات التزامها بامن الخليج ضد التطلعات الايرانيه الداعمه لنشاط الحوثيين في اليمن.(38) الا انه ورغم كل تلك الجهود الامريكيه الساعيه الى تذويب المخاوف الخليجيه تجاه هذا الاتفاق ونوايا وتحركات ايران فقد جائت تصريحات جواد ظريف التي اكدت على الاتي : ان ما تحتاجه المنطقه ليس تغييرا في سياسة ايران الخارجيه وانما في السياسات المعتمده تجاه طهران , وهذا ماكدت عليه ايضا تصريحات المرشد الايراني الاعلى علي خامنئي فورالاعلان عن الاتفاق النووي الذي اكد بدوره على عدم حصول تحول كبيرفي علاقات ايران مع واشنطن بشكل عام او بشان سياستها في الشرق الاوسط . الامر الذي اضاف اسباب اخرى لاثارة الشكوك في مدى نجاح الاستراتيجيه الامريكية المتبعه سواء تجاه ايران او اتجاه دول الخليج العربي . (39)

لقد تزامن اعلان الرئيس الامريكي دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الايراني مع تصاعد دعوات غالبية دول مجلس التعاون الخليجي لاخلاء منطقة الخليج العربي من الاسلحة النوويه بدعم من الدول العربيه التي تسعى لتحشيد الدعم الدولي لمشروع اعلان منطقة الشرق الاوسط خاليه من اسلحة الدمار الشامل .. ولكن على الرغم من ذلك فقد جائت مواقف الدول الخليجيه متناقضه بشان هذا الاتفاق(40)

وهنا سوف نستعرض تلك المواقف واسباب تبنيها لهذاه المواقف

1.المملكه العربيه السعوديه : والتي تقاطع ايران اصلا , اصدرت بيانا رحبت خلاله بالقرارات الامريكيه التي اعلنها ترامب , اذ انها قالت بان ايران كانت قد استغلت العائد الاقتصادي من رفع العقوبات عليها للاستمرار في انشطتها المزعزعه لاستقرار المنطقه

2. واعلنت كل من الامارات والبحرين عن تاييدهما للجارة السعوديه في ترحيبها بهذا الانسحاب فقد اعلنت تلك الدولتين في بيانات رسميه تاييدها للخطوة الامريكيه. (41)

3. اكدت الخرجية القطريه في بيان رسمي على ان الاولويه الاساسيه تكمن في اخلاء منطقة الشرق الاوسط من السلاح النووي وتجنيب دخول القوى الاقليميه في سباق تسلح نووي لا تحمد عقباه.(42)

4. اما بالنسبه للموقف العماني فقد اعلنت سلطنه عمان عن اهتمامها بتطورات الملف النووي الايراني مؤكدة انها على علاقه جيدة مع كل من واشنطن وطهران مؤكة على انهما معنيتان بتحقيق السلم والاستقرار في المنطقه وان خيار المواجهه ليس في مصلحة اي طرف.

5. وجاء الموقف الكويتي مؤكدا على اهمية الاتفاق النووي المبرم بين ايران والمجتمع الدولي مشيرا الى ان وجوده افضل من عدم وجوده وذلك لانه يسهم في تحقيق الامن والاستقرار بالمنطقه من وجهة نظرها.(43)

وقد جائت تلك المواقف المتناقضه نتيجة لاسباب عدة اهمها:

التهديد الصاروخي الايراني عبر اليمن : اذ شكل الاتفاق النووي مكافاة لايران التي استغلت رفع العقوبات لاعادة بناء اقتصادها ومن ثم ضخ الاموال والاسلحة لاذرعها الاقليميه وخاصه جماعة الحوثي في اليمن اذ تشير الارقام الى تعرض السعوديه لاكثر من 125 صارخا من قبل الحوثيين .

التمدد الايراني عبر وكلاء الشيعه (حسب تسميتهم لهم) في مناطق النزاعات : فعلى سبيل المثال دعمت ايران قوات الحشد الشعبي في العراق (والتي اطلقت عليها تسمية المليشيات المسلحه) بينما تدخلت في الصراع السوري عبر وكلاء مسلحين , بينما بقي حزب الله الذراع الاساسيه الايرانيه المهددة لمؤسسات الدولة اللبنانيه.

مواصلة ايران تطوير قدراتها النوويه : ان هذا الاتفاق لم يفكك البنيه التحتيه للبرنامج النووي الايراني وانما اسهم في تحجيمها فقط ومع ماتشير له بنود الاتفاق النووي من ان طهران يمكنها استعادة قدراتها النوويه خلال 15 عاما الامر الذي يشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل الامن في المنطقه

الرهان على الضغط الاقتصادي لتحجيم التهديدات : ان احد المنطلقات التي اكدت عليها دول الخليج العربي في ترحيبها بموقف ترامب في الانسحاب من الاتفاق النووي الايراني هو الرهان على اعادة فرض العقوبات على طهران والذي يمثل بدوره رساله موجهه من الولايات المتحدة لكي تعيد تاهيل السلوكيات التهديدية للنظام الايراني من خلال تنامي الضغوط الاقتصادية عليه لتحجيم ادواره الخارجية المهددة لامن المنطقه. (44)

السيناريوهات المحتمله من وراء الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الايراني :

السيناريو الاول /

تصعيد وتيرة التهديدات في المنطقه: يتوقع العديد من الخبراء ان ايران سوف تقوم برد فعل تصعيدي من خلال وكلائها في المنطقه فعلى سبيل المثال ممكن ان تزيد ايران من من الدعم المقدم للحوثيين في اليمن وان عمل بصورة او باخرى على تهريب مزيد من التكنلوجيا الصاروخيه لهم لتكثيف الهجمات الصاروخيه ضد السعوديه وقوات التحالف في اليمن . كما انه من المتوقع ان تقوم ايران بمزيد من التصعيد في العراق ولبنان وسوريا للاضرار بالمصالح الامريكيه والعربيه في ان واحد وهو ما يتطلب من الولايات المتحدة التدخل بصورة رئيسيه لتسوية الازمة في سوريا خصوصا مع وجود ثمة احتمال بان تعيد واشنطن النظر في تعهدها بسحب جميع القوات الامريكيه في شرق سوريا كي لا تمنح الفرصه لقوات مواليه لايران من السيطرة على مناطق في سوريا.(45)

السيناريو الثاني

تهديد امن المنطقه : فمن المحتمل ان تقوم ايران بمحاولات زعزعة امن المنطقه بصورة مباشره مثل قيامها بزيادة التهديد للداخل البحريني هذا فضلا عن قيامها بتوسيع وتيرة الهجمات الالكترونيه ضد دول المنطقه خاصة مع التقدم الذي تشير اليه التقارير حول القدرات الايرانيه في هذا المجال.

وبناء على ما تقدم قد تقوم الولايات المتحدة باطلاق خطة متكاملة للتعامل مع الخطر الايراني بعد الانسحاب من الاتفاقيه بحيث تضمن التعامل مع الرفض الاوربي للقرار الامريكي والذي لا يزال يشكل احد مخارج ايران الجزئيه من اعادة فرض العقوبات الامريكيه . وعليه فقد يشكل الانسحاب الامريكي من الاتفاق بدايه لتحجيم تهديدات ايران للامن والاستقرار الاقليمي من وجهة نظر معظم الدول الخليجيه , الا ان هذا القرار لا يزال بحاجه الى خطة عمل واضحة تتضمن اجراءات محددة لمواجهة التهديدات الامنيه ومنع الانتشار النووي ووقف الارتدادات العكسيه على امن المنطقه.(46)

الخاتمه

ان حالة الأمن في منطقة الخليج بحاجة إلى بناء استراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية ومتطلبات الأمن لدول المنطقة. ولذلك فإن خيار المشاركة الجادة والفاعلة في بناء استراتيجية أمن

مشتركة من قبل جميع دول المنطقة أصبح مطروحا بالفعل وبقوة كبيرة أمام إيران ودول المنطقة لإنقاذها من حرب مدمرة.

إن التداخل الكبير بين ما يمكن أن يحققه البرنامج النووي الإيراني من فوائد على إيران وبين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية المترتبة على مجتمعات المنطقة في حال قيام حرب جديدة مدمرة نتيجة لهذا البرنامج، تحتم على دول المنطقة النظر إلى هذه المشكلة بنوع من الجدية والحرص والسرعة في العمل المشترك لتفادي وقوعها.

وبالنسبة لدول الخليج العربي، فإن من أفضل السبل لمواجهة الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي هو ضرورة تفعيل مؤسسات التكامل الخليجي –الخليجي من جهة والعربي– العربي من جهة ثانية وتطوير هياكلها. وإن شدة التحديات الأمنية التي تواجهها الدول العربية في مشرقه ومغربه، وعدم قدرة دول الخليج على مجابهتها وحدها وبشكل منفرد، تفرض على الدول العربية ضرورة تطوير الهياكل التكاملية العربية وتفعيلها على المستويات كافة، الدفاعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وذلك لتحجيم أثر تلك التحديات. وهذا الأمر يتطلب ضرورة تعميق الحوار العربي – العربي الجاد والمنفتح خاصة بين الدول المعنية بأمن المنطقة خاصة والأمن العربي عامة.

المصادر :

1.البرنامج النووي الايراني ... الوقائع والتداعيات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه، ط1، 2007، ص 51

2.صحيفة كيهان، 2005/7/23 ، ص11

* ينص الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الطرفين انه اثر زوال المخاوف الدوليه بشكل كامل فانه يمكن ايران ان تتوقع وصولا سهلا الى التقنيه والامدادات الحديثه في عدد من المجالات، وان التروبيكا الاوربيه ستتعاون وايران في تعزيز الامن والاستقرار في المنطقه بما في ذلك جعل الشرق الاوسط منطقه خاليه من اسلحة الدمار الشامل

3.رائد حسين عبد الهادي، البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على الامن القومي الإسرائيلي، رسالة ماجستير منشوره، جامعة الازهر ,كلية الاداب والعلوم الانسانيه، 2011، ص 48– 49

4.عصام عبد الشافي، ازمة البرنامج النووي الايراني : المحددات والتطورات – السياسات – دراسة في الازمات، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجيه الدوليه، القاهرة، ابريل 2004، ص 22

5. sverer/od gaard , bombing iran ; Is it Avoidable ? , in Iran nuclear program , realities and repercussions , 3/5/2015, p.119

6. عزت عبد الواحد سيد، البرنامج النووي الايراني .. بين الصعود وتهديد الامن الخليجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 17 /2013/12 على الرابط الاتي :
http;// www. Moheet. Com /2013/2/7 / 1728501
7. نفس المصدر السابق
8. سامح راشد، الملف النووي الايراني .. تفاعلات بلا تقدم، السياسة الدوليه، العدد 179 ، يناير 2010 المجلد 45، ص 126
9. نفس المصدر السابق, ص 127
10 . sverer/od gaard , bombing iran ; Is it Avoidable ?, p. 120
11. عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونه للدراسات، بيروت، ط 1، 2015، ص 58
12. نفس المصدر السابق، ص60
13. اسامة ابو ارشيد، الولايات المتحدة الامريكيه واتفاق الاطار مع ايران : الدوافع والمكاسب والاثمان، المركز العربي للبحوث والدراسات السياسيه، 2015، ص3
14. جريدة القدس العربي، على الموقع الاتي :http;// arabia 21.com / story/ 1092747
15. هل سيؤثر انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الايراني على الدول العربيه، على الموقع الاتي :
www. Bbc.com/arabic / interactivity. 44047645
16. بعد الاتفاق النووي...دول الخليج وايران : دعوة الى تعزيز الثقه والانفتاح الاقتصادي، انباء، 2015/8/2 على الرابط الاتي : www.alanbaa.com.kw
17 .عمار فرحاني، ونوال قمادي، الملف النووي الايراني وانعكاساته على العلاقات الامريكيه السعوديه، رسالة ماجستير منشوره، جامعة العربي التبسي /تبسه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015 , ص55
18.صلاح عبد اللطيف، ماهي مخاوف الخليج من الاتفاق النووي، اطارات... تحليلات،على الرابط الاتي :
www.masar alarabia. Com 663329
19. افنير كوهين، نحو شرق اوسط جديد..اعادة النظر في المسالة النوويه، مركز الدراسات الأستراتيجة. العدد 44، ص33.
20.وين دنيس، امريكا هي العالم والعالم هو أمريكا، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجيه للبحوث والتوثيق، العدد 115،2007، ص24
21. عبدالله سعد العتيبي، الازمه الامريكيه الايرانيه وانعكاساتها على امن الخليج العربي (دولة الكويت دراسة حاله) (2011/1997)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاداب والعلوم، 2012، ص73
22. نفس المصدر السابق , ص74
23. البرنامج النووي الايراني .... الوقائع والتداعيات، مصدر سبق ذكره، ص88

24.وين دنيس، امريكا هي العالم والعالم هو أمريكا، مصدر سبق ذكره، ص62

25. عمار فرحاني، ونوال قمادي، الملف النووي الايراني وانعكاساته على العلاقات الامريكيه السعوديه، مصدر سبق ذكره، ص88

26.محمود إسماعيل، صفقات ايران مع الشيطان الأكبر، وكالة الاخبار الاسلاميه، 2011/2/24

http://gate.ahram.org.eg/News/1055635.aspxعلى الرابط التالي :

27. ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الايراني في المنطقه العربيه ... على ضوء التحولات في السياسة الامريكيه تجاه المنطقه 2003– 2011، الاكاديميون للنشر والطباعه، عمان – الأردن، ط1، 2016. 67

28. جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن الاتقرار، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ط 2، 1998، ص 407

* لقد كان للامير تركي الفيصل رأي في نوعية العقوبات التي يجب ان تفرض على ايران وذلك في مجال التاثير على عوائدها النفطيه

المصدر: جريدة القدس العربي، العدد الصادر في عام 2011

29. عمار فرحاني ونوال قمادي، الملف النووي الايراني وانعكاساته على العلاقات الامريكيه السعوديه، مصدر سبق ذكره، ص89

30. نفس المصدر السابق، ص90

31. نفس المصدر السابق، ص91

32. حمدان مجزع الشمري، الملف النووي الايراني الى اين، بحث منشور، الكويت، 2007 ، ص33

33.نفس المصدر السابق، ص34

34. غسان سليمان العتيبي، السياسة الايرانيه، صحيفة القبس، العدد 20:12050، ديسمبر 2006 ، ص13

35. عبد الفتاح علي سالم الرشدان، الامن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015، ص80

36. المعضله الايرانيه : السياسات الامريكية لطمأنة دول الخليج العربي بعد الاتفاق النووي، على الرابط الاتي :

www. Rawabet center. Com / archives/ 11226

37.عبدالله سعد العتيبي، الازمه الامريكيه الايرانيه وانعكاساتهاعلى امن الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 11

38.محمد عباس ناجي , مابعد الصفقه .. الاتفاق الايراني ومستقبل الشرق الاوسط , كراسات استراتيجيه , القاهره: مؤسسة الاهرام , العدد 25, سبتمبر 2015, ص 12/11

39. سالم الكتبي, الخطر الايراني وامن مجلس التعاون , على الرابط الاتي

http// www. Ahram.org.eg / news /131693/4/443855

40. د. امل صقر، دوافع دول الخليج الداعيه للانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي، 10 مايو،2018، على الرابط الاتي: http// futureuae.com /ar-ae/item/3918

41.خالد الشايع , كيف سيؤثر انسحاب ترامب من الاتفاق النووي على امن الخليج , على الرابط الاتي :

http// raseef22.com/politics/ 12/5/2018

42. جميل الذيابي , التباين الخليجي وتمييع المواقف , على الرابط الاتي :

http// www. Okaz .com sa/ articile/1640592

43.ملامح وتداعيات الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الإيراني، منتدى التعاون الصيني العربي، على الرابط الاتي : http/future uae.com / ar-ae/mainpage/item/3918

44. د. امل صقر , دوافع دول الخليج الداعيه للانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي ,مصدر سبق ذكره

45 . محمود حمدي ابو القاسم , السياسة الاريكيه تجاه ايران بعد ترامب ..ضغوط مكثفه ومواجهة غير مستبعدة , المعهد الدولي للدراسات , مركز الدراسات والبحوث , 2017/8/14

46.د. فاطمة الصمادي , ماذا بعد الاتفاق النووي الايراني ؟ الرابحون والخاسرون , 25 2015/12 , على الرابط الاتي . http// studies. Aljazeera.net/ar/reports/2015/6/20156252435772376.htm.

دور المرشد الإيراني في صنع السياسة الخارجية الايرانية لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية

The Role of the Iranian guide in making Iranian foreign policy to face regional and international chaIIenges

المدرس الدكتور رحمن عبد الحسين الظاهر مدرس مادة العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية، العراق

Teacher Dr.Rahman Abdul Hussein AL-Daher Teacher of International Relation at the Faculty of Political Science at Mustansiriya University

الملخص

ان السياسة الخارجية الإيرانية تصنع من قبل فريق متخصص الا انها تعرض على المرشد الإيراني لأجل الموافقة عليها ولا يعني عرض التفاصيل بل ان المرشد يضع الخطوط العامة لسير السياسة الإيرانية سواء على مستوى الداخل او الخارج وان المرشد في ايران يمسك بأدوات صنع القرار السياسي الإيراني من خلال مجموعة من التابعين المخلصين له في جميع مفاصل الدولة يسيطرون على القرار في اغلب الوزارات واذا اردنا ان نقول فان النظام السياسي في ايران هو اقرب للنظام الشمولي منه الى الديمقراطي لكون المرشد يتمتع بصلاحيات دستورية تجعله فوق السلطات الثلاثة ولكن كل هذه السيطرة على السلطات الا انه لا يتدخل الا في الضروريات والأمور التي تتعلق بسيادة البلد واستقلاله ونظامه، ومن هنا فان السياسة التي تصدر من خلال سلسلة المراجع تواجه تحديات إقليمية ودولية في منطقة الشرق الأوسط خلقت لإيران مجموعة أزمات إقليمية ودولية منها الازمة بين ايران والولايات المتحدة حول البرنامج النووي والحقيقة ان الازمة في العلاقات بين ايران والمملكة السعودية متى ما أنتهت سوف تحل جميع الازمات في سوريا واليمن والعراق ولبنان.

الكلمات المفتاحية : المرشد، السياسة الخارجية، مبيادء السياسة الخارجية، دعم المستضعفين ومحاربة الاستكبار العالمي، تصدير الثورة الإيرانية، الاليات السياسية والأمنية والعسكرية، المفاوضات حول البرنامج النووي واتفاقية لوزان، حل الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية

Abstract

The role of the Iranian guide in making Iran's foreign policy in the face of regional challenges

The Iranian foreign policy is made by a specialized team but it is presented to the Iranian leader for approval and does not mean to present the details. Rather, the guide sets the general guidelines for the conduct of Iranian politics both at home and abroad and the guide in Iran holds the tools of Iranian political decision-making through a group of Loyal to him in all the joints of the state, which control the decision in most ministries and if we want to say that the political system in Iran is closer to the totalitarian system to democratic because the leader has constitutional powers make it above the three authorities, but all this control of the However, the policy issued through the series of references faces regional and international challenges in the Middle East. Iran has created a series of regional and international crises, including the crisis between Iran and the United States over the nuclear program, and the fact that the crisis In relations between Iran and Saudi Arabia, when the crisis is resolved, all crises will be resolved in Syria, Yemen, Iraq and Lebanon.

المقدمة

ان الحديث عن دور سياسة الجمهورية الإسلامية هو يعني الحديث عن صانع القرار الاستراتيجي وصانع القرار وفق النظم العالمية والهيكلية الدولية هو رئيس الجمهورية ومنظومة صنع القرار السياسي في اغلب الدول في المجتمع الدولي الا ان في ايران هناك اختلاف كبير اذ توجد في ايران مؤسسات لصنع القرار متعددة الا ان الأبرز فيها بل صاحب الكلمة الأخيرة ليس رئيس الجمهورية بل هو المرشد الأعلى لما له من صلاحيات دستورية ومنصب شرعي يوهله لان يكون كذلك ومن هنا فان تأثير المرشد على صنع السياسة الخارجية سيتضح من خلال هذا البحث، لذا يتطرق هذا الموضوع لتوجهات المرشد في السياسة الخارجية الإيرانية، فنطرح في المبحث الأول اهم المبادئ الأساسية التي تعد الهيكلية التنظيمية لعمل الخارجية الإيرانية في المنظومة الدولية، فقد وضع المرشد السابق مجموعة من الرؤى والمبادئ تم اعتمادها كأسس وثوابت تسير عليها الخارجية الإيرانية، فابقى المرشد الخامنئي بعضها وتم تعديل البعض الاخر، وفق مقتضيات المصلحة والظروف التي تمر على المنطقة، وقد سار المرشد الحالي الخامنئي

على نفس النهج، ولذا ارتئينا وضع مقارنة بين المرشدين حول أهم المبادئ التي يعملون وفقها، واما في المبحث الثاني فقد وضحنا اليات تنفيذ المرشد السياسية والاقتصادية والأمنية، وماهي الطرق والوسائل المناسبة لها ، وماهي اهم التحديات التي واجهت المرشد في بناء دور إقليمي للجمهورية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط.

الفرضية

ان في جمهورية ايران الإسلامية نظاما معقدا ومركبا يتألف من نظام ديمقراطي عموده الانتخابات التشريعية والرئاسية ويعنى بمسالة فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وبين النظام الشمولي الذي يتمثل بموقع المرشد الذي يملك جميع الصلاحيات وفوق السلطات على الرغم من وجوده في موقعه بطريقة الانتخاب الحر من مجموعة من المجتهدين، وبين الحكومة المنتخبة والمرشد المنتخب هناك نوع من الاحتكار الواضح للقرار السياسي الداخلي والخارجي وان كان هناك هامش لعمل الحكومة الإيرانية الا ان القرار النهائي يحتاج الى موافقة المرشد عليه مما يعطي نتيجة ان المرشد في ايران هو الرئيس الفعلي لإيران ، ومن هنا لابد ان نفهم الفروقات بين المرشد السابق والحالي وماهي اليات تنفيذ قرارات المرشد في السياسة الخارجية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية وماهي اهم التحديات التي تواجه سياسة المرشد في منطقة الشرق الأوسط.

الإشكالية

ان توجهات المرشد في ايران هو بناء دولة قوية والعمل على نقل التجربة الإيرانية الى الجوار الإقليمي من خلال الاذرع الإيرانية المتواجدة في المنطقة ولكن هذه الخطوة تواجه بمجموعة من التحديات والعقبات نذكرها بالشكل التالي :

1- لم يستطع المرشد السابق الامام الخميني من تصدير الثورة فهل يستطيع المرشد الحالي السيد الخامنئي من تحقيق ذلك.

2- هل توجد اليات سياسية واقتصادية وعسكرية تساعد ايران في تصدير الثورة وجعلها مهيمنة على دول الجوار.

3- وجود مصالح للولايات المتحدة والدول الكبرى والدول الإقليمية في المنطقة، الا تشكل تحديا امام صانع القرار الإيراني الذي يحاول مد نفوذه إقليميا.

المبحث الأول: دور المرشد في تحديد مبادى السياسة الخارجية الايرانية

وضع المرشد السابق الخميني أهم مبادىء السياسة الخارجية الإيرانية ،والتي عدت دستورا للسياسة الإيرانية تسير وفقه، وعليها بنيت الأهداف والمصالح الايرانية العليا، ومن خلال هذا المبحث سوف نطلع على اراء المرشدين في تلك المبادئ، سواء استمر المرشد الخامنئي في اعتمادها، واستمرار السياسة الخارجية الإيرانية في السير عليها، او عمل المرشد الخامنئي على وضع سبل جديدة، وأساليب تختلف عما كان يعمل به في حقبة المرشد الخميني السابق، لذا ستكون هناك مقارنة بينهما، والتي لا تعني بالضرورة الاختلاف بل ربما الاستمرار على نفس النهج.

المطلب الاول: مقارنة بين أهم المبادىء في السياسة الخارجية عند المرشدين

الاول: مبدأ الالتزام بالشريعة الاسلامية

تنتهج الدولة الإيرانية منهج إسلامي قائم على مبدأ ولاية الفقيه، الامر الذي اسسه في الامام الخميني وقننه في الدستور الإيراني، وقد ورد في البند (16)من المادة الثالثة في الدستور الإيراني (ان الجمهورية الاسلامية تنظر للسياسة على أنها أداة لإظهار احكام الله فلا يمكن الفصل بين السياسة والدين، لذا فان النظام الإيراني يعتقد ان الأحكام الإسلامية تعد مساراً محدداً لتطلعاتها الخارجية ويرى ان السياسة المنبثقة عن الاسلام بما له من القدسية يمكن أن تكون منهجاً نافعا للبشرية وسبيلا واضحاً للتطبيق)[1]، ويعتقد السيد (علي الخامنئي) (إن من واجبات الإسلام والشعوب الإسلامية ومنها إيران أن تسعى إلى تطبيق الإسلام والاعتماد على حضوره الفعال، وضرورة دعم نظام الجمهورية الإسلامية في ايران، فالإسلام هو الضامن لإجراء أحكام الإسلام)، وأن سياسة إيران الخارجية ترتكز على الحفاظ على حرية البلد واستقلاله، وأن تمارس سياستها الخارجية استناداً إلى معايير الإسلام و الشرع المقدس[2].

الثاني: مبدأ القدس قضية إسلامية :

طرح الامام الخميني قضية تدويل القدس، فجعلها قضية اسلامية كبرى قبل ان تكون قضية الفلسطينيين لوحدهم، واوجب تحريرها والدفاع عنها على جميع أبناء الامة الإسلامية، فضلا عن أبناء

---

[1] فيض الهداية ،مواعظ وحكم من كلام الإمام ألخامنئي،اصدارات مؤسسة الإسلام الأصيل، العراق، ص91

[2] محمد زين العابدين،الحكومة الإسلامية في رؤية الإمام الخميني،مؤسسة نشر وتنظيم تراث الإمام الخميني، مطبعة زلال كوثر، ط1،قم, 1432هـ ,ص189

الامة العربية، ولهذا وجه في ان تكون مواجهة العدو الصهيوني على مستوى الامة، ليأخذ الصراع طابعه وشكله الإسلاميين، فلا تبقى قضية القدس قضية الفلسطينيين فقط، وتقع على كاهل هذا الشعب المستضعف والمحروم، وليست مشكلته وحده، بل مشكلة المسلمين جميعا، ونهج الامام الخامنئي نفس المنهج وكلاهما جعل اخر جمعة من شهر رمضان يوم القدس العالمي، وامر بخروج الناس للتظاهر من كل عام[3].

الثالث: مبدأ حماية الاستقلال الوطني والأمن القومي الاسلامي.

من الأولويات القصوى عند المرشد الخميني في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، هو الأمن وتحقيق المصالح العليا، والعمل على رفع مكانة الجمهورية الإسلامية في العالم، وإبراز موقعها ودورها الكبير وقوتها الإقليمية في المنطقة وفي النظام الدولي[4] وكما تعد الحكومة الإيرانية وحدة أراضي البلاد وسلامتها أمور غير قابلة للتجزئة، وعدم المساس بالاستقلال السياسي والثقافي والاقتصادي أو العسكري لإيران، ففي منطقة الخليج حدثت تغييرات كبيرة، وادت الى تواجد اجنبي في الخليج ، مما دفع

ايران الى تطوير قدراتها الدفاعية بشكل عد تطورا متسارعا ينم عن خوف القيادة الإيرانية من التواجد الأجنبي في منطقة الخليج[5].

الرابع: مبدأ تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية الى المحيط الاسلامي

ان المرشد السابق الامام الخميني اكد في موضوع تصدير الثورة الإسلامية، وإنقاذ الشعوب من الطواغيت، انها مسالة أساسية ومصيرية ، ومبدأ لا يمكن التنازل عنه فان حياة الثورة بنموها ونموها بتصديرها واذا توقف تصدير الثورة توقف نموها، وتوقف النمو بالنسبة للثورة يعني الموت، اذأ التصدير للثورة بحكم التنفس للكائن الحي، فاذا انقطع عنه مات[6].

لذا عملت الجمهورية الإسلامية في بداية نجاح الثورة الإسلامية، على وضع صيغ تصدير الثورة الى دول الجوار، فهي في الواقع تحمل هدفاً مبدئياً ضمن المد المعنوي، ونظرا لوجود قواعد شعبية موالية

---

[3] علي البغدادي،امام في امة، المركز الثقافي للدراسات الإسلامية، طهران ،ط2، 2009.،ص215

[4] علي طاهر ،فلسطين في بيإن الإمام ألخامنئي،،طهران،مؤسسة ابناء روح الله الثقافية, ص62.

[5] التقرير الاسرائيلي الاستراتيجي 2011 , مصدر سبق ذكره , ص77-78.

[6] حسن النحوي، قواعد السلوك السياسي،مركز الهدف للدراسات،بغداد،ط1، 2014،.ص92

لنظام الجمهورية الإسلامية في جميع دول الجوار، وعلى الرغم من وجود أنظمة مناهضة لنظام الجمهورية الإسلامية في تلك الدول ، الا انها نجحت في إقامة اذرع إسلامية قوية لها في لبنان واليمن والعراق، وقدمت دعماً لأفغانستان، وامتلكت نفوذا مماثلاً في باكستان، وكل ذلك كان بمثابة دعم لها خارج حدودها ، وكما حصل في انتصار حزب الله في لبنان في تموز عام 2006على الكيان الصهيوني، وعكس انتصار حزب الله القدرة الإيرانية كلاعب إقليمي كبير لا يمكن تجاوزه[7]. وبالمقابل سعى اعداء الجمهورية الاسلامية الايرانية سعيا حثيثا لا لصاق التهم بها، باتهامها بالضلوع في الاحداث التي وقعت بالمنطقة[8]. وبعد تسلم الامام الخامنئي منصب المرشد، ورفسنجاني منصب رئيس الجمهورية عام 1989 حدث تعديلات دستورية كثيرة، عكست تلك التعديلات، الانتقال من مرحلة تصدير الثورة الى مد الجسور مع الاخرين، ومن رفض الصلح مع الكفر الى انتهاج دبلوماسية مرنة[9] وعلى اية حال يلاحظ ان المواقف الرسمية لجمهورية ايران الاسلامية، تغيرت تبعاً للمتغيرات التي يشهدها العالم، وللأحداث المصيرية التي غيرت مجريات الامور في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط، وتبعاً ايضا لمتغيرات النظام الدولي الجديد ، اذ باتت ملتزمة بنهجها في مسيرة البناء، ورسم خططها الخمسية لأعادة البناء وكسر العزلة، وتجنب اثارة المزيد من العداءات، والقيام بتحرك دولي ايجابي نشط، والتي جميعها تبث الامن والطمأنينة لدى حكام المنطقة اتجاه إيران، وهو ما تحقق من خلاله اقامة علاقات طيبة مع كثير من دول المنطقة[10].

اما ما يفهم من تصدير الثورة عند المرشد الخامنئي فهي تختلف فقد تغيرت سياسة جمهورية ايران الاسلامية حيال مسألة تصدير الثورة واصبحت سياسة ثقافية وليست بالقوة[11]. ولا يعني ان الامام الخميني أراد تصدير الثورة الإسلامية بالقوة، بل كان اكثر اهتماما بنقل التجربة الإسلامية الى بقية

---

[7] 29. شيرين هنتر،إيران بين الخليج وحوض بحر قزوين الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، سلسلة دراسات عالمية،مركز الدراسات والبحوث،الإمارات، ،العدد(38)،ط1،ابوظبي، 2001.، ص54

[8] 21. ايزدي بيزن ، مدخل الى السياسة الخارجية لجمهورية ايران الاسلامية ، ترجمة سعيد الصباغ ،جامعة عين شمس ، ط1،القاهرة،2000.،ص65

[9] انعام عبد الرضا سلطان ، المتغير الامريكي في السياسة الخارجية الايرانية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، 2001،ص 60

[10] المصدر نفسه ص65

[11] ايزدي بيزن, مصدر سبق ذكره،ص63

الشعوب ومستعدا لدعم الشعوب، الامر الذي اثار حفيظة الدول المجاورة، فهو لا يعنى تصدير الثورة من الخارج وعن طريق القوة كما يدعيه أعداء الثورة وتروج له حكومات بعض دول الجوار، اما الامام الخامنئي فيعمل على تصدير الثورة من خلال تبليغ خط الامام الخميني وتوعية المسلمين بهذا الخط ، وان المهمة الأساسية للتصدير الى العالم هو إيجاد وعي سياسي لهذا الخط في العالم الإسلامي، وبين صفوف المحرومين، وان الدولة قد يكون لها حدود جغرافية، اما الثورة فليس لها حدود جغرافية، لذا علينا ان نحمل رسالة الامام الى كل المسلمين[12]. وهذا ما دعا له وزير الخارجية الأسبق إبراهيم يزدي (ان الأفضل بدل التأكيد على تصدير الثورة ان نبني مجتمع نموذجي، يلهم الشعوب الأخرى ويكون قدوة لهم ،وقال نحن لا ننوي تصدير ثورتنا بل سنسعى الى ان نكون قدوة للعالم)[13].

الخامس: مبدأ وحدة الامة الاسلامية.

ان المرشد الساب الامام الخميني دعى الى العمل مبدأ توحيد الامة الإسلامية من خلال السياسة الخارجية الإيرانية، اعتمادا على النص الوارد في القرأن الكريم ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾(14) فبحكم الآية الكريمة يعد المسلمون أمه واحده، وعلى حكومة إيران الإسلامية إقامة كل سياساتها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، وأن تواصل سعيها من اجل تحقيق الوحدة الحقيقية بكافة معانيها في العالم الإسلامية[15]، وقد وضح الامام الخميني ان الجمود الفكري الذي ابتليت به الامة، ادى الى نشوء الطائفية والتطرف والتضليل، مما أدى الى تمزق الامة، واثر على مسالة توحيدها وتماسكها، وهذه تعد من العوامل والمؤثرات التي أسهمت في تمزق المسلمين، فموضوع الوحدة الإسلامية من اهم المواضيع التي تبناها الامام الخميني ،ازداد اهمية عندما ننظر للوضع الدولي الراهن وطبيعة الصراع القائم على المستوى الحضاري وقد عد هذا المبدأ من ضروريات إقامة الحكومة الإسلامي[16] وهذا ما أكد عليه المرشد علي الخامنئي من بعده إذ قال (أننا نمد يد الأخوة نحو كافة الشعوب الإسلامية، وجميع الرؤساء وزعماء الفكر والسياسة في العالم الإسلامي، وندعوهم إلى توثيق

---

[12] حسن النحوي, قواعد السلوك السياسي, مصدر سبق ذكره, ص92

[13] منوجهر محمدي,الثورة الإسلامية في ايران,دار المعارف الحكمية,بيروت,ط1, 2009,ص12

[14] القران الكريم،سورة الأنبياء ،اية(92)

[15] محمد علي التسخيري، حول الدستور الإسلامي الإيراني، مطبعة فجر الاسلام، ط1،ايران، 2003،ص281

[16] نورة الهيدان,الامام الخميني رائد الوحدة في القرن العشرين,المركز الثقافي للدراسات الإسلامية,ط1, بغداد,2010،ص91

عرى الإخوة أكثر وأكثر، فأننا نعتقد أن الشعوب الإسلامية ودولها، يمكنهم أن يتعاونوا فيما بينهم، ويزيدوا من التلاحم وتقوية الأواصر، فببركة هذا الإتحاد ستزيد قوتهم، وقدرتهم ويستغنوا عن الآخرين)[17].

السادس: مبدأ دعم المستضعفين ومقاومة الاستكبار العالمي

وذلك تجسيداً للآية القرآنية الكريمة ﴿ ونُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ (18) اذ يؤسس الامام الخميني اصطلاحا جديدا، فليس الاستعمار هنا يسمى بهذه التسمية بل هو استكبار، وهو المنهج الوحيد الذي يتعامل به القوي المتكبر المتعالي مع الضعيف الذي لا يملك القدرة على مقاومته ودفعه[19].

لذا تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على معيار من المعايير الإسلامية التي عبر عنها الامام أتجاه جميع المسلمين، وهذا المعيار هو حماية مستضعفي العالم [20] فإيران تؤيد حقوق المستضعفين ونضالهم في مواجهة الاستكبار والمستكبرين، في أي بقعه من بقاع الأرض لتحقيق الأمة العالمية الموحدة ،فقد دعا الإمام (الخميني) الشعوب الإسلامية ومستضعفي العالم، للوقوف ضد الاستكبار العالمي، ولا سيما"(إسرائيل) الغاصبة مؤكدا على أن أولئك لن يكفوا أياديهم المجرمة عن البلدان الإسلامية، ويؤكد أن السياسة الخارجية لإيران توجب على حكومتها مساندة كافة الشعوب الإسلامية[21] علما ان الجمهورية الإسلامية تعد اليوم التحدي الأكبر للولايات المتحدة وشركاؤها في منطقة الشرق الأوسط، ولدى ايران توجهات مبدئية معاديه لإسرائيل[22]ويقول المرشد الخامنئي يوجد نوعان من التعامل مع الاستكبار العالمي، اما الاستسلام أو المقاومة، مشيرا الى ان الاستسلام يدفع المعتدين للاستمرار في غيهم وتسلطهم على الشعوب، وان استسلام الشعوب والسياسيين والمثقفين وذوي العقول النيرة في مجتمعات العلم يشجع

---

[17] مجموعة باحثين,الوحدة الإسلامية في فكر الإمام الخامنئي , المركز الثقافي الإسلامي,بغداد ,ط1, 2012, ص59

[18] القران الكريم، سورة القصص اية(5)

[19] حسين صوفي محمد حسن،ملخص كتاب السياسة الخارجية الايرانية للدكتور منو شهر محمدي،إيران،طهران،2003،ص4

[20] صائب عبد الحميد واخرون, الامام الخميني وتجديد الفقه السياسي ,مصدر سبق ذكره, ص110

[21].احمد حسين يعقوب، الامام الخميني والثورة الإسلامية ، الدار الإسلامية ،ط1، 2000., ص257.

[22] فواز جرجس , اوباما والشرق الاوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات , مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية , ابو ظبي , العدد 154, ط1 , سنة 2010, ص64

المستكبرين على ادامة جبروتهم وطغيانهم، لذا فلن يبقى من سبيل امام الشعوب غير طريق واحد وهو المقاومة[23].

السابع: مبدأ دعم القضية الفلسطينية ومشروع الحل الأمثل لها

إن القضية الفلسطينية في نظام الجمهورية الإسلامية تعد مفصلا مهما، وخطا من الخطوط الأساسية للمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فإيران ترى أن على المسلمين اليوم تقديم الدعم للشعب الفلسطيني ،وهذا الدعم لابد أن يأخذ صورا" متعددة سياسيةً وماليةً وعسكريةً ودوليةً من قبل أصحاب القرار في العالم الإسلامي[24] اذ أكدت إيران أن معاداة (إسرائيل) يعد من أبرز مبادىء سياستها، إذ يقول الإمام الخميني: (اسرائيل هي العدو الصريح للإسلام والمسلمين، وهي في حالة حرب وعداء مع المسلمين منذ مده طويلة) ولا شك أن هذا المبدأ جعل إيران بلداً مستهدفاً سياسياً، واتهامها بالإرهاب من اجل هذا المبدأ ، فقد اتخذت إيران خطوات فعليه لدعم الشعب الفلسطيني، إذ ألغت إيران الاعتراف (بإسرائيل) وحولت سفارتها إلى سفارة فلسطينية ،وجعلت آخر جمعة من شهر رمضان يوما للقدس العالمي يذكر فيه المسلمون بمسؤولياتهم الدينية[25].

ويعتقد السيد الخامنئي (ان على جميع المسلمين في العالم الإسلامي اليوم ان يجعل قضية فلسطين قضيته، لأنها المفتاح السحري الذي يفتح أبواب الخلاص امام الامة الإسلامية، ويجب ان تعود فلسطين للشعب الفلسطيني وان تدير حكومة فلسطينية منتخبة كل الأراضي الفلسطينية[26] ويقول الامام الخامنئي(ان القضية الفلسطينية ليست امرا هينا انها تعدّ ابرز تحديات العالم الإسلامي في الوقت الراهن كما انها قضية ترتبط بمصير كل انسان في هذا العالم)[27] وان الجمهورية الإسلامية الايرانية تتبنى سياسة معاديه (لإسرائيل) وهي تنظر إليها على أنها كيان غاصب ومعتدي ومحتل لأراضي بلد إسلامي مقدس، يضم أماكن مقدسه للمسلمين، كما أنها ترى أن الوجود الإسرائيلي خطرا على إيران، وذلك بحكم شراكتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد نظام الجمهورية الإسلامية في إيران[28]. اذ بين

---

[23] علي البغدادي,الامام الخامنئي والنهج الإسلامي لتحرير فلسطين,المركز الثقافي,بغداد,2012,ط1,ص6

[24] علي طاهر,فلسطين في بيان الامام الخامنئي , مصدر سبق ذكره , ص139

[25] عبد العزيز مهدي , مصدر سبق ذكره , ص40

[26] حسن النحوي,الرهان الأخير,مركز الهدف للدراسات,بغداد, ط2, 2011,ص209

[27] المنتخب من كلمات الامام الخامنئي,مصدر سبق ذكره, ص137

[28] ضاري سرحان الحمداني ،سياسة إيران تجاه دول الجوار ،العربي للنشر والتوزيع، مصر،2011. ص31

ان مشروع ايران لحل القضية الفلسطينية (نقترح اجراء استفتاء للشعب الفلسطيني لأنه من حق هذا الشعب ان يقرر مصيره بنفسه ويختار نوع النظام الذي يحكم بلاده بأن يشارك كل الفلسطينيين الأصليين في الانتخابات ،وان لا يشارك المهاجرين الأجانب في الانتخابات وبالتالي يحدد السكان الأصليين نوع الحكم على شرط ضمان مشاركة كل الفلسطينيين الأصليين في الانتخابات سواء كانوا في الداخل او الخارج ، وهو مشروع سياسي يحظى بمقبولية لدى الراي العام العالمي، بل هو حق مشروع تضمنه جميع القوانين والهيئات الأممية)[29].

الثامن: مبدأ دعم حركات التحرر الاسلامي في العالم

تسعى السياسة الخارجية الإيرانية إلى تحقيق هذا المبدأ إزاء الشعوب المسلمة، فإيران كدوله إسلاميه تعلن بصراحة كبيره دعم نهضات التحرر، ومنها نهضة الشعب الفلسطيني المظلوم والمضطهد فالجمهورية الإسلامية، أعلنت أنها على أهبة الاستعداد لدعم هذه الحركات (ومواجهة المساعي التآمرية التي يقوم بها أنصار الاستكبار العالمي[30] كما عمل المرشد الامام الخامنئي على تعزيز جبهة الحلفاء في الشرق الأوسط، من العراق الى سوريا و لبنان و فلسطين وهو ما أطلق عليه (محور الممانعة) فإيران كدوله تعمل على أعداد تلك الجبهات وتنشئتها على معرفة أصول العقيدة والتربية الإسلامية، وكذلك تنشئتهم على معرفة أساليب الجهاد ضد الظلم ، لكونها قلعه حصينة عسكريه بالضد من أنظمة الكفر والشرك، وأن تساند نهضات التحرر في العالم، والتي تناضل وتناهض في سبيل الحق والحرية[31].

المبحث الثاني: اليات تنفيذ توجهات الولي الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية

لقد حدد المرشد الخامنئي الاليات التي يجب ان يعمل بها المعنيون في إدارة السياسة الخارجية، والتي لا يمكن العدول عنها، لأنها تعد من صميم النظام الإسلامي، والتي يراد منها تفعيل أدوات السياسة الخارجية بغية الوصول الى تلك الأهداف المراد الوصول اليها لتطبيق تلك المبادىء التي يراها المرشد ضرورية للنظام في الظرف الراهن، علما ان العمل بالمبادىء التي يقرها المرشد، لا تكون بنفس المستوى فهي تخضع لمفهوم الأولويات في تقديم مبدأ على اخر بما يحقق المصالح الإسلامية.

---

[29] علي البغدادي,الامام الخامنئي والنهج الإسلامي لتحرير فلسطين,مصدر سبق ذكره,ص23

[30] .نعيم قاسم ،حزب الله المنهج .التجربة. المستقبل ،دار الهادي،ط3، بيروت،2004.ص412

[31] الولايات المتحدة الأمريكية في فكر الإمام الخميني , مصدر سبق ذكره , ص304.

المطلب الأول: الاليات السياسية:

تعد الاليات السياسية والدبلوماسية من اهم الأليات العاملة في الساحة الدولية، لأنها تستخدم أدوات كثيرة ومستمرة على عكس الأساليب العسكرية فهي ادوات محدودة، لذا سنحاول دراسة نموذجين من نماذج التزام الدبلوماسية الإيرانية بالخطط التي يضعها المرشد.

النموذج الأول: دور الولي الفقيه في إدارة المفاوضات الإيرانية النووية:

يقول المرشد الامام الخامنئي (لا يحق لنا التنازل عن التقنية النووية مهما كان الثمن، وان ما يروج له البعض في عدم تحقيق انجاز على مستوى التقنية فهو ليس صحيحا، فلقد انجزنا الكثير، ولو لم يكن إنجازا كبيرا ،لما اثار حفيظة اعدائنا ، فهم يمتلكون خبراء في هذا الجانب اننا في مفاوضاتنا مع الغرب، اذا ادركنا ان الاتجاه ينتهي الى نقطة فيها مساس بمصالح الجمهورية الإسلامية سوف نتوقف عن التفاوض والتحرك ومن دون تردد ،ولذا اننا نسلك سبلا سلمية مقرونة بالعزة لايران، ،وان ما بذله الرئيس روحاني، ووزير الخارجية، والفريق الدبلوماسي هو عمل يمتاز بالدقة، وانا بدوري على اطلاع كامل على سير المفاوضات، ولو شعرت بان المفاوضات تجري خلافا للضوابط، وتطلعات العزة الوطنية وتوجهات النظام الإسلامي، فاني من المؤكد لن اسمح به وسأتصدى له)[32] وقد أيد الإيرانيون، من الموالين والمعارضين ، التمسك بحق ايران بالحصول على التقنية النووية للأغراض السلمية، علما ان كلمة المرشد وفتواه الصادرة حول حرمة امتلاك القنبلة النووية هي الضمانة التي يطلبها الغرب التي تؤكد حرمة صنع وتخزين واستخدام السلاح النووي[33]. وان من المعروف دوليا أن أية دولة وقعت على معاهدة عام(1968) للحد من انتشار السلاح النووي يكون لها الحق في بناء برنامج نووي للأغراض السلمية وتحصل على مساعدات نووية دولية، وهذا حق كفلته المعاهدة المشار اليها والجمهورية الإسلامية هي واحدة من تلك الدول الموقعة على هذه المعاهدة، وعلى البروتوكولات اللاحقة لها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولها الحق في تطوير دورة وقود نووية لأغراض سلمية، واغراضها كثيرة كالطاقة الكهربائية والاحتياجات الصناعية والزراعية والمعالجات الطبية[34]. وقد أصبح الملف النووي الايراني يشغل اهتمام

---

[32] علي الخامنئي، حاكمية الإسلام،ج1،مؤسسة التاريخ العربي، ط1،بيروت، 2006.، ص316

[33] محمد الاحمري, العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج, منتدى العلاقات العربية والدولية ط1, الدوحة,2015, ص136

[34] .ستار جبار علاي،البرنامج النووي الإيراني وتداعياتها الاقليمية والدولية،بيت الحكمة،ط1،بغداد،2009.ص461

العالم ومنها دول الاتحاد الأوربي بشكل خاص، في الوقت نفسه نجحت الدول الثلاث الترويكا في نهاية عام 2003 في إقناع ايران بوقف انشطتها المرتبطة بتخصيب اليورانيوم، كبادرة حسن نية منها لقاء وعود تلك الدول بالتعاون معها في مجال الطاقة النووية لأغراض مدنية ، الا ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبسبب عدم وفاء هذه الدول بالتزاماتها معها، علقت الاتفاق مع هذه الدول الثلاثة في حزيران2004واستانفت نشاطها النووي، وقامت باختبار أجهزة الطرد المركزي التي يمكنها تخصيب اليورانيوم إلى المستوى المطلوب لديها[35] وعلى الرغم من صدور عقوبات اقتصادية على ايران الا انها لم تؤثر على الموقف الإيراني، بل دفعها الى تعزيز قدرتها العسكرية، وسارعت من تطوير برنامجها النووي باتجاه امتلاك هذه التكنولوجيا، التي تجعلها تتمكن من الافادة السلمية للطاقة النووية ،بدل من الاعتماد على استيرادها من الدول الغربية ، كل ذلك يتم في ظل ظروف العقوبات الاقتصادية، وهذه العقوبات صدرت على الرغم من تأكيد القادة الإيرانيين دوماً، على ان البرنامج النووي هو فقط للاستخدامات السلمية، علاوة على اعطاء الاولوية للاعتبارات الاقتصادية، بعدّها دوافع حاكمة للأنشطة النووية الإيرانية، مع الحرص على النفي الدائم لوجود نوايا لإنتاج السلاح النووي من جانب إيران[36]. ففي تموز 2010 حذر رئيس الجمهورية الايرانية السابق نجاد الدول الأوربية من محاولة تبني عقوبات جديدة ضد ايران، مؤكداً بأن بلاده ستعدها عملا عدائيا يوجه ضد الجمهورية الإسلامية وسترد عليه، كما اعتبر أن جميع الدول التي تقف مع الولايات المتحدة الامريكية ضد بلاده بأنها دول أعداء، وفي الوقت نفسه يوجد هناك فريق من داخل إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، يرى ان سياسة العقوبات الاقتصادية ضد ايران لن تحقق أهدافها المطلوبة، ويمكن القول ان فكرة التدخل العسكري لن تحل الازمة لان البرنامج النووي الإيراني ليس نتاج النظام الإسلامي، بل هو موجود من خمسينيات القرن الماضي في حقبة الشاه، وهو تم تأسيسه للحاجة الاقتصادية وبدفع من الإدارات الامريكية السابقة لترشيد استهلاك النفط في المحطات الكهربائية، وتحويل اعتماد المحطات على الطاقة النووية وتصدير النفط بكميات اكبر للخارج، وهذه من تخطيطات الخبراء والساسة الامريكان في حقبة الشاه، الا انه بعد انتصار الثورة الاسلامية تحول

[35] جاسم يونس الحريري، البرنامج النووي الإيراني والاتحاد الأوربي، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد(140) جامعة بغداد، 2004)، ص11

[36] احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره ,ص14

البرنامج النووي الإيراني الى ازمة بسبب المواقف السياسية للأمام الخميني من الولايات المتحدة الامريكية، ولكن هناك سؤال يعتقد به بعض الخبراء الامريكان انه لو قامت الولايات المتحدة بالتدخل لتغيير النظام الإسلامي في ايران وعلى فرض انها نجحت وجلبت نظام علماني موال لها ، فهل سيستمر البرنامج النووي الإيراني في عمله ام سيتوقف عن العمل، وفي المقابل هناك من المختصين من يرى ان البرنامج النووي الإيراني هو قضية وطنية إيرانية غير مرتبطة بنوعيه الحكم ولن توقفه أي حكومة قادمة موالية للغرب لأنه حاجه وطنية إيرانية لتنمية الاقتصاد الايراني، ولذا يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان لا تعده تهديدا مستقبليا لها او للمنطقة[37].

واحتمال التدخل العسكري الأمريكي ضد ايران اصبح صعبا لامتلاك ايران قدرات عسكرية دفاعية وهجومية وسيطرتها على مضيق هرمز وامتداداتها في المنطقة بأذرع عسكرية قوية جعل القوات الامريكية والغربية وإسرائيل تحت مرمى القدرات العسكرية الإيرانية، واحتمالية التدمير كبيرة مما جعل الولايات المتحدة تفضل الحل الدبلوماسي، وقد شكلت المفاوضات الإيرانية مع دول (5+1) حديث العالم ،اذ كانت الأهداف التفاوضية الإيرانية ثلاثة: وهي الأول: دفع الخطر عن الجمهورية الإسلامية، والثاني تنمية القدرات الاقتصادية لها من خلال العمل لأكمال المشروع النووي الإيراني الذي يعد طفرة اقتصادية نوعية لما له من توفير لمخزون الطاقة النفطية والغازية وتوفير وقود لمحطات الكهرباء بدلا عن النفط ،والثالث تبديل الازمة بفرصة جديدة للنهوض بواقع ايران، والاستراتيجية الإيرانية تقوم على التحرك الدبلوماسي، واتقان ذلك ضمن الخطوط التي حددها المرشد الخامنئي، في الحفاظ على العزة والكرامة للشعب الإيراني، في مقدار التنازلات التي يمكن ان تقدمها ايران، من اجل الوصول الى حل مع الغرب، والمبادرة الى بعض الإجراءات دون تعهدات قانونية تلزم ايران، (وقد طرح الامام الخامنئي مفهوم المرونة البطولية)في الحوار مع الغرب، اذ قال أوافق على المنهج الذي اطلقت عليه عنوان (المرونة البطولية)[*] قبل سنوات لأنه مفيد وضروري للغاية، ولكن بعد الالتزام بالمبدأ الأساس، واليوم أقول انه لاشك في ان فكر الثورة الإسلامية يعد

---

[37]) Security Council,Should there be Military intervention to stop Irans Nuclear program .www.udem.edu.my.2010

[*] (المرونة البطولية)هو مصطلح اطلقه المرشد الخامنئي ويقصد به المجال الدبلوماسي يتطلب بطبيعته الليونة وإشاعة أجواء الحوار ويسعى الى الحلول عن طريق المباحثات وهو لايعني التنازل عن الثوابت.

منطلقا مناسبا لإنتاج خطاب ومفاهيم سياسية تتلائم مع ظروف العصر[38] وقد نجحت حكومة الرئيس حسن روحاني بإرسال فريق لأجراء المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني وبموافقة المرشد، والذي اكد على المحافظة على الثوابت الإيرانية، ووجه المرشد حكومة روحاني وفريق التفاوض على تبني المرونة البطولية لكسب المفاوضات مع الغرب ومن وجه النظر الأخرى وفي ظل الظرف الراهن يمكن ان نقول ان نجاح المرشد الامام الخامنئي في توجيه الدبلوماسية الإيرانية التي اجرت المفاوضات مع الصين والمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الامريكية بشكل اذهل العالم، والتي أظهرت هذه المفاوضات قدرة المفاوض الإيراني في تخطي العقبات التي كان تضعها الولايات المتحدة الامريكية بدفع من إسرائيل أو بعض الدول العربية في الخليج ،خوفا من تنامي هذا البرنامج النووي الإيراني، وبالتالي عدم القدرة على السيطرة عليه إقليميا، ومن وجهة النظر الايرانية فان المفاوضات اعطت انطباعا كبيرا عن قدرة المرشد الخامنئي في توجيه الدبلوماسية الإيرانية بالمناورة، واكتساب الوقت ،وكانت توصيات المرشد سببا في النجاح في المفاوضات عام 2015 ودخولها حيز التنفيذ عام 2016 ، أعطت زخما شعبيا للمرشد، وللرئيس حسن روحاني وللفريق المفاوض، بان اصبحوا رموزا وطنية، حققوا الأهداف العليا للنظام الإسلامي في ايران وبعد انتهاء مفاوضات البرنامج النووي الإيراني، ونجاح المرشد في دفع السياسة الخارجية الإيرانية ،باتجاه الحفاظ على البرنامج النووي الإيراني، وان كان بادنى المستويات، المهم بقاء الجمهورية الإسلامية ضمن الدول القادرة على انتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبالتالي هو نجاح للدبلوماسية الايرانية وحصول تقارب إيراني غربي، على عكس ما خطط له الإسرائيليون، من محاولة إيقاع ايران في ازمة تؤدي الى تحالف دولي لضرب البرنامج النووي الإيراني، وهذا الامر لم يقف عند إسرائيل، بل ان هناك دول عربية قريبة من ايران، كانت تسعى لجعل منطقة الخليج العربي خالية من السلاح النووي. الا ان هذا الامر لم يدم طويلا فقد انسحب الرئيس الامريكي ترامب الاتفاقية النووية الموقعة بين خمسة +1 وايران عام 2018.

النموذج الثاني: دور الولي الفقيه في إدارة الازمة مع دول الخليج

[38] ياسر عبد الحسين، السياسة الإيرانية الخارجية ،شركة المطبوعات للنشر،ط1،بيروت،2015.ص186

في هذا النموذج الاخر يمكن ان نأخذ العلاقات الإيرانية السعودية كنموذج لدراسة تأثير المرشد في الدبلوماسية الإيرانية ،لان السياسة الخارجية الإيرانية واسعة، وتأخذ مناحي متعددة ،ولكن لأجل ان نوضح عمل الاليات السياسية بشكل متميز، لذلك اخذنا نموذجين للدلالة على قدرت الاليات السياسية الإيرانية في تحقيق المصالح العليا للنظام الإسلامي، أولا ولمعرفة تأثير المرشد الخامنئي في تلك الاليات السياسية في السياسة الخارجية الإيرانية، ومن هنا سنوضح في هذا النموذج العلاقات الايرانية السعودية، لما لها من أهمية وابعاد ايدلوجية وسياسية وثقافية وعسكرية، ومقدار تأثير المرشد في الكثير من الاستراتيجيات المتخذة في صميم هذه العلاقات، وكذلك انعكاس مقدار التعاون والصراع بين الدولتين على المنطقة برمتها، وما نراه اليوم من صراع دامي ما هو الا حرب بالوكالة بين الدولتين في سوريا واليمن ولبنان ونيجيريا وغيرها من الدول، ولمعرفة الأسباب التي تقف وراء هذه الازمة فلابد لنا من دراسة العلاقات الإيرانية –السعودية ليتضح لنا دور المرشد في إدارة هذه الازمة بين البلدين، اذ أدى نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية إلى خلق ازمة في العلاقات الإيرانية السعودية بسبب الخلافات الايديولوجية الجذرية الموجودة بينهما في المجالات الفكرية والدينية ، لان نجاح الثورة الاسلامية يعد بمثابة بروز حكم الإسلام السياسي الذي يعد خطرا على الأنظمة الحاكمة في الدول الإسلامية ، والذي سبب زيادة التوترات في المنطقة هو بروز الخلافات الإيرانية مع دول الخليج ولا سيما مع السعودية مما أدى إلى زعزعة التوازن في المنطقة[39].

أولا: العلاقات الإيرانية السعودية قبل مايسمى بالربيع العربي:

تحظى الدولتان على الصعيدين العالمي والاقليمي بميزة جيوسياسية–اقتصادية تكاد تكون مشتركة، منحت الدولتين موقفاً محورياً في سياسات واهتمامات القوى الدولية والاقليمية في منطقة تحتوي على اكبر مخزون نفطي في العالم، مما يتيح لها لعب دور مؤكد في تقرير العديد من القضايا ذات الصلة بالمصالح والاهداف التي تتطلع إلى تحقيقها، فمنذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران وتسلمها مقاليد الحكم عام 1979 واستقرار الأمور لصالحها ، فقد دأب النظام الإسلامي على الترويج لنفسه بعدّه النموذج الأمثل والأجدر بالتطبيق في عموم العالم الإسلامي تحت ولاية المرشد الأعلى الإمام الخميني، وامام هذه

[39] علي محمد حسين العامري، اثر المتغير الإيراني على العلاقات العراقية – السعودية خلال حربي الخليج مجلة دراسات دولية، العدد 20، قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص (140).

الثورة الإسلامية هناك حكومات عربية تدير البلاد العربية بنظم علمانية فكيف ستتوافق هذه النظم مع النظام الإسلامي في ايران وبالتالي سوف نأخذ المملكة العربية السعودية كنموذج من الدول العربية التي كانت طرفا في إدارة الازمة مع الجمهورية الإسلامية، وعليه يمكن ان نوضح اهداف الحكومتين المختلفتين و نوعية الأنظمة فيها ،فالحكومة الإسلامية في ايران تسعى الى إقامة الحكومة الإسلامية العالمية و القضاء على التسلط والتأكيد على الحياد(لا للشرق ولا للغرب) ودعم المستضعفين والحركات التحررية ونشر الإسلام، واما اهداف السياسة الخارجية السعودية فتتمثل في السعي لزعامة العالم العربي والاسلامي و الحيلولة دون انتشار الثورة الإسلامية الايرانية والمحافظة على الوضع الموجود في العالم الإسلامي، وبالنظر إلى الأهداف المطروحة سابقًا لكلتا الدولتين فلم تتمكن المملكة العربية السعودية من اجهاض الثورة الإسلامية الإيرانية والتي أرادت إحداث تغييرات واسعة النطاق على المستوى الإقليمي وبالمقابل لم تستطع ايران من بناء علاقات متينة مع الدول العربية[40].

ثانيا: العلاقات الإيرانية السعودية بعد مايسمى بالربيع العربي:

ان التذبذب في مستوى العلاقات بين ايران والسعودية، ليس جديدا ،بعدّهما اثنين من اكبر قوى المنطقة(ايران والعراق والسعودية)، بحكم السكان والمساحة والاقتصاد والطموحات الإقليمية، مما جعلت العلاقة بين الدولتين في توتر ،ويضيف بعض المراقبين بعدا دينيا على الازمة بينهما، نظرا للسجالات القديمة بينهما، ويفترض انهم يعيشون مرحلة النهضة ،الا انه من المحتمل ان تكون الدولتين تبحثان عن مصالحهما الذاتية، بالوصول الى مرحلة تحديد الضمانات التي تبعد اي تهديد لمصالح الدولة الأخرى اقليميا ،فضلا عن مسالة توازن القوى وتحديد الشروط التي من خلالها يتحقق الامن الإقليمي، الا ان وصول الرئيس السابق احمدي نجاد قد اسهم في زيادة توتر العلاقات الإيرانية السعودية نوعا ما، نتيجة التصريحات الشديدة للرئيس نجاد الذي أعاد الخطاب الثوري للساحة السياسية الإيرانية، وأعاد مفهوم تصدير الثورة الذي كان في عهد الامام الخميني، الا ان ذلك لم يؤثر تأثيرا كبيرا على العلاقات الإيرانية السعودية، بل استمرت العلاقات التي اعادها الرئيس السابق رفسنجاني والتي دفع بها المرشد نحو اقامة علاقات استراتيجية مع الخليج[41] وجاءت احداث الربيع العربي لتلقي بظلالها على العلاقات الإيرانية

[40] ياسر عبدالحسين, مصدر سبق ذكره,ص237

[41] محمد الاحمري, مصدر سبق ذكره , ص113

السعودية ،وجعلها في دوامة التوتر والجفاء الشديدين سعيا منهما لمنع رياح التغير ان تصل الى شواطئهما، فقد دعمت المملكة السعودية توسع مجلس التعاون الخليجي ليضم الأردن والمغرب، وقد أدى الاسلوب الثوري في خطابات الرئيس السابق نجاد الى اتهام ايران بالتخطيط لعمليات إرهابية ضد السعودية، كما أدى وقوف ايران الى جانب الشعب البحريني، ووقوف السعودية الى جانب الحكومة البحرينية، وارسال قوات سعودية للبحرين، الى تدهور العلاقات السعودية الايرانية، وبعد فوز الرئيس روحاني بالرئاسة الايرانية تبنى موقفا متوازنا من دول الخليج العربي، اذ صرح انه حريص على تحويل الخصومة بين البلدين الى احترام متبادل، وان السعودية وايران ممكن ان يلعبا دورا أساسيا في المنطقة، كما شدد الرئيس روحاني الى ان ايرا ن تتطلع الى إقامة علاقات طيبة مع دول الجوار، وقال(ان أولوية الحكومة الجديدة على صعيد العلاقات الخارجية، هي إرساء علاقات ودية مع جميع دول الجوار تأسيسا على مبدأ حسن الجوار والاحترام المتبادل)[42].

المطلب الثاني: الاليات الأمنية

تعد الاليات الأمنية هي النقطة المحورية التي يتبنى ادارتها المرشد الأعلى الامام الخامنئي، لما لها من اثار تنعكس على الواقع الداخلي والخارجي الإقليمي والدولي، وهي العمود الفقري للدولة لحمايتها وحماية الاستقلال والنظام السياسي، وتعدّ منطقة الخليج من اهم المناطق في العالم حيوية، لما تمتلكه هذه المنطقة من تأثير على اقتصاديات العالم ،وهذا الامر يؤكده التواجد الغربي في المنطقة ،خوفا على منابع النفط، الذي يعد عصب الحركة الاقتصادية في العالم ،كل ذلك اثر على المستوى الأمني لدول الشرق الأوسط والخليج ،مما جعلها في استنفار دائم وتوترات مستمرة لا سيما في منطقة الخليج العربي، الذي تحكم دوله أنظمة تختلف فيما بينها ايديولوجيا وطائفيا وتختلف في نوعية الحكم[43]. مما أدى الى سباق في التسلح وتطور في القدرات العسكرية التي سببها عدم الثقة بين الدول المتجاورة في منطقة الخليج العربي[44]، ويمكن دراسة الاليات الأمنية وما يؤثر عليها من عدة نقاط:

---

[42] ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ص241

[43] مازن الرمضاني،السياسة الخارجية دراسة نظرية مطبعة دار الحكمة،بغداد،1991.ص187

[44] تميم هاني الخلاف، القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي، السياسة الدولية، العدد 142، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، اكتوبر، 2000، ص152

أولا : رؤية المرشد للقدرات العسكرية الإيرانية: يعتقد المرشد الخامنئي ان تطوير القدرة العسكرية الإيرانية من اوجب الواجبات بالنسبة لبلد يتعرض لتهديدات القوى الكبرى، وهذا الامر لا يخص الجمهورية الإسلامية وحدها، بل ان جميع الدول التي تريد البقاء في مأمن من تدخل القوى الكبرى، يجب عليها ان تكون أنظمتها السياسية قائمة على دعامة شعبية، ويجب ان تكون لها قدرة عسكرية ذات أداء وكفاءة عالية، وعلى كافة القوات المسلحة، ان تعمل على بناء نظام عسكري متطور لصد العدو المحتمل وإيران شأنها شأن بقية دول العالم تسعى إلى تعزيز مكانتها في الساحة الإقليمية والدولية، من خلال تعزيز قدراتها العسكرية، فسعت وبشكل دؤوب إلى بناء قواتها المسلحة، المكونة من الجيش والحرس الثوري، فضلا عن قوات البسيج الذي يعد حشداً شعبياً ايرانياً ، وكذلك تعمل على تحسين منظومتها الدفاعية والهجومية للحفاظ على قوة ردع متطورة نسبيا، لتبني استراتيجية ردع صارمة، لتحقيق التفوق الذي يتم في اطار بناء ترسانة تسليحية عالية الدقة، وفي تطوير قدراتها الصاروخية والبحرية فضلاً عن تحديث عقيدتها العسكرية، وبناء أسلوب إداري تنظيمي جديد يتجاوب مع الدور الذي تؤديه في محيطها الإقليمي(45) وشهدت القوات المسلحة الإيرانية عملية تحديث شاملة، وفقا لتوجيهات المرشد الخامنئي ضمن خطة خمسية متكاملة ،استهدفت بشكل عام تحديث أجهزة وهيكلة القيادة العامة في القوات المسلحة، فضلاً عن إعادة تسليح القوات العسكرية الإيرانية بأسلحة ومعدات جديدة[46]. وقد اعتمدت إيران في تطوير قدراتها العسكرية على روسيا والصين و كوريا الشمالية، اذ تمكنت إيران من التوصل إلى عقد اتفاقية مشتركة مع كوريا الشمالية عام 1989، إذ نصت الاتفاقية على تبادل المعلومات العسكرية بين البلدين[47] وأسهمت كوريا الشمالية في إنتاج الصاروخ الإيراني شهاب 3، وأيضاً أسهمت في إنتاج صاروخ شهاب 5 و مداه يصل إلى 5000 كم ووزن راسه الحربي نحو 1000كغم.(48) وعقدت إيران مع روسيا العديد من الاتفاقيات بشأن تزويدها بمصادر السلاح العسكري، وقد عقدت روسيا مع إيران في

---

[45] شيماء جواد كاظم، السياسة الإقليمية لإيران وأثرها في المصالح الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005.ص62

[46] سعيد رشيد عبد، القدرات العسكرية الإيرانية بين الزعم والوهم، أوراق أسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد 74، بغداد، 2001، ص22.

[47] شيماء جواد كاظم,مصدر سبق ذكره,ص74

[48] حسام سويلم ,مصدر سبق ذكره,ص241

تموز 1991 صفقة أسلحة قدرت بـ (16 مليار دولار) تم توقيعها بموسكو (49)و في عام 1994تم الاتفاق مع روسيا على شراء مصانع ومواد صواريخ شهاب (2-3-4-5) وقد صنع صاروخ شهاب -4 في ايران على أساس الصاروخ الروسي (SS-4)، وفي عام 1998 وقعت إيران مع روسيا اتفاقية لبناء مصانع دبابات في ايران وكذلك تجهيز (100) مجموعة مفككة من دبابات (تي -72) لتجميعها في إيران كذلك (200) عجلة قتال مدرعة (BMP-2)[50] ووصل مستوى التعاون العلمي والصناعي والعسكري والاقتصادي والتجاري بين روسيا وايران في اعلى مستوياته بين البلدين وبالذات الصواريخ (أرض . جو) من نوع (اس 300) المعادلة لصواريخ (باتريوت) الأمريكية التي تتسلح بها إسرائيل[51]وبهذا تحصنت ايران من أي هجوم إسرائيلي او غربي محتمل، بسبب القدرة الهائلة لهذه المنظومة المتطورة.

ثانيا: رؤية المرشد للتحديات الأمنية لإيران

بعد ان تم تحجيم دور العراق، وقد ادركت ايران ان النظام الإقليمي الجديد، لم تعد تحكمه معاملة الهيمنة التقليدية، بين القوى الإقليمية الكبرى (ايران كقوة ساعية للهيمنة والعراق القوة المناوئة لإيران، والسعودية الموازنة لمعادلة الصراع الإقليمي) وانما هذا النظام الإقليمي، اصبح اسير القوى الكبرى الغربية، بعد دخول قواتها في منطقة الخليج العربي[52]. وترى الجمهورية الإسلامية ان منطقة الخليج العربي هي منطقة مجال حيوي لها، ووجود مثل هذه القوات الأجنبية يعد تهديدا لأمنها، ومصالحها ،بل تهديدا لأمن الخليج بأكمله، بل ترى ايران ان اسيا الوسطى هي أيضا منطقة مجال حيوي لها، بالمقابل تسعى الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها توظيف عناصر القوة التي تمتلكها في محيط ايران ، لكونها تعد تحديا لمستقبل المصالح الامريكية في المنطقة مما جعل الولايات المتحدة تعمل لتحجيم قوة ايران المحتملة التي تراها الولايات المتحدة مؤثرة في مستقبل المصالح الامريكية ،ومن ثم فان امن الخليج ينبغي ان يكون امنا

---

[49] لمى مضر الإمارة، العلاقات الروسية ـ الإيرانية، الدوافع والمعوقات، سلسلة إيران والعالم، العدد31، جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، نيسان، 2000، ص4

[50] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، دراسات استراتيجية، العدد 8, مركز الدراسات الدولية،بغداد ، 2000. ص51

[51] محمد السعيد إدريس، العرب وإيران في حلالة الأمة العربية، المؤتمر القومي الحادي عشر، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص238

[52] محمد السعيد ادريس, ايران والخليج واحتمالات العدوان على العراق,مجلة الدراسات الدولية,العدد 150,مركز الاهرام للدراسات السياسية والستراتيجية,القاهرة, 2002,ص10

خليجيا خالصا في اطار مفهوم الامن الجماعي، الذي تضطلع به الدول الخليجية التي تتجاهل إعطاء اي دور للجمهورية الإسلامية في تلك الترتيبات الأمنية في الخليج، والتي تعتمدها دول الخليج بالتشاور مع الولايات المتحدة الامريكية، من اجل ابعاد ايران عن أي دور امني اقليمي[53]. هذا التجاهل للدور الإيراني قابله انزعاج شديد من الجمهورية الإسلامية، لانه جاء نتيجة الهواجس العسكرية اتجاه ايران، اذ تشعر دول الخليج ،ان السياسة الإيرانية تجاه امن الخليج هي مقدمة لهيمنة إيرانية على الخليج، في ظل غياب توازن ستراتيجي عربي إيراني[54] ومما زاد هذه المخاوف، الازدياد السريع في القدرة العسكرية الإيرانية، علما ان ايران ترغب في لعب دور امني إقليمي معتمدة على عدة عوامل منها، حجم السكان ومساحة ايران وطول الساحل الإيراني على الخليج، والقدرات الاقتصادية والقدرات العسكرية والسيطرة على مضيق هرمز، وهذا ما اكده المرشد الأعلى الامام الخامنئي ان ايران تنظر الى هذا الدور نظرة الزعامة، اذ قال (ان للجمهورية الإسلامية دورا كبيرا ومهما وضروريا في امن الخليج واننا مصرون على إبقاء واستمرار هذا الدور مهما كلف الامر)[55]. كما خاطب المرشد الامام الخامنئي دول الخليج العربي قائلا :(ان اعرفوا عدوكم جيدا ان عدوكم الاستكبار، وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الذين يستهدفون نهب ثرواتكم النفطية وتصدير السلع الأجنبية اليكم ، وبيع الأسلحة اليكم بحجج واهية وتصورات غير صحيحة، من اجل جعل المنطقة تحت وصايتهم، اننا في الجمهورية الإسلامية لا نريد منكم سوى التعاون والدعم والتشاور في إدارة المنطقة وان الاستكبار قد همس في اذان الدول الإقليمية، بان يخافوا من الجمهورية الإسلامية، لقد ارعبوهم منا كذبا وبهتانا، لان سياسة الاستعمار فرق تسد، فلو ان دول الخليج اتفقت مع الجمهورية الإسلامية، لشكلنا قوة عظمى في المنطقة النفطية والحساسة من العالم، ولذ أقول ان الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة مرفوض، وبالدرجة الأولى الوجود الأمريكي في الخليج، بهذه الصورة المفرطة فهو مثير للتوتر، فالغرب يدعون انهم بوجودهم يريدون احلال السلام في منطقة الشرق الأوسط،

---

[53] شالون.ن.كايل,الحد من الأسلحة النووية وحضر انتشارها في التسلح,الكتاب السنوي,2005, ترجمةفادي حمود,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,2005,ص839

[54] محمد السيد سليم,مشروع النظام الشرق اوسطي,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,1996,ص827

[55] سهيلة عبد الانيس,اثر التسلح الإيراني على امن الخليج العربي, أوراق ستراتيجية,جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية,العدد(50).2000 , ص2

والحقيقة انهم يريدون استسلام العرب لإسرائيل)[56] ويمكن متابعة التحديات المؤثرة على الاليات الأمنية الإيرانية والذي من المحتمل يعيق الدور الإيراني في المنطقة:

التحدي الامريكي في منطقة الشرق الأوسط:

تُعدُ منطقة الشرق الاوسط منطقة حساسة لجميع دول العالم كونها مصدر الطاقة العالمية، لاسيما النفط ، والذي يتم انتاجه وتصديره من دول الخليج كافة ، وتنطلق البواخر حاملة النفط عبر الخليج العربي الذي تشترك فيه دول الخليج وايران، فايران تشرف على جهة كاملة من الخليج ،وتشترك جميع الدول الخليجية بالنصف الاخر، فضلا عن ذلك سيطرة ايران على مضيق هرمز، وهو المضيق الذي تمر منه البواخر، وهذا يعني ان لإيران الحق، كما هو الحق للدول الخليجية في الحفاظ على الامن والاستقرار في الخليج ، ومن هنا ما يجري في الخليج ،من ترتيبات امنية مبنية على أسس أيديولوجية، أو تحالفات دولية او صراعات طائفية، جعلت المنطقة في توتر امني ، كل هذه الأمور هي نتائج بسبب الخوف من احتمال تصدير الثورة الإسلامية الى البلاد العربية، ومن أسبابه ايضاً عدم الانسجام بين ايران ودول الخليج، والخوف من تدخل ايران في شؤون الدول الخليجية، وكذلك ساعد عدم التوازن العسكري مع ايران، على زيادة الفجوة بين الجهتين، وسعي ايران الى تطوير قدراتها العسكرية الصاروخية والنووية، كل ما تقدم من وجهة النظر الخليجية دفعت دول الخليج الى استقدام قوات اجنبية في المنطقة، الامر الذي ترفضه ايران، وتعتقدهُ تهديدا لها، وتطالب بخروج هذه القوات من الخليج، والعمل على إيجاد ترتيبات امنية لدول الخليج فقط، الا ان هذه الأوضاع تفاقمت بسبب مايسمى بثورات الربيع العربي ،الامر الذي ادى الى التصعيد، وازدياد التوتر والتباعد ،اذ اصبح مفهوم امن الطاقة من المفاهيم الأمنية التي بدأت تشكل أهمية قصوى في بناء السياسات العامة ولاسيما الدول الصناعية التي اخذ موضوع الطاقة يشكل لها هاجسا امنيا واقتصاديا وسياسيا، لا سباب تتعلق بالمناطق التي توجد فيها النفط ،فضلا عن مسالة نقل النفط اليهم ومقدار أسعاره التي تعدها الدول الصناعية اهم محددات امن الطاقة العالمي في القرن الواحد والعشرين، وتمثل الطاقة من اهم القضايا التي تهم الاستراتيجية الامريكية كونها المستهلك الأكبر في العالم.(57) ويرى المرشد الخامنئي ان وجود القوات الأجنبية في منطقة الخليج، تعد تحديا كبيرا للسياسة

[56] علي الخامنئي,حاكمية الإسلام,ج3,مصدر سبق ذكره' ص35

[57] عمر عبد العاطي, مازق البحث عن طاقة بديلة, مجلة السياسة الدولية, العدد(175)القاهرة,2009,ص246

الخارجية الايرانية ، وتحد من حركتها، لا سيما في ظل التوترات في العلاقات الامريكية الإيرانية مما ينذر باحتمال مواجهة عسكرية مباشرة.(58)علما ان الولايات المتحدة الامريكية ،تحاول الضغط على دول الخليج ،مستخدمة سياسة تضخيم الخطر الايراني، المبني على أساس انه قادم لامحالة، وان هذا التهديد سوف يأخذ اشكالا متعددة الأهداف، منها زعزعة استقرار هذه الأنظمة ،والتدخل في شؤونها الداخلية، فضلا عن زيادة في تطور القوة العسكرية الإيرانية ، التي لن تستطيع دول الخليج مجتمعة، مواجهتها، لذا يتطلب عملا مشتركا يتجسد بإقامة تحالفات امنية عسكرية ،ولابد ان تكون الولايات المتحدة من ضمنها، كما ان دول الخليج ليس لها ثقة بإيران وسياستها الإقليمية نتيجة الوهم الأمريكي او بسبب الديمقراطية التي تنتهجها نوعا ما ايران في سياستها جعل دول الخليج ذات الأنظمة الملكية تخشى النظام الايراني، ولهذا عملت دول الخليج مع الولايات المتحدة الامريكية في أي استراتيجية تتبناها الولايات المتحدة اتجاه ايران، هذا العمل المشترك اوجب تواجد القوات الامريكية بشكل مباشر في منطقة الخليج ،من دون الاعتماد على القوات العسكرية الخليجية، لإسباب منها فشل الحروب بالوكالة وثانيا لضخامة المصالح الأمريكي في الخليج[59]. وتعتقد الولايات المتحدة الامريكية ان ايران تعد التهديد الأول لمصالحها في الخليج وضمان تدفق النفط مصلحة أمريكية بالدرجة الأساس، ولحماية وتامين هذه المصلحة من الخطر الإيراني يتعين على الولايات المتحدة الامريكية استغلال نفوذها وعلاقاتها مع دول الخليج فضلا عن المصالح المتعلقة بإمن الحلفاء والمحافظة على توازن القوى في المنطقة[60]. وان الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها الولايات المتحدة الامريكية مع دول الخليج لتقديم التسهيلات العسكرية لقواتها العسكرية المتواجدة في دول الخليج ، خوفا من اجتياح عسكري إيراني لدول الخليج كما فعله النظام العراقي في الكويت، مما اسهم بشكل كبير بربط امن دول الخليج بالولايات المتحدة[61]. هذا الانتشار العسكري الأمريكي في دول الخليج يعبر عن قناعة خليجية بأهمية الدور الأمريكي في ضمان الامن في الخليج والتصدي للخطر الإيراني المحتمل، كما بالمقابل عمل المرشد علي الخامنئي على دعم الاذرع الإيرانية المتواجدة في

---

[58] ظافر ناظم سلمان ,مصدر سبق ذكره,ص26

[59] بهاء عدنان السعبري, مصدر سبق ذكره, ص240

[60] عبد الله موسى,امن الخليج, مصدرسبق ذكره, ص27

[61] مارينا اوتاوي, ايران والولايات المتحدة ودول الخليج, السياسة الإقليمية,أوراق كارينجي,العدد(105)برنامج الشرق الأوسط,موسسة كارينجي للسلام الدولي,واشنطن,2009,ص12ص11

المنطقة والتي تعد أوراق تفاوضية بيد المرشد الامام الخامنئي والحكومة الإسلامية، مما يجعلها في موقف المفاوض القوي في الترتيبات الأمنية المستقبلية للمنطقة[62]، واستنادا إلى ذلك أعلنت القيادة الإيرانية مرارا دعم حركات المقاومة في كل من فلسطين وحزب الله في لبنان وسوريا أيا كان تأثيره مادام يخدم المصالح الإسلامية في المنطقة[63] مما تقدم يبدو واضحا ان إيران تعد نفسها بموجب الدستور مسؤولة عن حماية المسلمين والمستضعفين في كل بقاع العالم، إذ كان الدستور واضحا وصريحا في ذلك الأمر[64].

2-التحدي الروسي في منطقة الشرق الأوسط

ان طبيعة الدور الروسي الذي يراد تأديته ،وطبيعة توجه روسيا نحو اعادة بناء قوتها العالمية والعودة لممارسة الدور العالمي، الذي كان يمارسه الاتحاد السوفيتي سابقاً كقوة عظمى، دعاها الى إعادة التفكير الجدي في التوجه نحو المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية، ومنها منطقة الشرق الاوسط ،لاسيما و ان الولايات المتحدة اليوم في سبيل الحفاظ على ديمومة هيمنتها الأحادية، فأنها تعمل جاهدة على ان يكون الشرق الاوسط منطقة خالصة ضمن المصالح الامريكية من دون ان يشاركها فيه احد ، في الوقت الذي تسعى فيه روسيا للوصول لان تكون دولة عظمى والسعي لمستوى امكانية تحويل النظام الدولي من نظام احادي القطبية الى نظام ثناءي القطبية، وهذا مالا ترغب فيه الولايات المتحدة الامريكية ،بينما روسيا تعمل لأثبات دورها في منطقة الشرق الاوسط ، وان لا تترك الولايات المتحدة تنفرد فيه ، وان كان حاليا يبدو دورا ضعيفا بالمقارنة مع الدور الامريكي ،وروسيا اليوم تعمل جاهدة لإكساب سياستها سمة التغيير[65]. وان الهدف منه هو تعزيز مكانة روسيا على الساحة الدولية ، وقد بدأ العالم يقتنع بأن روسيا القوية والواثقة من نفسها ليست ظاهرة مؤقتة، بل تطور جدي عملت عليه الدبلوماسية الروسية ورسخته في شكل قوي ولمدة طويلة، وقد تحول هذا الامر الى عنصر مهم على طريق استعادة التوازن في العلاقات الدولية ،والسير نحو ضمان الاستقرار في السياسة العالمية، وتحولها الى مسارات مدروسة يمكن التكهن بها بدلا من حالة الفوضى، لذا كان الموقف الروسي اتجاه سوريا يتطور شيئا فشيئا، اذ استخدمت روسيا

---

[62] مجموعة مؤلفين،استعادة التوازن استراتيجية الشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد،دار الكتاب العربي،لبنان،بيروت،سنة2009 ،ص205

[63] فنسان الغريب ،مصدر سبق ذكره ،ص69-

[64] ينظرالفصل العاشر من دستور جمهورية إيران الإسلامية،المادة(152)

[65] إسماعيل زاير,السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية,جريدة الصباح الجديدة,بغداد,3ابريل,2015

كل إمكاناتها الدبلوماسية لمنع مجلس الامن والأمم المتحدة، من اصدار أي قرار ضد سوريا بل تطور الامر الى دعم عسكري للحكومة السورية، التي تعدّها روسيا منطقة نفوذ مهمة لها ،وروسيا تربط بين بقاء الأسد ومصالحها في المنطقة والعكس صحيح، فسقوط نظام الأسد سوف يقلص من نفوذ روسيا في منطقة الشرق الأوسط لكونّ سوريا منطقة نفوذ روسية[66]، وترى روسيا ان دعم المعارضة السورية لن يكون في صالحها، وهى لا تريد ان تخسر سوريا، كحليف عربي مهم في منطقة الشرق الأوسط، لإطلالة سوريا على البحر المتوسط، في الوقت نفسه حاولت المعارضة السورية ان تطمئن روسيا، من ناحية استمرار العلاقات الطيبة معها حتى مع تغيير الحكومة، لكن روسيا لم تغير موقفها من الازمة، اما عن الولايات المتحدة الامريكية فهي تسعى لتقديم المساعدات الدبلوماسية و المالية للمعارضة السورية بشكل غير مباشر، واعترفت الولايات المتحدة الامريكية بالقوى المعارضة في سوريا في انها الممثل الشرعي للشعب السوري[67]. في الوقت نفسه نرى ان هناك ظهور ما يمكن تسميته تحالف عسكري جديد بين الجمهورية الإسلامية وروسيا يهدف إلى تحجيم ظاهرة الارهاب المتنامية في الشرق الاوسط، ومن جانب آخر روسيا تسعى إلى تأمين نفسها من خلال علاقتها مع ايران فهي ترغب أن تكون ايران ظهيراً عسكرياً لها في مواجهة حلف شمال الاطلسي، أما من ناحية ايران فان تلك العلاقة ناجحة جداً لها في الرد على الموقف الامريكي من ايران، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وروسيا تحاول تعزيز وجودها ومكانتها كلاعب رئيس على الساحتين الاقليمية والدولية ومواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة وذلك من خلال تدعيم علاقتها بالقوى البارزة في الشرق الاوسط ومنها ايران، التي تعد كقوة كبرى في المنطقة مما تعده روسيا بمثابة اداه للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية[68]. والنتيجة انه مهما كانت مصداقية ايران مع روسيا الا انه تبقى روسيا تبحث عن مصالحها ولا يمكن تغفل عن سوريا وتعطيها لإيران، بل هي تستفيد من الدعم الايراني ولكن تبقى النتيجة ان سوريا منطقة نفوذ روسية.

3-التحدي التركي في منطقة الشرق الاوسط: ان احد أهم اهداف حزب العدالة والتنمية الحزب الحاكم في تركيا هو احياء الدور القيادي للقومية التركية منطلقة من ايديولوجية تؤمن بقدرة تركيا على التحول الى

---

[66] المصدر السابق

[67] باسم راشد,مصدر سبق ذكره, ص48

[68] منى دردير محمد، السياسه الخارجيه الروسيه تجاه ايران خلال فتره (2000-2011) رساله ماجستير، جامعة القاهره، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه، 2013م، ص65

قوة إقليمية كبرى تهيمن على منطقة نفوذ الإمبراطورية العثمانية سابقا أي إعادة (العثمنة)[*] والإفادة من مكانتها السياسية والاقتصادية لتزعم العالم الإسلامي[69] وهذا ما أكده احمد داود اوغلوا رئيس الوزراء السابق لتركيا في كتابه العمق الاستراتيجي يقول(تمتلك تركيا ميراثا تاريخيا متعدد الاتجاهات يحمل في داخله تراكم التجربة السياسية التاريخية القديمة فضلا عن عناصر الحداثة الأساسية والأكثر تشابكا في المرحلة المعاصرة ويتيح إعادة انتاج هذا الميراث من جديد عن طريق طروحات تفتح المجال امام افاق جديدة الامكانية ليس لتخطي المشكلات المحلية فحسب بل للتأثير في حل الازمات العالمية أيضا)[70].

ويمكن وصف العلاقات التركية الإيرانية بانها متارجحة، قائمة على التعاون والتنافس ويقدر الطرفان وضعهما بعدم الذهاب الى الصدام المباشر، بل يفضلان الصراع في ساحة ثالثة، وبالرغم من كثرة المشكلات بين البلدين، اذ تعارض ايران وجود قواعد أمريكية في تركيا، بينما ترى تركيا انها تريد ان تلعب دورا إقليميا يتناسب مع حجمها وموقعها الجيوستراتيجي، والذي يواجه تحديات متعددة، منها خطر البرنامج النووي الإيراني، وما يسببه من توترات إقليمية، والأتراك في امتحان بين الولاء لأمريكا الحليف الاستراتيجي وبين العلاقات المتميزة مع ايران، والاهتمام بمقدار النمو الاقتصادي والتبادل التجاري الكبير مع ايران[71]. ومع وجود الخشية التركية من الدور الإيراني الجديد في منطقة الشرق الأوسط، وظهور هذا الدور بشكل واضح في المنطقة، وإمكانية تسمية الحقبة في المنطقة بالحقبة الإيرانية، ولا سيما بعد نجاح ايران في تخصيب اليورانيوم وان كان للأغراض السلمية، الا انه يعطي ايران ميزة التفوق التكنولوجي على الدول الأخرى المجاورة، الامر الذي يجعلها قوة عسكرية تدخل في دور التوازن مع إسرائيل[72]، وكذلك تتباين المواقف بين ايران وتركيا حول الاصطفاف، مع أو ضد الحكومة السورية، في الاقتتال الدائر في سوريا، الا ان المصالح المشتركة أيضا كثيرة، ولا سيما بعد التقارب الروسي التركي، اثر محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في 15 تموز 2016 واتهمت تركيا عالم الدين المعارض (فتح الله غولن) الموجود في

---

[69] احمد داود اوغلوا,العمق الستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلو ناشرون، بيروت، ط2، 2011، ص117

[70] نقلا عن احمد يوسف كيطان ,تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية,عمان,دار امجد للنشر والتوزيع,2015,ص350

[71] سعد ارزيج ايدام,العلاقات التركية الإيرانية(2006-1979),أطروحة دكتوراه غير منشورة,جامعة بغداد,كلية العلوم السياسية,2008,ص341

[72] قاسم حسين الربيعي,العلاقات التركية-الإيرانية, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية العلوم السياسية,جامعة بغداد,2014,ص141

الولايات المتحدة والذي تتهمه بانه وراء الانقلاب الفاشل، بل وتشك تركيا بدعم امريكي للانقلاب، مما أدى الى ابتعاد تركيا نوعا ما عن الولايات المتحدة الامريكية، وبدأت تتوجه تركيا نحو الشرق الامر الذي ساعد في زيادة التقارب الإيراني التركي الذي تحتمه علاقة الجوار والمصالح المشتركة، لكن تبقى هناك قضايا مختلف عليها يجري التنافس عليها، ويؤكد ذلك مساعد وزير خارجية ايران للشون العربية والافريقية، حسين امير عبد اللهيان نائب وزير الخارجية (ان علاقتنا بتركيا قوية لكن هناك اختلاف في وجهات النظر في كثير من المواضيع)[73] ويؤكد عبد اللهيان ان الدولتين تواجهان نفس التحديات وهما احتمالية انفصال الاكراد داخل أراضيها لا سيما ان الوجود الكردي متصل بين البلدين، لذلك دخل البلدين بتنسيق امني وعسكري لمواجهة النزعات الكردية الانفصالية، لاسيما ضد حزب العمال الكردستاني، لكن يبقى ان نقول ان الاستراتيجية الإيرانية والتركية في كل ما يجري في المنطقة هو انهما دولتان كبيرتان، وعلاقاتهما الاقتصادية اكبر من ان يختلفا من اجل سوريا او العراق، لان التبادل الاقتصادي بين الدولتين يصل الى ثلاثين مليار دولار سنويا[74] ويمكن ان تكون أسباب الاختلاف في الرؤى بسبب اختلاف النظامين، وانعكاس ذلك على التحالفات الدولية، فايران نظام إسلامي مبدئي مناوء للغرب، وتركيا نظام إسلامي اقرب للعلمانية هو عضو في الناتو ،وتحاول الدخول ضمن الاتحاد الأوربي.

الخاتمة

ان توجهات المرشد في السياسة الخارجية الايرانية اتضحت من خلال المبادئ التي امن بها المرشد في السياسة الخارجية فجعلها من الثوابت التي تسير عليها الدبلوماسية الإيرانية وتتدرب عليها الكوادر الدبلوماسية الجديدة لأجل استمرار الثورة في صميم الدولة الإيرانية داخليا وخارجيا، وكل الثوابت التي قررها المرشد السابق الامام الخميني استمر العمل عليها من قبل المرشد الحالي الخامنئي باستثناء بعض المبادئ التي تم تغير أساليب العمل بها بسبب تغير المرشد أولا وثانيا بسبب تغير الظروف الدولية والإقليمية الا ان الاغلب منها هي قواعد إسلامية لا يمكن تغيرها، ولذلك حين ننظر الى اليات المرشد نرى ان هناك استراتيجيات وضعت لكل هذه المبادىء للعمل عليها جميع المستويات ، منهاعلى المستوى

[73] محمد نور الدين,تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية ضد ايران, شؤن الأوسط ,بيروت, 2010,ص55

[74] خالد السرجاني,هل بدات الحقبة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط,محتارات إيرانية,العدد(71)مركز الدراسات السياسية والستراتيجية,القاهرة,حزيران,2006,ص118

السياسي فقد عالج المرشد الازمات الدولية من خلال الاليات السياسية والدبلوماسية فقد أدت الازمة بين ايران والسعودية الى التصعيد في مستوى الحرب بالوكالة في سوريا ولبنان واليمن ،بينما استطاع المرشد من إدارة الازمة النووية مع دول (1+5) بطريقة استطاعت ايران حسمها لصالح نجاح البرنامج الإيراني في الاستمرار في عمله ولكن تبقى طموحات المرشد الإيراني في مد النفوذ الإيراني على منطقة الشرق الأوسط الحيوية ذات القدرات الكبيرة للطاقة والتي تعد هي منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة الامريكية وبقية الدول الكبرى مما يجعل ايران في مواجهة اقتصادية واحتمال المواجهة العسكرية مع الغرب خوفا على مسالة تدفق النفط الخليجي للغرب، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان امن اسرائيل يعد جزء من الامن القومي الأمريكي الامر الذي يعطي للولايات المتحدة الامريكية الشماعة التي تحاصر وتهدد بها ايران ، والجمهورية الاسلامية من ثوابتها الدفاع عن حقوق الفلسطينين، ولاتتنازل عنها، الامر الذي يجعل فتيل الحرب قائمة بين ايران وإسرائيل مالم يحصل الفلسطينين على حقوقهم اما بفصل الدولتين وإعطاءهم دولة مستقلة او إقامة دولة متوازنة تراعي حق الشعب الفلسطيني ،فان ايران لن تتوقف عن دعم الفلسطينين وبالتالي احتمالية وقوع الحرب قائم بين إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية من جهة وايران وحلفائها من جهة أخرى ومانراه اليوم من حروب في العراق وسوريا واليمن ماهي الاحرب بالوكالة بين الولايات المتحدة وحلفائها وايران وايران وحلفائها.

المصادر

1. باكينام رشاد شرقاوي، تأثير الثورة الايرانية الاسلامية على العلاقات العربية – الايرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ط1، القاهرة، 1996
2. السيد علي الخامنئي، الثورة والنظام الإسلامي، دار الولاية للثقافة، ط1، قم 1432هـ
3. ظافر ناظم سلمان، مستقبل الدور الإيراني، المستقبل العربي، العدد 258، بيروت، 2000
4. جلال دهقاني ، السياسة الخارجية الايرانية وبنية النظام الدولي، مختارات إيرانية، العدد 22 ،القاهرة،2002
5. جعفر حسن عتريسي، الشرق الاوسط على حافة الانفجار، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط1، 2008
6. ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، العربي للنشر والتوزيع، مصر،2011
7. انعام عبد الرضا سلطان، المتغير الامريكي في السياسة الخارجية الايرانية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، 2001

8. حسين صوفي محمد حسن،ملخص كتاب السياسة الخارجية الايرانية للدكتور منو شهر محمدي،إيران،طهران،2003
9. فواز جرجس، اوباما والشرق الاوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات , مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، العدد 154، ط1، سنة 2010
10. محمد الاحمري، العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج، منتدى العلاقات العربية والدولية ط1، الدوحة،2015
11. جاسم يونس الحريري، البرنامج النووي الإيراني والاتحاد الأوربي، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد(140) جامعة بغداد، 2004)
12. جورج بيركوفتش، البرنامج النووي الإيراني: بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 2005، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)
13. عامر كامل أحمد، موقف الترويكا الأوربية من البرنامج النووي الايراني، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(50) 2011.
14. علي محمد حسين العامري، اثر المتغير الإيراني على العلاقات العراقية – السعودية خلال حربي الخليج مجلة دراسات دولية، العدد 20، قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة، بغداد، 2012.
15. احمد سامي عنتر، المنافسة الاقليمية بين إيران والسعودية: موازين القوى في الشرق الاوسط، مجلة مختارات إيرانية، المجلد 9، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد (92)القاهرة، 2008

أثر المُتَغّير الأَمريكي في التوجّه التركي – الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة

The impact of the American variable on the Turkish-Iranian orientation towards the Central Asian Republics after the Cold War

ا. م. د. سعد رزيج ايدام
كلية الفنون الجميلة /جامعة بغداد
Assistant Professor .Dr. Abbas hashim Aziz
College of Fine Arts /Baghdad University

ا. م. د. عباس هاشم عزيز
كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد.
Assistant Professor.Dr. Saad Rezig Idam
College of Political science/baghdad University

الملخص

تتمتع جمهوريات أسيا الوسطى بأهمية جيوسياسية وجيواقتصادية جعلها محل اهتمام كبير للاعبين الساعيين إلى تطوير استراتيجيات إقليمية وعالمية، أبرز هؤلاء الاعبين الولايات المتحدة الامريكية، تركيا، ايران .

ان الاهتمام التركي – الايراني بجمهوريات اسيا الوسطى يعد حتميا لاعتبارات عديدة، ليس اقلها المصالح الاقتصادية والادوار الامنية لهذه للجمهوريات والتي يمكن ان تنعكس سلبا او ايجابا على الامن القومي لهذين البلدين، ومن هنا جاء التدخل الامريكي ليرسم معالم هذا التأثير وفقا لاستراتيجية كونية للدول العظمى، والذي ينطلق هو الاخر من اعتبارات الهيمنة الامريكية على العالم لاسيما منطقة اسيا الوسطى. ولهذه جاءت هذه الدراسة لتبين مديات هذه التدخل والتأثير على جمهوريات اسيا الوسطى، فضلا عن الكشف عن المسارات التي اتبعتها الاطراف المتنافسة (الولايات المتحدة الامريكية، تركيا، ايران) في تثبيت مصالحها ومحاولة تحجيم الطرف المنافس. ويبقى النجاح في كسب النفوذ وتحقيق الاهداف يعتمد على الاساليب المستخدمة وعناصر التأثير التي تمتلكها كل من الدول الثلاثة، وقدرتها في فرض خيارات والتعامل مع المنافسين العالمين ، والاقليمين .

الكلمات الافتتاحية : أثر المتغير ، الولايات المتحدة الامريكية ، تركيا ، ايران ، اسيا الوسطى .

Summary

The Central Asian Republics have a geopolitical and geopolitical importance that is of great interest to players seeking to develop regional and global strategies, The most prominent of these players the United States, Turkey and Iran. The Turkish-Iranian interest in the Central Asian republics is inevitable for many considerations, not least the economic interests and the security roles of these republics, which can be reflected negatively or positively on the national security of these two countries. Hence the American intervention to draw the parameters of this effect according to the global strategy of the Great Powers, As well as to identify the tracks pursued by the competing parties (US, Turkey, Iran) to stabilize their interests and try to limit the opposing party. Success in gaining influence and achieving goals depends on the methods and elements of influence that each of the three countries have, and their ability to impose options and deal with global and regional competitors.

المقدمة:

مثّل تفكك الاتحاد السوفيتي بداية تسعينات القرن الماضي مرحلة جديدة وهامة في تاريخ جمهوريات آسيا الوسطى، حيث نتج عن هذا التفكك حصول هذه الجمهوريات على استقلالها، وبروزها كدول حديثة الاستقلال، بتحديات خارجية غير قادرة على مواجهتها.

وشكّل موقعها الجغرافي الهام الرابط بين الشرق والغرب، والاسلام والمسيحية، وامكاناتها الاقتصادية الهائلة كالنفط والغاز وموارد الثروة الأخرى، فضلاً عن طبيعة المشاكل الأثنية والحدودية الناجمة عن مرحلة ما بعد الاستقلال، وطبيعة التداخلات العرقية والثقافية واللغوية والدينية بينها وبين دول الجوار الجغرافي، أزمة كبيرة انعكست سلباً على استقرارها لقرن من الزمن.

وقد أسهم كل ذلك في ايجاد تنافس دولي واقليمي تجاه هذه الجمهوريات، مثلت تركيا وايران أبرز المنافسين الاقليميين، وأتخذ اوجهاً عدة سياسية واقتصادية وامنية، وتأثرت مسارات الحركة التركية – الايرانية باللاعبين الدوليين البارزين لاسيما الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، فالولايات المتحدة صاحبة دور عالمي وتسعى إلى ضمان هيمنتها وانفرادها بالساحة الدولية لعقود قادمة، وهي تنظر للمنطقة بعدّها الضامن لاستمرارية الهيمنة والنفوذ، أما (روسيا) فأنها تعّدها منطقة نفوذ تقليدية، و تسعى إلى استعادة دور مفقود فيها، ولايمكن لروسيا الاتحادية أداء مثل هذا الدور وهي بعيدة عن جمهوريات آسيا الوسطى، ومن هنا جاءت اشكالية هذه الدراسة وتمحورت حول مجموعة من الأسئلة :

- ما الأهمية الج
- يوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى؟
- ما الأسباب والدوافع وراء التوجه التركي – الإيراني نحو آسيا الوسطى ؟
- ما تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على التوجهين التركي والإيراني ؟

وبناءاً على الأسئلة التي طرحتها إشكالية الدراسة، فان الدراسة تفترض بان للمتغير الأمريكي اثراً في رسم مسارات التوجه التركي – الإيراني في جمهوريات أسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، واتخذ منحى متصاعد في دعم التوجه التركي والوقوف بوجه التوجه الإيراني بما ينسجم مع الأهداف والمصالح الأمريكية ومن اجل التحقق من هذه الفرضية قسمنا الدراسة إلى مبحثين وعلى النحو الاتي:

تمهيد : الأهمية الجيوسياسية لجمهوريات آسيا الوسطى:

المبحث الأول : التوجه التركي – الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

المطلب الأول: التوجه التركي نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

المطلب الثاني: التوجه الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

المبحث الثاني: التأثير الأمريكي في التوجه التركي – الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

المطلب الأول: التأثير الأمريكي في التوجه التركي نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

المطلب الثاني: التأثير الأمريكي في التوجه الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

الخاتمة.

الأهمية الجيوسياسية لآسيا الوسطى:

تمتعت جمهوريات أسيا الوسطى بأهمية بالغة الحيوية جيوسياسيا، حيث موقعها الجغرافي الهام، والذي يعد قلب اوراسيا وقلب العالم، وقربه من القوى الدولية الفاعلة كروسيا والصين وقوى إقليمية هامة كإيران، ومناطق استراتيجية هامة كالخليج العربي وبحر قزوين، فضلا عن ما تملكه هذه الجمهوريات من ثروات اقتصادية هائلة، أهلها لان تكون محط أنظار اللاعبين الإقليميين والدوليين، وليس غريبا ان يصفها مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق(**بريجنسكي1977-1981**) بالمتغير الجيوسياسي الهام ، ومفتاح السيطرة على العالم.

تتألف أسيا الوسطى من خمس جمهوريات هي (**كارخستان، قيرغيزستان، تركمانستان ، أوزبكستان، وطاجاكستان**)[1] ، وكانت هذه الجمهوريات تقع ضمن الاتحاد السوفيتي السابق، وكانت تشكل تركستان التاريخية، التي احتلتها القوات الروسية عام 1860-1868[2] وتبلغ مساحة أسيا الوسطى **3,994,400 كم^2** ، وهي تشكل نسبة **8,3%** من مساحة القارة الآسيوية البالغة **27,650,000 كم^2** ، يحدها من الشمال روسيا ومن الجنوب ايران ، أفغانستان ، باكستان ، ومن الغرب الصين ، ومن الشرق بحر قزوين[3]، يمثل الإسلام دين الأغلبية من سكان هذه الجمهوريات، وتعد جمهورية كازاخستان اكبر جمهوريات أسيا الوسطى

[1] Hariy kahvect, An analysis of the western scholary , dis cours on Turkic identity in central Asia, the Turkish year book relations, university of Ankara, 2001 , p. 128.

[2] علي محمد المياح واخرون ، العرب و أسيا ، بيت الحكمة ، بغداد ،2000،ص116

[3] عبد علي خفاف ، محمد احمد المومني ، أسيا الوسطى الإسلامية ، دار عمان للنشر ، عمان ،1995 ، ص35 .

مساحة اذ تبلغ **2,717,003 كم²**، في حين تعد أوزبكستان اكثر الجمهوريات تعدادا بالسكان [4]، وتوجد في هذه المنطقة انهار عدة أهمها نهر سيحون وجيحون أو أموداريا و سير داريا، كما توجد فيها اكبر بحيرة طبيعية مغلقة هي بحر الارال[5].

و أسهمت إطلالتها على بحر قزوين وبلاد القوقاز بشكل مباشر أو غير مباشر في اكتساب هذه المنطقة لأهمية ثابتة ومستقرة في الرؤية الجيوبولتيكية، لا سيما في ضوء احتوائها على مصادر طبيعية ضخمة كالنفط والغاز فضلا عن طبيعة الصراعات الأثنية التي انبثقت في هذه المنطقة بعد حصولها على الاستقلال[6] وطبقا للتقديرات فان المنطقة تملك **710 م³** من الغاز و **292 مليار برميل من النفط**[7]، وتصل تكلفة برميل النفط الواحد من بحر قزوين استخراجا ونقلا **17 دولار**، في حين ان تكلفة البرميل الواحد في الخليج العربي بين **(3–2) دولار** للبرميل الواحد [8] .

ومثل انتهاء الحرب الباردة اهم تغيير جيوسياسي طرأ على منطقة أسيا الوسطى، سمح بتبلور مساحة هامة جذبت اللاعبين الإقليميين للتنافس عليها وتصاعد الاهتمام بهذه المنطقة واخذ صورا مختلفة بعد أحداث **11 أيلول 2001** ودخلت هذه المنطقة في اطار استراتيجية الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة بعد هذه الأحداث، وهو ما اضفى على المنطقة بعدا اخر تجاوزت به الاهتمام بمصادر الطاقة وخطوط الأنابيب إلى الاهتمام بالبعد الاستراتيجي العسكري للمنطقة، ساعد وجود عسكري أمريكي ضخم هو الأكبر من نوعه في قارة أسيا وفي الأرضي التابعة للاتحاد السوفيتي قبل تفككه[9] .

واسهم ذلك في إيجاد استراتيجية تنافسه وسباقا محموما للحصول على مراكز النفوذ السياسية والاقتصادية داخل المنطقة، جسدته كل من تركيا وايران وإسرائيل، هذا التنافس بشقيه العالمي والإقليمي ولد محورين

---

[4] احمد نوري النعيمي ، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى ، الأنموذج التركي ، دراسات استراتيجية ، العدد 53 ، بغداد ، 2003 ، ص9

[5] Mohammad Reza Jalii, Thierry keener, the new geopolitics of central Asia of the Ussr in the post September ,11, puf, Paris , 4 the editions, 2006, pp. 32-33.

[6] Mustafa Ayding, geopolitics central Asia and Caucasus, Turkey year book of international relation, no.xxx111,2001,p.168.

[7] Mohammad Reza hafes Nia, strategic role of the caucaus central Asia axis in global competition , Ama Darya central of the study of central Asia and the caucaus, vol.7, no14-15 tehran, 2003,p.43.

[8] Regis Genta, cau caus and central Asia "great game" ovev oil and gas, the diplomatic world, paris , 2007,p.18.

[9] عبير ياسين ، الوجود العسكري والسياسية الأمريكية تجاه أسيا الوسطى، مجلة السياسية الدولية ، العدد 152، مركز الأهرام القاهرة ، نيسان،2003،ص288.

متقاطعين، مثل المحور الأول الولايات المتحدة، وتركيا وإسرائيل في مواجهة محور اخر مثلته روسيا، الصين وايران.

المبحث الأول : التوجه التركي–الايراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

إن الاهتمام التركي – الايراني بجمهوريات آسيا الوسطى بدأ قبل تفكك الاتحاد السوفيتي حيث استثمرت الدولتان المتنافستان حالة التراخي لدى السلطة المركزية، وانفتاح هذه الدول على العالم الخارجي في نهاية الثمانينات، فعملت على استغلال الروابط والسمات (التاريخية، اللغوية، الثقافية والدينية) لاحتواء هذه الدول، من خلال تعزيز وجودها في هذه الجمهوريات مستخدمة الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، ويمكن تتبع مسارات التوجه التركي– الايراني من خلال:

المطلب الأول: التوجه التركي نحو جمهوريات – آسيا الوسطى:

سعت تركيا منذ عشرينات القرن الماضي إلى الاندماج بالدول الاوربية، وبدأت منذ الخمسينات باتخاذ الخطوات التي تسهل هذه العملية، ومنها الدخول في المنظومات الامنية والدفاعية الاطلسية، أملاً في أن تكون مقبولة في الروابط الاقتصادية والسياسية مثل السوق الأوربية المشتركة والاتحاد الاوربي، إلا أن الفشل في هذا المسعى بسبب نظرة الاوربيين الى تراثها وتاريخها واسلامها كان عائقاً في قبولها في العالم المسيحي، الامر الذي دفعها للبحث عن موطئ قدم في النظام الاقليمي في الشرق الاوسط، لكنها عجزت عن ذلك بسبب انكفاءها الطويل عن العالم الاسلامي، وعلاقاتها المحدودة مع دول المنطقة، وتوجهها الثقافي نحو التغريب والعلمانية، ولهذا وجدت نفسها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مدفوعة بشعور قوي نحوممارسة الدور الذي يتناسب وقدراتها وموقعها باتجاه آسيا الوسطى ، حيث ترتبط الجمهوريات الاسلامية بتركيا بخصائص مشتركة تاريخياً، وثقافياً وقومياً[10]، وقد ارتكز الدور التركي على اعتبارات عدّة أهمها:

أولا: العوامل التاريخية والثقافية

يمثل وحدة العرق واللغة والدين احد أهم العوامل التي يمكن ان تتأسس عليها علاقات تعاون وثيقة بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى، وتعد قضية الهوية احدى القضايا التي نوقشت بواقعية في اطار المصالح الداخلية والخارجية للطرفين، وادت العوامل التاريخية والثقافية والروابط اللغوية أدواراً هامة في اطار الاندفاع

[10] جعفر عبد الرزاق، الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والاستقطاب الدولي، على الموقع: http://www.darislam.com

التركي نحو هذه الجمهوريات[11]، حيث اسهمت الهيمنة العثمانية على هذه الدول في الحقبة الواقعة بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر في التأثير على هذه الجمهوريات في مجالات عدة، ابرزها ان كل جمهوريات آسيا الوسطى عدا طاجاكستان تتكلم اللغة التركية – الآذرية، وهي لغة قريبة على اللغة التركية، فضلاً عن ما تركته هذه الحقبة من تأثير ثقافي إسلامي كبير، لازالت آثاره باقية إلى اليوم[12].

وأثمرت الجهود التركية عن عقد مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول الناطقة بالتركية في أنقرة في30 تشرين الأول 1993، وعن إقامة منظمة للتعاون الاقتصادي، ورفع الحواجز الكمركية، وعقد المؤتمر الثاني في (18) تشرين الأول 1994، وظهر فيه مصطلح (جامعة الشعوب التركية) وكان هدفها تشكيل اتحاد إقليمي تجمعه الروابط العرقية والدينية والثقافية[13].

وعلى اثر التحولات في النظام الدولي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 سواء على الصعيد الدولي او المحيط الإقليمي لتركيا، فقد نجح التيار الطوراني المؤيد لجامعة الشعوب التركية في وضع الأسس الايديولوجية للتأكيد على مكانة تركيا كقوة إقليمية عقب الهزات الكبيرة التي حصلت في محيطها المباشر كالانفجار اليوغسلافي، والتحولات في القوقاز، وخطر التوجه الإيراني، واحتلال العراق 2003، حيث نجح في ابرام اكثر من (200) اتفاقية لدعم علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع هذه الدول[14].

ولهذا سعت تركيا بعد عام **2002** ومجيء حزب العدالة والتنمية إلى تجاوز فكرة الدولة الجسرية لتكون تركيا مركزا إقليميا، أي توسع دائرة علاقتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب عدد من الدوائر لا سيما تلك التي تربطها بروابط ثقافية وتاريخية وحضارية كاسيا الوسطى، وذلك يمثل انعكاسا لوعي متزايد بأهمية المواريث الثقافية والتاريخية لتركيا، واستجابة لموازين حقيقية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وردا على قوى كانت تدفع باتجاه تهميش الدور و الموقع التركيين مثل روسيا الاتحادية وايران[15] .

---

[11] Mustafa Ayding, op. cit, p.186.

[12] احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص18– 19.

[13] سعد رزيج ايدام، العلاقات التركية– الإيرانية 1979 – 2006، الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص233– 234.

[14] محمد دياب، الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون الأوسط، العدد 105، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2002، ص158.

[15] شريف سعد الدين تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، دار الكتاب العربي، دمشق 2011، ص155–159.

واثمر الجهد التركي عن عقد مؤتمر لرؤساء الدول الناطق بالتركية في أذربيجان عام 2009 ، ووقع قادة الدول على اتفاقية تنص على إنشاء مجلس تعاون لها، وكان الهدف التركي من وراء ذلك تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية، كما عقدت قمة إسطنبول العاشرة في **تشرين الأول 2010** بحضور رؤساء الدول الناطقة بالتركية **(كارخستان، قيرغيزستان، تركمانستان ، أذربيجان، تركيا)**، وخلال القمة ثم التأكيد على ضرورة الحفاظ على المصالح المشتركة والمتبادلة بين هذه الدول ، والحفاظ على الثقافة الوطنية المشتركة وتطوير التعاون الاقتصادي بين الدول ، وتحقيق الاستقرار والأمن فيها ومحاربة الإرهاب[16].

وفضلا عن ذلك فان الاتفاقية الاستراتيجية التي وقعتها تركيا مع أرمينيا في **تشرين الأول 2009** أسهمت في تأسيس علاقات دبلوماسية كانت منقطعة منذ مدة طويلة بين البلدين، وانعكس هذا التقارب على إيجاد صيغ سليمة لحل مشكلة الاحتلال الأرمني للأراضي الآذرية، واسهم في تصاعد الدور التركي في المنطقة[17] ، وأشار إلى ذلك وزير الخارجية التركي السابق **احمد داود اوغلو عام 2012** بان تركيا ستواصل المبادرات لإرساء دعائم السلام في أسيا الوسطى، اذا أسهمت تركيا في مساعدة قيرغيزستان خلال الاضطرابات ، السياسية عام 2010 وكذلك الحال مع الموقف التركي من مشكلة الحركات المتطرفة في أوزبكستان وانعكست هذه السياسية على رؤساء هذه الدول فالرئيس القيرغيزي **اتامبابيف** وخلال زيارته لتركيا عام 2012 اكد على ان تركيا اهم نجم ساطع لنا ، و أشار أمام البرلمان إلى ان تركيا هي وطننا الأهم ، وان الأتراك أجدادنا[18] .

ثانياً: العامل الاقتصادي:

يؤدي العامل الاقتصادي ادواراً هامة في التوجه التركي نحو جمهوريات آسيا الوسطى، فالاقتصاد التركي يعاني من مصاعب عدة، واحدى ابرز سماته عدم كفاية موارده المالية اللازمة للتنمية، مما دفع الحكومة التركية إلى سياسة الاقتراض من الدول الاخرى والمصارف الدولية، فالديون الخارجية بلغت (44) مليار، والتضخم وصل إلى 70% والعجز في الميزانية وصل إلى 12% من اجمالي الناتج القومي، ولهذا سعت

[16] سرمد خليل إبراهيم ، التوجيهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول أسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ،2013 ،ص119-121.

[17] عارف محمد خلف ، الدور الإقليمي التركي ، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد5 ،آذار ،2010،ص29

[18] سرمد خليل إبراهيم ، مصدر سابق ،ص123.

تركيا إلى الاستفادة من الموارد الموجودة لدى هذه الجمهوريات وانشاء سوق اسلامي لمعالجة هذه المشاكل[19].

ومنذ إعلان استقلال جمهوريات أسيا الوسطى، فان تركيا ادركت مقدار الفوائد الاقتصادية التي يمكن ان تحصل عليها من جراء تحركها في منطقة أسيا الوسطى ، وان تطوير علاقاتها في المجال الاقتصادي سيسهم في زيادة فاعلية الحركة التركية في المنطقة[20] ، ومع تزايد الاحتياجات النفطية التركية فقد وقعت تركيا مع أذربيجان وجورجيا في **29 نيسان 2000**اتفاقا في واشنطن لبناء خط أنابيب **(باكو–تبليسي–جيهان)** تحت الرعاية الأمريكية وبالفعل تم افتتاح الخط رسميا عام **2005** بكلفة وصلت إلى (4) مليارات دولار وبطول **1600كم**^{2}، وشكل انضمام كازاخستان عام 2006 لهذا الخط لنقل نفطها إلى الأسواق العالمية نجاحا كبيرا لتركيا وهو جزء من التوجه التركي لضمان مد خطوط النفط والغاز عبر أراضيها[21].

ولتركيا حساباتها الخاصة من وراء هذا الخط فهي تعول على هذا المصدر النفطي وفوائده الاقتصادية ومزاياه التجارية والذي يمكن ان يخفف عنها تبعيتها لنفط الخليج العربي من ناحية كما انه سيشكل لتركيا دافعا هاما للتواصل مع أسيا الوسطى، ويعزز من مكانتها الاستراتيجية في الحسابات الأمريكية من ناحية أخرى[22]، وتسعى تركيا التي وصلت نسبة النمو الاقتصادي فيها قرابة 5,2% في الفترة الممتدة من عام 2002 إلى عام 2011[23]، إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة تلبي احتياجاتها الصناعية اذ تعتمد على روسيا وايران ونيجريا لتلبية تلك الاحتياجات، ومن المتوقع ان تصل احتياجات تركيا من الغاز إلى 1,4 مليار م^3 خلال السنوات القادمة وترى تركيا ان ارخص هذه المصادر تأتي من أسيا الوسطى والشرق الأوسط وربما يشكل مشروع **نابكو** لمد خط أنابيب بطول **3300كم** وبكلفة 5,6 مليار دولار من تركيا إلى اوربا الغربية احدى أدوات تحقيق هذه الاستراتيجية[24]، وبحلول عام **2010** وقعت تركيا وحكومات الاتحاد الأوربي

---

[19] احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص33– 34.

[20] Mee caman and M.Ali AK yurt, caucaus and central Asia , Trish foreign policy, Alternative: Turkish Jamal relations, vol.10,no.2-3, summer, 2011, p.70.

[21] ابتسام محمد العامري، أسيا الوسطى على مصادر الطاقة وحوض بحر قزوين، مجلة قضايا دولية العدد 44، جامعة بغداد، 2001، ص40.

[22] محمد ذياب، الصراع على الثروات في أسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون الأوسط العدد 105، مركز الدراسات والبحوث، بيروت،2002، ص158–159.

[23] Macro Economic indication, Investin Turkey, the republic of Turkey prime minister, investment support and promotion agency,2012, p.11.

[24] عمار علي حسين، ممرات غير آمنة، مركز الخليج للأبحاث، الأمارات العربية المتحدة،2003، ص30.

سلسلة من الاتفاقيات الخاصة بمشروع **نابكو** ، واتفق وزراء كل من تركيا والنمسا وبلغاريا ورومانيا والمجر على مرور المشروع عبر أراضيها، وبدا العمل به عام 2015 وهو ما سينعكس على الانتعاش الاقتصادي مع روسيا والقوى الكبرى الفاعلة في أسيا الوسطى[25] .

وسعت تركيا من خلال توجهها نحو أسيا الوسطى إلى تنفيذ استراتيجية مستقلة بعيدة المدى تهدف إلى السيطرة على مصادر الغذاء في العالم لا سيما الحيوية منها اذ تتوفر في أسيا الوسطى الأراضي الصالحة للزراعة والمناخ الملائم ومصادر المياه ، و اثمر الجهد التركي في المجال الاقتصادي تجاه جمهوريات أسيا الوسطى ان أصبحت الأخيرة من اهم الأسواق لتصريف البضائع التركية، وهو هدف سعت له تركيا لا سيما وان بضائعها لا تلقى رواجا في الأسواق الأوربية ،ووصل حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة إلى 6,5 مليارات دولار عام 2010 ، وتجاوز مجموع استثمارات الشركات التركية في هذه الجمهوريات 4,7 مليار دولار، وقدمت تركيا إلى جمهورية قيرغيزستان عام 2011 هبه نقدية بقيمة 30 مليون دولار ومساعدات تقنية بقيمة 15مليون دولار[26].

ثالثاً: العامل السياسي

اتسم التوجه الاقليمي لتركيا نحو جمهوريات آسيا الوسطى بالعمل على تحقيق قدر كبير من الفاعلية السياسية لتركيا، لاسيما بعد ان اكتسبت تركيا اهمية في السياسة الخارجية الامريكية نتيجة لقيام الثورة الايرانية في شباط 1979، بيد ان هذه الاهمية تضاءلت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث تراجع الموقع الجيوسياسي التركي كذراع لحلف الناتو في مواجهة الخطر الشيوعي، مما دفع تركيا إلى السعي من اجل القيام بدور مؤثر في صنع السياسة الاقليمية، فاستغلت فرصة استقلال جمهوريات آسيا الوسطى لإحداث تحول ايجابي في مسار علاقاتها الدولية والاقليمية شرقاً وغرباً[27]،ومع إعلان هذه الجمهوريات عن استقلالها الواحدة تلو الأخرى في تسعينيات القرن الماضي سارعت تركيا إلى الاعتراف بها وتعزيز نفوذها عبر وسائل عدة ، منها

---

[25] سرمد خليل إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص203.

[26] باسل محسن مهنا ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،2015،ص289-290.

[27] ملوك حميد محمد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى على الامن القومي العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997، ص80- 81.

تشكيل منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود في إسطنبول عام 1993، تشمل الجمهوريات الإسلامية كافة وأفغانستان وأذربيجان فضلا عن تركيا والباكستان[28] .

ومع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002 أخذت سياسة الحزب تجاه منطقة أسيا الوسطى تأخذ بنظر الاعتبار التوازن الاستراتيجي مع هذه الدول وكانت أول زيارة رسمية لـ **رجب طيب اردوغان** إلى أوزبكستان في عام 2003 وهدفت الزيارة إلى أحياء سياسات الشرق الأوسط الكبير، والذي يشمل دول أسيا الوسطى والشرق الأوسط ، واكد اردوغان خلال الزيارة على **((يجب ان تكون لدينا رؤية مشتركة في منطقة اوراسيا وفي مجال تعاوني أوسع))** [29].

وقام الرئيس التركي السابق عبد الله كول في عام 2009 بزيارة إلى دول أسيا الوسطى ومنها جمهورية طاجاكستان ، وكان من نتائج الزيارة توقيع البلدين على بيان "**دوشنبه المشترك**" للتعاون في مجال المؤسسات الحكومية ، كما اتفقا على مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ومنع انتشار أسلحة المار الشامل ، وفي الاحتفال السنوي لاستقلال جمهورية قيرغيزستان في نيسان 2011 قام رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان بزيارة قيرغيزستان والتقى الرئيس اتامبايف واتفق على تشكيل " المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي" ويهدف المجلس إلى تحديد استراتيجيات للعلاقات الثنائية بين البلدين وتشكيل لجان للتخطيط الاستراتيجي المشترك ، وكان لهذه الزيارات اثرها الكبير على هذه الجمهوريات ، اذا شار السفير الأوزبكي في أنقرة عام 2009 ((الفت قديروف)) إلى ان تركيا أصبحت دولة مشرقة للعالم وان تركيا مثال رائع ونموذج تحتذي بها بلدان أسيا الوسطى لإقامة دولة ديمقراطية، في حين اكد الرئيس التركمانستاني (قربان محمدوف) خلال زيارته لتركيا عام 2012 على الاقتداء بالنموذج السياسي التركي في مجال حقوق الإنسان و التعددية الحزبية[30].

المطلب الثاني: التوجه الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

اهتمت ايران بمنطقة آسيا الوسطى مع بداية تفكك الاتحاد السوفيتي وما تبعه من تصاعد المطالب القومية وظهور الجمهوريات إسلامية على الساحة الدولية، وتحاول ايران ان تلعب دوراً مميزاً في المنطقة

[28] Nicolae Miccu, black sea economic cooperation, as a counfindence bulding measure, perception of international affairs,vol.1, no.43, Ankara, December, 1996,p.1.

[29] سرمد خليل إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ،ص117-118.

[30] سرمد خليل إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص118-ص122.

للاستفادة من الفرص السياسية والاقتصادية المتاحة، وقد أدركت أهمية الدور الذي تلعبه تركيا في المنطقة ولهذا سعت إلى أداء دور فاعل في هذه الجمهوريات بالاعتماد على عوامل عدة أهمها:

أولا: العوامل التاريخية والثقافية والدينية

مما لاشك فيه ان الجوار الجغرافي والتفاعل التاريخي الطويل بين بلاد فارس و آسيا الوسطى ، أدى إلى حالة من الاندماج الحضاري والثقافي بين هذه الأقوام، فاللغة الفارسية حتى وقت قريب كانت بمثابة لغة العطاء والأبداع الثقافي لكثير من هذه الأقوام، حتى ان الطاجيك يفتخرون بأنهم أصحاب حضارة وثقافة مميزة، يمكن ان تكون بمثابة جسر بين الثقافة الإيرانية وبقية الثقافات المجاورة[31].

ان استقلال هذه الجمهوريات مثل فرصة هامة لإيران لاستثمارها للخروج من العزلة الإقليمية المفروضة عليها، وللاستفادة من العوامل المشتركة التاريخية والثقافية التي تربطها مذهبيا مع أسيا الوسطى، كما تسهم هذه العلاقات في كسر الحصار المفروض على الدور الإيراني في ظل سياسات الولايات المتحدة الساعية إلى عزلها[32]، وقدمت الحكومة الإيرانية برامج للمساعدات الثقافية من خلال قبول طلاب من جمهوريات آسيا الوسطى للدراسة في جامعاتها والتخصص في مختلف فروع العلم، سواء العلوم الطبيعية أو الدينية، كما دعمت ايران استخدام الحرف العربي بدلاً من الحرف السلافي المستخدم في لغات آسيا الوسطى، الا انها لم تنجح الا في طاجاكستان التي تتحدث الفارسية حيث اختارت الحرف العربي، وتقوم ايران حالياً بطباعة الكتب المدرسية الطاجيكية، لان الاخيرة تعاني من ضعفاً في هذا المجال، وافتتحت مراكز ثقافية تعنى بالخط واللغة الفارسية وتعليمها لأبناء هذه الجمهوريات، لأن اللغة عامل هام للتقارب وايجاد قاعدة فكرية مشتركة[33].

ويمثل السعي في نشر الايديولوجيا الدينية الايرانية عاملاً هاماً في الاندفاع الايراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى، فايران تعد نفسها رائدة تجربة اسلامية في العصر الحديث، وثورتها ترتكز على مبادئ بحاجة إلى الانتشار، والاطروحة الاسلامية التي تتبناها تعد مختلفة عن الاطاريح الاسلامية في المنطقة والعالم

---

[31] ناهض محمد صالح، التنافس التركي – الإيراني في جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاسياسية، جامعة بغداد، 1997 ، ص15.

[32] عبير ياسين، حصار الدور الإيراني في أسيا الوسطى، مجلة مختارات ايرانية، العدد 29، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، كانون الأول ،2002،ص1.

[33] جعفر عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره.

الاسلامي، ولهذا وجدت في الفراغ الايديولوجي الذي شهدته هذه الجمهوريات في اعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي عاملاً هاماً في التوجه نحو هذه الجمهوريات، لقيام انظمة حكم اسلامية بدلاً عن الانظمة الشيوعية، مستغلة وجود اغلبية كبيرة من المسلمين بعضها يتقارب معها ثقافياً كطاجاكستان، والبعض الآخر تتواجد فيها اقليات يتقارب معها مذهبياً كاذربيجان[34].

وتحرص ايران في هذا المجال (الديني) على ان تقدم نفسها كنموذج اسلامي يتسم بالمرونة والطبيعة العملية والسلمية، وقد سعت جاهدة إلى إقناع دول المنطقة بانها لا تشكل اي تهديد لانظمتها السياسية، وشجعت القيادات الحاكمة على القبول بالتعاون معها وفي مختلف المجالات[35].

ويبدو ان النجاح الايراني الاكبر في هذه الجمهوريات كان بشكل خاص في طاجاكستان بسبب الروابط الثقافية والاثنية واللغوية الوثيقة بين الدولتين، ووجود اغلبيه من الطاجيك من ذوي الأصول الإيرانية ، ولهذا عملت ايران على تشجيع عملية أحياء روابط التراث الثقافي المشترك والذي يقرب الطاجيك من ايران[36]، ونجحت ايران في 18 اب 2008 من إنشاء المدرسة الدولية في العاصمة الطاجيكية **دوشنبه** والتي تتسع لـ 1200 طالب إيراني وطاجيكي وبحضور وزير الخارجية الإيراني **منو شهر متكي**[37] .

كما حققت نجاحاً مع تركمانستان مستفيدة من الحدود المشتركة الطويلة بينهما، ساعدها في ذلك ابتعاد ايران عن الخطاب الثوري الذي قد يثير حفيظة هذه الدول ويبعدها عن ايران وكان السفير الايراني في طاجاكستان، قد صرح بأن العلاقات بين ايران وطاجاكستان ينبغي ان تكون انموذجاً للعلاقات في منطقة آسيا الوسطى[38].

ثانياً: العامل الاقتصادي:

ان ما تتمع به جمهوريات آسيا الوسطى من امكانات اقتصادية كانت دافعاً هاماً وراء الاندفاع الايراني نحو آسيا الوسطى، حيث سعت ايران إلى استثمار ما تتميز به هذه الجمهوريات من وفرة في الانتاج الزراعي

---

[34] ناهض محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص111.

[35] مداليا هاشم العفوري، مستقبل التنافس على النفط في منطقة بحر قزوين، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة اليرموك، 2006، ص77.

[36] Kave Afrsidi and Abbas.Malek, Iran Foreigpolicy, After September issues, international institute for Caspian, winter- spring, 2003,p.25.

[37] أنصاف طالب محمد عبيد، السلوك السياسي الخارجي الروسي تجاه أسيا الوسطى بعد عام 2000 رسالة ماجستير جامعة النهرين، 2015 ،ص90

[38] Mustafa Aydin, op.cit, pp.189– 190.

يساعدها على سد النقص في المنتوجات الزراعية الذي تعاني منه[39]، ويمكن لإيران ان توفر حلاً للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الجمهوريات عن طريق عقد اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع الدول المجاورة، وبإمكانها تقديم بعض المواد المصنعة مقابل استيراد بعض المنتجات الزراعية، الامر الذي يؤسس لروابط اقتصادية وتجارية متينة[40].

وتمثل جمهوريات آسيا الوسطى طريقاً هاماً لإيران إلى اوربا، فطوال فترة الحكم السوفيتي كانت تركيا هي الممر الوحيد لإيران إلى اوربا، اما الآن وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال هذه الجمهوريات، فان الوصول إلى اوربا عبر القوقاز او عبر البحر الاسود دون المرور بالاراضي التركية اصبح متاحاً لإيران، كما فتح امامها طريقاً نحو الشرق الاقصى عبر آسيا الوسطى، مما يعيد لإيران حيويتها بوصفها ممراً تجارياً عالمياً يربط بين الشرق والغرب، وفي السياق ذاته ترى ايران بأن جمهوريات آسيا الوسطى دول مغلقة محرومة من البحار المفتوحة، وان ايران بفضل اطلالتها على البحار المفتوحة والتي تبلغ 2000 كم، بعضها على الخليج العربي والبعض الآخر على المحيط الهندي يمكن ان تكون ممراً لآسيا الوسطى باتجاه البحار المفتوحة[41].

ان رغبة ايران في إقامة علاقات اقتصادية مع جمهوريات أسيا الوسطى للإسهام في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني على الحدود الإيرانية الشمالية، وتعزيز امنها الغذائي من خلال استيراد الغذاء من تلك الجمهوريات مقابل تجهيز بعض بلدانها بالنفط ومشتقاته والحصول على الآلات الرخيصة وقطع الغيار اللازمة للمصانع الإيرانية ، فتلك الجمهوريات تمثل سوقا واسعا للمنتجات الإيرانية[42] .

وفي هذا الاتجاه تمكنت ايران ليس فقط من تطوير وجودها الاقتصادي في هذه الجمهوريات فقط، بل وحرمان منافسيها من اي فرص للنجاح الاقتصادي في آسيا الوسطى عن طريق تطوير شبكة مواصلات برية وطرق سكك جديدة بينها وبين آسيا الوسطى، بحيث تصبح ايران حلقة الوصل بين اسيا الوسطى والعالم

---

[39] الكسي غروميكو، رؤية جديدة للتقارب الروسي مع ايران، مجلة شؤون الاوسط، العدد 76، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، تشرين الاول، 1998، ص36.

[40] محمد كاظم علي، ايران والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، نشرة دراسات دولية، العدد الاول، مركز دراسات الجمهورية، بغداد، تشرين الاول، 1992، ص6.

[41] ناهض محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص122– 123.

[42] دعاء هادي صالح ، المكانة الاستراتيجية لجمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية واثرها في السياسة الدولية ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ،2014،ص117.

الخارجي، ويعد طريق خط حديد بانق – مشهد والذي بدأت ايران بتنفيذه منذ سنوات، من اهم الطرق التي ستساعد على اختزال ما يقارب الـ 900 كم، من الطريق الفاصل بين آسيا الوسطى والمياه الدولية والبالغ 2500 كم، وبذلك تصبح المسافة 1600 كم فقط، هذا الخط سيساعد ايران على نقل ما يقارب من 19 مليون طن من البضائع سنوياً وما يقارب 3 ملايين مسافر[43]، وتسعى ايران عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) إلى تحقيق اهداف اقتصادية وزيادة فاعليتها وحركتها في محيطها الاقليمي، من اجل كسر طوق العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية، وقد مكنتها هذه المنظمة من ان تصبح جسراً هاماً يربط منطقة الخليج العربي منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، مما يعزز من أهمية ايران الاستراتيجية ، وسعت ايران إلى إنشاء منظمة جديدة تضم الدول المطلة على بحر قزوين، وهي (ايران، روسيا الاتحادية، اذربيجان، كازاخستان وتركمانستان)، ويعد انشاؤها جهداً ايرانياً لتقوية روابطها مع الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، ان هدف المنظمة هو اقامة تعاون اقتصادي واستغلال الموارد والثروات البحرية في بحر قزوين[44] ، والتركيز على ربط المنطقة بشبكة واسعة من طرق النقل البرية والبحرية بما فيها خطوط أنابيب نقل الطاقة والتعاون في المجالات الاقتصادية بما يحقق الاكتفاء الذاتي لإيران وجمهوريات أسيا الوسطى[45]، ويعدّ نقل النفط والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى عبر ايران إلى الاسواق العالمية من ابرز المصالح الاقتصادية الايرانية في المنطقة، حيث قامت كل من تركمانستان وكازاخستان على احداث خطوط نقل النفط والغاز عبر الاراضي الايرانية لتصل إلى مياه الخليج العربي، ووقعت كل من ايران وتركيا وتركمتنستان في 14 آيار 1997 اتفاقية لنقل الغاز من تركمانستان إلى اوربا عبر الاراضي الايرانية ومروراً بالاراضي التركية[46]، وتتصاعد الاهمية الايرانية في مجال نقل النفط والغاز لكونها تمثل الطريق الاسرع والاكثر امناً، والاقل كلفة لاقتصاديات آسيا الوسطى، والتي تعتمد على صادرات الطاقة والمواد الاولية والخامات الصناعية، كما توفر لها مصدراً اساسياً للخبرة في مجال الصناعات النفطية استكشافاً واستخراجاً وتحويلاً

---

[43] ارش بومند وآخرون، التقاطع الجيوبولتيكي الايراني– الامريكي مجلة شؤون الاوسط، العدد 84، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 1995، ص55.

[44] Mohammad Reza Dabiri, A new Approach, the Legal regime of caspin sea, As abasis for peace and development, the Iranian journalism of international affairs, vol v1, No.1, spring, Tehran, 1994, p.29.

[45] دياري صالح مجيد ، التنافس على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين دراسة في الجغرافية السياسية ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ،2010،ص225.

[46] Patrick Clawsan, Iran and Caspian basin oil and gas, perception, journal of international affairs, Vol.II, No.4, Ankara, December 1997- February 1998, p.27.

ونقلاً[47] ، وفي تشرين الثاني 2002 دعت ايران منتجي النفط في بحر قزوين لنقل النفط بالأنابيب عبر ايران واكد محمود خاجاني المدير في وزارة الطاقة الإيرانية بان البوابة الذهبية من بحر قزوين إلى الخليج العربي عبر ايران أصبحت مفتوحة الآن ويمكن للشركات العاملة في بحر قزوين من نقل صادراتها النفطية إلى الأسواق العالمية وعلى الرغم من المعارضة الأمريكية لهذه الصفقات ومحاولة منعها إلا أنها استؤنفت عام 2005 اذ قامت كازاخستان بأمداد ايران بـ**500000** برميل يوميا[48] .

ثالثا : العامل السياسي والامني :

انطلقت السياسة الخارجية الإيرانية بعد الحرب الباردة من السعي إلى تحقيق نفوذ إسلامي ولكن بزعامة إيرانية ، فايران تقع وسط كتل قومية، فإلى الشرق تقع باكستان وأفغانستان ، وإلى الغرب والجنوب الغربي تقع الدول العربية و إلى الشمال والشمال الغربي تقع تركيا ودول أسيا الوسطى، وباستقلال هذه الجمهوريات وجدت ايران الفرصة لإعادة تنشيط سياستها الخارجية، والبحث عن علاقات جديدة بعد ما أفقدتها اتجاهاتها الدينية الكثير من علاقاتها مع محيطها الإقليمي والدولي وهذه المشاكل لا تزال قائمة بين ايران ودول الجوار الإقليمي[49] ، ولتعميق دورها في أسيا الوسطى لمواجهة الدور التركي حرصت ايران على صياغة منهج براغماتي لا يركز على التغيير الثوري، بل يقدم نموذج إيراني إسلامي يتسم بالطبيعة العملية والسلمية ويعود ذلك للتباين المذهبي من ناحية ، ولإدراكها بان النخبة الحاكمة في أسيا الوسطى قد استلهمت القيم العلمانية مما يجعلها أميل إلى عدم تقبل النموذج الإيراني من ناحية أخرى ، وقد نجحت ايران في إقناع دول أسيا الوسطى بانها لا تشكل تهديدا لنظمها السياسية مما دفعها إلى قبول التعاون مع ايران كما هو الحال مع تركمانستان وأوزباكستان وكازاخستان ، اذا اعلن قادتها ان ايران لا تشكل تهديدا لهم واعلنوا عن رغبتهم بالتعاون معها[50] .

---

47 Mohammad Reza jalili, op.cit, p.120.

48 عقيل حسين عباس، دور المتغير السياسي والاقتصادي في سياسية ايران الخارجية تجاه أسيا الوسطى ، رسالة ماجستير ،جامعة النهرين،2012،ص86-87.

49 محمد السيد سليم ، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا الوسطى، محمد السيد سليم ، محررا ، أسيا والتحولات العالمية ، مركز الدراسات الأسيوية ، الجيزة،1998،ص338

50 إبراهيم عرفات ، أسيا الوسطى والتنافس الدولي في منطقة مغلقة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167 ، مركز الأهرام ، القاهرة 2007،ص109.

وهنالك مجموعة من المشاكل السياسية والامنية عانت منها هذه الجمهوريات والتي وفرت الفرصة للعب دور سياسي فيها، وأسهمت ايران في تسوية النزاع الارمني– الاذربيجاني، وقام وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي بزيارة لكل من ارمينيا وأذربيجان للتوسط في النزاع القائم، وأستجاب الطرفان للوساطة الايرانية، وتم الاتفاق على وقف اطلاق النار، ومثل ذلك نجاحاً للدبلوماسية الايرانية في منطقة آسيا الوسطى، لاسيما وأن أرمينيا رفضت الوساطة التركية لقناعتها بأنحياز تركيا إلى أذربيجان[51].

وانتهجت ايران مقاربة برغماتية اكثر من المقاربة الايديولوجية اذ تفضل أداء دور الدولة الإقليمية الفاعلة اكثر من الدولة الإسلامية الثورية ويتجلى ذلك في الدور الذي قامت به الحرب الأهلية الطاجيكية حيثما لم تقدم الدعم للحركة الإسلامية بل عملت على التقريب بين مختلف اطراف الصراع وتوجت الجهود الإيرانية المتوازنة بوضع حد للحرب الأهلية عام 1999[52].

وبسبب النزاعات المستمرة في هذه المنطقة سعت الدول الفاعلة فيها ولاسيما في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى ايجاد آلية لتسوية النزاعات، حيث طرحت تركيا وايران واوكرانيا وجورجيا واذربيجان وارمينيا فكرة عقد ميثاق لمراقبة السلام في منطقة القوقاز تحت رعاية روسيا وحلف شمال الأطلسي، كما طرحت فكرة لتشكيل قوات لحفظ السلام، تتألف من قوات تركية– أيرانية واوكرانية، تستخدم لمنع الصِدام بين الأطراف المختلفة، ويتم تأليف هذه القوات من الدول غير المتقاتلة وفقاً لطبيعة الأوضاع السائدة، فعلى سبيل المثال ((اوكرانيا وايران)) تحفظ السلام في أرمينيا، إما تركيا وأوكرانيا فأنها تحفظ السلام في أذربيجان، ويبدو أن نجاح هذه الأتفاقات لا يمكن أن يتم بدون موافقة حلف شمال الأطلسي وروسيا[53].

وادت أحداث 11 أيلول وما تبعها من وجود عسكري أمريكي وغربي في المنطقة إلى تزايد المخاوف الإيرانية الناتجة عن تمركز قوات عسكرية لمكافحة الإرهاب في كل من أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجاكستان وبذلك اصبح الأمن القومي الإيراني أمام تهديد حقيقي لا سيما بعد احتلال أفغانستان 2001 والمناطق المجاورة لإيران[54] ، ان اكثر ما يقلق ايران في الجانب الأمني هو تعاون دول أسيا الوسطى مع حلف شمال الأطلسي

[51] محمد كاظم علي، مصدر سبق ذكره، ص6-7.

[52] Mohamed Reza Jalili and Thiery Keilner, op. cit, pp.128-129.

[53] Nedim Narh, Ukrania and Turkish Apperaches to settlement conflicts, the Cau Caus in sight Turkey, vol.2, No.2, Ankara, july- sepetemberr, 2000, p.160.

[54] عبير ياسين ، الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه أسيا الوسطى ،مصدر سبق ذكره ، ص35

وانضمام تلك الدول إلى الحلف ومن ثم حصار ايران من خلال وجود قوات للحلف في هذه الدول، فالعلاقات القوية بين الولايات المتحدة ودول أسيا الوسطى أثار المخاوف الإيرانية من تأثير ذلك على الوحدة الإيرانية مستقبلا ، ويتضح ذلك بشكل خاص في تحذيرات الرئاسة الإيرانية في قمة شنغهاي عام 2007 من المخاطر التي تحيط بالمنطقة من وراء تنامي الوجود الأطلسي في المنطقة[55] .

المبحث الثاني : التأثير الامريكي في التوجه التركي–الايراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى:

إن الأهمية الجيوسياسية التي تحظى بها جمهوريات آسيا الوسطى لاسيما موقعها الجيوبولتيكي بين الشرق والغرب والرابط بين آسيا بأوربا، وأحتوائها على مصادر الطاقة وبكميات هائلة لاسيما النفط والغاز، دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأهتمام بهذه المنطقة، وتجسد ذلك من خلال الأعتراف الرسمي بها، وأقامة علاقات دبلوماسية معها، ومساعدتها في الأنضمام إلى المحافل الدولية، فضلاً عن تقديم برامج المعونة الأقتصادية لها، وأعطت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 مبررا للولايات المتحدة الأمريكية للقيام بحملتها العسكرية على أفغانستان 2001، ومن خلال هذه الحرب من جهة وحملة مكافحة الإرهاب توفرت التغطية للتدخل العسكري الأمريكي في منطقة أسيا الوسطى ، بما تضمنه ذلك من أبعاد استراتيجية تتمثل في الوصول إلى نفط المنطقة، ومراقبة علاقات التعاون العسكري النووي بين القوى الآسيوية، ثم تطويق هذه القوى ذات الأهمية على المستويين الإقليمي والدولي لا سيما ايران ، والتي يمكن ان تشكل معوقا للسعي الأمريكي في البقاء على القمة[56] .

وكانت جمهوريات أسيا الوسطى من أوائل الدول التي قدمت المساعدة للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، كما اعلن الرئيس الروسي **بوتين** تأييده للوجود الأمريكي في المنطقة الهادف إلى مكافحة الإرهاب مشيرا إلى ان ذلك سوف يصب في مصلحة روسيا[57]،ولم يتوقف الأهتمام الأمريكي عند هذه الخيارات بل سعت إلى التحكم في حركة التفاعلات الأقليمية والدولية التي تستهدف هذه الجمهوريات، لاسيما التوجه التركي – الايراني، بسبب قربها من جمهوريات آسيا الوسطى وروابطها التاريخية، والثقافية والدينية، والسياسية والاقتصادية معها، ويمكن دراسة التأثير الامريكي من خلال مطلبين:

---

[55] هدى متكيس ، الخصائص الجيوسياسية لدول أسيا الوسطى في أسيا الوسطى والتنافس العالمي ، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة ،2008،ص35.

[56] هنري كيسنجر ، هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت 2003 ، ص8.

[57] Department of state, Bureau of European and Eur, Asia affairs, washinghton, d.c. November, 2002,p.27.

المطلب الأول: التأثير الأمريكي في التوجه التركي نحو جمهوريات آسيا الوسطى:

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهوريات أسيا الوسطى أخذت الولايات المتحدة إعادة رسم استراتيجياتها تجاه دول المنطقة، اذ عملت على ترتيب مواقفها السياسية الأمنية والعسكرية والاقتصادية وإعادة انتشار نفوذها وتمركز قواعدها بهدف تامين مصالحها اذ تنظر الولايات المتحدة إلى هذه الجمهوريات كموقع حيوي لمصالحها الاستراتيجية باعتبارها تجاور قوى كبرى منافسة لها كروسيا والصين ودول إقليمية متصارعة معها كإيران[58] .

وأولت الولايات المتحدة الأمريكية أهتماماً كبيراً بدراسة أوضاع جمهوريات آسيا الوسطى، حيث أرسلت العديد من البعثات إلى المنطقة، ومنها بعثة مؤسسة (راند)[*] وبعثة (معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام)، وتهدف هذه البعثات الى تحديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة في هذه الجمهوريات[59]، ولهذا أعلنت الإدارة الأمريكية مرات عدة وعن طريق بعثاتها الرسمية وعدد من وثائقها القانونية بأن منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين واحدة من المناطق الحيوية والهامة للولايات المتحدة الأمريكية[60].

وبهدف تحقيق مصالحها في هذه المنطقة قدمت الولايات المتحدة الدعم والتأييد للتوجه التركي في آسيا الوسطى هذا ما أشار إليه مستشار الأمن القومي السابق (بريجنسكي) حينما قال ((لكي ترفع الولايات المتحدة من شأن جنوب القوقاز ووسط آسيا عليها أن تحرص على عدم استبعاد تركيا.. لأنه إذا شعرت تركيا وكأنها منبوذة أوربياً، فسوف تصبح أكثر أسلامية ويقل أحتمال تعاونها مع الغرب في أدخال وسط آسيا في المجتمع الدولي))[61].

وشكل تعامل الولايات المتحدة مع تركيا بأعتبارها شريكاً أستراتيجياً اقليمياً هاماً في توازنات أوراسيا، دافعاً لتركيا للولوج في التوازنات الأسيوية مدعومة بلاعب عالمي، وأخذت أهمية ذلك التعاون تزداد بالنسبة

---

[58] احمد دياب ، أمريكا وروسيا حدود والاختلاف وافاق التعاون ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 160 ، مركز الأهرام . القاهرة ، تموز 2005،ص164.

* مؤسسة راند أو مؤسسة الأبحاث والتطوير تأسست عام (1948) من قبل شركة طائرات دوغلاس لتقديم تحليلات وأبحاث للقوات المسلحة الأمريكية وتعرف: Rand corporation provides obejective research service.

[59] محمد السيد سليم ، فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي (دراسة القومية)، مجلة السياسة الدولية الدولية، العدد 111،مركز الأهرام ،القاهرة ، كانون الثاني 2003،ص275.

[60] Nasib Nassibi, Azerbaijans Geoplolitics and oil pipline issue, perception, vol.IV, No.4, Ankara, December 1999, February , 2000, p.102.

[61] محمد سعد ابو عامود، تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة، كانون الاول، 2002، ص73.

لتركيا، لاسيما في الفترات التي شهدت توتراً في العلاقات بين الأتحاد الأوربي وتركيا، أو الفترة التي شهدت تصاعداً في التنافس التركي – الروسي[62].

ويتجلى الدعم الأمريكي للتوجه التركي في ميادين ثلاثة:

أولاً: (دعم النموذج العلماني):

إن أهمية تركيا للولايات المتحدة كنموذج لدولة أسلامية الأنتماء غربية التوجه، بديمقراطيتها العلمانية وأقتصادها القائم على السوق الحرة، يمكن أن تكون مثالاً لبلدان المنطقة ، ويبدو أن الولايات المتحدة تحبذ الأنموذج التركي وتسعى لدعمه وتأييده في آسيا الوسطى، فهو أنموذج علماني يفصل الدين عن السياسة، عكس النموذج الايراني المنافس الذي يعكس أنموذج الأسلام الثوري، الذي يمزج الدين بالسياسة والذي لا يتفق وتطلعات الولايات المتحدة والغرب، كما يهدف هذا الدعم إلى الوقوف بوجه الحركات الأسلامية المتشددة[**]في هذه الجمهوريات، والتي تضر بالسياسات والمصالح الأمريكية والغربية[63].

ويتركز الدعم الأمريكي للتوجه التركي في آسيا الوسطى بعدّها بوابة لمنطقة قلب أوراسيا فضلاً عن دورها كوكيل للمصالح الأمريكية في المنطقة وفقاً لمبدأ عدم التدخل الأمريكي المباشر، وهذا ما اشار إليه (مارتن أندك) بقوله ((أن من الضروري أن ندخل هذه الدول ضمن أستراتيجية المنطقة، وحالما نقوم بذلك نسطيع أن ندرك الدور المتزايد الأهمية لتركيا في حساباتنا الأقليمية))[64].

ويبدو ان الدور التركي في هذه الجمهوريات استند إلى الصورة الإدراكية لجمهورياته نحو الأنموذج التركي بعدها الدولة العلمانية والديمقراطية سياسيا والمتقدمة والمتطورة اقتصاديا والمنفتحة ثقافيا وهو ما تسعى أنظمة الحكم في هذه الجمهوريات إلى محاكاته واستنساخه منذ استقلالها ، اذ تتزاوج قيم العلمانية والديمقراطية مع الخصوصيات المحلية ، وحتى تسهل من اندماجها في النظام العالمي الجديد[65] .

---

[62] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد طارق ثلجي، طارق عبد الجليل ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) بيروت ،2008، ص529.

** ظهرت حركات اسلامية متشددة في اسيا الوسطى، ففي اوزبكستان ظهرت مثل تلك الحركات في اقليم فرجانا الحدودي وباسم حركة اوزبكستان الاسلامية، وحزب النهضة الاسلامي وحزب التحرير في طاجاكستان، في حين ظهر في كازاخستان حزب جند الخلافة وحزب آلاش وفي قرغيزستان ظهرت كتائب الاسلام بولي الشيشانية، وغيرها من حركات اخرى صغيرة توزعت في هذه البلدان للمزيد من التفاصيل ينظر: الجماعات الاسلامية في اسيا الوسطى والقوقاز، نشاط متزايد وتهديدات محتملة، على الرابط، www.sasapost.com/islamic.groups-in.middle.asia/

[63] حميد شهاب، التنافس الاقليمي والدولي في جمهوريات اسيا الوسطى الإسلامية ،دراسات دولية ،العدد 1،بغداد،2004 ، ص12.

[64] سعد رزيج ايدام، مصدر سبق ذكره، ص235.

[65] Mohammad reza jalili and thiery keilner, opcit, p.133.

واسهم تعامل الولايات المتحدة مع تركيا باعتبارها شريكا استراتيجيا إقليميا هاما في توازنات اوراسيا في ولوج تركيا إلى التوازنات الآسيوية مدعومة بلاعيب عالمي وأخذت أهمية ذلك التقارب الاستراتيجي تزداد بالنسبة لتركيا لا سيما في الفترات التي شهدت توتراً في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي[66] ويبدو ان هذه الدول لا تعارض التدخل التركي في هذه الدول وبالأخص اذا ما كانت تركيا حليف استراتيجي للولايات المتحدة وهذا ما أكده **صافابيف** نائب وزير الخارجية الأوزبكي حينما قال ((أولا وقبل كل شيء نحن نرحب بمشاركة تركيا كعضو في التحالف ضد الإرهاب .... ونحن نفتقد ان هناك وفرة كبيرة في التعاون الجيد في سياستنا الاقتصادية والعسكرية وانا اعتقد ان تركيا والأعضاء الأخرين في التحالف يمكن ان يلعبوا أدوارا هامة في إتمام المهمة وبنجاح)) [67] .

و لا يتوقف تناغم السياسة الخارجية التركية مع السياسات الأمريكية و الأوربية، بل ويشمل التناغم مع سياسات الدول الحليفة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط كالسعودية وقطر والأردن وفلسطين لهذا فان الولايات المتحدة تعد تركيا بالنسبة لها وبحسب مركز الأبحاث **راندو كارينجي** بانها دولة نموذج يجب ان تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في أسيا الوسطى وهو ما يفسر القبول الأمريكي للدور التركي في أسيا الوسطى والشرق الأوسط[68] .

وتوصلت الولايات المتحدة وتركيا إلى توقيع وثيقة الرؤية المشتركة عام 2006 اذ توكد الوثيقة على إعادة تفعيل الدور التركي في السياسات الإقليمية من ناحية وفي السياسة الدولية من ناحية أخرى، ويبدو ان هذا الدعم نابع من الأدراك الأمريكي بان تركيا هي المنافس الإقليمي الأقوى لإيران من جهة والحليف المهم للولايات المتحدة من جهة أخرى اذ تطرح النموذج التركي في النظام السياسي العلماني وتدفع باتجاه تفضيله على النظام السياسي في ايران وذلك لتحقيق قدر من التوازن الإقليمي[69].

وبالمقابل تشعر تركيا بأن الوجود الأمريكي والغربي في هذه الجمهوريات سيؤمن المصالح التركية، وهو ما عبرت عنه وثيقة الأمن القومي التركي التي أقرها مجلس الأمن القومي عام 2006، حيث أكد على

---

66 احمد داود اوغلوا ، مصدر سبق ذكره ،ص529.

67 باسل محسن مهنا ، مصدر سبق ذكره ،291.

68 عارف محمد خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص29.

69 محمد السيد سليم ، المشهد الاستراتيجي الاسيوي اوائل القرن الحادي والعشرين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167، مركز الاهرام ، القاهرة ، تشرين الأول 2007، ص80.

أهمية حماية آمن دول آسيا الوسطى والقوقاز، وأن تعزيز علاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة سيصب في مصلحة تركيا[70].

ثانيا : تحجيم الدور الروسي:

يهدف الدعم والتأييد الأمريكي للتوجه التركي في هذه الجمهوريات إلى محاصرة دول أخرى تنافسها على النفوذ في أسيا الوسطى لا سيما روسيا الاتحادية ، وتعد السيطرة على روسيا الهدف الأهم للولايات المتحدة والقوى الأوربية فروسيا كانت هدفا للمخططات لأمريكية بدءا بفرنسا النابليونية ومرورا بألمانيا في حربيها الأولى والثانية ومن ثم الحرب الباردة[71] .

وتعدّ منطقة أسيا الوسطى ميدانا هاما للسياسة الخارجية الروسية ،وسعى الرئيس **بوتين** بعد وصوله إلى السطلة إلى تعميق التوجه الاوراسي في سياسة روسيا الخارجية وذلك ما عرف **بمبدأ بوتين** ،والذي ركز فيه على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في أسيا الوسطى والشرق الأوسط وعدم السماح للولايات المتحدة والغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية[72] .

وإشارت إلى ذلك وثيقة الآمن القومي الروسي لعام 2008 والتي عكست سياسة روسيا وتوجهها للسيطرة المباشرة على منطقة أسيا الوسطى اذ أكدت الوثيقة على إمكانية عودة روسيا بتطلعاتها العالمية وعلى وجود القدرة الحقيقة لروسيا لكي تلعب دورا مؤثرا وفاعلا على المستوى العالمي باعتبارها واحدة من مراكز النفوذ في العالم[73]

وعملت روسيا الاتحادية على زيادة فاعلية سياستها الخارجية حيال جمهوريات أسيا الوسطى بما يعزز الاعتماد الاقتصادي الكبير لتلك الجمهوريات على روسيا بوصفها اكبر شريك تجاري لها لا سيما بعد ان

---

[70] محمد نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، رياض الزين للنشر، بيروت،2008 ، ص276.

[71] ارش يومند وأخرون ، مصدر سبق ذكره، ص44.

[72] أنصاف طالب محمد عبيد ، مصدر سبق ذكره،ص51.

[73] لبنى خميس مهدي ، الولايات المتحدة والتنافس الدولي على أسيا الوسطى بعد أحداث 11 أيلول 2001 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 23-24 ، جامعة النهرين ،2011 ص113.

طرح الرئيس **بوتين** فكرة إنشاء "الاتحاد الاوراسي"، والذي تم إنشاؤه عام 2015 لتحقيق التعاون سياسيا واقتصاديا وعسكريا مع جمهوريات أسيا الوسطى[74].

ودفعت هذه السياسة الروسية الولايات المتحدة للعمل على عزل روسيا جيوسياسيا عن طريق منعها من العودة إلى نفوذها السابق في أسيا الوسطى ومحاصرتها من خلال إقامة القواعد العسكرية في هذه الجمهوريات، والعمل على توسيع حلف الناتو ليشمل هذه الجمهوريات ولهذا جاءت زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي **روبرت بليك** إلى طاجاكستان عام 2013 لمناقشة نقل مواقف حلف الناتو والمنشئات العسكرية الأمريكية إلى طاجاكستان[75]، فهذه الجمهوريات تشكل قاعدة مثالية لتهديد روسيا بالاقتراب من حدودها الجنوبية وبإمكان الولايات المتحدة استغلال الحجج والذرائع والتبريرات للتدخل في المنطقة وشؤونها ، فهنالك المشكلات العديدة التي يمكن استغلالها كالنزاعات الحدودية والقومية وتصاعد دعاوي الاستقلال والانفصال القومي والديني وهي عوامل لها امتدادات واسعة داخل العمق الروسي[76] .

كما وسعت الولايات المتحدة إلى احتواء النفوذ الروسي في هذه الجمهوريات من خلال سياسة الطاقة الهادفة إلى إنشاء خطوط جديدة لنقل النفط المستخرج من أسيا الوسطى إلى الموانئ التركية دون المرور بالأراضي الروسية، وفي الوقت نفسه تسعى روسيا إلى مرور أنابيب النقل عبر أراضيها للحصول على ورقة ضغط سياسة واقتصادية لتحقيق هدفها الاستراتيجي في السيطرة على قلب اوراسيا، وتحقيق التوازن الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة ومحاولة إفشال استراتيجية التطويق الأمريكي لروسيا الاتحادية[77] وكان من نتائج هذه السياسة الروسية عقد الاتفاقية مع تركمانستان في أيار 2007 لنقل 80 مليار م^3 من الغاز الطبيعي سنويا من تركمانستان عبر الأراضي الروسية ولمدة 25 عاما كما وقعت مع أوزبكستان اتفاقا في أيلول 2008 لإنشاء خطوط أنابيب جديدة للغاز قادرة على استيعاب 30 مليارم^3 من الغاز الطبيعي سنويا عبر الأراضي الروسية[78].

ثالثاً: تأمين مصادر الطاقة:

---

[74] أنصاف طالب محمد عبيد ، مصدر سبق ذكره ،ص153.

[75] طاجاكستان قوة مؤثرة أو متأثرة بلعبة النفوذ الإقليمي شبكة الأنترنيت http: ll www. Shatharat. Net

[76] Roger N. Mcdermott, countering global terrorism developing the antiterrorist capabiltes of central Asia malitaries strategic studies institute, us army war College, 2004,p.p.27-28.

[77] دعاء هادي صالح ، مصدر سبق ذكره ،ص145.

[78] طالب حسين حافظ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه أسيا الوسطى : الواقع والأفاق المصدر الدولي ، العدد 10 بغداد ،2009، ص36.

يعد تأمين مصادر الطاقة وبأسعار مناسبة عاملاً أساسياً في تحقيق الرفاه المتواصل للولايات المتحدة والدول الأوربية، ولما كان النفط والغاز من أهم العناصر في تأمين الطاقة المطلوبة، فأن أستمرار تدفق هاتين المادتين إلى تلك الدول يعدّ مسألة حياتية، من هنا يمكن تفسير الموقف الأمريكي تجاه أمن الخليج العربي، كما وتعد منطقة أسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز حلقة جديدة في مجال السعي الأمريكي للسيطرة على الطاقة[79]، وتنبثق الرؤية الأمريكية من أن السيطرة على مصادر الطاقة ستسهم في نجاح مساعيها في قيادة العالم، وأقامة نظام القطبية الأحادية، لأن السيطرة على مصادر الطاقة ستساعد الولايات المتحدة على تحجيم المحاور والأقطاب المنافسة لها، كـ(أوربا، اليابان، الصين وروسيا الأتحادية)، فأوربا على سبيل المثال تستورد ما يعادل 90% من النفط والغاز المستهلك داخلياً[80].

وانطلق الاهتمام الأمريكي بأمن الطاقة من حاجتها المتزايدة من النفط وضمان سلامة خطوط الإمدادات النفطية ، ويعد ذلك من الأهداف الحيوية للولايات المتحدة ووجدت في دول أسيا الوسطى خيارها المفضل لتقليل الاعتماد على نفط الخليج العربي ولتلبية الاحتياجات النفطية المتصاعدة للولايات المتحدة ، اذ تشير التقارير إلى توقع ارتفاع الطلب على النفط في الولايات المتحدة إلى حوالي 27 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020 مقارنة باستهلاكها اليومي 20 مليون برميل عام 2002[81] .

ونتيجة لذلك قدمت الولايات المتحدة الدعم والمساندة للنفوذ التركي في آسيا الوسطى لاسيما في مجال الطاقة وخطوط نقل النفط والغاز، وتضمن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول التنمية وتطوير الطاقة في آسيا الوسطى، بعض المبادئ الأساسية لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، وأعطت الأفضلية لخط أنابيب ((باكو– تبليسي– جيهان)) [82]، ولهذا قامت الولايات المتحدة بتوفير الدعم من اجل إنجاح مشروع خط أنابيب **(باكو–بتليسي – جيهان)** بعده افضل الخيارات المتاحة لتصدير النفط من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، اذا أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن تقديم منحه مالية من وكالة التجارة والتنمية الأمريكية قدرها 823 الف دولار إلى اتحاد شركات خط الأنابيب التركية دعما لتنفيذ هذا المشروع والذي بدأ

---

[79] ارش بومند وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص47.

[80] المصدر السابق، ص50.

[81] سليم كاطع علي، الموقف الأمريكي من السياسية الإيرانية تجاه أسيا الوسطى بعد الحرب الباردة ، المرصد الدولي ، العدد10،بغداد،2005،ص55.

[82] Nasib Nassibi, op. cit, p.102.

العمل به عام 2002[83] ، ويبدو ان أقامه هذا المشروع يعد وجها من أوجه التنافس في منطقة أسيا الوسطى وهو ما يفسر إصرار العلاقات المتحدة على دعمه رغم تكاليفه المالية العالية[84] ، ومثل مشروع **نابكو** امتداد للدعم الأمريكي لتركيا في مجال تامين مصادر الطاقة ويهدف هذا المشروع الذي بدأ العمل به عام 2015 إلى نقل الغاز الطبيعي من أواسط أسيا إلى اوربا وتفادي المرور بروسيا الاتحادية وسيؤدي هذا المشروع إلى تقليص الاعتماد الأوربي على إمدادات الغاز الروسية وتحرير جمهوريات أسيا الوسطى من الهيمنة الروسية[85].

كما عملت الولايات المتحدة على مساعدة جمهوريات أسيا الوسطى في تنمية صناعات النفط والغاز الطبيعي ، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي يمكن هذه الدول من التحرك خارج النفوذ الإيراني والروسي والصيني ، وان تنمية الصناعات في هذه الدول سيسهم في إيجاد فرص استثمار للشركات الأمريكية ،الأمر الذي يؤدي إلى تحكم الولايات المتحدة في مصادر الطاقة لهذه الجمهوريات لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية لا سيما في مجال احتواء ايران وتطويقها وإعادة تقوية وتأكيد الدور التركي في المنطقة[86] .

ولخص "**ريتشارد مورينغستر** رئيس البعثة الخاصة لاوراسيا الأهداف الرئيسة لسياسة الولايات المتحدة في مجال الطاقة ، حيث قال **ان أهداف الولايات المتحدة فيما يتعلق بمصادر الطاقة في أسيا الوسطى تتضمن دعم سيادة دولها ، وتقوية روابطها مع الغرب ، ودعم الاستثمارات الأمريكية الخاصة، وبما يعزز امن الطاقة الغربية من خلال تنويع مصادر العرض**[87].

المطلب الثاني: التأثير الأمريكي في التوجه الايراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى:

مما لاشك فيه أن ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من أمكانات وطاقات سياسية، أقتصادية، وعسكرية، فضلاً عن رؤيتها الأستراتيجية لأهمية المنطقة، وأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه في مجال النفوذ والهيمنة العالمية، لاسيما وأنها تتربع اليوم على هرم القوة العالمية وتمتلك قدرات تأثيرية عالية، تؤهلها لإيقاع التأثير على حركة اللاعبين الأقليميين والدوليين في مختلف ساحات العالم، ومنها منطقة آسيا

---

[83] ويلفرد كول وآخرون، مصادر الطاقة في بحر قزوين وانعكاساتها على الخليج العربي، مركز الإمارات، أبو ظبي 2010، ص192.

[84] Marcus menzol American foreign policy in the Caspian region fracture, 2003 ,p.100.

[85] أنصاف محمد طالب ، مصدر سبق ذكره، ص162.

[86] باسل محسن مهنا ، مصدر سبق ذكره ،ص47.

[87] Jim Nicole, central Asia , regional development and implications for u.s interest, CRS REPORT for congress rl 33458, January ,2010, p.29.

الوسطى، مكن الولايات المتحدة من أن تحد كثيراً من حركة ايران، تجاه آسيا الوسطى، ويمكن دراسة هذا التأثير من خلال:

أولاً: (أحتواء ايران):

يعدّ هدف أحتواء ايران وتفعيل الدور التركي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأستخدمت لهذا الغرض الوسائل الدبلوماسية والمساعدات الخارجية، ودعم التوجهات الأصلاحية، ودعم ومساندة التوجه التركي لمحاصرة النفوذ الايراني في المنطقة ، وهذا ما أشار إليه ريتشارد نيكسون حيث يقول: ((أن تركيا تلعب دوراً ضد التغلغل الايراني في الشرق الأوسط وتؤثر أيجابياً على أوزبكستان وتركمانستان وقرغيزستان وكازاخستان كي لا تسقط في الفخ الايراني، لو تحدثنا عن مصير آسيا الوسطى علينا أن لا نسمح بسقوط أفغانستان ضمن نطاق النفوذ الايراني كي لا تمسك ايران بمفاتيح آسيا الوسطى، لقد خبر كل من البريطانيين والسوفيت هذه الحقيقة))[88].

وقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً كبيرة من أجل الحد من النفوذ الأيراني في هذه الجمهوريات، فالولايات المتحدة تخشى من النفوذ الأيراني والأسلام الأصولي الذي بدأ بالأنتشار بين شعوب هذه الجمهوريات بعد تفكك الأتحاد السوفيتي، ولا تخفي الولايات المتحدة خشيتها من التقارب بين أيران والشعوب المسلمة والذي قد يؤدي إلى نمو تيار الأسلام الأصولي بتأثير التمدد الثقافي والسياسي الايراني في آسيا الوسطى، وتهدف الأستراتيجية الأمريكية إلى أحتواء هذا الخط قبل أتساعه وفقدان السيطرة عليه، لأن نمو التيار الأسلامي الثوري سيرسخ الحقيقة القائلة بأن الجولة القادمة ستكون بين الأسلام والأيديولوجيا الغربية[89].

وتنتهج ايران سلوكا في سياستها الخارجية وأدوارها الإقليمية مغايرة للمعايير الأمريكية ، ووفقا للطروحات الأمريكية فا ايران هي دولة مشاغبة جيوسياسا ومصدر تشويش استراتيجي، وهي بمثابة القاسم المشترك لكل مشاكل الولايات المتحدة في المنطقة ، ولهذا تتهم الولايات المتحدة ايران بانها راعية للإرهاب ومعارضة للعملية السلمية في الشرق الأوسط، فضلا عن سعيها لامتلاك السلام النووي وإسحله الدمار الشامل[90] ،

---

[88] ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة: مالك عباس، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1995، ص155.

[89] جعفر عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره.

[90] حيدر عبد الجبار حسوني، التنافس السياسي والاقتصادي التركي–الإيراني وانعكاساته الإقليمية، أطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين ،2015،ص206.

وشكلت الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية التي تتمتع بها ايران في منطقتي أسيا الوسطى والخليج العربي دافعا للولايات المتحدة لاستعمال شتى الوسائل لاحتواء ايران وتحجيمها في حدود ضيقة كي لا تصبح قوة إقليمية متنفذة ، لان ذلك سيعرض المصالح الحيوية الأمريكية في تلك المنطقة للخطر، ولهذا عملت الولايات المتحدة على تشويه صورة النظام الإيراني، باعتباره نظاما يرعى الإرهاب ويسعى إلى تصدير الثورة الإسلامية ، ومحاولة التدخل باستمرار في النزاعات بين ايران وجمهوريات أسيا الوسطى لإذكاء سوء التفاهم بين الأطراف المتنازعة واسهم الوجود الأمريكي في أسيا الوسطى في تنفيذ سياسة احتواء ايران وتعميق عزلتها الخارجية ، من خلال تحجيم الصلات الاقتصادية بينها وبين دول العالم عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية والمالية على الأطراف المتعاملة مع النظام الإيراني[91] كما يتيح لها هذا الوجود التأثير في الداخل الإيراني، وأشغالها بمشاكل داخلية من خلال سياسة التطويق والحصار[92].

وبالنسبة لإيران كان وجود الولايات المتحدة في أسيا الوسطى شمالا، والخليج العربي جنوبا، وأفغانستان شرقا والعراق غربا، يمثل حصارا أمريكيا كاملا لإيران، وهو ما يضع تحديات كبيرة على الأمن القومي الإيراني وعلى مصالحها السياسية والاقتصادية، اذ ان سيطرة الولايات المتحدة على موارد النفط في أسيا الوسطى والعراق أثار مخاوف ايران من انخفاض أسعار النفط العالمية مما يسهم في أضعاف الدور الإقليمي الإيراني، كما ويتعارض الوجود الأمريكي في أسيا الوسطى مع المطالب الإيرانية بضرورة حل جميع المشاكل في اطار إقليمي أو داخلي، فضلا عن التخوف الإيراني من إمكانية التأثير في وحدتها الوطنية اذا ما استعمل صانعي السياسة الخارجية الأمريكية ورقة الإقليمية الاذرية التي توليها اهتماما كبيرا ، لا سيما مع ربط الأوضاع في ايران بالحديث عن الإصلاح والديمقراطية في المنطقة[93]، وأدت سياسة الاحتواء الي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه ايران إلى زيادة أهمية تركيا في التوازنات الاستراتيجية في المنطقة وكسبت صفة الشريك الاستراتيجي فضلا عن ان الوجود الروسي في الشمال والشمال الغربي ووجود الصين في الشرق

[91] Sami G. hajjar, US military presence in the Gulf; challenges and prospect, strategic studies institute, us army war college, march, 2002,p.12.

[92] مالك عوني، السياسة الخارجية الأمنية المشتركة، أفاق التكامل الأوربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، مركز الأهرام، القاهرة، 2004، ص96.

[93] عبير ياسين، انعكاسات الوجود الأمريكي في أسيا الوسطى، مجلة مختارات إيرانية، العدد 37، مركز الدراسات السياسة، القاهرة،2003،ص10،12

دفع الولايات المتحدة إلى تطوير سياسات تستند إلى وجود تركيا في هذه المنطقة ، والتي تشهد تصاعد المخاطر الاستراتيجية جيواقتصادية وجيوسياسيا[94] .

ثانياً: التصدي للتحالف الأيراني– الروسي:

أن وضع تركيا سياستها الخارجية تجاه آسيا الوسطى على محور يتوائم مع الخيارات الأستراتيجية لقوى النظام العالمي وفي مقدمتها الولايات المتحدة، هذه السياسة التركية التي يبدو أن لها مزايا عديدة من زاوية التوازنات العالمية، دفعت نحو تشكيل توازنات مضادة، كما وأن التوترات التي عاشتها تركيا مع روسيا وايران أضعفت من المرونة التكتيكية لسياسات تركيا في المنطقة بسبب الشعور بالثقة في الدعم الخارجي الذي قدمته القوى العالمية لها[95].

و أدت السياسة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ايران ومحاولة أحتوائها وعزلها وتطويقها، فضلاً عن الدعم والتأييد الأمريكي للنفوذ التركي في جمهوريات آسيا الوسطى، إلى توجه ايران نحو روسيا الأتحادية وتوسيع العلاقات معها في مختلف الميادين، لمعادلة الدعم الأمريكي لتركيا[96].

وفي الوقت نفسه سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليص النفوذ الروسي في أسيا الوسطى وذلك مرتبط بطبيعة الأهداف الأمريكية الرامية إلى أمتداد نفوذها في المناطق التي كانت تابعة للأتحاد السوفيتي لاسيما الجمهوريات الأسلامية ومحاولة عزلها بشكل نهائي عن روابطها مع روسيا ، وتبرز أهمية ايران في هذا المجال والسعي الأمريكي لعزل ايران عن روسيا وعن الدول الجديدة في المنطقة، فإيران بموقعها الحالي تعدّ الجسر الطبيعي والمناسب للربط بين تلك المناطق والخليج العربي والمياه الدولية[97].

ومع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بدأت الإدارة الروسية تتخوف من وجود خطة أمريكية لاحتواء روسيا عسكريا عن طريق مد حلف الناتو إلى دول أسيا الوسطى واقتصاديا من خلال تحجيم نفوذ روسيا الاقتصادي على دول المنطقة وتجاهل المصالح الروسية أثناء توقيع العقود والصفقات الكبرى المتعلقة بمصادر الطاقة[98].

---

[94] احمد داود اوغلو، مصدر سبق ذكره ، ص529.

[95] أحمد داود اوغلو، مصدر سبق ذكره، ص533– 534.

[96] هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص251– 252.

[97] ارش بومند، مصدر سبق ذكره، ص46.

[98] شعبان عبد الرحمن، أسيا الوسطى أطماع عمرها خمس قرون ، شبكة الأنترنيت .http:www.islam . on line . net

وتدرك روسيا بان محاولات الولايات للسيطرة على منطقة أسيا الوسطى، ليست فقط لحصار روسيا ،ولكن لمنع قيام حلف قاري تقوده روسيا عن طريق توسيع مظلة حلف الناتو السياسة والأمنية بالمنطقة ولذلك حاولت روسيا باستمرار تعبئة دول المنطقة لمواجهة السياسات الأمريكية ومن هنا يأتي تأكيد روسيا على حتمية التعاون مع ايران والتي لها روابط وثيقة مع دول أسيا الوسطى ، وهي من اشد المعارضين لسياسة الولايات المتحدة الخارجية فضلا عن ان ايران تمثل منفذا لروسيا نحو البحار المفتوحة ، ولهذا قدمت روسيا الدعم لإيران ليس فقط في مواجهة التطلعات الأمريكية بل ومواجهة التطلعات التركية في جمهوريات أسيا الوسطى[99] ، ولحقبة طويلة كانت أيران والأتحاد السوفيتي هما الدولتان الساحليتان لبحر قزوين، وتمتعت المنطقة بحدود آمنة وتعاون عن طريق أعطاء الأسبقية لأمن وسلامة الحدود[100]، ويعطي الوجود الروسي في المنطقة ايران أحساساً بالأرتياح، لأن النفوذ الروسي يساعد على منع تركيا من التوسع في تلك المناطق التي تسكنها شعوب ذو أصول تركية، وبسبب الأقلية الأذرية في ايران أصبح لزاماً على ايران التعاون مع روسيا للحد من الطموحات التركية في هذه المنطقة[101].

إن مصالح روسيا وايران في آسيا الوسطى والقوقاز تتطابق إلى حد كبير في مسائل النزاعات الأقليمية، وفي ميادين الطاقة، ففي طاجاكستان، وناغورنو كاراباخ تعمل ايران في أنسجام مع روسيا، وكلاهما خصماً أستراتيجياً للأطلسي، وبالتالي يمكن لأيران وروسيا الأضطلاع بدور بارز في بناء حلف جيوسياسي قوي في أوراسيا[102].

وتتقاسم روسيا وايران مصالح مشتركة في منع توسع نفوذ الولايات المتحدة وتركيا في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، وكان ذلك دافعاً هاماً للتعاون المتنامي بين البلدين، اذ عملا على إعاقة بناء خط أنبوب باكو– جيهان، ومنع الولايات المتحدة وتركيا من توسيع نفوذهما في حوض قزوين، وتكثيف التعاون بينهما في الميدان النووي، إذ ساعدت روسيا ايران في بناء مفاعل نووي في بوشهر، ووقعت في تموز 2002

[99] احمد ثابت ، الاقتصاد السياسي للصراع حول دول أسيا الوسطى ، بعد أحداث 11 سبتمبر ، أوراق آسيوية ، العدد 5، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة ،2000، ص18–19.

[100] Rustam Mamdov, International Legal status of the Caspian Sea, The Turkish year book of the international relations, No.xxxII, Ankara, 2001, p.218.

[101] روبرت بارليسكي، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره في أمن الخليج، مجموعة باحثين، امن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1998، ص140– 141.

[102] الكسي غروميكو، مصدر سبق ذكره، ص37.

برنامج عمل مع ايران لمدة عشرة أعوام لتوسع التعاون يتضمن خططاً لأنشاء خمسة مفاعلات نووية أخرى[103].

ان المساعي الأمريكية لتوظيف موقع تركي الجيوبولتيكي وعلاقاتها الوثيقة مع دول أسيا الوسطى ، من اجل أحكام الحصار على روسيا وايران عبر السعي إلى تهميش دورهما من خلال تقليص الاعتماد الأوربي على إمدادات الطاقة الروسية وتعويضها بخطوط نقل أخرى ، وإنشاء خط لتوصيل الغاز من تركمانستان إلى اوربا عام 2008 ، فضلا عن استضافة العاصمة التشكيلية (براغ) في أيار 2009 قمة جمعت مسؤولي الاتحاد الأوربي ودول أسيا الوسطى وجنوب القوقاز، والتي أكدت على التزام مشترك من الدول الأعضاء المشاركة بإنشاء أربعة ممرات لنقل الطاقة باتجاه اوربا عبر أسيا الوسطى و القوقاز[104].

ثالثا : تفكيك المحور (الروسي – الصيني – الإيراني):

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية احد اهم أهدافها في أسيا الوسطى لكبح المحور الثلاثي(الروسي– الإيراني– الصيني)، ودعم التوجه التركي نحو أسيا الوسطى، اذ تسعى الولايات المتحدة ومن خلال وجودها في أسيا الوسطى إلى احتواء روسيا من جناحها الجنوبي، والصين من جناحها الغربي مع إزالة النفوذ الروسي – الإيراني واستبداله بنفوذ تابع لها كما تسعى الولايات المتحدة إلى إقامة قواعد عسكرية وتعزيز وجودها العسكري في المنطقة بعدها موقع تلافي ثلاث مناطق الشرق الأوسط و أسيا الوسطى وجنوب أسيا[105] .

واتجهت روسيا نحو تشكيل منظومة امن خاصة بها في مواجهة التوسع الأمريكي، اذ عملت على تحسين علاقاتها مع الصين وايران والهند لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها روسيا في جمهوريات أسيا الوسطى، لا سيما الوجود العسكري الأمريكي المدعوم بشبكة من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيه في اطار مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي[106].

---

[103] ايلاف نوفل احمد، التوجهات التركية في منطقة الشرق الاوسط في منافسة الدور الايراني والروسي، www.alhewar.org

[104] بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية منطلقات وأفاق جديد، مجلة السياسة الدولية العدد 177، مركز الأهرام، القاهرة، تموز 2009، ص279.

[105] حسام سويلم ، القواعد العسكري في أسيا والوسطى ، مجلة السياسة الدولية العدد 164 ، مركز الأهرام ، القاهرة ، نيسان ،2006، ص84.

[106] المثلث الروسي – الصيني – الهندي، الأهداف المشتركة ، اوراق تركية ، العدد 23 ، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، 1999،ص2.

وبالمقابل تبنت الصين وايران الموقف الروسي في الاعتراض على الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة فالصين تعد من القوى الكبرى في أسيا والتي لها مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية في جمهوريات أسيا الوسطى، وتنظر الصين إلى المنطقة بعدها مصدرا للطاقة في المستقبل لا سيما مع النمو الاقتصادي المتصاعد والذي يفوق نسبة 10% سنويا ، وفي ظل احتياجاتها المتصاعدة من الطاقة برزت الحاجة للبحث عن البدائل الرخيصة والأكثر أمنا فكانت أسيا الوسطى مصدر مهم وقريب للطاقة[107].

وتتطلع الصين إلى توطيد علاقاتها مع جمهوريات أسيا الوسطى ، اذا أسهمت في العديد من المشارع الاستثمارية في مجالات الطاقة والبنى التحتية ، ومنها مد خط أنابيب مع جمهورية كازاخستان وخط لنقل الغاز بينهما ، والذي دخل الخدمة عام 2013، فالصين تهدف إلى بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية يمكنها من خوض تجربة المنافسة في جمهوريات أسيا الوسطى[108] ،ومن خلال زيارة الرئيس الصيني **(تشي جين بنيغ)** إلى دول أسيا الوسطى عام 2013 ، تم التوصل إلى اتفاقيات بشان تعزيز التعاون الاستراتيجي مع هذه الدول وكان من نتائج هذه الزيارة ان أصبحت أسيا الوسطى شريكا استراتيجيا هاما للصين لا سيما في مجال الطاقة[109].

ان الهدف الاستراتيجي للتحالف بين الصين وروسيا يتجسد في كبح نفوذ الولايات المتحدة في جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية واثمر الجهد الروسي الصيني في هذا المجال في تأسيس منظمة شنغهاي[*] ، والتي حددت أهدافها بإقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب لقطع الطريق على الولايات المتحدة في أسيا الوسطى ، وكرد فعل على جهودها لاحتواء الصين وعزل روسيا، ومحاصرة ايران، وكذلك لتحقيق اندماج الاقتصاديات الاوراسية لمواجهة الاختراق الاقتصادي من الولايات المتحدة واوربا واليابان لاوراسيا[110] ، ونجحت منظمة شنغهاي في استقطاب دول أسيا الوسطى ضد التوجهات الغربية والأمريكية اذ طالب أعضاء

---

[107] مطيع الله تائب، الصين وايران وتركيا اللاعبون الجدد في أسيا الوسطى، نيسان 2008، شبكة الأنترنيت http:AL– Jazeera net.

[108] دعاء هادي صالح ، مصدر سبق ذكره ،ص155–156 .

[109] أنصاف محمد طالب ، مصدر سبق ذكره ،ص103 .

* تأسست منظمة شنغهاي عام 1996 بين كل من روسيا والصين وكازاخستان وطاجاكستان وقيرغيزستان ، والتي ما لبثت ان شكلت منظمة شنغهاي للتعاون عام 2001، والتي انضمت اليها أوزبكستان فيما بعد للمزيد من التفاصيل ينظر : محمود سالم السامرائي ، الثابت والمتغير للأمن الإقليمي لجمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية، أوراق تركية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ،2002،ص95.

[110] سعيد محيو ، قمة معاهدة شنغهاي ، نحو نظام عالمي جديد ، مجلة اخبار سويسر شبكة انترنيت . http: llwww.swiss in to org.

منظمة شنغهاي عام 2005 الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد فترة زمنية لرحيل قواتها من القواعد العسكرية في أسيا الوسطى ، وتحقق لها ذلك لا سيما في قاعدة **خان أباد في أوزبكستان وقاعدة ميناس في قيرغيزستان** كما أقامت مناورات مشتركة عام 2006 في طاجاكستان[111].

وأسهمت الصين في دخول ايران إلى المنظمة بوصفها عضوا مراقبا ، وفي قمة شنغهاي في اب 2007 أكدت ايران على المخاطر التي تحيط بالمنطقة من وراء تنامي الوجود الأمريكي كما دعت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في الحفاظ على امنها واستقراراها ، وتعد روسيا والهند من الدول المؤيدة للدور الإيراني في أسيا الوسطى ، فروسيا تجد في الدور الإيراني ما يمكن من خلاله موازنة الدور التركي في حين تؤيد الهند الدور الإيراني لتحجيم الدور الباكستاني في المنطقة[112] .

ولمواجهة ذلك فقد تنبت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قوامها الاستفادة من النفوذ التركي لإقامة توازنات استراتيجية في المنطقة ما تسهم في زيادة فاعلية الوجود الغربي وحلف شمال الأطلسي ، وذلك لمواجهة المحور الصيني – الروسي – الإيراني في منظمة شنغهاي ، والسعي إلى إيجاد منظمة بديلة عن منظمة شنغهاي تضم جمهوريات أسيا الوسطى وكل من أفغانستان وباكستان ، بهدف احتواء المحور الثلاثي المذكور[113] .

كما سعت الولايات المتحدة بالتنسيق مع تركيا وإسرائيل إلى حجب الموارد الطبيعية في جمهوريات أسيا الوسطى عن الصين وروسيا وايران ، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم ، فالتحكم في هذه المواد عامل أساسي في استكمال حلقات احتواء الصين وتحجيم الدور الروسي في المنطقة وحرمان ايران من الاستفادة من المنافع الاقتصادية فضلا عن التهديدات الأمنية على هذه الدول والذي يمثله الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة وتعزيز التحالفات مع الدول المحيطة بالمنطقة[114] .

رابعا : دعم النفوذ الإسرائيلي :

---

111 المصدر نفسه .

112 هدى ميتكيس ، مصدر سبق ذكره ، ص35.

113 محمد السيد سليم ، المشهد الاستراتيجي أوائل القرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص81.

114 محمد سعد ابو عامود ، العلاقات الأمريكية الصينية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 145، مركز الأهرام ، القاهرة،2001،ص145.

يهدف التعاون الأمريكي – التركي – الإسرائيلي إلى تنسيق مواقفهم ازاء أسيا الوسطى ضد اتساع النفوذ الإيراني ولهذا دعمت الولايات المتحدة وإسرائيل الطموحات التركية في هذه الجمهوريات لا سيما وانه يمثل نموذجا علمانيا وامتدادا للرؤى والمصالح الغربية[115] .

وقد بدأ التحرك الإسرائيلي نحو جمهوريات أسيا الوسطى بوقت مبكر من استقلالها ولهذا بادرت إلى إعلان اعترافها بجمهوريات أسيا الوسطى بهدف جعل هذه الجمهوريات ظهيرا استراتيجيا لها ووقعت مع هذه الجمهوريات مجموعة من الاتفاقيات تنص على وجود ضمانات للتأكد من عدم تسرب المعدات والرؤوس النووية إلى الدول الإسلامية لا سيما ايران[116].

وتعد إسرائيل امتدادا للدور التركي في جمهوريات أسيا الوسطى وحلقة من حلقات ربط المصالح الأمريكية في المنطقة لا سيما وانها تعتمد في أدائها على دعم أدوار منافسة لإيران كالدور التركي ، ويهدف التنسيق الأمريكي – الإسرائيلي إلى أبعاد النفوذ الإيراني عن هذه المنطقة وضمان مرور أنابيب نقل الطاقة بعيدا عن ايران لمنعها من الاستفادة منها [117] وترى إسرائيل ان تركيا يجب ان تشكل مدخلا هاما إلى المنطقة وان تركيا يمكن ان تمثل غطاءً لإسرائيل في تغلغلها في أسيا الوسطى ، ولهذا تؤيد إسرائيل الوجود التركي بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية ، نتيجة لذلك كانت الشراكة في أسيا الوسطى مفيدة لكل الأطراف، وأثمرت الجهود الأمريكية – الإسرائيلية عن أبعاد ايران من لجنة نفط أذربيجان، ودعم المشروع التركي – الأمريكي **باكو – بتليسي–جيهان** بهدف أضعاف القوى الإقليمية في المنطقة ايران وروسيا والصين[118].

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

[115] سعد رزيج ايدام ، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية والمتغيرات الاستراتيجية 2002–2015 ، المجلة السياسة الدولية ، العددان 33 و34، الجامعة المستنصرية ،2017،ص158.

[116] ناظم عبد الواحد الجاسور، التحرك الصهيوني، دائرة أسيا الوسطى: المخاطر والتاثيرات المستقبلية، مجلة الراصد الدولي، العدد 14، بغداد، تموز 2007 ،ص23.

[117] عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا والكيان الصهيوني ميادين شراكة الاقتصادية ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 15، دمشق 2011 ، شبكة انترنيت http: //www.awu. dam.org.

[118] سلمان علي حسين، سياسة إسرائيل حيال الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز، رسالة ماجستير، جامعة النهرين،2000،ص81–82

1. تمتعت جمهوريات أسيا الوسطى بأهمية جيوسياسية وجيواقتصادية جعلها محل اهتمام كبير للاعبين الساعيين إلى تطوير استراتيجيات إقليمية وعالمية ، واتخذ هذا الاهتمام أشكالا ثنائية وجماعية فهنالك التنافس(التركي– الإيراني)،(الأمريكي – الروسي)،(الياباني – الصيني)،(الياباني – الروسي)،(التركي – الروسي)،(الأمريكي – الصيني) ،(الأمريكي – الإيراني).

2. أسهمت الأوضاع الداخلية لجمهوريات أسيا الوسطى في زيادة حدة التنافس على هذه الجمهوريات، لكونها دول حديثة الاستقلال لا تملك مقومات إدارة شؤونها الداخلية وفي الوقت نفسه لديها موارد اقتصادية هائلة وموقع جغرافي متميز يطل على ساحات دولية هامة وقوى دولية فاعلة .

3. يواجه التوجه التركي نحو جمهوريات أسيا الوسطى عقبات عدة أهمها محدودية القدرة الاقتصادية والمالية والبعد الجغرافي عن هذه الجمهوريات قياسا بإيران ،وهيمنة عقلية النخبة التركية الحاكمة التي ترفض التفكير خارج الخيار الأوربي ووجود نخبة من الأحزاب والحركات القومية مثل حزب الحركة القومية وحزب اليسار الديمقراطي ، وحزب الشعب الجمهوري، والتي تتبع سياسات خارجية تركز على المصالح القومية التركية فقط، فضلا عن الموقف الروسي المعارض للتوجه التركي نحو أسيا الوسطى والذي يمتلك حظوظ كبيرة في أسيا الوسطى لأسباب تاريخية وجغرافية إضافة إلى وجود الجاليات الروسية وأعداد كبيرة من الناطقين باللغة الروسية في هذه الجمهوريات.

4. يواجه التوجه الإيراني عقبات عدة أهمها طبيعة الأيديولوجيا الدينية، والتي تنظر اليها جمهوريات أسيا الوسطى نظرة شك وريبة اذ تعدها أيديولوجيا متطرفة كما تعاني من ضعف الوسائل والإمكانات المالية والاقتصادية، فضلا عن ان ايران تنشغل بأسبقياتها الداخلية وتوجهاتها نحو الخليج العربي مما لا يعطيها القدرة على ممارسة دور فاعل في أسيا الوسطى بالإضافة إلى الدور الأمريكي الهادف إلى عرقلة النشاط الإيراني في أسيا الوسطى كجزء من الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى احتواء ومحاصرة ايران.

5. اسهم المتغير الأمريكي والذي يعد احد ابرز الفاعلين الدوليين في التأثير على حركة اللاعبين الإقليميين لا سيما التركي – الإيراني بالاتجاه الذي يخدم المصالح الأمريكية ، اذ دعمت وبقوة النموذج التركي بعده نموذجا علمانيا يلتقي مع التوجهات الأيديولوجية للولايات المتحدة وغرب اوربا ويلبي مصالحها ، وفي الوقت نفسه حجمت التوجه الإيراني نحو أسيا الوسطى لكونه يمثل أنموذج الإسلام الثوري ، واستخدمت الوسائل والأدوات الدبلوماسية والاقتصادية لتحجيمه.

6. شكل المتغير الأمريكي احد اهم الأسباب التي منعت دول أسيا الوسطى من إقامة علاقات وطيدة مع ايران، وكان ذلك دافعا لإيران لأداء أدوار ثانويا في المحور الصيني – الروسي لعدم قدرتها على منافسة اللاعبين الكبار كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا .

7. ان الدعم الأمريكي للتوجه التركي في أسيا الوسطى كان من اجل إيجاد توازن استراتيجي بين تركيا وايران من جهة والاستفادة من الدور التركي لتحسين الصورة الأمريكية في المنطقة، فضلا عن استخدام تركيا كوسيط بينها وبين ايران في العديد من القضايا ومنها البرنامج النووي.

8. ان اهم ما يميز التنافس التركي – الإيراني هو حرص الدولتين على عدم الدخول في مواجهة مباشرة مع الطرف الأخر وعدم استعباده كليا ويتضح ذلك من خلال دخول الطرفين في مؤسسات ومشاريع مشتركة تتعلق بالمنطقة .

9. ان مستقبل الدور الأمريكي في التأثير على التوجهين التركي الإيراني يتوقف على مدى قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في الهيمنة والتأثير على الساحة الدولية وان احتمالية حدوث تغيرات في البيئة الدولية نتيجة لضعف القوة الأمريكية بسبب حروبها المتعددة و لا سيما في أفغانستان 2001 والعراق 2003 وفي الأزمة السورية التي لازالت مستمرة فضلا عن تعاظم قدرات بعض الدول الفاعلة والمؤثرة يحتم الولايات المتحدة أحداث تغييرات جوهرية في سياستها الخارجية تراعي التطورات المشار اليها .

10. ان الأفاق المستقبلية للتوجه التركي وقدرتها على أداء دور فاعل ومؤثر في أسيا الوسطى ، يتوقف على مدى قدرتها على الدخول في تعاون مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية، واستثمار العامل الأمريكي كداعم ومشجع للدور التركي ، فضلا عن التركيز على المصالح المشتركة مع الدول الإقليمية المحيطة بالمنطقة كروسيا وايران والصين ، وقطعت تركيا أشواطا كبيرة في هذا المجال اذ سعت إلى ربط بحر قزوين بالخليج العربي من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان وايران وتركيا والذي سيترك تأثيرات عميقة على المستوى الجيواقتصادي والجيواسترتيجي وسيعزز العلاقات بين تركيا و أسيا الوسطى وايران ، كما سعت تركيا إلى إدخال روسيا في الاستراتيجيات المتعلقة بعلاقات تركيا مع دول أسيا الوسطى، لان حزب العدالة والتنمية حرص على عدم استبعاد روسيا من حساباته وجعل من طروحات التعاون التركي الروسي بديلا عن التنافس والصراع ،على الرغم من تطورات الأزمة السورية الي عرقلت مثل هذا الجهد لا سيما بعد أسقاط الطائرة الروسية في 24 تشرين الثاني 2015 إلا ان تركيا سرعان ما عادت تدريجيا لتجاوز هذه الأزمات .

11. ان الأفاق المستقبلية للتوجه الإيراني يتوقف على مدى قدرة ايران على اتباع سياسة عقلانية بعيدة عن التأثيرات الايديولوجية المتطرفة لا سيما الدينية منها ، وإيجاد حالة من التوافق مع دول المنطقة من اجل تجاوز جهود الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى احتوائها وعزلها عن المنظومة الدولية ويبدو ان ايران قدمت نفسها بوضوح في هذا المجال من خلال تحالفها مع روسيا والصين ،و لا سيما في اطار منظمة شنغهاي والاتفاقيات التي وقعتها بشان مشروع خط جديد مشهد – سرخس– تجان ، ونقل البترول إلى كازاخستان وأخيرا توقيع الاتفاق النووي في تموز 2016.

12. ان المصالح المشتركة التي تجمع كل من تركيا وايران في علاقاتهما المباشرة أو في توجههما نحو أسيا الوسطى، أو ارتباطهما مع القوى الدولية الفاعلة كالولايات المتحدة وروسيا والصين يدفعهما إلى ضرورة التركيز على المصالح المشتركة وإهمال جوانب النزاع والصراع في علاقاتهما وتحييد العامل الأمريكي كمتغير سلبي في هذه العلاقات وسيؤدي ذلك بلاشك إلى توافق تركي – إيراني تجاه أسيا الوسطى وسيسهم في الارتقاء بمستوى التأثير الفاعلية لكلاهما في المحيط الإقليمي والدولي.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب العربية والمترجمة:

1 – احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.
2 – ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة: مالك عباس، الدار الاهلية للنشر، عمان، 1995.
3 – شريف سعد الدين تغيان، الشيخ الرئيسي رجب طيب اردوغان مؤذن إسطنبول و محطم الصنع الاتاتوركي، دار الكتاب العربي، دمشق 2011.
4 – عبد علي الخفاف، محمد احمد المومني، آسيا الوسطى الاسلامية، دار عمار للنشر، عمان، 1995.
5 – علي محمد المياح وآخرون، العرب وآسيا، بيت الحكمة، بغداد، 2000.
6 – عمار علي حسين، ممرات غير آمنة ، مركز الخليج للأبحاث ، الأمارات العربية المتحدة،2003.
7 – محمد ، السيد سليم محررا، اسياق التحولات العالمية ، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة ، 1998.
8 – محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، رياض الزين للكتب والنشر، بيروت، 2008.
9 – محمد نور الدين، تركيا والزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الزين للكتب والنشر، بيروت 1997.
10 –هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية ، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت 2003.

11 –ويلفرد كول وآخرون، مصادر الطاقة في بحر قزوين وانعكاساتها على الخليج العربي، مركز الإمارات، أبو ظبي 2010.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. أنصاف طالب محمد عبيد، السلوك السياسي الخارجي الروسي تجاه أسيا الوسطى بعد عام 2000، رسالة ماجستير جامعة النهرين ، 2015 .
2. باسل محسن مهنا، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،2015.
3. حيدر عبد الجبار حسوني، التنافس السياسي والاقتصادي التركي – الإيراني وانعكاسه الإقليمي، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين،2015.
4. دعاء هادي صالح، المكانة الاستراتيجية لجمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية واثرها في السياسة الدولية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية،2014.
5. سرمد خليل إبراهيم، التوجيهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول أسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين ،2013.
6. سعد رزيج ايدام، العلاقات التركية– الايرانية 1979 – 2006، الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008.
7. سلمان علي حسين ، سياسة إسرائيل حيال الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز، رسالة ماجستير، جامعة النهرين،2000.
8. عقيل حسين عباس، دور المتغير السياسي والاقتصادي في سياسة ايران الخارجية تجاه أسيا الوسطى، رسالة ماجستير، جامعة النهرين،2012.
9. مداليا هاشم العفوري، مستقبل التنافس على النفط في منطقة بحر قزوين، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة اليرموك، 2006.
10. ملوك حميد محمد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى على الامن القومي العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997.

ثالثا: الدوريات:

1. ابتسام محمد العامري، اسيا الوسطى على مصادر الطاقة وحوض بحر قزوين ودواعي التنافس على النفوذ الاقليمي، مجلة قضايا دولية، العدد 44، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001.
2. إبراهيم عرفات، أسيا الوسطى والتنافس الدولي في منطقة مغلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الأهرام، القاهرة،2007.
3. احمد ثابت، الاقتصاد السياسي للصراع حول دول أسيا الوسطى، بعد أحداث 11 سبتمبر، أوراق آسيوية،العدد 45، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة ،2000.
4. احمد دياب، أمريكا وروسيا حدود والاختلاف وأفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، مركز الأهرام تموز 2005.

5. احمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى الانموذج التركي، دراسات استراتيجية، العدد 53، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2003.
6. ارش بومند وآخرون، التقاطع الجيوبولتيكي الايراني– الامريكي، مجلة شؤون الاوسط، العدد 84، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 1995.
7. بشيرعبد الفتاح ، السياسة الخارجية الشرعية منطلقات وأفاق جديد، مجلة السياسة الدولية العدد 177، مركز الأهرام، القاهرة ، تموز 2009 .
8. حسام سويلم، القواعد العسكري في أسيا والوسطى، مجلة السياسة الدولية العدد 164، مركز الأهرام، القاهرة، نيسان،2006.
9. حميد شهاب، التنافس الاقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، دراسات دولية، العدد 1، جامعة بغداد، تشرين الثاني، 2004.
10. خديجة عرفه محمد، ايران و أسيا الوسطى، التقرير الاستراتيجي الإيراني، القاهرة، تشرين الأول،2002.
11. روبرت بارليسكي، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره في أمن الخليج، مجموعة باحثين، امن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1998.
12. سعد رزيج ايدام، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية والمتغيرات الاستراتيجية 2002–2015، المجلة السياسة الدولية، العددان 33 و34، الجامعة المستنصرية،2017.
13. سليم كاطع علي، الموقف الأمريكي من السياسة الإيرانية تجاه أسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، المرصد الدولي، العدد10 جامعة بغداد، 2009.
14.طالب حسين حافظ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه أسيا الوسطى: الواقع والأفاق المرصد الدولي، العدد 10 بغداد،2009.
15. عارف محمد خلف ، الدور الإقليمي التركي ، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد5 ،آذار ،2010.
16. عبير ياسين ، الوجود العسكري والسياسية الأمريكية تجاه أسيا الوسطى، مجلة السياسية الدولية ، العدد 152، مركز الأهرام ، القاهرة ، نيسان ،2003.
17. عبير ياسين، انعكاسات الوجود الأمريكي، في أسيا الوسطى، مجلة مختارات إيرانية، العدد 37، مركز الدراسات السياسة، القاهرة،2003.
18. عبير ياسين ، حصار الدور الإيراني في أسيا الوسطى ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد 29، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، كانون الأول ، 2002.
19. الكسي غروميكو، رؤية جديدة للتقارب الروسي مع ايران، مجلة شؤون الاوسط، العدد 76، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، تشرين الاول، 1998.
20. لبنى خميس مهدي ، الولايات المتحدة والتنافس الدولي على أسيا الوسطى بعد أحداث 11 أيلول 2001 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 23–24 ، جامعة النهرين ،2011.
21. مالك عوني ، السياسة الخارجية الأمنية المشتركة ، أفاق التكامل الأوربي، مجلة السياسة ، الدولة ، العدد 142، مركز الأهرام ، القاهرة 2004.

22. محمد السيد سليم ، المشهد الاستراتيجي الاسيوي اوائل القرن الحادي والعشرين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167، مركز الاهرام ، القاهرة ، تشرين الأول 2007.
23. محمد السيد سليم ، فعالية منتظمة المؤتمر الإسلامية ، دراسة تقويمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 142، مركز الاهرام، القاهرة ، تشرين الأول 2007.
24. محمد دياب، الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون الاوسط، العدد 105، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2002.
25.محمد سعد ابو عامود، العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، مركز الأهرام، القاهرة،2001.
26. محمد سعد ابو عامود، تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة، كانون الاول، 2002.
27. محمد كاظم علي، ايران والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، نشرة دراسات دولية، العدد الاول، مركز دراسات الجمهورية، بغداد، تشرين الاول، 1992.
28. ناظم عبد الواحد الجاسور ، التحرك الصهيوني في دائرة أسيا الوسطى : المخاطر والتاثيرات المستقبلية ، مجلة الراصد الدولي ، العدد 14 ، بغداد ، تموز 2007.

رابعا: الإنترنيت:

1 –ايلاف نوفل احمد، التوجهات التركية في منطقة الشرق الاوسط في منافسة الدور الايراني والروسي، www.alhewar.org
2–جعفر عبد الرزاق، الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والاستقطاب الدولي،http://www.darislam.com
3–سعيد محيو ، قمة معاهدة شنغهاي، نحو نظام عالمي جديد، مجلة اخبار سويسر شبكة انترنيت http: llwww.swiss in to . org.
4–شعبان عبد الرحمن، أسيا الوسطى أطماع عمرها خمس قرون ، شبكة الأنترنيت .http:www.islam . on line . net
5–طاجاكستان قوة مؤثرة أو متأثرة بلعبة النفوذ الإقليمي شبكة الأنترنيت http: ll www. Shatharat. Net
6–عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاقتصادية ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 15، دمشق 2011 ، شبكة انترنيت .http: //www.awu. dam.org
7–مطيع الله تائب الصين وايران وتركيا اللاعبون الجدد في أسيا الوسطى ، نيسان 2008، شبكة الأنترنيت -.http:www Al-jazeera net.

BOOKS and Perodics:

1. Department of state, pureau of European and eur, Asia affairs, washinghton, D.C. November, 2002.
2. Hariy Kahvect, an analysis of the Western scholary, discourse on Turikic identity in Central Asia, The Turkish year book relations, University of Amkara, 2001.
3. Kave Afrsitd and abbas malek, Iran foreign policy after September issues, international institute for Caspian, winter-spring,2003,American.
4. Macro economic indication, invest in Turkey , the republic of turkey prime minister, investment support and promotion agency,2012,
5. Marcus menzol , ameri. Com foreign poliy in the Caspian region franture, 2003 .
6. sMee caman and M.ali akyurt, caucaus and central Asia , Turkish foreign policy, alternative: Turkish journal relations, vol.10,no.2-3, summer, 2011, p.70.

7. Mohammad Reza Dabiri, A new Approach, the Legal regime of caspin sea, As abasis for peace and development, the Iranian journalism of international affairs, vol, No.1, spring, Tehran, 1994.
8. Mohammad Reza Jalili, Thierry Keilner, the new Geopolitics of Central Asia of the USSR in the post September 11, puf, paris, 4th editions, 2006.
9. Mohammad reza jalii, Thierry Keilner, the new geopolitics of central asia of the ussr in the post September ,11, puf, Paris , 4 the editions, 2006.
10. Mohammad. Reza Hafes Nia, strategic role of the Cau Caus Central Asia axis in global competition, Amu Darya, Central for the study of central Asia and the Cau Caus, vol.7, No.14-15 Tehram, 2003.
11. Mustafa Ayding Geopolitics Central Asia and Cau Caus, Turk year book of international relation, No.xxx111, 2001.
12. Nasib Nassibi, Azerbaijans Geoplolitics and oil pipline issue, perception, vol.IV, No.4, Ankara, December 1999, February , 2000.
13. Nedim Narh, Ukrania and Turkisk Apperaches to settlement conflicts the Cau Caus in sight Turkey, vol.2, No.2, Ankara, july- sepetemberr, 2000.
14. Nicolae miccu, black sea economic cooperation, as a counfindence bulding measure, perception of international affairs,vol.1, no.43, anbara, December, 1996.
15. Patrick Clawsan, Iran and Caspian basin oil and gas, perception, journal of international affairs.
16. Regis Genta, Cau Caus and Central Aisa "Gret game" over oil and gas, the Diplomatic World, Paris, 2007.
17. Roger N. mcdermott, countering global terrorism developing the antiterrorist capabiltes of central Asia malitaries strategic studies institute, us army war cottege, 2004.
18. Rustam Mamdov, International Legal status of the Caspian Sea, The Turkish year book of the international relations, No.xxxII, Ankara, 2001.
19. Sami g. hajjar, us military presence in the gulf; challenges and prospect, strategic studies institute, us army war college, march, 2002.
20. Jim Nicole, central Asia , regional development and implications for u.s interest, CRC Report for congress rl 33458, January ,2010.

دور المنظمات الدولية في النزاع النفطي الإيراني–البريطاني عام 1951

The role of international organizations in the Iranian-British oil dispute in 1951

م.د. ثامر مكي علي

Dr.thamir makki Ali Faculty of Arts / University of Mustansiriya,Irak

كلية الآداب/الجامعة المستنصرية، العراق

الملخص

تولى محمد مصدق وزارته الاولى في التاسع والعشرين من نيسان 1951 في مرحلة خطيرة من تاريخ إيران المعاصر، اذ شهدت حينها إيران اضطرابات داخلية خطيرة، على اثر اغتيال رئيس وزرائها علي رزم ارا في السابع اذار 1949 على يد احد اعضاء جمعية فدائيان اسلام ، فضلاً عن تبنيه قرار تأميم النفط الإيراني، والمفاوضات مع الشركة المؤممة ودخول بريطانيا طرفاً في النزاع، ووصول بعثاتها الى إيران من اجل الوصول الى حل يرضي الطرفين، وعند إخفاقها عرضت النزاع على المنظمات الدولية كمحكمة العدل الدولية متهمة محمد مصدق بانه انتهك حقوقها، وعندما لم تصدر الاخيرة قراراً بحل النزاع، دخلت الولايات المتحدة وسيطاً بين الطرفين، فعرض النزاع على مجلس الامن الدولي والبنك الدولي لحل النزاع النفطي بين بريطانيا وإيران، فاذا بمصدق يدافع عن نفسه وبلاده مؤكدا ان النفط نفط ايران وان بريطانيا دولة امبريالية تسرق احتياجات الإيرانيين، لذلك فشلت مساعي بريطانيا بالحصول على حكم ضد مصدق.

الكلمات المفتاحية: نفط، إيران، بريطانيا، منظمات

Abstract

Muhammad Mossadegh took his first cabinet on April 29, 1951, at a dangerous stage in the history of contemporary Iran. Iran witnessed serious internal disturbances after the assassination of its Prime Minister Ali Rizm Ara on March 7, 1949 by a member of the Fedayeen Islam Society, Nationalization of Iranian oil, negotiations with the nationalized company, Britain's entry into the conflict, and the arrival of its missions to Iran in order to reach a mutually satisfactory solution. When it failed, the dispute was presented to international organizations such as the International Court of Justice, accusing Mohammed Mossadegh of violating its rights, the late United States as a mediator between the two parties.

He presented the dispute to the UN Security Council and the World Bank to resolve the oil dispute between Britain and Iran. However, Mossadegh defended himself and his country, asserting that oil is Iran's oil and that Britain is an imperialist country that steals the needs of the Iranians.

Keywords: oil, Iran, Britain, organizations

المقدمة:

وجه تأميم النفط من قبل الحكومة الإيرانية عام 1951 أكبر ضربة اقتصادية وسياسية الى الحكومة البريطانية، اذ ان الشركة اتي امتها ايران ترتبط ارتباطاً وثيقا ببريطانيا وتمثل ذراعها السياسي والاقتصادي هناك، فضلاً عن ان هذا القرار عدته بريطانيا بداية لخسارة امتيازاتها في الشرق الأوسط وسيفتح الباب امام الدول النفطية الأخرى للمطالبة بتأميم نفظها او على الأقل زيادة حصصها من الارباح، لذلك استخدمت بريطانيا شتى الطرق من اجل اجهاض هذه التجربة فعززت قوتها البحرية في الخليج العربي، هددت ايران اقتصاديا و عسكريا لكن الأخيرة صمدت، فتوجهت بعدها نحو بعض المنظمات الدولية من اجل وضع حلول سريعة لهذه المشكلة التي اخذت تؤرق الأوساط السياسية البريطانية والأمريكية على حد السواء، متهمة محمد مصدق بانه انتهك حقوقها النفطية، فاذا بمصدق يدافع عن نفسه وبلاده مؤكدا ان النفط نفط ايران وان بريطانيا تسرق احتياجات الإيرانيين.

الإشكالية التي طرحها الباحث صيغت على أسئلة عدة منها:

1- هل كان لقرار تأميم النفط من قبل الحكومة الإيرانية عام 1951جذور سياسية واقتصادية؟

2- لماذا اتجهت بريطانيا نحو المنظمات الدولية كمحكمة العدل الدولية ومجلس الامن؟

3- ما هو الدور الذي ادته الولايات المتحدة الأمريكية حيال النزاع النفطي الإيراني-البريطاني وخصوصا الثقل السياسي الذي تتمتع به داخل اغلب هذه المنظمات؟

تم تقسيم البحث الى أربع محاور تناول المحور الأول (جذور النزاع النفطي بين إيران وبريطانيا) اذ تتبعنا فيه المصالح البريطانية في إيران منذ بدايات القرن السابع عشر مرورا بحصولها على امتياز دارسي عام 1901 انتهاءً بقرار تأميم النفط الإيران، وخصص المحور الثاني لمناقشة (النزاع الايراني – البريطاني في محكمة العدل الدولية) اذ عرضت بريطانيا نزاعها مع إيران الى محكمة العدل الدولية بعد ان صرفت نظرها عن حل المسألة بالتدخل العسكري. **اما المحور الثالث فخصص لعرض ل(مساعي مجلس الامن في حل النزاع البريطاني – الإيراني)** بعد ان أخفقت بريطانيا في حل نزاعها مع ايران في محكمة العدل الدولية ومواصلة الحكومة الإيرانية الاستمرار بإجراءات تأميم نفطها اتجهت بريطانيا هذه المرة الى هيئة الامم المتحدة وعرض النزاع على مجلس الامن. اما المحور الرابع فقد تناول وساطة البنك الدولي لحل النزاع النفطي بين إيران وبريطانيا والذي يقع ضمن الجهود الامريكية لحل هذا النزاع.

اعتمد البحث في معلوماته على مصادر عدة وبلغات متنوعة

اولاً/ جذور النزاع النفطي بين ايران وبريطانيا:

تعود المصالح البريطانية الى بدايات القرن السابع عشر عندما بدأت شركة الهند الشرقية The English India Company بالمتاجرة مع الموانئ والمدن الإيرانية، ومنذ نهاية القرن الثامن عشر اكتسبت ايران أهمية جديدة للبريطانيين الذين لم تعد مصالحهم في ايران تجارية فحسب، بل أصبحت مصالحهم استراتيجية ايضاً، لذلك لجأت الى سياسة ربط ايران بمجموعة من المعاهدات للحصول على امتيازات سياسية واقتصادية[1]، حتى اعلن جورج كرزون George Gerzon وزير خارجية بريطانيا حينها على امتياز يوليوس دي روتير في عام 1872"**لم يسبق ان عرف التاريخ عقداً كهذا العقد تسلم مملكة بحسبة جميع مصادرها الصناعية تسليما الى ايد اجنبية**"[2].

أصبحت إيران نتيجة للامتيازات التي منحتها الى بريطانيا شبه مستعمرة، فسيطر الرأسمال البريطاني على الاقتصاد الإيراني، خصوصا بعد ان وضعت بريطانيا يدها على النفط الإيراني عن طريق حصول وليم نوكس دارسي أحد مواطنيها عام 1901 على امتياز خاص بالتنقيب عن النفط[3]، الذي قدر له ان يصبح اهم امتياز بريطاني في إيران، والذي أثر على العلاقات بين البلدين سياسيا واقتصاديا، ووصفه احد الكتاب "**بانه اغرب امتياز من نوعه في تاريخ الأزمنة الحديثة**" [4]. لان شروط هذه الاتفاقية نصت على ان يؤسس دارسي شركة لتنمية امتيازه، وان يدفع للشاه عشرون ألف جنيه إسترليني، وله على صورة أسهم مدفوع ثمنها بالكامل وتكون لإيران عوائد سنوية من صافي أرباح النفط بنسبة 16% و1800 دولار كإيجار سنوي [5].

عندما اخذت اهمية النفط تزداد (خصوصا بعد اكتشاف مناطق جديدة في ايران تحوي النفط كمنطقة مسجد سليمان في السادس والعشرون من ايار 1908)، واصبحت تتطلب صناعته الى المزيد من التقنية

---

[1] للمزيد ينظر: خليل ابراهيم صالح المشهداني، العلاقات البريطانية-الايرانية 1857-1907، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1997، 25-100.

[2] شارلس عيساوي ومحمود ديغانة ، اقتصاديات البترول في الشرق الاوسط ، ترجمة : احمد حسن واحمد سلمان ، بغداد ، 1966، ص243. الجدير بالذكر ان ايران الغت الامتياز في عام 1873 بسبب المعارضة الروسية التي طالبت بامتيازات مماثلة للامتيازات البريطانية. للمزيد ينظر: خليل ابراهيم المشهداني، المصدر السابق، ص118.

[3] للمزيد ينظر: لازم لفتة ذياب المالكي، إيران في عهد مظفر الدين شاه 1896-1907، اطروحة دكتوراه كلية الآداب -جامعة البصرة، 1997، ص81-88.

[4] راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، القاهرة، النهضة المصرية للطباعة والنشر، 1968، ص 29.

[5] لازم لفتة المالكي، المصدر السابق، ص89.

والاموال، شكلت بريطانيا شركة نفط الانكلو–فارسية في 14 نيسان 1909، بعد ان اشترت اسهم الشركتين اللتين اسسهما دارسي وهما شركة الاستثمارات الاولى وشركة نفط بختياري[6].

اشار كرزون وزير خارجية بريطانيا بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى (1914–1918) في تعليق له على الاهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها النفط بقوله"... **ان البترول كالدم لا غنى لنا عنه في معارك المستقبل، والبترول لم يكن سببا من اسباب النصر، بل ايضاً من اسباب الحرب**"[7].

واول اجراء اتخذته بريطانيا بعد انتهاء الحرب هو عقدها اتفاقية مع الحكومة الايرانية في التاسع من اب 1919، مستغلة اعلان حكومة روسيا الجديدة بإلغاء الامتيازات القيصرية السابقة، الا ان الاتفاقية واجهت ردود فعل ايرانية، ومواقف دولية معارضة لها.

واصلت بريطانيا جهودها في الحصول على امتيازات من إيران تؤمن مستقبل علاقاتها معها، اذ توصلت شركة النفط الانكلو– فارسية في الثاني والعشرون من كانون الأول 1920 وبدعم من الحكومة البريطانية عقد اتفاقية مؤقتة مع الحكومة الايرانية عرفت باتفاقية (ارميتاج سميث Armitage Smith Agreement) [8] التي كان من شانها تثبيت امتياز دارسي الذي حصلت عليه الشركة قبل الحرب، وكانت تلك الاتفاقية قد فرضت على الحكومة الايرانية لمصلحة الشركة النفط الانكلو– فارسية لأبعاد أي استثمار امريكي للنفط في شمال ايران [9].

بدأت الخلافات تشتد بين بريطانيا ورضا شاه بسبب زيارات الاخير المتكررة الى منشئات شركة النفط الانكلو –فارسية في جنوب إيران، وملاحظته الفوارق التي تبديها الشركة بين الموظفين الاجانب والعمال والموظفين الايرانيين العاملين في الشركة، فضلا عن مماطلة الشركة في دفع حصة ايران من الارباح النفطية، وعلى اثر ذلك اخذت العلاقات بين الحكومة الايرانية والشركة يسودها نوع من التوتر، واتخذت طابعا جديدا ابان سنوات الازمة الاقتصادية العالمية 1929–1933[10]. لذلك طلب رضا شاه من

---

[6] محمد سالم احمد الكواز، أثر النفط في العلاقات البريطانية – الايرانية 1948–1954، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2003، ص20–21.

[7] هارفي اوكنور، الازمة العالمية في البترول، ترجمة ومراجعة: راشد البراوي، القاهرة، 1967، ص95.

[8] للمزيد ينظر: عبد الاله بدري الاسدي، العلاقات البريطانية– الايرانية 1918– 1933، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب–جامعة بغداد، 1994، صص113–124.

[9] محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص35.

[10] عبد الاله بدري الاسدي، المصدر السابق، ص189.

الشركة اعادة النظر في بنود امتياز دارسي، لكن الشركة اعلنت رفضها القطعي في ذلك، بل تذرعت ان الازمة الاقتصادية العالمية سببت انخفاض اسعار النفط عالميا، وبالتالي انخفضت حصة إيران من الارباح [11].

في ظل هذه الاوضاع وجه رضا شاه انذارا في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1932 الى الشركة ابلغها بإلغائه امتياز النفط لحماية المصالح الايرانية، وابلغها في السابع والعشرين من الشهر نفسه الغاء امتياز دارسي [12]. احتجت الشركة النفط على اجراءات الحكومة الايرانية، وعدتها غير شرعية، وطالبت بضرورة حل المشكلة بالطرق الودية، والا ستتحمل الحكومة الايرانية تبعات قرارها [13].

استنكرت الحكومة البريطانية اجراءات الحكومة الايرانية، بل حذرت من مغبة الحاق أي ضرر بمصالح او املاك الشركة، وبانها ستحيل النزاع القائم الى محمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا، اذا رفضت الحكومة الايرانية سحب قرارها الاخير خلال اسبوع، لكن رضا شاه رفض وتمسكت حكومته بموقفها، وعدت الخلاف بينها وبين الشركة مسالة داخلية، وبانه ليس من صلاحيات محكمة العدل النظر فيه [14].

عرضت الحكومة البريطانية القضية امام مجلس عصبة الامم في جنيف في الرابع عشر من كانون الأول 1932، فأبدت الحكومة الايرانية موافقتها بالحضور الى عصبة الامم في التاسع عشر من الشهر نفسه، وعرض الطرفان وجهة نظره دون التوصل الى اتفاق، فأحالت إيران القضية الى التحكيم حسب ما جاء بالمادة (17) من عقد الامتياز.

استؤنفت المفاوضات في الخامس والعشرون من كانون الثاني 1933 تحت اشراف عصبة الامم، واختير اوارد بينس ممثل جيكوسلوفاكيا في عصبة الامم كوسيط بين إيران وبريطانيا، واستمرت المفاوضات ثلاثة أشهر بدأت في جنيف ثم باريس وانتهت في طهران، لكنها باءت بالفشل نظرا لإصرار طرفي النزاع على مواقفه [15].

---

[11] للمزيد عن تأثير الازمة الاقتصادية العالمية على إيران. ينظر: نادية ياسين المشهداني، إيران في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية1929-1933(دراسة في التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب-جامعة بغداد،1998.

[12] محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص43.

[13] عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين (دراسات ايرانية)، الجيزة، مطبعة المركز النموذجي، 1973، ص68.

[14] محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص45.

[15] عبد الاله بدري الاسدي، المصدر السابق، ص199؛ محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص44-46.

بعدها تغير الموقف الإيراني المتصلب نتيجة تراجع رضا شاه عن قرار الغاء الامتياز، وتوصل وزير المالية الإيراني مع ممثل شركة النفط الانكلو–فارسية الى توقيع اتفاقية جديدة في التاسع والعشرون نيسان 1933 [16].

على اية حال تحسنت العلاقات الإيرانية وشركة النفط الانكلو–فارسية بعد الاتفاقية الجديدة، واستمر ذلك الى قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بحيث وصفت العلاقات تلك اشبه ما تكون بشهر العسل [17]، الا انها انقلبت على عقبها بعد عدم استجابة ايران بطرد الالمان من أراضيها وتمسكها بحيادها، فقررت بريطانيا وروسيا غزو ايران في الخامس والعشرون من اب 1941 واجبار رضاه شاه على التنازل عن عرش ايران الى ابنه محمد في السادس عشر أيلول 1941[18].

عاد موضوع النفط الايراني الى واجهة الاحداث مرة اخرى في عام 1944 نتيجة تجدد المنافسات بين الشركات النفطية على امتيازات نفطية جديدة في إيران، وأدت حيثيات وملابسات تلك المنافسات الى تأزم علاقات إيران مع بعض الاطراف التي دخلت تلك المنافسة. كما طرحت الحكومة الايرانية في اوائل عام 1949 قضية النفط مع شركة النفط الانكلو– ايرانية بخصوص زيادة عوائد إيران السنوية من امتياز النفط وذلك بعقد اتفاقية جديدة، الا انها لم تسفر عن حل الخلافات بين الطرفين نتيجة المعارضة الداخلية لها ورفض مجلس النواب الايراني التصديق عليها فيما بعد [19].

تبنت اللجنة النفطية في الثامن اذار 1951 قرار تأميم الصناعة النفطية في جميع انحاء ايران، وصادق مجلس النواب على قانون النفط الإيراني في الثامن والعشرين من نيسان 1951 بأغلبية (79) صوتاً مقابل (2) صوت [20]، ثم تبعه مجلس الشيوخ بالمصادقة عليه ايضاً في الثلاثين من نيسان من العام نفسه[21]، وأصبح القانون نافذ المفعول بعد أن وقعه الشاه في الثالث من أيار من العام نفسه [22] الذي لم

---

[16] عبد السلام عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص70–72.

[17] محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص48.

[18] عبد السلام عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص104.

[19] للمزيد ينظر: سميرة عبد الرزاق عبد الله العاني، العلاقات الايرانية–البريطانية 1939–1951، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب– جامعة بغداد، 1997، ص259–266.

[20] د. ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 4957 / 311، تقرير من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 30 نيسان 191، وثيقة 44، ص89.

[21] A. Saikal , The Rise and Fall of the Shah , New Jersey , 1950, P.89.

[22] صدى الأهالي " صحيفة «، بغداد، العدد 483، 29 نيسان 1951.

يكن أمامه سوى أن ينحني مؤقتاً أمام العاصفة ويركب الموجة ، واصبح الدكتور مصدق رئيساً للوزراء، ولتتوصل جميع الإطراف الحكومية ان التأميم اصبح نافذاً منذ العشرين من آذار 1951 [23] .

حظي هذا القانون بترحيب كبير وواسع على المستوى الشعبي في إيران اذ أيدته مجموعة كبيرة من الأحزاب والجمعيات وكذلك عدد من رجال الدين بزعامة الكاشاني[24] وبهذا انتهت مرحلة مهمة من تاريخ إيران الحديث وليعلن بدأ مرحلة جديدة من تاريخها السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي لها ظروفها وخصوصياتها ومتطلباتها وتحمل سمات وخصائص تختلف عن جميع المراحل والحكومات التي سبقتها، اذ خاضت فيها إيران تجربة التأميم النفط في الشرق الأوسط، وكان لمصدق بصماته الواضحة عليها.

ثانياً/ النزاع الايراني – البريطاني في محكمة العدل الدولية:

على الرغم من ان التأميم هو اجراء قانوني، الا ان الحكومة البريطانية نظرت اليه بوصفه تجاوزا من جانب إيران، وتحديا للشرعية، وبانه يهدف الى ايذاء بريطانيا، كما ان شيبرد السفير البريطاني في إيران اوصى حكومته بان تتبنى موقفا متصلبا تجاه حكومة مصدق [25].

بعد ان صرفت الحكومة البريطانية النظر عن حل المسألة بالتدخل العسكري [26]، اخذت تطبق خطة جديدة ودقيقة ترمي الى شل صناعة النفط الايراني وتوقيفها عن العمل وافلاس حكومة مصدق فعلى إثر انسحاب الخبراء والفنيين البريطانيين في الثامن والعشرين من حزيران 1951 من شركة النفط السابقة، فرضت الحكومة البريطانية حظراً على شحن النفط الايراني وهددت بمقتضاه أية دولة يمكن ان تشتريه [27]. وللضغط بصورة أكثر على حكومة مصدق أيضاً أيقن البريطانيون ان مغادرتهم لإيران سيترك ورائهم خطوط أنابيب لا يضخ فيها النفط، ومصاف مغلقة، وصهاريج مملؤة بالنفط لكن بلا ناقلات تحمله وسبعون الف موظف ايراني يتقاضون اجراً شهرياً قدره (1.6) مليون جنيه استرليني، لتصبح الحكومة

---

[23] د. ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 324 / 311، تقرير من المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 30 نيسان، الوثيقة 237، ص 50.

[24] د. ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة 4957 / 311، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 1951، وثيقة 11، ص 24.

[25] محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص112.

[26] للمزيد عن التهديدات البريطانية لإيران. ينظر: المصدر نفسه، ص113-115.

[27] كريم عبد النبي باشا اغا، تأميم النفط وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1983، ص ص 117-118.

مصدق التي تعاني من ضائقة اقتصادية شديدة المسؤولة عن دفع تلك الاجور، ولردع تلك الحكومة ايضاً عن مطالبتها بالتعويضات للأعوام السابقة وعن ارباح الشركة ومطالبتها كذلك عن تقديرات النفط في باطن الارض [28].

سبق وان قدمت شركة النفط الانكلو – ايرانية والحكومة البريطانية في السادس والعشرين من ايار 1951 شكوى الى محكمة العدل الدولية بسبب نزاعهما مع الحكومة الايرانية طعنا فيها بشرعية قرار التأميم وعداه باطلاً لأنه يتناقض واتفاق الامتيازات لعام 1933وفي الثاني والعشرين من حزيران عام 1951 طلبت الحكومة البريطانية من محكمة العدل الدولية ان تتخذ التدابير المؤقتة لحماية الحقوق البريطانية في ايران ، وان تقرر حكماً نهائياً في قضية شركة النفط الانكلو – ايرانية ، حتى يتسنى لها ممارسة حقوقها المخولة لها بمقتضى اتفاقية عام 1933 [29] لذلك طلب رئيس محكمة العدل الدولية "**جي باسد يفنت** " **J.Basdevent**" في الثالث والعشرين من حزيران عام 1951 من الحكومة الايرانية ان تتجنب اتخاذ اية اجراءات تزيد من حدة النزاع او تعرقل تنفيذ أي حكم تصدره المحكمة فضلاً عن ان لا تقوم باتخاذ أي قرار تنفيذي او تشريعي او قضائي تحاول به ان تنزع او تصادر املاك شركة النفط الانكلو– ايرانية[30]، جاء طلب محكمة العدل الدولية مطابقاً للمقترحات التي قدمتها الحكومة البريطانية لها في الثاني والعشرين من حزيران عام 1951.

اما الحكومة الايرانية فإنها اولت الموضوع اهتماماً استثنائياً وعقد مجلس الوزراء عدة اجتماعات للاتفاق على صيغة المذكرة الجوابية التي سوف ترسل الى محكمة العدل الدولية. وبالفعل اسفرت تلك الاجتماعات عن تقديم المذكرة التي حملها علي شايكان رئيس الوفد الايراني في التاسع والعشرين من حزيران عام 1951 لعرضها على محكمة العدل الدولية في لاهاي على ان لا يشترك الوفد الايراني في جلسات المحكمة [31].

---

[28] جو ستورك ،ازمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الاوسط، بيروت ،1974، ص44 ؛
York,1997,p261. M.Farmanfarmaian and R Farman Farmaian,Blood and Oil,Inside the Shah's Iran,New

[29] Qasem Eftekhari,Intenational politics and Iranian oil policies , ph.D.school of Arts and sciences of the catholic university of America,N.S.A., 1979,p292.

[30] Charles Issawi and Mohammed Yegaheh,The Economics of middle Eastern oil, London ,Faber and Faber press,1962,p29.

[31] Benjomin Shwadran, the Middle East, Oil and the Great Powers. New Work, council for Middle Eastern Affairs Press, p118; Alan W. Ford . The Anglo Iranian Oil Dispute of 1951- 1952 ,Berkeley University of California press, 1954,p.77

تضـمنت تلك المذكرة، شـرحاً تفصـيلياً عن مراحل قضـية النفط من العام 1901 حتى يوم الثامن والعشـرين من حزيران عام 1951، فضـلاً عن تصـرفات الشـركة ومظالمها في إيران، ثم شـرحت قوانين التأميم والمراحل التي مر بها [32]. وختمت المذكرة بدفاع الحكومة الايرانية عن قضـيتها، وعدم صـلاحية المحكمة للبت في الشـكوى البريطانية قائلة " **ان الخلاف واقع بين الحكومة الايرانية وشـركة اجنبية ذات شخصية حقوقية، فضلاً عن عدم حق الحكومة البريطانية بتوجيه شكواها ضد ايران لأنه لا يوجد خلاف بين الحكومتين حتى تسـتطيع المحكمة النظر فيه ولأنه ليس هناك قضـايا (الغاء او فسـخ او ابطال اتفاقية عام 1933) انما رغبة الشعب الايراني في تأميم صناعته النفطية وهو حق من حقوق السيادة**" [33].

رأت المحكمة في الثلاثين من حزيران ان من صـلاحيتها النظر في الشـكوى البريطانية بعدها مقدمة منذ السـادس والعشـرين من ايار ثم في الثاني والعشـرين من حزيران عام1951[34] لان الحكومة الايرانية لم تبعث مندوبها الى المحكمة، وبعد مداولات اصـدرت المحكمة قرارها في الخامس من تموز عام 1951 وطبقاً للمادتين (41) و(61) من لائحتها يتعلق بالتدابير المؤقتة التي يجب على الطرفين المتنازعين اتخاذهما واهم ما تضمنه القرار هو ما يأتي:

(1) يجب ان يؤكد الطرفان الايراني والبريطاني عن الامتناع عن اتخاذ أي عمل او قرار قد يضر حقوق الطرف الاخر، او من شأنه ان يؤدي الى زيادة حدة النزاع او اتساع نطاقه، او مصمم لعرقلة تطبيق العمليات التجارية والصناعية في شركة النفط الانكلو– ايرانية.

(2) يجب ان تستمر في إيران جميع عمليات شركة النفط الانكلو – ايرانية وبإشراف ادارتها البريطانية، وكما كان عليه الحال قبل الاول من آيار 1951.

(3) انشـاء هيئة خاصـة تدعى " **هيئة الاشـراف** " ، " The Board of Supervision" تتكون من خمسـة اعضـاء، يعين عضـوين من الحكومة الايرانية ومثلهما من الحكومة البريطانية، وعضـو خامس يجب ان يكون من رعايا دولة ثالثة يتم اختياره باتفاق من الحكومتين الايرانية والبريطانية،

---

[32] ينظر : د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4958 ، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 1 تموز 1951، الوثيقة 45 ، ص ص 93-94 .

[33] H.S.H.Norri, A Study of Nationalization of The Oil Industry In Iran , Ph.D Thesis Colorado Sate Collage , U.S.A. , 1979,p218; Qassem,Eftekari,Op.Cit,p294.

[34] عبد السلام عبد العزيز فهمي، المصدر السابق ، ص133 .

او يعينه رئيس المحكمة في حالة عدم اتفاق الحكومتين [35]، واناطت المحكمة الى اللجنة المذكورة مهمة الاشـراف على سـير عمليات انتاج وبيع وتنظيم واردات ومصـروفات انتاج النفط الايراني ، وايداع الارباح في احد المصارف وتحت اشراف اللجنة انفة الذكر[36].

ان تنفيذ قرار المحكمة يعتمد على قبول الحكومة الايرانية له ، ومن الواضـح ان هذا القرار لم يأت لصـالحها وانما لصـالح بريطانيا التي رحبت به في السـابع من تموز 1951 ، ووجهت عبر سـفيرها في طهران مذكرة الى حسين فاطمي نائب رئيس الوزراء الايراني ، تضمنت " **في حالة موافقة ايران على قرار المحكمة فان حكومته سترفع قريباً مذكرة جديدة لايران تتضمن مقترحات خاصة بشأن مواصلة شركة النفط الانكلو – ايرانية** " [37] الا ان الحكومة الايرانية والاوسـاط الرسـمية والشـعبية والدينية والصـحافة استنكرت قرار المحكمة وعدته جائراً ، ولا يراعي حقوق ايران النفطية ، وعدت قضية النفط الايراني مسألة داخلية[38].

صـرح الدكتور مصـدق في الثامن من تموز امام مجلس الوزراء عن عزمه على المضـي بتنفيذ قوانين التأميم مهما كلفه الامر ضارباً بقرار المحكمة عرض الحائط [39]، واعرب وزير خارجيته عن غضبه امام المجلس واصفاً قرار المحكمة بقوله " **انه قرار غريب وفريد** " [40] وفي اليوم نفسه ارسل حسين فاطمي مذكرة الى السـفارة البريطانية في طهران رداً على مذكرتها أكد فيها " **ان الحكومة الايرانية لا تعترف بصلاحية محكمة العدل الدولية في قضية النفط لان النزاع بين ايران وشركة النفط السابقة هو مسألة**

---

[35] محمد شوشتري ، اوضاع ايران اقتصادي در عصر مصدق ، تهران ، 1370 ش ، ص84

[36] طاهر خلف البكاء، احداث ايران الداخلية في السنة الاولى لحكومة مصدق 1951–1952، في الوثائق الدبلوماسية العراقية، المؤرخ العربي، "مجلة"، بغداد، العدد (48) ، السنة التاسعة عشرة ، 1994 ، ص64 .

[37] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4958 ، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 8 تموز 1951، الوثيقة 43 ، ص 84.

[38] " اسناد نفت "، وزارة خارجية تهران، 1330 ش ، ص ص 346 –352 .

[39] اراء جاسم محمد المظفر، موقف الولايات المتحدة الامريكية من تأميم النفط في ايران 1951–1953 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2001، ص67 ؛ محمد سالم احمد الكواز ، المصدر السابق ، ص136 .

[40] نقلاً عن:– روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية 1941–1973 ، ترجمة : علي حسين فياض وعبد المجيد جودي ، البصرة ، 1984 ، ص237.

داخلية ، ليس من اختصـــاص المحكمة ، وان القرار غير عادل ولا قيمة له ومعارض لاســـتقلال ايران وحق سيادتها " [41].

وكررت الحكومة الايرانية رسمياً في التاسع من تموز 1951 رفضها وعدم استعدادها للتعاطي مع قرار المحكمة [42] وابلغت في التاسع عشر من الشهر نفسه السكرتير العام للأمم المتحدة وسكرتير محكمة العدل بذلك [43] وبهذا اخفقت الجهود البريطانية مرة اخرى في اجبار الحكومة الايرانية على التراجع عن قرار التأميم ، لكن ذلك لم يكن نهاية الامر في العلاقات بين الجانبين المتنازعين الايراني والبريطاني حول قضـية النفط اذ تحركت الولايات المتحدة الامريكية سـريعاً وبمسـار دبلوماسـي اخر لأيجاد حل لذلك النزاع فأعلنت توسطها بين الطرفين.

♦ **ثالثا/مساعي مجلس الامن في حل النزاع البريطاني – الايراني:**

أدى اخفاق الحكومة البريطانية في الوصـول الى تسـوية مع الحكومة الايرانية بشـأن نزاعها حول النفط الايراني الى قيام الحكومة الايرانية بمواصلة تنفيذ قرار التأميم ووضـع يدها على مصـفى عبادان بعد طرد الخبراء والفنيين والعمال البريطانيين منه ، واصـدارها الاوامر الى قواتها العسـكرية بتأمين الدفاع عن المنشآت النفطية ، ومن جانبها واصلت الحكومة البريطانية ضغطها اقتصادياً على ايران من اجل الوصول الى اهدافها ، واستبعادها استخدام حل التدخل العسكري ضد ايران ، وسلوكها اسلوب المماطلة والتسويف لإضـاعة الوقت وواصـلت تحركاتها عبر مسـلكها الدبلوماسـي من اجل كسـب الرأي العام العالمي ، فضـلاً عن دعم الهيئات والمنظمات الدولية لاسنادها (بحكم ثقل بريطانيا السياسي على تلك المنظمات) في ثني ايران عن قرار تأميم نفطها ، لذلك اتجهت هذه المرة الى هيئة الامم المتحدة وعرض النزاع على مجلس الامن "**Security council** " في الثاني والعشرين من ايلول 1951[44] .

---

[41] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4958 ، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 15 تموز 1951،الوثيقة 25،ص 54 .

[42] طاهر خلف البكاء ، احداث ايران الداخلية ، ص64 ؛
Alan W. Ford , Op.cit. , p.78

[43] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4958 ، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 15 تموز 1951،الوثيقة 35 ،ص 54.

[34] J. Swan , The Foreign Policy of U.S.A. in Iraq, U.S.A , 1967 , p.76

وتضمنت الشكوى البريطانية نقطتين رئيسيتين ، تتعلق الاولى بعدم التزام ايران بالأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية ، في حين تخص الثانية بقرار الدكتور مصـــدق 25 أيلول 1951 القاضـــي بطرد الموظفين من الخبراء والفنيين البريطانيين من الاراضـــي الايرانية في موعد لا يتجاوز الرابع من تشـــرين الاول 1951 [45].

كان هدف بريطانيا من جر ايران الى مجلس الامن كسـب الدعم والتأييد لقضـيتها، وكانت متفائلة بالقرار الذي سـيصـدره المجلس ، وحشـدت جميع الامكانيات السـياسـية داخله لتأييد حقوقها في ايران حتى تخرج منتصرة ، لكن الذي حدث هو عكس ذلك ، اذ استفادت ايران من هذه الساحة لإضفاء صفة الشرعية والتأييد لسـياسـة التأميم التي اتبعتها ، اذ أكد حسـين فاطمي نائب رئيس الوزراء في التاسـع والعشـرين من ايلول 1951 " **على مضي ايران في طرد الموظفين البريطانيين من مصافي النفط في عبادان على الرغم من عرض بريطانيا قضـية النفط امام مجلس الامن الذي ليس من اختصـاصـه بحث هذه المسـألة لان بريطانيا اعترفت بتأميم النفط في ايران ، ثم اعلن عن ذهاب الدكتور مصـدق الى مجلس الامن لرئاسـة الوفد الايراني لتوضيح موقف بلاده** " [46].

وابلغ ممثل الحكومة البريطانية في مجلس الامن السير غلادوين جيب "Sir Gladwyn Geeb " اعضـــاء مجلس الامن بانه " **ليس امام بريطانيا من خيار اخر في هذا الوقت ســـوى اللجوء الى مجلس الامن، وأعرب عن عدم ارتياحه ازاء قرار ايران بطرد الرعايا البريطانيين وشـــجب عدم اكتراث الحكومة الايرانية بقرار محكمة العدل الدولية واستهزائها به، وحث المجلس على اتخاذ كل ما من شأنه منع ايران من المضي قدماً في اجراءات التأميم**" [47].

اجرت الحكومة البريطانية في الثاني عشـر من تشـرين الاول 1951 تعديلاً على مشـروعها المقدم في الثامن والعشرين من أيلول 1951 وذلك لان الوقت الذي حددته ايران لمغادرة الموظفين البريطانيين قد انتهى مما يعني ضـرورة قيامها بإعادة النظر في الشـكوى الاصـلية فتضـمن المشـروع المعدل " **اسـتئناف**

[45] الزمان ، " صحيفة " ، بغداد ، 27 ايلول 1951

[46] النهار ، " صحيفة " ، بيروت ، 30 ايلول 1951 ؛

[47] مارك ج. جازيوزسكي ، منبع قلبي ، ص195 ؛ روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص238.

المفاوضات في اقرب وقت ممكن بين الاطراف المعنية، وبذل الجهود من اجل حل الخلافات، والعمل وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة " [48].

حضر مصدق شخصياً جلسات مجلس الامن [49]، الذي عقد اولى اجتماعاته في الخامس عشر من تشـــرين الاول 1951 ، والقى كلمة فند فيها الادعاءات البريطانية حيث ابلغ المجلس برد ايران على شكوى بريطانيا التي لا تستند الى اساس قانوني وأوضح" **بان الامم المتحدة هي** " **الملاذ االاخير الذي يمكن للشعوب الضعيفة والمظلومة الالتجاء اليه دفاعاً عن حقوقها** " واضاف مناشداً اعضاء الامم المتحدة " **ان ايران لا تطلب اكثر من انها تتوقع ان تساعدها تلك المنظمة في استعادة استقلالها الاقتصادي الذي بدونه لا يمكن تحقيق الرفاه الاجتماعي للشعب وبالتالي استقلاله السياسي** "[50].

وجد مصدق واللهيار صالح من اجتماعات مجلس الامن فرصة ملائمة للكشف عالمياً سلوك بريطانيا في الماضي من خلال ازمة التأميم ، بعد ان كانا يعتقدان بان الجوانب السياسية لتأميم النفط هي اكبر من الجوانب الاقتصادية له ، وحاول الدكتور مصدق فضح سياسة شركة الانكلو – ايرانية في نهب ثروات ايران النفطية ، موضحاً ان سياسة الشركة في ايران ومن ورائها الحكومة البريطانية كانت سبباً في افقار الشعب الايراني وابقائه في التخلف المعنوي والمادي حتى تتمكن من السيطرة والسيادة على البلد الغني بالنفط ، وواصل حديثه مبيناً "**ان ارباح الشركة خلال المدة (1948-1951) قد بلغت الخمسين وربما الستين مليون جنيه استرليني في حين ان ايران لم تحصل على ربع ذلك المبلغ بل واقل**"[51].

اما اللهيار صالح اوضح لأعضاء مجلس الامن ان "**رفض الحكومة البريطانية للمقترحات الايرانية، ومن ثم عرض قوتها العسكرية كذلك ارسال قطعاتها العسكرية الى اماكن قريبة من الحدود**

---

(37) Benjamin Shwadran,Op.Cit,p128.

(49) ترأس الدكتور مصدق الوفد الايراني الذي ضم عدداً من الشخصيات السياسية الايرانية البارزة في المجال القانوني والمالي والنفطي، لكن سوء حالته الصحية حالت دون حضوره اغلب جلسات مجلس الامن، ليتولى (اللهيار صالح) احد زملاء مصدق الذين يثق بهم كثيراً ادارة معظم المناقشات في المنظمة الدولية عن الجانب الايراني ، ينظر :-
دكتر احمد علي رجائي ومهين سروري، بنج دهه بس از كودتا، اسناد سخت مي كويند !، تهران، انتشارات قلم، 1383ش جلد دوم، ص901.

(40) L.P.Elwell Sutton, Persian Oil , A Study in Politics , London , 1955,p.p.262-263.

(51) خسرو سعيدي ، زندكي ثامة اللهيار صالح ، تهران ، انتشارات طلاية ، 1367ش ، ص91 ؛ النهار ، " صحيفة " ، بيروت ، 17 تشرين الاول 1951 .

الايرانية بهدف منع إيران من ممارسة سيطرتها على مواردها الطبيعية، هو الذي يعرض السلام العالمي للخطر، وقد يكون له عواقب وخيمة ستسبب في اشعال نار حرب عالمية اخرى " [52].

اما المندوب البريطاني اوضح بان " **لايران الحق المطلق في التأميم، وان الدكتور مصدق رجل وطني ومتحمس لتحقيق طموحات الشعب الايراني، الا انه حذر من العواقب الاقتصادية الخطيرة من جراء اقدام إيران على تأميم نفطها** " **وطلب من الدكتور مصدق** " ان يواجه حقائق الموقف وذلك بضرورة ادراكه للمصالح المشتركة الا وهي الطلب العالمي المتزايد على المواد الخام وبالأخص النفط " [53].

وبعد سلسلة من المناقشات التي جرت في اروقة مجلس الامن ، وجد المندوب البريطاني ضرورة التخلي عن مسودة قرار الثاني عشر من تشرين الاول المعدل ، والاعتماد على قرار السابع عشر من تشرين الاول الذي يطالب مجلس الامن بدعوة الاطراف المعنية لاستئناف المفاوضات من دون الاشارة الى الامر الصادر عن محكمة العدل الدولية على الرغم من مساندة الوفدين الامريكي والفرنسي للقرار البريطاني الذي لم يجد نفعاً في تحسين موقف بريطانيا ، لذلك عادت فرنسا بعد ذلك عن موقفها واقترحت ان يؤجل مجلس الامن النظر في الخلاف حول مسودة مشروع القرار في انتظار" **ما ستأمر به قضائياً محكمة العدل بخصوص القضية** " وبذلك اعاد الموقف الفرنسي "**ماء الوجه للبريطانيين**" وهم يعرضون قضيتهم على المنظمة العالمية[54].

ومع ذلك لم يحسم مجلس الامن الدولي الخلاف الايراني – البريطاني، بل زاده عمقاً، وأبقى المسالة معلقة عندما تبنى قراراً فرنسياً في التاسع عشر من تشرين الاول 1951 بأغلبية ثمانية اصوات ضد صوت واحد وامتناع اثنين عن التصويت يقضي بتأجيل مناقشاته حول القضية ريثما تصدر محكمة العدل الدولية قرارها النهائي بهذا الشأن [55].

---

[52] روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص240 .

[53] محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص160.

[54] M.Farmanfarmaian and R. Farmanfarmaian,Op.Cit,p271.

[55] A.F.P.Op.Cit,p2269.

عد الايرانيون قرار مجلس الامن نصـــراً باهراً لهم [56] وشـــعر مصـــدق وزملائه بانه "**كان يوما مشـهودا لهم في المجلس**" [57]، وبدا التأجيل سـياسـياً وقضـائياً وكأنه "**هزيمة غير مقبولة للبريطانيين**" [58]. وكذلك نصـــراً كبيراً ليس لإيران فحســـب، بل وللاتجاهات القومية التحررية في اقطار العالم كافة وضـربة قاصـمة للاحتكارات العالمية والامتيازات الاجنبية، ونجاحاً لوجهة نظر إيران وللسـياسـة الايرانية متمثلة في تأميم الصناعة النفطية.

من ناحية اخرى تكون هناك مبالغة اذا قلنا بانه " **على الرغم من ان الايرانيين لا يمكنهم التفاخر بالنصر**" ، لان تأييد ودعم اعضاء الامم المتحدة لسياسة ايران الهادفة الى السيطرة على صناعاتها النفطية وعزمها على تحقيق ذلك والوقوف في وجه العقبات الهائلة على النطاقين المحلي والدولي ، لم تســـتمر طويلاً بل كانت بمثابة هدنة قصـــيرة الامد ، الا ان تجربتهم في ذلك المجلس قد جعلتهم اكثر قوة من أي وقت مضـى على مقاومة الضـغط البريطاني والاصـرار على طلبهم الحقيقي ، بل كان ذلك النجاح له اثره الواضح في تخفيف حدة المعارضة الداخلية لسياسة الدكتور مصدق.

♦رابعاً/ وساطة البنك الدولي لحل النزاع النفطي بين ايران وبريطانيا:

اثر انتهاء مناقشـــات مجلس الامن في نيويورك ،توجه مصـــدق بناءً على دعوة تلقاها من الرئيس الامريكي هاري ترومان الى واشـنطن ليمكث هناك ثلاثة اسـابيع اجرى خلالها مباحثات مركزة مع الرئيس الامريكي والمسـؤولين الامريكان الذين حاولوا التوصـل الى تسـوية في نزاع النفط بين بريطانيا وايران، لكن جميع المحاولات فشـلت لتمسـك طرفي النزاع بمواقفهما ، وذلك لوصـول حزب المحافظين في بريطانيا الى السلطة حيث الف الوزارة في تشرين الثاني 1951 ونستون تشرشلWinston Churchel[59] التي وجهت

---

[56] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4959 ، تقرير سري من المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 21 تشرين الاول 1951،الوثيقة59 ،ص100 ؛ القبس ، " صحيفة " ، سوريا ، 22 تشرين الاول 1951 .

[57] مقتبس في :- روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص241 .

[58] مقتبس في :- فوزية صابر محمد ، ايران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية 1918-1939 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1986 ، ص108.

[59] هو ونستون ليونارد سبنسر تشرشل ، ولد عام 1874 من اسرة مارلبورو البريطانية الشهيرة ، عرف بنزعته الاستعمارية المتطرفة ، حتى انه عد في نظر الغربيين من اعظم رجال التاريخ كان له مواقف عسكرية في حرب البوير الشهيرة في جنوب افريقيا ، كما كان له مواقف سياسية وحزبية باشتراكه في صفوف حزب المحافظين ثم حزب الاحرار الذي اصبح فيه وزيراً للبحرية للمدة 1911-1915 ، وفي عام 1940 اصبح رئيساً للوزراء حيث نجح في بث روح الصمود لدى البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية ، وبقي تشرشل عضواً في مجلس العموم البريطاني حتى وفاته عام 1965 . للتفصيل عن حياته ينظر:- محمد يوسف

انتقاداتها العنيفة الى حكومة العمال السابقة حول طريقة معالجتها للازمة وابدت استعدادها لحل الازمة القائمة بين الحكومة البريطانية والحكومة الايرانية [60]، كما ان جورج ماكغي ممثل بريطانيا في المفاوضات مع الحكومة الايرانية توصل الى قناعة تؤكد ما نصه " **بينما نحن متشوقون لرؤية ايران وهي تحصل على افضل صفقة ممكنة فليس بوسعنا دعم اتفاقية ستدمر كل قوام العمل النفطي على طول العالم** " [61].

باءت جهود الامريكان بالفشل لان مصدق لم يكن بإمكانه التنازل عن قرار التأميم ليس لإيمانه العميق بضرورته لبلاده فحسب، بل ايضاً لان القوى الاجتماعية الداخلية كانت يومذاك قوية جداً، وتلك الحقيقة بدت واضحة للمسؤولين الامريكان خلال الازمة، ولم يبتعد أحد المسؤولين الامريكان عن الحقيقة عندما قال بان " **مصدق لا يسعه التوصل الى اية اتفاقية مع الحكومة البريطانية لان ذلك يكلفه حياته السياسية**"[62]. او كما ذكر مصدق لاحد المفاوضين الامريكان " **بان العودة الى ايران خالي الوفاض أفضل بكثير من عودتي باتفاق قد اضطر الى بيعه الى المتطرفين** " [63].

قبل عودة مصدق من الولايات المتحدة الامريكية الى ايران قام بدعوته، رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس الى مصر[64]، في الوقت الذي تفاقمت العلاقة السياسية في مصر وبريطانيا على اثر اعلان النحاس ابطال اتفاقية عام 1936 وصل مصدق الى مطار القاهرة في التاسع عشر من تشرين الثاني 1951[65]، وفيها أُستقبل استقبالاً كبيراً وأخذ الناس يهتفون بحياة مصدق والنحاس ، بقي مصدق

ابراهيم القريشي، ونستون تشرتشل ودوره السياسي في بريطانيا حتى العام 1945،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد،2005؛

[60] نزار كريم جواد الربيعي، العلاقات الايرانية –الامريكية 1953–1979، اطروحة دكتوراه، معهد التاريخ العربي، بغداد، 2004، ص ص 41–42.

[61] اراء جاسم محمد المظفر ، المصدر السابق ، ص99 .

[62] دكتر احمد علي رجائي ومهين سروري، جلد اول، منبع قبلي ، ص407 ؛ ناظم مخلف مطني العواد ، مشكلة النفط خلال عهد مصدق ،دراسة تاريخية مقارنة مع تأميم النفط في العراق عام 1972 ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 1998 ، ص55 .

[53] James A.Bill and W.M. Roger Louis, Mussaddiq,Iranin Intionalich and oil, Londn, 1980, p300.

[64] عن حياته ودوره السياسي، ينظر :-

صلاح عبود غلام العامري، مصطفى النحاس ودوره السياسي في مصر 1914–1952، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2002 .

[55] همابون كاتوزيان؛ دكتر محمد مصدق درتاريخ، از كتاب ماركجي كازيوروسكي ومالكوم يرن، مصدق وكودتا، ترجمة:- علي مرشدي زاد، تهران، قصيدة سرا، 1384ش، ص35.

ثلاثة ايام في القاهرة، التقى خلالها عدداً من الوزراء وفاروق ملك مصر، فضلاً عن طه حسين عميد كلية الحقوق الذي منح مصدق شهادة دكتوراه فخرية من كلية الحقوق في مصر[66] .

استقبل مصدق بعد عودته في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1951 بمظاهرات شعبية واسعة زادت من شـــعبيته بين انصـــار الجماهير الايرانية وقدم بعد ذلك تقريره الى مجلس النواب والذي حمل فيه البريطانيين مســؤولية فشــل المفاوضــات [67] ، وبعد يومين القى خطاباً امام مجلس النواب اوضـــح فيه تفاصـــيل رحلته الى الولايات المتحدة الامريكية محملاً البريطانيين فشـــل المفاوضـــات هناك بقوله " **ان الحكومة البريطانية حاولت بالمماطلة والتسـويف ان تسـتولي على نفط ايران بان يكون تكريره وتوزيعه بيدها وليس بيد الايرانيين وان تضـــع يدها على جميع الصـــفقات المالية الناتجة من بيع النفط الايراني مستهدفة ابقاء بلادنا بائسة** " [68].

اثارت زيارة مصـدق لمصـر بعض نواب البرلمان الايراني، فضـلاً عن ازدياد القلق البريطاني نحوه ، اذ انتقد جمال امامي امام اعضـاء البرلمان مصـدق "**ان تضـامن حكومتنا مع مصـر التي هي في حالة حرب مع بريطانيا، وعندما يذهب رئيس الوزراء الايراني بوصـفه شـخصـية رسـمية ولقاءه مع عدد من المسـؤولين المصـريين فأن الحكم علينا سـيكون بان ايران ايضـاً في حرب مع بريطانيا**"[69] ويذكر احد الكتاب الايرانين "**ان انتصـار ايران في تأميم نفطها واخراج بريطانيا من عبادان أثار الشـعب المصـري، ولاجل تهدئة الاوضـاع المضـطربة وتسـكين الرأي العام، قامت حكومة النحاس بأعلان خبر الغاء اتفاقية 1936 مع بريطانيا وقد كانت دعوة النحاس للدكتور مصدق هي خطوة من اجل جر الرأي العام للشعب المصري وباقي بلدان الشرق الاوسط**"[70].

---

[56] دكتر باقر عاقلي، نخستين وزيران ايران از مشروطة تا انقلاب اسلامي، جاب دوم ، تهران ، انتشارات جاب خانة علمي ، 1374 ش ،ص 725.

[67] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4959 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 25 تشرين الثاني 1951،الوثيقة13 ،ص ص21 –22 .

[68] المصدر نفسه،الوثيقة14 ،ص ص 31 –32.

[59] محمود طلوعي، بازيكران عصر بهلوي، ص624.

[60] وليام راميرلوئيس، "كودتاي ساله 1332ش وميرات حزب تودة" ازكتاب مارك هي كازيورسكي ومالكوم برن، " مصدق وكودتا، ترجمة :– علي مرشدي زاد، تهران، قصيدة سرا، 1384ش، ص131.

ورداً على الذين انتقدوه وجه مصدق كلمة الى الشعب الايراني بعد عودتهِ من مصر اكد فيها على حرية الرأي وحذر النواب الذين يستمرون في اسلوب الذم ويبثون روح الفتن بين الشعب ، ثم اشار قائلاً "**لقد سمعت ان السفير البريطاني قد قال لبعض النواب كيف يكون ذلك انتم (120) عضو ونواب الجبهة الوطنية ونواب طهران هم (12) شخص، ولا يستطيعون اقناعهم** "واكد ان "**الحكومة البريطانية لن تعقد اية اتفاقية ما دمت في منصبي، لأنها لا تستطيع ان تحصل من حكومتنا اي شي**"[71].

اثنى النواب المؤيدون لمصدق على مساعيه التي بذلها في الولايات المتحدة الامريكية فنال ثقة المجلس باكثرية (91) صوتاً من مجوع (107) مقابل (15) صوت وصوت (1) تم اسقاطه لانه صوت مع المؤيدين بشخص مصدق ، ومع المعارضين ضد اعضاء وزارته [72].

عاد مصدق الى طهران وهو يشعر بسوء الاوضاع الداخلية [73] ، والضائقة الاقتصادية في ايران والتي قد تدفع الشعب الايراني الى اسقاط حكومته ، دفعه الى ترك موضوع النفط وطلب من الولايات المتحدة منح ايران قرضاً مالياً وشراء النفط الايراني المخزون لديه في معامل تكرير عبادان كمحاولة منه لانقاذ وضعه الحرج فوعده المسؤولون الامريكان بدراسة طلبه [74].بعدها مباشرة قدمت الولايات المتحدة الامريكية قرضاً لايران بقيمة (25) مليون دولار [75].

على الرغم من التأييد الشعبي للدكتور مصدق الذي كان يدعمه الزعيم الديني ابو القاسم الكاشاني ، الا ان الوضع الداخلي في ايران تأزم بسبب وجود فئات مدفوعة ضد الحكومة اغلبها من المؤيدين للبلاط والحكومة البريطانية، فضلاً عن بعض النواب المعارضين لحكومة مصدق كالنائب المحافظ جمال امامي وابراهيم حاجي نوري عضو مجلس الشيوخ، بغية الضغط عليه الذي لم تغب عنه هذه المعارضة منذ ان

---

[61] محمود طلوعي، بازيكران عصر بهلوي، ص624.

[72] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4959 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 25 تشرين الثاني 1951، الوثيقة12 ،ص ص 17–19 ؛ الزمان، " صحيفة " ، بغداد ، 24 تشرين الثاني 1951 .

[73] منها تجمع المعارضة السياسية ضد حكومة مصدق في داخل البرلمان وخارجه، وتدعمها الصحافة المعارضة، كما شهدت شوارع طهران اعمال دموية بين مؤيدي حكومة مصدق من قوميين وشوعيين ومناهضين للشاه، وبين معارضيها بتشجيع من الشرطة، ادت الى حرق مكاتب ومقرات حزب تودة والصحف المؤيدة لمصدق. للمزيد ينظر: Alan Ford, The Anglo Iranian Oil Dispute of 1951- 1952 ,Berkeley University of California press, 1954, p134-139.

[74]اراء جاسم محمد المظفر ، المصدر السابق ، ص111.

[75] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4959 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 25 تشرين الثاني 1951،الوثيقة12 ،ص 17.

تسلم مهام رئاسة الوزارة الايرانية، من جراء ذلك انعزل في بناية البرلمان متخذاً اياه مقراً دائماً له لاعتقاده بانه مهدد بين لحظة واخرى وقد تم الكشف عن محاولة لأسقاط حكومته في السابع عشر من ايلول 1951 ، وان ما زاد تعقيد الامور في ايران اخفاق الجهود الامريكية في التوصل الى تسوية للنزاع معه ، في اثناء وجوده في الولايات المتحدة اذ اخذت مختلف الاوساط الايرانية بما فيها الدبلوماسية تعلق الكثير وتتنبئ بما يحلو لها من الحوادث ، وتفرض او تصوغ الاحتمالات وتتناقض فيما سيكون في ايران بعد تلك العودة، واخذ حسين علاء وزير البلاط بابراز ضعف حكومة مصدق، وتأليب الرأي العام من خلال تصريحاته المضادة لها ، وطلب من اعضاءها الاستقالة اذا لم يقدروا على حل مصاعب البلاد التي اخذت تزداد ضيقاً يوماً بعد يوم لاسيما الازمة المالية والاقتصادية ، وانما ابدى تأييده الى مرشح جديد يخلف الدكتور مصدق وهو احمد قوام السلطنة، والذي لقي تاييد مؤيدي البلاط الملكي جميعهم ، وساد الاعتقاد بان شعور مصدق بسوء الاوضاع الداخلية دفعه الى طلبه من الولايات المتحدة الامريكية تزويده بالمال لانقاذ وضعه الحرج ، وربما ستدفعه تلك الاوضاع الى التفاهم مع شركات نفط من الدرجة الثانية[76] .

اثناء وجود مصدق في واشنطن اقترح عليه " اصفهاني " **A.H.Isphahani** " السفير الباكستاني هناك بان يتدخل البنك الدولي للانشاء والتعمير "**The International Bank** " لاجل استئناف الصناعة النفطية في ايران لحين تسوية النزاع بينها وبين بريطانيا [77]، وبالفعل اجرى البنك الدولي من جانبه في العاشر من تشرين الثاني 1951 اتصالاً مع الحكومة البريطانية للتباحث في قضية التفاوض مع الحكومة الايرانية حول وقف تصعيد النزاع النفطي بين كل من بريطانيا وايران ، ثم ايفاد مندوب عنه الى لندن في ذلك الشهر [78]، وفي السادس والعشرين وصل روبرت ال كارنر "Robert Garner " نائب رئيس البنك الدولي وقدم مقترحات مفصلة ناقشها مع ممثلي وزارة الخارجية البريطانية حول قيام البنك بمسؤولية الادارة والانتاج وبيع النفط الايراني ، وقد أكدت الحكومة البريطانية على ذلك عندما ابلغت وفد البنك بان "**الادارة الايرانية هناك غير مناسبة ولا تمتلك اية خبرة فنية**" [79].

---

[76] للمزيد ينظر: د.ك .و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/4959، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 18 تشرين الثاني 1951،الوثيقة 13،25، ص 48 –60 ؛ اراء جاسم محمد المظفر، المصدر السابق، ص 99 – 103 .

[77] Benjamin Shwdram,OP.Cit,p132

[78] محمد سالم احمد الكواز ، المصدر السابق ، ص163 ؛ The New York Times ,Nov,11,1951.

[79] Qasem Eftekari,Op.Cit,p313

وفي العاشر من كانون الاول 1951 وافقت الحكومة الايرانية على اشراف البنك الدولي على انتاج النفط الايراني وعلى اثر ذلك اعلنت الحكومة البريطانية رسمياً موافقتها على ذلك [80] ووفقاً لذلك وصلت لجنة من البنك الى ايران في الحادي والثلاثين من كانون الاول 1951 برئاسة روبرت كارنر وعدد من الخبراء الماليين في البنك الدولي [81]ومنذ البداية اكدت اللجنة ان البنك لم يكن يتوقع دخوله الى صناعة النفط بشكل دائم وتجاري ، وان يضع تسوية محمودة للمشاكل ذات العلاقة ، وان هدفها يتمثل في تقديم مقترحات من شأنها التوصل الى اتفاقيات مؤقتة لاستئناف العمليات النفطية في ايران[82]وقدمت اللجنة مذكرة الى الدكتور مصدق تضمنت وجهة نظر البنك لاداء مهمته تلك والتي تركزت على البنود الاتية :

(1) يشرف على صناعة النفط مجلس مؤلف من اشخاص محايدين ينتخبهم البنك ويكونون مسؤولين امامه .

(2) يمنح البنك جميع الصلاحيات اللازمة لتنفيذ ادارة اعمال صناعة النفط في جنوب ايران .

(3) تكون خدمات البنك ذات صيغة وقتية ومن دون مقابل شرط ان تصون تلك الخدمات من الاخطار وان لا تلحق الضرر بحقوق أي طرف من الاطراف المعنية .

(4) يتعهد البنك بتقديم الاعتمادات المالية الضرورية للحكومة الايرانية من اجل استئناف وتشغيل الصناعة النفطية اما كيفية استعادة هذه المبالغ فان البنك الدولي يستقطع تلك المصاريف من ايرادات النفط .

(5) ان البنك سيعقد اتفاقاً لتصدير النفط بكميات كبيرة وبيعه للنفط الخام بسعر (1.75) دولار للبرميل الواحد مع حيازة (80 سنتاً) لكلفة الانتاج تعويضاً للانتظار البريطاني للتسوية ، ودفع (58 سنتاً) لبريطانيا و (37 سنتاً) لإيران .

(6) تقسم ايرادات النفط بعد خصم النفقات على ثلاثة اقسام ، ثلث لإيران، ثلث للعملاء الاجانب الذين سيشترون النفط ، اما الثلث الاخير يحفظ لدى البنك كأمانة .

---

[80] H.S.H.Noori ,Op,Cit,p237

[81] ضمت البعثة كل من هيكتور برودهم " Hector Prudhomme" رئيس قسم الاعارة في البنك الدولي ، وتوركيليد ريبر " Torkild Rieber" الخبير في الشؤون النفطية في البنك الدولي ومعهم كذلك كل ام ليبكويتس "M.Lipkowitz " والزوث كلارك "Ellswarth Glark " وهم من الخبراء الماليين في البنك الدولي . للمزيد ينظر : حسن محمد ، مسألة النفط ومؤامرات الاستعمار ، ص ص 70-71 ؛ L.P.Elell Sutton,Op.Cit,p276

[82] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4959 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 13 كانون الثاني 1952،الوثيقة31 ،ص 86 .

(7) تتبع هذه الطريقة لمدة عامين ، وفي حالة عدم التوصل الى تسوية حاسمة خلال تلك المدة فبالإمكان السير على الطريقة ذاتها ما بعد المدة المعينة الا اذا امتنع احد الطرفين من الموافقة على تجديدها ويحق للبنك ان يمتنع عن ذلك متى شاء [83].

رد مصدق في الثالث من كانون الثاني 1952 على المذكرة التي تقدمت بها لجنة البنك الى الحكومة الايرانية بمذكرة فند فيها ادعاءات البنك قائلاً " **تضمنت مذكرة لجنة البنك الدولي المقدمة الى الحكومة الايرانية تفاصيل لم يتم البحث فيها عندما كنت في واشنطن ، ثم سأل الدكتور مصدق اللجنة عدة اسئلة تخص مقترحاتها** " فما الذي يعنيه البنك بعبارة "**مجلس حيادي** " ؟ وماذا تعني عبارة " **الصلاحيات الكاملة التي سيتمتع بها ؟ ثم اكد ان مقترحات اللجنة تتعارض وقانون التأميم فلا يحق لعملاء النفط ان يكونوا شركاء في منحهم حصة بعد تعيين الارباح ، وان ايران قد أممت صناعاتها النفطية ويجب ان تكون ادارتها من قبل الحكومة الايرانية** . وختاماً أكد الدكتور مصدق في رده على البنك الدولي "**ان لا يتجاهل حقيقة مهمة الا وهي ان تدخله في صناعة النفط الايراني** " سيكون من باب الحرص على "**مصلحة الحكومة الايرانية** " [84] بذلك لم تحظ مقترحات البنك الدولي بقبول الحكومة الايرانية التي ارادت ان تكون اعماله خاضعة لها ولقوانينها. بينما حظيت تلك المقترحات بتأييد كل من الرئيس الامريكي هاري ترومان ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل[85].

ومع ذلك عاد البنك مساعيه مرة اخرى في ايران بفعل التدخل الامريكي ووصل في الحادي عشر من شباط 1952 وفده بالتشكيلة نفسها الى طهران ، واستمرت محادثاته مع الحكومة الايرانية حتى الرابع والعشرين من اذار من العام نفسه [86]،وقدمت بعثة البنك الدولي اثناء تلك المحادثات مقترحات جديدة تضمنت اعطاء ايران حصة من الارباح لا تتجاوز (50%) ، وان تدفع ايران التعويضات لشركة النفط الانكلو – ايرانية ، ومنح البنك الصلاحيات المطلقة لادارة صناعة النفط في ايران ، وان لا تعترض

---

[83] S.A..Arcilesi,Development of The United Stste Foreign policy in Iran 1949-1960,Ph.D.Univesity of Virghia,U.S.A.,1965,p.p.130-131;

[84] روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص245 .

[85] النهار ، " صحيفة " ، بيروت ، 5 كانون الثاني 1952 .

[86] فوزية صابر محمد ، التطورات السياسية الداخلية ، ص110 ؛ صدى الاهالي ، " صحيفة " ، بغداد ، 13 شباط 1952 .

الحكومة الايرانية على انتخاب الخبراء الاجانب ولا على قوميتهم ، ويباع جميع انتاج النفط لشـــركة النفط الانكلو – ايرانية لتقوم بدورها بتوزيعه [87].

قوبلت هذه المقترحات ايضـــاً برفض الحكومة الايرانية لها وذلك لكونها لا تختلف في جوهرها عن المقترحات السابقة، لذلك قدم مصدق بدوره مقترحات مقابلة تضمنت موافقة حكومته على بيع النفط للشركة الســابقة، وتخفيض ســعر بيع النفط الايراني بنســبة (33%) وتخصــيص (25%) من ثمن البيع من اجل التعويضــات التي ســتقدم لتلك الشــركة، واذا احتاجت صــناعة النفط الايرانية الى الخبراء البريطانيين فان استخدامهم يتم بقرار من مجلس الوزراء الايراني [88].

يبدو ان مصــدق كان مدركاً تماماً بان اســتخدام الخبراء البريطانيين امراً لا يمكن اعادة النظر فيه، فضـــلاً عن ادراكه ان مقترحاته ســـترفض من البنك لتعارضـــها مع مقترحاته التي وافقت عليها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وهذا ما حصـــل بالفعل، وغادر رئيس الوفد والبعض من اعضـــاءه طهران في العشرين من شباط 1952 [89].

حاول ليبكوتيس وكلارك اللذين بقيا في ايران بعد مغادرة وفد البنك في العشرين من شباط 1952 اعادة فتح المباحثات مع مصدق في السادس من اذار 1952واستمرت حتى العشرين من اذار 1952 ، ولكن من دون ان تســفر عن اية نتيجة[90] لذلك تخلى البنك عن جهوده لتعارض وجهات نظر الحكومتين الايرانية والبريطانية وحتى لو اســتثنينا مشــكلة اســتخدام الفنيين والخبراء البريطانيين فان هناك مشــاكل لايمكن حسمها وخصوصا في ما يتعلق منها في تثبيت الاسعار وتقسيم الارباح وادارة العمليات الصناعة النفطية [91] لذلك يمكن القول ان ما صرح به ممثل البنك في لندن من ان " **مفاوضات البنك مع الايرانيين**

---

[87] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4960 ، تقرير سري اسبوعي من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 25 شبط 1952،الوثيقة27 ،ص 77 .

[88] Benjamin Shwadron,Op.Cit,p113.

[79] Homa.Katonzian, The political Economy, p176 ; L.P.Elell Sutton, Op. Cit, p277.

[90] روبرت جراهام ، السياسة الاقتصادية لايران في ظل حكم الشاه ، ترجمة : امين سليم ، مجموعة مقالات مترجمة تحت عنوان " ايران في المحنة " ، البصرة ، 1983 ، ص53 ؛ Richard N.Fray, Op.Cit, p96.

[91] مصطفى فاتح ، منبع قبلي ، ص ص 590 –591 ؛ روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص245 ؛ L.P.Elell Sutton, Op. Cit, p.p 277-278.

لم تنجح بالمرة ويمكن عدها في حكم المنتهية منذ الرابع والعشـرين من اذار1952 لم يكن الا وصـفا دقيقا لجهود ومساعي اعضاء البنك الدولي في هذا المجال"[92] .

وهكذا اخفقت مسـاعي البنك الدولي التي بذلها لحل النزاع القائم بين بريطانيا وإيران ولأجل تحقيق تسـوية سـلمية بينهما على الرغم من الدعم الدولي لها خاصـة من الرئيس الامريكي هاري ترومان. لكن اصرار طرفي النزاع على وجهات نظرهما هي التي افشلت كل المساعي الدبلوماسية.

بعد اخفاق المفاوضـات واصـلت الحكومة البريطانية ضـغوطها السـياسـية والاقتصـادية [93]. على إيران مما ادى الى تفاقم الازمة السـياسـية الداخلية وتزايد حدة الصـراع الداخلي وبرز ذلك من خلال نشـاط المعارضـة البرلمانية التي قادها جمال امامي ضـد الدكتور مصـدق وكذلك موقف حزب "تودة" المعارض لسـياسـته التي وصـفها بانها سـياسـة مسـاومة يقوم بها مع بريطانيا لفسـح المجال امام الولايات المتحدة الامريكية لتحل محل بريطانيا [94].

كان من الطبيعي ان يتأثر الاقتصـاد الايراني سـلبا بتوقف عائدات النفط والمقاطعة التجارية المفروضـة على البلاد وتفاقم الصـراع الداخلي وبدأت تظهر في البلاد مشـكلات اقتصـادية حادة كارتفاع اسعار الحاجيات المستوردة وارتفاع اسعار العملات الاجنبية ونشاط السوق السوداء وانتشار البطالة، وفي محاولة من الحكومة الايرانية لمواجهة الموقف وسـد العجز في ميزانية الدولة الذي بلغ في تشـرين الاول 1951م (20%) [95]. اتخذت عددا من الإجراءات منعت بموجبها المخصصات الاضافية لكافة الموظفين

---

[92] نقلاً عن :- د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4960 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 3 نيسان1952،الوثيقة16 ، ص 36 .

[93] لم تكتف بريطانيا بتهديد ايران من الخارج بل انه طيلة مباحثات البنك الدولي مع الحكومة الايرانية ، كانت الحكومة البريطانية تمارس ضغطاً في تدخلها في شؤون ايران الداخلية معتقدة ان ذلك سيولد اضطراباً داخلياً يجبر مصدق على قبول مقترحات البنك الدولي ، وكان تدخلها عن طريق موظفي قنصليتها في المدن الايرانية بإثارة وتحريض سكان المدن والعشائر ضد حكومة مصدق الامر الذي يؤدي الى زعزعة امن المدن، ووفقاً لذلك اغلقت الحكومة الايرانية تسع قنصليات بريطانية في ايران والتي وصفتها بانها " اوكار للتجسس " كما امرت السلطات الايرانية في الخامس من شباط 1952 بإغلاق كافة المعاهد الثقافية الاجنبية وبضمنها المجلس البريطاني " British council" . للمزيد ينظر: -
خضير مظلوم فرحان البديري، موقف الرأي العام العراقي، ص ص 162-163؛ السجل، "صحيفة "، بغداد، 16 كانون الثاني، 1952؛ مصر، " صحيفة "، القاهرة، 24 كانون الثاني 1952؛ Richard .N.Frye,Op.Cit,p.98

[94] فوزية صابر محمد، التطورات السياسية الداخلية، ص 114.

[95] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4959 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 21 تشرين الثاني 1951،الوثيقة54
، ص ص 30-31؛ الامة، " صحيفة "، بغداد، 20 تشرين الاول 1952

والعمال واوقفت التعينات الجديدة في دوائر الدولة واجلت أي ترفيع او زيادة في رواتب الموظفين ومنعت شـــراء الســـيارات والاثاث لدوائر الدولة وباعت الفائض منها واوقفت الترميمات والبناء في دوائر الدولة وتركت المستأجر منها وعطلت الايفادات الحكومية والغت التحويل الخارجي وقد شمل هذا القرار المرضى الذين يعالجون في الخارج والطلبة الدارسين في الجامعات الاجنبية [96]. وتطور الامر فيما بعد واضطرت الحكومة الايرانية في الثاني من اذار 1952 الى بيع كميات من الذهب الايراني [97]. مما إثر في ســـعره في السوق العالمي.

كان المجلس الســـادس عشـــر امام هذه الاوضـــاع الداخلية الصـــعبة يقترب من نهايته، وتوجب التحضـــير للانتخابات المســـتقبلية قبل ثلاثة أشـــهر من الموعد الختامي للدورة الحالية، هل كان الدكتور مصـــدق عازماً على ادارة الانتخابات الجديدة وتمديد مدة بقائه في الحكومة؟ هل سـيقترن اسـتمرار النزاع على النفط بحياة حكومة مصدق، او هل سيتم اسقاط حكومته قبل السماح لبرنامجه في حل مشكلة النزاع على النفط ان يتحقق؟ وهل سيمنح الثقة في انتخابات المجلس الجديد؟ كل هذه الاسئلة وغيرها كانت تحير مراقبي المشهد الايراني وتقلق ساسته من جميع الاطراف.

الخلاصة:

استغل البريطانيون النفط الايراني وفق شروط ظالمة بحقوق ايران من خلال عقدها العديد من الامتيازات والمعاهدات المجحفة، وظلت تلك الاتفاقيات تحكم العلاقة بين الطرفين في موضوع النفط حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كما كانت شركة النفط الانكلو –ايرانية متعنتة ازاء المطاليب الايرانية مما دفع ايران الى اعلان قرار تأميم نفطها في عام 1951، مما انعكس سلبا على علاقاتها مع بريطانيا، التي بدورها فرضت الحظر على تصدير النفط الايراني.

بقي التأميم أسير ظروفه المحلية ولم يحظ بتأييد أقليمي أو دولي، حتى أن الاتحاد السوفيتي الذي كانت نظرة الدكتور مصدق له تقوم على أساس الشك والحذر لم يكن موقفه يزيد عن التعاطف الظاهري المعلن، وكان لمغازلة مصدق الولايات المتحدة دور أساسي ومهم في ذلك الأمر الذي لم ينتقد عليه

---

[96] المصدر نفسه ، الملفة 311/4960 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 11 اذار ، 1952 ، الوثيقة 4 ، ص12 .

[97] المصدر نفسه ، الملفة 311/4960 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 30 اذار ، 1952 ، الوثيقة 19 ، ص42 .

مصدق من حزب توده فحسب، وأنما أنتقد من بعض مناصريه من الجبهة الوطنية الذين عدوه انحرافا عن مبدأ التوازن السلبي الشبيه بسياسية الحياد خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي. فضلاً عن أن حظر بيع النفط والحصار الاقتصادي الفعلي سببا تناقضاً شديداً بالأمور المالية إلى حد أنه حتى الطلاب الإيرانيين في الخارج كانوا يحتجون على سياسة الدولة الداخلية وأن اعتماد إيران على اقتصاد من دون النفط تحتاج إلى تخطيط اقتصادي دقيق وفي ظروف سياسية اهدأ بكثير.

ما من شك أن حكومة مصدق سعت جاهدة إلى استعادة حقوق إيران من نفطها، إلا أن الظروف الدولية يومئذ وأوضاع إيران الداخلية لم تساعدها على أنجاح تلك المساعي، وأن تلك الحكومة وقعت في بعض الأخطاء، ومنها التأكيد على الجانب السياسي للتأميم وعدم إيلاء الجانب الإقتصادي الاهتمام الكافي ، فضلاً عن عدم ترصين الجبهة الداخلية في مثل تلك المرحلة الحرجة ويعد التأميم الإيراني أحد أعظم الانجازات التي ارتبطت بالدكتور مصدق وبكفاح الإيرانيين من أجل التحرر من السيطرة، بل مثل العام 1951 عاماً كفاحياً لحكومة الدكتور مصدق ونضالها من أجل الوصول على ما يضع إيران على أعتاب مرحلة من النضال والتحرر.

لجأت الحكومة الامريكية وبدأ منذ ايار 1951 إلى التدخل المباشر بالنزاع النفطي الأنكلو إيراني عن طريق استخدام الطرق الدبلوماسية من مفاوضات ووساطة وتشجيع طرفي النزاع على عرض نزاعهما أمام محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والبنك الدولي لتسويته هذا التدخل ، وكان ذلك نابعاً من أن الولايات المتحدة وجدت نفسها أمام موقف صعب ، وأن تركه سوف يجعله أكثر صعوبة بعد أن بدأ واضحاً أن نجاح خطوة مصدق في تأميم النفط الإيراني يشجع بعض الدول النفطية على تأميم نفطها على غرار ذلك النجاح ما يهدد مصالحها في الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص ، فضلاً عن تصورات الولايات المتحدة الأمريكية ان السوفييت يتحينون الفرص لجعل إيران نقطة أنطلاق الشيوعية نحو الشرق الأوسط.

بعد أخفاق الوساطة الأمريكية في تحقيق ما كانت تصبو إليه نتيجة لمواقف حكومة مصدق الرافضة لأي تسوية قد تمثل تراجعاً عن قرار التأميم مما أدى الى قطع إيران علاقاتها الدبلوماسية في اواخر عام 1952، وأدت إلى تقارب وجهات النظر بين الولايات المتحدة الامريكية وبين بريطانيا حول ضرورة

التخلص من مصدق بعد أن كانت تعتقد أن الشخص الذي كان يعتمد عليه لتأمين مصالحها في إيران ومنع التغلغل الشيوعي فيها قد أنتهى دوره.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً/ الوثائق المنشورة:

1-ملفات البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق(د.و.ك)، الملفة 4957 / 311، تقرير من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 30 نيسان 191، وثيقة 44.

2-الملف 324 / 311، تقرير من المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 30 نيسان 1951، الوثيقة 237.

3-الملفة 311/4959، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 21 تشرين الثاني 1951، الوثيقة54.

4-الملفة 311/4958، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 1 تموز 1951، الوثيقة 45.

5-الملفة 311/4960،تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ11 اذار 1952،الوثيقة 4.

6- الملفة 311/4960، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 30 اذار، 1952، الوثيقة 19.

7- الملفة 311/4960، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 3 نيسان1952، الوثيقة16.

8-الملفة 311/4960 ، تقرير سري اسبوعي من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 25 شباط 1952،الوثيقة27.

9- الملفة 311/4959 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 13 كانون الثاني 1952،الوثيقة31.

10-" اسناد نفت " ، وزارة خارجية تهران ، 1330 ش.

ثانيا: الكتب العربية والمعربة:

1- روبرت جراهام ، السياسة الاقتصادية لإيران في ظل حكم الشاه، ترجمة : امين سليم ، مجموعة مقالات مترجمة تحت عنوان " ايران في المحنة " ، البصرة ، 1983.

2- روح الله رمضاني، سياسة ايران الخارجية 1941-1973، ترجمة : علي حسين فياض وعبد المجيد جودي ، البصرة ، 1984.

3- جو ستورك ،ازمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الاوسط، بيروت ،1974.

4- عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين (دراسات ايرانية) ، الجيزة ، مطبعة المركز النموذجي ، 1973.

5- شارلس عيساوي ومحمود ديغانة، اقتصاديات البترول في الشرق الاوسط، ترجمة: احمد حسن واحمد سلمان، بغداد، 1966.

ثالثا/الكتب الأجنبية:

1- A. Saikal , The Rise and Fall of the Shah , New Jersey , 1950.

2-M.Farmanfarmaian and R Farman Farmaian,Blood and Oil,Inside the Shah's Iran,New York,1997.

3-Qasem Eftekhari,Intenational politics and Iranian oil policies , ph.D.school of Arts and sciences of the catholic university of America,N.S.A., 1979.

-4Charles Issawi and Mohammed Yegaheh,The Economics of middle Eastern oil, London ,Faber and Faber press,1962.

5-Benjomin Shwadran, the Middle East, Oil and the Great Powers. New Work, council for Middle Eastern Affairs Press.

6- Alan W. Ford . The Anglo Iranian Oil Dispute of 1951- 1952 ,Berkeley University of California press, 1954.

7-H.S.H.Norri, A Study of Nationalization of The Oil Industry In Iran , Ph.D Thesis Colorado Sate Collage , U.S.A. , 1979.

8- Swan , The Foreign Policy of U.S.A. in Iraq, U.S.A , 1967.

9-L.P.Elwell Sutton, Persian Oil , A Study in Politics , London , 1955.

10-James A.Bill and W.M. Roger Louis, Mussaddiq,Iranin Intionalich and oil, Londn, 1980.

11- S.A..Arcilesi,Development of The United Stste Foreign policy in Iran 1949-1960,Ph.D.Univesity of Virghia,U.S.A.,1965.

رابعا/الكتب الفارسية:

1- خسرو سعيدي ، زندكي ثامة اللهيار صالح ، تهران ، انتشارات طلاية ، 1367ش.

2- دكتر احمد علي رجائي ومهين سروري ، بنج دهه بس از كودتا ، اسناد سخت مي كويند ! ، تهران ، انتشارات قلم ، 1383ش جلد دوم.

3- دكتر باقر عاقلي، نخستين وزيران ايران از مشروطة تا انقلاب اسلامي، جاب دوم ، تهران ، انتشارات جاب خانة علمي ، 1374 ش.

4- محمد شوشتري ، اوضاع ايران اقتصادي در عصر مصدق ، تهران ، 1370 ش.

5- وليام راميرلوئيس، "كودتاي ساله 1332ش وميرات حزب تودة" ازكتاب مارك هي كازيورسكي ومالكوم برن، " مصدق وكودتا، ترجمة :- علي مرشدي زاد، تهران، قصيدة سرا، 1384ش.

خامسا/الرسائل والأطاريح الجامعية:

1-اراء جاسم محمد المظفر، موقف الولايات المتحدة الامريكية من تأميم النفط في ايران 1951-1953، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة.

2-خليل ابراهيم صالح المشهداني، العلاقات البريطانية-الايرانية 1857-1907، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب-جامعة بغداد، 1997.

3-سميرة عبد الرزاق عبد الله العاني، العلاقات الايرانية-البريطانية 1939-1951، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب-جامعة بغداد، 1997.

4- صلاح عبود غلام العامري، مصطفى النحاس ودوره السياسي في مصر 1914-1952، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2002.

5-عبد الاله بدري الاسدي، العلاقات البريطانية-الايرانية 1918-1933، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب-جامعة بغداد، 1994.

6-كريم عبد النبي باشا اغا، تأميم النفط واثره على التنمية الاقتصادية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 1983.

7-لازم لفتة ذياب المالكي، إيران في عهد مظفر الدين شاه 1896-1907، اطروحة دكتوراه كلية الآداب -جامعة البصرة، 1997.

8-محمد سالم احمد الكواز، إثر النفط في العلاقات البريطانية -الايرانية 1948-1954، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003.

9-نادية ياسين المشهداني، ايران في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية1929-1933(دراسة في التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة بغداد،1998.

10- ناظم مخلف مطني العواد، مشكلة النفط خلال عهد مصدق، دراسة تاريخية مقارنة مع تأميم النفط في العراق عام 1972، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 1998.

11- نزار كريم جواد الربيعي، العلاقات الايرانية -الامريكية 1953-1979، اطروحة دكتوراه، معهد التاريخ العربي، بغداد، 2004.

سادسا/البحوث المنشورة:

1-طاهر خلف البكاء، احداث إيران الداخلية في السنة الاولى لحكومة مصدق 1951-1952، في الوثائق الدبلوماسية العراقية، المؤرخ العربي، "مجلة"، بغداد، العدد (48)، السنة التاسعة عشرة، 1994.

سابعاً/الصحف:

القبس، الزمان، صدى الأهالي، الامة، مصر، النهار

الاتجاه الاصلاحي في عهد الرئيس حسن روحاني (الولاية الاولى)

The reformist trend under President Hassan Rowhani (first term)

أ.م.د. وداد جابر غازي

قسم دراسات التاريخية/مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الجامعة المستنصرية

D. And Dad Jaber Ghazi Department of Historical Studies / Mustansiriya Center for Arabic and International Studies Mustansiriya University

الملخص:

ان من اسباب ظهور التيار الاصلاحي، هو غياب الشخصية الثورية وتحولها الى شخصية عقلانية، وهو ما يحدث طبيعياً عندما يصطدم المنطق الثوري بالواقع ، ان ذلك الجيل الثوري يعتبر ان نظام الثورة الايرانية، انما هو نظام نشأ وترعرع على وفق الشرعية الشعبية، وما نتج عبر تطوره في السنوات الاولى من مسيرته من اخطاء وقصور يحتاج الى اصلاح وتعديل للمحافظة على مقدرات الثورة وذواتها، ويعبر عن التيار الاصلاحي مجاميع كثيرة ومتعددة الاتجاهات وقوى وحركات مختلفة ، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تجمع ما بين السياسيين والمثقفين والمفكرين والفنانين والشباب والطلاب، وكذلك منظمات المجتمع المدني وحقوق المراة مضافا لها الطبقة الوسطى في المدن الكبرى وغيرها.

وبالنتيجة فان التيار الاصلاحي، ليس كتلة موحدة تجمع الاصلاحيين في تنظيم واحد له اهداف او مطالبُ ثابتة وموحدة، الأمر الذي كان قد انعكس على اهداف التيار وتوجهاته، الا ان هناك بعض المواقف المهمة ممكن ان نعدها من اهم اهداف التيار الاصلاحي الذي يطمح الى تحقيقها على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

Abstract:

One of the reasons for the emergence of the reformist trend is the absence of revolutionary personality and its transformation into a rational personality. This happens naturally when revolutionary logic clashes with reality. This revolutionary generation considers that the regime of the Iranian revolution is a system that grew up according to popular legitimacy, In the early years of his career from mistakes and shortcomings that need to be reformed and modified to preserve the capabilities of the revolution and its people. The reformist movement expresses many multidirectional groups and forces and different political, economic, social and cultural movements that bring together politicians, intellectuals, intellectuals, artists, As well as civil society organizations and women's rights, as well as the middle class in large cities and others. As a result, the reformist movement is not a unified bloc that combines reformists in one organization with fixed and unified goals or demands. This has been reflected in the current trends and trends. However, there are some important positions that we can promise from the most important goals of the reformist movement which aspires to achieve them at the levels Political, economic and cultural.

المقدمة:

ان من اسباب ظهور التيار الاصلاحي، هو غياب الشخصية الثورية وتحولها الى شخصية عقلانية، وهو ما يحدث طبيعياً عندما يصطدم المنطق الثوري بالواقع ، ان ذلك الجيل الثوري يعتبر ان نظام الثورة الايرانية، انما هو نظام نشأ وترعرع على وفق الشرعية الشعبية، وما نتج عبر تطوره في السنوات الاولى من مسيرته من اخطاء وقصور يحتاج الى اصلاح وتعديل للمحافظة على مقدرات الثورة وذواتها، ويعبر عن التيار الاصلاحي مجاميع كثيرة ومتعددة الاتجاهات وقوى وحركات مختلفة ، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تجمع ما بين السياسيين والمثقفين والمفكرين والفنانين والشباب والطلاب، وكذلك منظمات المجتمع المدني وحقوق المراة مضافا لها الطبقة الوسطى في المدن الكبرى وغيرها.

وبالنتيجة فان التيار الاصلاحي، ليس كتلة موحدة تجمع الاصلاحيين في تنظيم واحد له اهداف او مطالبُ ثابتة وموحدة، الأمر الذي كان قد انعكس على اهداف التيار وتوجهاته، الا ان هناك بعض المواقف المهمة ممكن ان نعدها من اهم اهداف التيار الاصلاحي الذي يطمح الى تحقيقها على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

البدايات الاولى لظهور التيار الاصلاحي في ايران

يحدد المفكر الايراني عبد الحسن خسرونياه، السمه البارزة والاساسية بين التيار المحافظ والاصلاحي، فيتسم التيار المحافظ في التشدد والتقيد بتعاليم المتقدمين والآراء الموجودة وميراث السلف، ولا يجمع بين الدين والحداثة، ويسمى هذا النوع من التوجه بالتيار ((التقليدي والمتجمد))، اما الصفة البارزة في التيار الاصلاحي، فمع اهتمامه وإيمانه بقيمه الموروثة والتعاليم الفكرية الدينية والعلمية التي ورثها عن الاسلاف، ووفائه لها منطقياً وعملياً، غير انه في الوقت نفسه يهتم بالمعطيات الفكرية للانسان المعاصر، ويسعى الى اكتساب واستثمار ما توصلت اليه الشعوب الاخرى في المجال المعرفي، وسمي هذا التيار ((المتجدد))[1].

فرضت التداعيات الداخلية التي خلفتها نهاية الحرب العراقية- الايرانية 1980-1988، ووفاة السيد الخميني من جهة، وصعود التيار الاصلاحي الى سد الحكم في عام1989 من جهة اخرى، ان تتخذ ايران لنفسها هدفا استراتيجيا، تمثل في إعادة بناء واعمار ما خلفته تلك الحرب وارجاء شعارات الثورة واهدافها وليس التخلي عنها بالضرورة حيال نشر الاسلام في العالم وقلب الانظمة الرجعية وتوحيد المستضعفين

وغيرها من الاهداف العقائدية، وقد برز هاشمي رفسنجاني[2](1989-1996) عند رئاسته لدورتين متتاليتين، باعتباره واحدا من اشد الدعاة لهذا الهدف، ومناصرته من خلال سعيه لفتح ابواب ايران امام الخبرات الايرانية الوطنية الموجودة في الخارج، وتسهيل فرص الاستثمار الأجنبي، وتوسيع دائرتي الحوار مع العرب والغرب معاً، فبعد وفاة السيد الخميني عام 1989، سادت مناقشات واسعة في اوساط النخب الايرانية والقيادات السياسية والقيادية، وتبلورت في اتجاهين حول موقع ايران في العالم الاسلامي، اتجاه: ذهب الى القول ان على ايران تقديم تجربة اسلامية ناجحة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا يعني التخلي عن فكر (ام القرى والعالم الاسلامي) والانصراف الى الاهتمام بشؤونها الداخلية اولا، واتجاه اخر: عمل من اجل رفض ان تكون اعادة بناء ايران، وطرحها انموذجا في العالم الاسلامي على حساب الارجاء او التخلي عن شعارات الثورة واهدافها وفاعلية الدور الايراني والاهتمام بشؤون المسلمين في العالم[3].

يعد مجمع علماء الدين المجاهدين، والذي يسمى باللغة الفارسية (مجمع روحانيت موباريز) اهم الهيئات داخل اليسار الاسلامي، والتي تضم في صفوفها العديد من علماء الدين والمثقفين الاسلاميين، تأسس مجمع علماء الدين المجاهدين في سنة 1987، بمباركة خطية من السيد الخميني، وذلك بعد الانقسام الشديد الذي حصل داخل اليسار الاسلامي وضم بين اعضائه هاشمي رفسنجاني وعلي خامنئي[4]، فضلا عن عدد كبير من الشخصيات السياسية المؤثرة في ايران، فعلى اثر الانقسام الشديد والاختلاف في الاراء طلب مهدي كروبي[5] ومحمد موسوي خويني تشكيل تجمع جديد، وكان هذا التجمع هو المقرب من السيد الخميني، والذي بارك تأسيسه في رسالة خطية بعث الى مهدي كروبي وغيره من قادة التجمع، وقد ضم هذا التجمع الجديد ابناء الثورة والمقربين من السيد الخميني اباء كفاحه الوطني، ورأى السيد الخميني في رسالة جوابيه الى المؤسسين له، ((ان تشكيلاً جديداً للتعبير عن عقيدة مستقلة لايعني الاختلاف))[6].

بينما تعد منظمة مجاهدي الثورة الاسلامية[7]، الأنشط والأكثر تنظيما من بين المنظمات المرتبطة بـ(مجمع علماء الدين المجاهدين) واعيد تنظيم هذه المنظمة في عام 1988 في سبيل تحقيق اهدافها السياسية والفكرية، وأبدت هذه المنظمة رئيس الوزراء الاسبق (مير حسين موسوي)، وساندت موافقه اليسارية طيلة فترة رئاسته للوزراء، وكان له دوراً ايضاً في تأييد ترشيح وانتخاب الرئيس الاسبق محمد خاتمي[8].

وكان تنظيم مكتب توثيق الوحدة او ما يعرف (بتحكيم او تعزيز الوحدة)[9]، حسب الترجمات المختلفة، من اهم التنظيمات المرتبطة مع مجمع علماء الدين المجاهدين، وكان هذا التنظيم ينظر الى القائد او المرشد

باعتباره المسؤول الاول عن وضع السياسات العامة في المجتمع، غير انه وبعد مدة من الوقت تغير موقف هذا التيار، عندما قال (حشمت الله طيرزي) الامين العام لهذا التنظيم :((ان البعض في المجتمع يضفي على القيادة والسلطة هالة من التقديس بمعنى ان القيادة امر الهي قد حبالله به شخصا او فئة معينة والآخرون يستمدون شرعيتهم من هؤلاء ولو ساد هذا الفهم، فانه سيتحول الى احتكار وستقتصر جميع شؤون السلطة على فئة معينة))، ومع وجود تباينات في مواقف هذا التيار، نتيجة لوجود جهات متعددة في داخله، غير انها كانت جميعاً من ضمن التيار الاصلاحي[10].

وبرز ايضا تيار اليمين الحداثي(حزب كوادر البناء) مع آفول تدريجي للتيار اليساي في نهاية عقد الثمانينيات بعد انتهاء الحرب مع العراق عام 1988، ورحيل مؤسس الجمهورية الاسلامية السيد الخميني وصول هاشمي رفسنجاني الى السلطة، واستمر هذا التيار بالبروز طيلة فترة حكم هاشمي رفسنجاني والتي استمرت حتى عام 1997، ومع انتهاء الحرب العراقية الايرانية، وتولي هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية، صار المجال مناسبا لظهور كوادر البناء، وكل انصار التيار يعتقدون ان انتهاء الحرب المذكورة، يعني ان مرحلة السياسات الحربية قد انتهت ودخلت الدولة الايرانية مرحلة جديدة، وقامت استراتيجية هذا التيار على البناء الاقتصادي والفكر البناء النافع في السياسة الخارجية، وفي الانتخابات التي جرت في تموز 1996، شكلت مجموعة من التكنوقراطين والمسؤولين جمعية عرفت (كوادر التيار) اجتذبت الكثير من المتعلمين[11].

لقد برز تأثير الحركة الطلابية في فترة رئاسة محمد خاتمي ولدورتين رئاستين من عام1997 الى عام 2005، فقد انجذبت الطلبة الى الخطاب الاصلاحي الذي رفعه محمد خاتمي في حملته الانتخابية، ودعوته الى الحرية السياسية واحترام القانون والدستور وحقوق الانسان وتفعيل المشاركة السياسية، وتنشيط المجتمع المدني، فقد كان الطلبة متحمسين الى اجراء التعبير والاصلاح السياسي، خصوصا الى ان الكثير من هذه الطلبة التي لم تتجاوز اعمارهم (30) سنة، فقد ولدت اما قبل الثورة او في بدايتها، وبالتالي فانهم لم يعرفوا ولم يعايشوا لا دكتاتورية النظام الشاهنشاي ولا قيم الثورة الجديدة، ومن هنا كان الطلبة الشريحة الاكثر تأثيرا وتشوقا لأجراء التغيير في تركيبة النظام السياسي[12].

لقد عبر الكثير من الطلبة عن توجهاتهم السياسية في الثاني من اذار 1997، اي قبيل انتخاب محمد خاتمي في مظاهرة في جامعة طهران طالبوا فيها، بانتخاب القائد الاعلى مباشر وتحديد فترة حكمه وصلاحيته، وكانت رئاسة محمد خاتمي شكلّ دفعاً جديداً للطلاب في التأكيد على مطالبيهم، كانت تلك

المطالب تثير حفيظة المحافظين، وتنامت الحركة الطلابية الاصلاحية في عهد الرئيس محمد خاتمي، وكان المكسب المهم الذي حصلت عليه هذه الحركة، هو نجاح (50) عضوا من النواب الاصلاحيين في انتزاع الموافقة على القراءة الاولى لمشروع يقضي بحظر دخول الشرطة والجيش الى الحرم الجامعي[13].

لقد آثارت الاحداث والاضطرابات التي شهدتها الجامعات في عام(2003) قضية لجوء الاطراف المتنازعة لاستخدام العنف في التعبير عن الاعتراض، حيث أكدَّ التيار المحافظ ان احدى وسائل الولايات المتحدة لاسقاط نظام الجمهورية الاسلامية هو الاعتماد على طبقة مرفهة من التكنوقراط، وهي طبقة تشكلت خلال العشر سنوات الماضية وترتدي ثوب الاصلاحيين، وساعدت على الفوضى وتستثمر الغوغائية والصحافة الحزبية والاوساط الشبابية والطلابية، اما التيار الاصلاحي فقد اكد من خلال ابرز قادته على ان مظاهرات الطلبة ذات مطالب موضوعية وقامت تلك المظاهرات اعتراضاً على خصخصة الجامعات، وقد حولها المتطرفون الى مظاهرات معادية للحكومة، وفي عام 1998، قام تحالف كبير بين علماء الدين والمثقفين الاسلاميين واصحاب المنظمات والجمعيات الاتحادية وبعض الناشطات الاسلاميات امثال (معصومة ابتكار)[14] مساعدة الرئيس الاسبق محمد خاتمي لشؤون البيئة، والكثير من اعوان ومستشاري الرئيس محمد خاتمي من امثال (سعيد حجاريان) مهندس الإصلاحات، بالإضافة الى محمد رضا خاتمي شقيق محمد خاتمي، ولقد شكل هذا التحالف جماعة فرعية جديدة ومهمة داخل التيار الرئيس للتيار الاسلامي، اطلق عليه(حزب المشاركة الاسلامي الايراني) ونتيجة لانفتاح هذا الحزب على كل القوى صاحبة التوجهات الاصلاحية يشار اليه بعبارة (اليسار الحديث)[15].

اشكالية النظام السياسي في ايران في وجهة نظر الاصلاحين

النظام السياسي الايراني، نظام معقد وله سمات تختلف عن كل النظم(الجمهورية) في العالم، حيث لا تتركز السلطة في ايدي شخصيات ومؤسسات منتخبة، مثل الرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، وانما تتحكم فيها ايضا شخصيات ومؤسسات غير منتخبة بشكل مباشر من قبل الشعب في مقدمتها المرشد الاعلى والمؤسسات التابعة له، وفي هذا السياق لا يمكن تناول سلطات الرئيس الايراني في مجال صنع وتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية، الا في اطار دور المرشد الاعلى والسلطات الممنوحة له ،التي تجعل تأثيره طاغيا وقراره مطلق على المستويين الداخلي والخارجي، مع الاخذ في الاعتبار ان هناك ادوار متفاوته التأثير تلعبها مؤسسات اخرى في مجال صنع القرار في السياسات الداخلية والخارجية[16].

اولا: رؤية الاصلاحيين لرئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية وعلاقته بالمرشد الاعلى:

المرشد الاعلى صاحب التأثير الاكبر في النظام السياسي الايراني، ان فرادة الفلسفة السياسية والدستورية، التي اعتمد عليها النظام السياسي الايراني في وضع مخطط دستوري للجمهورية الاسلامية الايرانية، انعكس على قراءة المؤسسات السياسية وهيكليتها، بالاضافة الى عدد هذه المؤسسات والعلاقة بينهما وجعل الدستور الايراني الايمان ب(ولاية الفقيه) من الركائز الاساسية للجمهورية الاسلامية ولا يستقيم نظامها الا بها، ولا يكتسب شرعيته الا باعمالها على ما تقدم، وبناء عليه يتمتع الولي الفقيه او المرشد الاعلى بوضع شديد التميز والتمدد ايضا، فتعيين السياسيات العامة لنظام الجمهورية الايرانية الاسلامية تتم من قبل الولي الفقيه او القائد او المرشد بنص المادة(107) من الفصل الثامن من الدستور الايراني هو اهم منصب في ايران بعد الثورة، لأنه القائد الاعلى بموجب الدستور الايراني، وما رئيس الجمهورية الا منفذ لسياساته[17].

ومن العوامل التي تؤكد في سلطة المرشد طبيعة علاقته بالقوى الآخرى المؤثرة، خصوصا رئيس الجمهورية والمرشد، فقد كان دور هاشمي رفسنجاني المؤثر في اختيار (علي خامنئي) المرشد الاعلى، وشخصيته القوية وموقعه لدى السيد الخميني بشكل خاص، وفي الثورة بشكل عام، اضافة الى علاقته بـ(علي خامنئي) خامنئي نفسه عبر مرحلة طويلة، وفي مواقع مختلفة، قبل الثورة وبعدها، من العوامل التي جعلته منافسا، ان لم يكن موازيا له في بعض الاوقات خلال فترة توليه رئاسة الجمهورية(1997-1989) وقد قلص ذلك دور المرشد وتأثيره[18].

وفي عهد الرئيس الاسبق محمد خاتمي(2005-1997)، كان وقوف الحرس الثوري الى جانب المرشد الاعلى ضده، وعدم وجود علاقة خاصة بينه وبين على خامئني. من العوامل المهمة التي زادت من تأثير المرشد الاعلى علي خامنئي في مجال السياسة الخارجية، واستطاع بالفعل ان يجهض الكثير من توجهات محمد خاتمي الانفتاحية في هذا الشأن، في حين حرص محمد خاتمي على تعزيز علاقته بالمرشد الاعلى، وكان يأمل ان يصل معه الى مرحلة التحالف الاستراتيجي، وحصل ما عدا انجازاً في اول الأمر، اذ ظهر تعاون بين الرجلين، عندما دفع المرشد الاعلى علي خامنئي الى التصريح علنا في غمرة حملة المتشددين على رئاسة الجمهورية قائلا:((انني اساند واويد سياسات الرئيس محمد خاتمي بنسبة 100%))[19].

ويحرص المرشد الاعلى على ان يضع مواليين له او متفقين معه في التوجهات في المواقع المهمة بالدولة، حتى ولو لم يوافق ذلك رغبة رئيس الجمهورية، على سبيل المثال، فقد رفض محمد خاتمي استمرار على اكبر ولايتي القريب من المرشد على وزارة الخارجية في عام 1997، بعد تولي محمد خاتمي الرئاسة، لكنه اضطر الى تعيين كمال خرازي وزيرا للخارجية، لأنه كان مؤيدا من قبل المرشد الاعلى بشكل عام، فان المرشد الاعلى وبصرف النظر عن الشخص الذي يتولى هذا المصب، هو محرك النظام في ايران الذي يحظى بالاحترام وتحتكم اليه الاطراف المختلفة، ولا يمكن لاي سياسة في الداخل او الخارج ان تحظى بالشرعية من دون موافقته عليها[20].

ثانيا: رؤساء الاصلاح ودورهم السياسي في ايران حتى عام 2005

لقد ابرزت التطورات السياسية عام 1989 والمتمثلة بالغاء منصب رئيس الوزراء واقعا جديدا، وهذا يعني من الناحية الفعلية تركيز السلطات بيد رئيس الجمهورية، وقد تعاقب على رئاسة الجمهورية في ايران(6) رؤساء هم(محمد علي رجائي وعلى خامنئي وهاشمي رفسنجاني، ومحمد خاتمي ومحمود احمدي نجاد وحسن روحاني)[21].

اتسمت رئاسة هاشمي رفسنجاني في عام 1989، والذي مثل الاتجاه المعتدل في السلطة، وقد اتخذ استراتيجية قائمة على محورين الاول هو اعادة اصلاح ما دمرته الحرب، والمحور الثاني هو تقديم المصلحة القومية على المصالح الايدلوجية، والتي كانت تتمتع بالاولوية في سنوات الثورة الاولى، اذا هيمن الجانب الايديولوجي، على السياسة الخارجية الايرانية خلال حقبة وجود السيد الخميني، ولكنه بعد وفاته تبنى هاشمي رفسنجاني سياسة براغماتية اكثر واقعية، بعد ان تسببت المرحلة الاولى في عزلة ايران اقليميا ودوليا عن العالم، ان هاشمي رفسنجاني يمتلك خبرة سياسية عميقة وذلك لترأسه لمجلس الشورى الاسلامي (8) سنوات، فكان على الرئيس هاشمي رفسنجاني تطبيع العلاقات مع دول الجوار، فضلا عن تحسين العلاقات مع الدول الغربية لذا كان هناك تحسين ملحوظ في علاقات ايران الاقليمية والدولية[22].

ومن ثم وصول محمد خاتمي الى رئاسة الجمهورية عام1997، بداية لمرحلة جديدة في سياسة ايران الخارجية، لتبنيه فكرة حوار الحضارات بديلا عن صراع الحضارات، التي عدها فكرة خطيرة وخاطئة، فقد اعتمد على رؤية جديدة على الأسس الدبلوماسية والحوار والعلاقات الدولية المنفرجة والمتكافئة، والتي لا تكون فيها ايران بادئه في اي خصامات او عداوات مالم تهدد في ارادتها ودورها وجوهرها الديني واستقلالها،

فقد سعى محمد خاتمي الى احداث تحول سريع في النظرة الى ايران، فقد دعا الى انفتاح ايران مع الغرب والانتقال من حالة العداء الشديدة الى حالة المودة والمحبة والصداقة[23].

ان فترة رئاسة محمد خاتمي، امتلك فيها التيار الاصلاحي القوة الانتخابية فحين تفوق المحافظين في الهيكل المؤسسي، مما جعل هناك توازن لصالح المحافظين، لان استمرار محمد خاتمي في السلطة وقيامه بتيسير الاعمال اليومية للسلطة التنفيذية في ظل سيطرة المرشد الاعلى على السياسات العامة، يضمن قدرا عن الاستقرار، وينتقد محمد خاتمي بعض قوى التيار الاصلاحي، التي تحاول ابعاد الدين عن الحياة العامة، والتشكيك بالثورة، ويؤكد انه ليس مستعدا للانفصال عن المؤسسة الدينية، وهو بحاجة لصلاحيات المرشد الواسعة لاجراء اصلاحاته، كما ان المرشد من جهته مع مرجعيته الدينية والدستورية بحاجة الى شعبية محمد خاتمي لتمرير قراراته، وهو لا يستطيع تجاهل مطالب قطاعات واسعة من الشعب بالتغيير[24].

ودخل الاصلاحيون معركة التعديلات الدستور بطريقة سليمة للحد من سلطات القائد الاعلى في ظل قيم ولاية الفقيه وما يتمتع من سلطات واسعة في مؤسسات النظام السياسي الايراني، في السادس والعشرون من ايلول 2002، قدم الاصلاحيون لمجلس الشورى لائحتين لتعديل الدستور، تتضمن الاولى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية، اذ تنتقل سلطات تنظيم العلاقة بين السلطات من القائد لرئيس الجمهورية عن طريق قيام الاخير بتشكيل لجنة لتحديد الخروقات التي تحدث للدستور، بسبب هذا التركيز للسلطة في يد القائد، اما اللائحة الثانية: فتتضمن اقتراحاً بتعديل النظام الانتخابي، اذ تمنع تدخل مجلس صيانة الدستور في ابعاد مرشحي معنيين للانتخابات، بسبب توجهاتهم السياسية، وقد اعدَّ المحافظون اللائحتين ، بمثابة محاولة لنزع سلطتهم التي يتمتعون بها عبر سيطرتهم على المؤسسات القابضة على النظام السياسي، ونتيجة لتصعيد المحافظين عن طريق شن حملة شاملة على الرئيس محمد خاتمي والتيار الاصلاحي، واصدار القضاء الذي يسيطر عليه المحافظون احكاماً ضد بعض رموز الاصلاحيين مثل عباس عبد عضو المجلس السياسي ل (جبهة المشاركة)[25].

يرى الاصلاحيون ان تمركز السلطة في يد شخص دون وجود مؤسسة رقابية امراً مخالفاً لدور الشعب، وخطر حقيقي سواء كان هذا الشخص عادلاً ام لم يكن، ولتجنب ذلك يرون ضرورة وجود مؤسسة

رقابية مستقلة من خارج دائر السلطة، تؤدي الى خلق حكومة انسانية مبنية على الحقوق والواجبات البشرية المستقلة للشعب[26].

واقع النظام السياسي بعد عودة الاصلاحيين

ممكن ان نلاحظ الفرق في اداء التيارين (المحافظ- الاصلاحي)، من خلال اعتماد طريقة معينة في الاصلاح فسياسات المحافظين في مجال الاصلاح تختلف عن سياسات الاصلاحيين من حجم الاصلاح وحدوده، اذ ان ترتيب الموضوعات التي يطالها الاصلاح بحسب الاولوية، فالمحافظين عبر هذه المرحلة سيعون بصدد اعتماد النموذج الصيني، كبرنامج سياسي قائم على تشدد داخلي مقابل انفتاح اقتصادي وسياسي على الخارج، فيما ترى اوساط اخرى ان الاصلاحيين بصدد اعتماد النموذج الماليزي الذي يجمع بين ديمقراطية متسامحة وازدهار اقتصادي[27].

لقد ظل المحافظون يرفضون التقسيمات الحزينة منذ عام 1997، التي يعتبرونها (بدعة غريبة)، غير انهم اضطروا في نهاية المطاف الى ان يختاروا لأنفسهم مصطلح (الاصوليين) تميزا عن منافسيهم الاصلاحيين في خطوة ارادوا منها اضفاء الشرعية الدينية على حركتهم من جهة، ونزع هذه الشرعية من الاصلاحيين من جهة اخرى، وبعد التطورات التي رافقت الازمة الانتخابية عام 2009، والتي اظهرت انقسامات واضحة داخل هذا التيار سواء في المؤسسة الدينية او السياسية او العسكرية، وتحديدا قوات الحرس الثوري وقوات التعبئة الشعبية (البسيج) اذ ظهرت طبقة جديدة من داخل المحافظون الاصوليون، وظهرت تحديد منذ انتخاب الرئيس محمود احمدي نجاد عام 2005، والتي عرفت بـ(المحافظين الجدد)، التي رسم اصولها الفكرية ممثل مؤسسة الحرس الثوري وممثل المؤسسة الشعبية(الباسيج)، ويقودها فكراً المرجع أية الله تقي مصباح اليزدي وكانت لدي هذا التيار رغبة واضحة في تشكيل تنظيم سياسي جديد يكون العمود الفقري للأصوليين الجدد او المحافظين الجدد، اما الاصلاحيون فقد تمكنوا من خلق شخصيات معارضة مؤمنة بالثورة والقيم الاسلامية، مثل مير حسين موسوي وهاشمي رفسنجاني وهي تؤمن بالنظام السياسي، وهذا ما سيدفع الى تعزيز قوة النظام السياسي في الجمهورية الاسلامية الايرانية من جهة، وتجديد الحركة الاصلاحية واعادة الروح الشعبية لها من جهة اخرى وبالنتيجة وصول الاصلاحيون الجدد الى السلطة في الانتخابات الرئاسية بدورتها الحادي عشر في عام 2013[28].

جاءت الدورة الحادية عشر في الانتخابات الرئاسة الايرانية، لانتخاب رئيس جديد للجمهورية الاسلامية، ليشغل مكان الرئيس المنتهية ولايته محمود احمدي نجاد، وتاتي هذه الجولة الجديدة الواسعة، والتي توجت بحملة من الاعتقالات الواسعة، والحجز على زعماء المعارضة او ما يعرف (الحركة الخضراء) والتي قادها مير حسن موسوي ومهدي كروبي، وتأتي هذه الدورة الجديدة في ظل الخلافات داخل المعسكر المحافظ[29].

وتقدم (8) مرشحون الى منصب رئاسة الجمهورية الاسلامية، وكان من ضمن هؤلاء الثمانية حسن روحاني رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية، وكان كبير المفاوضين الثوريين اثناء فترة الرئيس الاسبق محمد خاتمي الاسبق وهو عضو سابق حول الملف النووي الايراني، والمرشح المعتدل والاقرب للتيار الاصلاحي، وبينما كان حسن روحاني يمثل الجناح المعتدل من المحافظين المعتدلين والاصلاحيين المعتدلين، تم تشكيل لجنة استشارية للتحالف مع المرشح محمد رضا عارف، الذي يمثل التيار الاصلاحي، وربط هذا التحالف بين الرئيسين الاسبقين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، مع السيد حسن الخميني حفيد السيد الخميني ، وتكونت هذه اللجنة من ممثلين عن المرشحين حسن روحاني ومحمد رضا عارف بالاضافة الى ممثلين عن هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي والسيد حسن الخميني، وكان عمل اللجنة لاختيار احد المرشحين، وقال محمد رضا عارف: ((ساخضع لقرارهم)) وجاء قرار اللجنة على اختيار حسن روحاني ليكون المرشح عن التيار الاصلاحي، لمواجهة خمس مرشحين محافظين منهم مقربان من المرشد الاعلى، وطرأت تغييرات على الجناح المحافظ، مع اعلان غلام على حداد المرشح من قبل التيار المحافظ الانسحاب من سباق الانتخابات ، وقال في بيان على وكالة مهر الايرانية ((اعلن انسحابي من السباق الرئاسي لتشجيع فوز المحافظين)) وكان هذه الخطوة من المحافظين ردا على تقليص المرشحين من قبل المعسكر الاصلاحي))[30].

وطالب الرئيس الاسبق محمد خاتمي، التصويت ل(حسن روحاني) في الانتخابات وقال:((ادعوا الجميع وخصوصا الاصلاحيين، وكل الذين يريدون عظمة امتنا الى المشاركة في الانتخابات والتصويت للشيخ حسن روحاني، وساصوت لاخي العزيز حسن روحاني))، وجاء هذا الاعلان بعد انسحاب المرشح الاصلاحي محمد رضا عارف من السباق الرئاسي، وحصل حسن روحاني بغالبية 50,6% من الاصوات من الدورة الاولى، وبتقدم واضح جدا بحصوله على 18,6 مليون صوت من(36) مليون صوت، وهكذا اخذ(50) مليون ناخب ايراني الفرصة لتغيير حكم الرئيس السباق محمود احمدي نجاد، الذي استمر لثمان

سنوات في استعداء الغرب، وكان سب تزايد الدعم (حسن روحاني) في اللحظة الاخيرة جاء بعد انسحاب محمد رضا عارف كما ذكرنا سابقا[31].

وكان المرشد الاعلى دور مهم في نجاح هذه الانتخابات، فقد دعا الشعب الى التصويت في الانتخابات لاجل ايران، وكانت هذه المرة الاولى التي يخاطب فيها الشعب بهذه الطريقة، بسبب الظروف التي مرت بالانتخابات التي فاز فيها محمود احمدي نجاد بالدورة الثانية، وادت الى تظاهرات كبيرة ضد فوز حمد احمدي نجاد، وطالبت بالاصلاح وكذلك ثورات الربيع العربي والتي القت بظلالها على ازمة الانتخابات الايرانية، مما جعل المرشد الاعلى يدعو الشعب الايراني الى المشاركة الفعالة والكبيرة في الانتخابات، خوفا من عدم المشاركة الجماهيرية كردة فعل على نتائج الانتخابات السابقة، لذا وجه المرشد الاعلى خطابه للشعب فاستجاب الشعب وحقق انتصارا ملحميا، كما نجح حسن روحاني في تشكيل خطاب جديد في المناخ السياسي والاجتماعي في ايران ، بعبارة ذكية مخاطبا رئيس بلدية طهران محمد باقر قالبياق المرشح للرئاسة في الدورة نفسها، قائلا:((انا رجل قانون ولست رجلا عسكرياً))، وحتى على المستوى الاقتصادي، وفي اول رسالة تلفزيونية وجهها للايرانيين عقب فوزه، شدد حسن روحاني، انه سيفي بالتعهدات التي قطعها، واشار الى انه سيبذل قصار جهده في سبيل ذلك، ويرى مراقبون ان فوز حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية سيسمح بعودة المعتدلين والاصلاحيين الى الساحة السياسية بعد ان خضعوا منذسنين عدة لضغوط غير مسبوقة، واوضح (امير محبسيان) المحلل المقرب من المحافظين لوكالة لفرانس برس الصحفية:((ان عملية اختفاء الاصلاحيين من النظام السياسي توقفت جزئيا مع الفوز الجلي الذي حققه روحاني))، ويدين الاخير بفوزه للاصلاحي محمد رضا عارف ودعم الرئيس الاسبق محمد خاتمي، كما اقترب حسن روحاني من الرئيس الاسبق المعتدل هاشمي رفسنجاني، وقال ترتيا فارسي رئيس المجلس الوطني الايراني الامريكي مقره في وشنطن :((فيما يمسك المحافظون بالمؤسسات الرئيسة في البلاد اثبت الاصلاحيون والمعتدلون انهم مازالوا قادرين على القيام بدورهم بالاعتماد على مناصرتهم في المجتمع))، وكان وصول حسن روحاني الى ثاني اعلى منصب في ايران عن طريق الانتخاب ومن صميم رغبة عامة واسعة النطاق، واكد حسن روحاني ان سياسية الحكومة الحادية عشرة هو الحركة في مسار الاعتدال، وقال حسن روحاني: ((بالتأكيد ستفيد هذه الحكومة من تجارب وانجازات المسؤولين والافراد المخلصين في الحكومات التي سبقتها))[32].

حسن روحاني رئيسا للجمهورية الاسلامية الايرانية.

يعرف عن الرئيس الايراني الجديد حسن روحاني، بأنه يمتلك شخصية واقعية ومعتدلة، ليتولى السلطة بعد مروره (8) سنوات هي فترة تولى محمود احمد نجاد للحكم، والتي تم خلالها سلسلة من المشاكل، وعلى رأسها الازمة المتفاقمة بالبرنامج النووي، حيث غير الرئيس السابق محمود احمدي نجاد النهج الايراني الاسترضائي جبال الغرب، الذي تم انتهاجه في عهد الرئيس الاصلاحي الاسبق محمد خاتمي.

أكدّ الرئيس الايراني الجديد، انه سيكون، منسجماً مع توجيهات المرشد الاعلى، وان حكومته ستكون غير حزبية ومتكونة من شخصيات معتدلة، مؤكد على المزيد من الحرية في صفوف الشباب قائلا:((ينبغي عدم فرض قيود كثيرة وان شعبنا يحترم من تلقاء نفسه الاخلاق والقواعد السياسية والاسلامية)) ،وكذلك عدم التشديد على وسائل الاعلام كونه يستمد شرعيته من تصويت الناخبين[33].

ومن ابرز التحديات الداخلية التي واجهها الرئيس حسن روحاني، هي مطالبة الاصلاحيين بالافراج عن مير حسين موسوي ومهدي كروبي، اللذين نددا بالعملية الانتخابية ووصفوها بالمزورة ودعا انصارهما الى النزول للشارع بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة عام 2009، ومنذ العام 2011، وهم قيد الاقامة الجبرية، ويرى الكاتب الايراني محمد صالح صدقيات، ان الرئيس الايراني حسن روحاني انه يعتمد على الاصلاحيين من اصحاب الخبرات، ولكن ليس الذين كانوا ضالعين في احداث2009، وكان البرنامج الانتخابي للرئيس حسن الروحاني الذي دعا اليه في الانتخابات الرئاسة، قد ركز على تحسين الواقع الاقتصادي ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة، ودعم قطاع الصناعة والمنتوج المحلي، كما دعا الى ضرورة العودة الى الحوار مع الغرب واصلاح الاعلام، واطلاق سراح المسجونين السياسيين، فضلا عن اصلاح السياسية الداخلية[34].

يعد الرئيس الايراني حسن روحاني، واحدا من الشخصيات المهمة في ايران، فقد تقلد العديد من المناصب، الذي جعلته يمتلك ذلك التراكم من الخبرة في القيادة والسياسية، وقد شارك في تنظيم الجيش الايراني مع انتصار الثورة الاسلامية في نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، وفي عام 1980 انتخب عضوا في مجلس الشورى الاسلامي، وتولى عضوية البرلمان الايراني لخمس دورات متتالية من عام 1980 ولغاية 2000م، وكذلك تولى منصب نائب رئيس المجلس لولايتين، كما انه ترأس لجنة الدفاع ولجنة السياسية الخارجية، فضلا عن لجنة الرقابة على الجهاز الاعلامي الوطني لمرحلة ما بين عامي 1980-1983، واثناء الحرب العراقية- الايرانية، تولى حسن روحاني مناصب عدة منها قيادة قوات الدفاع الجوي،و قد شغل

امين عام المجلس الاعلى للامن القومي لمدة(16) سنة بين 1989 ولغاية 2005، بعد ان كان ممثل لقائد الثورة الاسلامية في هذا المجلس، كما عين مستشارا للرئيسيين الأسبقين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي للامن القومي لمدة(13) سنة، وفي عام 1991 عين رئيسا للجنة السياسية والدفاع والامن في مجمع تشخيص مصلحة النظام ، وفي عام 2000م انتخب حسن روحاني ممثلا لمحافظة سمنان من مجلس الخبراء، وفي عام2003، تولى حسن روحاني مسؤولية الملف النووي، وعندما تولى الرئيس السابق(محمود احمدي نجاد) مقاليد الرئاسة في ايران، استقال حسن روحاني من منصبه كأمين عام للمجلس الاعلى للأمن القومي، ولذلك فان تلك المسيرة الطويلة في العمل القيادي، لذلك لقب ب(شيخ الدبلوماسية)[35]

عندما استلم المنصب الرئاسي، اصبحت مؤشرات تعديل المسار السياسي، قد برز في الافق، وتمثلت في تعيين محمد جواد ظريف كوزيرا للخارجية، وكان محمد جواد ظريف قد شغل منصب وزير الشؤون الخارجية، فضلا على انه كان الممثل الدائم لدعم الامم المتحدة[36].

وطلب الرئيس حسن روحاني من المجتمع الدولي الاعتراف بحقوق ايران ليحصل في المقابل على تعاون مناسب، وذكر: ((ان الذين يحترمون الديمقراطية ومبادئ التعامل والحوار الحر المبني على الحق عليهم ان يتحدثوا مع ايران من الان فصاعدا بأسلوب مناسب ليتلقوا رداً مناسباً وان يعملوا على النهوض بمستوى السلام والأمن والتنمية من المنطقة والعالم، عبر تعزيز العلاقات))[37].

ان الرئيس الايراني، مد اليد الى الولايات المتحدة الامريكية، في الوقت الذي يريد فيه الغرب ان يعزز الروابط مع الدول المعزولة، وهنا تقصد(ايران)، ونشرت صحيفة التليغراف موضوعا عن العلاقات الايرانية الفرنسية، وقالت فيها :((ان اعلان رئيس الولايات المتحدة الامريكية باراك اوباما عن وجود رسائل متبادلة مع حسن روحاني من اجل ايجاد حل سلمي وسريع مع ايران فيما يتعلق بأزمة البرنامج النووي))[38].

وفي مقابلة تلفزيونية مع حسن روحاني لبرنامج (60 دقيقة) الذي يبث من قبل (سي بي سي) المحطة الامريكية، صرح ان شعار (الموت لامريكا) لا يتعدى كونه شعار بعيد عن اعلان الحرب ضد الشعب الامريكي، مضيفاً ان السياسة الامريكية المتشددة كانت ضد مصلحة الشعب الايراني، وهذا لابد ان يشكل ردة فعل لدى الشعب، واشار الى الدور المساند للولايات المتحدة الامريكية مع انتفاضة الايراني ضد محمد رضا شاه[39].

طبيعة العلاقات الايرانية– الغربية في ضوء البرنامج النووي بعد تولي حسن الرئاسة

شكل البرنامج النووي مصدر قلق وتوتر كبير في العلاقات الايرانية– الغربية، بشكل عام والامريكية بشكل خاص، ويمكن القول ان ازمة ايران النووية قد بدأت في عام 2002، عندما كشف عن وجود محطة لتخصيب اليورانيوم، لكن الازمة اخذت مجرى آخر مع اقتراب تولى الرئيس السابق محمود احمد نجاد مهام عمله في ايران عام2005، وقبل تشرين الاول عام 2010، كانت السياسية الايرانية تسير في دائرة مغلق في ظلل خيار واحد هو الوصول الى مجلس الامن، بوصف ايران دولة خارجه عن النظام الدولي في هذا المجال، كانت النتيجة هي اصدار القرار المرقم(1696) في تموز عام 2006،بسبب تجاهل ايران لتلك المطالب الدولية، وتضمن القرار ان تعلق ايران انشطتها النووية، فضلا عن فرض حظر دولي حول نقل التنكولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ لها، وسبب عدم التزام ايران بهذا القرار إصدر مجلس الامن قرارا المرقم(1737) ، وبعدها اصدر مجلس الامن عام 2010 قراره المرقم (1929) والذي كان يتضمن مجموعة من العقوبات الجديدة على ايران ، وكان الغاية من وراء ذلك، تحقيق غايتين جوهرتين هما:–

1– محاولة عزل ايران دوليا ومحاولة اشعارها ان القوى الكبرى تمانع المساعي النووية الايرانية.

2– محاولة ايجاد بيئة قانونية للازمة للدول والمنظمات الدولية والاقليمية، حتى تاخذ اجراءات ضد ايران بشكل احادي[40]

وكان الاتحاد الاوربي فقد فرض عقوبات خاصة على ايران، انها فرضت حظراً على تجارة المعدات التي يمكن ان تستخدم في تخصيب اليورانيوم، فضلاً عن تجميد الاموال الايرانية المملوكة لافراد ومنظمات، التي يعتقد بانهم ذات صلة بتطوير البرنامج النووي الايراني، وكذلك منع الاتحاد الاوربي من دخول الايرانيين الى دول الاعضاء في الاتحاد الاوربي، فقد جمد الاتحاد الاوربي في كانون الثاني عام 2010، اموالاً مملوكة للبنك المركزي الايراني، وكذلك فرض حظراً على التعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن ومنها الذهب، وفي تموز عام 2013، امتدت العقوبات الامريكية على ايران لتشمل قطاع النفط البتروكميائيات، وكذلك شملت قطاع الشحن، وقد وضعت الولايات المتحدة الامريكية عدد من الشركات الدولية التي يديرها زعماء ايرانيون في قائمتها السوداء، وكذلك قامت كل من كوريا الجنوبية واليابان بفرض عقوبات على ايران تتعلق بالقطاع المصرفي وقطاع الطاقة[41].

وعندما تولى حسن روحاني منصب الرئاسة، فقد دار الحديث عن تلك التوجهات السياسية الايرانية داخليا وخارجيا، واهمها حول الملف النووي الايراني والعقوبات التي فرضت على ايران بسبب الملف النووي الايراني، فيمكن القول انها مرحلة جديدة في ايران من الاعتدال، وقد دعا حسن روحاني الى التعامل بشكل واضح مع القوى الغربية حول الملف النووي الايراني، واكد على ان الدبلوماسية هي الطريق الوحيد لحل هذه الازمة وتوجت هذه الافكار والخطابات للرئيس الايراني المعتدل حسن روحاني بموافقة القيادة الايرانية في 24 تشرين الثاني عام 2013 على تلك الاتفاقية الموقعة مع مجموعة الدول(1+5) التي تشمل دول دائمة العضوية من مجلس الامن + وتشمل البنود الرئيسة في الاتفاق الذي برم من فينا في السنة نفسها.

1. تقييد البرنامج النووي الايراني على المدى الطويل مع وضع حد لتخصيب اليورانيوم لا يتجاوز عتبة 3,67%.
2. تحويل مفاعل فوردو وهو المنشأ الرئيسي لتخصيب اليورانيوم الى مركز الابحاث الفيزياء والتكنولوجيا النووية.
3. خفض عدد اجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين الى 5060 جهاز.
4. السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع الايرانية المشتبه بها، ويشمل ذلك مواقع عسكرية تم الوصول اليها بالتنسيق مع الحكومة الايرانية.
5. حظر استيراد اجزاء يمكن استخدامها في برنامج ايران للصواريخ البالتسية لمدة(8) سنوات.
6. الاتفاق يسمح باعادة فرض العقوبات خلال (65) يوما اذا لم تلتز طهران بالاتفاق وستحصل ايران في المقابل على:-

1. رفع العقوبات الدولية المفروضة بشكل تدريجي.
2. ستتمكن ايران من معاودة تصدير النفط بكل طاقتها الانتاجية.
3. تنص الاتفاق ايضا على التعاون بين الدول الكبرى وايران في مجالات الطاقة والتكنولوجيا.

ودخلت اتفاقية حيز التنفيذ في 20 كانون الثاني عام 2014، ولقي هذا الاتفاق ترحيب وتأييد على المستوى المحلي وعلى المستوى الاقليمي وعلى المستوى الدولي، وصرح حسن روحاني سيفتح:((سيفتح افاقاً عندما تحل هذه الازمة))[42].

وقام الرئيس الايراني حسن روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف في كانون الثاني 2016 باجراء محادثات مع وزير الخارجية الفرنسية لوران فابيوس ووزير الاقتصاد الفرنسي (ايما نوئيل) فضلا عن رجال فرنسيين، تمخضت هذه الزيارة بالنتيجة عن ابرام عدة اتفاقيات مع شركات فرنسية ابرز ما (ابربص وبيجو) واشار المختصون بهذا الشأن الى ان ما يضاعف من اهمية هذه المحادثات، بوصفها قد انت بعد تنفيذ الاتفاق النووي في إطار خارطة الطريق التي يبحثها الرئيس الايراني للتعاون مع هذه الدول الاوروبية، ان كان على المستوى المتوسط ام المستوى البعيد. فان الرئيس الايراني حسن روحاني وافكاره لا يمكن ان تحقق ثمارها بدون تاييد وثقة المرشد الاعلى، بالرغم من اعتدالها وواقعيتها، وبذلك فان القرار الاخير يرتبط بذلك التأييد من المرشد الاعلى، ولهذا فان الرئيس المعتدل حسن روحاني كاسلافه ليس له صلاحيات مطلقة وبالتالي ضيق مساحة حرية اتحاذ القرار، لعدم قدرته على تجاوز ولاية الفقيه[43].

واكد الرئيس حسن روحاني ان سياسته الخارجية حريصة على ايجاد اجواء مبنية على الاحترام المتبادل، والعمل على تطوير العلاقات مع المؤسسات الاوربية ومعالجة حالات سؤ الفهم وايجاد اجواء جديدة من التعاطى والفهم المشترك المبني على اساس الاحترام المتبادل[44].

زارة الرئيس الصيني في الثالث والعشرين كانون الثاني عام 2016 ايران في زيارة تعتبر الاولى بعد(14) سنة على اخر زيارة قام بها الرئيس الصيني السابق، وعن طريق تتبع تلك التركيبة للوفد الصيني السياسية والاقتصادية والتجارية، يمكن ان استشفاف تلك الرغبة الصينية في التعاون مع الجانب الايراني على مختلف الاصعدة، وشدد الرئيس الايراني حسن روحاني على اهمية تنمية وتعزيز التعاون بين البلدين، وتمخضت هذه الزيارة بتوقيع(17) وثيقة تعاون بين الطرفين وفي مجالات عدة، وكانت هذه الزيارات في مضمونها ومحملها تهدف الى تقوية العلاقات بين ايران وهذه الدول ومحاولة لفك طوق تلك العزلة الدولية، التي قد تم فرضها من قبل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وذلك بنتهاج سياسة خارجية اساسها المرونة والابتعاد عن التشنج والتشدد، والوصول الى تحقيق الاهداف باستخدام اسلوب خطوة خطوة، وهذا ما قام به هذا الرئيس الايراني الذي تميز بالاعتدال والحكنة الدبلوماسية هو ووزير خارجيته محمد جواد ظريف، وذلك كله لايمكن ان يحصل في ظل نظام يكون للمرشد الاعلى كلمة الفصل بدون التأييد[45].

الخاتمة:

استطاع التيار الاصلاحي اعادة وجوده الى الساحة السياسية بدخوله الانتخابات الاخيرة، التي اعادت السلطة للإصلاحيين برئاسة حسن روحاني عن طريق الانتخابات التي سجل الشعب حضوره، واثبت حضوره مرة اخرى، ان النظام السياسي في ايران مصمم على التقدم الى الامام للوصول الى اعلى مراتب الديمقراطية عبر التداول السلمي للسلطة، والحفاظ على الروح الاسلامية في جسد الجمهورية عن طريق منصب الولي الفقيه، ويبدو ان السياسية الايرانية تتجه على المستويين الداخلي والخارجي نحو الانفتاح في محاولة لتحقيق الضغوط الدولية من الناحية الاقتصادية، ولاجل التوصل الى حل فيما يخص الملف النووي الايراني، الذي تعثر في رئاسة محمود احمدي نجاد، اضافة الى الاوضاع المضطربة اقليميا وخصوصا سوريا، التي صارت من الملفات المهمة التي واجهها الرئيس الجديد حسن روحاني، وبهذا فان السلطة في الجمهورية الاسلامية الايرانية هي سلطة ديمقراطية مرنه وغير محتكرة من تيار معين او جماعة سياسية معينة، اضافة الى الدور المهم الذي يلعبه الشعب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام، ولا ننسى الدور الاساس الذي يؤديه الولي الفقيه عن طريق سلطته، للمحافظة على روح النظام السياسي، وديمومية.

ومن ما تم ذكره سالفا يمكن ان نستشف حقيقة الرئيس الإيراني المعتدل حسن روجاني بانه يحمل رؤى وافكار نحو سياسة تتسم بانها(مرنة بعيدة عن التشدد في تفاعلاتها مع العالم بشكل عام والغرب بشكل خاص وبالذات مع الولايات المتحدة الامريكية)، وهذا ما تم رصده في تلك المفاوضات النووية بين ايران ومجموعة الدول(1+5) من اجل رفع او تقليل تلك العقوبات المفروضة عليها، والتي سببت ازمات اقتصادية لإيران.

المصادر والهوامش

[1] حسن علي مكطوف طاهر الاسدي، تداول السلطة بين الاصلاحيين والمحافظين في جمهورية ايران الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية قسم(النظم السياسية والسياسات العامة جامعة المستنصرية،2014، ص141

[2] هاشم، رفسنجاني:- قائد ديني وسياسي ورئيس جمهورية ايران(1977-1989) ولد في مدينة رفسنجاني بمقاطعة كرمان، وتعلم في مدرسة دينية محلية واكمل تعليمه في معهد قم الديني، وتتلمذ على يد الامام الخميني رفض حوالي(3) سنوات في السجن(1977-1975) لنشاطه السياسي ضد الشاه. **رفسنجاني، حياتي، تعريب دلال عباس، اشراف محسن رفسنجاني، مراجعة النص العربي هاشمي رفسنجاني، الطبعة الاولى، دار الساقي، بيروت، 2005، ص49.**

[3] وداد جابر غازي، التجربة الاصلاحين في ايران(1997-2005) في عهد الرئيس الاسبق محمد خاتمي (أنموذجا)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(43)، الجامعة المستنصرية، 2013، ص1-1.

[4] علي خامئني: ولد يوم 17 نيسان 1939 في مدينة مشهد المقدسة من عائلة فقيرة ودرس الفقه والاصول في مدينة قم، وتتلمذ على يد مراجع عظام كالسيد البروجردي والسيد الخميني ومرتضى الحائري، وبعد اكثر من(15) سنة من الكفاح والجهاد والمقاومة في القضاء على نظام الشاه وتولى مناصب هما تأسيس الحزب الجمهوري الاسلامي ورئيس الجمهورية الاسلامية في ايران 1981-1989 وبرحيل الامام الخميني تمت مبايعته من اجل ان يكون المرشد الاعلى في ايران، ولا يزال يشغل هذا المنصب. **علي البغدادي، رجال حول الامام الخميني، المركز الثقافي للدراسات الاسلامية، بغداد، 2010، ص29.**

[5] مهدي كروبي: ولد حجة الاسلام مهدي كروبي في عام 1937 في احدى قرى مدينة اليكودرز في مقاطعة كردستان بدا نشاطه السياسي عام 1962 مع السيد الخميني ضد الشاه وسجن بين عامي 1972 و1967 واصبح عضواً في لجان الثورة الاسلامية الايرانية، وعضوا في مجلس الشورى الاسلامي عام 1980 وتولى رئاسة البرلمان طيلة حكم الرئيس محمد خاتمي ويعد هو من الإصلاحيين ورشحه نفسه للانتخابات لرئاسية 2005 لكنة هزم امام الرئيس السابق محمود احمد نجاد **شاكر كسرائي، ايران الاحزاب والشخصيات السياسية(1990-2012)، الطبعة الاولى، بيروت، 2014، ص276-278.**

[6] احمد مجيد عبدالله، القياسات من الاحزاب السياسية المؤثر في نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية- رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص38.

[7] منظمة مجاهدي الثورة الاسلامية:- تأسست عام 1980 وهي احدى المنظمات السائدة على نهج حظ الامام، وهي تاسست من دمج سبع جماعات . **شاكر كسرائي، المصدر السا بق، الطبعة الاولى، بيروت، 2014، ص95.**

[8] حسين علي مكطوف طاهر الاسدي، المصدر السابق، ص145.

[9] مكتب تعزيز الوحدة: هي اتحاد الجمعيات الاسلامية للطلبة وهي مناصرة للرئيس الاسبق محمد خانمي، وحصل هذا الاتحاد على رخصة للتجمع والتظاهر بمناسبات مختلفة وكانت تندد باحتكار السلطة من جانب المحافظين وتدعو الى تقاسم السلطة بين الاصلاحيين والمحافظين . **شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص97.**

[10] احمد عبد المجيد عبدالله، المصدر السابق، ص288.

[11] فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في ايران، الطبعة الاولى، بيروت، 2012، ص178.

[12] نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية- الايرانية،مركز درات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص168-169.

[13] احمد عبد المجيد عبدالله، المصدر السابق، ص29.

[14] معصومة ابتكار: هي نائبة للرئيس حسن روحاني ومكلفة بشؤون البيئة لتصبح ثانية امراة في الحكومة الايرانية، ولدت عام 1960 من عائلة متوسطة، ولديها شهادة دكتوراه في علم المناعة من جامعة تربية مدرس في عام 1995 ولها تاريخ وطني في ايران. **شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص133-135.**

[15] وبلفرد يوحنا من يحكم ايران، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2003، ص23.

[16] شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس حسن روحاني حدود التاثير واهم الملامح، العدد(191) دراسات استراتيجية، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014،ص20.

[17] دستور الجمهورية الاسلامية في ايران، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، البطعة الاولى، 2010، ص74-75.

[18] شحاته محمد ناصر، المصدر السابق، ص20.

[19] غسان بن جدو، ايران الى اين، العدد(245)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، 2000، ص8.

[20] شحاته محمد ناصر، المصدر السابق، ص22.

[21] علي حسين مكطوف طاهر الاسدي، المصدر السابق، ص184.

[22] عبد الامير محسن جبار الاسدي، ايران في عهد الرئيس حسن روحاني تكامل ادوار، العدد(25)، المجلة السياسية والدولية، تلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2014، ص1.

[23] المصدر نفسه، ص2.

[24] منال محمد احمد، ايران من الداخل تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية، القاهرة، 2008، ص274.

[25] جبهة المشاركة: هو من اهم الاحزاب السياسية داخل الجمهورية الاسلامية تأسست عام 1998، بجهود الطلبة المسلمين السائرين على خط الامام، ويحمل الحزب فكرا تحريا، ويقترب في السياسات والاباء العقائدية من اراء، المفكر على شريعتي وهو يعد كمنتوج لحكمه محمد خاتمي. **شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص91.**

[26] رحمن عبد الحسين ظاهر، دور الولي الفقيه في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، اطروحة دكتوراه فلسفة، غير منشورة، كلية العلوم السياسية(فرع الدراسات الدولية)، الجامعة المستنصرية، 2017، ص52.

[27] المصدر نفسه، ص53.

[28] حسين علي مكطوف طاهر الاسدي، المصدر السابق، ص217.

[29] الصباح الجديد، جريدة،(العراق) العدد(2593) في 13/ حزيران/ 2013، ص12.

[30] علي بدراهم،(جريدة)، الشرق الاوسط، العدد 12614، 11/حزيران/ 2013، ص5، من الانترنت

[31] رحمن عبد الحسين ظاهر، المصدر السابق، ص53.

[32] حسين علي مكطوف طاهر الاسدي، المصدر السابق، ص222.

[33] عبد الامير محسن جبار الاسدي، المصدر السابق، ص5.

[34] صادق حنتوش ناصر، السياسية الخارجية الايرانية (1979-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013، ص175.

[35] انوار اسماعيل خليل، دور الرئيس حسن روحاني في تغيير الخطاب السياسي الخارجي الايراني تجاه الغرب، العدد، (64-65)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2016، ص434.

[36] المصدر نفسه، ص436.

[37] علي حسين مكطوف طاهر الاسدي، المصدر السابق، ص225.

[38] عبد الامير محسن جبار الاسدي، المصدر السابق، ص6.

[39] انوار اسماعيل خليل، المصدر السابق، ص442.

[40] المصدر نفسه، ص440.

[41] سؤال وجواب في نظام العقوبات على ايران، مقال منشور بتاريخ 2014/4/22، ص453، موقع الانترنت.

[42] انوار اسماعيل خليل، المصدر السابق، ص445.

[43] المصدر نفسه، ص448.

[44] صادق حنتوش ناصر، المصدر السابق، ص176.

[45] انوار اسماعيل خليل، المصدر السابق، ص447.

الحركة النسوية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية 1979 وبعدها

(دراسة في الأهداف والمعوقات)

Iranian Feminist Movement Before and After 1979 Islamic -Revolution (Study on Goals and Constraints)

أستاذ مساعد دكتور. فاتن محمد رزاق

كلية العلوم السياسية

الجامعة المستنصرية/العراق

Assistant Professor Dr. Fatin Mohammed Razak
Faculty of Political Science
University of Mustansiriya / Iraq

الملخص :

لم تختلف الحركة النسوية الإيرانية عن غيرها من الحركات النسوية الغربية وغير الغربية من حيث الأهداف والأفكار، فقد عبرت عن رفضها للواقع الملموس بالتنظيمات والجمعيات النسوية والصحف أو التظاهرات السلمية لتتخذ شكل الممارسة العملية أو من خلال الرفض الفكري وبالأطروحات الفكرية الداعمة لحقوق المرأة السياسية وغير السياسية.

لقد اتخذت الحركة النسوية الإيرانية إتجاهين فكريين مختلفين متأثرة بالواقع السياسي أنذاك قبل 1979 وبعدها، فكانت حركات نسوية ليبرالية علمانية متأثرة بالغرب بفعل تأثير النظام السياسي العلماني، وبفعل تأثير الموجة النسوية الغربية الأولى التي أكدت على حق الترشيح والانتخاب السياسي، وحق العمل والتعليم وحق الطلاق ورفع سن الزواج ورفض الحجاب، أما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية فكان للإسلام السياسي تأثيره البارز على هذه الحركات النسوية، فإنطلقت من داخل الثورة وعبر التنظيمات السياسية والتظاهرات الجماعية التي عبرت عن رفضها لنظام الشاه الذي وجدت فيه إنتقاصا لحقوقها خاصة بعد منع الحجاب في الأماكن العامة؛ لذلك كانت حركة نسوية إسلامية، لكن بعد قيام الثورة انقسمت آراء النساء مابين إتجاهين إسلاميين أحدهما تقليدي محافظ والآخر هو الأبرز والأكثر تأثيرا؛ وهو تيار إسلامي إصلاحي، فكانت مؤيدة للشخصيات الإصلاحية التي تضمن حقوقها المتمثلة ب(حق العمل، حق التمثيل السياسي البرلماني لضعف أعداد النساء فيه، وحق تولي رئاسة المحاكم، ورفع سن الزواج، وحق السفر والعمل والزواج دون موافقة ولي الأمر، وحق التعليم في كافة التخصصات وحق ممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية المختلطة مع الجنسين,وحق طلب الطلاق)، أما حق إرتداء الحجاب من عدمه فنلاحظ وجود بعض الحركات بعضها مؤيد وآخر رافض للحجاب.

Summary :

The Iranian feminist movement did not differ from other Western and non-Western women's movements in terms of goals and ideas. It expressed its rejection of the reality of women's organizations, newspapers and peaceful demonstrations in the form of practical practice or through intellectual rejection and intellectual proposals in support of women's political and non-political rights. The two were influenced by the political reality that existed before and after 1979, when liberal feminist movements were influenced by the West by the influence of the secular political system and by the influence of the first Western feminist wave The political right to work, education, the right to divorce, the raising of the age of marriage and the rejection of the hijab. After the Islamic Revolution, political Islam had a significant influence on these feminist movements and emerged from within the revolution and through political organizations and mass demonstrations that expressed their rejection of the Shah's regime, After the revolution, the views of women were divided between two Islamic trends, one of which was traditional conservatives. The other was the most influential and influential Islamic reformist movement, which was supportive of the personalities of the women. The right to work, the right to political representation in parliament, the weakness of the numbers of women in it, the right to assume the presidency of the courts, the raising of the age of marriage, the right to travel, work and marriage without parental consent, the right to education in all disciplines, the right to engage in cultural and sports activities, And the right to request divorce) either the right to wear the veil or not we notice the existence of some movements Some are supporters and others reject the hijab

تعريف بالمصطلحات:

النسوية : ويقصد بها النظرية والممارسة السياسية لتحرير النساء بإختلاف ألوانهن وديانتهن وقوميتهن، من عنف واضطهاد الرجال، فتسعى الى تغيير الموقف المجتمعي والمواقف الذكورية من المرأة؛ من حيث الحقوق والإمتيازات السياسية والمدنية والقانونية.

تمكين المرأة : أي توفير الوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية والثقافية والتعليمية لتمكن المرأة من اتخاذ القرار من خلال تدريبها وتعزيز قدراتها ومهاراتها القيادية والإدارية؛ من أجل تغيير العلاقات داخل الأسرة والمجتمع وكسر حاجز السلطة الأبوية الذكورية .

النوع الاجتماعي: ويقصد بها الأدوار والإختلافات التي تبنيها وتقررها المجتمعات لكل من الرجل والمرأة استنادا الى أسس ثقافية وإجتماعية وإيديولوجية وليس على أساس حتمية بيولوجية(الجنس).

مقدمة:

لقد عانت المرأة خلال تاريخها الطويل من الظلم والاضطهاد بسبب العادات والتقاليد الإجتماعية أو الإيدولوجيات والنظم الدينية السائدة، فجاءت دعوات ومطالبات نسائية وذكورية لتحقيق العدالة والمساواة والحرية للمرأة، فتنوعت تلك الحركات متأثرة بالإيديولوجية لتكن نسوية ليبرالية وماركسية واشتراكية وراديكالية أو نسوية ما قبل وما بعد الحداثة، أو علمانية وإسلامية لتبين لنا أن قضايا الجندر (النوع الاجتماعي لاتعود لأسباب بيولوجية وإنما لأسباب إجتماعية وثقافية).

و تعد الحركة النسوية الإيرانية من الحركات السياسية والاجتماعية المتميزة والتي لها تاريخ طويل في مرحلة النضال السياسي المنظم وغيرالمنظم والذي عبرت فيه المراة الايرانية عن اهدافها ومتطلباتها ,مبينه اهم التحديات التي تواجهها والتي شكلت عائقا امام حقوقها السياسية والمدنية لتعبر عن ارائها بالوسائل السلمية من خلال الجمعيات والتظاهرات او عبر الكتب والصحف والمجلات اي انها جمعت بين الفكروالممارسة .

لقد كانت ومازالت الحركات النسوية الإيرانية انعكاساً للواقع والبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية وذلك لطبيعة المجتمع الايراني الاسلامية ذو الاغلبية المذهبية الشيعية مما جعل بعض القوانين والتشريعات المذهبيه لاتتناسب مع طموحات وايديولوجيات التنوعات السياسية والاجتماعية الاخرى من القوميات والمذاهب الاخرى داخل ايران ولعل ابرزها قضية الحجاب التي ومازالت احدى التحديات التي تواجهها الجمهورية الاسلامية قبل قيام الثورة الاسلامية الايرانية وبعدها سواء اكان ذلك يعود لاسباب داخلية او لمؤثرت خارجية غربية اضافة الى قضايا اساسية تتعلق بحقوق الزواج والطلاق او الحقوق السياسية في تولي المناصب القيادية العليا والحقوق الثقافية والبطالة..

لقد سعت الدراسة الى وصف الحركات النسوية الايرانية وتوضيح اسباب نشاطها الحركي واهم متطلباتها في عهد نظام الشاه وبعد قيام الثورة الاسلامية الايرانية عام 1979وذلك باعتماد المنهج التاريخي والوصفي اضافة الى المنهج التحليلي النظمي .

اما فرضية الدراسة(تفترض الدراسة فاعلية وواقعية الحركة النسوية الايرانية قبل 1979وبعده وهي علمانية ليبرالية في عهد نظام الشاه وحركة نسوية اسلامية اصلاحية بعد 1979).

وقد قسمت الدراسة في هيكليتها الى ثلاث مباحث: تناول المبحث الاول (مفهوم الحركة النسوية), وتناول المبحث الثاني (الحركة النسوبة الايرانية قبل 1979), وتناول المبحث الثالث(الحركة النسوية الايرانية بعد 1979) اضافة الى المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول : مفهوم الحركة النسوية

تعرف الحركة النسوية بأنها أي حركة ترفض بشكل واع أنماط التفكير و الممارسات التي تنشئ تمييزا قائما على أساس النوع الإجتماعي، وتنشط وتعمل لإسقاط الظلم القائم على الجنس، أي أن النسوية سلسة من الفاعليات تستهدف تحسين حياة النساء وتغيير وضعهن[1]، فتتضمن مجموعة من الأفكار التي تهدف الى اعطاء المرأة حقوقها ومساواتها مع الرجل، ورفض الهيمنة الذكورية والعنف الذي تتعرض له[2].

و تعرف أيضا بأنها الأطروحات والآراء والأفكار المتجسدة في النصوص أولا، وفي الواقع ثانيا عبر الحركات والمؤتمرات النسوية التي تعبر عن قيمة المرأة وقدرتها في تغيير الأفكار السائدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أجل تحريك الراي العام[3]، فالنسوية تستند الى تصورات فكرية فلسفية تسعى من خلالها الى فهم جذور أسباب التفرقة بين الرجال والنساء، وهدفها تحسين وضع المرأة وزيادة فرصها في كافة مجالات الحياة فهي لا تأتي من فراغ بل من دافع معاناة المرأة، حيث تقدم إحصائيات من ناحية فرص العمل والثروة والتعليم والسكن والمأكل، فالنسوية إذن وعي مؤسس على حقائق مادية وليست مجرد هوية[4]، وهنالك من يفرق بين النسوية و النسائية فالأولى حركة ذات مضمون فكري وفلسفي مقصود في حين النسائية هي الفعاليات تقوم بها النساء دون إعتبار للبعد الفكري والفلسفي أي مجرد نشاط[5]، وهنا تكون دراستنا للنسوية كحركة وكفكر في إيران من حيث الأهداف والمتطلبات الفكرية والواقعية .

إن الحركة النسوية هي وليدة الظلم والاضطهاد الذي تعرضت له النساء على يد الرجال فإن تهميش المرأة وسيطرة الرجل المطلقة التي منحها هو لنفسه كانت سببا في ظهور جماعات ذكورية متطرفة ذات نظرة تسعى للتسلط والتحكم واستعباد المرأة مما أدى الى ظهور التمييز بين الرجل والمرأة[6] .

وتؤكد النسوية على أن التمايزات الجنسية لا تعود لأسباب بيولوجية وإنما لأسباب إجتماعية وثقافية تجعل المرأة ودورها هو المجال الخاص؛ الأسرة والزواج وليس المجال العام فهي ترفض التمييز بين المجال الخاص والمجال العام[7]، أما بدايات الحركة النسوية كمفهوم غربي فهناك من يرجعها الى الثورة الفرنسية والبعض الآخر يرجعها الى أستاذة التاريخ الفرنسية هوبرتين أوكلير أول من استخدمت مصطلح النسوية عام 1882 فاستخدمت مصطلح المواطن والمرأة واصفة نفسها وشريكاتها بمصطلح النسوية[8]، إلا أنه يمكن القول أن النسوية كمفهوم ومطلب سياسي إجتماعي يعود الى القرن السابع عشر، حيث ركز على المساواة بين الجنسين، وهي مساواة ثقافية وإجتماعية وليس بيولوجية، كذلك تشير الى التفاوت الجنسي يعود الى الخلل البنيوي الممنهج في البيئة السياسية والاجتماعية[9]، أما نوع الحركة النسوية [10] فيمكن أن نقسمها الى :

1. الحركة النسوية الليبرالية :

وهي أقدم الحركات النسوية، اذ تعود في افكارها الى افكار جون لوك وروسو وجيرمي بنثام وجون ستيورات ميل ومواقفهم من المرأة التي كانت ما بين مؤيد ومعارض، وركزت على الحرية والعدالة والمساواة وتبنت هذه الأفكار نساء منهم تايلور زوجة ميل واولمب دي غوج وماري ولستنكرافت في كتابها (دفاعاً عن حقوق المراة 1792)، لقد ركزت النسوية الليبرالية الكلاسيكية على المساواة بين الرجل والمراةاما النسوية الليبراليةالمعاصرة فتدعوا الى مراعاة الاختلاف بين الجنسين من اجل حماية حقوق المراة وهذا مامثلته (باتمان وروزبوثام واوكين ومارثانوسبوم[11]) .

2. الحركة النسوية الماركسية :

لقد نظر الفكر الماركسي للمرأة من خلال العائلة والمعالجات الفكرية التي قدمها ماركس لذلك انبعثت حركة نسوية ماركسيةعام 1920 قامت بمراجعة علاقة الرجال بالنساء، وتراجعت تلك الحركة في عهد

ستالين إلا أنها عادت من جديد بعدعام 1960، حيث ساهمت الحركة النسوية الماركسية مساهمة رئيسية في النظريات المتعلقة بتوزيع العمل والتوظيف والأعمال المنزلية وسوق العمل[12].

3. الحركة النسوية الراديكالية:

وارتبطت هذة الحركة بالفكر النسوي والسياسة النسوية المتطرفة وقد نشأت ما بين عام (1960 – 1970) شمال أميركا وإلتزمت المنتميات الى هذه الحركة الى حد ما بأهداف الإشتراكية وعبرت مفكراتها أمثال: (شالميث فايرستون وكيت ميلت) عن القمع الذكوري الذي تتعرض له النساء وأثر الفكر الراديكالي على الفكر النسوي الفرنسي والإشتراكي البريطاني[13]، وعلى الرغم من أن مفهوم نشأة النسوية كحركة ونظرية ذات بعد فلسفي تعود الى الغرب إلا أن ذلك لا يعني أن المجتمعات غير الغربية وخاصة الإسلامية لم تعرف النسوية كحركة بل إعلانا رسميا عن تشكيل النسوية الإسلامية في برشلونة عام 2005 ، حيث عقدت ندوة حول موضوع النسوية الإسلامية التي تهدف الى استعادة فكر الأمة أو المجتمع الإسلامي كحيز للجميع تتقاسمة النساء مع الرجال بالتساوي لأن الأمة مجتمع متعدد وشامل، فتظهر الحركة النسوية الإسلامية كخطاب رسمي شامل في أماكن عدة في الشرق و الغرب، ففي الشرق ظهرت الحركة النسوية الإسلامية، إذ تمكنت النساء خاصة المهاجرات من مواجهة تحديات اجتماعية مفروضة باسم الدين[14].

لقد مثلت الحركة النسوية الإسلامية بمثابة إعادة قراءة للمرجعية الإسلامية(القرآن والسنة النبوية) من أجل إثبات حقوق المراة وتاسيس مرجعية رصينة تثبت تلك الحقوق وصياغة خطاب قادر على التاثير في التوجهات الاجتماعية، فالناشطات الإسلاميات تجمعهن مبادئ وطموحات اساسية مشتركة، إذ ترى أن الإسلام لا يشكل مشكلة للنساء بل يمنحهن حقوق وامتيازات لكن معاناة النساء تكمن في التفسير الخاطئ والجهل، فالمشكلة لاتتمثل بتحريرهن من الإسلام بل في استعادة حقوقهن التي منحها الإسلام لهن، لذلك نجدهن يدعون الى الانصاف وليس المساواة[15] ، ولكن ضمن اطار الإسلام السياسي، فيضعن برامج عمل سياسية وإجتماعية فيدركن مواقع الاضطهاد الواقع عليهن ويسعين الى اصلاحه بالإستناد الى مبادئ

إسلامية تمكنهن من استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق الانصاف والعدالة وعليه يمكن أن نحدد ثلاث مقاربات لمعالجة الجندر في الإسلام وفقاً لرؤية مير حسيني[16]:

1. تستند الى تفسيرات متنوعة والى إعادة تفسير النصوص المقدسة لإتخاذ مواقف تتعلق بأدوار النوع الإجتماعي .
2. تتعلق بالايدلوجيات المحلية والقومية التي تتنتج خطاب حول حقوق المرأة والجندر.
3. تتعلق بالتجارب المعيشية للأفراد والمجتمعات المحلية والتي تكشف عن هياكل الفرص والقيود التي تؤثر في النساء .

اما اهم المرتكزات التي تقوم عليها النسوية الاسلامية [17] :

1. اعادة تأويل النصوص الإسلامية بما يحقق العدالة والانصاف والتي أكدها القرآن الكريم وفقا لرؤية تجديدية لكنة يتخذ من القرآن و السنة النبوية كثوابت يعود اليها.
2. تاكيد حق المرأة في الاجتهاد لتخرج تلك التاويلات في دائرة الثوابت الى المتغيرات .
3. دخول النساء على الفضاء العام والى المسجد كما هو الحال للرجل مع التركيز على تعديل قانون الأحوال الشخصية.

إذن تعد الحركة النسوية وليدة الفكر الغربي في القرن الثامن عشر وذلك للظلم الذي تعرضت له المرأة على يد الكنيسة والأنظمة السياسية الدكتاتورية أو بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية التي تنظر للمرأة نظرة دونية وبكونها خطيئة للتتخذ فيما بعد أنواع مختلفة متاثرة بالواقع والايديولوجية السائدة، أما المجتمعات الشرقية أو العربية والإسلامية فعرفت فيها تلك الحركات النسوية المتنوعة وخاصة الحركة النسوية الاسلامية المحافظة والاصلاحية المعاصرة وهذا ماسيتضح لنا في قرائتنا القادمة للحركة النسوية الإيرانية

المبحث الثاني / الحركة النسوية الايرانية قبل 1979:

يقصد بالحركة النسائية الإيرانية بأنها الحركة الاجتماعية التي قامت بها نساء إيران من أجل الحصول على حقوقهن، وقد برزت لأول مرة من خلال الحركة او الثورة الدستورية الايرانية (1905 – 1911) اذ

مثلت تلك المدة بداية للوعي النسوي بحقوقها [18] ، وقد كانت الحركات الوطنية نقطة لإنطلاق الحركات النسوية وانتقال المرأة من المجال الخاص (الأسرة والمنزل) إلى المجال العام إذ انغمست النساء الإيرانيات في الثورة الدستورية، اذ شاركن وانغمسن فيها من خلال المظاهرات و الاعتصامات والحرب الأهلية التي اندلعت في إعقاب الحركة الدستورية بين الجيش والثوريين فعبرت النساء عن حقوقهن من خلال[19]:

1- الجمعيات والتنظيمات النسوية

2- الإعلام والصحف والكتابة والتأليف

3- التعليم

4- الانغماس في الصراع السياسي الايديولوجي كما في رابطة النساء الوطنية برئاسة محترم اسكندراني.

كان للوعي الناهض بافكار العالم الجديد إلى جانب الحركات النسوية وتحولاتها دور رئيس في ظهور موضوعة المراة إلى الواجهة والارتباط الناشئ إلى ظهور موجات من النقد تناولت بعض التصورات الدينية والمعتقدات التراثية التقليدية [20].

على الرغم من مشاركتها في الحركة أو الثورة الدستورية إلا أنها لم تنل حقوقها اذ رفض البرلمان مشاركتها السياسية [21] مما اضطرها إلى التعبير على حقوقها من خلال النقاط الأربعة السابقة إلا إنه يلاحظ على الحركة النسوية قبل (1979) بان للتحديثيين العلمانيين دور في نهضة المرأة فكانت حركة علمانية تدعو إلى المساواة والإصلاح الاجتماعي والقانوني وهي جزء من حركة عامة للمثقفين والنخبة من أجل التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي مستلهمة التطور الحادث في الغرب ورأت تلك الحركة أن الشرط الضروري لنهضة الأمة ومن ضمنها المرأة هو العادات والتقاليد والقيم والمؤسسات السياسية ،الاجتماعية و الثقافية فظهرت رموز علمانية في نهاية القرن التاسع عشر تدعوا إلى نهضة المرأة

وخروجها من السياق الديني السائد في المجتمع[22] فقد قام مشروع النسويات العلمانيات في إيران على شقين[23]:

- الحصول على حقوق المساواة
- ان تكون تلك المساواة في إطار ديمقراطية برلمانية علمانية .

لقد تمثلت مطالب النساء قبل 1979 بما يأتي[7] :

1. حق التعليم ودخول الجامعات .
2. حق المشاركة السياسية .
3. المطالبة بحق التحرر مما ادخله في صراع مع الدين وليس الدولة لأنة يرى فيها المعوق الأول لتحرير المرأة الإيرانية متمثلة بقضية الحجاب وتعدد الزوجات و وقوانين الأسرة ولقيت هذه التوجيهات تأييد من ألشاه رضا بهلوي الذي تأثر كثيرا بتوجهات صديقه أتاتورك بعد زيارة له فقاد حركة لنزع الحجاب وخرجت زوجته وبناته بدون حجاب.

ولكن لا يعني ذلك عدم وجود حركات نسائية ذات طابع إسلامي تطالب بحقوقها في إطار الدين والشريعة لتكن في تلك الحقبة بين ثلاث حركات نسويه إيرانية (علمانية، إسلامية، شيوعية أو يسارية) .

واذ تحدثنا عن حق التعليم ,تم إنشاء أول مدرسة للبنات من قبل الإرساليات الأجنبية للتعلم ثم أسس (حاجي ميرزا حسن رشدي وبي بي خانم أستر آبادي) مدارس أخرى للبنات، لكنها أُغلِقت سريعاً ،وبعد سنوات من التعليم الخاص غير المنتظم قامت الحكومة بانشاء مدارس وكلية تدريب المعلمين للبنات, وفي (1914_ 1925) توسعت المطالبات بحق تمكين المرأة الاقتصادي وحقوق المراة ووضعها القانوني المتعلق بموضوع زواج القصر[24].

لقد عبر عن المطالب النسوية بطريقتين[24] :

الاولى :. تمثلت بالممارسات العملية بإنشاء تلك المدارس وإنشاء صحف والمجلات منها : (العلم، البرعم، لغة النساء، رسالة السيدات 1921، عالم النساء 1920، عالم النساء الوطنيات 1922، مجلة النساء، مجلة سعادة نساء الثورة بنات إيران، المعرفة 1910، الزهر 1913، صوت النساء، بنات إيران 1931،

جمعية النساء، نشرة سعادة النساء وهي يسارية[25]، فاغلب تلك الصحف والمجلات كانت تقودها نساء علمانيات منهن (صديقة دولت ابادي) صاحبة صحيفة (زبان وزنان , لغة النساء) او صوت المرأة أو افاق برسا صاحبة مجلة جهان وزنان إي عالم المرأة[26].

وكذلك بإنشاء الجمعيات فأنشئت اول جمعية سرية (جمعية حرية المرأة) التي عقدت سرا فتم اكتشافها والهجوم عليها اما جمعية النساء الوطنيات الإيرانيات فأنشئت 1918، و في 1922 أنشئت المنظمة الوطنية للمرأة لكن القي القبض على مؤسستها وتم إحراق منزلها و أسس زندوفت شيرازي الجمعية الثورية للنساءويلاحظ ان المراحل المبكرة للحركة النسوية كانت تضم النساء من بنات وأخوات وزوجات الدستوريين المعروفين وكانت أيضا من أسس الطبقة الوسطى المتعلمة[27].

ومن المنظمات التي انشات في عهد الشاة رضا بهلوي منظمة (مسار جديد) والتي أسستها مهرا نجيز دولت شاهي 1955 وكذلك الرابطة النسائية لأنصار الإعلان العالمي للحقوق الإنسان التي أسستها صافية فيروز 1956 وفي 1959 تشكلت 15 منظمة اتحادا سمي المجلس الأعلى للمنظمات النسائية في إيران وقرر المجلس تركيز جهوده على حق التصويت[28].

الطريقة الثانية :. و تتمثل بالأطروحات الفكرية المعبر عنها بالكتب والمؤلفات التي اثيرت قبل الحركة الدستورية منها [29].

1. بي بي خاتون الاستربادي التي صنفت كتاب (معاييب الرجل 1895) ردا على كتاب (تأديب النسوان) حيث ترى ليس كل رجل أفضل وأكمل من كل إمرأة ولا كل إمراة أدنى من كل رجل .
2. انتقد الميرزا فتح علي اخوند زادة (1812-1877) تعدد الزوجات وحياة المرأة متطرقاً الى ضرورة تعلم المرأة كما تحدث نفسه في كتاب (اثرلدي وملحقات كمال الدولة) عن الحقوق المتساوية للرجل والمرأة وعن تعلم المراة وحقوقها الاجتماعية.
3. الميرزا اغا خان الكرماني(1852-1894) حارب العادات والتقاليد الاجتماعية التي تفرض على المرأة وتمنع اختلاطها بالرجل.

4. اعتصام الملك الاشتياني (1937) رئيس تحرير مجلة بهار في تبريز وهو والد بروين اعتصامي من أشهر شعراء إيران في القرن العشرين فقد عرف اعتصام الملك الإيرانيين عن النتاجات البارزة للكتاب العرب والأوربيين، وأهم كتبه المترجمة كتاب تحرير المرأة لقاسم أمين، ومن الذين دافعو عن حقوق المرأة الشيخ احمد الرومي، وملك المتكلمين والميرزا جها نكيزفان الشيرازي رئيس تحرير صور اسرافيل .

لقد كان لذلك النشاط الحركي والفكري آثاره الواضح في تحقيق أهداف المرأة و مطالبها خاصة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (1941 – 1979)؛ إذ انضمت المرأة في أواخر السبعينيات الى السلك الدبلوماسي والقضاء والشرطة والتعليم وتولي المناصب القضائية، وفي 1968 أصبحت فارو فروبارسا وزيرة التعليم، وعلى الرغم من أن المنظمات النسائية كانت تحت اشراف أخت الشاه الأميرة أشرف الأخت التوأم للشاه إلا أنها استطاعت أن تحقق انجاز في توعية المرأة وتعليمها، ففي هذه الحقبة تم محو الأمية وقدمت تلك الجمعيات التدريب المهني وتقديم المشورة والأنشطة الرياضية والثقافية ورعاية الأطفال [30] ، وأهم القوانين التي شرعت[31]:.

1. قانون حماية الأسرة 1975، والذي تضمن حقوق متساوية للجنسين وحقها في الطلاق والزواج وحضانة الأطفال ورفع سن الزواج الى 18 عاما النساء و 20 عاما للرجال .
2. تشريع قانون الاجهاض.
3. قانون حق ترشيح النساء للمناصب السياسية فتم انتخاب 333 إمراة في المجالس المحلية و 22 إمراة في البرلمان و 2 في مجلس الشيوخ عام 1978 كذلك نجد 40% من النساء من سن 6 فما حقوق متعلمات و (12,000) يدرسن محو الأمية و 33% طلبة الجامعات من النساء.

إذن يمكننا القول أن للفكر الغربي وطبيعة النظام السياسي أثره المباشر على الحركات النسوية الإيرانية، لتتخذ شكلا علمانيا ليبراليا متأثرة بالموجة النسوية الغربية الليبرالية الأولى من حيث الحقوق والامتيازات متناسية طبيعة المجتمع الايراني ذو الأغلبية المسلمة مما انعكس فيما بعد على الحركة النسوية الإسلامية التي شاركت في اسقاط النظام عام 1979بعد اتباعه نظام التغريب.

المبحث الثالث / الحركة النسوية الإيرانية بعد 1979

لقد أثبت دراسة مسحية إيرانية إن هنالك علاقة بين الهوية الوطنية والاتجاهات والقيم اذ تؤثر على حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل وكذلك على التسامح الديني والثقافة الغربية، فارتبطت الهوية الوطنية العالية ارتباطا سلبيا بالتمييز بين المرأة والرجل أو عدم التسامح الديني بل هي مرتبطة ايجابيا بالمساواة بين الرجل والمرأة لذلك يلاحظ بعض الاحيان بوجود علاقة عكسية في المساواة بين المرأة والرجل والهوية الدينية أو الوطنية فهي ذات علاقة ايجابية مع الهوية الوطنية وسلبية مع الهوية الدينيةخاصة المتطرفة فكلما كان الإحساس بان الأمة وليس الدين هي أساس هويتهم يشجع ذلك على الانفتاح تجاه الديانات الأخرى وعلى المساواة بين الجنسين وإتباع مواقف أكثر توافقا مع الغرب في حين ترتبط الثقافة الأبوية والسياسات المناهضة للفكرالغربي مع التدين المفرط واحياناً مع التعصب الديني ([32]) لذلك كان للثورة الإيرانية 1979 ذات البعد الإسلامي تأثير كبير على حقوق المرأة الإيرانية فتلاحظ إن الحركات الدينية في المجتمعات المحافظة تتيح للنساء توفير بعض القدرات والإمكانيات المالية وكذلك إمكانية التمتع بالأدوار السياسية والاجتماعية خاصة في الريف حيث توفر لهن الدعم المادي والتدريب من اجل الانخراط في صفوفها لذلك تركز الأحزاب والحركات الدينية المرتكزة على العقيدة إلى دعم المرأة وحمايتها مقابل عجز الدولة [33] لكن بالرغم من تشجيعها المرأة على المشاركة في المجال العام لكن لم تعطي لها دورا القيادي والأساس في داخل الحزب أو في المناصب العامة [34]

لقد عزز القادة الروحيون التقليديون عبر التاريخ الإنقسام بين دعاة القوانين والناشطين السياسيين الذين عملوا جاهدين على تحفيز الجمهور والعامة، فقربهم من الجمهور ودورهم المؤثر في تشكيل المواقف العامة والمعايير الاجتماعية وحشد الجماهير والمشاركات الشعبية في القضايا الدينية الأخلاقية دليل على أنهم جزء من أي حركة فعالة للنهوض بالمرأة، فقد رفض المتدينون السياسيون الواعون المنظمات النسائية ذات التوجه السياسي الناشط والساعي مؤخرا لوضع إطار لتمكين المرأة في الإسلام، وقد وجد علماء الدين التقليديين تأثير هذه التجمعات محدود لأنها لم تضمن قادة روحانيون أو من تدربوا على الفقه الإسلامي. لكن الكثير من تلك الجمعيات والمنظمات والسياسيين يلجأون للحصول على مباركة هؤلاء القادة الدينيون

وقد حصل الكثير من النساء على الدعم من اجل الوصول إلى السلطة وذلك لتفسير القوانين وفقا للرؤية الدينية متقيدة بالتفسيرات الدينية الذكورية [35]

لقد تحددت اهداف ومطالب الحركةالنسوية الايرانية بالاتجاهات الفقهية السائدة والتي وجدت لها تطبيقاً عملياً في القوانين والتشريعات الداخلية التي جاءت انعكاساً لهذه الاراء والتي تتمثل بالاتجهات الاتية[36]:

1. **الاتجاة التراثي** : ومثل هذا الاتجاة كتابات كل من(محمد صادق الاورمي، يوسف النجفي الجيلاني 1948 ، احمد الشاهرودي، قوام الدين الوشنوي، السيد علي مولانا التبريزي في قضايا الحجاب، وكل من (زين العابدين قرباني، ومحمد شبستري، عباس علي عميد، حسين حقاني، ابي الفضل النبوي القمي، محمد حسين الطهراني، محمد تقي الاصفهاني) في مايتعلق بحقوق المراة السياسية وكذلك حسين المدرس والعلامة المجلسي والامام الخميني قبل ثورة ويمكن تلخيص آراء هذه الاتجاة ونظرياته فيما يلي :-

- الاعتقاد بوجود اختلافات كثيرة بين الرجال والنساء في المجال البدني، العقلي، العاطفي و الروحي
- تقديم تصور خاص عن كمالات المراة
- الاصرار على ملازمة البيت ومناهضة الحضور الاجتماعي للمراة
- الاعتقاد بفوارق كثيرة بين الطرفين حقوقيا وتكلفيا

2. **الاتجاة الثاني**: (الاتجاة الكلامي – الاجتماعي 1960 ...) واهم من مثل هذا الاتجاة (مرتظى مطهري، علي شريعتي، وافكارالامام الخميني ابان الثورة وبعدها، محمد حسين الطبطبائي، يحيى نوري، اية الله جواد املي) اما اراء هذا الاتجاه فتمثلت ب :

- الاعتقاد بالهوية الانسانية المتساوية عند الرجل والمراة
- الاعتماد بالمشاركة الاجتماعية للمراة بل رجحانها
- تقديم تفسيرات كلامية عقلانية للاختلافات الحقوقية بين الرجل والمراة .
- الاعتقاد بوجود اختلافات بين الرجل والمراة في بعض المجالات تمثل الاختلافات الجسدية والنفسية العاطفية[37].

3. **الاتجاة الثالث:** (الاتجاة الفقهي – الحقوقي 2000 م – ....)، ومثل هذا الاتجاة اية الله الشيخ يوسف الصانعي والدكتور حسين مهربو رواية الله الشيخ ابراهيم الجناتي ...)

وأهم آراء هذا الاتجاه[38]:

- عدم شرط الذكورة في مرجعية (التقليد ورئاسة الجمهورية والقضاء و الولي الفقيه وعدم سد الباب المشاركة امام النساء.
- استقلال البنت الباكر في الزواج وجواز خروج المراة من منزل زوجها بغير اذنه.
- دية الرجل والمراة بالقتل متساوية .
- حق المراة في التعليم وفي سياقة السيارة.
- ان الطلاق بيد الرجل الا انة هنالك حالات يمكن للمراة فيها الطلاق اي ان يكون العسر والحرج في الحياة او ضمن شروط العقد
- حق المراة في عدم الحمل وحظانة الاولاد وهنالك اتجاهات معاصرة في حقوق المراة اثرت افكارها على واقع المراة من الناحية الاجتماعية القانونية كاراء الشيخ اية الله محمد هادي معرفت محمد الموسوي البنجوردي[39].

وعليه يمكن القول أن الاتجاة الذي ساد في ايران والذي كان لة تأثيرا كبير على دور مكانة المرأة الإيرانية هو الإتجاة الثاني، فان الإمام الخميني شخص قضية المرأة تشخيصا مزج فيه بين مسؤولية النخبة والمجتمع معا لذلك ما قدمه في الواقع من محاولة تأصيليه لحقوق المرأة بدا مع اهتماماته الفقهية المرتبطة بالتجديد، فكان حديثه عن المرأة نبذا ثابتة في كتبه ورسائله وخطبته المتعلقة بالأوضاع السياسية والإجتماعية، وتزامنا مع حركة تمكين المرأة في نهاية االقرن التاسع عشر، فكان يعتقد أن الإسلام أعطى للمرأة مكان كبير فكان خطابه يمثل تطورا نوعيا فتحدث عن الوعي لدى المرأة المسلمة واستعادتها لذاتها وهويتها[40] أما مطهري وعلي شريعتي اللذان يعدان من منظري الثورة الاسلامية فاتخذ الاول من نقده للاسس الفلسفية لمفهوم تحرير المراة وفقا للمفهوم الغربي مدخلا لحقوق المراة في الاسلام فناقش المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء في القران رافضا التشابه لانه يتعارض ونظام التكوين والفطرة

انطلاقا من ان الاسلام يولي اهمية تحقيق التوازن في المجتمع من خلال المحافظة على الاستعدادات الطبيعية لدى كل من الرجل والمراة واستخدمها ضمن اطارها الملائم، و يرى مطهري ان الخطاب القرآني توجه الى المرأة على اكثر من مستوى كونها انسانا، و مستوى كونها مؤمنة ومستوى كونها امراة، بينما لم يتوجه الى الرجل الى على المستويين الاولين دون الاخير وهما اللذان تشارك المرأة معه في ما حدد فيهما من أوامر وتكاليف، كما انتقد مطهري الفكر الذي يطرحه الفقهاء التقليديون الاخباريون[41] وقد برر مطهري مسالة الحجاب لكي يتيح للمراة الحركة بحرية في المجتمع دون ان تتعرض لمسالة التحرش ومضايقة الرجل اما موافقة ولي الفتاة في الزواج فهو بعد موافقتها ولكي يساعدها في حسن الاختيار، اما شريعتي فهو لايختلف عن راي مطهري فارجح نظريته الفلسفية حول المراة بتاكيده على وعي المراة لهويتها كامراة ايرانية ومسلمة فوجد ان المراة الايرانية موزعة بين التغريب والتخلف والموروث لذلك يطرح في كتابة (فاطمة هي فاطمة)، انموذج فاطمة الزهراء مثالا للوعي والفاعلية فانتقد الجمود لدى علماء الدين التقليدين وطرح مفهوم المجتمع التوحيدي الذي يحترم المراة وحقوقها([42]) لذلك يمكن القول ان الحركة النسوية الاسلامية الايرانية انطلقت من هذه المطلقات الفكرية الاصلاحية .

اما على المستوى الحركي , لقد شاركت النساء الإيرانيات في ثورة 1979 مع الرجال وبكافة الطبقات الاجتماعية وعبرن عن عدم رضاهن عن نظام الشاه بارتداءهن الحجاب واعتبرنه نظاما ملكيا امبرياليا مرتبطا بالغرب وبعد 1979 في آذار شعرت بعض النساء بالخيبة والخذلان من الثورة فشاركن في مظاهرات نسويه جماعية لمدة 5 أيام دون حجاب تعبيرا على عدم رضاهن عن النظام الثوري وبعد مدة وجيزة قامت مجموعة تضم 17 امرأة أوربية أمريكية مصرية من منظمة ترأسها سيمون دي بوفوار وهي اللجنة الدولية لحقوق النساء وصلت إلى مدينة قم الإيرانية وهي المركز الديني الشهير لذلك كان ارتداء الحجاب قبل الثورة في التظاهرات هو رمز للقومية المناهضة للامبريالية ثم تم خلعة تعبيرا عن رمز للمقاومة النسوية ([43] بالرغم من تأكيد قائد الثورة الإسلامية (الإمام الخميني) على أهمية المرأة ودورها بقوله:.(إن المرأة إنسان عظيم ومربية للمجتمع ويتربى الإنسان بأحضان تلك المرأة وسعادة الدول وشقاؤها تتعلق بالمرأة ودورها فمن المرأة يبلغ الرجل مدارج الرقي والعظمة)، فدور المرأة لا يقتصر على البيت

وتربية الأطفال والتعليم بل إن لها دوراً استثنائياً في التجمعات والتظاهرات فكانت الثورة نسائية ثم رجاليه أو يرى إن أولوية المرأة هي تربية وحضانة أطفالها [44] إن هذا لا يعني إن ليس لها أدوارا أخرى فالثورة الإيرانية مدينة في نهضتها إلى المرأة كما يعتقد ويؤكد ذلك بقولة تربى النساء في أحضانهن الرجال الشجعان ,إن القران الكريم يربى الإنسان والمرأة أيضا تربى الإنسان فلا بد إن يكون لها دور في إحياء الفكر المحمدي الأصيل والافادة منها في إحيائها العلمية والاجتماعية بغية المساهمة الفعالة والناجحة في النهضة كما إن للمرأة دوراً في التربية والتعبئة والجهادية فبالرغم من أنها غير ملزمة بالجهاد ولكن عليها الدفاع عن بلدها ودينها وهذا نابع من الإسلام الذي منحها الحرية والمساواة وحق العمل والتعبير [45] بالرغم من هذه الرؤية للنساء إلا إن ما أفرزته الثورة هو إعادة تأهيل اجتماعي وأخلاقي عندما علقت قانون الأسرة الصادرة 1967 والذي عدل في 1975 كما تم تنفيذ السلسلة الأولى من التعديلات لقانون العقوبات 1982 إي قانون الحدود والقصاص الذي ألزم المرأة بالالتزام الأخلاقي في الملبس بدورهن أمهات وزوجات وفقا للقانون الحجاب الإلزامي 1983 إلا إن ظروف الحرب 1980 – 1981 استلزمت مشاركتها في القطاع العام والخاص وإشراكها مدنيا وسياسيا ثم تراجعت تلك الحقوق تدريجيا في عهد احمدي نجادي 2005 – 2013 حيث أدخلت حكومته تعديلات مهمة على القانون المدني الخاص بالزواج والأسرة وقانون العقوبات الإسلامي وشكلت موقع نقاش واسع في البرلمان وعلى شبكة الانترنيت [46] إزاء تلك الترجيحات أنتجت لنا حركة نسويه إسلامية ذات طابع جماهيري مماجعلهااكثر اتساعا من الطابع النخبوي للحركة النسوية العلمانية فقد اكتسبت خبرتها من مشاركتها في ثورة 1979 واستطاعت تلك الحركات الإسلامية إن تؤدي دورا مهما وأساسيا وان تبرز بشكل كبير في عهد الرئيس السابق احمد خاتمي 1997 حيث دعمته في الانتخابات و دعم الإصلاحيين في مجلس الشورى[47] إي إننا نستطيع القول أنها حركة نسويه إسلامية أصلاحية اي ليس تقليدية ترتكز على ماتنتجه الرجال من أفكار بل أنها تطرح أفكار وأطروحات تتعلق بحقوق المرأة من داخل الإسلام لكن باتجاه تجديدي وليس تقليدي فانضمت في هذا التيار الإصلاحي الكثير من النساء المتعلمات والمتخصصات في المجالات الاجتماعية والثقافية

ونساء ينتسبن إلى الشرائح الوسطى والعليا في المجتمع الإيراني ومن النخبة السياسية الحاكمة وبعض النساء هن من الجيل الأول والثاني للثورة منهن (معصومة ابتكار) التي شاركت في اقتحام السفارة الأمريكية ودخلت (فائزة هاشمي) البرلمان بأصوات تفوق أصوات رئيس البرلمان ناطق مووني فعينت ابتكار في عهد خاتمي مساعدة له في مجال البيئة وعين خاتمي أيضا زهراء شجاعي مستشارة له وشهدت إيران ارتفاع في عدد النائبات للوزراء والمديرات في الدوائر الحكومية بل حتى في الحوزة الدينية [48] لقد كان لأوضاع حقوق الإنسان في إيران و خاصة حقوق المرأة سبباً مباشرا في ظهور الحركات النسوية ففي تقرير نسوي لمنظمة العفو الدولية ومفوضية حقوق الإنسان وصفت أهم الاضطهادات التي تتعرض لها النساء الايرانيات بما يلي : [49]

- تزويج البنات في سن مبكر
- تقييد النساء ليس بالحجاب فقط وإنما فرض بشكل للحجاب واللباس الشرعي
- سجن ناشطات في حقوق الإنسان
- منع دخول النساء إلى ملاعب كرة القدم كمتفرجات
- منع حصول المرأة على وسائل منع الحمل الحديثة حيث فرض البرلمان قيود شديدة
- منع منح الجنسية الإيرانية لأولاد المرأة الإيرانية المتزوجة من رجل غير إيراني
- منع اختلاط الرجال والنساء في الحفلات الخاصة ففي أيار 2016 اصدر المدعي العام حكمة بتلقي 599 جلدة ل 35 شاب وشابة في قزوين شمال طهران لإقامتهن حفل تخرج جامعي مختلط حيث أدانت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مؤتمرها الصحفي في جنيف ذلك [50] وعليه يمكن أن نحدد مطالب الحركة النسوية الإيرانية بما يلي :

أولا : الحقوق السياسية

تتضمن الحقوق السياسية حقوقها في البرلمان و رئاسة الجمهورية والقضاء والسلطة التنفذية :-

أ . البرلمان:

لقد اكد الامام خميني والمرشد الاعلى علي خامنئي على اهمية مشاركة المراة السياسية في مجلس الشورى الايراني ففي الدورة الاولى والثانية للمجلس تم انتخاب اربع نساء من اصل 37 مرشحة فاكد قائد الثورة على دخول النساء في المجلس فهو حق وواجب عليهن المشاركة لاقتلاع جذور الفساد والانحطاط الاجتماعي فالاسلام دين سياسي كل شيئ فيه سياسي حتى القيادة, وطلب خامنئي من الذين يحرمون مشاركة النساء والترشيح ان يتعرفوا على الاسلام الحقيقي لان من واجب المراة الشرعي ان تتدخل في امور الدولة وان تدافع عنها وتحافظ عليها ووضح خامنئي في لقاء نشرته صحيفة (جيهان اسلام) ان عدم دخول المرأة المجلس يدل على ان المجتمع لم يكن قد تقبل بعد جدوى انتخاب النساء فهو عرف سياسي وليس قانوناً[51] وقد عملت الصحف والجمعيات النسائية على المطالبة منذ بداية الحملة الانتخابية بزيادة عدد النائبات في المجلس وهذا مادعت اليه الدكتورة (زهراء مصطفوي) ابنة الامام الخميني وصاحبة (جمعية النساء في ايران) وزاد عدد النساء البرلمانيات في الدورة الرابعة الى (9) نساء لكن المشكلة تكمن في العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية السائدة التي تواجه المجتمع الايراني اضافة بعض الفقرات القانونية التي منها(موافقة مجلس صيانة الدستور)على ترشيح البرلمان ,الا انه بشكل عام نلاحظ ارتفاع عدد المرشحات والفائزات عن الاعوام السابقة واغلبهن من اصحاب الشهادات الجامعية العليا والاولية [52] الا ان نسبة التمثيل السياسي لايتناسب مع نسبة النساء السكانية البالغة50% ,فتطالب النساء بزيادة مشاركتهن السياسية فبدات المدافعات عن حقوق الانسان حملة لتغيير الوجه الذكوري لمجلس الشورى فتقول (جيلا شريعت) وهي احدى مسؤولات الحملة سواء في مجلس الشورى او في مجلس الخبراء :. (هدفنا هو النضال ضد التمييز بحق النساء وهدفنا ان تشغل النساء نصف مقاعد البرلمان وهومايستلزم تغييير ثقافة الناس من خلال تفسير ثقافة المسؤولين حيث إن المشكلة في ذهنية الرجل بعدم قدرة المرأة على تولي المناصب العليا لذلك تطالب النساء الإصلاحيات بالمساواة في الحقوق حيث إن الترشيح في إيران يتم من خلال ابرز التيارات السياسية فتوجد 6 مرشحات من أصل 30 على قائمة المحافظين في طهران وثمان لدى الإصلاحيين[53]وبرزت أقوى المدافعات عن حقوق المرأة خلال البرلمان السادس الإيراني وحاولت احدى عشرة نائبة من أصل 27 تغيير القوانين الأكثر تحفظاً,و في البرلمان السابع قام

أعضاء مجلس رئاسة الدستور بمنع النساء 11 من الترشيح وسمحوا للنساء المحافظات بذلك[54] لقد امتلكت المرأة الإيرانية القوة والشجاعة في رفضها نتائج الانتخابات 2009 من خلال التظاهرات وعبرت الحركة النسائية عن دعمها للمرشح مير حسين موسوي رئيس الوزراء الأسبق الذي وعد بإصلاحات كثيرة تعطي للمرأة حقوقها السياسية وخاصة تولي المناصب الرفيعة كما أجبرت التظاهرات المرشح الأعلى علي خامنئي بإجراء تحقيق لتقصي نزاهة الانتخابات[55] وعبرت حفيدة الإمام الخميني زهرا اشرفي عن رفضها ورفض الحركة النسوية الإيرانية ومن بينها جمعية حماية المرأة الإيرانية التي ترأسها إشرافي لفوز احمدي نجادي 2009 في الانتخابات الرئاسية لان فوزه يوثر سلبا على حقوق المرأة في الحرية والمساواة بسبب طرح مشروع تعدد الزوجات دون موافقة الزوجة الاولى[56] .

لم تقتصر الحركة النسوية على النسوية الإصلاحية بل نلاحظ في الانتخابات البرلمانية التاسعة اعترضت نساء التيار الأصولي على حالة عدم المساواة التي تحكم الفعاليات السياسية حيث من بين 290 نائبا فقط (8)من اعضاء المجلس هن من نساء ,وقد بلغ وجود النساء في المناصب العليا والدبلوماسية 7,2% فكان حضورهن في مجال الصحة والتعليم والتنمية وبقين مهمشات بعيدات عن اللجان القضائية والسياسية

والخارجية وفي 2009 شهدت إيران محاولات نسائية لترشيح أنفسهن لكن مجلس صيانة الدستور رفض ذلك بحجة عدم الصلاحية العامة [57].

كما تعاني السجينات السياسيات في ايران من اوضاع سيئة حيث توجد سجون عديدة تسجن فيها النساء لاسباب سياسية او لتهم امنية وفقا لرؤية النظام السياسي[58] لذلك ظهرت العديد من الحركات النسوية السلمية ذات المطالب الاجتماعية والسياسية (حركة تعليم النساء , حركة لا للحجاب , حملة مليون امضاء)[59] فقد تم استيحاء حملة مليون توقيع من نجاح الحملة المغربية حيث جمع مليون ناشط من الرجال والنساء في المدن والمحافضات الايرانية للضغط من اجل حقوق المراة وواجهت الحركة مقاومة

شديدة من قبل السلطة لكن عادت من جديد في عهد روحاني لاعادة الحقوق التي استلبت في عهد نجادي وبعد ان قدم روحاني تعهدات بذلك لإنهاء التمييز العنصري في الجامعات ومعالجة القوانين التميزية وتوفير فرص عمل للنساء وتخفيف العقوبات على الملبس لكنها مازالت قيد الدراسة[60] إذن لا حضنا وجود حراك نسائي من داخل الحركات الإسلامية ومن نسويات متخصصات في الفقه حيث ترى ان الشريعة قادرة على التكيف مع الكثير من احتياجات المرأة في أمور الزواج والطلاق والميراث[61] ، اذن المشكلة هنا في مشاركة المراة البرلمانية لاتعود الى ان الدستور يمنعها من ذلك فترك الامر للشعب في اختيار مرشحيه ولاسباب ثقافية واجتماعية.

ب. القضاء :

بعد الثورة تم تحويل النساء اللاتي يعملن في منصب قضائي الى اعمال ادارية لان القوانين في الجمهورية الاسلامية تمنع ذلك الا في حدود ضيقة فقد سمح للنساء العمل كمستشارات في المحاكم ونيل درجة القضاء دون رئاسة الحكم الا ان تطوراً حدث في عام1983 حيث سمح لهن ذلك وبهذايمكن ان يكن مستشارات لديوان العدالة الادارية والمحاكم المدنية الخاصة وقضاة التحقيق ومكاتب المحاماة ويمكن ان يعملن في تدوين قانون المحاكم ورعاية صغار المحاميين فعينت أربع قاضيات في طهران في محكمة شؤون الاسرة وفي 1998 تم تعيين امراة في منصب القائم باعمال المدعي العام في المحكمة العليا [62] لذلك كان النقد الموجة من الحركة النسوية الايرانية هو عدم تراس المراة للمحاكم القضائية بكافة انواعها وبذلك تكون المراة الايرانية قد تكون شغلت جميع المناصب القضائية باستثناء رئاسة المحكمة واصدار الاحكام وذلك وفقا لشبه اجماع فقهي تتبعه في ذلك القوانين العادية [63] .

ج. السلطة التفيذية:

وتتضمن :

1. القيادة (ولي الفقية) حيث تتضمن المادة 5 و 109 بعدم اشتراط الذكورية في اختيار ولي الفقية وانما تطلب الاهلية العلمية والعدالة والورع للازمتان لقيادة الامة الاسلامية والقدرة والشجاعة والتدبير اي

الفقة او العدل والاهلية العلمية ثلاث شروط لاختيار ولي الفقية من قبل مجلس الخبراء وليس شرط الذكورة.

2. الوزراء ورئاسة الجمهورية:

تتضمن المادة 133 من الدستور عدم وجود اي مانع في توزير النساء اما المادة 115 من الدستور فتنص على اختيار رئيس الجمهورية من بين الشخصيات الدينية والسياسية ومهمة ادارة السلطة التنفيذية وتطبيق مواد الدستور واثير الجدل هو مفردة الشخصيات فالبعض عدها للرجال دون النساء[64].

لقد تزايد إعداد النساء في السلطة التنفيذية بتشجيع من الرئيس هاشمي رفسنجاني خاصة اثناء الحرب العراقية الايرانية فعين السيدة شهلا جيدي 1993 مستشارة له واستمر ذلك في عهد خاتمي حيث عين معصومة ابتكار 1997 نائبة لة ورئيسة لمنظمة حماية البيئة كما عين زهرا شجاعي مستشارة له وبلغ عدد النساء في منصب مدير عام في وزارات الحكومة عام 2002(1168) امراة من اجملي العدد (11716) و اغلبهن في الصحة والاقتصاد والصيدلة وتتراوح اعمارهن من بين (30 – 44) اي نسبة القياديات بلغت 4 % اللاتي تولين منصب وزير ونائبة وتعد طهران وجبلان وهرمزان واذربيجان الغربية من اكثر المحافظات التي تعمل فيها النساء وفي عام 2000 عين وزير الداخلية الايراني عبد الواحد الموسوي السيدة رحمت روماني حاكمة لمنطقة سروستان وهي اول سيدة تتولى هذاالمنصب منذ انتصار الثورة الاسلامية في العام 1979 وفي 1998 سمح مجلس الثورة انضمام النساء الى الشرطة الداخلية [65] اما رئاسة الجمهورية فبقيت حكرا على الرجال ففي 1997 و 2005 رفض المجلس صيانة الدستور ترشيح بعض النساء بحجة عدم الصلاحية وان مفردة الشخصيات هي تخص الرجال وليس النساء وهنا برز دور الحركة النسوية في الاعتراض على هذه التفسيرات اللغوية فقام تجمع من حزب (جمعية ايران الغد في عام 2004 بمظاهرة اعتراض على تفسير (مفردة رجال السياسة) لصالح الرجال واكدن انها تعني الرجال والنساء , لقد كانت تلك الفقرة موضع اتفاق الناشطات النسويات في التيار (الاصلاحي والمحافظ) قد ظهر خطاب نسوي ايراني مختلط يتالف من اصلاحيات شهيرات ومن محافظات يوكدن على ان المسالة سياسية واجتماعية وليست شرعية [66].

ثانيا : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أ. حق التعليم والعمل:

لقد ارتفع المستوى التعليمي للنساء الايرانيات خاصة التعليم الثانوي والجامعي من 49 % عام 1997 الى 59 % عام 2002 مما انعكس ايجابا على ارتفاع نسبة عمل النساء المتعلمات لترتفع النسبة من 17,3 % في عام 1996 الى 32.5 عام 2004 ويعود ذلك الى سياسة التميز الايجابي التي اتبعتها ايران (1996 – 2000) والمقصود بها مجموعة البنا والاطر والتعليمات القانونية والصيغ التنفيذية والعملية المتبعة لاخراج مجموعة اجتماعية وسياسية ودينية وجنسانيه خاصة من وضع غير مرغوب فيه الى وضع يحقق فية النمو والازدهار[67].

الا انه بالرغم من ارتفاع مستويات التعليم الذي يعود الى سياسة التعليم العالي التنموية الانهن يعانين من ارتفاع نسبة البطالة في سوق العمل والذي ترجعه بعض الحركات النسوية الى اتهام نظام ادارة البلاد للذكورية وبالرغم من خطط التمنية التي وضعت بعد الثورة الاسلامية الا ان مشاكل النساء في سوق العمل لم تحقق مستوى المطلوب اضافة الى انه ثمة فكر يشجع عمل النساء بعد الثورة في المجال الخاص بدلا من الحضور في المجالات الاقتصادية العامة التي كان يتوقع لها ان يكون دورا في المجال العام خاصة بعد قيام الحرب العراقية الايرانية التي يفترض فيها استبدال مواقع الرجال للنساء الا ان هذا الاستبدال لم يتحقق في الواقع[68] وعليه يلاحظ ارتفاع نسبة بطالة النساء مقارنة مع الرجال الذي يرجعه البعض الى ارتفاع عدد السكان اوالى المورثات الثقافية والاجتماعية السائدة حيث تعاني المراة من تمييز جنوسي في سوق العمل بالرغم من تاكيد الدستور الايراني على مساواة المراة والرجل الا ان المادة 1117 من القانون المدني تمنع عمل المراة في حال عدم رضا الزوج ويمكن ان نحدد اهم مشاكل البطالة التي تواجه المرأة الايرانية بما يلي([69]):

1. صادق مجلس الشورى الايراني عام 1983 على قانون عمل النساء للدوام الجزئي وبنصف راتب مع احتساب مدة العمل الجزئي كدوام كامل ولها نفس الحقوق الترفيعية والتقاعدية الا انه لايشمل الموظفات بالعقد الحكومي .

2. بالرغم من هذا التشريع الا انه لاتوجد ضمانات تنفيذية كافية لتطبيق قانون عمل النساء بدوام نصفي في القطاع العام بسبب مشاكلها وقيودها وعدم توفير الضروف للازمة لتطبيقه في حين لو طبق فانه سوف يوفر فرص عمل للعديد من النساء بما يعزز العدالة ويعزز متطلبات الاسرة

3. ان مسؤولية المراة في تربية الاطفال او رعاية كبار السن في الاسرة شكل عائق امام دخول المراة المجال العام والاقتصادي خاصة الانشطة التجارية والربحية.

4. ان نسبة بطالة النساء من حملة الشهادات العليا في اعلى من نسبة الرجال وكذلك معدل بطالة النساء في المدن هي الاكبر مقارنة مع الرجال .

5. ان عمل نساء المدينة يكون في القطاعات الصحية والخدمية والصناعية في حين المراة في الريف يكون في عمل الزراعة والصناعات اليدوية والعائلية لذلك تكون نسبة بطالة نساء المدن اكبر من بطالة نساء الريف

اذن يمكن القول ان وجود البطالة النسوية لايعود الى الشريعة الاسلامية بل ان الاسلام حث الرجل والمراة على العمل ولم يضع عراقيل امامها بل اعطائها حق التملك والتسلط على اموالها ولكن وضع بعض الضوابط على المراة منها الالتزام بالعفاف بين الجنسين او الحفاظ على حجابها، اما المادة 1117 فهي تعود الى الشريعة الاسلامية التي تستوجب موافقة الزوج عند خروج الزوجة من المنزل وهذا يعني قوامة الرجال هي داخل المنزل فقط وليس على حقوقها المالية والاجتماعية بل يجب على الرجل النفقة على زوجتة لذلك نلاحظ ان الشريعة الاسلامية اعطت الصلاحية ليقرر ما هو الانسب والاصلح للاسرة خاصة عندما يكون هناك تزاحم او مصلحة او لمنع مفسدة لذلك فان هذه المادة تنسجم مع اصول الشريعة الاسلامية [70].

اذن تتمتع المراة الايرانية بحق العمل فقد شرعت الكثير من القوانين التي تضمن حقوقها والتي هي انسب القوانين مقارنة مع القوانين في الدول الغربية والاسلامية فلاتوجد اي قيود على حق عمل سوى قيد شرعي للنساء المتزوجات وليس جميع النساء بل ان السياسة التعليمية الايرانية الناجحة قد ساعدت النساء المتعلمات من دخول سوق العمل وعليه فان ماتحتاجه المراة الايرانية وفقا لرؤية الحركات النسوية هو مزيد من السياسات العامة التي تمكن المراة من مواجهة مشكلة البطالة التي تواجه المجتمع ككل .

ب. الحجاب

يعد الحجاب من عدمة من الحقوق والحريات الشخصية فقد مثل الحجاب مؤسسة نظامية اجتماعية تقوم على التزام النساء بيوتهن وعدم الظهور للعام وارتبط ذلك بمجموعة من القيم والسلوكيات التي تمنع اختلاط النساء بالرجل ومنع خروجهن للمجال العام لذلك ظهرت دعوات لنهضة المراة وتفكيك الحجاب (الشادر) في ايران ومن هؤلاء الذين دعو الى ذلك (احمد كسرافي) كما اعتبر رفع الحجاب رمز البلوغ بلوغ ثورة النساء وكان ذلك ابان الثورة الدستورية 1906 حيث كان الحجاب يمثل غطاء مادي واجتماعي شامل للمرأة[71]وبعد قيام الثورة الاسلامية 1979 شرعت المادة 638 التي تتضمن قانون فرض الحجاب وتعاقب المراة التي لاتلتزم به في الاماكن العامة بالحبس(10–60 يوم وغرامة مالية قدرها 50 – 500 دولار) [72] لذلك شاركت النساء في تظاهرات عام 2009 و 2007 فظهرت مجموعة فتيات تخلع الحجاب بشكل علني مما ادى الى اعتقالهن ومعاملتهن وفقا للمادة 639 وليس 638 وهي المادة التي تتعلق بالفحشاء والمجاهرة فيها التحريض على المعصية و عقوبتها (2 – 10 عام) واطلق عليهن فتيات شارع الثورة [73] وعلية يمكن القول ان هذه الدعوات هي من خارج النسوية الاسلامية فلاخيرة تراعي الشريعة الاسلامية والواقع الاجتماعي وعلية قد تكون تلك النساء قد تاثرن بالفكر الغربي و الحركات النسوية الغربية اضافة الى تاثير وسائل التواصل الاجتماعي.

ت . الممارسات الثقافية والنشاطات الرياضية

تمنع المراة من دخول الملاعب كرة القدم كمشجعات كما ان الرياضة النسوية هي منفصلة عن الاختلاط مع الرجل كذلك هناك دعوات لفصل الجامعات كذلك الموسيقى والغناء فهو من المحرمات على الجنسين[74] لذلك تطالب الحركات النسوية برفع تلك القيود القانونية التي تمنع الاختلاط .

د . حقوق الزواج والطلاق:

تتمتع المراة الايرانية باهتمام الدستور الايراني الذي اكد على اهمية الاسرة ودور الزوج في النفقة على زوجته وحقها في الطلاق في حال عدم النفقة او لسبب حرج او عسر و الزوج مسؤول عن توفير المهر اما موضوع تجهيزات الزواج فالمراة التي تجهز له واصبح عادة اجتماعية ان يوقع الزوج على ايصال التجهيزية حيث تعيد المراة في حالة الطلاق الاثاث اضافة الى مهرها والذي كان في السابق يمتنع الزوج من الاعتراف بوجود الجهاز كذلك تطالب المراة باجر المثل اي اجور عمل المنزل الذي كانت تقوم به كأمر زوجي وليس تبرعا كذلك الزوج الذي يطلق زوجتة دون عذر مقبول عليه ان يعطيها نصف مايملك[75] بالرغم من هذه الامتيازات القانونية والاجتماعيةالتي تتمتع بها المراة الا ان مطالب الحركة النسوية تمتثل ببعض الفقرات والقوانين التي ترى فيها تقييد لحريتها او انتقاص من كرامتها وفقا للمنظور الغربي او الليبرالي وليس الاسلامي ومن هذه القوانين[76] :-

- المادة (11) منع السفر الا بالموافقة الزوج وان كانت غير متزوجة وبعمر اقل من 40 عاما عليها موافقة الاب او الاخ
- المادة (83) قانون الحدود / ان عقوبة الزنا هي الجلد مائة جلدة للذكور غير المتزوجين والانثى الاثمة ترجم حتى الموت اي تمييز ذكوري حتى في قانون العقوبات
- المادة 209 ان حياة المراة تبلغ دية نصف مقدار دية حياة الرجل اما عقوبته الرجل الذي يقتل المراة علية دفع دية لعائلة الضحية كتعويض.
- المادة 105 عدم خروج الزوجة الا بعد موافقة الزوج .
- المادة 1133 للزوج حق الطلاق زوجة بدون تبليغ اوتبنيه.

- 114 الرجل المتهم بالزنى يغمر في حفرة الى الخصر وليرجم وان تمكن الهروب سيترك اما المراة فتغمر في حفرة لحد العنف وترجم وان هربت تعدم بالرصاص.
- المسؤولية الجنائية للانثى 10 سنوات الذكور 14 عاما اي عام البلوغ .
- المادة 44 حظر التعقيم الطوعي كوسيلة لمنع الحمل .
- المادة 315 يكافىء القضاة المعنيين في قضايا الاسرة بعلاوات ان توصل والى الصلح وليس الطلاق.
- تعدد الزوجات الزواج المؤقت .
- العنف المنزلي من قبل الزوج او والدته.
- عدم المساواة في الارث.

الخاتمة

لقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتجات: ـ

- تعود اصول الحركات النسوية الى الفكروالممارسة الغربية في القرن الثامن عشر حيث اكدت على حق العمل والتعليم والانتخاب ولكن تطورت فيما بعد لتختلف عن بعدها الليبرالبي القائم على الحرية والمساواة الى انواع مختلفة من الحركات النسوية لتعكس التوجهات الايديولوجية المختلفة الماركسية والاشتراكية والراديكالية والسحاقية... وتاثرت المجتمعات العربية والاسلامية في العصر لحالي بتلك الحركات الانها انطلقت من واقع مجتماعتها متاثرة بالبنية السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية والثقافية لتكن مطالبها واهدافها في اطار الشريعة الاسلامية.
- تنوعت الحركات النسوية في المجتمع الايراني قبل 1979 لتكن (ليبرالية و يسارية واسلامية) الان الحركة النسوية الليبرالية العلمانية هي الابرز من بين تلك الحركات والتي ركزت على حق التعليم والعمل والمشاركة السياسية وحق الزواج والطلاق .

- لقد عبرت الحركة النسوية الايرانية قبل الثورة والتي يمكن ان نسميها الموجة الاولى للنسوية الايرانية عن مطالبها واهدافها خلال الكتب والصحف والمجلات والتظاهرات فتضمن بعد فكري وعملي مؤيد لها ومن كلا الجنسين اي انها ليست مكتفية بالنساء بل وجدت دعما كبيرا على مستوى الفكر والممارسة ومن قبل رجال انفسهم لتكن اكثر انفتاحا.
- لقد انعكست الاتجاهات الفقهية السائدة والتي هي في الاصل في موضع خلاف فيما يتعلق بمسائل المراة على التشريعات والقوانين السائدة التي عكست الشريعة الاسلامية وفقا للرؤية المذهبية.
- لقد اختلفت النسوية بعد 1979وعلى الرغم من تنوعها مابين ليبرالية واسلامية الان النسوية الاسلامية هي الابرز في الواقع الايراني لكنها شهدت انقساما متاثرة بالاتجاهات الدينية والسياسية السائدة مابين نسوية تقليدية محافظة ترى انه ليس من الضروري خروج المراة للمجال العام ومشاركتها الرجل الحياة السياسية او العمل او الاختلاط..ومابين حركة نسوية اسلامية اصلاحية تجديدية ركزت على المزيد من المشاركة السياسية وتولي المناصب العليا كرئاسة الجمهورية او الولاية العامة او المحاكم القضائية وحق دخول كافة التخصصات الجامعية ومعالجة مشاكل الدوام الجزئي للنساء..
- دعمت بعض النساء القضايا الاجتماعية حق المراة في خلع الزوج والزواج دون موافقة الولي وحق السفر والعمل وتخيف الخناق على قضايا الحجاب و كما قامت به بعض الفتيات من تظاهرات وخلعهن الحجاب في اماكن عامة تعود لحالات فردية او ليست لنسوية اسلامية اصلاحية فقد ابدت الاخيرة تحفظها من هذه الحالات .
- لقد جاءت الحركات النسوية الايرانية كرد فعل لبعض التقييدات والمعوقات الاجتماعية والثقافية والقانونية

التي حدت من حريتها ولم تحقق العدالة والانصاف اذ نجد مطالبة بعض الحركات والناشطات النسوية بحقوق هي في الاصل وفقاً للرؤية الغربية وليس الاسلامية مماجعلها موضع تاييد ودعم من قبل الانظمة

-

- والحركات الغربية وموضع رفض من داخل النظام السياسي والاتجاه الفقهي الاسلامي بتنوعاته المختلفة خاصة في قضايا الزواج والسفر ..
- بالرغم من الامتيازات الكثيرة التي تتمتع بها المراة الايرانية في التشريعات القانونية لتعكس الاتجاه الاصلاحي التجديدي خاصة في مجال التعليم والترشيح والانتخاب الاانها بحاجة الى سياسات عامة تتضمن فيه كوتا نسائية داخل البرلمان اوفي المؤسسات الحكومية الاخرى بالاضافة الى تعديل بعض التشريعات التي تحرمها من بعض الحقوق السياسية والاجتماعية من اجل ضمانات اكبر لحقوقها كحق رئاسة الجمهورية.

الهوامش

1-نادرة شلهوب، تولين المعرفة النسوية عن كتاب النسوية العربية رؤية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012 ، ص340

2-اندروادجار، وبيترسيد جويك، موسوعة النظرية الثقافية، ترجمة هناءالجوهري، المجلس القومي الاعلى للترجمة، القاهرة، 2014 ، ص277

3-حفناوي بعلي، مدخل نظرية النقد النسوية ومابعد النسوية، الدار العربية للعلوم، بيروت 2009 ، ص42

4-مريم رمضاني، تجليات النظرية النسوية في ترجمة الادب النسوي، جامعة وهران، رسالة ماجستير منشورة الكترونيا، 2011 _ 2012 ، ص1

5-انور قاسم الخضري، الحركة النسوية في اليمن، ص3: www.al kutubcaf.com

6-مريم رمضاني، مصدر سبق ذكره ، ص3

7-كولن فارلي، مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة، ترجمة محمد زاهي بشير ونجيب المحجوب، جامعة قار يونس، ليبيا، 2008 ، ص293

8-ريان فورت، النسوية والمواطنة، ترجمة ايمن بكر وسمير الشيشكلي، المشروع القومي للترجمة، القاهرة،2004، ص29.

9-حنفاوي بعلى، مصدر سبق ذكرة، ص43

10- خديجة العزيزي، الاسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي، دار بيسان، بيروت، 2005، ص22

11- جون درازيك وباتريك ونلفي , نظريات الدولة الديمقراطية , ترجمة هشام احمد محمد , المركز القومي للترجمة , القاهرة ،2013 ،ص335، وكذلك ينظر: مجموعة باحثين، المراة هويتها الجنسية وادوارها الاجتماعية، ترجمة رعد حجاج، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ,بيروت ,2012,ص48. ص 51.

12- خديجة العزيزي، مصدر سبق ذكره، ص23

13- المصدر نفسه، ص25

14- يونس عوض، النسوية الاسلامية : وؤية تحليلية من واقع الادب المعاصر مجلة الروزنة، العدد العاشر، 2012،ص66 و ص 68

15- مجموعة باحثين، النسوية والمنظور الاسلامي اضافة جديدة للمعرفة والاصلاح، تحرير اميمة ابو بكر، مؤسسة المراة والذاكرة، القاهرة،2013، ص45 و ص 51

16- نادرة شلهوب، مصدر سبق ذكره، ص340. ص343.

17- مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكرة ،ص12 وكذلك ينظر، يوسف عوض، مصدر سبق ذكرة ،ص66 ، ص68

18- . الحركة النسوية الايرانية، ويكيبيديا

19- اماني صالح، المراة المسلمة بين قرنين الانجازات والتحديات ،مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ص356 . ص375

20- مهدي مهريزي، مسالة المراة دراسات في تجديد الفكر الديني في قضية المراة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت،2008، ص47.

21- الحركة النسوية الايرانية، ويكيبيديا.

22- اماني صالح، مصدر سبق ذكره، ص347

23- . المصدر نفسه، ص 346

24- فاطمة الصمادي، المراة الايرانية والرئاسة فاكهة السياسة المحرمة،2013،.studies,Aljazeera.net

25- الحركة النسوية الايرانية ، ويكيبيديا.

26- مهدي مهريزي, مصدرسبق ذكره ,ص49.

27- الحركة النسوية الايرانية ، ويكيبيديا.

28- اماني صالح، مصدر سبق ذكره، ص347.

29- الحركة النسوية الإيرانية، ويكيبيديا.

30- المصدر نفسه.

31- مهدي مهريزي، مصدرسبق ذكره ,ص50- ص52.

32- الحركة النسوية الايرانية ،ويكيبيديا.

33- المصدر نفسه

34- بلا مؤلف، التغيير الاجتماعي في ايران بعد حقبة الخميني، مركز دراسات الدولية والاقليمية ,كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر,2015،ص8.

35- النساء يحتشدن من اجل اعادة صياغة الديمقراطية,ص171

36- المصدرنفسه,ص172

37- مهدي مهريزي ,مصدر سبق ذكره,ص82

38- المصدرنفسه، ص93

39- المصدرنفسه، ص94. ص103.

40- المصدرنفسه، ص105

41- المصدر نفسه، ص51 –ص53

42- المصدر نفسه، ص49 . ص50

43- المصدرنفسه، ص48. ص 50

44- منال عمر وآخرون،تعزيز اوجه التآزر من اجل النهوض بحقوق المراة في مرحلة مابعد الصراعات في الدول المسلمة، اوراق بحثية مقدمة لمشروع العلاقات الاميركية مع العالم الاسلامي التابع لمعهد بروكنجر،2013،ص4

45- الدراسات النسائية ، الجندر,ترجمة هالة كمال,. htpp: sjoseph.ucdavis.edu

46- المراة في فكر الخميني، مجلة الطاهرة,طهران، العدد 28، شباط، 2017,ص9. ص11.

47- المصدر نفسه، ص7. ص8.

48- التغيير الاجتماعي في ايران بعد حقبة الخميني, مصدر سبق ذكره.

49- فاطمة الصمادي, مصدر سبق ذكره.

50- التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية(2017 . 2018) www.amnesty.org

51- مفوضية حقوق الانسان تدين جلد 35شاباًوشابة في ايران. htpps: news.unorg/ ar/story

52- دلال عباس واخرون، المراة والاسرة في الدستور والقوانين الايرانية , مركز الحضارة لتنمية الفكرالاسلامي ، بيروت، 2009,ص95

53- المصدرنفسه، ص233

54- في ايران هل تحصل النساء على دورا كبيرا في الحياة السياسية ؟جريدة النهار,25شباط,www.annahar.com2016

55- حقوق المراة في ايرانwww.wikizero.com

56- محللون :المراة اكبرالخاسرين في الانتخابات الايرانية,مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, العدد4118.2009

57- حفيدة الخميني لن نستسلم،جريدة بلادالعالم، العدد20,2009

58- فاطمة الصمادي ، مصدر سبق ذكره.

59- السجينات السياسيات ووضع الاجنحة النسائية في السجون الايرانية،اذار 2016www.women.ncri.iron.org

60- ناهيد حسيني ، الحركات الاجتماعية الجديدة وايران ,ترجمة عادل حبة,الحوارالمتمدن, العدد5749,2018www.ahewar.org

61- منال عمرواخرون ،مصدر سبق ذكره ، ص5

62- النساءيحتشدن من اجل اعادة صياغة الديمقراطية، مصدر سبق ذكره.

63- دلال عباس واخرون مصدر سبق ذكره، ص173

64- المصدر نفسه، ص 233

65- المصدرنفسه،ص 234. ص236

66- مجموعةباحثين ،عمل المراة مقاربات دينية واجتماعية ، مركز الحضارة لتنمية الفكرالاسلامي ، بيروت ,2013،ص78 . ص79 وكذلك ينظر: دلال عباس واخرون مصدر سبق ذكره، ص93 . ص95 دلال عباس واخرون مصدر سبق ذكره، ص97 . ص99

67- مجموعةباحثين ،عمل المراة مقاربات دينية واجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص409

68- المصدرنفسه، ص402. ص407

69- المصدرنفسه، ص294 . ص312

70- دلال عباس واخرون مصدر سبق ذكره، ص245 . ص256

71- اماني صالح ، مصدر سبق ذكره،ص353

72- فاطمة الصمادي، مصدر سبق ذكره.

73- هل تستطيع الحركة النسائية الجديدة في ايران تغيير وضع المراة ، المعهد الدولي للدراسات الايرانيةwww.rasanah. iiis.org

74- فاطمة الصمادي، مصدر سبق ذكره.

75- دلال عباس واخرون مصدر سبق ذكره، ص116-ص125

76- عضيد جواد الخميسي، المراة الايرانية بين عنف الدولة وعنف المنزل .الحوار المتمدن ,2015,www.ahewar.gorgوكذلك ينظر: نوشين احمد خراساني،مليون توقيع للنساءالايرانيات حملة من اجل المساواة، منظمة التضامن النسائي للتعلم من اجل الحقوق والتنمية والسلام، ص16 -ص19.

المصادر

اولاً: الكتب

1-اندروادجار، وبيترسيد جويك، موسوعة النظرية الثقافية، ترجمة هناء الجوهري، المجلس القومي الاعلى للترجمة، القاهرة، 2014

2-اماني صالح، المراة المسلمة بين قرنين الانجازات والتحديات، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت .

3-. بلا مؤلف، التغيير الاجتماعي في ايران بعد حقبة الخميني، مركز دراسات الدولية والاقليمية ,كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر، .2015

4-جون درازيك وباتريك ونلفي، نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة هشام احمد محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2013 .

5-حفناوي بعلي، مدخل نظرية النقد النسوية ومابعد النسوية، الدار العربية للعلوم، بيروت, 2009.

6-خديجة العزيزي، الاسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي ، دار بيسان ، بيروت ، 2005

7-دلال عباس واخرون، المراة والاسرة في الدستور والقوانين الايرانية ،مركز الحضارة لتنمية الفكرالاسلامي ، بيروت ، 2009.

8-ريان فورت ، النسوية والمواطنة ، ترجمة ايمن بكر وسمير الشيشكلي ،المشروع القومي للترجمة ،القاهرة ,2004

9-كولن فارلي ، مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة ، ترجمة محمد زاهي بشير ونجيب المحجوب ، جامعة قار يونس ، ليبيا ، 2008

10- مجموعة باحثين،المراة هويتها الجنسية وادوارها الاجتماعية، ترجمة رعد حجاج ،مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ،بيروت ،2012.

11- مجموعة باحثين ، النسوية والمنظور الاسلامي اضافة جديدة للمعرفة والاصلاح ، تحرير اميمة ابو بكر ، مؤسسة المراة والذاكرة ، القاهرة ، 2013 .

12- منال عمر وآخرون، تعزيز اوجه التآزر من اجل النهوض بحقوق المراة في مرحلة مابعد الصراعات في الدول المسلمة، اوراق بحثية مقدمة لمشروع العلاقات الاميركية مع العالم الاسلامي التابع لمعهد بروكنجر،2013

13- مهدي مهريزي ، مسالة المراة دراسات في تجديد الفكر الديني في قضية المراة، مركز الحضارة لتنمية الفكرالاسلامي ،بيروت ،2008،

14- نادرة شلهوب ، تولين المعرفة النسوية عن كتاب النسوية العربية رؤية نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2012

15- نوشين احمد خراساني، مليون توقيع للنساءالايرانيات حملة من اجل المساواة، منظمة التضامن النسائي للتعلم من اجل الحقوق والتنمية والسلام، بلاتاريخ، بلا مكان.

ثانياً: الرسائل الجامعية

مريم رمضاني ، تجليات النظرية النسوية في ترجمة الادب النسوي ، جامعة وهران ، رسالة ماجستير منشورة الكترونيا ،2011 _ 2012

ثالثاً: الصحف والمجلات العلمية

1-محللون : المراة اكبرالخاسرين في الانتخابات الإيرانية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد4118.2009

2- حفيدة الخميني لن نستسلم، جريدة بلادالعالم، العدد2009,20

3-المراة في فكر الخميني، مجلة الطاهرة,طهران، العدد 28، شباط، 2017

4-يونس عوض ، النسوية الاسلامية : وؤية تحليلية من واقع الادب المعاصر مجلة الروزنة ، العدد العاشر ، 2012

رابعا: الانترنت.

1. الحركة النسوية الايرانية , ويكيبيديا
2. انور قاسم الخضري ، الحركة النسوية في اليمن ، www.al kutubcaf.com
3. الدراسات النسائية ، الجندر،ترجمة هالة كمال,.htpp: sjoseph.ucdavis.edu
4. التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية(2017 . 2018) www.amnesty.org
5. السجينات السياسيات ووضع الاجنحة النسائية في السجون الايرانية،اذار 2016.www.women.ncri.iron.org
6. في ايران هل تحصل النساء على دورا كبيرا في الحياة السياسية ؟جريدة النهار، 25 شباط،2016 www.annahar.com
7. حقوق المراة في ايرانwww.wikizero.com
8. فاطمة الصمادي، المراة الايرانية والرئاسة فاكهة السياسة المحرمة،2013،.studies,Aljazeera.net
9. عضيد جواد الخميسي، المراة الايرانية بين عنف الدولة وعنف المنزل ، الحوار المتمدن www.ahewar.gorg2015
10. مفوضية حقوق الانسان تدين جلد 35شاباً وشابة في ايرانhtpps: news.unorg/ ar/story
11. ناهيد حسيني، الحركات الاجتماعية الجديدة وايران، ترجمة عادل حبة، الحوار المتمدن، العدد5749,2018www.ahewar.org
12. هل تستطيع الحركة النسائية الجديدة في ايران تغيير وضع المراة ، المعهد الدولي للدراسات الايرانيةwww.rasanah. iiis.org

Nuclear Iran and the Regional and Global Security

إيران النووية والأمن الاقليمي والدولي

Dr. Sami Calawy
Al-Iraqia University
College of Law and Political Science,Irak

ا.م د. سامي كلاوي

ملخص :

منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في شهر شباط من عام 1979 والجمهورية الجديدة منهمكة في نزاعات مع معظم دول الجوار إضافة الى القوى العالمية الكبرى. وتأتي تلك النزاعات على خلفية اتهام إيران لتلك القوى بالعمل على اسقاط اول نظام حكم إسلامي حقيقي. هذا في حين تُتهم إيران بمحاولاتها لتصدير نموذجها الإسلامي الثوري الى غيرها وبذلك تزعزع استقرار المنطقة.

ويهدف هذا البحث الى تحليل التهديد الإيراني لدول المنطقة وكذلك تهديد الغرب وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة وحلفائها للأمن القومي الإيراني. ويقدم البحث خمسة افتراضات صيغت وفق المدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، واختبرت على ضوء وقائع ميدانية متعددة. وشملت تلك الافتراضات الاتفاق النووي الموقع في فيينا وموقف القيادة الأميركية الجديدة منه الى جانب احتمال نشوب نزاع مسلح بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وإيران من جهة أخرى. ويستنتج البحث ان سياسة تصدير النموذج الاسلامي التي تتبعها إيران والتدخل الإيراني في النزاعات الإقليمية ووقوفها الى جانب قوى موالية لها يجعل منها بلدا محاطا بالأعداء. كما وان المشروع النووي الإيراني يشكل هو الاخر مصدر تهديد لدول المنطقة التي تعاني من مخاطر سباق التسلح. وبالمقابل، فان الضغط التي تمارسه الولايات المتحدة وحلفاؤها على إيران يحملها على استشعار الخطر، وخصوصا من ترسانة الأسلحة الإسرائيلية والتواجد العسكري الأميركي المكثف في المنطقة. وفيما يتعلق باتفاق فيينا النووي، يخلص البحث الى ان هذا الاتفاق لن يدوم طويلا وذلك بسبب المعارضة الشديدة له من قبل إسرائيل والمملكة العربية السعودية وغيرهما من دول المنطقة إضافة الى الإدارة الأميركية الجديدة، ولكن هذا لا يعني احتمال نشوب نزاع مسلح في المستقبل المنظور.

كلمات مفتاحية: أمن، تهديد، قوة

Abstract:

Since the triumph of the Iranian Islamic revolution, the new republic has been involving in conflicts with almost all of the neighbor countries in addition to the world's great powers. Iran accuses its neighbors and their Western allies of attempting to topple the first real Islamic republic. In return, Iran's neighbors and their Western allies accuse Iran of attempting to export its revolutionary model of Islam to other countries and then to destabilize the region.

This research aims at examining the threat Iran imposes to regional and global powers and the threat imposed by regional and global powers to Iran's national security. The research deals with Vienna nuclear deal and the position of the new American administration regarding this deal.

It is concluded that the Iran's policy of exporting its model of Islam to countries allied with the Western powers, and the involvement in the regional conflicts in favor of pro-Iranian actors made of Iran a country surrounded by enemies. The Iranian nuclear program is another source of threat in a region characterized by an arms race. In return, the pressure exercised by the United States and its allies on Iran makes it feel threatened, especially by the Israeli huge arsenal of developed weapons and the intensive American military existing in the region.

With regard to Vienna nuclear deal, the research concludes that it would not last for a long time because of the significant resistance it meets from Israel, Saudi Arabia and other regional powers in addition to the new American administration. However, a military confrontation is not likely to happen in the short run.

Keywords: security, threat, power

Introduction

On February 1st, 1979, Ayatollah Khomeini returned to Iran after being in exile for around fourteen years. This return came to remark the triumph of one of the greatest revolutions in the twentieth century. It was so amazing to watch an eighty-year turbaned man wearing black aba talking to millions of Iranian people about establishing a republic on the basis of Islam. Moreover, this man came with a dream to spread his version of Islam all around the Muslim World. He did not fear any superpower. He defied both two superpowers at that time (i.e. the United States and the Soviet Union) and described them for 'great Satan' and 'less Satan' respectively. Consequently, his Islamic republic was surrounded by enemies and was invaded by Iraq.

After eight years of severe war against Iraq, Ayatollah Khomeini had no option but to swallow the 'poison' of the defeat, as he described the acceptance of the ceasefire. Two years later, the founder of the Islamic republic died. His successor, Ayatollah Khamenei, decided not to swallow any drop of a 'poison' similar to that swallowed by Khomeini. To achieve this goal, the new spiritual leader gave a green light to have a very developed military machine. The Khomeini's fatwa which forbad the acquirement of nuclear weapon was ignored and the halted nuclear program was revived.

In August 2002, the *National Council of Resistance* of Iran, a dissident group based in the United States revealed details about a very secret site used by Iranian scientists for nuclear researches. The site was provided with advanced centrifuges for uranium enrichment. Since then, marathon negotiations between Iran and Western powers have taken place in many countries to determine the fate of the Iranian nuclear program. More than a decade later, Iran and what came to be known as group 5+1 (United States, United Kingdom, Russia, France, China and Germany) signed, in Vienna, a deal on the Iranian nuclear program recognizing the right of Iran to have nuclear technology but restricted the use of this technology only to peaceful purposes.

However, many of Iran's enemies, especially Israel and the Saudi Arabia, did not welcome the deal and continued to regard Iran and its proxy organizations as the main source of threats to the stability of the Middle East. The Iranian deep involvement in the conflicts of Palestine, Iraq, Syria, and Yemen reflects, according to Iran's enemies, the desire of the Islamic Republic to destabilize the region.

For their own part, the Iranians believe that the ultimate objective of the United States and its allies is to rule the Muslim World by completely pro-Western governments in order to put control over the wealth of the region.

What are the motivations behind the Iranian nuclear program?

Does Iran really threaten the region? Or, it is threatened itself?

Will Vienna deal put an end to the Iranian nuclear threats?

The aim of this research is to answer these questions:

Method

Within the field of social research, one can distinguish between quantitative and qualitative approaches of research. Unlike quantitative analysis, which is largely dependent on numerous data and, accordingly, independent of the researcher, qualitative analysis is extensively dependent on already formulated theories and assumptions, and, consequently, on the analytic

skills of the researcher and his personal knowledge of the social context where the data is gathered (Bhattacherjee, 2012: 122). Accordingly, this research is classified as a qualitative one so long its goal is to analyze the threats imposed by/on Iran on the basis of the neorealist theory. Thus, what concern the research are qualitative values, such as trust, intension, beliefs and alike, but not quantitative ones, such as the number of populations, income per capita, and so on.

One of the methods used to test and evaluate the relationship among qualitative variables is to form hypotheses, deduce consequences from them, checking the deduced consequences against observations, and finally, making inferences about the hypotheses based on the observations. This method is called 'hypothetico-deductive method' (Singleton, 1993: 54) and was founded by the Austrian philosopher Karl Popper (1902-1994), who suggested a model constituting of several steps of scientific research. The most important steps of the model are; determining a phenomenon, developing testable hypotheses, testing these hypotheses, and deducing a theoretical framework on the basis of the verified hypotheses.

Based on the neorealist theory, I will form and examine a number of hypotheses about the threats imposed by Iran, as well as the threats imposed on it, by regional and global powers. Maximizing national interests, balancing the power of the rivals and the deterrence policies are the most important realists' assumptions from which the hypotheses would be derived.

This research will hypothesize that:

- Iran's nuclear program is motivated by the desire to balance the power of its regional enemies.
- Iran's efficient involvement in the local conflicts of the Middle East contributes to the military escalation in the region.
- The nuclear deal signed in Vienna on July 2015 would fail in resolving the conflict between Iran from the one hand and the Western powers and their Mideastern allies from the other.

The research is divided into four main parts. The first part discusses and analyzes Iran's motivations to acquire nuclear technology. The second examines and analyzes the mutual threats between Iran from the one hand and the Western powers and their regional allies from the other hand. The third part is to examine the influence of Iran's allies on its regional and global policies, including the nuclear activities. Vienna deal and its ability to put an end to Iran's nuclear threats is examined in the fourth part. Finally, the analysis is summed up to make a comprehensive conclusion.

1. Theoretical Framework

So long the Iranians make serious efforts to balance the power of its regional enemies and maximize their national interests; the realists' theory could be a good theoretical tool to explain its behavior.

Realism is divided into two main schools; classic Realism and Neorealism. Hans

Morgenthau is considered as the most important theorist within the classic Realism. His book "*Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*" became "undisputed standard bearer for political Realism, going through six editions between 1948 and 1985" (Williams, 2013: 17). *Power* or *interest*, defined in terms of power, is the keystone in Morgenthau' realist theory. He believes that selfishness and power-lust are rooted in the nature of humanity and are the main cause of conflict. Consequently, the international politics, according to him, like all politics, is a struggle for power (Morgenthau, 1948: 25).

Neorealism (also called structural realism) occurred in the late 1970s, when Kenneth Waltz published his book '*Theory of International Politics*'. This work replaced Morgenthau's "*Politics Among Nations*" as undisputed standard bearer for political Realism. Waltz accepts Morgenthau's assumption that power plays the most significant role in the international politics but he does not accept the assumption that the ambitions of the leaders and the characteristics of states are causal variables for conflicts, with exception to the minimal assumption that the ultimate goal of states is to survive. Unlike Morgenthau, Waltz concentrates on the international political system as a function of states' and leaders' behavior. According to Waltz (1979: 88-99), the international system is composed of a structure and its interacting units. Political structures have three elements:

1. The character of the system (anarchical or hierarchical)
2. The character of the units (similar or different)
3. The distribution of capabilities amongst the units (Polarity)

Further, Waltz assumes that:

1. State is the single and most important representative actor in the international political system.
2. The international political system is anarchical.
3. States adopt a policy of self-defense (Balance of Power)
4. States seek their interests and attempt to maximize their power.

Today's world politics, especially the 'War on Terror', clearly shows that the assumptions of the realists still work well. Thus, the international political system is still anarchic so long it lacks a strong authority to prevent wars, aggressions and conflicts.

With regard to the units of the system, states are still the most important actors on the world arena and they act rationally so long all of them attempt to maximize their utilities and power. Further, in order to survive and protect their utilities, states are always attempt to balance the power of their rivals by their own abilities or by allying with other great powers. This balance, according to the neorealists, contributes to keep peace among states.

The polarity of the international political system is subject of disagreement among the scholars. Some of them argue that the collapse of the Soviet Union and the end of the Cold War transformed the system from bipolarity to unipolarity led by the United States. Other scholars believe that Russia is still acting as a serious and powerful rival to the United States and accordingly no significant change has taken place into the system.

However, with regard to the nuclear capabilities, the neorealists are divided into two main camps; offensive and defensive. The offensive neorealists assume that, given the required capabilities, states will seek regional hegemony as the best means for surviving in a dangerous world. The defense neorealists argue that the international system is relatively benign, and "technology and geography make offensive action difficult, and states can signal their peaceful intentions" (Williams, 2013: 27-28).

On the basis of the neorealist theory, the research will try to answer the already arisen questions.

2. The Birth and Strength of Iran's Nuclear Program

The first step, Iran made toward nuclear program took place in 1967. Then the United States provided Iran with a five-megawatt research reactor. According to Akbar Etemad, the president of the Atomic Energy Organization of Iran (AEOI) from 1974 to 1978, the Iranians started nuclear researches at the University of Tehran before the Non-Proliferation Treaty (NPT) has been entered into force on March 5, 1970. During the mid of 1970s, Iran has launched an extensive nuclear energy program. In 1974, the Shah, Mohammed Riza Pahlavi (1919-1980), set a plan to produce 23,000 megawatts of electrical power from a number of nuclear power stations within twenty years (Etemad, 1987: 207).

In February 1979, the Islamic revolution led by Ayatollah Khomeini toppled the regime of Shah Pahlavi and established an Islamic republic. The founder of this republic, Ayatollah Khomeini reportedly described the nuclear energy as 'unislamic' and, accordingly, all of Iran's nuclear activities came to an end by the end of Pahlavi's regime (Caravelli, 2011: 87).

Twenty months after the revolution, a full-scale war outbroke between Iraq and Iran and lasted for eight years (1980-1988). The war inflicted heavy damaged on the Iranian infrastructure including the nuclear program. The Iraqi fighter aircrafts succeeded several times in bombing two power reactors under construction at Bushehr after which the leading global engineering and technology services company 'Siemens' abandoned the project.[1] With the aid of China, Iran opens a nuclear research center in Isfahan on December 1984.[2] Since then, serious efforts have been made to develop the nuclear program. Argentina and Pakistan also were among the countries from which Iran sought nuclear cooperation in the 1980s. Pakistan, despite its close ties to the West, especially the United States, provided the Iranians with a significant help to revive their program. The Pakistani nuclear scientist 'Abdul Qadeer Khan', the founder of the Pakistani uranium enrichment program for atomic bomb project, himself put his knowledge and experience at the disposal of the Iranians (Caravelli, 2011: 88). This return to the nuclear program, despite the fatwa of Ayatollah Khomeini, was a response to the shortage of weapon supply during the Iraqi-Iranian war.

The nuclear cooperation between China and Pakistan from the one hand and Iran from the other, in the 1980s, was motivated by two main factors. For the first, both China and Pakistan were in need to exchange their nuclear experiences for the Iranian oil. For the second, the three countries (China, Pakistan and Iran) resisted the Soviet occupation of Afghanistan and found in the Soviet military existence in a neighboring country a source of threat to their

national security.

During the 1990s, Iran moved from research to operational capability in its enrichment program. It derived valuable insights about the enrichment process from Khan and his associates and, on its own, moved forward with construction at Natanz of two centrifuge facilities, one above ground holding one thousand centrifuges and a much larger underground facility for as many as 54,000 centrifuges.[3]

In late 1996, Iran requested that its experts would be allowed to observe an upcoming Chinese nuclear test and subsequently to have its experts learn from Chinese counterparts how to prepare for and conduct similar tests. Russia has also contributed to the Iranian nuclear program in the 1990s. In 1995, the Russians took over a project of building a 1000 MW light water nuclear power reactor at Bushehr, the same project begun years earlier under the Shah and halted by Ayatollah Khomeini. Less than a year later, a separate agreement has been signed with Russia to provide fuel for the reactor (Caravelli, 2011: 96).

Last decade, the Iranian nuclear program was revealed. In 2002, the opposing group "National Council of Resistance of Iran (NCRI)" uncovered the secret nuclear facilities in Iran, including the Natanz facilities and a heavy water production facility at Arak (Reardon, 2012: 14-15). A few months later, Iran's program and efforts for building sophisticated nuclear facilities at Natanz and other cities were also revealed. Accordingly, the then president Mohammad Khatami had no option but to announce the existence of the Natanz and other facilities on Iran's television and invited International Atomic Energy Agency (IAEA) to visit them. The IAEA reaction was to give the Iranian officials an ultimatum to reveal all the details of the nuclear activities by October 31, 2003.[4] The announcement of the president marked a new and very serious round of confrontation between Iran and the Western great powers led by the United States.

In 2006, the United States failed to impose economic sanctions upon Iran through the United Nations' Security Council because of the Russian and Chinese opposition. Therefore, the Americans were compelled to join the four permanent members of the Security Council plus Germany (P5 + 1) and to offer new inducements (in addition to those already offered by the Europeans) to Iran as an attempt to stop its nuclear program. Finally, after 17 days of negotiations and 12 years of deadlock, an agreement between the two sides was reached in Vienna on July 2015. The deal, which contains 159-pages, obliged Iran to dismantle much of its nuclear infrastructure, while the United Nations, United States and European Union were obliged to lift the sanctions built around Iran over the past nine years.[5] However, nobody knows how many years the deal is going to last.

3. Iran's Motivations

Since the discovering of the Iranian nuclear program until the present day, the intention of building this program has been a subject of disputes between the Iranian officials from one hand and the United States and its allies from another. While the Iranians insist that their

nuclear program is peaceful and designed to meet the country's need for energy, especially electricity, the Americans and their European and Mideastern allies, particularly Israel, believe that this program aims at producing nuclear weapons. Considering the fact that nuclear energy can be used for both civilian and military purposes, no one can be perfectly confident that the Iranians tell the truth about their program.

However, in order to make a comprehensive analysis of the Iranian nuclear program, it is of a good use to deal with the Iranian motivations behind the development of nuclear technology at three levels; domestic, regional and global. This separation does not mean that there are no links among the three levels. Contrarily, these three levels are linked to one another in such a manner that it is impossible to ignore the mutual influence among them. Separating them from each other is just to locate the motivations in their right place.

3.1 The Domestic Motivations

After the collapse of Shah's regime and the establishment of an Islamic rule led by ayatollah Khomeini, the Iranian nuclear program halted. In an interview with the American journal '*Foreign Affairs*', Mohsen Rafighdoost, the minister of the Islamic Revolutionary Guard Corps (IRGC) during the Iraqi-Iranian war, revealed that he had suggested to Ayatollah Khomeini that Iran was in need for working on both nuclear and chemical weapons but Ayatollah Khomeini told him, in two separate meetings, that weapons of mass destruction were forbidden by Islam.[6]

Moreover, a report published by two *Washington think tanks*, stated that the costs of the Iranian nuclear project was enormous: More than $100 billion of oil revenue and foreign investment alone. And, according to some estimates, relying on nuclear fuel enriched domestically could cost Iran $125 million more per year than buying fuel on the international market. Furthermore, Bushehr reactor supplies just 2 percent of Iran's electricity needs, while 15 percent of the electricity is lost through old and ill-maintained transmission lines. Separately, the report adds: "Iran's solar energy potential may be 13 times higher than the country's total energy needs". On the basis of this data, Ali Alfoneh, an Iranian specialist at the "Foundation for Defense of Democracies in Washington", raised the question: "Why is the regime in its entirety ready to pay such a high price, and make such great sacrifices, if there is no military component?"[7] Similar questions were raised by Thomas W. Wood and other authors. According to Wood: "calculations show that while the annual market cost of purchased fuel for a seven-reactor scenario would be approximately $350 million, the costs of indigenous fuel production in Iran's facilities could exceed that by nearly $125 million. This finding calls into question the economic logic of Tehran's program and suggests that other factors may be motivating its drive to acquire indigenous front-end nuclear capabilities".[8]

For their own part, the Iranians regard the American argument as invalid. According to Mohammed Sahimi, many countries which are rich in fossil energy resources, including United Kingdom and Russia, which both are oil exporters rely on nuclear power for an important part of their energy needs. Sahimi also remarks that since the Islamic Revolution of 1979, Iran's population has increased from 32 to nearly 70 million, while its production of oil

is only 70% of the pre-Revolution level. This fact makes the Iranians raise the questions: Why did the United States and its Western allies believe that Iran was in need for nuclear energy in the 1970s when its population was 30 million but is not in need now? "How do the US and her allies suggest Iran should feed, house and educate her population, create jobs for her army of educated people, and develop the country, all with oil and gas alone, while she has very significant uranium deposits that can be used for generating electricity?" [9]

Moreover, the "World Economic Forum" ranked, in a recent study, the world's countries according to their energy security. Iran was ranked 102 out of 124. [10] The chairman of the "Expediency Council", Hashemi Rafsanjani, who has been the driving force behind the nuclear program since the late 1980s, also asserted the need for nuclear technology so long the oil is going to run out soon. Rafsanjani expressed Iran's "willing to apply unprecedented monitoring and control on its nuclear activities, but the United States rejects this because Washington truly aims to keep Iran from becoming a developed country".[11]

Another domestic important reason for Iran's attempt to acquire nuclear technology is the national pride. This fact is confirmed by many scholars occupied with the Iranian nuclear program. George Perkovich, for instance, argues that the Iranians insist on acquiring nuclear technology to show the world that their nation is advanced, fully developed and strong, that Shiite Iran is the greatest society in Southwest Asia.[12] Neil Macfarquhar also notes that from nuclear negotiators to student dissidents, from bazaar merchants to turbaned mullahs, Iranians agree: the right to develop nuclear power is a point of national pride.[13]

Moreover, many Iranians, like many other nations, believe that acquiring nuclear technology would put their country side by side with the development countries. Angus McDowall argues that for Iranian nationalists, the membership of the nuclear club is an old ambition whose realization they believe will put Iran at the forefront of modernity.[14] The Iranian pride of having nuclear technology was expressed by the Iranian president Mahmoud Ahmadinejad, speaking on Iran's Nuclear Day, April 10, 2007: "I declare today, in all pride, that from this day, Iran is among the countries producing nuclear fuel on an industrial scale. Today, Iran's enemies are embarrassed by Iran's progress in various areas" (Cordesman, 2009: 256). Jeffrey Knopf is another example of scholars who think that national pride is among the important factors behind Iran's nuclear program. He concludes that the provision of security assurances has played only a modest role in Iranian affairs, while pride, anti-imperialism, and domestic discontent have often influenced Tehran's behavior, including its nuclear policy (Knopf, 2012: 111). Knopf added that one cannot help but suspect that even if Iran had faced no credible external threat, it still would have pursued a nuclear program, be it under the Shah or under the Islamic Republic. Pride, prestige, the ghost of Persian empires past, and domestic political problems might have been motivation enough. (Knopf, 2012:127).

However, the very high price, Iran has paid and is still paying for its nuclear program show that the national pride cannot be one of the crucial factors behind this program. Other factors, in addition to the need of energy, are responsible for such expensive sacrifices.

3.2 The Regional Threats

Kenneth Waltz argues that two reasons are behind the Iranian attempts to have a nuclear program. First, Iran is surrounded by unstable countries from both the east and west. To the east, Iran shares hundreds of kilometers of borders with Pakistan and Afghanistan, and these two countries are not stable, and that might make any neighbor feel uncertain about what is going to happen next. To the west, Iran shares more than thousands of kilometers with Iraq; the country with which it had an eight-year severe war. "I wonder", Waltz concludes, "if Iran really feels more comfortable now that it's not Saddam Hussein but instead the United States who represents the great military force in Iraq. If I were ruling Iran, I certainly would not think this region of the world is safe. Second, if the president of the United States says three countries form an axis of evil which George Bush said in 2002, and he then proceeds to invade one of them, Iraq, what are Iran and North Korea to think?" [15].

However, Israel is the most powerful one among Iran's regional enemies, and that is, of course, due to its arsenal of nuclear weapons. The Iranian leaders have repeatedly declared that the removal of Israel from the world map is an unquestionable goal for the Islamic republic of Iran. The former Iranian president, Ahmadinejad, for instance, addressing a conference titled 'The World without Zionism' in Teheran on October 26, 2005, recalled the late Ayatollah Khomeini saying: "Israel must be wiped off from the world's map." Rafsanjani, a former president has also called the Muslims to annihilate Israel with a nuclear strike.[16] To achieve this goal, Iran has no options but to balance the Israeli military capabilities, especially the nuclear arsenal. Simultaneously, to ally itself with Syria, the country which refuses to sign peace agreement with Israel, the Lebanese Hezbollah, which has adopted an armed struggle to liberate Lebanese territories, occupied by Israel, and with the Palestinian movements whose ultimate goal is also the removal of the Jewish state. Such disputes make the Israeli-Iranian conflict an existential one and open for full-scale confrontations.

Iran's relations to the Gulf states, especially Saudi Arabia, has witnessed long periods of tension since the very beginning of the Islamic revolution. According to Christin Marschall (2003: 25), Iran in general was more serious in its official attempts to export the revolution to Iraq and Lebanon, where Shia connections were stronger, than to the Gulf. Nevertheless, the Gulf states deeply distrusted Islamic Iran after a number of coup attempts, bomb explosions, sabotage acts and assassination attempts. These happened mainly in the early 1980s but were clearly still in the minds of the ruling elites a decade later, which has made any rapprochement difficult. Responding to these threats, the Gulf States, especially the Saudi Arabia was in need to seek American protection to balance the Iranian power. The Americans, for their own part, found in the Iranian threat to their allies and vital interests in the Gulf a very good pretext for intensifying their military existence in the region. This military existence played a crucial role in changing the balance of power between Iran and Iraq to the favor of the later during the last two years of the Iraqi-Iranian war. Consequently, the Iranians started to feel more threatened than threatening, and that was an important factor behind the attempts to have unconventional weapons.

Today, Iran is involving in many regional bloody conflicts, and confronting with many regional and global powers because of these conflicts. In Iraq, for instance, the effective

participation of the "Islamic Revolution Guards Corps" (IRGC) in the war waged by the Iraqi army to liberate the territories occupied by the so-called "Islamic State in Iraq and Syria" (ISIS) shows that the Iranians are deciding not to leave the future of Iraq in American hands. For their part, the Americans can never be satisfied of such cooperation between Iraq and Iran.

In Syria, the Iranians are fighting hard beside the al-Assad's regime. This position deepens the rift between Iran and the regional countries, which support the armed groups that fight against the Syrian regime, such as Saudi Arabia, Qatar and most importantly Turkey. Both Iraq and Syria turned into arenas for severe Iranian-Turkish proxy war. Considering the facts that Turkey posses a developed military arsenal, and it is a member in NATO, the Iranian concerns about such an aggressive and threatening neighbor can never be dismissed.

Yemen is another arena where Iran and the Gulf States, especially Saudi Arabia and Arab United Emirates (AUE), are confronting each other. There, the Iranians support the "Houthi Movement" against forces loyal to the internationally-recognized government of President Abdrabbuh Mansour Hadi, who is backed by a multi-national coalition led by Saudi Arabia.

Finally, Lebanon is probably the most dangerous arena where Iran is involved. The Lebanese Shiite party 'Hezbollah', which is totally backed by Iran, has been fighting against Israel since its establishing in 1982. The July War of 2006, however, was the most serious battle between Hezbollah and Israel. The war was waged by Israel as a response to the kidnaping of two Israeli soldiers by a detachment of Hezbollah. Hezbollah demonstrated surprising capabilities against the Israeli invasion. Israel could not locate and destroy all of Hezbollah's rockets and missiles, many of them previously supplied by Syria and Iran, so even after firing four thousand of these weapons during the fighting, Hezbollah still retained fifteen to twenty thousand rockets and missiles when the fighting ended (Mattair, 2008: 92).

As a result of the involvement in so many regional conflicts, Iran became surrounded by enemies from which some have powerful armies. Accordingly, it is inevitable for the Iranians to have the weapons by which it could deter these enemies from attacking them. Moreover, Iran seeks to influence the politics of the region in such a manner that enables it to impose its political agendas on the region. Such a political influence cannot be reached without being backed by a military superiority and that is why Iran is going ahead with its nuclear program.

3.3 The Global Threats

The dissolution of the communist block and the American invasion of Iraq remarked a significant change in the international political system. While the collapse of communism transferred the system from bipolarity to unipolarity led by the United States, the invasion of Iraq in 1991 and 2003 represented a clear manifestation of the American domination over the world's politics. The invasions were also a clear message to all of the Mideastern regimes that anyone attempts to disobey the orders of the White House would be a subject of severe punishment. Many countries around the world got the American message and attempt to change their behavior in accordance with the new world order. Iran, however, was not among

those countries. Thus, despite the American dominance over the region, Iran continued its hostility towards the Americans.

Responding to the Iranian long-standing hostility, President George W. Bush, in 2002, labeled Iran, along with Iraq and North Korea, as a founding member of what he called "Axis of Evil." The American administration categorized Iran as one of the main sources of instability in the region. This categorization is based on the American belief that Iran supports international terrorism, undermines the Israeli-Palestinian peace process and backs anti-American armed groups in Iraq. Accordingly, a primary goal of the American foreign policy has been to prevent Iran from acquiring nuclear weapons. Many U.S. officials feared that Iran's leaders would either use these weapons to facilitate international aggression or perhaps even use them against America or its allies, either directly or through terrorist proxies (Haas, 2010: 66).

In order to escape a fate like that of Saddam Hussein, the Iranians adopted two strategies. The first one is to develop its military capabilities to the extent that it could deter the Americans from attacking their territories. The second one is to ally with a great power which is able to balance the American military existence in the region. With regard to the first strategy, Iran has made great efforts to acquire developed weapons, and it made most of the world's states think that the ultimate goal of the Iranian nuclear program is to produce nuclear weapons. With regard to the second strategy, the Iranians succeeded in establishing informal alliance with Russia and China. Aligning with two nuclear powers and permanent members of the Security Council of the United Nations could prevent any aggression against the country.

It is so hard to believe that the American-Iranian relations would turn from hostility into friendship and cooperation. That is because of the long history of antagonism between the two countries; an antagonism based on ideological factors which are the most powerful barriers to prevent them from coming together. All of the Iranian leaders, be they hardliners or moderate, view the Americans as the enemy number one for Islam and the Muslims, and view the alliance between the Americans and the Israelis as a satanic alliance aiming at destroying the Muslim World through dividing its nations and countries. In return, the U.S. government, as argued by (Beeman, 2005: 163): "No matter which party is in power, would like to see a very different form of government in Tehran, and the leaders of the Islamic Republic know this.

For this reason, accusations of current misdeeds on the part of Iranian officials coming out of Washington are viewed askance by Tehran". Accordingly, the US-Iranian antagonism will continue despite the signed agreements between them.

Britain is Iran's second Western enemy after the United States. Since the establishment of the Islamic republic until the present day, the Britain-Iranian relations have witnessed many conflicts and tensions. Most importantly was the conflict which followed the fatwa issued by Ayatollah Khomeini on the British Indian novelist Salman Rushdie in February 1989. The fatwa which shed the blood of Rushdie came as a response to his novel '*The Satanic Verses*' which was regarded by Ayatollah Khomeini as a serious insult to Islam and the Muslims. In 1992, an Iranian diplomat was expelled in retaliation for Tehran's expulsion of a UK diplomat. Later, three Iranians are expelled from London (two embassy officials and a student) after an

alleged plot to kill Mr. Rushdie.[17] In June 1999, the Iranians accused the Britain of supporting the protests against the reelection of president Ahmadinejad. Commenting this issue, Iran's Supreme Leader Ayatollah Ali Khamenei says: "arrogant powers" in the US and European countries tried to encourage protests. He added that the "most evil of those powers was Britain". The British media was also criticized.[18] That is why, it was not a surprise to see the British position towards the Iranian nuclear program very close to that of the Americans during all of the negotiations' phases. Moreover, the Britain supported the American sanctions against Iran before the signing of the nuclear deal in July 2015. The alignment of these two great powers against Iran makes her feel seriously threatened and in need for powerful weapons.

4. Iran's Allies

In spite of the fact that Iran has many enemies, it has friends too, and these friends are spread around the world; from China at East to Venezuela at West. Paradoxically, most of Iran's friend-states are not Muslim. Syria, probably, is the only Muslim country with which Iran enjoys very close ties. However, the Iranians sponsor and cooperate with many Muslim groups fighting in different countries and regions across the Muslim World. Iran's lack to Muslim allies and friends could be explained by the fact that the Iranians deeply believed that their model of Islam is the only right one and all of the others are wrong. Moreover, Iran detaches itself from the Islamic countries which enjoy stable relations with Israel and the United States, such as Egypt, Jordan, Pakistan, the Gulf States and to some extent Turkey. Conversely, Iran strengthens its relations with the countries which are against the United States and Israel, such as Syria, Cuba and Venezuela.

Iran's allies and friends could be classified into two groups; regional and global. This classification is useful to understand the influence of Iran on the politics of both regional and global levels, and its ability to defy the threats it faces at these levels.

4.1 Iran's Regional Allies

As mentioned above, Syria became the closest Mideastern state to Iran after the triumph of the Islamic revolution. Many Western analysists, such as (Hirschfeld: 1986: 105) wondered how Iran and Syria came together so long the Iranian regime is a Persian Islamic theocratic while the Syrian is a pan-Arab secular republic. This closeness, however, was not based on ideological factors but on the famous principle 'My enemy's enemy is my friend'. Thus, both countries aimed at defeating Israel and helping the Palestinians to liberate their occupied territories, both countries were hostile to Saddam's regime, and both fear Turkey and the United States. As argued by (Hinnebusch, 1997: 87): "In the geopolitical school, the geographically shaped balance of power shapes alliances: contiguous states tend to be rivals and balancing dictates alliances, checkerboard fashion, with one's neighbor's neighbor". The

most obvious factor in the Syrian-Iranian alliance, then, would be the shared threat from contiguous Iraq, Turkey and Israel.

The Iranian hostility towards Israel inspired Iran's leaders to find influential allies close to the Jewish state. The Israeli invasion of Lebanon in 1982 and establishing what they called a security zone in the southern part of this small country gave the Iranians a unique opportunity to create the Shiite party 'Hezbollah' in Southern Lebanon where the Shi'a constitute the vast majority of population. Just a single year after its establishment, the party stood behind the bloody attack against the American marines in Beirut where 241 Americans were killed. It was the deadliest single day for the U.S. Marine Corps since the battle of Iwo Jima during World War II.[19] In the same attack 58 French paratroopers were killed by a second bomb-laden truck. Hezbollah has also been involved in kidnaping of many American and Western citizens in Lebanon. This strategy used by the Iranians through their proxy (Hezbollah) to impose their own agendas in the region. Thus, the use of violence was an effective strategy to achieve the departure of America, France and their allies from Lebanon and the termination of the influence of any 'imperialist' power in the country, as argued by Richard Norton (2009: 71). Simultaneously, the Iranians have employed the kidnaping of American and Western citizens to achieve immediate goals. Iran Gate is an example. On November 3, 1986, a pro-Syrian Lebanese publication, *Al Shiraa*, reported that Reagan's administration secretly sold arms to Iran in exchange for the release of hostages held in Lebanon (Gibson, 2010: 174-175).

The Palestinian Hamas is another ally. According to many sources, Iran is the main source of weapons smuggling to Hamas through many channels. In late October 2010, for instance, the Nigerian authorities seized 13 containers of weapons from Iran. The weapons, headed for Gambia, included a cache of artillery rockets that, if placed in the hands of highly trained militants, could accurately hit targets more than five miles away, killing everything within about 40 feet. Insurgent fighters in Afghanistan and Iraq have used similar rockets against U.S. troops (Roshandel, 2011: 54).

Despite the fact that Hamas can never defeat the Israelis using such weapons, an armed Hamas could prevent the Israelis from putting full military control on the Palestinian territories, especially the Gaza strip. Moreover, the Iranian weapons could inspire the Palestinians to develop their military capabilities and, then, to strengthen the Iranian-led alliance against Israel. Accordingly, the Israelis consider any Iranian military support to any Palestinian organization as an attempt to shift the balance of power in the Middle East to the favor of Iran, and such a move is strongly unacceptable in Tel Aviv, and could hasten the military confrontation in the region.

Yemen is a new arena where the Iranians found an ally. That took place in March 2015, when the Iranian-backed militia 'al-Houthis' put control on wide territories including the capital Sanaa. Responding to this move, the Saudi Arabia led a multinational coalition and waged an aerial war against the Houthis. In return, Iran involved in the conflict to help the Houthis.

According to both the Iranians and Houthis, the president Abdrabbuh Mansur Hadi is an unjust ruler appointed by the Saudi Arabia and the 'imperialist' America to assure their

interests in Yemen. While the Saudi goal is to spread their ideology of Wahhabism in the neighboring country, the American's goal is to assure control over the strait of Bab al-Mandab, through which huge quantities of oil a day flows to the West.

Although the Iranians deny any direct involvement in the conflict, the developed weapons, including ballistic missiles, used by the Houthis show that Iran is making serious efforts to defeat the Saudi Arabia and its local allies in Yemen. And if these efforts result in the marginalization of the pro-Saudi groups, Yemen will turn into an Iranian ally and then the Shi'a Crescent which threatened many regional and global powers will turn into a Shi'a semi-circle starting from Yemen through Iran, Iraq, and Syria to Lebanon.

On the basis of these facts, one can conclude that Iran has allies and proxies all over the region, and then it can strongly affect the politics of this region.

4.2 Iran's Global Allies

After the death of Ayatollah Khomeini in 1989 and the dissolution of the Soviet Union in 1991, the Russian-Iranian relations witnessed a remarkable improvement. Both countries rethought the principles on which their external relations have been based and they concluded that national interests and security should be the key elements of their international policies.

In the 1990s, the Iranians recognized that they could not go ahead with their nuclear program without an essential help from a nuclear power. Further, this nuclear power should be among the five permanent members of the Security Council of the United Nations. This would assure the Iranians both nuclear know-how and protection against any eventual aggressive reactions from other superpowers. Russia, for its own part, needed the Iranian market to improve its bad economy. Moreover, it wished to avoid any Iranian negative role in the ethnic conflicts the Russians had after the dissolution of the Soviet Union. Thus, friendship and cooperation were the best or win-win choice for both countries. The Russians began to supply Iran with weapons and agreed to complete Bushehr nuclear reactor. In return, the Iranians did

not back the Muslims in the first Chechen war (1994-96) and showed understanding and support for the territorial integrity of the Russian Federation. The two neighbors also cooperated to put an end to the five-year Tajik civil war (1992-97). Finally, both neighbors supported the Afghani government opposing the Taliban (Parker, 2008: 169-182).

When Putin came to power in 1999, expectations emerged that the Russian-Iranian relations would approach a level of an alliance. The new Russian president gave a significant push to these relations by providing Iran with developed weapons and renewing commitment to completing the Bushehr reactor. The Russians have also promised to provide Iran with long range surface-to-air missile system S-300s [20] . Such a system is very necessary for the Iranians to avoid an eventual missile attack carried out by Israel or the United States against its nuclear facilities. Moreover, some Western sources maintain that Russia helped Iran acquire missile technology, and also that Iranian students have received training in Russia on nuclear-related skills (Hunter, 2010: 111). However, the Russian resistance to the American demand of issuing a resolution by the Security Council of the United Nations to force Iran, by all necessary means, to abandon its nuclear program is the worthiest attitude the Russians have

ever assumed towards Iran. This attitude saved the Iranian regime from a disaster similar to that of Saddam or Qadhafi.

The Syrian armed conflict which erupted in 2011 pushed the Russian-Iranian relations to a level of a non-declared alliance. Both Russia and Iran view the regime of Bashar al-Assad as an ally and make serious efforts to prevent its collapse in the hands of extreme and pro-Western groups. While some Iranian-backed militias fight beside the Syrian army on the ground, Russian jets carry out air sufficient strikes against the bases of the anti-regime groups on the Syrian soil. The Russian-Iranian cooperation and coordination reached a very high level in September 2016 when Russia used Iranian territory for the first time as a base to launch air strikes against Syrian militias, widening its air campaign in Syria and deepening its involvement in the Middle East. Such a level of cooperation makes the Iranians feel secure and protected against eventual American or Israeli attacks.

China is another superpower showing support for Iran. The two countries maintained close military contacts throughout the 1980s and 1990s. Among other things, China helped Iran boost its military capabilities by providing it with tactical ballistic and anti-ship cruise missiles, advanced anti-ship mines, and Houdong fast-attack boats equipped with anti-ship missiles. Iran and China have also signed on November 14, 2016 an agreement to hold joint military drills and cooperate in fighting terrorism.[21]

In addition to the military cooperation, China has always used its veto right in the Security Council of the United Nations to prevent issuing any resolution which could be interpreted in favor of using military action against Iran to force it to abandon its nuclear program.

There are several factors behind the deep and broad partnership between China and Iran. During the past several years, China has become Iran's biggest oil customer and trading partner. In return, China has aided Iran to modernize its military hardware and doctrine

through the transfer of military technology and sales of small arms and tactical ballistic and anti-ship cruise missiles. China has also assisted in the development of Iran's nuclear program via the transfer of technology and machinery. Further, China's economic ties to Iran have shielded the Iranian regime from the effects of international sanctions.[22] Such mutual interests between China and Iran could assure deep-rooted and long-lasted ties between the two countries.

It is to conclude that Iran's cooperation and coordination, at almost all levels, with two permanent members of the Security Council of the United Nations would make Iran's nuclear disarmament a very difficult task.

5. Vienna Nuclear Treaty

After a decade of negotiations, the 5+1 world powers (United States, Russia, United Kingdom, France, China and Germany) reached, on July 14, 2015, an agreement with Iran regarding its nuclear program. The agreement could be regarded as a win-win deal because both the United States and Iran claimed victory. The Americans argue that Iran had almost 20,000 centrifuges in July 2015. "Under the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), it will be limited to installing no more than 5,060 of the oldest and least efficient centrifuges at

Natanz for 10 years. Iran's uranium stockpile will also be reduced by 98% to 300kg for 15 years. It must also keep its level of enrichment at 3.67%. By January 2016, Iran had drastically reduced the number of centrifuges installed at Natanz and Fordo and shipped tones of low-enriched uranium to Russia. In addition, research and development will take place only at Natanz and be limited for eight years. No enrichment will be permitted at Fordo for 15 years, and the underground facility will be converted into a nuclear, physics and technology center. The 1,044 centrifuges at the site will produce radioisotopes for use in medicine, agriculture, industry and science". [23]

As for Iran, minister of foreign affairs and the leader of the Iranian delegation to Vienna, Mohammed Javad Zarif, described the deal as a win-win solution but not perfect. According to this deal, the world's great powers recognized Iran's right to have nuclear technology for peaceful purposes. The Iranian people regarded this recognition as a significant triumph. It was an experience added to a number of experiences, Iran has had in resisting external powers trying to frustrate its ambitions and desires, as argued by William Beeman (2005: 92). It simply satisfies the Iranians' national pride of being an advanced nation. Further, the sanctions imposed by the UN, US and EU in an attempt to force Iran to halt uranium enrichment will be lifted. These sanctions have crippled Iran's economy, costing the country more than $160bn in oil revenue since 2012 alone. Moreover, Iran stands to gain access to more than $100bn in assets frozen overseas and will be able to resume selling oil on international markets and using the global financial system for trade.[24]

However, that was in theory. In practice, things were quite different. The deal met fierce objections both inside and outside the United States. According to many Congress' members,

the deal preserves Iran's ability to produce as much nuclear fuel as it wishes after year 15 of the agreement and allows it to conduct research on advanced centrifuges after the eighth year. Moreover, the Iranians won the eventual lifting of an embargo on the import and export of conventional arms and ballistic missiles.[25] Consequently, a few weeks before president Obama left office, the U.S. Congress voted to extend some sanctions on Iran to which the Iranian president Hassan Rouhani responded by giving Ali Akbar Salehi, the head of Iran's Atomic Energy Organization, three months to come up with a plan for nuclear-powered ships and producing fuel for them.[26] This presidential order simply meant that the Iranians would turn again to the uranium enrichment and then to violate Vienna deal.

At the regional level, both Israel and Saudi Arabia clearly expressed their dissatisfaction of the deal. The Israeli Prime Minister, Benjamin Netanyahu, described it as a 'historic mistake' that would create a "terrorist nuclear superpower" instead of 'historic agreement' as it was described by the American president Obama. The Saudis warned that the deal could encourage an arm race in the region.[27] These critics which came from the Iran's strongest rivals in the region showed that the deal could not put an end to the tension between Iran and its regional rivals.

The new American president, Donald Trump, expressed his unhappiness with the nuclear deal before he took office. On numerous occasions, he has called it a "really, really bad deal," and has said that he may want to renegotiate its terms.[28] The Iranian reaction to Trump's

position towards the nuclear deal was not calm but violent. Ten days after Trump took office, Iran conducted a missile test. This test could be regarded as a defying message telling the new American administration that overstepping the bounds of Vienna deal would not be an easy move.

According to Eric Lorber, tearing up the agreement would carry significant consequences. Although the president could walk away from the agreement and reimpose sanctions, Iran has already received approximately $100 billion. Walking away would allow Iran to continue its work on the nuclear program while enjoying this significant financial windfall.[29]Trump, however, went ahead and declared, on May 12, 2018, that the United States withdrew from the Vienna deal and new economic sanctions would be imposed on Iran, which declared it would remain in the deal but heavily has threatened that if sanctions are reinstated it could restart its nuclear program.[30]

According to Trump, the deal was only a medium-term plan and it also does not address Iran's non-nuclear weapons and missile programs. Many political analysists, however, note that Trump's decision was coincident with the president's foreign policy, which has so far been marked by a significant ratcheting of tensions with Iran, driven by his administration's noted friendliness towards Israel, which opposes the deal, and the appointment of Iran hawks to prominent positions in his administration.[31] All of the signatories to the deal criticized the Trump's move and warned against less secure world. This move could embolden hard-line forces in Iran, raising the threat of Iranian retaliation against Israel or the United States,

fueling an arms race in the Middle East and fanning sectarian conflicts from Syria to Yemen.[32]

On the basis of these facts, one can conclude that Vienna nuclear deal cannot put an end to the tension that characterizes the relationship between Iran from the one hand and the United States and its allies, especially Israel and the Saudi Arabia, from the other hand. Thus, while Iran will always feel unsecure so long it does not have the weapon by which it could deter the regional and global enemies, the United States and its allies will also feel unsecure so long Iran is attempting to acquire nuclear weapons.

However, Iran's huge arsenal of ballistic missiles and its firm ties to Russia and China would turn any American or Israel attempt to attack Iran into an adventure whose consequences are totally unknown. Therefore, such a move is not likely to happen, at least in the next few years.

6. Conclusion

Since its very beginning, the Islamic revolution of Iran has been representing a serious threat to most of the region's countries. The danger of this revolution lies in its model of Islam. According to the leader of the revolution, Ayatollah Khomeini, all rulers of the Muslim World were tyrants oppressing their nations and they might be removed from power through revolutions similar to that of Iran. Israel, in the view of Ayatollah Khomeini and his successors was like a cancerous tumor inside the Muslim body, and it should be removed by

all means. Consequently, the Islamic regime got no friends but enemies. With exception of Syria, all the region's regimes detached themselves from Iran.

At the global level, the leaders of the Islamic revolution believed that while the United States represented a 'great Satan', the Soviet Union represented a 'less Satan'. Accordingly, both of the superpowers wished to see the new Iranian regime collapsed.

Due to many factors, such as geographic proximity, border disputes, Shi'a majority, Iraq felt very threatened by the Iranian revolution. That is why, it waged a full-scale war against Iran in 1980. Almost all of the global and regional powers lined up with Iraq. After eight years of severe war, Iran had no option but to accept a resolution of the Security Council calling for ceasefire.

The worthiest lesson, the Iranians taught from this war was that they must acquire the weapons which enable them to deter any power attempting to attack their country. Accordingly, the Iranians made great efforts during the 1990s to build a serious nuclear program. Many factors contributed to made a successful start. The more pragmatic Iranian foreign policy after the death of Ayatollah Khomeini in 1989, the high revenues of oil, the dissolution of the Soviet enemy and emergence of the helpful Russian regime were among the important factors behind the good start of the nuclear program. In 2002, the nuclear program was revealed and became a subject of marathonic negotiations between Iran from one side and the world's great powers from the other. On July 14, 2015, a deal was reached in Vienna to

restrict the program to only peaceful purposes.

Considering the fact that the way to acquiring nuclear weapon must always be secret and decisive, no one can be confident about the Iranians' claims that their nuclear program is peaceful. However, one can be confident that even in the case of acquiring nuclear weapon, the Iranians will never use this weapon against any nation. That is simply because this kind of weapon is used to deter enemies but not to attack them.

Iran's involvement in many of the region's conflicts, such as in Iraq, Syria, Yemen and Palestine, increases the number of its enemies. So, it is not a surprise that Iran feel threatened by some global and regional powers, most important of them the United States and Israel. At the same time, other countries, such as the Gulf states (with exception to Oman), feel threatened by Iran and its proxy organizations, such as Hezbollah, Hamas, the Houthis and other armed groups.

However, the question which is raised today; will the conflict between Iran from one hand and Israel, United States and its allies from the other hand lead to a military confrontation in the near future? The answer is NO. The current Russian- Iranian rapprochement which reaches to an extent of semi-alliance makes any dramatic shift in the regional balance of power and, then, a large-scale military confrontation almost impossible.

Notes:

1. Iran Watch: http://www.iranwatch.org/government/iran/iran-irna-sabouri-bushehrdelay-082204.htm.
2. CNN Library: http://edition.cnn.com/2013/11/07/world/meast/irans-uclear-capabilities-fast-facts/
3. "Nuclear Black Markets: Pakistan, A.Q. Khan and the Rise of Proliferation Networks,", *The International Institute for Strategic Studies*, London, May 2007, P. 71
4. Mohammad Sahimi, "Iran's Nuclear Program, Part 1: Its History," www .payvand.com/news/03/oct/1015.html
5. "Iran Nuclear Deal: Historic Agreement in Vienna", *The Guardian*, July 15, 2015
6. Gareth Porter, "When the Ayatollah Said No to Nukes", *Foreign Affairs*, October 16, 2014.
7. Scott Peterson, "How Much is a Nuclear Program Worth?", *The Christian Science Monitor*, April 3, 2013
8. Thomas W. Wood, Matthew D. Milazzo, Barbara A. Reichmuth, and Jeffrey Bedell, "The Economics of Energy Independence for Iran", *Non-proliferation Review*, Vol. 14, No. 1, March 2007
9. Sahimi Mohammed, "Iran's Nuclear Program", Part II, '*Payvand*', October 4, 2003. Available on http://www.comw.org/pda/fulltext/03sahimi.html
10. *Al-Monitor*, February 20, 2014. Available on: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/02/iran-nuclear-energy-domestic-need.html
11. George Perkovich, "For Tehran, Nuclear Program is a Matter of National Pride", *YaleGlobal*, March 21, 2005
12. Ibid
13. Neil Macfarquhar, "Across Iran, Nuclear Power is a Matter of Pride", *The New York Times*, May 29, 2005
14. Angus McDowall, "National Pride is the Spur for Iran's Nuclear Ambitions", *The Irish Times*, March 3, 2005
15. Sagan, Scott and Waltz, Kenneth, "A Nuclear Iran: Promoting Stability or Courting Disaster?"**,** *Journal of International Affairs*, Spring-Summer 2007
16. The Guardian, October 27, 2005
17. BBC World News, "Timeline: Iran and UK Relations", August 20, 2015
18. Ibid.
19. USA Today, October 23, 2013
20. Mark N. Katz, "Russian-Iranian Relations in the Putin Era," *Demokratizatsiya: The Journal of Post-Soviet Democratization* 10, no.1 (Winter 2002): 71.
21. Associated Press, November 16, 2016
22. Scott Warren Harold, Alireza Nader,' China and Iran: Economic, Political, and Military Relations', *Rand*, 2012
23. "Iran Nuclear Deal: Key Details" *BBC World News*, July 16, 2015
24. Ibid.

25. The New York Times, July 14, 2015
26. CBS NEWS, December 13, 2016
27. BBC World News, July 14, 2015
28. The New York Times, January 17, 2017
29. Eric B. Lorber, 'President Trump and the Iran Nuclear Deal' *Foreign Policy*, November 16, 2016
30. The Independent, May 9, 2018
31. Ibid.
32. The New York Times, May 8, 2018

Bibliography:

1. Beeman, William O. "*Great Satan vs. the Mad Mullahs: How the United States and Iran Demonize Each Other*", Praeger, Westport, CT. 2005
2. Bhattacherjee Anol, "*Social Science Research: Principles, Methods, And Practices*", University of South Florida, Florida, USA 2012
3. Caravelli, Jack, "*Beyond Sand and Oil: The Nuclear Middle East*", Praeger Security International, Santa Barbara, CA. 2011.
4. Cordesman, Anthony H. & Seitz, Adam C. "*Iranian Weapons of Mass Destruction: The Birth of a Regional Nuclear Arms Race?*", Praeger Security International, Santa Barbara, CA, 2009
5. Cordesman, Anthony H. "*The Military Balance in the Middle East*", Praeger, Westport, CT.
6. Etemad, Akbar, "*Iran: A European Non-Proliferation Policy*". Ed. Harald Muller, Oxford, Clarendon Press, 1987
7. Gibson, Bryan R. "*Covert Relationship: American Foreign Policy, Intelligence, and the Iran-Iraq War,* 1980-1988", Praeger, Santa Barbara, CA. 2010
8. Haas, Mark L., "*The Clash of Ideologies: Middle Eastern Politics and American Security*", Oxford University Press, New York, 2012
9. Hinnebusch Raymond A. & Ehteshami Anou Bryan R. Shiravan, "*Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System*", Routledge, London, 1997
10. Hirschfeld, Yair, "The Odd Couple: Ba'thist Syria and Khomeini's Iran", in Moshe Maoz and Avner Yaniv (eds) "*Syria Under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*", St Martin's Press, New York, 1986
11. Hume Cameron, "*The United Nations, Iran, and Iraq: How Peace-making Changed*", Indiana University Press, 1994
12. Hunter, Shireen T., "*Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Resisting the New International Order*", Praeger. Santa Barbara, CA. 2010
13. Knopf, Jeffrey W. "*Security Assurances and Nuclear Non-proliferation*", Stanford University Press, Stanford, CA, 2012
14. Marschall, Christin, "*Iran's Persian Gulf Policy: From Khomeini to Khatami*", Routledge Curzon, New York, 2003

15. Mattair, Thomas R., "*Global Security Watch-Iran: A Reference Handbook*", Praeger Security International, Westport, CT. 2008

16. Morgenthau, Hans, "*Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*", A.A. Knopf, New York, 1948.

17. Norton, Augustus Richard, "*Hezbollah: A Short History*", Princeton University Press, Princeton, NJ. 2009

18. Parker, John W. "*Persian Dreams: Moscow and Tehran Since the Fall of the Shah*", Potomac Books Inc.; 1St Edition, 2008

19. Pelletière, Stephen, "*Iraq and the International Oil System: Why America Went to War in the Gulf*", Praeger, Westport, CT. 2001

20. Reardon, Robert J., "*Containing Iran: Strategies for Addressing the Iranian Nuclear Challenge*", Rand, Santa Monica, CA., 2012

21. Roshandel Jalil & Lean, Nathan Chapman, "*Iran, Israel, and the United States: Regime Security vs. Political Legitimacy*", Praeger, Santa Barbara, CA. 2011

22. Singleton Royce, Bruce C. Straits, Margaret Miller Straits, "*Approaches to Social Research*", Oxford University Press, 1993

23. Waltz, Kenneth, "*Theory of International Relations*", McGraw-Hill, Inc., California, 1979

24. Williams, Paul D., "*Security Studies: An Introduction*", Routledge, New York, 2013